المُعَافِيَة

فِي شَرْحِ الكَافِيَة

شِهابُ الدِّين أحْمَد بن عُمر الدَّوْلَتْ آبادي

الشَّهِير بـ الْهِنْدِي

المتوفى سنة ٨٤٩ هـ

حَقَّقَهُ وقابلَهُ على ثلاث نُسَخ وخرَّج شواهِدَهُ

مصطفى شيخ مصطفى



المكتبة الحنيفية

سكاك اسماعيل آغامر: ٢/١٠
فاتح / اسطانبول
هاتف: ٦١ ٨٧ ٥٣٣ ٢١٢ ٩٠+
فكس: ٣١ ١١ ٥٣٣ ٢١٢ ٩٠+

ISBN 978-605-67451-7-1



المُعافِيَة

فِي شَرْحِ الكافِيَة

شِهابُ الدِّين أحْمَد بن عُمر الدَّوْلَتْ آبادِي

الشَّهِير بِـ: الْهِنْدِي

المتوفى سنة ٨٤٩هـ

حقَّقَهُ وقابلَهُ عَلَى ثَلاثِ نُسَخٍ وخَرَّجَ شَواهِدَهُ

مصطفى شيخ مصطفى





الإهداء

إلى روحِ والدتي الغالِيَة....

أُهْدِي هذا العَمَلَ المُتَواضِعَ؛ علَّ روحَها تَنْتَعِشُ

في عالَمِ الأرْواحِ

طَيَّبَ اللهُ ثَراها، ورَحِمَها رَحْمَةً واسِعَةً

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمةُ شكرٍ وتنويهٍ

أما الشكر: فإني أتقدَّم بجزيل الشكر والامتنان إلى الذين جعلوا من أوقاتهم الثَّمينة خدمةً للعلم والعلماء، وهم الأساتذة الكرام القائمون على نشر العربية في جمهورية تركيا عامة، وفي إسطنبول خاصة. وأخصُّ بالذكر المكتبة الحنيفية في منطقة الفاتح ذائعة الصيت، فلهم مني كامل احترامي دون تنقيص...

وأما التنويه: فإنه ربما أغفلنا الترضِّيَ والترحُّمَ على الصحابة الأعلام والعلماء الأخيار، أولئك الذين أناروا دُروبَ العلم، وذلك جرياً وراء قواعدِ (بل هي رُؤى لا غيرُ) التحقيق من حذف الألقاب العِلمية والثَّناءات اللفظية من الترضي والترحم[1]، فنقول استدراكاً: رضي الله تعالى عن صحابة رسول الله ﷺ كلِّهم، مَن ورد ذكرهم في هذا الكتاب

(١) قال الإمام النووي رحمه الله في «الأذكار» (ص١١٨): يستحب الترضي والترحم على الصحابة والتابعين، فمَنْ بعدهم من العلماء والعُبَّاد وسائر الأخيار، فيقال: رضي الله عنه، أو: رحمه الله، ونحو ذلك، وأمَّا ما قاله بعض العلماء: إن قوله: رضي الله عنه. مخصوص بالصحابة، ويقال في غيرهم: رحمه الله فقط، فليس كما قال، ولا يُوافَق عليه، بل الصحيح الذي عليه الجمهور استحبابُه. فإن كان المذكور صحابياً ابن صحابي قال: قال ابن عمر رضي الله عنهما. لتشمله وأباه جميعاً.

ومَن لم يرد، ورحم الله تعالى علماءَنا سَلفاً وخَلفاً؛ أئمةَ الحديث والفقه والتفسير والأصول واللغة والنحو والبلاغة والصرف، ورَحِم كلَّ مَن أفدنا منه سواء بذكر اسمه صراحةً أو إشارة وتلميحاً[1]، رحمهم الله تعالى رحمةً أغْنَتْهُم عن رحمةِ مَنْ سواه، وجزاهم كلَّ خير لمَا قدّموه، وجعله نوراً في قبورهم وبين أيديهم، وجنةً ونعيماً في الفردوس الأعلى مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين.

قال الإمام أبو حيَّان[2]: ينبغي أن لا يخلو تصنيفٌ من أحدِ المَعَاني الثَّمَانية التي تُصنَّف لها العلماء، وهي:

١- اختراعُ مَعْدُومٍ.

٢- أو جَمْعُ مُفْتَرَقٍ.

٣- أو تكميلُ ناقِصٍ.

٤- أو تَفصِيلُ مُجْمَلٍ.

٥- أو تَهذِيبُ مُطَوَّلٍ.

---

(١) قال الإمام القاضي عياض رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى في كتابه «الإلماع إلى معرفة أصول الرواية...» (٢٢٧/١): حدثنا القاضي أبو علي الصَّدَفي، قال: سمعتُ شيخنا أبا محمد التميمي الحنبلي يقول: يَقْبُحُ بكم أن تستفيدوا بنا، ثم تذكرونا، ولا تَتَرَحَّمُوا علينا!!

والتميمي هو: رزق الله بن عبد الوهاب، البغدادي، فقيه، حنبلي، واعظ كبير (ت:٤٨٨هـ).

اللهم ارحم علماءنا وأئمتنا، واجزهم وكافِئهم بما يستحقون. آمين، آمين، آمين.

(٢) أبو حيان: محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي، من كبار العلماء بالعربية والتفسير والحديث واللغة، له: «البحر المحيط» وهو في تفسير القرآن العظيم. توفي سنة (٧٤٥هـ).

٦- أو ترتيبُ مُخَلَّطٍ.

٧- أو تَعيينُ مُبهَمٍ.

٨- أو تَبيينُ خَطَأٍ.

** ** **

مقدمة المحقق

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإن من دواعي الإجلال والإكبار لعلماء هذه الأمة، ما خلَّفته المكتبةُ الإسلامية والعربية من مصنَّفاتٍ جليلة، وإن الإنسانَ ليقف مندهشاً أمام عَظَمة هذه المصنَّفات وجلالتها...

وإنَّ القِسم الأكبر منها ما زال حتى اليوم حبيسَ المكتبات والرفوف، بانتظار همة طلاب العلم الغَيورين على تراث هذه الأمة، ولعلنا بعملنا هذا قد أخرجنا أحدَ هذه الكنوز إلى عالم النور، عَسَى أن يكون مفيداً في بابه، ونافعاً لمن يَقرأ فيه..

وإنني لأحمدُ الله تعالى أنْ أعانَني على إكمال هذا العمل العلمي النافع، وخاصةً أنه يَندرج ضمن خدمة القرآن الكريم بأدواتٍ نحويةٍ عربية.

وقد قمتُ بتقسيم الكتاب كلِّهِ إلى ثلاثة أقسام، كما جرت به العادةُ في الرسائل العلمية (الماجستير والدكتوراة).

القسم الأول: تحدثت فيه عن الدراسة الخاصة بالكتاب.

والقسم الثاني: جعلتُه في وصف النسخ، ونسبة الكتاب لمؤلفه، ومنهج التحقيق.

والقسم الثالث: صلب الكتاب متناً وشرحاً.

ولستُ في هذا بِدْعاً ومُبتكراً شيئاً جديداً؛ إذ هو المَنهجُ المُتَّبَعُ في عالَمِ الرَّسَائل العِلمية.

وعليه فإن:

القسم الأول وهو قسمُ الدراسة، قد اشتمل على:

* ترجمةٍ لصاحب المتن؛ ابنِ الحاجب رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.
* وترجمة مفصلة للشارح الهندي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.
* أهمُّ شروح الكافية.
* الفرق بين الشرح والحاشية.
* طريقة الشارح الهندي في شرحه «المعافية».

وأمَّا القسم الثاني، فقد اشتمَلَ عَلى:

* وصف النُّسَخ التي اعتمدْتُ عَليها.
* ونسبة الكتاب إلى مؤلِّفه ومنهج التحقيق، وفيه:

– الفرق بين العرب المسلمين والمستشرقين في التحقيق.

– عملي في الكتاب.

– هوامش الكتاب.

– دوافع البحث في المخطوطات عامةً، وفي هذا المخطوط خاصةً.

- كلمة للعلامة ابن خلدون رحمه الله تعالى في ضرورة علم النحو.

وفي الختام، لستُ أدَّعي الكمالَ في العمل، بل هو محاولةٌ للسعي لسَدِّ فراغٍ في المكتبة بقَصْد الإفادةِ، والله تعالى من وراء القصد.

وكتبه

مصطفى شيخ مصطفى

إسطنبول: ٢٥/محرم/١٤٣٩هـ.

❋❋ ❋❋ ❋❋

نسبة الكتاب إلى المؤلف

لا شكَّ في أن إثبات الكتاب إلى صاحبه له طرق عديدة كثيرة، من أبرزها تصريح المؤلف بأنَّ له كتاباً في هذا العلم مثلاً، ومنها تصريح معاصريه بأنَّ لفلانٍ من الناس كتاباً بهذا العلم، ومنها تصريح المترجمين للمؤلف بأنَّ له كتاباً في علم كذا وكذا.

وقد رأينا في الكتب التي ترجمتْ للإمام الهندي رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى قد ذكرت كتابه «المعافية في شرح كافية ابن الحاجب» من خلال ترجمته.

وبهذا البيان الذي لا يدع مجالاً للشك ولا للريب نعلم بأن هذا الكتاب صحيح النسبة لمؤلفه. ليس في ذلك شك!

ولا يفوتني أن أذكر أنني قمت بذكر دوافع البحث، وهي تلك الأسباب التي جعلتني أختار البحث في اللغة العربية عامة، وفي هذا الكتاب تحديداً.

* دوافع البحث والاختيار:

أولاً: لا شك في أن خدمة التراث الإسلامي من خلال إخراجه إلى عالم النور هو غايةٌ بحدِّ ذاته، وإنَّ تراثَنا ـ بحمد الله تعالى ـ مليءٌ بكُنوز العلماء الذين أفنَوا حياتَهم في خدمة علوم هذا الدين...

وإن تحقيق أيِّ عملٍ من أعمالهم، فِقهاً ونحواً وتفسيراً وصرفاً

وبلاغة وحديثاً وأصول فقه... يَصُبُّ في هذه الدائرة.

هذا، فيما هو تراث إسلامي عام، وهناك سببٌ آخر هو خاصٌ، أعني: إحياء التراث الإسلامي في زمن الخلافة العثمانية...فكم هي كثيرة تلك الكتب التي زَخِرَتْ بها المكتبات من مؤلَّفاتٍ وتصانيفَ في شتى العلوم والفنون، وإني أرى أنَّ من حق هؤلاء العلماء رحمهم الله تعالى علينا أن نُحييَ تُراثهم ونهتمَّ بها..

ثانياً: لما كانت العربية هي المقدمة التي بها يُفهم كلامُ الله تعالى، فقد وقَعَ اختياري على موضوع النحو، علماً أن النحو والصرف يَشتَمل على اللغة والقراءات وقضايا النحو، بل ومسائل الفقه والاستنباط وطريقة البحث...

لهذه الأسباب مجتمعةً وقَع اختياري على إحياء هذا السفر الكريم، وإخراجه إلى عالم النور والطباعة...فإن أصبتُ فمِن الله، وإن أخطأتُ فمن الشيطان ونفسي، ونسأل الله تعالى التوفيق في القول والعمل، إنه على ما يشاء قدير، والحمد لله رب العالمين

وقبل الشروع في متن الكتاب نقلتُ كلام العلامة المؤرخ العالم الاجتماعي ابن خلدون رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى، وذلك من «مقدمته» الشهيرة؛ لأجعل بذلك تمهيداً وتوطئة لعلم العربية، خاصةً أنه ذكر نشأة علم النحو.

*** *** ***

كلمة لابن خلدون في أهمية علم النحو

قال ابن خلدون في «مقدمته» الشهيرة: الفصل الخامس والأربعون في علوم اللسان العربي.

أركانه أربعة: وهي اللغة والنحو والبيان والأدب... والذي يتحصل أن الأهم المقدم منها هو النحو، إذ به يتبين أصول المقاصد بالدلالة فيعرف الفاعل من المفعول والمبتدأ من الخبر، ولولاه لجهل أصل الإفادة. وكان من حق علم اللغة التقدم، لولا ان أكثر الأوضاع باقية في موضوعاتها، لم تتغير بخلاف الإعراب الدال على الإسناد والمسند والمسند إليه، فإنه تغير بالجملة ولم يبق له أثر. فلذلك كان علم النحو أهم من اللغة، إذ في جهله الإخلال بالتفاهم جملة، وليست كذلك اللغة. والله سبحانه وتعالى أعلم وبه التوفيق....

ويلحقون الأشباه بالأشباه، مثل أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب، والمبتدأ مرفوع، ثم رأوا تغير الدلالة بتغير حركات هذه الكلمات، فاصطلحوا على تسميته إعراباً، وتسمية الموجب لذلك التغير عاملاً وأمثال ذلك، وصارت كلها اصطلاحات خاصة بهم، فقيدوها بالكتاب وجعلوها صناعة لهم مخصوصة، واصطلحوا على تسميتها بعلم النحو، وأول من كتب فيها أبو الأسود الدؤلي من بني كنانة، ويقال بإشارة علي ﷺ، لأنه رأى تغير الملكة، فأشار عليه بحفظها، ففزع إلى

ضبطها بالقوانين الحاضرة المستقرأة، ثم كتب فيها الناس من بعده إلى أن انتهت إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي أيام الرشيد، أحوج ما كان الناس إليها، لذهاب تلك الملكة من العرب، فهذب الصناعة وكمل أبوابها، وأخذها عنه سيبويه، فكمل تفاريعها واستكثر من أدلتها وشواهدها، ووضع فيها كتابه المشهور، الذي صار إماماً لكل ما كتب فيها من بعده، ثم وضع أبو علي الفارسي وأبو القاسم الزجاج كتباً مختصرة للمتعلمين، يحذون فيها حذو الإمام في كتابه.

ثم طال الكلام في هذه الصناعة وحدث الخلاف بين أهلها، في الكوفة والبصرة: المصرين القديمين للعرب. وكثرت الأدلة والحجاج بينهم، وتباينت الطرق في التعليم، وكثر الاختلاف في إعراب كثير من آي القرآن، باختلافهم في تلك القواعد، وطال ذلك على المتعلمين. وجاء المتأخرون بمذاهبهم في الاختصار، فاختصروا كثيراً من ذلك الطول مع استيعابهم لجميع ما نقل، كما فعله ابن مالك في كتاب التسهيل وأمثاله، أو اقتصارهم على المبادىء للمتعلمين، كما فعله الزمخشري في المفصل وابن الحاجب في المقدمة له. وربما نظموا ذلك نظماً مثل ابن مالك في الأرجوزتين الكبرى والصغرى، وابن معطي في الأرجوزة الألفية. وبالجملة فالتآليف في هذا الفن أكثر من أن تحصى أو يحاط بها، وطرق التعليم فيها مختلفة، فطريقة المتقدمين مغايرة لطريقة المتأخرين. والكوفيون والبصريون والبغداديون والأندلسيون مختلفة طرقهم كذلك....

«مقدمة ابن خلدون» (٦١٣) و(٦١٤) بتحقيقنا.

عملي في الكتاب

قابلتُ الكتابَ على ثلاث نسخ خطية، هي نسخة أسعد أفندي، ونسخة جار الله، ونسخة داماد إبراهيم.

* أما نسخة أسعد أفندي فهي في المكتبة السليمانية في إسطنبول تحت رقم (٣٠٨٠) بجلد خارجيٍّ بُني جميل، وعليه ختم التملك، وفيه حواشٍ كثيرة؛ يمنةً ويَسرة، وما بين السطور، وبكلِّ الاتجاهات؛ العمودية والأفقية! وهي حواشٍ مذيلة معزَّوة إلى قائليها، وتارةً بخطٍّ واضح مفهوم، وتارة بخطٍّ غير واضح، بل مطموس مكان الكلمة!

أما مضمون الكتاب (متناً وشرحاً) فهو بخطٍّ فارسيٍّ جميل، (٢١) واحدٌ وعشرون سطراً في كل صفحة، وراوحتْ كلمات السطر ما بين (٩) تسع كلمات و(١٤) أربع عشرة كلمةً.

وقد خُتمَتْ النسخة بقوله: «وقع الفراغ...» ما يدلُّ على النهاية الصحيحة للكتاب، وكان في مجموعه (١٧٠) ورقةً.

* وأما نسخة جار الله فهي (٢٣٨) ورقةً، وتحت رقم (١٩٣٢) في المكتبة السليمانية في إسطنبول، وكُتبتْ بخط فارسي جميل جداً، وخلتْ من الحواشي والتعليقات إلا فيما ندر!!، وبمعدل (١٩) تسعة عشر سطراً في الصفحة الواحدة، وراوحَتْ كلمات السطر ما بين (٨) ثماني كلماتٍ و(١٢) اثنتي عشرة كلمةً، وقد خُتمتْ النسخة بقوله: «قد وقع فراغي من

تحرير هذه النسخة...» في تصريح دالٍّ على انتهاء شرح الكتاب هنا. وقد رمزت لها بـ(ج).

علماً أن نسخة جار الله لم تبدأ في الكتاب بشرح متن ابن الحاجب (الكافية) مباشرةً، بل سبقته ورقة ونصف الورقة تقريباً مقدمةٌ لكتاب آخر في النحو أيضاً، ولا علاقة لهذه المقدمة بشرح الهندي ولا بمتن ابن الحاجب.

ثم إنَّ الذي يميز هذه النسخة عن نسخة (أسعد أفندي) أنَّ متن ابن الحاجب قد وُضع فوقه خطٌّ أحمرُ؛ تفريقاً بين متن الكتاب المشروح وبين كلام الشارح الهندي رحمهما الله تعالى.

* أما نسخة داماد إبراهيم وهي النسخة الثالثة الأخيرة التي اعتمدتُ عليها فهي تحت رقم (١٠٧٣) في المكتبة السليمانية، وهي (١٠٥) مئة وخمسُ ورقاتٍ، فيها ختم التملك، وعباراتُ التذييل في آخرها: «تم هذه النسخة الشريفة بعون الله تعالى وحسن توفيقه...».

كُتبتْ النسخة بخط غير مفهوم تارةً، ومفهوم واضح في أحيانٍ كثيرةٍ، ولا حواشيَ لها إلا ما ندر، وفي كل صفحة (٢٣) ثلاثة وعشرون سطراً، وفي كل سطر ما بين (٩) إلى (١٣) كلمةً.

* الترجيح بين النسخ:

أما الترجيح بين هذه النسخ الثلاث التي اعتمدتُ عليها لجعلِ واحدةٍ منها نسخةً أماً فقد كان بناءً على تاريخ النسخ، وسلامتها من التصحيف والتحريف، وكثرة الحواشي المذيلة بها، ووضوح الخط...

فإن تاريخ نَسخِ نُسخةِ أسعد أفندي (٩٥٩هـ)، ونَسخِ نُسخةِ جار الله (١٠٠٨هـ)، ونَسخ نسخة داماد إبراهيم (٩٧٣هـ).

ونظراً لِقِدَمِ نسخة أسعد أفندي، وكونها مُلِئَتْ حواشيَ تغني الكتاب وتشرح الشرح وتزيده وضوحاً كما قلتُ، فقد جعلتها نسخةً أماً وأصلاً، والنسختان الأخريان كانتا للمقابلة.

غيرَ أني (بقصدِ عدم إثقال الحواشي بالفروق، وبقصد اتّباع النهج الشرقيّ في التحقيق) دمجتُ بين نُسخة (داماد إبراهيم)، ونُسخة (أسعد أفندي) وأثبتُّ ما انتهَى إليه اجتهادي، ولم أذكر فرقاً للنُّسخ إلا ما كان من نسخة جار الله فحسبُ.

فإذا قلتُ: (في الأصل الخطي) فهو نتيجة دمج النسختين، وإذا قلتُ (ج) فهو نسخة جار الله.

ولا يعني هذا البتة قدسيةَ النسختين على حساب الثالثة! بل أحياناً تكون نسخة جار الله أصحَّ منهما كما سيجدُ القارئ الكريم في ثنايا الكتاب.

*** هوامش الكتاب:**

١- اتّبعتُ الطريقة المألوفة في ذكر الهوامش، وكيفية كتابة التعليق، غير أن الذي يُميز تعليقاتي الخاصة عن تعليقات الكتاب وهوامشه (وخاصةً نسخةَ أسعد أفندي؛ الأم) أنني صدَّرتُ التعليق بـ(قلتُ) بخطٍّ عريض تحته خطٌّ بهذا الشكل: (قلتُ)، أو ذيَّلتُ التعليقَ بالأمر نفسه، فأيُّ تعليقٍ في أوله أو في آخره (قلتُ) فهو للباحث، وما عدا ذلك فهو

من حاشية الكتاب الموضوعة على أطراف نسخة أسعد أفندي... وإنَّ نظرةً عابرة من القارئ الكريم للتعليقات تكفيه ليُفرِّقَ تعليقاتي عن تعليقات النسخة الأم.

٢- خرجت الآيات الكريمة، وذكرتُها في الحاشية هكذا: سورة البقرة، الآية: ١٢٩. إلا إن كان تخريج الآية عقب الآية مباشرة، فعندها أضَعُ اسم السورة ورقم الآية فحسبُ على الشكل التالي: [البقرة: ١٢٩] واضعاً ذلك بين معكوفتين.

علماً أن الشارح الهندي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ربما يستشهد بالآية التي فيها واو في أولها، بدون واو، فأذكر الآية في الهامش إذا كان قد اقتطع هو جزءاً منها في الاستشهاد، فمن باب إكمال معنى الآية أذكرها تامةً في الهامش.

٣- ضبطت متن الكتاب (الكافية) لابن الحاجب رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى كاملاً بالشكل مع تمييزه بحجم الخط وتغميقه.

٤- خرَّجت الأحاديث التي وردتْ من مصادر الحديث المعتمدة المعروفة، مع نقل حكم السادة العلماء عليها تضعيفاً وتصحيحاً وتحسيناً.

٥- ترجمت للأعلام الذين وردت أسماؤهم في ثنايا الكتاب، وذلك من أول ذكرٍ لهم، ولم أُشِرْ إلى ترجمته عندما يُذكر اسمه ثانيةً. وقد ذكرتُ مرجعين أو مصدرين للترجمة لمن رغب في الاستزادة من ترجمته.

٦- وضعتُ عناوينَ جانبيةً فرعيةً في أول كل بحث؛ ليسهُلَ الرجوعُ إليه عند الحاجة.

٧- التزمتُ في كتابة الهمزات والألفات القواعدَ الإملائيةَ المنتشرة في زماننا، وليس المنتشرة في زمان نُسَّاخ الشرح قبل (٥٠٠) عام.. فألفُ (مئة) لم أثبتها، وهمزةُ (شؤون) كتبتُها على الواو، مع الأخذ بعين الاعتبار همزتي الوصل والقطع، والتاء المربوطة والمبسوطة والألف الفارقة وما إلى ذلك.

٨- ضبطتُ كلمات المتن ضبطاً تاماً؛ اتباعاً للطريقة المألوفة في ضبط المتون، أما ضبط الشرح فلقد أتيتُ على أغلبه، وليس كله؛ لسببين:

١- إعمالاً لعقل القارئ، وشحذاً لذهنه العلمي.

٢- يقيناً مني أن الكتاب للمستوى المتقدم من الطلاب وأهل العلم، ومَن كان كذلك لا يحتاج إلى ضبطٍ حرفيٍّ للكلمة.

٩- خرَّجت الأشعارَ بذكر قائلها وذكر اسم البحر، وذكرِ شطر البيت؛ فإن ذَكَرَ صدْرَه ذكرتُ عَجُزَهُ، وإن ذكر عجزه ذكرتُ صدره، مع شرح مفرداته والمعنى العام والشاهد فيه.

* طريقة الشارح الهندي في شرحه (المعافية):

إذا علمنا أن شارح «الكافية» المشهور «الفوائد الضيائية» المعروف بملا جامي قد توفي في (٨٩٨هـ)، وأنّ الهندي قد توفي سنة (٨٤٩هـ) فهذا يعني أن الأول قد أفاد من الثاني، أجل فإن ملا جامي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في مواطن كثيرة في «الفوائد الضيائية» قد نقل كلام الهندي حرفاً بحرف، وفي مواطن قد نقل روح شرحه ومعناه (وقد أشرتُ إلى ذلك في مواضعه).

ولا يغض هذا النقلُ من مكانة العلامة ملا جامي، فقد كان ذلك ديدن العلماء وعادتهم، وما زال هذا الأمرُ قائماً سلفاً وخلفاً.

إلا أنَّ ما يميز شرح الهندي في «معافيته» أنه أكثر الاستشهاد من الأبيات الشعرية، بخلاف ملا جامي؛ فإنه مُقِلٌّ من ذلك.

ومن وجهة نظري المتواضعة: لا طريقة الهندي نافعةٌ، ولا طريقة ملا جامي، ولا السيوطي في «البهجة المرضية»؛ لأن هذه الطريقة ليست طريقة تعليمية ناجحة؛ إذ لا يمكن للطالب أن يقرأ المتن كلمةً كلمةً، ويقرأ شرحها مباشرةً، فهذا من شأنه أن يشتت الفكر ولا يجمعه، بل الطريقة التعليمية الأكثر صواباً أن يُقرَأ جزءٌ من المتن، ثم يُشرَح، مع ذكر شواهده، حتى يَعْلَقَ المتن والشرح بذهن المتلقي...

أي: إن الذي فعله ابن عقيل في «شرح الألفية» هو الشرح الذي نحرص عليه، ونوصي به!!

وأياً يكن الأمرُ، فإن لكل طريقةٍ محبِّيها وعُشَّاقَها وفاهِمِيها، والإنصافُ يوجبُ علينا أن لا نَبخَسَ الناسَ حُقوقَهُم، ولكلٍّ وجهةٌ هو مولِّيها.

* الفرق بين الحاشية والشرح:

مما هو مسلَّمٌ أن الشرح الذي يعقُب المتن (أيَّ متنٍ كان) يتناول شرح المتن كلمةً كلمةً، وأنَّ الحاشية تأتي على بعض الكلمات والجمل والعبارات، وعليه: فإن الشارح الهندي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى قد أتى على متن ابن الحاجب (الكافية) كلمةً كلمة، ولم يَفُتْهُ شيءٌ منه، فلله دره!

* الفرق بين العرب والمستشرقين في التحقيق:

لقد انتهج المستشرقون طريقةً في التحقيق مختلفة عن طريقة المحققين العرب المسلمين.

فإن المستشرقين إنما يعنيهم في التحقيق توثيق النص ونسبته إلى مؤلفه، وذكرُ الفروق بين النسخ مهما بدت صغيرةً، وغير مغيِّرة للمعنى، فتراهم يثبتون الفاء والواو في كلمةٍ واحدة، (فإنَّ) و(وإنَّ) أو (الأولى) (فالأَولى).. وذلك مبلغُ علمهم وجهدهم!!

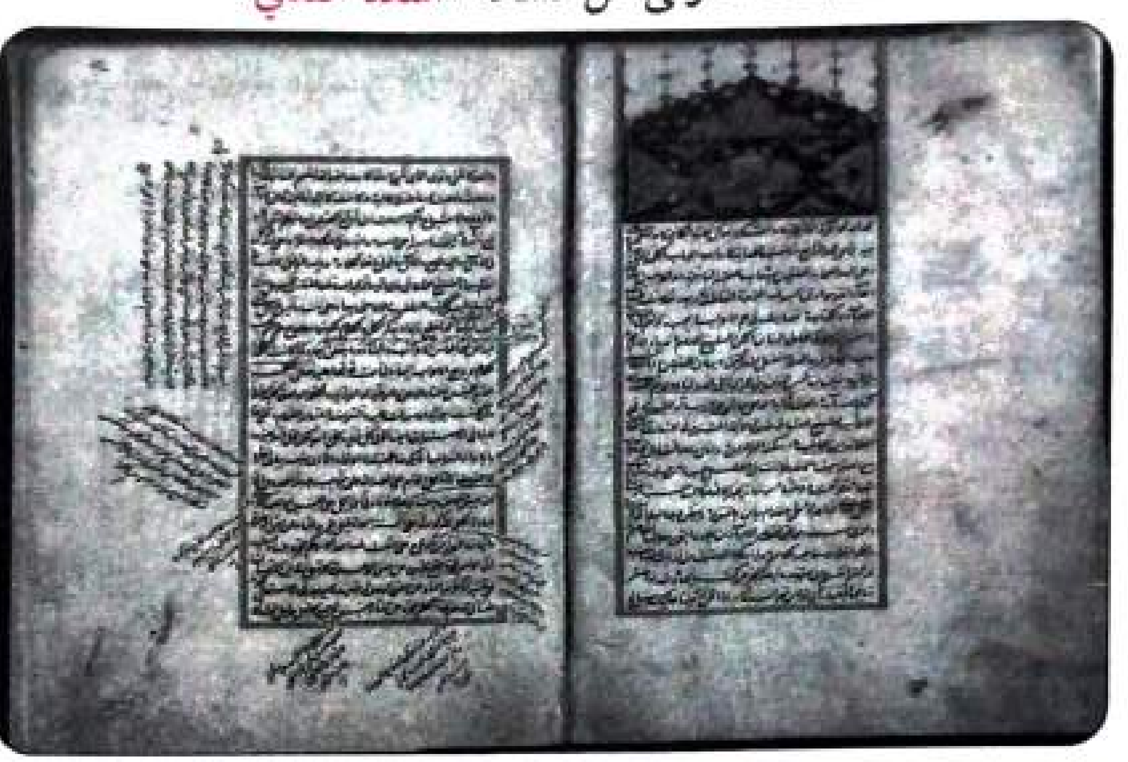
أما المحققون العرب المسلمون فإنهم يُعنون بتوثيق النص ونسبته إلى مؤلفه وذكر الفروق، إضافةً إلى تعليقات مهمة ضرورية، كتلك التي يفعلها الشيخ المحقق العلامة عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالى، أو كالتي يسطرها الشيخ المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد في تعليقاته المفيدة.

أما توجُّه المدرسة التركية حالياً، فهو الجمع بين الطريقتين، وانتهاج خطٍّ وسط بينهما؛ فلا فروق النسخِ مُلْغَاةٌ، ولا التعليقات والهوامش كثيرة طويلة.

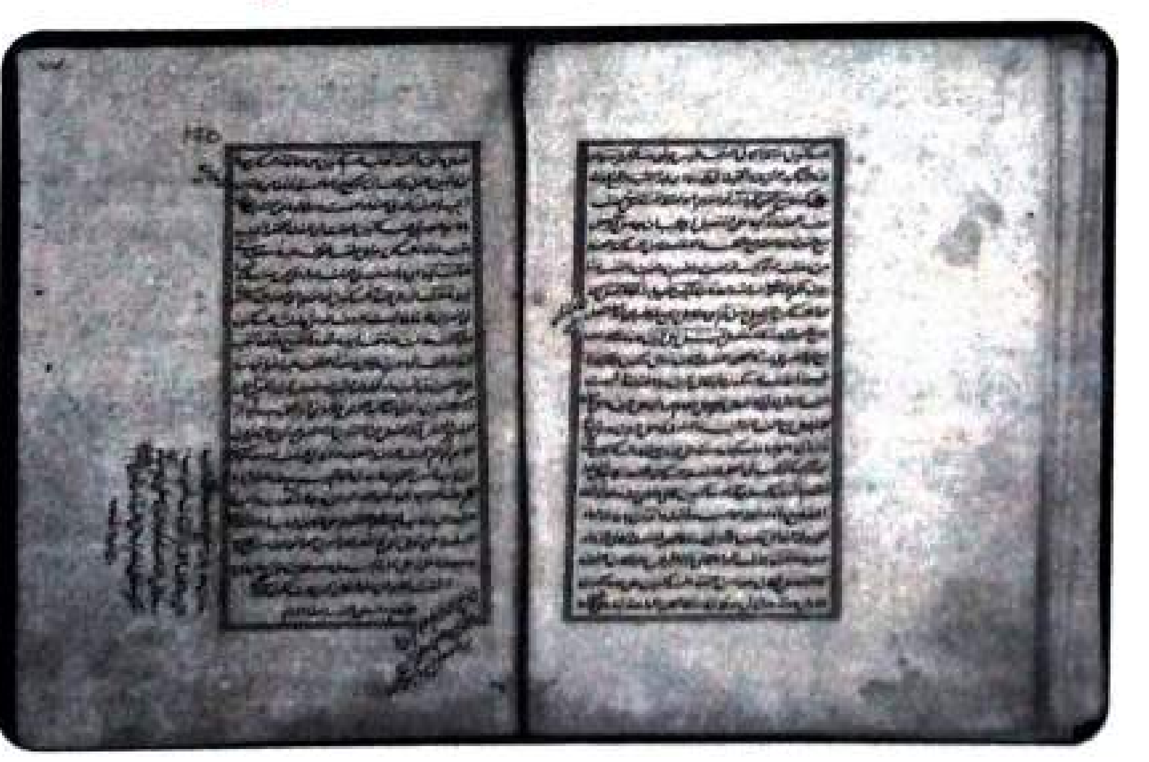
وإني أعلن هنا أن النهج الذي انتهجتُه في هذا الكتاب (وفي الكتب التي عملتُ فيها تحقيقاً، وقد تجاوزتِ الأربعينَ بحمدِ اللهِ تعَالى) هو النهج الوسط بين المدرستين.

** ** **

الصفحة الأولى من نسخة «أسعد أفندي»



الصفحة الأخيرة من نسخة «أسعد أفندي»





الصفحة الأولى من نسخة «جار الله»



الصفحة الأخيرة من نسخة «جار الله»



الصفحة الأولى من نسخة «داماد إبراهيم»

الصفحة الأخيرة من نسخة «داماد إبراهيم»

ترجمة ابنِ الحَاجِب

صاحب "الكافية"؛ متن الكتاب

(٥٧٠-٦٤٦ هـ = ١١٧٤-١٢٤٩ م)

هو أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر ابن يونس الدوني ثم المصري الفقيه المالكي المعروف بابن الحاجب، الملقب جمال الدين؛ كان والده حاجباً للأمير عز الدين موسك الصلاحي وكان كردياً، واشتغل ولده أبو عمرو المذكور بالقاهرة في صغره بالقرآن الكريم، ثم بالفقه على مذهب الإمام مالك ﷺ، ثم بالعربية والقراءات، وبرع في علومه وأتقنها غاية الإتقان، ثم انتقل إلى دمشق ودرس بجامعها في زاوية المالكية، واكب الخلق على الاشتغال عليه، والتزم لهم الدروس وتبحر في الفنون، وكان الأغلب عليه علم العربية، وصنف مختصراً في مذهبه، ومقدمة وجيزة في النحو، وأخرى مثلها في التصريف وشرح المقدمتين. وصنف في أصول الفقه، وكل تصانيفه في نهاية الحسن والإفادة، وخالف النحاة في مواضع، وأورد عليهم إشكالات وإلزامات تبعد الإجابة عنها، وكان من أحسن خلق الله ذهناً. ثم عاد إلى القاهرة وأقام بها والناس ملازمون للاشتغال عليه، وجاءني مراراً بسبب أداء شهادات، وسألته عن مواضع في العربية مشكلة، فأجاب أبلغ إجابة بسكون كثير وتثبت تام ثم انتقل إلى الإسكندرية للإقامة بها، فلم تطل مدته هناك، وتوفي بها ضاحي نهار

الخميس السادس والعشرين من شوال سنة ست وأربعين وستمائة، ودفن خارج باب البحر بتربة الشيخ الصالح ابن أبي شامة؛ وكان مولده في آخر سنة سبعين وخمسمائة بأسنا، رحمه الله تعالى.

وأسنا: بفتح الهمزة وسكون السين المهملة وفتح النون وبعدها ألف، وهي بليدة صغيرة من الأعمال القوصية بالصعيد الأعلى من مصر.

*** من تصانيفه:**

«الكافية- ط» في النحو، و«الشافية- ط» في الصرف، و«مختصر الفقه» استخرجه من ستين كتاباً، في فقه المالكية، ويسمى «جامع الأمهات» و«المقصد الجليل» وهو قصيدة في العروض، و«الأمالي النحوية» و«منتهى السول والأمل في علمَي الأصول والجدل» في أصول الفقه، و«مختصر منتهى السول والأمل» و«الإيضاح» في شرح المفصل للزمخشري، والأمالي المعلقة عن ابن الحاجب في الكلام على مواضع من الكتاب العزيز، وعلى المقدمة، وعلى المفصل، وعلى مسائل وقعت له في القاهرة، وعلى أبيات من شعر المتنبي، منه نسخة في مكتبة عابدين بدمشق، وثانية في خزانه الرباط (٢٠٩ أوقاف)[1].

** ** **

(١) «وفيات الأعيان» (٣١٤/١)، و«مفتاح السعادة» (١/ ١١٧)، و«آداب اللغة» (٣/ ٥٣)، و«دائرة المعارف الإسلامية» (١/ ١٢٦).

ترجمة الشارح الهندي رحمه الله تعالى

(٨٤٩هـ - ١٤٥٥م)

*** اسمه ولقبه:**

هو الشيخ المحقق، والإمام العلامة المدقق، حسنة الليالي والأيام، وقرة عين المسلمين والإسلام، قاضي القضاة، وملك العلماء، وأحد الأئمة في أرض الهند...

أحمد بن عمر الزاولي الدولت آبادي، شهاب الدين ابن شمس الدين، الهندي، الفقيه الحنفي الأديب العارف بالعربية.

*** مولده:**

ولد في (دولة آباد دهلي) بعد سبعمئة من الهجرة، ونشأ بها، وقرأ العلم على القاضي عبد المقتدر ابن ركن الدين الشريحي الكندي، وعلى مولانا خواجكي الدهلوي، فبرز في الفقه والأصول والعربية حتى صار إماماً لا يلحق غباره.

*** بعض صفاته:**

كان رحمه الله تعالى غاية في الذكاء وسيلان الذهن، وسرعة الإدراك، وقوة الحفظ وشدة الانهماك في المطالعة، والنظر في الكتب، لا تكاد

نفسه تشبع من العلم، ولا تُروى من المطالعة، ولا تَمَلُّ مِن الاشتغال، ولا تكلُّ من البحث.

لمَّا حضَر عند القاضي عبد المقتدر قال فيه: قد أتاني رجلٌ جِلده علمٌ، ولحمه علم، وعظمه علم. ثم إنه لما صحِب مولانا خواجكي، وخرج الشيخ إلى (كالبي) خرج معه إليها، ولبث بها أياماً عديدة، ثم دخل (جونبور) فتلقِّي بالإكرام، وطابت له الإقامة بها؛ لِمَا لاقاه من عناية السلطان إبراهيم الشرقي صاحب (جونبور)، ومن إكرام العلماء ورجال السياسة حتى إنه صار قاضياً للقُضَاة في البلاد الشرقية، وكان السلطان يضعُ له في حَضْرَتِهِ كرسياً صِيغَ مِن فضةٍ، ويُجلسه على ذلك.

*** مؤلفاته:**

للعلامة الدولت آبادي مصنفات ذاع صيتها، وفاح أريجها، وهي مصنفات جليلة ممتعة سارت بها ركبان العرب والعجم، منها:

«الإرشاد في النحو» وهو متن متين في النحو، تعمَّق في تهذيبه كل التعمق، وتأنق في ترتيبه حق التأنق، أوله: «الحمد لله كما يحب ويرضى...»إلخ، و«أسباب الفقر والغنى»، و«البحر المواج والسراج الوهاج في تفسير القرآن الكريم» بالفارسي، و«بديع الميزان في البلاغة والبيان»، و«شرح أصول البزدوي» وصل فيه إلى مبحث الأمر، صنَّفه للشيخ محمد بن عيسى الجونبوري، و«شرح على بانت سعاد» وشرح على قصيدة «البردة» و«رسالة في تقسيم العلوم» بالفارسية، و«المعافية في

شرح الكافية» لابن الحاجب في النحو، وهو كتابنا هذا الذي حققناه، و«مناقب السادات» بالفارسي، و«هداية السعداء» بالفارسي، و«رسالة في العقيدة الإسلامية»، وغير ذلك من الرسائل والمصنفات المفيدة في بابها.

قال الشيخ عبد الحق بن سيف الدين الدهلوي في رسالته في أخبار الفضلاء: إن شرح «كافية ابن الحاجب» له أحسنُ مؤلَّفاته في تنقيح المسائل، وأما تفسيره «البحر المواج» فإنه تجشَّمَ فيه رعاية السجع، فاضطُرَّ إلى إيراد ألفاظٍ وعباراتٍ هي حشو في الكلام لا طائل تحتها. ومع ذلك فإنه كتاب نافع مفيد في الجملة، مُحتَاج إلى التنقيح والتهذيب، انتهى.

ومن خصائص كتابه «البحر المواج» أنه اعتنى فيه لبيان التراكيب النحوية، ووجوه الفصل والوصل، وغير ذلك أشدَّ اعتناء، وهو في عدة مجلَّداتٍ.

* وفاته:

كانت وفاته رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لخمس بقين من رجب سنة تسع وأربعين وثمانمئة (٨٤٩هـ) بمدينة جونبور فدفن جنوبي المسجد للسلطان إبراهيم الشرقي ومدرسته.

* حواشي شرحه:

ذكر عبد الله محمد الحبشي في «جامع الشروح والحواشي» (١٤٤٢/٢) حواشيَ على شرح الهندي للكافية، أقتطع منها خمساً فأقول:

١- حاشية عبد الله بن إبراهيم الشبشير (ت:٩٢٤هـ).

٢- حاشية غياث الدين منصور (ت:٩٤٩هـ).

٣- حاشية شهاب الدين علاء الدين التوقاني (ت:٩٧٣هـ).

٤- حاشية الكاذروني.

٥- حاشية علاء الدين الجونبوري.

قال الجلبي في «كشف الظنون»: عليه حاشية لمولانا الفاضل ميان الله الجانبوري[1]، وعلى شرح الهندي حاشية للتوقاني، وللكاذروني ولغياث الدين منصور الشيرازي[2].

** ** **

(١) الصواب: ميان إله داد الجونبوري.
(٢) ينظر «الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام» المسمى بـ (نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر) لمؤلفه عبد الحي بن فخر الدين بن عبد العلي الحسني الطالبي، المتوفى سنة (١٣٤١هـ) (٣/٢٣٣ - ٢٣٤) ط: دار ابن حزم، بيروت - لبنان ١٤٢٠ - ١٩٩٩ في (٨) ثمانية أجزاء. و«كشف الظنون» (٢/١٧٢٥)، و«هدية العارفين» (١/٦٧)، و«الأعلام» لخير الدين الزركلي (١/١٨٧).





بسم الله الرحمن الرحيم

[مقدمة الشارح]

نحمد الله نحو آلائه الوافية، ونشكره لنوال نعمائه الكافية، ونصلي على نبيه الرضي محمدٍ الرافعِ مناصبَ الهداية، لأرباب اللُّباب بكلمتهِ الباهرةِ، وعلى آله وأصحابه المعلّلين بشهاب(١) صحبته الفاخرة، والحاجبين عَاديةَ أعداءِ الله ببَوارقِ السيوفِ المُهَنَّدةِ القَاطِعةِ.

وبعدُ: فقد صنَّف طبقات الأُدَباءِ والكتّاب تصانيفَ في علم الإعرابِ، بحسَب قُوَّتِهم في البيان، وسهمتهم من بلاغة الخاطر والبَنان، لكنَّ الشيخ الإمام، قدوة الأنام، وحيد العصر، فريد الدهر، أفضلَ المدققين، برهانَ المحقِّقين، أبا المَفاخِر شهابَ الدين، شمسَ الدين ابن عُمر الدواني(٢) الدولتآبادي، ثم الهندي أكرَم الله مَآبَهُ، وأجزَل ثوابَه، قد عَمِل حواشيَ على الرسالة المشهورةِ في الإعراب، لشيخ الصِّناعة، قُدوةِ الأئمةِ، المشتهِر في المَشارق والمَغارب، العلّامة ابنِ الحَاجب(٣)، أسكنه الله الفَراديس، وأنال روحَه التقديسَ، قد حازت مع الصِّغر سمينها، وقد جاوزت في الفضل جميعَها، من حيث أنشأت(٤) تبعتها، وتفرَّعت

---

(١) في ج: من شهاب.

(٢) في ج: الزاوالي.

(٣) تقدمت ترجمته مفصلة في قسم الدراسة، فعدْ إليها متَّعك الله بالسمع وبالبصر.

(٤) في ج: نشأت.

دَوْحَتُها، مُوشَّاة بحِبر الألفاظ الساحرة، مُغشَّاة بحُلل المعاني الزاهرة، حل عقد البيان بما قيده، وبيض وجه البلاغة بما سوده، ولعمري هذه هي التي تقتضي الأدباء أن يخلدوا بتحرير معاليها أقلامهم، ويخلو بتقرير مساعيها كلامهم، ولو أدركها الماضُون من أرباب التصانيف، لحدَّثتهم أنفسُهم بأن يعتذروا بعد العَجز عن كُنْهِ مدائحها، وتَعداد أصغر منائحها، اعتذار أبي نُوَاس[1] بقوله:

إذَا نحــنُ أَثْنَيْنَــا عَليــكَ بصَــالحٍ
فأنتَ كَمَا نُثْني [٢/ب] وفوقَ الذِي نُثْنِي[2]

ولما كانت عِقْداً قد انفصَم فتَناثَرتْ لآلِيهِ، وروضةً دخلتْ أسافِله في أعاليه، وقد كانت (كافيةً) (شافيةً)، ومن وَراء الإقناع والإشبَاع آتيةً، أردْتُ أنْ أمتِّع المحصِّلين لها بنَظْم منشورها[3]، وجمع مأثورها، ليتخذوا سَميراً عَلى السَّهَر، وأنيساً في المُقَام والسَّفَر، وعلى الله التوكلُ في الآمال، وإليه المرجعُ والمآل.

(١) أبو نُوَاس هو: الحسن بن هانئ بن الحكمي بالولاء، شاعر العراق في عصره، ولد في الأهواز (من بلاد خوزستان)، ونشأ بالبصرة، ورحل إلى بغداد فاتَّصل فيها بالخلفاء من بني العباس، ومدَحَ بعضَهم، وخَرَج إلى دمشقَ، ومنها إلى مِصرَ، فمَدَح أميرَها الخصيبَ، وعاد إلى بغدادَ فأقام إلى أن توفي فيها سنة (١٤٦-١٩٨هـ = ٧٦٣-٨١٤م).
ينظر «خزانة البغدادي» للبغدادي (١/ ١٦٨) و«وفيات الأعيان» لابن خلكان (١/ ١٣٥)، و«الشعر والشعراء» لابن قتيبة (٣١٣).

(٢) قلت: ينظر «كتاب الصناعتين» لأبي هلال العسكري الحسن بن عبد الله (٣٩٥هـ) (ص٦٤).

(٣) في ج: منثورها.

فأقول ناقلاً لكلامه، وبالله التوفيقُ لإتمامه:

إنما لم يَبدأ الشيخُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى في هذه الرسالة بحَمْد الله؛ هَضْماً للنَّفس بتخييل أن كتابه هذا من حيثُ إنه كتابه ليس ككتب السلف ﷺ حتى يَبدأ به على سَنَنها، وليس ذا بالٍ حتى يكونَ بترك الحمدِ أقطَعَ[١].

وبدأ بذكر الكلمة والكلام لكونهما موضوعَ علم النحو، من حيث يُبحَث فيه عن أحوالهما من الإعراب والبناء وما يتعلق بهما[٢].

[تعريف الكلمة]

ولما كانت الكلمة جزءاً من الكلام[٣]، ويرجع الإعراب إليها بالذات؛ قدَّمها عليه، فقال: (الكَلِمَةُ) اللام للجنس[٤]، والتَّاء للوحدة النوعية أو الفردية، والكلمة الواحدة كلية مفهوماً[٥] وإن كانت جزئيةً فيما

---

(١) أي: مقطوع.....

قلت: يشير المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى إلى الحديث المشهور في هذا الباب، وهو: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «كُلُّ كَلَامٍ، أَوْ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُفْتَحُ بِذِكْرِ اللهِ، فَهُوَ أَبْتَرُ ـ أَوْ قَالَ: أَقْطَعُ ـ». أخرجه أحمد في «مسنده» (٨٧١٢)، وأبو داود (٤٨٤٠)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٤٩٤)، والدارقطني في «سننه» (١/٢٢٩)، وابن ماجه (١٨٩٤)، والبيهقي في «الدعوات» (١) وإسناده ضعيف لضعف قرة بن عبد الرحمن (أحد الرواة)، وللاضطراب الذي وقع في إسناده ومتنه. وفي رواية: «كُلُّ كَلَامٍ لاَ يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدُ للهِ، فَهُوَ أَجْذَمُ». رواه أبو داود (٤٨٤٠)، وابن ماجه (١٨٩٤).

مَعْنَى «ذِي بَال»: حَالٌ يهتم بِهِ، و«أقطع» و«أَجْذم»: قَلِيل الْبركَة.

(٢) من كونهما معرفة ونكرة وغيرهما، وكون الجملة جملة ظرفية أو اسمية أو فعلية وشرطية.

(٣) في ج: جزء الكلام.

(٤) في ج: اللام فيه للجنس.

(٥) في ج: مفهومها.

صَدَقَتْ عليه[١]، والتعريف باعتبار المفهوم، وعلى هذا لا ينافي الاستغراق أيضاً، كما في كل فردٍ وكلِّ واحد، لكنْ محل التعريف يأباهُ؛ إذ التعريف للحقيقة لا للأفراد[٢]، إلَّا أن يُقصد بيان الطرد[٣] لا التعريف.

وأما حمل اللام على العهد الذهني؛ فيوجب جهالة المحدود، إلا أن يعتبر التعيين باعتبار المقام[٤]، والأولى أن يُحمل على الجنس أو العهد الخارجي[٥]، بإرادة الكلمة المذكورة على ألسنة النحاة.

قيل بتجريد التاء عن معنى الوحدة، وإتيانها[٦] للتحرز عن الوقوع[٧]

---

(١) اعلم أن الجنس على ضربين: استغراق الجنس المفيد للكثرة، فلا يجوز إرادته هنا؛ لاستلزامه كون التعريف للأفراد دون الماهية، وهو باطل، وماهية الجنس من حيث هي هي من غير دلالة اللفظ على الوحدة ولا الكثرة، بل ذلك احتمال عقلي، وهذا النوع من الجنس لا يناقض الوحدة النوعية؛ لاتحاد النوع الواحد بالماهية، ولا الفردية لاحتماله لها أيضاً، إلا أن اعتبار الوحدة الفردية، ولحوق تاء الوحدة به يقتضي اعتبارها، فيلزم اعتبارها وعدم اعتبارها، فعلى هذا قوله: (أو الفردية... إلخ) محل نظر. منه رحمه الله.
قلت: قريب من هذا النقل ما في «شرح الرضي» (١/٢٤).

(٢) في ج: لأفرادها.

(٣) المراد بالاطراد: أن يضيف لفظ كل إلى الحد، فيجعله مبتدأ، ويجعل المحدود خبره، كقولك في قولنا: الكلمة... إلخ: كل لفظ وضع لمعنى مفرد فهو كلمة، وبالعكس أن يجعل مكان الحد نقيضه، فتقول: كل ما ليس لفظاً وضع لمعنى مفرد فليس بكلمة. م.
قلت: انظر «الكليات» لأبي البقاء (٦١١).

(٤) لأن المخاطب خالي الذهن عما يتداوله القوم من الألفاظ، فيوجب جهالة المحدود، وأيضاً المعهود الذهني لا بد وأن يكون قيداً وحصة غير مغنية من الحقيقة، لا نفس الحقيقة، ولا حصة معينة منها. م.

(٥) فيه: أن العهد الخارجي إنما يكون بعلم المخاطب به، وهو غير لازم هنا. تأمل. م.

(٦) في ج: وإثباتها.

(٧) يعني: لو قال: كلم بلا تاء؛ لزم اعتبار الأفراد في المحدود؛ لعدم وقوع الكلم إلا على =

على الثلث فصاعداً كما هو حكم المجرد عنها.

وفيه: أن الاسم المجرد يصح تجرده عن معنى الوحدة، كما قيل في: ﴿إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾[1]. وأما تجريد التاء عن معنى الوحدة؛ فبعيد لا يوجد في الاستعمال؛ لكونه نصاً في الوحدة[2].

والكلم المجرد عن التاء جنسٌ[3] لا جمع كما قيل، بدليل قوله تعالى: [٣/أ] ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾[4]، وبتصغيره على: كُلَيم، وبقوله: أحد عشَر كلماً. وقيل: جمع حيث لا يقع إلا على الثلث فصاعداً، و﴿الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ مُؤوَّل ببعض الكلم[5]، والأخيران ممنوعان.

(لَفظٌ) وهو في اللغة: الرمي، يقال: أكلتُ التمرة ولفظتُ نَوَاها، أي: رميتُها.

وفي الاصطلاح: صوتٌ يَعتمد على المخارج من حرفٍ فصاعداً.

وقيل: الحاصل من صوت يُقصَد به حصولُ حرف فصاعداً.

وقيل: ما يتلفظُ به الإنسان من حرف فصاعداً.

= الثلاث فصاعداً، فأتى بالتاء تحرزاً عن ذلك. م.

(١) سورة العصر، الآية: ٢.

(٢) يمكن الجواب عنه: بأن كونه نصاً في الوحدة لا ينافي استعماله في لازمها كما في سائر الألفاظ، فإن الوحدة مستلزمة لعدم الكثرة. م.

(٣) فحقه أن يقع على القليل والكثير كالماء والعسل، لكنه لم يستعمل إلا فيما فوق الاثنين، بخلاف أمثاله. م.

(٤) سورة فاطر، الآية: ١٠.

(٥) فيكون من باب حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه. م.

وفي كلٍّ وجوهٌ من النظر[١]. فتأمَّلْ تَعرِفْ.

واحترز به عن الدوال الأربع[٢]، وإنما لم يقل: لفظة؛ لأن الوحدة غيرُ مرادة[٣]، والمطابقة غيرُ لازمة[٤]؛ لعدم الاشتقاق، مع كون اللفظ أخصَرَ. واللفظُ أعمُّ من أن يكون حقيقة أو حُكماً، كالمنوي في: زيدٌ ضَرَبَ واضربْ، حيث يصدُق عليه تعريفُ اللفظ اعتباراً وحُكماً، لا حقيقة[٥]؛ إذ ليس من مقولة الحرف والصوت أصلاً، ولم يُوضَع له لفظ. وإنما عبَّروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو: هو وهي وأنت وأنا[٦]، وأجْرَوا فيه أحكام اللفظ، فكان لفظاً حكماً بهذا الاعتبار، والمحذوف لفظ حقيقةً لصدْقِ ماهية اللفظ عليه؛ لأنه من مقولة ما يتلفظ به الإنسان، وصدق الماهية لا يستدعي الوجود[٧]، ....

---

(١) لخروج المستتر من الضمائر عن الكل، وللزوم التعريف بالحرف الأخص الأخفى في الكل أيضاً، إلى غير ذلك مما لا يخفى على المتأمل. م.

(٢) بناء على أنه ليس بجنس للكلمة إذ جنس أخص من الفصل بوجه دون وجه، فيصح الاحتراز به. م.

(٣) وإنما لم يرد الوحدة؛ لأن إرادتها إنما يكون لإخراج الكلمتين والكلمات نحو: قالا وقالوا، ومثل ذلك لا يخرج بناء الوحدة؛ لأن كل ما يتلفظ به مرة واحدة لفظة واحدة. م.

(٤) لأن المطابقة بين المبتدأ والخبر إنما يلزم إذا كان الخبر صفة مشتقة غير سببية نحو: هند حسنةٌ، أو في حكمها كالمنسوب، دون ما إذا كان جامداً، ولفظ (هنا) وإن كان بمعنى الصفة، أي: ملفوظ به، إلا أن أصله مصدر، ويعتبر الأصل في مثله. م.

قلت: انظر «شرح الرضي» (٢٤/١).

(٥) أي: ويصدق على المنوي تعريف اللفظ حكماً، حيث أجروا أحكام اللفظ على ما يعبر به عنه من لفظ المنفصل. م.

(٦) في ج: هو وأنت وأجروا...

(٧) أي: إذا كان كذلك فالمحذوف.

فالحذف لا ينافيه[1].

(وُضِعَ) الوضع: تعيين اللفظ للمعنى أولاً[2]. وقيل: تعيين اللفظ بإزاء المعنى نفسه. وقيل: تخصيص شيء بشيء متى أُطلِق أو أُحِسَّ به[3] فُهِم المعنى المخصَّص له. ويخرج من الأول: المشترك[4] باعتبار المعنى الثاني، والمنقولات، إلا أن يراد به:[5] الأولية عند الوضع، ويخرج الدوال الأربع[6]، فيراد تعريف النوع لا الجنس. ويخرج من الثاني: الحرف[7] لاحتياجه إلى الضَّميمة[8].

---

(١) أي: صدقا ماهية على شيء لا يقتضي وجود ذلك الشيء؛ لصدق الإنسان على من مات من أفراده. م.

(٢) خرج به استعمال اللفظ بعد وصفه في المعنى الأول الموضوع له، فإنك إن عينته لذلك المعنى لا يقال: إنك وصفته؛ لكونه تعييناً ثانياً، لكن لو جعلته اللفظ الموضوع لمعنى آخر قيل: إنك وضعته. م. قلت: انظر «شرح الرضي» (٢٦/١).

(٣) أي: سمع أو أبصر أو تصور. م.

(٤) أي: وضعه على حذف المضاف، وكذا نظائره.

(٥) قوله: به، سقط من نسخة: ج.

(٦) أي: باللفظ في تعيين اللفظ. م.

(٧) أي: بقوله: بنفسه الحرف، وكذا خرج منه المجاز، أي: ويكون موضوعاً بالنسبة إلى معناه المجازي؛ لأن تعيينه له إنما هو بالقرينة. م.

(٨) فيه: أن الأمر بعكس ذلك؛ لأن معنى الدلالة بنفسه: أن يكون العام بالتعيين كافياً في فهم المعنى عند إطلاق اللفظ، ودلالة الحرف كذلك؛ لأنا نفهم معاني الحرف، وعند إطلاقها بعد علمنا بأوضاعها، إلا أن معانيها ليست تامة في أنفسها، بل يحتاج إلى الغير، بخلاف الاسم والفعل، وأما تعيين الحرف للدلالة على معنى؛ فمحتاج إلى الضميمة عند من يجعل معنى قولهم: الحرف: ما دل على معنى في غيره بأنه مشروط في دلالته على معناه الإفرادي. قلت: انظر «مختصر المعاني» لسعد الدين التفتازاني (٢٠٤).

وأجيب: بأن المحتاج إليه: الدلالة، لا التعيين. ويدخل في الثالث: المحرفات، إلا أن يمنع فيه التخصيص، والمنقولات، إلا أن يراد التخصيص الأَوَّليّ، أو يعرف بالوضع، ويخرج منه بهذا:[١] الحرف حيث لا يفهم معناه متى أطلق، بل إذا أطلق مع ضمِّ ضميمة. وأجيب: بأن المراد: متى أطلق إطلاقاً صحيحاً[٢]، وإطلاقُ الحرفِ بلا ضَمِيمةٍ غيرُ صحيح.

ويخرج من جميع التعريفات: [٣/ب] حروف الهجاء مع كونها موضوعة[٣] لغرض تركيب الألفاظ دون المعنى، فيراد تعريف نوع[٤]، وإنما ترك قيد الدلالة[٥] لاندراجها في الوضع[٦]، وما يقال: تركه لئلا يخرج الحرف قبل ضم ضميمة؛ ففيه: أن المراد: الدلالة بالقوة، فلا يخرج. وفيه[٧]. ويحترز بقوله: (وضع) عن المحرفات والأصوات والمهملات[٨] وما يدل بالعقل.

---

(١) في ج: ويخرج عنه الحرف.

(٢) فيه أن معنى الإطلاق: هو الذكر من غير ضميمة، فتقييده بالإطلاق الصحيح لا يجديه نفعاً. م.

(٣) أي: ألفاظ موضوعة.

(٤) أي: نوع من أنواع وضع اللفظ، وهو وضع اللفظ الذي الغرض منه المعنى دون التركيب. م.

(٥) في تعريف الكلمة، يعني: لم يقل: لفظ.

(٦) بناء على أن كل موضوع دال دون العكس، فلو قال: دل؛ لاحتاج إلى قوله: بالوضع أيضاً، لكن يرد عليه النقض بحروف الهجاء. م.

(٧) وفيه بحث؛ لأنا لا نسلِّم أن الحرف قبل ضم الضميمة يدل على ما وضع له بالقوة؛ لكون دلالتها مشروطة بذكر متعلقها معها وضعاً، وانتفاء المشروط عند انتفاء الشرط ضروري. م.

(٨) إما أن يريد بالمهمل: ما لا يدل على معنى أصلاً؛ فليس بموجود، فللاحتراز عنه، أو بأن يدل بالوضع، ففيه استغناء عن ذكر ما قبله وما بعده، إلا أنه أراد التفصيل.

(لِمَعْنًى) مفعول به باللام، وفيه احتراز عن حروف الهجاء[١].

(مُفْرَدٍ) وهو: ما لا ينقسم عليه لفظه[٢]، بخلاف المركب، كمعنى: الرجل، وضربتُ، وقائمةٌ، وتضربُ، وبصريٌّ. مركبات[٣]، وإلا؛ لزم في: حَسَنَةٌ، توالي أربع حركات في كلمة واحدة، وفي: غَدَاءَةٍ، إبدالُ الواو في الوسط[٤]، ولا يلزم بالتركيب اجتماع التذكير والتأنيث[٥] في: قائمة، ولو لزم؛ للزم في: الرجل، اجتماعُ التعريف والتنكير، وليس فليس[٦]، وقوله: (مفرد[٧]) بالرفع صفة اللفظ، وبالجر صفة المعنى، وبالنصب حال من ضمير (وضع).

** ** **

---

(١) إذ المعنى وضع ليدل على معنى، لا لحصول معنى به. م.

(٢) في ج: لفظ.

(٣) أي: وإن لم يكن مركباً؛ لزم في حسنة توالي فيه أن توالي أربع حركات في كلمة واحدة غير مفقود عنه لوقوعه في إطلاقهم. م.

(٤) أي: لزم في غداءة إبدال الواو بالياء في الوسط، وذلك غير جائز، فإن غداءة أصله: غداوة، قلبت الواو ياء لوقوعها رابعة متطرفة، ثم قلبت الياء همزة لوقوعها بعد ألف زائدة. م.

(٥) وذلك لأن لفظ: قائماً وحده يدل على ذات موصوفةٍ بالقيام مذكراً أو مؤنثاً، فإذا تجرد عن التاء دل على التذكير، ومعها يدل على التأنيث. م.

(٦) أي: وليس في الرجل اجتماع التعريف والتنكير؛ لأن لفظ رجل يدل على ذَكَرٍ من بني آدم بلغ حدَّ البلوغ، فدخول اللام إياه يفيده التعريف، وتجريده يفيده التنكير. م.

(٧) اعلم أن كلاً من الرفع والنصب وإن لم يرد في إعراب مفرد أولى من الجر؛ لأن الإفراد صفة اللفظ، ووصف المعنى به بالتبعية، وإن كان مركباً بالنظر إلى ذاته كمعاني الأفعال بأسرها، فيكون المستعمل في المدح المشهور المتعارف. م.

[أقسام الكلمة]

(وهِيَ: اِسْمٌ وفِعْلٌ وحَرْفٌ) أي: الكلمة صادقة على هذه الأقسام، وإلا ؛ فالكلمة من حيث هي ليست باسم ولا فعل ولا حرف[1]، ومنقسمة إلى هذه الأقسام الثلاثة انقسامَ الكلي إلى الجزئيات، لا انقسامَ الكل إلى الأجزاء[2].

والاسم مأخوذ من السُّمُوّ، بدليل أمثلة اشتقاقه من نحو: سُمَيَ يسمي[3] وأسماءٍ وسمي. وقيل: من الوَسْم لتناسبهما في معنى كون كلٍّ منهما علَامةً للمسمى، والأمثلة محمولة على القلب.

وسمي الفعل فعلاً ؛ لتضمنه[4] الفعل، وهو المصدر.

---

(١) عطف على: باسم.

(٢) قوله: فالكلمة ليس جزاء الشرط، بل الجزاء محذوف، والمذكور تعليل له على طريقة قوله ـ قلت: هو قول المتنبي من قصيدة يرثي فيها والدةَ سيف الدولة ويمدحُهُ فيها ـ:

فـإنْ تَفُـقِ الأنَـامَ وأنـتَ مِـنْهُم ❊ فـإنَّ المسـكَ بعـضُ دَمِ الغَـزَالِ

تقدير الكلام: وإلا، أي: وإن لم يكن المراد من الحمل صدق الكلمة على هذه الأقسام؛ لم يستقم الحمل، يعني: لأن الكلمة لا يجوز أن يراد بها الأفراد لمكان التعريف، فإما أن يراد بها الماهية من حيث هي، فليست كل واحد من الاسم والفعل والحرف، ولا مجموعها، بل هي مشتركة بين الكل محتملة له، أو يراد بها اللفظ، فكذلك لتركبها من اسم وحرفين. أقول: يجوز أن يراد بها الراجعة إلى الكلمة: ما صدقت هي عليه من الأفراد على الاستخدام، فحينئذ يصح الحمل بلا تأويل. م.

(٣) إذ لو كان من الوسْم لكان القياس: وسم يوسم، أو سام وسيم.

(٤) أي: لتضمن الفعل الاصطلاحي في الفعل الحقيقي.

والحرف في اللغة: الطرف، سمي به؛ لأنه يكون في طرف من الاسم والفعل.

واللام في قوله: (**لأنَّهَا**) متعلق بمفهوم الكلام حيث يفهم دعوى الحصر[١] بالسكوت في معرض البيان[٢]، أي: انحصرت على هذه الثلاثة؛ لأنها إما أن تدل، أي: لأن حالها إما دلالة أو عدم دلالة، أو لأنها إما ذات دلالة، أو لأنها إما دلالتها على كذا ثابتة، فيكون قوله: (**إمَّا أنْ تَدُلَّ**) مبتدأ محذوف الخبر، والجملة خبر «أن». [٤/أ] ويمكن أن يؤول المصدر باسم الفاعل، أي: لأنها إما دالة[٣]، فلا يرد امتناع حمل الدلالة على الكلمة.

ودلالة اللفظ: كونه بحيث يلزم من العلم به العلم بمعناه. وقيل: دلالة اللفظ: فهم المعنى منه عند إطلاقه أو تخيله أو إحساسه، هذا[٤] تعريف بالعلامة والأثر[٥]، وإلا[٦]؛ فالفهم الذي هو صفة السامع أو صفة المعنى كيف يعرف به الدلالة التي هي صفة اللفظ؟

---

(١) أي: مع السكوت في معرض.
(٢) أي: بيان الحرف يجوز أن يكون ظرفاً للسكوت أو صفة له.
(٣) فرع على جميع ما ذكرته.
(٤) في ج: وهذا.
(٥) أي: التعريف الثاني تعريف بالعلامة؛ لأنه يفهم المعنى من اللفظ علامة الدلالة لا نفسها، فكأنه قيل: الدلالة علامتها: فهم المعنى، فيصح الحمل بهذا الاعتبار. م.
(٦) أي: وإن لم يكن تعريفاً بالعلامة، بل بالحقيقة، فلا يكون صحيحاً؛ لأن الفهم الذي هو صفة السامع باعتبار حدوثه منه أو صفة المعنى باعتبار تعلقه به يباين الدلالة التي هي صفة اللفظ، فلا يجوز تعريفها به. م.

ويمكن أن يقال: إنه تعريف لصفة[١] الشيء بصفته السببية اصطلاحاً، ولا مشاحة فيه، والمراد: إما أن تدل وضعاً[٢]، فلا يرد ما خرج عن الاستقلال من الأسماء كالموصولات ونحوها.

(عَلَى مَعْنًى) مفعول به لـ(يدل)، وجره تقديري كعصا. (فِي نَفْسِهَا) «في» بمعنى الباء، أي: بنفسها، لا بضمِّ ضَمِيمة. ويحتمل أن يكون صفة (معنى)، أي: حاصل في نفس الكلمة، أي: مدلولها[٣]، بخلاف الحرف[٤]، فإنه يدل على معنى حاصل في غيره، أي: مدلول لغيره، كاللام، يدل على تعريفٍ تضمنه الاسم، و«لم» دالة على نفيٍ تضمنه الفعل، وعلى هذا فقس. وفي بعض النسخ: (بنفسه) أي: معنى حاصل بنفسه، أي: بالنظر إليه، لا بالنظر[٥] إلى كونه مدلولَ اللفظ الآخر من اسم أو فعل، بخلاف الحرف.

---

(١) في ج: بصفة.

(٢) الأولى تأخيره عن قوله: في نفسها. م.

(٣) تفسير لحاصل في نفس الكلمة، يعني: أن معنى حصول المعنى في نفس الكلمة ما ذكره لا يكون قول الماتن: أو لا قسيماً لقوله: إما أن تدل على معنى في نفسها؛ لأن الحرف أيضاً يدل على معنى حاصل في نفس الحرف، أي: مدلوله، فالصواب معنى حصول المعنى في نفس الكلمة هو حصوله لها بالنظر إلى ذاتها، لا لقياسه إلى شيء آخر كما في الحرف. م.

(٤) لا يخفى ما فيه بعد معرفة ما أوردنا على التفسير المتقدم، فإن الأشياء تعرف بالأضداد، فإنه لا يخفى أن رجلاً مثلاً إنما يدل على ذكر من بني آدم بلغ حد البلوغ من غير دلالة على تعريف، وإذا قلت: الرجل باللام أفاده اللام التعريف، فيكون التعريف مدلولاً للام دون رجل إلا أنه لم يحصل له بالنظر إلى ذاته، بل بالنظر إلى رجل، وكذا الكلام في نظائره. م.

(٥) والصواب أن يقول: لا بالنظر إلى لفظ آخر. م.

(أَوْ لَا) عطف على: (يدل)، أي: لا يدل على معنى في نفسها.

فإن قيل: العدم لا يكون مقوّماً[1] للماهية.

قيل: هذا التعريف[2] رسميٌّ[3] للماهية، مع أن العدم المضاف إلى الوجود قد يعرف به، قالوا: العمى عدم البصر عما من شأنه البصر، والموت: عدم الحياة عما من شأنه الحياة.

(الثَّانِي) أي: ما لا يدل على معنى في نفسها: (الحَرْفُ)، الجملة مستأنفة[4]؛ لأنه لما قال: إما كذا أو كذا؛ فكأنَّ سائلاً[5] قال: ما الأول؟ وما الثاني؟ فقال: الثاني كذا، والأول كذا. وإنما قدَّمه[6] في الدليل - وإن كان أخَّره في الدعوى[7] -؛ لأنه في اللغة: الطرف، فذكره مرة في طرف، ومرة في طرف آخر، ولأن الشروع في البيان من القريب أولى، ولعدم التقسيم فيه[8]، ولأنه عدمي، [٤/ب] والعدميُّ مقدَّمٌ[9].

---

(١) في ج: متقوماً.

(٢) وذلك بناء على أن الماهية هي الحقيقة الموجودة كالإنسان، دون المفهوم الاصطلاحي الاعتباري. م.

(٣) في ج: أسمى.

(٤) فيه نظر، بل الصواب أن الجملة هي المقدمة الثانية من القياس على ما سنحققه إن شاء الله تعالى.

(٥) أي: دليل الحصر بأن أثبته فيه أولاً. م.

(٦) أي: الحرف.

(٧) أي: دعوى الحصر المفهوم من قوله: وهي اسم وفعل وحرف. م.

(٨) أي: فيكون أقل، والأقل مقدم على الأكثر؛ لأنه يرتفع من الأقل إلى الأكثر. م.

(٩) لأن العدم أصل، والوجود طار عليه. م.

(والأَوَّلُ) أي: ما يدل على معنى في نفسها: (إِمَّا أَنْ يَقْتَرِنَ) خبر الأول بحذف مضاف منه[١]، أو من المبتدأ[٢]، أو مبتدأ محذوف الخبر، أو بتأويله بالصفة[٣] على طريقة: (إما أن تدل)، والمراد: إما أن يقترن وضعاً، فلا يرد على عكسه نحو: عَسَى ونِعم وبِئْسَ وما أحسن زيداً، مما خرج عن الاقتران في الاستعمال، ولا على طرده نحو: هيهاتَ وصَهْ، ونحو: زيد ضاربٌ الآنَ أو أمسِ أو غداً مما اقترن بالعارض[٤] (بِأَحَدِ الأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ): الماضي والحال والاستقبال، وتقييد الاقتران بأحد الأزمنة يمنع خروج نحو: الصبوح والغبوق والسُّرى والتأويب عن حد الاسم، ودخوله في حد الفعل، والمضارع مقترن بأحدها[٥] عند الوضع. أو يقال: ما اقترن بزمانين[٦] يصدُق عليه أنه اقترن بأحد الأزمنة؛ لوجود الواحد في الاثنين، لكنه لا يصدق عليه أن يقترن بأحدهما فقط. والمراد: الاقتران لا بقيد فقط[٧]، ولا بشرط التعيين وعدمه[٨]، فلا يخرج المضارع غير المعين والماضي المعين[٩]، ....

---

(١) أي: من أن يقترن.

(٢) أي: قوله: وبالأول.

(٣) أي: هو خبر الأول بواسطة تأويله بالصفة، أي: مقترن. م.

(٤) هو كون نحو: هيهات ومَهْ بمعنى الفعل، والآن وأمس وغداً في نحو ضارب. م.

(٥) في ج: بأحدهما عند الواضع.

(٦) يفصح عنه: أن المضارع، وفيه نظر؛ لأن المراد كما قال: أن تقترن وضعاً، والمضارع غير مقترن وضعاً بزمانين، بل بزمان، والالتباس إنما حصل في الاستعمال عند السامع. م.

(٧) فلا يخرج المضارع وإن كان ـ بناء على زعمه ـ مقترناً بهاتين. م.

(٨) تفريع على قوله: لا بقيد فقط، ولا بشرط التعيين. م. قلت: وفي ج: ولا بعدمه.

(٩) تفريع على قوله: وعدمه، أي: ولا بشرط عدم التعيين، وفي جميعه نظر لما مر، ولأن =

ولا يرد لفظة[1] الماضي والمستقبل؛ لأن المراد بالاقتران: الاقتران بالصيغة، وليست فيهما صيغة اقترنت، ولأنه إن أريد بهما: الفعلان المعهودان[2]؛ فمعناهما غير مقترن، وإنما اقترن معنى معناهما، وإن أريد بهما: الزمان؛ فمعناهما: لا شيء[3] آخر مقترن به، وفيه[4] وفيه[5].

(أَوْ لَا) أي: أو لا يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة.

(الثَّانِي:) أي: ما لا يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة (الاِسْمُ) الجملة مستأنفة. (والأَوَّلُ: الفِعْلُ).

اعلم أن الدليل عقلي[6]، والمقدمات اصطلاحية نقلية، فلا يرد ما

= اللازم من اشتراط التعيين خروج ما اقترن بغير ذلك المعين مضارعاً كان أو ماضياً، فما وجه تخصيص المضارع بالذكر؟ ومن اشتراط عدم التعيين خروج ما اقترن بواحد معنى من الأزمنة كذلك. م.

(١) في ج: لفظ.

(٢) أي: معنى لفظ الماضي والمستقبل غير مقترن؛ لأن معناهما في اللفظ دون اقتران فيه. م.

(٣) هما شيء.

(٤) أي: وفيه نظر؛ لأن معنى المعنى معنى؛ لأن المعنى: ما يستفاد من اللفظ، فيصدق أن معناهما مقترن، ولأن الزمان الذي هو مدلولهما مغاير للزمان الخارج عنهما على التقدير الثاني غير متحقق، فكيف يقترن به غيره؟ م.

(٥) أي: وفي ذلك النظر نظر؛ لأن المراد: أن يقترن وضعاً بلا واسطة، واقترانهما على التقدير الأول بالواسطة، ولأن الزمان الخارج عنهما على التقدير الثاني غير متحقق، فكيف يقترن به غيره؟ م.

(٦) حاصله: أنه ثبت الحصر بجملة دليلين: أحدهما مركبة من منفصلة ذات جزئين وحملية واحدة، بأن قال: الكلمة إما دالة بنفسها أو غير دالة، وغير الدالة حرف، ينتج الكلمة إما دالة بنفسها وإما حرف، فحصر هذا الدليل الكلمة في الحرف الدال بنفسه، وحصر الدال بنفسه بالدليل الثاني المركب من منفصلة مانعة خلو ذات جزئين ومن حمليتين في =

قيل من أن العقل لا يحكم بالحصر؛ لاحتمال القسم الأول[١] وكل من قسم قسمي القسم الثاني التقسيم[٢]، وأن الدليل من اقتران الشرطيات. ووجه الحصر: أن هذه القسمة دائرة بين النفي والإثبات، فتوجب الحصر[٣]، وإلا؛ لزم [٥/أ] ارتفاع النقيضين أو اجتماعهما؛ لاختصاص كل صورة من الاقتران[٤] بقسم، فلم يبق للزائد[٥] إلا شمول العدم[٦]، فيلزم ارتفاع النقيضين، أو شمول الوجود[٧]، فيلزم اجتماعهما[٨].

(**وَقَدْ عُلِمَ**) الواو عاطفة على المحذوف، أي: قد تبين[٩] وقد علم، أو اعتراضية لمدح الدليل المذكور ترغيباً للطالب، أو لردّ من ظن أن هذا حصر بدون تعريف الأقسام، أو لتنبيه من لا يكتفي بالإشارة، ولله دَرُّ المصنف حيث أشار إلى الحدود في ضمن الدليل، ثم نبَّهَ بقوله: (وقد

= الفعل والاسم، بأن قال: والأول أي: الدال بنفسه إما أن يقترن أو لا، أي: لا يقترن الاسم، والأول أي: المقترن الفعل، فينتج الدال بنفسه: إما الاسم وإما الفعل. م.

(١) أي: ما لا يدل على معنى في نفسه، وأوليته باعتبار إثباته أولاً في الدليل. م.

(٢) أي: من قسمي التقسيم الثاني، وهو قوله: والأول إما أن يقترن... إلخ، والتقسيم لعدم انحصار كل من المقترن وغير المقترن في الفعل والاسم عقلاً. م. قلت: والعبارة في ج: وكل قسم من قسمي الثاني التقسيم.

(٣) والحصر العقلي لا يحتاج إلى أمر من الدليل، بل كونه دائراً بين النفي والإثبات كاف فيه.

(٤) وجوداً وعدماً.

(٥) أي: للقسم الزائد.

(٦) بأن لا يكون دالاً بنفسه، ولا غير دال، أو بأن يكون مقترناً ولا غير مقترن. م.

(٧) أي: الدلالة وعدمها، أو الاقتران وعدمه. م.

(٨) لأنه حينئذ يلزم أن يكون دالاً في غير دال، أو مقترناً في غير مقترن. م.

(٩) في ج: بيّن.

علم)، ثم صرَّح بعد التنبيه بناءً على اختلاف الطباع[١].

و«قد» إما للتقريب[٢] أو للتحقيق. وقد جرت العادة باستعمال العلم في الكليات، والمعرفة في الجزئيات.

(بِذَلكَ) أي: بالدليل المذكور، والباء للاستعانة، وإنما وضع المظهر موضع المضمر؛ لزيادة التمكن في الذهن[٣]، واختار ذلك دون «هذا» للتعظيم[٤]، كما في قوله تعالى: ﴿الٓمٓ ۝ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾[٥].

(حدُّ كلِّ واحدٍ مِنهَا) مفعول ما لم يسم فاعله، وأريد بالحد[٦]:

---

(١) يعني: أن بعض الطباع يكفيه الإشارة بلا تنبيه، وبعضها لا بد له مع الإشارة من التنبيه، وبعضها لا يفيده إلا التصريح، فجمع بين الثلاثة لئلا يخلو طبيعة عن الاستفادة. م.
قلت: وفي ج: مراتب الطباع.

(٢) ذلك لأن العلم بالحدود إنما هو بالقوة القريبة. م.

(٣) الأولى أن يقول: بكمال العناية بتمييزه، ويجوز أن تكون النكتة في ذلك الإشعار بأن كونه بحيث يعلم منه المحدود قد ظهر ظهور المحسوس. م.

(٤) تنزيلاً لبعد درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة، على أن لفظ ذلك صالح للإشارة إلى كل غائب عيناً كان أو معنًى، وكثيراً ما يذكر المعنى المتقدم بلفظ ذلك؛ لأن المعنى غير مدرك بالحس، فكأنه بعيد. م.

(٥) سورة البقرة، الآية: ١ ـ ٢.

(٦) جواب سؤال مقدر، تقديره: إن الحد هو المشتمل على الذاتيات من الجنس والفصل، وهذه مفهومات اعتبارية ليس لها جنس وفصل، فكيف يطلق عليها؟ فأجاب: بأنه ذكر الحد وأراد المعرف مجازاً من قبيل ذكر الملزوم وإرادة اللازم. وقيل أيضاً في الجواب: إن الجنس والفصل في الماهيات الاعتبارية أظهر منها في الماهيات الحقيقية، لأن الماهيات حصلت أولاً، ثم وضع اللفظ بإزائها، فكل ما هو داخل فيها إن كان مشتركاً فهو جنس، وإلا فهو فصل، بخلاف الحقيقيات، فإن التمييز بين الجنس والعرض العام وبين الفصل والخاصة متعسر جداً، بل متعذر. م.

المعرَّفُ للشيء الجامع المانع. وفي تعيين حرف الإضافة هنا نوع صعوبة؛ إذ اللام يقتضي المغايرة[١]، و«من» تقتضي صحة الحمل، إلا أن يقال: (كل) لإحاطة جزئيات كلي أضيف هو إليه، ومفهوم[٢] قوله: (واحد منها) كليٌّ يصدُق على الاسم والفعل والحرف[٣]، وإضافة الجزئي إلى الكلي بمعنى اللام، لكنها[٤] يمتنع إظهارها إلا بعد التأويل[٥] بالجزئيات أو الأفراد أو نحو ذلك، وإلا[٦]؛ يلزم فكُّ كل عن الإضافة، وذا لا يجوز[٧]، والمعنى: وقد علم بذلك حدُّ جزئيات لهذا الكلي.

وقوله: (منها) أي: من الأنواع الثلاثة، صفة (واحد).

** ** **

---

(١) الحال أنه لا مغايرة بين كل وواحد، وفيه نظر؛ لأن كل أعم من واحد على ما ذكر، والعام غير الخاص. م.

(٢) عطف على قوله: (كل) لإحاطة... مقول يقال، أي: ويقال مفهومه قوله: واحد منهما كل يحتمل الأقسام الثلاثة، وإن كان ذلك القول جزئياً باعتبار ما صدق عليه حيث لا يصدق في الخارج إلا على واحد منها. م.

(٣) بلفظ الجزئيات أو بلفظ الأفراد. م.

(٤) أي: اللام.

(٥) أي: على تأويل لفظ الكل.

(٦) أي: وإن لم يمتنع.

(٧) أي: فك كل عن الإضافة.

[مِمَّ يتألَّفُ الكلام؟]

(الكَلَامُ) لم يعطفه على قوله: (الكلمة لفظ)، مع وجود الجامع والتناسب[1]؛ لعدم قصد الربط، وعدِّه كخُطبة بعد خُطبة، وفصل بعد فصل، وكتاب بعد كتاب.

(مَا تَضَمَّنَ) آثر (تضمن) على تركب؛ لأنه أخصر؛ لاستغنائه عن صلة «من»[2]، ولصدقه على: أضرب حقيقة، دون: تركب. وفيه: أن المصطلح عليه فيما بينهم لفظ الإفراد [٥/ب] والتركيب دون التضمن، والأولى: التلفظ بالمصطلح عليه، وأيضاً[3] إن قوله: «تركب» أخصر؛ لصحة الاكتفاء عن قوله: «كلمتين» رأساً[4] بأن يقول: (ما تركَّب) بالإسناد، بخلاف: (تضمَّن)[5] إن جعل: اضرب متضمناً لكلمتين حقيقة محلّ تأمل[6].

(١) المناسبة بين النقيضين: أن الموضوع في إحداهما جزء وفي الأخرى كلي، والمحمول في كل منهما اللفظ؛ لأن ما في تضمن بمعنى اللفظ، أي: لفظ تضمن.

(٢) أي: عن زيادته.

(٣) أي: أيضاً فيه أن قوله... إلخ.

(٤) أي: يعني.

(٥) في ج: وأيضاً إن...

(٦) وجه التأمل: أن المسند في اضرب كلمة تقديراً لا حقيقة، فكيف يكون متضمناً لكلمتين حقيقة؟ وفيه: أن المراد من تضمن الكلمتين: فهمهما منه، أو شمولهما شمول الأفراد، وأياً ما كان؛ فلا يتوقف حقيقة على كونهما ملفوظين. م.

(**كَلِمَتينِ**) يشمل التركيب الإسنادي والإضافي والتوصيفي والامتزاجي وغيرها، ولا يرد عليه نحو: (زيدٌ أبوه قائمٌ) مما تضمن أكثر من كلمتين؛ لأنه لما صدق أنه تضمن أكثر من كلمتين؛ صدق أنه تضمن كلمتين لوجودهما فيه.

واعلم[1] أنَّ: زيداً قائمٌ، بهيئة المجموعية متضمن لزيد قائم بهيئتهما الإفرادية، فلا يلزم اتحاد المتضمِّن والمتضمَّن.

وفيه[2]: أنه يصح أن يقول: ما تضمن الإسناد؛ إذ الإسناد لا يكون بدون الكلمتين، وهو أخصر[3]؛ لترك «من» و(كلمتين) والباء، لكنه يتوهم حينئذ صدقه على الجزء[4].

(**بالإسنادِ**) الباء للاستعانة أو للإلصاق أو للسببية أو المصاحبة، وهي متعلقة بـ(تضمن) أو صفة مصدر محذوف، أي: تضمناً ملتبساً، أو صفة (كلمتين)، أي: كلمتين ملتبستين، واحترز به عما وراء التركيب الإسنادي[5]،

---

(١) جواب عما يورد على الحد المذكور للكلام من أنه يلزم منه ألا يكون مثل: زيد قائم كلاماً؛ لأنه لم يتضمن كلمتين لوجوب كون المتضمن أزيد من المتضمن. والجواب: أن المتضمن هو مجموع زيد قائم، والمتضمن كل واحد من زيد وقائم، ومجموعهما أزيد من كل واحد منهما. م.

(٢) أي: في قول المصنف: كلمتين نظر؛ لاحتياجه إلى التأويل المذكور مع الاستغناء عنه بأن يقول: تضمن الإسناد. م.

(٣) أي: من كل ما يتقدم. م.

(٤) لا في الإسناد صفة تتعلق لكل واحد من المسند إليه والمسند، فيصدق أحدهما مع الإسناد أنه متضمن للإسناد. م.

(٥) كالإضافي والمزجي والتضمني والإسنادي الذي ليس بأصلي، والذي لا يكون مقصوداً لذاته. م.

والمراد من الإسناد: هو الإسناد الأصلي[١] المقصود لذاته، وهو النسبة المفيدة فائدة تامة. وقيل: هو الحكم المفيد بأحد جزئي المركب على الآخر[٢]، والإسناد أعم من الإخبار، فاختاره ليتناول الإنشاء أيضاً.

فإن قيل: يصدق هذا الحد على نحو: رجلٌ قائمٌ أبوهُ، والذي قام أبوه[٣]؛ لتحقق الإسناد بين: قام وأبوه، بخلاف عبارة «المفصل» من قوله: هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى[٤]، فإنها صدقت على: قام أبوه مثلاً، ولم يصدق على ما تضمنه[٥]. وكذا كلام المصنف يشير إلى أن نحو: ضربتُ زيداً قائماً بمجموعه كلام متضمنٌ لكلمتين بالإسناد، وكلام «المفصل» يشير إلى أن الكلام هو: ضربت، والمتعلقات خارجة عنه.

قيل[٦]: واعلم أنه لو قال: ....

---

(١) احتراز عن إسناد المصدر فاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف، فإنها مع ما أسندت إليه ليست بكلام، وأما نحو: أقائم الزيدان فلكونه بمنزلة الفعل وبمعناه كما في أسماء الأفعال. م.

(٢) يتعلق بالحكم.

(٣) أي: مع أنهما ليست بكلامين؛ لكون المبتدأ في الأول نكرة غير مخصصة أو مخصصة بلا خبر، وكون الثاني مبتدأ بلا خبر أو خبراً بلا مبتدأ أو فاعلاً من غير فعل. م.

(٤) **قلت**: «المفصل في صنعة الإعراب» للزمخشري (٢٣). وتمام كلامه: «والكلامُ هو المركَّبُ من كلمتين أُسنِدت إحداهما إلى الأخرى، وذاكَ لا يَتأتّى إلا في اسمين كقولك: زيدٌ أخُوك، وبِشرٌ صاحبُك، أو في فعل واسم نحو قولك: ضَرَب زيدٌ، وانطلَق بكرٌ. وتُسمّى الجملةَ».

(٥) أي: ما تضمن (قام أبوه) من يجوز رجل أو زيد قام أبواه، مع أنه (قام أبوه) ليس بكلام. م.

(٦) أي: قيل في الجواب ما تقدم من أن المراد بأن الإسناد هو أي: الإسناد الأصلي =

الكلام: ما فيه الإسناد لكان أخصر[1]، لكنه يتوهم صدقه على الجزء أيضاً[2]؛ لأن الإسناد صفة يتعلق بكل جزء. وقيل: يلزم الاقتصار على الفصل وفيه[3].

[٦/أ] (ولا يَتأتّى) أي: ولا يحصُل (ذَلِكَ) أي: الكلام، أو ما تضمن كلمتين بالإسناد، أو التضمن المذكور، أو الإسناد الأصلي المقصود لذاته، وعلى الأول[4] يشكل الظرفية، فيجاب: بأن الكلام كلي يصلح مظروفاً للجزئي[5]، وإنما أخّر المسندَ إليه بناء على مقتضى الظاهر؛ لأن السامع خالي الذهن، فلا يحتاج إلى التقوي، وقدمه صاحب «المفصَّل» فقال: وذلك لا يتأتى[6] إخراجاً للكلام لا على مقتضى الظاهر؛ لتنزيل غير المتردد منزلة المتردد؛ لتقديم ما يلوح مثله بحكم الخبر[7]، وهو[8] قيد الإسناد، فقدمه للتقوي.

= المقصود لذاته، فيكون المراد من الكلمتين كلمتين وما يجري مجراهما، ويكون مؤدَّى العبارتين واحداً، ولم يصدق على مثل ما ذكر.

(١) أي: من كل ما تقدم. م.

(٢) أي: كما في قوله: ما تضمن الإسناد. م.

(٣) أي: في لزوم الاقتصار على الفصل نظر؛ لأن ما فيما فيه الإسناد موصوفة، فيكون التقدير: الكلام لفظ فيه الإسناد، ويكون التعريف بالجنس والفصل لا بالفصل وحده، وإن سلم فالتعريف بالفصل وحده جائز كما ذكر في موضعه. م.

(٤) في ج: الأولين.

(٥) فإن الكلام جنس يندرج فيه المركب من اسمين والمركب من فعل واسم، فهو أعم منهما، والأعم يكون مظروفاً للأخص. م.

(٦) أي: لا يحصل.

(٧) أي: بحكم الذي هو خبر.

(٨) أي: ما يلوح.

(إِلَّا فِي اِسْمَيْنِ) أي: لا يحصُل[١] في تركيب إلا في أحد هذين التركيبين؛ لامتناع الإسناد في غيرهما[٢]، و«في» بمعنى «من»[٣]، أي: من اسمين، فلا يكون الظرف والمظروف شيئاً واحداً[٤]، وقدم المركب من اسمين؛ لاستحقاق جزئية التقدم.

(أو فِي اِسْمٍ وفِعْلٍ) قدم الاسم؛ لما تقدم من الاستحقاق، وفي بعض النسخ: (أو فعل واسم)، ووجهه: أن المركب من اسم وفعل[٥] يلزم فيه تقديم الفعل، فقدمه في الذكر. ونحو[٦]: يا زيدُ، بتقدير: أدعو زيداً، فلم يكن من تركيب الحرف والاسم، ونحو: إنْ تكرمْني أكرمْكَ، وإن كان مركباً من الجملتين، لكن المعتبر في الكلام: هو الثانية، والشرط قيد.

فإن قيل: ما بالُه صرَّح في تقسيم الكلام بالحصر[٧]، ولم يصرح[٨]

---

(١) أي: مقتضى الظاهر عدم التقوي لكون السامع خالي الذهن كما ذكر، لكنه لما نزل غير المتردد منزلة المتردد لتقديمه ما يلوح، أي: يشير له بالخبر، وهو قيد الإسناد، فإنه لما قال: ما تضمن كلمتين بالإسناد، فكأن السامع تردد في أنه هل يتأتى إلا في اسمين أو في اسم وفعل أم لا، فقدم المسند إليه للتقوي، وقال: وذلك لا يتأتى. م.

(٢) في ج: في غيره.

(٣) أي: الواو فيه بمعنى أو، أي: أو في بمعنى من. م.

(٤) أي: على التقدير الأول، فلما بين الكلام والتركيب من المباينة الظاهرة، وأما على كون في بمعنى من؛ فلانتفاء الظرفية والمظروفية، وصدق السالبة قد يكون بانتفاء الموضوع. م.

(٥) في ج: من فعل واسم... وهو الصواب.

(٦) جواب سؤال مقدر، تقديره: إن الكلام قد يتأتى من حرف واسم ومن جملتين أيضاً، فأجاب بما أجاب. م.

(٧) حيث قال: ولا يتأتى ذلك. م.

(٨) أي: لم يقل: لا يكون إلا اسماً أو فعلاً أو حرفاً. م.

في الكلمة؟

قيل: التركيب العقلي يرتقي إلى ستة، فاحتاج إلى الحصر، ولو قال: ما تضمن اسمين أو فعلاً واسماً بالإسناد؛ لكان أخصر، لكن ما ذكره أصوب وأوضح[1].

** ** **

(١) أما كونه أصوب، لأن أو يوهم الترديد المنافي للتحديد. وأما كونه أوضح؛ فلكونه مصرحاً بالحصر المحتاج إليه. م.

[الاسم]

(الاِسْمُ) لم يعطفه على ما سبق؛ لعدم قصد الربط كما مر. (مَا دَلَّ) أي: كلمة دلت، فـ«ما» موصولة أو موصوفة، وجعلُها موصوفة أَوْلى؛ لئلا يلزم الاقتصار على الفصل[١]، والمراد: الدلالة الأولية، فلا يرد[٢]: أسماء الأفعال[٣].

فإن قيل: إن أريد بالدلالة: الدلالة المطابقية دخل الفعل[٤] في حد الاسم؛ لأن مدلوله المطابقي غير مقترن، وإلا؛ لزم اقتران الزمان بالزمان. وإن أريد بها: الدلالة التضمني[٥] خرج أسماء البسائط.

قيل[٦]: واعلم أن الماضي الواقع في الحد يراد به الاستمرار[٧].

---

(١) لأن الصلة مبنية للموصول، فهي عينه، بخلاف الموصوف، فإنه جنس الصفة فصل. م.

(٢) لأنها في الأصل مصادرُ حقيقةً أو تقديراً.

(٣) أسند عدم وورد أسماء الأفعال تارة إلى كون المراد بالدلالة الدلالة الأولية، وتارة إلى كون المراد بالاقتران المنفي الاقتران وضعاً، والثاني أولى؛ لأن الظاهر أن المراد بالدلالة أعم. م.

(٤) لأن مدلوله المطابقي مجموع معنى الحدث والزمان، وهما لا يقترنان. م.

(٥) في ج: دلالة التضمن.

(٦) قيل في الجواب: إن المراد بالدلالة أعم من المطابقة والتضمن، يدل عليه: قول الماتن: على معنى بالتنكير. وقيل: المراد الدلالة بالمطابقة، والمراد بعدم الاقتران: عدم اقتران الجزء كما يشعر به قول الشارح: أي: غير متقرن جزؤه. م.

(٧) جواب عما قيل: إن الماضي الواقع في الحد وهو (دل) اقتضى كون الاسم دالاً على معنى في نفسه في الزمان الماضي. م.

(**عَلى مَعنًى فِي نَفْسِهِ**) أي: بنفس الكلمة، لا بضم ضميمة كالحرف، فعلى هذا لفظة [٦/ب] «في» بمعنى الباء متعلقة بـ«دل»، والضمير عائد إلى لفظة[1] «ما»[2]، وتحتمل أن يكون الضمير عائداً إلى «ما»، ويكون «في نفسها» صفة «معنى»، أي: كلمة دلت على معنى حاصل في نفسها.

ومعنى حصوله في الكلمة: كونه مدلولاً لها، وليس بتكرار[3]؛ إذ الكلمة قد تدل على معنى هو مدلولها، وقد تدل على معنى هو مدلول غيرها؛ إذ الحرف يدل على معنى، وهو مدلول لفظ آخر تضمناً أو التزاماً أو مطابقة، كاللام في: الرجل، يدل على معنى يدل عليه الاسم الواقع بعدها تضمُّناً باعتبار الوضع التركيبي[4]، وكذا «لم» يدل على النفي الذي تضمنه الفعل باعتبار الوضع التركيبي، وكذا «مِن» في: سرت من البصرة، يدل على ابتداء تضمنه البصرة باعتبار تركيبه مع «من» بناء على الوضع التركيبي[5]، و«نعم» تدل على معنى تدل عليه الجملة المقترنة بها مطابقة، والياء[6] والهاء والكاف والتاء في: ....

---

(١) سقطت كلمة (لفظة) من ج.

(٢) التي المراد بها الكلمة.

(٣) جواب عما يقال: إن فيه تكراراً؛ لأن قوله: ما دل على معنى مدلول الكلمة، فلا فائدة في قيد: بنفسه. م.

(٤) أي: تركيب الاسم الواقع بعد اللام معرب والجار والمجرور متعلق بتضمناً. م.

(٥) أي: باعتبار الوضع التركيبي اعتباراً مبنياً على كون المركب موضوعاً لمعناه كما هو المذهب الأصح. م.

(٦) سقطت كلمة (الياء) من ج.

إياي[1] وإياه وإياك، وأنت تدل على ما يدل عليه الضمير من الصفات[2] اللازمة التي تضمنها، والتنوين يدل على صفات[3] يدل عليه اللفظ التزاماً[4].

فقوله: (في نفسِهِ[5]) متعلق بـ(دل) أو صفة (معنى)، أو حال[6]، أو خبر مبتدأ محذوف، والجملة حال أو صفة، وضميره عائد إلى اللفظ أو المعنى، واحترز به عن الحرف، فإنه ليس في نفسه معنى، بل هو علامة لحصول معنى في لفظ آخر، وعلى الأخير[7] «في» بمعنى الباء، وعلى الأول[8] يحتمل الوجهين.

(غَيرِ) بالجر صفة (معنى)، وبالنصب حال، وبالرفع خبر المبتدأ[9] المحذوف، والجملة حال أو صفة.

(مُقْتَرِنٍ) أي: غير مقترن[10] جزؤه، فلا يدخل الفعل؛ لأن جزءه مقترن، ولا يخرج البسائط؛ لصدق سلب اقتران الجزء عند عدمه؛ إذ

---

(١) سقطت كلمة (إياي) من ج.

(٢) بيان لما، وهو التكلم والخطاب والغيبة اللازمة، أي: للضمير الذي تضمنها، أي: تضمن الضمير. م.

(٣) كالتنكير والتمكن والتحقير والتعظيم وغير ذلك، فإنها مدلولات خارجة عن مدلول الغير الذي هو اللفظ المنكر بتضمنها اللفظ المنكر. م.

(٤) في ج: الصفات اللازمة التي يدل عليها اللفظ التزاماً.

(٥) فيه تكرار.

(٦) أي: لفظ ما، فهو أيضاً مكرر.

(٧) أي: وعلى عود الضمير إلى المعنى.

(٨) أي: على كون الضمير عائداً إلى اللفظ، وهو أيضاً مكرر. م.

(٩) في ج: سقطت كلمة (المبتدأ).

(١٠) مبني على كون المراد بالدلالة: الدلالة المطابقة. م.

السلب قد يكون صادقاً عند عدم الموضوع، فاندفع ما قيل[١]: ما دل[٢] عليه الفعل مطابقة غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة؛ إذ اقتران[٣] الكل بالجزء يستلزم اقتران الشيء بنفسه[٤]، والزمان الخارج[٥] عن مفهوم الفعل غير متحقق، فاقتران المعنى المطابقي بالزمان في الفعل على وجه التسامح[٦] بالاقتران المنفي الاقتران وضعاً، فلا يرد على عكسه نحو: اسم الفاعل وأخواته وأسماء [٧/أ] الأفعال، ولا على طرده نحو: بئس ونعم[٧].

(**بأحَدِ الأَزمنةِ الثَّلاثةِ**) لا بشرط التعيين، سواء كان معيناً أو لا، فلا يرد المضارع. وقوله: (الثلاثة) صفة (الأزمنة).

** ** **

---

(١) أي: بالتفسير المذكور.

(٢) بدل عن ضمير قيل، أو مقدر قيل على مصدرية ما. م.

(٣) في ج: إذا اقترن...

(٤) لأن جزء الكل المقترن عين المقترن به الاسم. م.

(٥) قوله: (والزمان الخارج... إلخ) جواب سؤال مقدر، تقديره: إنما يلزم اقتران الشيء بنفسه إذا كان الزمان المقترن الذي هو جزء مفهوم الفعل متحداً بالزمان المقترن به الذي هو خارج عنه، فلم لا يجوز أن يكونا متغايرين، ولا يلزم ذلك؟ م.

(٦) وذلك لأنه أثبت ما للجزء للكل، وهو مجاز، لكن فيه نظر؛ لأن المدلول المطابقي للفعل هو الحدث الموصوف بالاقتران بالزمان، لا الحدث والزمان، فيكون اقتران المعنى المطابقي بالزمان في الفعل على وجه التحقيق. م.

(٧) في ج: نعم وبئس.

[خواصُّ الاسم]

(ومِن خَواصِّهِ:) جمع: خاصة، وهي: ما يوجد في المخصوص له دون غيره، وقد ترسم[1] بأنها كلية مقولة على أفراد حقيقة واحدة فقط قولاً عرضياً. وإنما لم يقل: من خصائصه اختيار اللفظ المصطلح عليه فيما بين الباحثين عن الحد والخاصة.

١- (دُخُولُ اللَّامِ) قدم العلامات اللفظية؛ لأنها في الدلالة أظهر، ثم قدَّم ما يدخل في الأول، وهو اللام، وأخَّر ما يلحق الآخر، وهو الجر والتنوين، ثم قدم الجر؛ لأن التنوين يتبع الحركات وجوداً، فكذا ذكراً، ثم قدَّم من المعنويةِ الإضافةَ؛ لتضمُّنها العلامة اللفظية أيضاً[2]، وهو الجر أو حرف الجر[3].

وإنما خُصت اللام بالاسم؛ لإفادتها التعريف المختص به، وحملت على اللام المعرفة: اللام الزائدة للتخصيص[4]، وفيه[5].

---

(١) هي عبارة المنطقيين. م.

(٢) أي: كما أن اللام وأخواتها من العلامات اللفظية أو كما أنها تتضمن العلامات المعنوية، وهي أنها تدل على كون مدخولها محكوماً عليه في المعنى والمحكوم عليه من علامات الاسم. م.

(٣) فيه: أن حرف الجر في الإضافة غير ملفوظة، فكيف يكون من العلامات اللفظية؟ إلا أنها في حكم الملفوظ من حيث إنها منوية. م.

(٤) في ج: للتحسين.

(٥) لأنه إنما يستقيم الحمل لو كانت اللام الزائدة غير اللام المعرفة، وهي عينها، لكن لم =

٢- (والجَرّ) إنما خص الجر به؛ لكونه علم المضاف إليه المختص به، وفيه[١]، وقيل: لكونه أثر حروف الجر وفيه أيضاً[٢]. قيل: إنما لم يدخل الفعل؛ لأنه لما حطَّ إعراب الفعل بجعل ما هو الأصل في البناء إعراباً فيه ـ وهو الجزم ـ منع الجر؛ لئلا يرد إعرابه على الثلاثة، ولأنه أريد حط الفرع عن رتبة الأصل بمنع شيء مما هو الأصل في الإعراب فيه، وخص الجر[٣]؛ لتوسط[٤] رتبته توفية للاعتبارين.

٣- (والتَّنوينِ) أي: الذي لم يختص بالقافية وفيه، احتراز عن تنوين الترنم والغالي، وإنما خص ما سواه به؛ لإيجابه الانقطاع عما بعده، وإيجاب الفعل الاتصال بالفاعل، فيتنافيان، واقتضاء الصفات الفاعل[٥] فرع له، فلا يعتد به، ولاختصاص كل من الأمكنية والعوضية عن المضاف

= يرد بها معناها، فلا وجه. وفيه: أنها بالنظر إلى الجزئي غيرها، فيستقيم الحمل. م.

(١) لأنه يلزم من كونه علم المضاف إليه أن يكون مختصاً به، ولا يوجد في غيره كما أن الرفع علم الفاعلية والنصبَ علم المفعولية، ولم يختصا بهما لوجودهما في غيرهما من نحو اسم ما ولا بمعنى ليس وخبرهما. م.

(٢) لأن الإضافة اللفظية جرٌّ ليس بواسطة حرف الجر، ولأنه لا يلزم من اختصاص الأثر حيث يمكن أن يثبت بمؤثر آخر. وفيه: أن حرف الجر ليس إلا من شيء واحد، فمن أين يثبت بمؤثر آخر؟ م.

(٣) جواب عمن يقول: لم لم يخص الضم والنصب؛ لأنهم قصدوا أن يعطوا الاسم لأصالته في الإعراب حركاته الثلاث، وينقصوا من المضارع الذي هو فرعه فيه واحداً منهما، فنقصوه ما لا يكون معمول الفعل، وهو الجر، أعطوه ما يكون معموله، وهو الرفع والنصب. رس.

(٤) في ج: وخص الجر بالمنع لتوسط...

(٥) جواب سؤال، وهو أنه إذا كان التنوين مؤذناً بالانفصال، فينبغي أن لا ينون مثل: زيد قائم أبوه؛ لأنه لا يوجب الاتصال بالفاعل لجواز اقتضائه. م.

إليه، والفرق بين المعرفة والنكرة، ومقابلة نون الجمع بالاسم، وأما ما هو عوض عن حرف العلة في نحو: جوار؛ فمحمول على ما هو عوض عن المضاف إليه طرداً للباب.

٤- (**والإضَافةُ**) أي: كونه مضافاً بتقدير حرف الجر؛ لاستلزامه معاقبة التنوين[١] أو ما في حكمه، وقد عرفت اختصاصهما به، ولاختصاص لوازمها به من التعريف والتخصيص والتخفيف بحذف ما ذكر من التنوين وما قام[٢] مقامه، والتخفيف في نحو: الحسن الوجه محمول عليه طرداً للباب.

٥- (**والإسْنَادُ إليهِ**) أي: إلى الاسم، والحكم عليه[٣] بالخصوص[٤] باعتبار الطبيعة النوعية[٥] ....

---

(١) أي: متى زالت الإضافة جاء التنوين أو ما في حكمه من نون التثنية والجمع وبالعكس. م.

(٢) في ج: أو ما قام...

(٣) أي: على قوله: والإسناد إليه.

(٤) أي: كانت من خواص الاسم، يعني: لما كان الضمير للاسم كان المعنى الإسناد إلى الاسم من خاصية الاسم، وذلك ضروري لا فائدة في بيانه، فكان كأنه قال: المخصوص بالاسم مخصوص بالاسم، فأجاب بأن الحكم على الإسناد إلى الاسم بالخصوص، أي: لكونه مخصوصاً بالاسم بقوله: ومن خواصه الإسناد إليه باعتبار الطبيعة النوعية، أي: باعتبار ملاحظته بالطبيعة العامة ومطلق كون اللفظ مسنداً إليه، دون الصنفية، أي: ليس باعتبار صنعة صنف المسند إليه، وهو كون المسند إليه من الاسم. المستفادة تلك الصنفية من إليه لرجوع ضميره إليه المختص ذلك الصنف المخصوص في ضمن الصنفية وفي بعض النسخ: المختصة به للفظ الصنفية به أي: بالاسم عقلاً، فيفيد الجر، فيندفع الإشكال، ولاشتمال كلام على وجه وغموض تتحير فيه الناظرون أمر بالعرفان المنجي عن وصمة الحيرة، فقال: فاعرف المناسب بالمقام لكونه حكماً جزئياً.

(٥) كون اللفظ مسنداً.

دون الصنفية[1] المستفادة من (إليه) المختص[2] به عقلاً، فيفيد الخبر الجر[3]. فاعرف[4].

وإنما خص به؛ لأن الفعل وضع لأن يكون أبداً مسنداً فقط، فلو جعل مسنداً إليه؛ يلزم خلاف وضعه.

وإنما اختار هذه الخمسة؛ لكونها من معظمات الخواص؛ لتضمن كل منها خواصَّ كثيرة؛ إذ اختصاص اللام يتضمن أنواع التعريفات،

---

(١) أي: الطبيعة النوعية المفيدة لقيد خاص.

(٢) أي: كون الاسم مسنداً إليه. م.

(٣) قوله: (فيفيد الخبر... إلخ) أي: فلا يكون لغواً غير بعيد؛ لأن المسند إليه في هذا الحكم بالمخصوص ملحوظ بنوع إجمال، لا بأن يكون إسناداً إلى الاسم بل إلى لفظ م. قلت: وفي ج: فيفيد الخبر الجر.

(٤) قال الشارح: والإسناد إليه، أي: إلى الاسم، فورد أن قوله: والإسناد إليه عطف على المبتدأ، فيكون حينئذ في حكمه، وخبره في حكم خبره، فالمآل إسناد الشيء إلى الاسم من خواص الاسم، فهذا لغو من الكلام، وأجاب عنه بقوله: والحكم عليه أي: الإسناد إليه بالخصوص أي: بكونه خاصة الاسم باعتبار الطبيعة النوعية للاسم المتناول للمسند والمسند إليه، دون الصنفية، وهي قسم المسند، المستفادة وصف للطبيعة الصنفية من إليه المختص وصف لقوله: إليه وضمير (به) راجع إلى الصنف، والجار داخل على المقصور، وملخصه: أن المراد: إسناد الشيء إلى صنف الاسم من خواص نوع الاسم، فلا لغو، كما إذا قيل: سواد الحبشي خاصة لنوع الإسناد، فيفيد الخبر معنى غير منفهم من المبتدأ، فاعرف هذا. للمرحوم الشيخ رمضان المحشي على الخيالي للعقائد.
قلت: أما الخيالي فهو أحمد بن موسى شمس الدين، المدرس في المدرسة السلطانية في (بروسة) التركية، وقد توفي بها سنة (٨٦١هـ). وله حاشية على شرح السعد على العقائد النسفية، وهي مطبوعة.
وأما المحشي رمضان فهو رمضان بن عبد المحسن الويزوي، من علماء الدولة العثمانية، وله حاشية على حاشية الخيالي، وحاشية أخرى على شرح العقائد. والله أعلم.

وأصناف اللام والميم اختصاص حروف الجر والتنوين، ويتضمن الجر اختصاص أصنافها ومعانيها، [٧/ب] والإضافة اختصاص كونه مضافاً ومضافاً إليه، واختصاص التعريف والتخصيص والتخفيف بما ذكر ونحو ذلك، والإسناد إليه اختصاص كونه موصوفاً وذا حال ومفعولاً ومميزاً ونحو ذلك، وأصناف المسند والمسند إليه(١) على ما عرف؛ فبالحري أن يؤثرها بالذكر.

** ** **

(١) في ج: وأصناف المسند إليه.

[الأسماء المعربة]

(وَهُوَ مُعْرَبٌ) الإعراب في اللغة: الإظهار وإزالة الفساد، والمعرب: مظهر فيه، أي: محل إظهار المعاني، ومزال فساده. (وَمَبْنِيٌّ) مأخوذ من: البناء المقصود به: القرار وعدم التغيير[1]. وهذا تقسيم الكلي إلى الجزئيات.

(فَالمُعْرَبُ) الفاء للتفسير (المُرَكَّبُ) أي: الذي ركب مع غيره تركيباً إسنادياً، وفيه[2]. وقيل: أي: الذي ركب مع عامله، وفيه أيضاً[3]. وهو كالجنس يشمل كل مركب، وخرج به: ما ليس بمركب كالأصوات ونحو: ألف وباء وزيد وعمرو وبكر.

(الَّذِي لَمْ يُشْبِهْ) أي: لم يناسب (مَبْنِيَّ الأَصْلِ) أي: الماضي والأمر بغير اللام والحرف، وقوله: (الذي...إلخ) كالفصل حيث خرج به: ما ناسب مبني الأصل، والمراد بمبني الأصل: هو أصل المبنيات، [٨/أ] فالإضافة بيانية، وليس معناه: مبني أصله، ولا في أصله، ولا مبني القانون[4]، ونحو ذلك، فإن في كل من[5] ذلك وهنا لا يخفى، ولا يرد

---

(١) في ج: التغير.

(٢) لأنه يلزم أن يكون زيد في قوله: غلام زيد، معرباً، وإن أريد بالإسناد أعم من الإضافة ينتقض بغلام فيه. م.

(٣) لأنه يلزم أن يكون المبتدأ معرباً، ولو قيل أي: الذي تحقق مع العامل لكان له وجه. م.

(٤) أما الأول، فلأن الماضي مثلاً ليس أصل وهو المصدر مبنياً، والحرف لا أصل له. وأما الثاني، فلأن الماضي لا يكون معرباً قط، فلا يصح أنه مبني في الأصل، إذ يفهم أنه معرب بحسب العارض. وأما الثالث، فظاهر، إذ البناء ليس من صفات القانون. م.

(٥) سقط من نسخة: ج حرف (من).

مبني الأصل حيث هو مركب غير مناسب مبني الأصل؛ إذ الشيء لا يشبه نفسه؛ لأن المراد: الاسم المركب، ولأنه خارج دلالة[١]، ولأن كلاً من مبنيات الأصل يشبه صاحبه، فلم يصدق عليه قوله: (لم يشبه مبني الأصل)، وأما مناسبة اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي، ومناسبة غير المنصرف الماضي والأمر في الفرعيتين، ومناسبة: سقياً، سقاك الله، ومناسبة: «غير» بمعنى: «إلا» الحرف، ومناسبة المثل الكافَ، ومناسبة المضاف حرفَ الإضافة، ومناسبة «آخر» اللامَ أو «مِن»، ومناسبة «أيّ» حرفَ الشرط والاستفهام وتضمُّن المثنى والمجموع حرفَ العطف وغير ذلك مما لم يؤثر في منع الإعراب؛ فمناسبات غير معتبرة؛ لضعف أو معارض، وفيه[٢].

ولو استدل على عدم مناسبتها بإعرابها؛ لكان دوراً، وأيضاً المناسبة مجهولة، وإرادة القوية؛ لكون الضعف والقوة نسبتين لا يخرجهما عن الجهالة معاً. فيه[٣].

(وحُكْمُهُ) أي: خاصته، أو أثره الثابت به، أو حكم وقع فيه، فالإضافة للملابسة. (أنْ يَخْتَلِفَ) بالقوة (آخِرُهُ) أي: صفة آخره، ولا دور لو جعل هذا الحكم حداً له؛ لإمكان معرفة الاختلاف بالاستعمال كزيد، أو بالاستدلال بالواحد كجَرْحَى، أو بالجمع كحُبْلَى، وإضافته إلى العامل

(١) لأنه لما دل الحد على أن المعرب لم يشبه مبني الأصل؛ فدلالته على أنه ليس بمبني الأصل أولى. متوسط.

(٢) لأن المناسبة مطلقة، ولا دلالة لها على الخصوص. م.

(٣) قيل: هو اسم كتاب للشارح.

للمدارية[١] وعدمها[٢] في: هذان واللذان، بناء على الواحد والجمع، لا على البناء معاً. فيه.

(لِاخْتِلَافِ) اللام فيه للوقت أو للعلة، وفيه (العَوَامِلِ) اللام للجنس، واحترز به عن اختلاف آخر: غلامي بالياء، وعن اختلاف «من» في: من الرجل، ومن ابنك، ومن زيد. وفيه[٣].

فإن قيل: جاءني زيدٌ مثلاً إذا وقع في الأول لم يختلف فيه العوامل، وهو معرب.

قيل: المراد: [٨/ب] صلاحية ترتيب[٤] اختلاف الآخر على حصول اختلاف العوامل، أو يراد: حصول الاختلافين بالفعل. ويحمل على كون الخاصة مفارقة، أو يراد بالاختلاف: الوجود[٥] للملازمة[٦] والمشاكلة، وبالعوامل: الجنس، فيكون المعنى: اختلاف صفة الآخر لوجود العامل[٧].

(لَفْظَاً أو تَقْدِيراً) تفصيل لاختلاف الآخر، أي: اختلافاً ملفوظاً

---

(١) أي: العامل مدار الاختلاف وجوداً وعدماً، فإنه متى وجد العامل وجد الاختلاف، وإلا فلا. م.

(٢) أي: عدم إضافة اختلاف (هذان) و(اللذان) إلى العامل مع وجود الدوران فيهما؛ لأن واحدهما ـ وهو هذا أو الذي ـ وجمعهما ـ نحو: هؤلاء والذين ـ مبنياً، فيلزم بناؤهما أيضاً للملازمة. م.

(٣) لأن آخر غلامي مختلف بالقوة، وآخر من ليس باسم، فلا يدخل حتى يخرج. م.

(٤) في ج: ترتب.

(٥) أي: وجود العامل.

(٦) أي: لملازمة وجود العامل الاختلاف، وهما ـ أي: الملازمة والمشاكلة ـ بمعنى. م.

(٧) في ج: العوامل.

أو مقدراً، أو لاختلاف العوامل، سواء كانت العوامل ملفوظة أو مقدرة، والجملة من باب التذييل.

[تعريف الإعراب]

(الإِعْرَابُ) عند البعض عبارة عن الاختلاف، ويعضده: أن الإعراب ضد البناء، والبناء ليس بواقع على الحركات، بل الحركات: ما به البناء، فكذا الإعراب.

ولما كان اتفاقهم على تنويع الإعراب على الرفع والنصب والجر يعضد أن الإعراب ما به الاختلاف؛ قال المصنف[١]: (مَا) أي: حركة أو حرف، فلا يرد العامل والمقتضي والإسناد[٢]. (اختَلَفَ آخِرُهُ) أي: صفة آخر الاسم أو المعرب. وإنما جعل الإعراب في الآخر؛ لأنه دال على الوصف، أي: كونه عمدة أو فضلة، والدالّ على الوصف بعد الموصوف.

(بِهِ) أي: بالحركة أو بالحرف، فهو عائد على «ما»[٣].

فإن قيل: اختلاف آخر المعرب لا يتحقق إلا بحركتين، فإن الحركة الواحدة ينبغي أن لا يكون إعراباً[٤].

(١) جواب لما، وإنما يعضده ذلك؛ لأن الأنواع المذكورة لا يتحقق في الاختلاف. م.

(٢) لأنها ليست بحركة ولا حرف. م.

(٣) في ج: عائد إلى ما.

(٤) لا يقال: الحد غير جامع؛ لأن التغير في نحو: مسلمان ومسلمون ليس في الآخر، إذ الآخر هو النون، وذلك لأن النون فيهما كالتنوين فكما أنَّ التنوين لعروضه لم يخرج ما قبله عن أن يكون آخر الحروف، فكذا النونان. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (١/٥٨).

قيل: المراد: السبب القريب الغير التام، أي: ما له نوع تأثير في المسبب، لا التأثير التام، فيخرج العامل؛ لأنه سبب بعيد، وتدخل الحركة الأولى والثانية؛ لأن الثانية لا توجب الاختلاف إلا بعد الأولى، ويمكن أن يقال: الحركة الأولى بعد السكون، فتكون مما يتم به علة الاختلاف، فيصدق عليها: أنها مما يختلف به آخر المعرب؛ لأن الاسمَ حينئذ معرَبٌ، أي: مركب لم يشبه مبني الأصل اختلف بها آخره من السكون إلى الحركة، وإن لم يكن حال الإعراب، كما يقال: أرضعَتْ هذه المرأةُ هذا الشابَّ[1].

(لِيدُلَّ) أي: الاختلاف أو ما به الاختلاف[2]، وهو علة غائية للاختلاف، وقد خرج بها: حركة نحو: يا غلامي؛ لأنها مما [٩/أ] اختلف به آخر المعرب؛ لأن غلامي معرب على اختيار المصنف، لكنها لا تدل على معنى من المعاني المعتورة، وإن جعلت العلة خارجة عن الحد تخرج حركة نحو: يا غلامي باعتبار الحيثية، فإنها ليست مما جِيء به من حيثُ إنها يختلف بها آخر المعرب، بل من حيث إنها توافق الياء.

(عَلَى المَعَانِي) أي: الفاعلية والمفعولية والإضافة (المُعْتَوِرَةِ عَلَيهِ) أي: على ذلك الاسم أو المعرب، يقال: اعتوروا الشيء وتعاوَرُوه أي: تداولوه، وعلى هذا تكون (المعتورة) على صيغة اسم المفعول؛ لأن

(١) فإن إطلاق الشباب باعتبار الحال لا باعتبار آن الإرضاع، فإنه آن الإرضاع يكون طفلاً لا شاباً. م.

(٢) لكن الواقع في الحاشية الحلبية: أنه لا يجوز أن يكون راجعاً إلى الاختلاف؛ لأن الاختلاف ليس بإعراب عند المصنف. م.

المعاني متداوَلة، لا متداوِلة، وإن ثبتت الرواية بكسر الواو؛ يحمل على المجاز العقلي، نحو: ﴿عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾[1]، فيكون المعنى: على المعاني المعتورة مظهرها إياها عليه.

[أنواع الإعراب]

(وأنواعُهُ:) أي: أنواع إعراب الاسم بالاستقراء، وإنما قال ههنا: (وأنواعه)، وفي المبنيات: (وألقابه)؛ لأن كل واحد من الرفع والنصب والجر دال على نوع من المعاني، فلما كانت المدلولات أنواعاً[2]؛ كانت الدوال عليها أنواعاً، بخلاف البناء هناك؛ لأن كل واحد من علامة البناء تدل على أمر واحد، وهو البناء.

(رفعٌ) سمي رفعاً؛ لارتفاع الشفة السفلى عند التلفظ به، ولرفعة مرتبته بين أخويه.

(ونَصْبٌ) سمي نصباً؛ لانتصاب الشفتين على حالهما عند التلفظ به، ولأنه ينصب الفضلة في الكلام من غير أن يحتاج إليها الكلام.

(وجرٌّ) سمي جراً؛ لأن عامله يجر الفعل إلى الاسم، ولأن الشفة السفلى تنجر إلى أسفل عند التلفظ به.

قيل: إنما انحصر الإعراب في الثلاثة؛ لأن المعاني ثلاثة، فتكون أنواع الإعراب الدال عليها أيضاً ثلاثة؛ ليكون الدال على حسب

---

(١) سورة الحاقة، الآية: ٢١.

(٢) في ج: نوعاً.

المدلول[١]، وإلا ؛ لزم الاشتراك أو الترادف[٢].

(**فالرَّفْعُ**) الفاء للتفسير (**عَلَمُ الفَاعِلِيَّةِ**) لتناسب الرفع والفاعل في القوة[٣]، والياء مصدرية، أي: كونه فاعلاً حقيقة أو حكماً أو نسبية، أي: الخصلة المنسوبة إلى الفاعل، وهي في المبتدأ: كونه مسنداً إليه، وفي الخبر: كونه جزءاً ثانياً من الجملة، [٩/ب] وفي خبر باب «إن»: جزءاً ثانياً من الجملة واقعاً بعد كلمة ثلاثية أو رباعية مقتضية للأسماء، وإنما لم يقتصره[٤] على مجرد كونه جزءاً ثانياً من الجملة ؛ لأن المقتضيَ للإعراب يلزم أن يكون متقوماً بالعوامل، وكونه جزءاً ثانياً غير متقوم بـ«إن» ؛ لوجوده قبل دخولها، بخلاف ما ذكرنا ؛ لحصوله بـ«إن» كما ترى، وكذا القول في اسم «ما» و«لا»: أنها كونه مسنداً إليه واقعاً بعد نافٍ مقتضٍ للجملة كـ«ليس»، وفي خبر «لا» التي لنفي الجنس: أنها كونه جزءاً ثانياً بعد ما يقتضي الأسماء. فاعرف.

(**والنَّصْبُ عَلَمُ المَفْعُولِيَّةِ**) لتناسب النصب والمفعول في الضعف، والياء فيها[٥] أيضاً مصدرية، أي: كونه مفعولاً حقيقة أو حكماً أو نسبية، أي: الخصلة المنسوبة إلى المفعول، وهي في الفضلات: كونها فضلة كالمفاعيل، وفي اسم «إن» و«لا»، وفي خبر باب «كان» و«ما» و«لا»:

---

(١) وإن كان للاثنين إعراب واحد.

(٢) إن كان للواحد إعرابان.

(٣) يعني: أن الرفع قوي من حيث إنه ثقيل، والفاعل قوي من حيث جزء الكلام. م.

(٤) في ج: يقتصر.

(٥) يعني: أن النصب ضعيف من حيث إنه خفيف، والمفعول من حيث إنه فضلة. م.

كونه واقعاً بعد ما لا يتم بالمرفوع.

(والجرُّ عَلَمُ الإضَافَةِ) لتناسب الجر والمضاف إليه[١] في التوسط. ولم يقل: علم الإضافية؛ لأن الإضافة مصدر بنفسها، فلا حاجة إلى جعلها مصدراً بإتيان الياء والتاء[٢]، ولأنه ليس للجر المعتد به ملحقات كالرفع والنصب، فلا حاجة إلى الياء الموزنة بالإلحاق.

والإضافة أعم من أن يكون حقيقة أو صورة، كما في: بحسبك[٣] درهم، وضارب زيد، وحسن الوجه.

[تعريف العامل]

(العَامِلُ) أي: عامل الاسم، والعامل المطلق: هو ما أوجب كون آخر الكلمة فعلاً أو اسماً على وجه مخصوص.

وفيه: أنه إن أطلق الوجه المخصوص - أي: مخصوص بأي خصوصية كانت[٤] كـ«أنت» -؛ ورد نحو: يا زيد ويا غلامي، وإن أريد: وجه مخصوص من الإعراب؛ لزم الدور[٥] على قول من أخذ العامل في

(١) يعني: أن الجر من حيث هو متوسط بين الرفع والنصب، والرفع مشابه للمضاف إليه، والمضاف إليه من حيث هو متوسط بين الفاعل والمفعول، يعني: قد يكون فاعلاً وقد يكون مفعولاً. م.

(٢) قوله: والتاء، سقط من ج.

(٣) في ج: حسبك.

(٤) سواء كانت إعرابية أو بنائية.

(٥) فإنه لو فسر الإعراب باختلاف آخر المعرب، والمعرب بما اختلف آخره باختلاف العوامل، والعامل بما أوجه كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب، فيدور. منه.

حد الإعراب[1]، وإن أريد: وجه مخصوص من المقتضي؛ يأباه ذكر آخر الكلمة، ويخرج عامل الفعل.

وأجيب: بإرادة وجه مخصوص بما اقتضاه المقتضي أو الشبه التام بالاسم.

(مَا بِهِ يَتَقَوَّمُ) أي: عامل يحصل بسببه أو باستعانته.

واعلم أنه إن أريد به: السبب البعيد؛ فلا يرد الإسناد؛ لأنه ليس بسبب، بل [١٠/أ] شرط، أو لأنه سبب قريب، وفيه[2].

وتقديم الجار والمجرور للاهتمام، وحمله على الحصر غير محتاج إليه في الحد.

(المَعْنَى المُقْتَضِي للإعرابِ) وهي: الفاعلية والمفعولية والإضافة، كـ«ضرب» في: ضرب زيد، فإنه يتقوم به فاعلية، وكـ«ضربت» في: ضربت زيداً، فإنه يتقوم به مفعولية زيد[3]، وكالباء في: مررت بزيد، فإنه يتقوم به الإضافة في زيد، وقد عرفت معنى الفاعلية والمفعولية، فلا نعيد.

وعامل المبتدأ ـ أعني: التجرد للإسناد ـ به[4] يتقوم فاعليته، وهو:

---

(١) فإن بعضهم عرف الاعراب بأنه اختلاف آخر المعرب، والمعرب بأن يختلف آخره باختلاف العوامل.

(٢) لأن المتبادر من السبب القريب لا البعيد؛ لأن المطلق ينصرف إلى الكامل. وفيه: أنه معين باشتهار الاصطلاح على أن العامل سبب بعيد للاختلاف، والإسناد متوسط والإعراب قريب. وفيه: أن الاشتهار غير مسلّم أن يكون عند السامع، وإلا يوجد ذلك. م.

(٣) قوله: زيد، زيادة من نسخة: ج.

(٤) في ج: التجرد للإسنادية.

كونه مسنداً إليه؛ لأنه لو لم يكن مجرداً تلعبت به العوامل اللفظية؛ فيتحقق فيه ما يقتضيه، لا الفاعلية[1] ألبتة، ولو لم يكن التجرد للإسناد؛ فعدم تحققه فيه ظاهر.

ولما كان الإعراب: إما بالحركة أو بالحروف، والإعراب بالحركة: إما مستوف للحركات الثلاث أو لا، والثاني: إما محمول فيه الكسرة على الفتحة أو على العكس، والإعراب بالحروف: إما بالحروف الثلاث أو بحرفين، والثاني: إما رفعه بالواو أو بالألف[2]؛ شرع في بيان هذه الأقسام الستة على الترتيب بتقديم الإعراب بالحركات الثلاث للأصالة؛ لأن الأصل: هو الإعراب بالحركات، والأصل فيه: استيفاء الحركات الثلاث، ولا مقتضى للعدول عن الأصل، فقال:

[المعرب بالحركة]

(فالمُفْرَدُ المُنْصَرِفُ) الفاء فصيحة، أي: إذا عرفت ذلك؛ فنقول: المفرد... إلخ. والمراد بالمفرد: المفرد[3] من كل وجه[4]، واحترز به عن غير المفرد من المثنى والمجموع وما في حكمهما مما ألحق بهما، فلا يرد نحو: «كلا» والأسماء الستة؛ لأنها غير داخلة في المفرد حيث أراد[5] به

(١) في ج: لا الفاعلية جزماً البتة.

(٢) في نسخة ج، زيادة، وهي: بالألف وهذه ستة أقسام.

(٣) فلا يرد المذكور حيث لا يصدق عليها المفرد من كل وجه لوجود التعدد فيها من جهة المعنى.

(٤) يرد عليه نحو: غلام زيد، فإن حكمه حكم المفرد في الإعراب، مع أنه ليس بمفرد من كل وجه. م.

(٥) في ج: أريد.

المفرد من كل وجه، ولأنه لا يلزم بالحكم على الجنس بالإهمال الحكمُ على كل فرد، ولأن الأسماء الستة و«كلا» معربات بالحركات الثلاث، وإن لم يكن كذلك في كل حال، والاستغراق يوجب اشتمال الأفراد، لا اشتمال أحوالها.[١٠/ب] وفيه[1].

(والجَمْعُ المُكَسَّرُ) احترز به عن الجمع السالم بالألف والتاء، أو بالواو والنون، أو بالياء والنون. (المُنْصَرِفُ) صفة بعد صفة. واحترز به عن غير المنصرف من الجموع، كمساجد ومصابيح، وكذا في الأول، ولو قال: المفرد والجمع المكسر المنصرفين[2]، لكان أخصر، إلا أنه لما كان مما يحتمل التغليب؛ عدل عنه إلى الإطناب.

(بالضَّمَّةِ) لفظاً أو تقديراً (رَفْعاً) ظرف أو حال أو مصدر نوعي إن قدر «يعرب»، أو تمييز عن النسبة، أي: وقت رفع العامل، أو مرفوعاً. أو يعرب بالضمة رفعاً، أو بالضمة رفعه. (والفَتحةِ نَصْباً) من باب العطف على معمولي عاملين مختلفين بتقديم الظرف[3]، نحو: في الدارِ زيدٌ، والحجرةِ عمرٌو. (والكَسْرَةِ جَرّاً) ونصباً، و(جراً) كقوله: (رفعاً).

واعلم أن الضمة والفتحة والكسرة بالتاء واقعة على نفس الحركة لا

---

(١) أي: فيه: أن الانصراف أيضاً حال عن الأحوال، فينبغي أن لا يقيد به أيضاً، وبقوله: فالمفرد بالضمة، إذ الاستغراق يوجب شمول الأفراد لا شمول أحوالها. وفيه: أن التقييد بهذا الحال يفيد تلفيقاً حسناً مع الإعراب بالحرف، وهو أن يصير الإعراب ثلاثة أقسام مثل الإعراب بالحرف، فيفيد تحقيقاً حسناً معه، ولو لم يقيد به لم يفد ذلك. م.

(٢) في ج: المنصرفان.

(٣) أي: المجرور.

بشرط كونها إعرابية أو بنائية، بخلاف المجرد عن التاء، فإنها ألقاب البناء.

(جَمْعُ المُؤَنَّثِ السَّالِمُ) وهو صفة (جمع المؤنث)، وليس بالحرف من الموضوع[1]؛ لأن المضاف إلى ذي اللام له في باب الصفة حكم ذي اللام. والمراد: صفة[2] جمع المؤنث السالم، فلا يخرج نحو: سبحلات وسفرجلات من جموع المذكر، أو المراد: جمع المؤنث أو على صيغته، كسبحلات، فكان من حذف المعطوف. ولو قال: الجمع بالألف والتاء؛ لكان أشمل وأظهر[3]. واحترز بقوله: (السالم) عن جموع[4] المؤنث السالم، كـ«حمر» في جمع حمراء.

(بالضَّمَّةِ) رفعاً، (والكَسْرَةِ) نصباً وجراً؛ لأنه فرع لجمع المذكر، وحمل فيه النصب على الجر، فحمل في الرفع أيضاً؛ لئلا يلزم مزية الفرع على الأصل، والمزية تكون إعرابه بالحركة متحملة ضرورة لعدم ما يصلح للإعراب في آخره، ولأن الإعراب[5] بالحروف في الجموع صار أصلاً ممهداً معتبراً، فصار الإعراب بالحركات كأنه فرع فيها.

وإنما قدم جمع المؤنث على غير المنصرف؛ لأنه أكثر، خلافاً للأصل من جمع المؤنث، حيث ترك فيه إحدى الحركات مع التنوين،

---

(١) في ج: وليس بأعرف من الموصوف.

(٢) في ج: صيغة.

(٣) أما كونه أشمل؛ فظاهر. وأما كونه أظهر؛ فلعدم التجوز والحذف. م.

(٤) في ج: جمع.

(٥) فيه نظر؛ لأن الإعراب بالحرف إذا صار أصلاً لم يكن لقوله: والمزية بكون إعرابه بالحركة... إلخ معنًى. م.

بخلاف جمع المؤنث، ولما يأتي[1] ذكرهما على سبيل ترتيب الاحتراز عنهما في قوله: (فالمفردُ المنصرف)، [١١/أ] ولأن غير المنصرف بمنزلة المتعدد؛ لأنه قد يكون مفرداً، وقد يكون جمعاً.

(غيرُ المُنصرِفِ بالضَّمَّة) رفعاً، (والفتحة) نصباً وجراً؛ لأنه لما ترك جره لشبه الفعل باعتبار الفرعيتين؛ حمل الجر على النصب؛ لمكان المشاكلة بينهما[2].

[الأسماء الستة؛ المعربة بالحروف]

الأسماء الستة: (أخوك وأبوك وحَمُوك): أم الزوج وعصبته، فلا يضاف إلا إلى المرأة، (وهَنُوك وفُوك وذُو مالٍ) أضاف «ذو» إلى الظاهر دون الكاف؛ لأنه لا يضاف إلا إلى الأسماء[3] الأجناس الظاهرة.

واعلم أن أربعة منها منقوصاتٌ، والخامس أجوفٌ واويٌّ، لامها هاء، والأصل: فوه[4]. والسادس لفيف مقرون بالواوين، وأصله: ذَوَوٌ؛ لأن المراد منها: الأسماء الستة المكبرة الموحدة، لا هذه الألفاظ، وإلا؛ لكان من باب الحكم على الجزئي[5].

فإن قيل: من أي نوع هذه الإرادة؟

---

(١) يتأتى. قلت: وفي ح: وسيأتي ذكرهما.

(٢) أي: كونها إعراب الفضلات. م.

(٣) في ح: أسماء.

(٤) بسكون الواو.

(٥) حيث يخرج منه المضاف إلى الاسم الظاهر والضمير الغائب، وهو غير جائز في بيان الأحكام الكلية.

قيل: اللفظ إذا أريد به مجرد اللفظ ؛ يكون علماً ، والعلم يصح تأويله بالصفة المشبهة بمسماه بها[١] ، كما عرف في: رب حاتم[٢] ، ولكل فرعون موسى[٣] ، فيصح أن يؤول: أخوك وأبوك... إلخ بالصفة التي اشتهرت بها ، ويمكن أن يقدر «مثل» مضافاً[٤] ، ويجعل ذلك وجه الشبه[٥].

(مُضَافَةً) إما حال من قوله: (أخوك... إلى آخره) ؛ لأنه مفعول فعل الإعراب من حيث المعنى ، فيكون حالاً من مفهوم الكلام. وإما حال من ضمير قوله: (بالواو) ، والعبارة[٦] محمولة على التقديم والتأخير[٧] ، وإلا ؛ فإن كان لا يتقدم[٨] على العامل المعنوي. وأما جعلها خبر «كانت» ؛ ففيه ما فيه[٩].

(إلى غَيرِ ياءِ المُتكلِّمِ) الجار والمجرور متعلق بـ(مضافة). واحترز به عن نحو: أخي وأبي. وخبر قوله: (أخوك وأبوك... إلخ) قولُه:

(١) في ج: بالصفة المشتهرة مسماة بها.
(٢) إنما يصح دخول (رُب) على تأويل الصفة المشتهر هو به ، أي: رُبَّ جوادٍ. م.
(٣) أي: لكل ظالم عادل. م.
(٤) أي: مثل أخوك.
(٥) بين مشبه الذي هو مثل المقدر وبين أخوك وأخواته. م.
(٦) وهذا الجواب يتأتى في كل ما لا يصح التقيد فيه ولا يجوز نصبها بتقدير أعني ؛ لأن المنصوب بتقدير أعني إنما يكون في مقام المدح أو الذم ، وهنا ليس بذاك.
(٧) أي: على القلب.
(٨) في ج: وإلا فالحال لا يتقدم.
(٩) لأن الكلام في كانت كالكلام فيه ، والحذف خلاف الأصل ، مع أن حذفه بلا حرف الشرط شاذ ، ولا يجوز أن يكون صفة للأسماء الستة لحذف الموصول ؛ لأن الموصول لا يحذف عندهم بلا صلة. م.

(**بالوَاوِ**) رفعاً (**والألِفِ**) نصباً (**واليَاءِ**) جراً، أي: يصح إعرابها بالحروف الثلاث[ـة] بالإمكان العام، لا بالضرورة، فلا يرد ما قيل[١].

واعلم أن في الأسماء الستة الموحدة في إعرابها وجوهاً، منها: إعرابها بالحروف الثلاث[ـة] إذا كان في آخرها حرف يصلح للإعراب، وذلك إذا كانت مكبرة مضافة إلى غير [١١/ب] الياء[٢]، وإنما أعربت بالحروف حينئذ؛ لأنها تشبه المثنى في الدلالة[٣] على أمرين[٤]، وإمكان العمل بالشبه؛ لوجود ما يصلح للإعراب في آخرها في هذه الحالة سماعاً، بخلاف حالتي الإفراد والإضافة[٥] إلى غير ياء المتكلم[٦]؛ لعدم ذلك فيهما، وكذا في حالة التصغير؛ لأن آخرها فيها حرف علة، وما قبلها ساكن، وهي في حكم الحرف الصحيح، والحرف الصحيح لا يصلح للإعراب، فكذا هذا، وبخلاف نحو: يد ودم؛ لعدم ما يصلح للإعراب في آخرهما في حالتي الإفراد والإضافة، حيث حرف[٧] العلة فيهما في الإضافة سماعاً، وكذا في سائر الأسماء المحذوفات الأعجاز. فاعرف.

---

(١) من أن وصف الإضافة ليس ضرورياً فيما سوى ذو، فلا يكون القضية ضرورية. م.

(٢) في ج: ياء المتكلم.

(٣) بسبب الإضافة.

(٤) عطف على أنها تشبه، ولم يقل: لإمكان؛ تنبيهاً على أنها مفاعلة واحدة، وإلا يلزم أن يكون غلام زيد مثلها. م.

(٥) أما في حالة الإفراد؛ فلعدم ظهور شبهه بالمثنى. وأما في حالة الإضافة؛ فلعدم إمكان العمل بالشبه لعدم ما يصلح للإعراب في آخرها في تلك الحالة. م.

(٦) في ج: والإضافة إلى الياء.

(٧) في ج: حيث لا يعود حرف...

[المثنى وملحقاته]

(المُثَنَّى و« كِلَا ») عطف على (المثنى)، وكذا[١] «كلتا»، ولم يذكره؛ لكونه فرع «كلا»، وفيه[٢]: أنه ذكر الاثنين[٣] مع الفرعية. وفيه.

(مُضَافاً إلى مُضْمَرٍ) واحترز به عما إذا كان مضافاً إلى مظهر، فإن حكمه حينئذ حكم: عصا، نحو: جاءني كِلَا الرجلين، ورأيت كلا الرجلين، ومررت بكلا الرجلين.

(واثنَانِ) واثنتان، وكذا: ثنتان، وإنما كان حكمهما كحكم المثنى؛ لشبههما بالمثنى لفظاً؛ لوجود الألف والياء، ومعنى الدلالة على شيئين.

(بالأَلِفِ) رفعاً (واليَاءِ) نصباً وجراً. وإنما جعل إعراب المثنى والمجموع بالحروف؛ لأن في آخرهما حرفاً دالاً على التثنية والجمع، فامتنع إعرابهما بالحركات لفظاً، فإما أن يعربا بالحركة تقديراً أو بالحروف[٤] لفظاً، وكلاهما خلاف الأصل، لكن الإعراب بالحروف لفظاً أولى؛ لأنه أظهر في الدلالة من المقدر، وإن كان بحركة، ولا مانع منه، بخلاف: عصا، حيث يلزم فيه ترك التنوين، أو التقاء الساكنين، أو تقدير الحرف أيضاً[٥].

---

(١) سقطت كلمة: كذا، من نسخة: ج.

(٢) لأن هذه العلة باعثة، أي: مقتضية عدم لزوم ذكر الفرع عند ذكر الأصل، لا موجبة، مع أنه في كثير من النسخ لم يذكر اثنتين مع اثنين. م.

(٣) في ج: اثنتين.

(٤) في ج: بالحرف.

(٥) أي: كما يلزم تقدير الحركة.

وقيل: إنما جعلا[1] بهما ؛ لأنه وجد في آخر كل منهما وضعاً حرفان للدلالة على التثنية والجمع ، فأخرجناهما عن الترادف بتخصيص كل منهما بمعنى ، وجعلنا اختلافهما اختلاف الإعراب.

وقيل: إنما جعل إعرابهما بالحروف ؛ لمناسبتهما إياها باعتبار الفرعية.

فإن [١٢/أ] قلت: المصغر والمنسوب والمكسَّر أيضاً فرع ؟

قلت: ليس فيها حرف يصلح للإعراب.

وقيل: إنما جعل إعراب التثنية بالحروف ؛ لأنها ضعف الواحد ، وإعراب الواحد بالحركة ، فجعل إعرابهما بما هو ضعف الحركة ، وحمل الجمع عليها ؛ لسلامة بناء الواحد فيهما.

وإذا عرفت ذلك ؛ فالحروف الصالحة للإعراب ثلاثة ، فأعطي الألفُ للتثنية ؛ لخفتها وكثرة التثنية ، أو لأنها في الفعل ضمير التثنية ، أو لوفق آخر ضميرها ، وهو «هما». والواوُ للجمع ؛ لثقلها وقلة الجمع ، أو لأن مخرجها جميع[2] الشفتين ، أو لأنها ضمير الجمع في الأفعال ، أو لوفق آخر: «هموا» ، فأخذهما حالة الرفع فيهما لقوتهما ، وبقي الحالتان في كل منهما ، فاشتركت الياء بالضرورة. وفرق بين التثنية والجمع بحركة ما قبلهما ، ففتح في التثنية ؛ لوفق ما قبل الألف ، وكسر في الجمع ؛ لوفق الياء ، ثم زيدت النون عوضاً عن حركة الواحد من حيث إنها حركة ، لا من حيث إنها إعراب ، وعوضاً عن تنوينه وحرف الإعراب إعراب المثنى ،

---

(١) أي: إعرابهما.

(٢) في ج: جمع.

لا عوض عن حركة الواحد، فلا يرد ما أورد من تكرار العوض، فصار إعراب المثنى بالألف رفعاً، والياء نصباً وجراً، [وجمع المذكر السالم بالواو رفعاً، والياء نصباً وجراً][1].

وإنما جعل إعراب «كلا» مثل التثنية؛ لأنه موحد اللفظ ومثنى المعنى، فعملنا باعتبارين في الحالتين[2]، فأعربناه بالحرف باعتبار معنى التثنية في حال الإضافة إلى المضمر، وأعربناه بالحركة المقدرة باعتبار توحد اللفظ في حال الإضافة إلى المظهر، ولم يعكس؛ لمناسبة بين المضمر والمعنى في الخفاء، وبينه وبين الإعراب بالحروف في الفرعية، ولأنه إذا أضيف إلى المضمر يكون تأكيداً للمثنى ألبتة، فحمل على متبوعه.

[جمع المذكر السالم]

(جَمْعُ المُذَكَّرِ) احترز به عن جمع المؤنث. (السَّالِمُ) صفة (جمع)، أي: جمع المذكر السالم وما على صيغته، فيكون من باب حذف [١٢/ب] المعطوف، أو المراد: صيغة جمع المذكر السالم، فلا يرد نحو: سنين في: سنة، وثبين[3] في: ثبة، وقلين في: قلة من جموع المؤنثات، ولو قال: الجمع بالواو والنون؛ لكان أحسن[4].

---

(١) ما بين معكوفتين سقط من نسخة: ج.

(٢) في ج: فعملناه بالاعتبارين في الحالين.

(٣) في هامش الأصل: «جمع ثبة، بمعنى: جماعة، وأصله: ثبي، أو بمعنى: وسط الحوض الذي يثوب إليه الماء، أي: يجتمع فيه، وأصله حينئذ: ثوب. قوله: قلين: جمع قلة، أصله: قلوة، المقلاة والقلة: عودان يلعب بهما الصبيان».

(٤) لخلوه من الحذف والتجوز. م.

(و«أُولُو») جمع: (ذو) لا عن لفظه.

فإن قيل: قالوا: لم يوجد في كلام العرب كلمة آخرها واو بعد الضمة، وأولو كذلك؟

قيل: الواو في معرض التغيير، فلم يعتدوا به، أو يقال: الواو لما قام مقام الضمة؛ صارت كأنها ضمة.

وإنما قدم أولو على عشرين؛ لأنه أدخل في الجمع منه؛ لأنه وضع لجماعة بمعنى الأصحاب[1] من غير حصر[2]، بخلاف عشرين.

(و«عِشْرُونَ» وأَخَواتُها) أي: نظائر عشرين وأمثالها، من: ثلاثين إلى تسعين على وجه الاستعارة[3] بتشبيه النظائر بالأخوات. (بالوَاوِ) رفعاً، (واليَاءِ) نصباً وجراً، وإنما جعل إعراب (أولو) و(عشرون) وأخواتها بالحروف؛ للشبه بالجمع معنى؛ للدلالة على الأفراد، ولفظاً؛ لوجود ما يصلح للإعراب في الآخر. ويحمل: أولو على واحده، وهو: «ذو»، وفيه[4].

وإنما لم يحمل عليه[5] نحو: أدل وقلنس مع وجود الشبه[6] فيما ذكر[7]؛

(١) حال من فاعل وضع. م.

(٢) فيكون أنسب من عشرين في الجمعية. م.

(٣) أي: استعارة تصريحية، وهي عبارة عن ذكر المشبه به وإرادة المشبه. م.

(٤) لأنه لا يجوز حمل جمع السالم على مفرده، وحمل الأسماء الستة على واحدها، فكذا أولو. م.

(٥) أي: على جمع السالم.

(٦) أي: التشبيه بالجمع لفظاً ومعنى بما ذكر. م.

(٧) والقاعدة التصريفية هي أنه ليس في الأسماء المتمكنة اسم آخره واو قبلها ضمة، وإنما يجيء ذلك في الفعل، كيغزو، وفي الأسماء غير المتمكنة، نحو: هو وذو، وإذا رؤي =

لأنه ذكر[1] فيه[2] الواو ياء على القاعدة التصريفية، فلو أعرب بالحرف كالجمع السالم؛ لرفع بالواو، فيلزم قلب الياء واواً، فيكون ثقيلاً. وفيه[3].

** ** **

= قياس إلى مثل ذلك غير وعدل إلى بناء غيره كما إذا اجتمعت...، فإن أصله: أولو، قلبت الواو ياء، والضمة كسرة، فيصير من باب قاض، فبعد إعلاله يقال: هذا أول، ومررت بأول، ورأيت أوليا، وإنما فعلوا ذلك؛ لأنهم لو بقَّوه على حاله لقالوا: هذا أولو، ومررت بأولو، فيجتمع الضمة أو الكسرة مع الواو، وإنه ثقيل.

(١) في ج: جعل.

(٢) أي: في كل واحد من أول وقلنس. م.

(٣) لأن الواو قائم مقام الضمة كالضمير، فلا يكون ثقيلاً، ولاستلزامه لزوم قلب واو ياء. م.

[الإعراب التقديري واللفظي]

(التَّقْدِيرُ) أي: الإعراب التقديري[١]، أو تقدير الإعراب. وهذا تقسيم آخر للإعراب باعتبار ظهوره ولا ظهوره. (فِيمَا تَعَذَّرَ) «ما» مصدرية حينية، أي: التقدير كائن في وقت تعذر[٢] تلفظ إعرابه. أو موصولة أو موصوفة، أي: في المعرب الذي، أو في معرب تعذر تلفظ إعرابه، على حذف مضافين من ضمير (تعذر).

(كَعَصًا) بدل من «ما»، أي: في مثل عصا، أو خبر مبتدأ محذوف، أو صفة مصدر محذوف، أي: تعذراً مثل تعذر إعراب عصا، والمراد بمثل عصا: كل اسم مقصور.

(وغُلَامِي) والمراد بمثل غلامي: كل معرب بالحركة مضافاً إلى الياء. (مُطْلَقاً) صفة لزمان محذوف، أو صفة[٣] مصدر محذوف للتعذر المحذوف [١٣/أ] مضافاً إلى عصا، أي: كتعذر إعراب عصا وغلامي تعذراً مطلقاً، أو زماناً مطلقاً، أي: غير مقيد ببعض الأحوال، أي: في جميع الأحوال. وإنما تعذر الإعراب فيهما: أما في عصا؛ فللألف، وأما في غلامي؛ فللزوم كسرة ما قبل الياء لوفقها، فلو أعرب بالحركة لفظاً؛ للزم[٤] تحريك الحرف الواحد

---

(١) يعني: أن الألف واللام بدل عن الإضافة، أي: تقدير الإعراب أو ياء النسبة محذوفة، بدليل: واللفظ فيما عداه، أي: الإعراب التقديري.

(٢) أي: الاسم.

(٣) قوله: صفة، سقط من: ج.

(٤) في ج: لزم.

بحركتين مختلفتين أو متماثلتين، وهو محال[1]، ولا يمكن أن يجعل كسرته جراً كما يجعل ألف التثنية وواو الجمع رفعاً؛ للزوم توارد المؤثرين اللفظين على أثر واحد[2]، وهما: الياء والعامل، بخلاف الألف والواو[3].

وقيل: (غلامي) مبني لغاية امتزاجه بالمبني للإضافة، واتصال الضمير، وسكون حرف العلة.

وفيه: أن الإضافة تمنع البناء؛ لأنها تنزل منزلة التنوين المنافي له.

وفيه: أن بعض المبنيات مضافة، كـ«حيث» و«إذا».

وفيه: أن الإضافة فرضت مانعة لا رافعة، ووجهه: أن إضافة المبني نازلة منزلة التنوين المقدرة، وهي لا تنافي البناء، بخلاف إضافة المعرب[4].

لا يقال: إضافة المعرب قد تكون علة للبناء في نحو: ﴿يَوْمَ يُنفَخُ﴾[5] و﴿يَوْمَئِذٍ﴾[6]، فكيف تنافيه؟ لأنا نقول: الإضافة تمنع تأثير علة واحدة، لا تأثيرها إذا كانت داعية بنفسها؛ لأنها تقارن البناء، فلا يمنع[7] كتقدمه[8].

وفيه: أن إضافة غلامي كذلك.

---

(١) في ج: وهما محالان.

(٢) وهو الكسرة. م.

(٣) حيث لا يلزم فيهما ذلك؛ لكونهما أثراً لمعنى دون اللفظ.

(٤) فإنها نازلة منزلة التنوين المخففة. م.

(٥) سورة النبأ، الآية: ١٨.

(٦) سورة الانفطار، الآية: ١٩.

(٧) أي: البناء.

(٨) أي: لا يمنع كما تمنع المتقدم. م.

وفيه[1]: أن الإضافة ـ كما قالوا ـ جزء العلة، والحكم لا يضاف إليه. وفيه.

وقيل: غلامي ليس بمعرب ولا مبني؛ لتوسط آخره بالامتزاج، والإعراب والبناء من صفات الآخر.

والجواب: توسط الآخر[2] لا يوجب انتفاء الإعراب والبناء في اللفظ، وإن أوجب انتفاءهما في الحرف المتوسط، فالقولُ بكونه غيرَ معرب ولا مبني غَلَطٌ.

(أوِ اسْتُثْقِلَ كقَاضٍ) عطف على: (تعذر)، أي: في معرب استثقل تلفظ إعرابه استثقالاً مثل استثقال تلفظ إعراب: قاض، أو هو مثل قاض. (رَفْعَاً وجَرَّاً) ظرف أو حال، أي: وقت رفع العامل وجره، أو حال رفع العامل وجره. وإنما تعذرا؛ [١٣/ب] لثقلهما على الياء، بخلاف النصب، حيث يظهر لخفته، يقال: جاءني قاضٍ، ومررت بقاضٍ، ورأيتُ قاضياً.

(ونَحوُ:) رفع أو نصب عطف على قوله: (كقاض) على أنه خبر مبتدأ محذوف، أو صفة مصدر محذوف، أو جر عطف على (قاض)، فيكون التقدير: وكنحو مسلمي، وليس بتكرار لأداة[3] التشبيه؛ إذ التشبيه

---

(١) أي: فيه نظر، لأن الإضافة في غلام تنافي البناء، فينبغي أن لا يكون غلامي مبنياً، اللهم إلا أن يقال: الإضافة ليست علة تامة للبناء، بل العلة الامتزاج، وهو موجود هنا أيضاً، فينبغي أن يكون مبنياً على أنه يوجد في يومئذ الامتزاج المذكور مع أنه مبني للإضافة. م.

(٢) في ج: توسطه لا يوجب...

(٣) في ج: لأدوات.

الأول في الاستثقال، والثاني في كون اللفظ جمعاً سالماً بالواو والنون مضافاً إلى ياء المتكلم.

(مُسْلِمِيّ) أصله: مسلموي، فأبدلت الواو ياءاً، وأدغمت في الياء، كمرميّ. (رَفْعَاً) ظرف أو حال، أي: وقت رفع العامل، أو حال رفع العامل. وأما نصباً وجراً؛ فإعرابه لفظي.

لا شك أن تلفظ الإعراب في: (مسلميّ) بعد الإعلال متعذر، وقبله مستثقل كما في عصا، لكن المؤثر في التقدير في: عصا: ما بعد الإعلال من التعذر، وفي مسلميّ: ما قبله من الاستثقال؛ لأن إعرابه بالواو، وثقلُه يوجب تقديرها، بخلاف عصا، فإنَّ إعرابَه بالحركة، وثِقلَه يوجب[1] إبدال الحرف، لا الإسكان وتقدير الحركة.

(واللَّفظِيُّ) مبتدأ، (فِيمَا عَدَاهُ) خبره، أي: عدا المذكور، أو عدا ما تعذر أو استثقل.

** ** **

(١) في ج: يوجبان.

[تعريف الممنوع من الصرف]

(غَيْرُ المُنصَرِفِ) كان قد ذكره قبلُ، وقصد الآن تعريفه.

قيل: عدل عن تعريف المتقدمين؛ لأن الحكم باختزال[١] الجر والتنوين يتوقف على منع الصرف، فلو عرف غير المنصرف به؛ يلزم[٢] الدور.

وأجيب: بأن عدم الجر والتنوين أمرٌ يعرف بالاستعمال، فلا دور.

(مَا فِيهِ عِلَّتَانِ) «ما» نكرة موصوفة خبر قوله: (غير المنصرف)، و«غير» وإن لم يتعرف بالإضافة، فلا أقل من التخصيص، لكنه حينئذ يمتنع تعريف الخبر، فلا يكون «ما» حينئذ موصولة، ويجوز أن يكون موصولة مبتدأ مقدم[٣] الخبر، أو خبراً إن قيل بتعريف «غير» لاشتهاره بمغايرة المضاف إليه. وقوله: (علتان) فاعل (فيه)، أو مبتدأ مقدم الخبر، والجملة صفة أو صلة.

والمراد به: جزء علة[٤]، أو علتان ناقصتان[٥] لمنع الصرف.

---

(١) انقطاع.

(٢) في ج: لزم.

(٣) في ج: متقدم.

(٤) بحذف المضاف، أو بذكر الكل وإرادة الجزء.

(٥) بحذف الصفة، وذلك جائز، مثل: ﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ٧٩]، أي: صحيحة، وذلك ممكن للحكم الواحد.

وفيه: [١٤/أ] أنه يلزم تعريف الشيء بما يساويه؛ لأخذ منع الصرف في حد غير المنصرف[١].

وإنما لزم فيه العلتان للفرعية. وفيه.

وإنما لم يمنع العلةُ الواحدةُ الصرفَ[٢]؛ لأن الاسم الذي وجد فيه علة واحدة متمايل بين الفرع ـ وهو عدم الانصراف ـ والأصل ـ وهو الانصراف ـ، فيجريه[٣] الأصل في نفسه لقوته، فإذا انضمت إليه علة أخرى؛ ترجَّح جانب الفرع، فيمتنع الاسم من الصرف.

ويرد على هذا الحد: هند وسلاسلاً ومسلمات، عَلَماً للمؤنث، فإنها منصرفات مع علتين أو واحدة في حكمهما.

وأجيب: بأن المراد: علتان معتبرتان. وفيه[٤].

(**مِنْ تِسْعٍ**) التنكير في مقام العهد؛ إذ التسع معهودة معينة، لكنه نكَّرها للتفخيم. (**أَوْ وَاحِدَةٌ مِنْهَا**) أي: من التسع (**تَقُومُ مَقَامَهُما**) أي: العلتين.

(**وهِيَ**) راجع إلى العلة، لا إلى العلل كما ظُنَّ؛ لأن كل واحدة علةٌ، لا علل. وقوله: (وهي) خارجة[٥] عن البيت، وأوله:

---

(١) لأن التقدير ناقصتان لمنع الصرف. م.

(٢) لأن وجود العلتين سبب لمشابهة الفعل، والمشابهة لمنع الجر والتنوين الذي هو عبارة عن عدم الانصراف الذي هو فرع الانصراف، فوجود العلتين سبب للفرعية، لا العكس. م.

(٣) في ج: فيجذبه.

(٤) لأن الكلام مطلق، والحمل على المقيد خلاف الأصل. م.

(٥) في ج: خارج.

مَوانِعُ الصَّرفِ تِسعٌ كُلَّما اجتمعَتْ ... ثِنتانِ منها فمَا للصَّرفِ تصويبُ

(«عَدلٌ» و«وَصْفٌ» و«تأنيثٌ» و«مَعرفةٌ») بالتنوين، وإلا؛ لا يستقيم الوزن، وهذا البحر بسيط. (و«عُجْمَةٌ» ثم «جَمْعٌ» ثُمَّ «تركِيبٌ» و«النُّونُ زَائِدَةٌ») رفع على أنه صفة (النونُ) بزيادة اللام، أو بدل بحذف موصوف، أي: والنون نون زائدة، أو خبر مبتدأ محذوف، أي: هي زائدة، والجملة معترضة بزيادة اللام، أو صفة (النونُ) بحذف الموصول، أو نصب على أنه حال مؤكدة[1]، أو حال عن (النونُ)؛ إذ هي فاعلٌ معنى؛ لأنه إذا قيل: موانع الصرف كذا وكذا والنون؛ فكأنه قيل: يمنع الصرف كذا وكذا والنون زائدة. وأما القول بأنها نصبٌ على حكاية الحال؛ ففيه نظر[2].

(مِنْ قَبْلِها) «من» في الظرف بمعنى: «في» (أَلِفٌ) فاعل (من قبلها)، أو مبتدأ متقدم الخبر، والجملة صفة أو حال.

(و«وزنُ فِعْلٍ» وهَذَا القَولُ) أي: القول بأنها تسع، أو القول المنظومُ (تَقْرِيبٌ) أي: مقرّب إلى الصواب، أو إلى الحفظ، أو تقريبٌ[3] لا تحقيقٌ[4].

---

(١) لأنه لما كانت النون مشتهرة بكونها مزيدة تضمن قولنا: وهي النون معنى زائدة، فتكون حالاً مؤكدة لمضمون الجملة، وعاملها محذوف. جلي.

(٢) لأنه لا حاجة إلى تكلف الحكاية، لأن تعداد العلل في معنى أن كل واحد منهما يمنع الصرف، فقوله: والنون مؤولة بحسب المعنى، أي: يمتنع النون، فيكون زائدة حال من النون نظراً إلى معنى الكلام، فإن النون بحسب المعنى فاعل، وإن كان بحسب اللفظ عطفاً على خبر المبتدأ.

(٣) أي: إن كل واحدة علة تمنع الصرف قول تقريبي. س.

(٤) إذ العلة في التحقيق اثنان منها في الأغلب. م.

وذكر أمثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين، [١٤/ب] فقال: (مِثلُ: عُمَرَ) مثال العدل. (وأَحْمَرَ) مثال الوصف. (وطَلْحَةَ) مثال التأنيث بالتاء والمعرفة. (وزَيْنَبَ) مثال المعرفة، ويصلح مثالاً للتأنيث المعنوي. ذكر مثالين لنوعَي التأنيث؛ لمظنة الاشتباه في اعتبار التأنيث اللفظي في (طلحة) مع التذكير الحقيقي، ولذا[1] لا يعتبر في تأنيث الفعل، حيث لا يقال: قالت طلحة!

(وإبْراهِيمَ) مثال العجمة والمعرفة. (ومَسَاجِدَ) مثال الجمع. (ومَعْدِي كَرِبَ) مثال التركيب. (وعِمْرَانَ) مثال الألف والنون. (وأَحْمَدَ) مثال وزن الفعل.

(وحُكْمُهُ:) أي: حكم غير المنصرف وخاصته (أَنْ) مخففة، أي: أنَّ الشأن (لَا كَسْرَ) فيه[2] ما لم يدخل فيه ما يقوي جهةَ الاسمية من اللام والإضافة، وتقديمُ الكسرة إشارةٌ إلى أنَّ منعها عنده قصديٌّ، لا تبعيٌّ كما قيل. (ولَا تَنوينَ فيه) إلا لمانع يمنع، كما في الضرورة والتناسب، وكما في: مسلمات عَلَماً للمؤنث؛ لأن منع تنوينه يفوت المقابلة المقصودة في المنقول عنه. ومنع جره؛ لحمله على النصب يقلب تبعيته؛ إذ النصب فيه تابع لا متبوع، ولو قيل بانصرافه؛ فلا دور.[3]

---

(١) في ج: وكذا.

(٢) ولم يقل: أن: لا جر؛ لأنه يدخله الجر عند الجمهور؛ إذ هو عندهم معرب، والجر أنواع، وجره فتح، فالفتح الذي في (بأحمد) عمل الجار، وهو يعمل الجر لا محالة. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (١/١٠٦).

(٣) في ج: فلا ورود.

وإنما لم يدخل الكسرة والتنوين فيه؛ لانعقاد الشبه للفرعيتين الحاصلتين من العلتين بالفعل من حيث إنه فرع الاسم بجهتين: لافتقاره إلى الفاعل، واشتقاقه من المصدر، فاعتبر الشبه لمنع الإعراب المختص بالاسم، وهو: الجرُّ، ومنع علامة التمكن، وهو: التنوين.

(ويَجُوزُ) أي: يصح ولا يمتنع (صَرْفُهُ) خالف المتقدمين في حد غير المنصرف، ووافقهم هنا، حيث أطلق الصرف على وجود الجر والتنوين دون انتفاء العلتين، ويمكن أن يكون معناه: يجوز صرف هذا الحكم عنه، ولا يراد به الصرف الاصطلاحي، فلا مخالفة. أو يجوز جريان حكم صرفه عليه، وهو تحقق الجر والتنوين، فلا مخالفة أيضاً. والمراد بالجواز هنا: الإمكان العام، فيتناول الضروري والممكن الخاص[1].

(للضَّرُورةِ)؛ لأنَّ [١٥/أ] الضرورات تبيح المحظورات، وهذه الضرورة؛ لاضطرار[2] الشاعر، نحوُ قول امرئ القيس[3]:

يومَ دَخَلْتُ الخِدْرَ، خِدْرَ عُنَيْزَةٍ[4] ....

---

(١) فلا يرد ما قيل: إن الضرورة ليست بمؤثرة في الجواز؛ لأنه عبارة عن الإمكان الخاص، والضرورة عن الإمكان العام، وهو لا يستلزم الإمكان الخاص. م.

(٢) أي: الاحتياج.

(٣) قلت: امرؤ القيس هو: امرؤ القيس ابن حجر بن الحارث الكندي، أشهر شعراء العرب على الإطلاق. يماني الأصل. مولده بنَجْدٍ. اشتُهر بلقبه، واختَلَف المؤرخون في اسمه، فقيل: حندج، وقيل: مليكة، وقيل: عدي. وكان أبوه ملكَ أسدٍ وغَطَفانَ. وكتبُ الأدبِ مَشحُونةٌ بأخباره. توفي(نحو ١٣٠-٨٠ ق هـ = نحو ٤٩٧-٥٤٥م). ينظر: «خزانة الأدب» للبغدادي (١/ ١٦٠) ثم (٣/ ٦٠٩-٦١٢)، و«الشعر والشعراء» لابن قتيبة (٣١).

(٤) الخدر: الستر، ونعني به: الأجمة، وهي بيت من القصب، وعنيزة: اسم جارية، =

.... قالَتْ: لَكَ الوَيْلاتُ، إنَّكَ مُرْجِلِي[1]

وقول غيره:[2]

ثم فتاوى زفر وبعده[3]   ما هو قول الشافعي وحده

(أو للتَّنَاسُبِ)؛ لأن التَّناسب مقصود أهم عندهم، (مِثْلُ: ﴿سَلَاسِلاً وَأَغْلَالاً﴾[4]) صرف ﴿سَلَاسِلاً﴾ لتناسب: ﴿أَغْلَالاً وَسَعِيراً﴾. ولم يمثل للضرورة؛ لشهرة نظائرها، ومثّل للتناسب لقلته.

(وما يَقُومُ) مبتدأ (مَقَامَهما:) أي: العلتين (الجَمْعُ) خبره[5]، (وألِفَا التَّأنِيثِ) عطف على: (الجمع)، أي: الألف المقصورة[6] والممدودة[7]؛ لأن لزومهما ينزل منزلة جمع ثان وتأنيث ثان. والمراد: ألف التأنيث.

= والويلة كالويل كلمة عذاب. م.

(١) قلت: قائله: امرؤ القيس؛ الشاعر الجاهلي المشهور، وهو في معلقته الشهيرة، وفي ديوانه (٢). وانظر «معاهد التنصيص» للعباسي (٤١٧)، وهو من شواهد «مغني اللبيب» لابن هشام (٦٤٢).

والشاهد في البيت: كلمة «عنيزة» فهي أصلاً ممنوعة من الصرف للعَلَمية والتأنيث، وقد نُوِّنَت هنا لضرورة الشعر. والخدر: الهودج. ومرجلي: ستجعلني راجلة، أي: ماشية؛ لأن الهودج لا يحتملهما معاً.

(٢) في ج | : عزة.

(٣) فإن (زفر) غير متصرف للعجمة والعلمية، وصرف للضرورة. م.

(٤) الآية في سورة الإنسان، ورقمها: ٤. وهي: ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلَ وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا﴾.

(٥) وثني باعتبار النوع.

(٦) كـ(بشرى) و(حبلى).

(٧) حمراء وصحراء.

[العدل والعدول في الأسماء]

(فالعَدْلُ) الفاء للتفسير، وهو مصدر مجهول[1]، أي: كون الاسم معدولاً، ولذا فسره بالخروج دون الإخراج. (خُروجُهُ) أي: خروج مادة الاسم أو معناه[2] (عَنْ صِيغَتِهِ) أي: هيئة الاسم (الأَصْلِيَّةِ) صفة (صيغته)، والمراد: خروجه خروجاً نحوياً، إنما[3] يبحث عنه في النحو، بقرينة: أن المتكلم نحوي، فخرج: التغييرات التصريفية بأسرها، قياسية أو شاذة، لكن بقي الترخيم والتقدير، ثم خرج الترخيم بقوله: (خروج مادة الاسم عن صيغته الأصلية)؛ لأنه تغيير المادة، لا خروجها عن الصيغة، وخرج التقدير ونحوه؛ لعدم دخول المقدر في الصيغة، فلا يصدق عليه خروجه عن صيغته الأصلية. أو المراد: خروجه خروجاً غير تصريفي لا لمعنى ولا لتخفيف، فلا يرد التغييرات التصريفية بأسرها قياسية أو شاذة، وكذلك الترخيم والتصغير ونحوهما.

وأما نحو: يوم الجمعة في: (صمتُ يومَ الجمعة)؛ فليس بمعدول؛ لعدم كون «في» داخلة في الهيئة؛ لجواز الفصل بالحرف الزائد، بخلاف لام التعريف، [١٥/ب] ولا متضمن للحرف؛ لأن معنى «في» يفهم بتقديرها، لا بنفس قوله: يوم الجمعة. ونحو: (لا رجلَ) متضمن للحرف لا معدول. و«أخر» معدول لا متضمن. و«أمس» معدول ومتضمن؛

---

(١) أي: مصدر واقع موقع اسم المفعول.

(٢) فلا يرد ما قيل من أن العلل مصدر متعد، وهو صفة الفاعل، فلا يصح تفسيره بالخروج الذي هو صفة المفعول حيث لا يستقيم الحمل. م.

(٣) قوله: إنما. سقط من ج.

لدخول اللام في الهيئة، وبقاء معنى التعريف بعد العدل، فبين العدل والتضمن عمومٌ وخصوصٌ من وجه.

(**تَحْقِيقَاً**) أي: خروجاً محققاً، ويحتمل أن يكون انتصابه على التمييز من إضافة الخروج إلى الضمير العائد إلى الاسم، مثل: يعجبني طِيبُهُ أباً. ولم يقل: به؛ لضرورة منع الصرف[1]، ولا لتتبع الأخوات[2]، بل بدليل آخر. (**كثُلَاثَ**) أي: هو كخروج (ثلاث)، أو صفة أخرى للمصدر المحذوف، أي: خروجاً محققاً كائناً كخروج ثلاث (**ومَثْلَثَ**)، هما معدولان عن: ثلاثة ثلاثة؛ لاستعمالها بمعنى التكرير من غير تكرير في اللفظ، وكذا: أُحاد ومَوْحَد، وثُناء ومَثْنَى، إلى: رُبَاع ومَرْبَع.

وقيل: إلى: عُشار ومَعْشَر، ويعضُدُه[3] قوله: خُماسي وسُداسي.

ويجاب: بأن النسبة لفظية، ككرسي.

(**وأُخَرَ**) معدول عن: الآخر، أو آخر من بمعنى: الجماعة، دون المفرد؛ لأنه اسم التفضيل، وهو مما يلزم فيه أحد الأمور الثلاثة: الإضافة، أو اللام، أو «مِن»، وتقدير الإضافة يوجب التنوين أو البناء، أو إضافة أخرى مثلها، نحو: «حينئذٍ»[4]، و«قبلُ»[5]، ....

---

(١) كعمر.

(٢) كقطام. قلت: وقوله (كقطام) في نسخة: ج، في المتن لا في الهامش، والله أعلم.

(٣) أي: يقويه.

(٤) مثال التي يوجب البناء. م.

(٥) مثال الإضافة التي يوجب التنوين. م.

ويا تيمُ تيمَ[١] عَدِيٍّ[٢] وليس في آخر شيء من ذلك، فتعين كونه معدولاً عن أحد الأمرين، ولا ضيرَ في اختلاف آخر «من» و«الآخر» تعريفاً وتنكيراً؛ لبقاء أصل المعنى، ولم يكن كأمس[٣]؛ لأن «أمس» معرفة، وكان متضمناً لمعنى اللام، بخلاف «أخر»؛ لأنه نكرة، وكذا لا يكون متضمناً لـ«مِن»؛ لعدم بقاء معنى التفضيل، حيث صار بمعنى: «غير».

(وجُمَع) معدول عن: جمع أو جماعي أو جمعاوات؛ لأنه جَمْعُ: جمعاء، وجَمْعَاءُ إن كان صفةً؛ كان حقه: أن يجمع على: فُعْل، كحَمْراء وحُمْر. وإن كان اسماً؛ كان حقه أن يجمع على: فَعَالى أو فَعْلَاوات، كصَحْراء على صَحَارى [١٦/أ] وصَحْرَاوات. ولما كان على: فُعَل؛ ثبَتَ أنه معدولٌ عن أحدِ ما ذُكِر.

ويرد على هذا: جميع الجموع الشاذة، كأنيب وأقوُسٍ؛ إذ القياس: أنياب وأقواس.

ويجاب: بأنها ليسَت بأوزان العدل المشهورة، فيحمل على الشذوذ دون العدل.

---

(١) مثال التي يوجب أخرى مثلها. م.

(٢) قلت: قائله: جرير بن عطية، يهجو عمر بن لجأ التيمي وقومَه، وهو من البحر البسيط، وهو من شواهد سيبويه في «الكتاب» (١٣٤)، و«ابن عقيل» (٣١١)، وابن جني في «الخصائص» (٣٤٥). والبيت بتمامه كما في ديوان جرير(٢٧٨):

يـا تَـيْمَ تَـيْمَ عَـدِيٍّ لا أبَـا لَكُـمُ * لا يُلْقِيَـنَّكُمُ فـي سَـوْءةٍ عُمَـرُ

على أن تيماً الأولَ يجوز فيه الضمُّ والنصبُ، وفي الثاني النصبُ لا غير.

(٣) أي: لا بأس.

(أو تَقْدِيراً) أي: خروجاً مقدراً، أي: مفروضاً لضرورة منع الصرف أو البناء. (كعُمَرَ[١]) ونحو: حَضَار[٢] مما في آخره راءٌ من: «فَعَالِ» التي هي من أعلام الأعيان المؤنثة عند أهل الحجاز وأكثرِ بني تميم، أو للحَمْل على الأَخَوات، كقَطَام.

كعمر (وبابِ قَطَامِ)، فإنه معدول عن: قاطمة، حملاً على: حضار وطمار من ذوات الراء من أعيان الأعلام المؤنثة، فإنها مبنية معدولة؛ لتحقق البناء عند أكثر بني تميم أيضاً. وفي حمله على: تَرَاكِ ونَزَالِ نظر؛ لأنه إذا اعتبر شبهه بهما في الوزن؛ يلزم العدل في نحو: ذَهَاب وسَحَابِ، وإن اعتبر في الوزن والعدل؛ لزم الدورُ.

(في [لغةِ بني] تَمِيمِ[٣]) وأما أهل الحجاز؛ فيبنونه، فلا يكون من باب غير المنصرف، وإن كان معدولاً أيضاً عندهم.

[الوصف المانع من الصرف]

(الوَصْفُ:) أي: الوصف المانع من الصرف، وهو: كون الاسم دالاً على ذات باعتبار معنى هو المقصود[٤]، ولو قيل: كونه موضوعاً؛ لأغنى عن الشرط المذكور. (شَرْطُهُ) في منع الصرف: (أَنْ يَكوَنَ فِي الأَصْلِ)

(١) وزفر وزحل وقثم، فإنها يمنع الصرف، وليس فيها إلا العلم ظاهراً، فلو لم يقدر العدل معه؛ خرم قاعدة معلومة من كلامهم، وهو منع الصرف بعلة واحدة، فحكم أنها معه معدول عن عامر وزافر وزاحل وقاثم. م.

(٢) اسم كوكب.

(٣) لأن تميماً يعربون هذا الباب، فيقولون: جاءت قطامُ، ورأيت قطامَ، ومررت بقطامِ.

(٤) من ذكره.

أي: في الوضع جزماً، لا وهماً، ولو حكماً، كثلاث[١]، أو تقديراً، كأجمع، أو بناء على قانون وضعي، كأديّر تصغير: أَدْوُرٍ جمع: دَارٍ.

(**فلا تَضُرُّهُ الغَلَبَةُ**[٢]) أي: وإذا كان كذلك؛ فلا تضره غلبة الاسمية العارضة؛ لأن العارض لا يعارض الأصلي. وغلبة الاسمية علمية كانت[٣] أو جنسية أو غلبة الوصفية؛ لأن العارض لا اعتداد به.

(**فَلِذَلِكَ**) أي: فلاشتراط كونه في الأصل، وعدم مضرة الغلبة إياه. والفاء للنتيجة أو للتفريع، إلا أن قوله: (فلذلك صرف... إلخ) تفريع لقوله: (بأن يكون في الأصل)، وقوله: (وامتنع) [١٦/ب] تفريع لقوله: (فلا تضره الغلبة).

فإن قيل: ما وجه اجتماع آلتي التعليل؟

---

(١) **قلت**: قال الرضي: لم يقم لي دليل قاطع على أن الوصف العارض غير معتد به في منع الصرف، أما قولهم: مررت بنسوة أربع مصروفاً، فيجوز أن يكون الصرف لعدم شرط وزن الفعل على ما يذكر، وهو عدم قبوله التاء، فإنه يقبلها لقولهم: أربعة، لا لعدم شرط الوصف، وليس قولهم: إن التاء في أربعة ليست بطارئة على أربع؛ لأن أربعة للمذكر، وأربعاً للمؤنث، والمذكر في الرتبة قبل المؤنث، بخلاف يعمل ويعملة، فإن يعملة للمؤنث، والتاء طارئة بشيء وإن دققوا النظر فيه. ري. **قلت**: النقل من «شرح الرضي» (١/١٢٧).

(٢) ومعنى الغلبة: أن يكون اللفظ في أصل الوضع عاماً في أشياء، ثم يصير بكثرة الاستعمال في أحدها أشهر به بحيث لا يحتاج لذلك الشيء إلى قرينة، بخلاف سائر ما كان واقعاً عليه. ري. **قلت**: النقل من «شرح الرضي» (١/١٢٧).

(٣) لأنه لا تنافي بين الوصف والعلمية، وأما قول النحاة بتنافيهما؛ فليس بصحيح، وكذا لا تنافي بين العلمية والجمعية والتثنية. رضي. **قلت**: النقل من «شرح الرضي» (١/١٤٧).

قيل: الفاء للنتيجة، واللام للتعليل، حيث يدل[1] على ابتناء صرف (أربع) على المشار إليه بـ(ذلك) في قوله: (فلذلك صرف)، وهذا الابتناء أثر الاشتراط المذكور، فصحَّ فاء النتيجة ولام التعليل.

(صُرِفَ «أربعٌ» في: مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أَرْبَعٍ) لعروض الوصف؛ إذ وضعه للعدد. (وامتَنَعَ) عن الصرف: («أسوَدُ»)، هو في الأصل: وصف بمعنى: ذي سَوَاد، ولا عبرة لقبوله التاء، حيث يقال للحية الأنثى: أَسْوَدَة؛ لأنها لا تقبلها باعتبار الأصل الذي امتنع عن الصرف به. (وأَرْقَمُ») في الأصل: وصف بمعنى: ذي رَقْم (للحَيَّةِ) أي: اسمانِ للحية. (و«أدْهَمُ») في الأصل: وصف بمعنى: ذِي دُهْمَة، أي: سواد (للقَيْدِ) على سبيل الغلبة العارضة.

(وضَعُفَ[2]) لعدم الجزم بالوصف الأصلي (مَنْعُ: «أفعَى»[3] للحيَّة، و«أجدَلٍ») عطف على: (أفعَى) (للصَّقْرِ) أي: ضعُف منعُ مَنْ مَنَعَ أفعى لتوهُّم الوصف الأصلي، بناءً على توهم اشتقاق: أفعى، من: الفعوة بمعنى: الخُبث. وأجدل من: الجَدْل بمعنى: القوة. (و«أَخْيَلٍ» للطَّائِرِ) أي: لطائر ذي خِيْلَان.

---

(١) في ج: واللام يدل على ابتناء...

(٢) عطف على قوله: (صُرِفَ). رض. قلت: انظر «شرح الرضي» (١/١٢٦).

(٣) ولنا أن نقول: صرف هذه الكلمات ونحوها؛ لأن مستعملها لا يقصد معنى الوصف مطلقاً لا عارضاً ولا أصلياً، فأفعى وإن كانت في نفسها خبيثة وأجدل طائراً ذا قوة، وأخيل طائراً ذا خيلان، إلا أنك إذا قلت مثلاً: لقيت أجدلاً، فمعناه هذا الجنس من الطير، من غير أن تقصد معنى القوة. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (١/١٣٠).

[التأنيث اللفظي والمعنوي]

(التَّأنِيثُ) مبتدأ (بالتَّاءِ[١]) صفة (شَرطُهُ) مبتدأ ثان، أي: شرطه في منع الصرف: (العَلَمِيةُ) خبر المبتدأ الثاني، والجملة خبر المبتدأ الأول، أي: علمية المؤنث، أي: كون المؤنث علماً؛ ليلزم التأنيث بالعلمية التي هي وضعت مانعة من التغيير[٢] كما عرف في موضعه.

فإن قيل: ما لهم التزموا اللزومَ في علة منع الصرف دون البناء مع كونه أعلى منه في خلاف الأصل؟

قيل: لقوة علة البناء، حيث أثرت منفردة، بخلاف علل منع الصرف؛ لضعفها، حتى لا يؤثر بغير معاضدة.

(والمَعْنَوِيُّ[٣]) مبتدأ، أي: التأنيث المعنوي الذي لم يظهر تاؤه (كَذَلِكَ[٤]) خبره، أي: كالتأنيث بالتاء في اشتراط العلمية[٥]. (وشَرْطُ)

---

(١) سواء كان مذكراً حقيقياً كحمزة، أو مؤنثاً حقيقياً كعزة، أو، لا هذا ولا ذاك كغرة. رضي. قلت: النقل من «شرح الرضي» (١/١٣٠).

(٢) في ج: مانعة عن التغير.

(٣) إنما اشترط فيه العلمية أيضاً؛ لأن المقدر عندهم أضعف من الظاهر، وشرط الظاهر العلمية. ري. قلت: انظر «شرح الرضي» (١/١٣٤).

(٤) أي: تقوية.

(٥) ولا يصح الاستدلال على كون التأنيث المعنوي أيضاً مشروطاً بالعلمية بانصراف نحو: حائض، وامرأة جريح كما فعل المصنف في شرحه؛ لأن المراد بالتأنيث المعنوي: ما كان التاء فيه مقدراً كما مر، لا المؤنث الحقيقي. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (١/١٣٤).

مبتدأ (تَحَتُّمِ) أي: وجوب (تأثيرِهِ) أي: المعنوي، تتابُعُ الإضافات هنا غيرُ ثقيل، فلا يُخِلُّ بالفصاحة كما في قوله تعالى: [١٧/أ] ﴿مِثْلَ دَأْبِ قَوْمِ نُوحٍ﴾[١].

١- (الزِّيَادَةُ) خبره (عَلَى الثَّلَاثَةِ) متعلق بالزيادة، أي: ثلاثة أحرف.

٢- (أَوْ تَحَرُّكُ الأوسَطِ) إضافة المصدر إلى الفاعل.

٣- (أو العُجْمَةُ)؛ ليخرج بثقل أحد الأمور الثلاثة عن الخفة التي من شأنها[٢] أن تعارض ثقل أحد السببين، فتزاحم تأثيره، وثقل الأولين ظاهر، وكذا العجمة؛ لأن لسان العجم ثقيل على العرب[٣].

فإن قيل: ما باله جعل أحد الأمور الثلاثة شرطَ تحتُّم تأثيرِ المعنويِّ دون العلمية؟ وإن الخفة[٤] كما تعارض التأنيثَ المعنويَّ تعارض العلمية أيضاً، ولو جعله شرطَ تحتُّمِ تأثير الصرف؛ لكان أصوب[٥].

قيل: واعلم أن عند سيبويه[٦] وأكثرِ النحويين تحركَ الأوسط لا تأثير

---

(١) سورة غافر، الآية: ٣١.

(٢) أي: تلك الخفة.

(٣) لأن طريقة تكلم العجم تخالف طريقة العرب.

(٤) حالية.

(٥) ويمكن أن يكون السبب فيه: أن العلمية يؤثر ويوجد في غير التأنيث أيضاً بلا شرط، فكذا هنا، مع أن بعضاً من الأسباب كالجمع مشروط بلا شرط بدون وجود العلمية فيه. تأمل.

(٦) قلت: سيبويه هو: عَمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بِشر، الملقَّب سيبويه، إمام النحاة، وأولُ مَن بَسَطَ علمَ النحو. ولد في إحدى قرى شيراز، وقَدِم البصرةَ، فلَزِم الخليلَ بنَ أحمد ففَاقَهُ!!. وصنَّف كتابَه المسمَّى «كتاب سيبويه» في النحو، لم يُصنَع قبلَه ولا بعده مثلُه. ورَحَل إلى بغدادَ، فناظَر الكسائيَّ. وأجازه هارون الرشيد بعَشرة آلاف درهم. وعاد إلى الأهواز فتوفي بها، وقيل: وفاته وقبره بـ(شيراز). وكانت في لِسانه =

له في العجمة، فنحوُ: جُمَل منصرفٌ وجوباً كنوح، وهو الحقُّ، وذلك لأن تحركه في المؤنث نحو: سَقَرٍ، إنما يؤثر لقيامه مقام السادِّ مسدَّ علامة التأنيث، ولما لم يكن للعجمة علامته لا يسد تحركه مسدَّها، بل الأعجمي بمجرد كونه ثلاثياً ـ سواء كان الوسط ساكناً أو لا[١] ـ يشابه كلام العرب، ويصير كأنه خارج عن وضع كلام العجم؛ لأن وضع كلامهم على الامتداد[٢].

فالحاصل: إن تحرُّك الأوسطِ ليس له دخلٌ في[٣] باب العجمة، كما أن له دخلاً في باب التأنيث، وإن الزيادة لها دخل في باب العجمة، فاعتُبر الأول دون الثاني.

وفيه: أن تحرك الأوسط له دخل في تأثير العجمة؛ لأنه مزيل للسكون الذي حصل الانصراف به، ولأن حركة الأوسط قامت مقام الحرف الرابع، فكان في معنى الزيادة على الثلاثة.

(فـ«هِندٌ») مبتدأ (يَجوزُ صرفُهُ[٤])؛ لانتفاء شرط التحتُّم، والجملة

= حبة. ومعنى كلمة «سيبويه» بالفارسية: رائحة التفاح. وكان أنيقاً جميلاً، توفي شاباً. وفي مكان وفاته والسنة التي مات بها خلافٌ. توفي سنة: (١٤٨-١٨٠هـ = ٧٦٥-٧٩٦م). ينظر: «طبقات النحويين» للزبيدي (٦٦-٧٤)، و«تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي (١٢/ ١٩٥).

(١) في ج: سواء كان ساكن الأوس أو لا...

(٢) والتطويل.

(٣) في ج: في حجر باب...

(٤) واختلف النحويون، فالزجاج وسيبويه والمبرد جزموا بامتناعه من الصرف لكونه مؤنثاً بالوضعين: اللغوي والعلمي، فظهر فيه أمر التأنيث، وغيرهم خيروا فيه بين الصرف =

خبره. (و«زَينبُ») لوجود الزيادة، وهو مبتدأ، (و«سَقَرُ») للتحرك (و«مَاهُ» و«جُورُ»[1]): اسما قريتين، للعجمة، (مُمْتَنِعٌ) كل واحد منها.

(فإنْ سُمِّيَ بهِ مُذَكَّرٌ) أي: بالمؤنث المعنوي إذا لم يفتقر تأنيثه إلى تأويل، ولم يكن منقولاً عن مذكر[2]، بخلاف تأنيث الجموع، نحو:

كلاب[3]، حيث أنِّث بتأويل: الجماعة، لا بنفس [١٧/ب] اللفظ، فلا يعتبر، بخلاف: رباب علم امرأة منقولاً عن: رَبَاب[4] بمعنى: سحاب إذا جعل عَلَماً لرجل؛ إذ كان في الأصل مذكراً بمعنى: سحاب.

(فَشَرطُهُ: الزِّيادةُ عَلَى الثَّلاثةِ) ليكون الحرف الرابعُ في حكم تاء التأنيث، ولا يعتبر بتحرك الأوسط الذي هو في حكم الحرف الرابع الذي

= وتركه، لفوات الساد مسد حرف التأنيث، وما يسد مسد الساد، وكذا الخلاف فيما سكن حشوه للإعلال لا وضعاً، كدار ونار، فهما كدعد وهند، وكذا الثنائي كيد اسم امرأة. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (١/١٣٥).

(١) وبلخ وحمص.

(٢) وكذا لو سميت بنحو: حائض وطالق مذكراً انصرف؛ لأنه في الأصل لفظ مذكر وصف به المؤنث؛ لأن الأصل في الصفات أن يكون المجرد من التاء منها صيغة للمذكر، وذو التاء موضوعاً للمؤنث. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (١/١٣٦). وتمام الكلام: «فكل نعت لمؤنث، بغير التاء فهو صيغة موضوعة للمذكر، استعملت للمؤنث».

(٣) ونساء ورجال، وكل جمع مكسر خال من علامة التأنيث؛ لأن تأنيثها لأجل تأويلها بجماعة، ولا يلزم هذا التأويل، بل يجوز لنا أن نؤولها بالجمع، فيكون مذكراً، ولم يبق التأنيث الحقيقي الذي كان في المفرد، ولا التذكير الحقيقي في نحو: نساء ورجال، بل تأنيثهما باعتبار التأويل بالجماعة، وهو غير لازم كما ذكرنا. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (١/١٣٦).

(٤) هما الشيء البيض. م.

هو في حكم تاء التأنيث، كما عرف في نحو: جمزى حيث حذف ألفه في النسبة، كحباريّ، بخلاف: حبلوي؛ لأن اعتبار نائب النائب بعيد.

(فـ«قَدَمٌ») عَلماً لرجل (مُنصَرِفٌ)؛ لعدم الزيادة، وفوات التأنيث لفظاً[1]

ومعنى[2] أو حكماً[3]. (و«عَقْرَبُ») علماً لرجل (مُمْتنعٌ)؛ لوجود الزيادة التي في حكم تاء التأنيث.

** ** **

(١) لكونه اسماً لمذكر.

(٢) لكونه خالياً من علامة التأنيث

(٣) لكونه خالياً من قائم مقام حرف التأنيث، وهو الحرف الرابع.

قلت: (عقرب): مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي، إذا سمي به رجلٌ، يمتنع صرفه، لأنه وإن زال التأنيث بالعلمية للمذكر، فالحرف الرابع قائمٌ مقامه، بدليل أنه إذا صُغّر (قَدَمٌ) ظهرت التاء المقدرة، كما تقتضيه قاعدة التصغير، فيقال: (قُدَيمة)، بخلاف (عقرب) فإنه إذا صُغّر يقال: عُقَيرب، من غير إظهار التاء؛ لأن الحرف الرابع قائمٌ مقامه، فـ(عقرب) إذا سمي به رجلٌ امتنع صرفه للعلمية والتأنيث الحكميّ. انظر «الفوائد الضيائية» (ملا جامي) (ص١٠٣).

[المعرفة وشرطها]

(المَعْرِفَةُ:) أي: التعريف؛ إذ العلة[1]: التعريف، لا المعرفة (شَرْطُهَا[2]) أي: شرط تأثيرها في منع الصرف: (أَنْ تَكُونَ عَلَمِيَةً) أي: كونها منسوبةً إلى العلم، وهو خبر المبتدأ الثاني، وهو شرطها، والجملة خبر المبتدأ الأول، وهو (المعرفة).

ولو قال: «المعرفة شرطها علمية»؛ لكان المعنى: المعرفة شرطها كونها علماً، وأنت تعلم أن المعرفة ليست بسبب، والتعريف ليس بعلم، فلا يستقيم على كلا الوجهين.

وإنما جعل المعرفة سبباً، والعلمية شرطاً، ولم يجعل العلمية سبباً كما جعل البعض؛ لأن فرعية التعريف على التنكير أظهرُ من فرعية العلمية[3].

وجرى في قوله: (وما فيه علمية مؤثرة) على اصطلاح غيره، أو على التجوز[4]، وجعلها مشروطة بالعلمية؛ لأنها لو كانت بالإضمار والإبهام[5]؛ كان اللفظ مبنياً منافياً للازم منع الصرف، وهو الإعرابُ،

(١) المانعة من الصرف التعريف.
(٢) تأثرها التعريف.
(٣) على التنكير. قلت: الكلام هنا أغلبه كالذي في «الفوائد الضيائية» حرفاً بحرف (١٠٤). ويبدو أن ملا جامي رحمه الله تعالى قد نقل روح البحث في «فوائده»!.
(٤) إضافة المصدر إلى المفعول، أي: جعل التعريف.
(٥) في ج: أو الإبهام..

والمنافي للازم مناف للملزوم. وإن كان باللام أو الإضافة؛ كان مؤثراً في الصرف أو في حكمه، فلا يلائم[١] أن يؤثر،[٢] فيلزم فساد الوضع، فلم يبق إلا العلمية.

[العجمة وشرطها]

(العُجْمَةُ) أي: كون الكلمة من غير أوضاع العربية، أي: ما وضعه غير العرب. (شَرْطُهَا:) في منع الصرف

١- (أَنْ تَكُونَ عَلَمِيَّةً) أي: منسوبة إلى العَلَم (فِي العَجَمِيَّةِ) أي: في اللغة العجمية، [١٨/أ] حقيقة، كإبراهيم، أو حكماً، بأن يجعل عَلماً بعد النقل قبل التصرف، كقالون، كان في العَلمية جنساً؛ لكونه اسماً للجيّد[٣]، ثم سمي به أحد رواة قراءة نافع؛ لجودة قراءته، قبل أن يتصرف فيه العرب، فكأنه كان علماً في العجمية. وإنما جعلها شرطاً؛ لئلا يتصرف فيها تصرفات[٤] كلامهم من الإضافة وإدخال اللام والتنوين وغيرها، فتصير كالأسماء العربية، فلا تعتبر فيه إن وجدت العلمية بعد ذلك[٥]، بخلاف ما إذا كانت علمية في العجمية، فإنها تمنع الصرف كما نقلت إلى العرب قبل التصرف للعجمية والعلمية.

---

(١) أي: ويوافق.

(٢) في ج: يؤثر في منع الصرف...

(٣) بلسان الروم.

(٤) في ج: كيلا يتصرف فيها مثل تصرفات...

(٥) أي: التصرف.

٢- (**وتَحرُّكُ الأَوْسَطِ**[1]، **أو زيادةٌ عَلَى الثَّلاثَةِ**) أي: على ثلاثة أحرف؛ لئلا تعارض الخفةُ أحدَ السببين، وهو عطف على قوله: (أن تكون). جعل تحرك الأوسط والزيادةَ في العجمية شرطَ التأثير، وفي التأنيث شرطَ التحتم؛ لوجود الزيادة في التأنيث تقديراً. وفيه[2].

(**فـ«نُوحٌ» مُنْصَرِفٌ**)؛ لانتفاء الشرط الثاني، وهو اختيار المصنف، وعند غيره[3]: نوحٌ كهندٍ[4]. وفيه[5].

وفي ذكر نتيجة الشرط الثاني، وترك نتيجة الشرط الأول نظرٌ، وكانَ الأولى أن يقول: فنوحٌ وفِرِنْد منصرفٌ، وشَتَرٌ وإبراهيمُ ممتنعٌ.

---

(١) وعند سيبويه وأكثر النحاة: تحرك الأوسط لا تأثير له في العجمة، فنحو: لَمَكٍ، منصرف عندهم متحتماً كنوح ولوط، وهذا أولى؛ لأن تحرك الأوسط في المؤنث نحو: سقر، إنما أثر، لقيامه مقام الساد، ومسد التأنيث، وأما العجمة؛ فلا علامة لها حتى يسد مسدها شيء. ري. **قلت**: النقل من «شرح الرضي» (١/١٤٣).

(٢) لأن التاء المقدرة لا توجد ثقل، ولا تعارض الخفة التي تمنع عدم الصرف. م.

(٣) في إطلاق الغير نظر. م.

(٤) أي: الزمخشري تجاوز عما ذهب إليه المصنف، بأن جعل الأعجمي إذا كان ثلاثياً ساكن الأوسط جائزاً صرفه وترك صرفه مع ترجيح الصرف، فقد جوز تأثير العجمة مع سكون الوسط أيضاً، فكيف لا يؤثر مع تحركه، والذي غره تحتم منع صرف نحو: ماه وجور، ولولا العجمة لكان مثل دعد وهند، يجوز صرفه وترك صرفه، وذهل عن أن تأثير الشيء على ضربين: إما لكونه شرطاً كالزيادة على الثلاثة في التأنيث المعنوي، وإما لكونه سبباً في تأنيث العجمة في ماه وجور من القسم الأول، فلو كانت سبباً في الثلاثي الساكن الأوسط لسمع نحو: لوط غير منصرف في كلام فصيح، أو غير فصيح. ري. **قلت**: النقل من «شرح الرضي» (١/١٤٣).

(٥) لأنه لم يُسمع نحو: لوط غير منصرف في شيء من الكلام، والقياس المذكور أيضاً يمنعه. ري. **قلت**: انظر «شرح الرضي» (١/١٤٣).

فإن قلت: ما الدليل على كون: نوح أعجمياً، وسبحان من يعرف[١] أحوال الأسماء الماضية، والفرق الحالية؟

قلت: قال صاحب «القواعد»: إن الدليل في العجمية: النقل، وأجمع أهل اللغة على أنه أعجمي.

(و«شَتَرُ»): اسم قلعة، لتحرك الأوسط، (و«إبراهيمُ») للزيادة (مُمْتَنِعٌ) كل واحد منهما.

واعلم أن أسماء جميع الأنبياء ممتنع[ـةٌ]، إلا ستة: محمد وصالح وشعيب وهود؛ لكونهـ[ـا] عربيةً، ونوح ولوط؛ لخفتهما. وقيل: إن هوداً كنوح؛ لأن سيبويه قرنه معه، ومنهم من يقول: إن العرب من ولد إسماعيل، ومن كان قبل ذلك؛ فليس بعربي، [١٨/ب] وهود قبل إسماعيل فيما يُذكَر، فكان كنوح.

[شرط الجمع]

(الجَمْعُ: شَرْطُهُ) أي: شرط قيامه مقام السببين (صِيغَةُ مُنْتَهى الجُمُوعِ) وهي: الصيغة التي فيها بعد ألف الجمع[٢] حرفان أو ثلاثة، أوسطها ساكن، كمَفَاعل ومَفَاعِيل. والمراد: الوزن العروضي، لا التصريفي، وهي التي لا تُجمع جمْعَ التكسير مرةً أخرى[٣]، ويجوز أن

(١) في ج: يعلم.

(٢) وضابط هذه الصيغة: أن يكون أولها مفتوحاً، وثالثها ألفاً وبعدها حرفان، أدغم أحدهما في الآخر، أو ثلاثة ساكنة الوسط. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (١٤٦/١).

(٣) أي: يجمع الاسم جمع التكسير جمعاً بعد جمع، فإذا وصل إلى هذا الوزن امتنع =

تجمع جمع السلامة، نحو: صواحبات، ولذا اشترطت لتكون صيغة لازمة مصونة عن التكسير والتصغير، فتؤثرَ.

وقوله: (منتهى الجموع) من إضافة المصدر إلى الفاعل.

قيل: اشتراط صيغة منتهى الجموع أولى من اشتراط عدم النظير في الآحاد، حيث يرد عليه نحو: أكلُب وأَجْمَال.

وأجيب: بأن نحو: أكلب وأجمال وإن عدم نظيرهما في الآحاد صورةً، إلا أنهما مماثلة في قبول التكسير والتصغير، فلم يصدُق عليهما عدم النظير في الآحاد من كل وجه.

(بغَيرِ هَاءٍ)؛ لأنها لو كانت مع هاء؛ كانت على زنة المفردات، كـ(فَرَازِنة)، فإنه على زنة: (كراهِيَة وطَواعِيَة)، فيدخل في قوة جمعيته[1] فُتُور[2]. والمراد بالهاء: الحرف الذي يكون للفرق بين الواحد والجنس، نحو: روميّ وروم، ومجوسيّ ومجوس، وتمرة وتمر، وفحليّ وفحلة، ونخلة ونخل، فكان شاملاً لهما، فيخرج: مدائني بدلالة قوله: (بغير هاء)؛ لأن الهاء وياءَ النسبة من وادٍ واحد. وقيل: هو مفرد محض[3]، فلا

= جمعه جمع التكسير كجمع كلب على أكلب، وجمع أكلب على أكالب، وجمع نعم على أنعام، وجمع أنعام على أناعيم. رضي. قلت: انظر «شرح الرضي» (١/١٤٥).

(١) فلا يقوم مقام السببين، لا سيما على مذهب من قال: إن قيامه مقامهما لكونه لا نظير له في الآحاد. رضي. قلت: النقل من «شرح الرضي» (١/١٤٦).

(٢) أي: رخوة.

فيه مناقشة؛ لأن التاء في: فرازنة ليست للفرق، بل للتعويض عن المحذوف؛ لأن أصله: فرازين، فحذفت الياء، وعوضت عنها التاء في الآخر. م.

(٣) لأن الجموع لا تنتسب إلا أن يردّ إلى واحدها. م.

حاجة إلى إخراجه، بخلاف: فرازنة. وقيل: المراد: الجمع بجميع حروفه، فيخرج: مدائني، وفي الأول والثاني[١] نظر؛ إذ ليس مدائني جمعاً لا في الحال ولا في الأصل، بل هو مفرد محض دائماً، وإنما الجمع: مدائن، وهو لفظ آخر، فلا تعلق له بوجود شرط الجمع وعدمه.

(كـ«مَسَاجِدَ») أي: هو مثل: مساجد. مثال لما بعد ألفه حرفان. (و«مَصَابِيحَ») [١٩/أ] مثال لما بعد ألفه ثلاثة أحرف أوسطها ساكن.

(وأمَّا) ليست للتفصيل؛ لعدم التعدد، ولا للاستئناف[٢]؛ لسبق كلام آخر، إلا أن يعتبر الاستئناف لعدم سبق الإجمال كما في بعض الشروح، فتكون للاستئناف. («فَرَازِنَةٌ») أي: لفظ: فرازنة، وهو عَلَم، وتنوينها مشاكلةُ مسماه[٣].

ولا يقال: لم يعتبر التاء لعروضها في حكم العدم؛ لأن التاء وإن كانت عارضة، لكن لها أثر في تغيرات الأوزان، كما في وزن الفعل، على أن التاء في وزن: فعاللة موضوعة مع الكلمة؛ لعدم استعمال: أشاعث وفرازن. وفيه[٤].

(فَمُنصَرِفٌ) لفوات شرط تأثير الجمع بالهاء، ولم يقل: «فمنصرفة»؛ إذ المراد: اللفظ، وإنما ذكر مثال انتفاء القيد الأخير ـ وهو (بغير هاء) ـ

---

(١) في ج: والثالث.

(٢) وقد جاء للاستئناف من غير أن يتقدمها إجمال، كالواقعة في أوائل الكتب. م.

(٣) إذ لو كان علماً كان غير منصرف للتأنيث والعلمية، فنون المشاكلة والمناسبة. م.

(٤) لأن انتفاء الخاص لا يستلزم انتفاء العام، فيلزم أن لا يكون الاسم منصرفاً إذا كانت عارضة. م.

دون مثال انتفاء صيغة منتهى الجموع من نحو: رجال وحمر؛ لشهرة أمثلة هذا وكثرتها، وقلة أمثلة ذلك.

(و«حَضَاجِرُ») جواب ما يقال[1]: إن هذه الصيغة لا يؤثر فيها إلا الجمع، وقد امتنع: حضاجر مع انتفائه لصيرورته مفرداً بالتسمية، والحكم ينتفي بانتفاء العلة المنحصرة. وتقرير الجواب: منع[2] انتفاء العلة بالتسمية بالقول بوجودها اعتباراً لكونه منقولاً عن الجمع (عَلَمَاً) حال من ضمير قوله: (غيرُ مُنصرِفٍ)، ومعمول المضاف لا يتقدم على المضاف إلا في «غير»، فإنه في حكم «لا»، حيث يجوز: أنا زيداً غير ضارب، كما يجوز: أنا زيد لا ضارب. أو مفعول أعني. وفيه.

وفي بعض النسخ: (علم) بالرفع، وهو بدل أو خبر مبتدأ محذوف، أي: وهذه الجملة معترضة (للضَّبُعِ) وهي: أنثى الضبعان، ويقال لها بالفارسية: كفتار. (غَيرُ مُنصرَفٍ؛ لأنَّهُ مَنْقُولٌ عَنِ الجَمْعِ)؛ لأنه في الأصل جمع: حِضَجْر، وهو: عظيم البطن، سمي به الضبع؛ لعظم بطنها على المبالغة.

وإنما لم يقل في الجمع: شرطه أن يكون في الأصل كما في الوصف؛ لإمكان اعتبار مطلقه بإرادة الجمع في الحال أو في الأصل، بخلاف الوصف.

[١٩/ب] وفيه: أن قوله: (لأنه منقول عن الجمع) إشارة إلى ذلك، فلا حاجة إلى التطويل.

---

(١) في ج: عما يقال...

(٢) في ج: مع.

(و«سَرَاوِيلُ») مبتدأ (إذا لَمْ يُصرَفْ) جواب ما يقال: إن السراويل مفرد بمعنى: السروالة ليس بجمع، ولا منقول عنه، وهذا الوزن لا يمنع إلا بذلك. ووجه الجواب: إنه جمع حكماً بالحمل على الموازن، أو تقديراً بفرض أنه جمع: سروالة، استعمل بمعنى: السروالة، أو بتسمية كل قطعة من السروالة سروالة.

(وهُوَ) أي: عدم صرفه (الأكْثَرُ) أي: مذهب أكثر النحاة، أو أكثر استعمالاً. والجملة معترضة. (فَقَد قِيلَ[1]) جزاء الشرط والشرطية خبر[2] المبتدأ (أَعجَمِيٌّ) أي: هو أعجمي، والجملة بتأويل هذا القول مفعول ما لم يسم فاعله. (حُمِلَ) ضميره مفعول ما لم يسم فاعله، والجملة صفة (أعجمي)، أو خبر بعد خبر للمبتدأ المحذوف، (على مُوَازِنِه) أي: ما يوازنه ويوافقه في الوزن من نحو: أناعيم وقناديل، وهو مفعول به بواسطة حرف الجر، وهو (على)، وإنما حمل عليه؛ لأن الأعجمي دخيل[3]، والدخيل في كل شيء إلى جنسه يميل، ولأن الدخيل لا بد وأن يلتحق بنوع، والموازن بالإلحاق أليق وأحرى.

(وقيل[4]: هُو عَربيٌّ جَمْعُ) خبر بعد خبر للمبتدأ المحذوف (سِرْوَالَةٍ) ويقال بالفارسية: شلوار. (تَقْدِيراً[5]) مصدر لـ(قيل)، أي: قيل هذا القول

(١) وهو سيبويه واتباعه وأبو علي. م.

(٢) في ج: غير.

(٣) أي: غريب.

(٤) وهو المبرد.

(٥) صفة.

قولاً بتقدير وفرض، أو علة له، أي: قيل: هو جمع لفرض ذلك، أو مصدر محذوف العامل، أي: قدر تقديراً وفرضاً.

(وإِذَا صُرِفَ) لو قال: وإن صرف مكان: (إذا)؛ لكان أصوب، (فلا إِشْكَالَ) فيه[1] باعتبار انتفاء الجمعية، ولا حاجة حينئذ إلى الحمل والتقدير.

فإن قيل: يشكل منع: مصابيح وقناديل؛ لموازنتهما مفرداً[2]، فكيف ينتفي جنس الإشكال؟

قيل: معناه فلا إشكال فيه، والإشكال المذكور في: قناديل ومصابيح، لا فيه. وفيه[3].

اللهم إلا أن تعتبر النُّدرة[4].

(ونحوُ: «جَوَارٍ» رَفْعَاً وجَرّاً كَـ«قَاضٍ») أي: كل جمع من المنقوص [٢٠/أ] على وزن فواعل يائياً، كجوارٍ، أو واوياً، كدَوَاعٍ، فهو في الرفع والجر كقاض في إسكان الياء؛ لثقلهما عليها، وحذفها للساكنين، وتعويض التنوين عنها؛ لجبر النقصان، وفي النصب كضوارب؛ لخفته، ولم يتعرض للواوي كدواع؛ لصيرورته بعد الإعلال مثله، وأصل جوار

(١) لأن أصل (إذا) الجزم بوقوع الشرط في اعتقاد المتكلم، وأصل «إن» عدم الجزم بوقوع الشرط في اعتقاد المتكلم، فلا يقع في كلام الله إلا على طريق الحكاية أو على ضرب من التأويل. قلت: انظر «شرح الرضي» (٩/٣)

(٢) وهو سراويل.

(٣) لأن الحكم بإفراده يستلزم عدم منع انصراف: مصابيح وقناديل، واللازم مشكل والملزوم. م.

(٤) يعني: يمكن أن يقال في دفع الإشكال: إن المفرد الموزون بهذا الوزن نادر في حكم العدم، فلا يرد شيء. م.

فيهما: جواريٌ وجوارٍ، منونين، بناءً على أن الأصل في الأسماء: الانصراف، فأسكنت الياء استثقالاً، وحذفت للساكنين، وجعلت التنوين عوضاً عنها، فلم يسقط عن غير المنصرف، كتاء: أخت وبنت كانت للتأنيث، فجعلت بعد حذف اللام عوضاً، فطولت في الخط، فلا تعتبر في الوقف هاء.

وقيل: أصله في الرفع: جواريُ مرفوعاً غير منون لمنع الصرف، فأسكنت الياء استثقالاً، وحذفت، كما في: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ﴾[1]، وعوضت عنها التنوين، فلزم حذفها. وفي الجر: جواري ممنوعاً، فنزلت الفتحة الواقعة في موضع الجر منزلة الجر في الاستثقال، فأسكنت الياء، وحذفت، وعوض عنها التنوين.

وقيل: عوض التنوين فيهما عن الحركة، وحذفت الياء للساكنين. وبعضهم يبقي الفتحة في الجر نظراً إلى صورة الفتحة، تمسكاً بقول الشاعر الفرزدق[2]:

---

(١) سورة القمر، الآية: ٦.

(٢) قلت: الفرزدق هو: هَمَّام بن غالب التميمي، أبو فراس، الشهير بالفرزدق: شاعر، من النُّبلاء، من أهل البصرة، عظيمُ الأثر في اللغة، كان يقال: لولا شِعرُ الفرزدق لذَهَبَ ثُلثُ لغة العرب، ولولا شِعرُه لذهب نصفُ أخبار الناس. يشبَّه بزهير بن أبي سلمى. وكلاهما من شُعراء الطبقة الأولى، زهير في الجاهليين، والفرزدق في الإسلاميين. وهو صاحب الأخبار مع جرير والأخطل، ومهاجاتُه لهما أشهرُ مِن أن تُذكر. كان شريفاً في قومه، عزيزَ الجانب، كان لا يُنشِد بين يدَي الخلفاء والأمراء إلا قاعداً، وأراد سُليمان بن عبد الملك، الخليفة الأموي، أن يُقيمه، فثَارتْ طائفة من تميم، فأَذِنَ له بالجلوس! توفي سنة (٠٠٠-١١٠هـ = ٠٠٠-٧٢٨م). ينظر: «الشعر والشعراء»، تحقيق شاكر (٤٤٢)، =

وَلَـوْ أَنَّ عبـدَ اللهِ مَـوْلًى هَجَوْتُـهُ ولكـنَّ عبـدَ اللهِ مَـوْلَى مَوَالِيَـا[1]

والصواب: موالٍ؛ لأن العبرة للمعنى لا للصورة، وهذه الفتحة جرٌّ[2] معنى، والبيت وارد على خلاف القياس، ومحمول على وجهٍ آخرَ لضرورة الشعر.

[شرط التركيب]

(**التَّرْكِيبُ**:) هو: جعل كلمتين كلمة واحدة بغير حرفية أحد الجزأين. فلا يرد: (النجم وبصري) علمين (**شرطُهُ: العَلَمِيَّةُ**[3]) ليلزم التركيب، أو ليتحقق السبب الثاني، (**وأنْ لَا يَكُونَ بِإِضَافَةٍ**)؛ لأن التركيب

= و«الحيوان» للجاحظ (٦/ ٢٢٦).

(١) قلت: البيت من شواهد سيبويه «الكتاب» (٢٤٤)، و«المقتضب» للمبرد (٣١)، و«خزانة الأدب» للبغدادي (١/٢٣٤). وهو من البحر الطويل. وهو بيت مفرد قاله الفرزدق يهجو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي. وفي «بغية الوعاة» (٢/٤٢) البيتُ منسوباً للفرزدق، وبلا نسبة في «أوضح المسالك» (٤/١٤٠)، و«الأشموني» (٣/٥٤١). والمولى: الابن والعم، والعصبات كلهم.
والشاهد فيه: أن يقول: مولى موال، فترك هذا، وأثبت الياء، وجرَّ الاسمَ بالفتحة الظاهرةِ عليها للضرورة. ولما قال الفرزدق هذا البيت، قال له عبد الله: أردتَ أن تهجوني فلحنتَ أيضاً!! وقال البغدادي في «خزانة الأدب»: والفرزدق مشغوف في شعره بالإعراب المشكل المحوج إلى التقديرات العسرة بالتقديم والتأخير المخلّ بالمعاني...!!!

(٢) في ج: وهذه الفتحة حينئذ معنى.

(٣) لأن الكلمتين معاً تدخلان في وضع العلم، فيؤمن حذف إحداهما؛ إذ العلمية كما قلنا: تؤمن من النقصان لولاها لكان التركيب عرضة للانفكاك والزوال. ري.
قلت: النقل من «شرح الرضي» (١/١٥٦).

الإضافي يخرج الاسم إلى حكم الصرف[١]، فكيف يؤثر في [٢٠/ب] منعه؟ (**ولَا بإسْنَادٍ**)؛ لأن التركيب الإسنادي يوجب بناء المركب، فلا يوجب منع الصرف الملزوم للإعراب المنافي له. واشتراط عدم كون الثاني صوتاً كسيبويه وعمرويه؛ ظاهرٌ لمنافاة الإعراب البناءَ، فتركه اعتماداً على ظهوره، ولعل اختياره في نحو: (خمسة عشر) علماً منع الصرف؛ لتأثير[٢] التركيب كما هو قول بعضهم فيه، ولذا لم يشترط عدم التضمن. (**مِثْلُ: بَعْلَبَكَّ**)[٣].

*** *** ***

(١) وهو العلمية؛ إذ لا يتصور مع التركيب إلا العلمية. م.

(٢) في ج: بتأثير.

(٣) بعلبك: علم لبلدة، مركب من (بعْل)، وهو اسم صنم، و(بكّ) وهو اسم صاحب هذه البلدة، جُعلا اسماً واحداً من غير أن يقصد بينهما نسبة إضافية أو إسنادية أو غيرهما.

[الألف والنون المزيدتان]

(الألفُ والنُّونُ إنْ كَانَا فِي اِسْمٍ) غير صفة، (فشَرْطُهُ) أي: شرط ذلك الاسم، والجملة الاسمية جواب الشرط. ويحتمل أن تكون الفاء في جواب «أما» المحذوفة قبل قوله: (الألف والنون). (العَلَمِيَّةُ) أي: كونه علماً؛ ليتحقق السبب الثاني؛ إذ لا يتصور معهما غيرهما، أو ليمتنع التاء، فيتحقق الشبه بألفَي التأنيث، أو ليلزم الزيادة بالعلمية. (كـ«عِمْرَانَ») أي: مثل عمران.

(أو فِي صِفةٍ) عطف على قوله: (اسمٍ)، أي: أو كانا في صفة، وكلمة «أو» هذه محل نظر. والجواب: إنها ترديد بين الشرطين باعتبار ما صدق المشروط عليه، لا باعتبار الماهية حيث لا يتحقق في الجزئي إلا أحد الشرطين، وإن اجتمع في الكلي كلاهما.

(فَانْتِفَاءُ «فَعْلانَةَ») أي: فشرطها: انتفاء: فعلانة، كانتفاء: حمراءة؛ لئلا ينتفي شبه ألفي التأنيث بدخول التاء الممنوعة عنهما. (وقِيلَ): شرطها: (وُجُودُ: «فَعْلَى») بعد أن يكون على: (فَعْلَان)؛ لينتفي: (فَعْلَانة) بوجود: (فَعْلَى). وفيه[1]. أو ليتحقق شبههما بألفي التأنيث باختلاف صيغتي المذكر والمؤنث[2].

---

(١) لأنا لا نسلم أن وجود فعلى يستلزم انتفاء فعلانة من غير دليل، فما الدليل؟ م.

(٢) أي: كون المؤنث في نحو: سكران صيغة أخرى مخالفة للمذكر، كما أن المذكر في نحو: حمراء كذلك. رضي. قلت: النقل من «شرح الرضي» (١/١٥٧).

(ومِنْ ثَمَّةَ) «من» سببية، و(ثَمَّة) للإشارة إلى المكان الاعتباري. (اخْتُلِفَ في: «رَحْمَنَ») الظرف مفعول ما لم يسم فاعله، أي: من أجل الاختلاف في شرط تأثير الألف والنون اختُلف في صرف: رحمن، حيث يصرفه مَن اشترط وجود: فعلى لعدم: رحمى، ويمنعه من اشترط انتفاء: فعلانة؛ لانتفاء: رحمانة. (دُونَ) ظرف (اختلف) («سَكْرَانَ» و«نَدْمَانَ») أي: لم يختلف في: سكران، بل اتفق على منعه؛ لوجود الشرط على كلا القولين؛ لانتفاء: (سَكْرَانة)، [٢١/أ] ووجود: (سَكْرَى)، ولم يختلف في: (نَدْمَان)، بل اتفق في صرفه[1]؛ لانتفاء الشرط على كلا القولين؛ لوجود: (نَدْمَانة)، وعدم وجود: (نَدْمَى).

** ** **

(١) في ج: بالاتفاق على منعه.

[وزن الفعل مانعٌ من الصرف]

(ووَزْنُ الفِعلِ) الإضافة هاهنا من قبيل إضافة العام إلى الخاص، بمعنى اللام لمجرد النسبة، لا للاختصاص، وإلا؛ لا يفيد الخبر، وهو قوله):[1])

١- (شَرطُهُ: أن يَختَصَّ بهِ) أي: شرطه في منع الصرف: أحد الأمرين: الاختصاص (بالفِعْلِ)، أو وجود زيادة كزيادة الفعل في أوله لتحقق جهة الفرعية. (كـ«شَمَّرَ»): اسم فرس، (و«ضُرِبَ») واقتدر واستخرج وانكسر ونحوها مما لم يوجد في الاسم إلا منقولاً[2]، أو أعجمياً، نحو: بَقَّمَ[3] وشَلَّمَ. وإنما مثل بـ(ضُرِبَ)، ولم يمثل بـ«معروفة»؛ لأنه لو سُمي بنحو: ضُرب ودحرج معروفاً؛ ينصرف، وهو اختيار الخليل[4] ....

---

(١) قوله: وهو قوله، ساقط من ج.

(٢) أي: عن الفعل، نحو: (شَمَّرَ) لفرس، و(عَثَّرَ) لموضع، و(بَذَّرَ) لماء، (خَضَّمَ) لرجل، فأصل هذه كلِّها أفعالٌ. رضي. **قلت**: النقل من «شرح الرضي» (١/١٦١). **وقلت أيضاً**: في «تهذيب اللغة» للأزهري: «خضَّم: لا تنصرف، وهي قرية». انظر: مادة: بقم.

(٣) لبيت المقدس. رضي. **قلت**: انظر «شرح الرضي» (١/١٦٢).
قلت: (بقَّم) اسم لصِبْغٍ أحمر معروف، وهو فارسيٌ معرّب. و(شلَّم) اسم لموضع بالشام، فهما من الأسماء العجمية المنقولة إلى العربية.

(٤) **قلت**: الخليل هو: ابن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي اليَحْمُدي، أبو عبد الرحمن: من أئمة اللغة والأدب، وواضعُ علم العروض، أخَذَه من الموسيقا وكان عارفاً بها. وهو أستاذُ سيبويه النحوي.
=

ويونس[١] وأبي عَمْرو[٢] وغيره من النحاة، وزَعَمَ عيسى[٣]: أنه لا ينصرف.

= ولد ومات في البصرة، وعاش فقيراً صابراً، كان شَعْثَ الرأس، شاحبَ اللون، متمزقَ الثياب، متقطع القدمين، مغموراً في الناس لايُعرف. والفراهيدي: نسبةٌ إلى بطن من الأزد، وكذلك اليَحْمُدي. صاحب كتاب «العين» فقد أبدَعَ الخليلُ بدائعَ لم يُسبَق إليها، فمِن ذلك تأليفُه كلام العرب على الحروف في الكتاب المسمى بكتاب (العين) فإنه هو الذي رتَّب أبوابه، وتوفي قبل أن يَحشُوَهُ. توفي سنة (١٠٠-١٧٠هـ = ٧١٨-٧٨٦م). ينظر «إنباه الرواة» للقفطي (١/ ٣٤١)، و«نزهة الجليس» للعباس بن علي الموسوي (١/ ٨٠).

(١) قلت: يونس هو: ابن حبيب الضبي بالولاء، أبو عبد الرحمن، ويُعرف بالنحوي: علَّامة بالأدب، كان إمام نحاة البصرة في عصره. وهو من قرية «جَبُّل» بفتح الجيم وضم الباء المشددة، على دجلة، بين بغداد وواسط. أعجميُّ الأصل. أخَذ عنه سيبويه والكسائيُّ والفراءُ وغيرُهم من الأئمة. قال ابن النديم: كانت حلقته بالبصرة، ينتابها طلابُ العلم وأهل الأدب وفصحاء الأعراب ووُفود البادية. من كتبه «معاني القرآن» كبير، وصغير، و«اللغات» و«النوادر» و«الأمثال». توفي سنة (٩٤-١٨٢هـ = ٧١٣-٧٩٨م). ينظر «الفهرست» لابن النديم (٤٤)، و«المزهر» للسيوطي (٢/ ٢٣١).

(٢) قلت: أبو عمرو هو: زَبَّان بن عمار التميمي المازني البصري، أبو عَمرو، ويلقب أبوه بالعلاء: من أئمة اللغة والأدب، وأحدُ القراء السبعة. ولد بمكة، ونشأ بالبصرة، ومات بالكوفة. قال أبو عبيدة: كان أعلمَ الناس بالأدب والعربية والقرآن والشعر، وكانت عامةُ أخباره عن أعرابٍ أدركوا الجاهلية. له أخبار وكلماتٌ مأثورة. توفي سنة (٧٠-١٥٤هـ = ٦٩٠-٧٧١م). ينظر «فوات الوفيات» لابن شاكر الكتبي (١/ ١٦٤)، «وفيات الأعيان» لابن خلكان (١/ ٣٨٦). هذا، وإن في اسمه واسم أبيه خلافاً، واعتمدتُ هنا على رواية السيوطي في «المزهر» (٢/٣٥٧) لقوله: «اختلف في اسمه على واحد وعشرين قولاً: أصحّها زَبّان».

(٣) قلت: عيسى بن عمر الثقفي بالولاء، أبو سليمان: من أئمة اللغة. وهو شيخُ الخليل وسيبويه وابن العَلَاء، وأولُ مَن هذَّب النحوَ ورتَّبَهُ. وعلى طريقتِهِ مشَى سيبويه وأشباهُه. وهو مِن أهل البصرة. ولم يكن ثقفياً، وإنما نزل في ثقيفٍ فنُسِب إليهم، وكان صاحبَ تقعُّرٍ في كلامه، مُكثراً من استعمال الغريب. له نحو سبعين مصنَّفاً احترَق أكثرُها، منها: «الجامع» و«الإكمال» في النحو، قال الأنباري: لم نرهما ولم نر أحداً رآهما. =

٢- (**أَوْ يَكُونَ فِي أَوَّلِهِ زِيَادَةٌ**) اسم (يكون)، وخبره (في أوله)، وهي أحد حروف: أتين.

فإن قيل: أول: أحمر، هي الزيادة، فيتحد الظرف والمظروف.

قيل: بينهما عموم وخصوص[1]، والأعم يصلُح مظروفاً للأخص. أو يراد: أول حروفه الأصول[2]. أو يقال: معناه: في أوله صفة الزيادة[3]. وقوله: (زيادة) أي: مزيدة مجازاً على التأويلين الأولين،[4] أو على حقيقته[5].

(**كزِيادتِهِ**) صفة (زيادة)، أي: زيادة كائنة مثل زيادة الفعل؛ ليكون غالباً بالفعل غلبة معتبرة غير اتفاقية، بناء على الدليل، وهو: وجود زيادة مثل زيادة الفعل في أوله، بخلاف نحو: (ضارب) علماً[6]، فإنه وإن كان غالباً في الفعل في الواقع، لكن الغلبة اتفاقية غير مبنية على الدليل، ولذا لم يَذكُر الغلبة[7]، بل ذكَر سببَها؛ لأن الغلبة المعتبرة: هي المبنية على السبب.

= توفي سنة (٠٠٠-١٤٩هـ = ٠٠٠-٧٦٦م). ينظر «خزانة الأدب» للبغدادي (١/ ٥٦)، و«صبح الأعشى» للقلقشندي (٢/ ٢٣٢).

(١) أي: الزيادة؛ لأنه قد تكون في الأول وقد لا تكون. م.

(٢) كحمر مثلاً في أحمر.

(٣) الملائمة: أن يأتي بلفظ ويحتمل الوجهين، ولا يعين أحدهما.

(٤) في ج: سقط قوله: الأولين.

(٥) كالتأويل الثالث.

(٦) هذا هو المذكور في الأقلية والمفهوم من كلام الكبير والتفتازاني أن المعتبرين للوزن الغالب لم يعتبروا الزيادة أصلاً، لكن يرد حينئذ نحو: ضارب علماً. فافهم.

(٧) أي: النحاة قالوا في موضع قول المصنف: أو يكون في أوله زيادة كزيادته، أو يغلب عليه، أي: يكون ذلك الوزن في الأفعال أكثر منه في الأسماء، حتى يصح أن يقال: =

(غيرَ) صفة (زيادة) (قابلٍ للتَّاءِ) أي: صالح للتاء اللاحقة قياساً، بخلاف: أربعة [٢١/ب] بالاعتبار الذي امتنع من الصرف لأجله[١]، بخلاف: أَسْوَدَة، للحية الأنثى، فإنه ممنوع مع قبوله التاءَ، حيث لا يقبلها باعتبار الوصف الأصلي، بل باعتبار الغلبة العارضة[٢].

اعلم أن وزن: (أفعل) غالب في الفعل غلبةً معتبرة مبنية على الدليل، وهو: وجود زيادة كزيادة الفعل في أوله غير قابل التاء، وبيان الغلبة: أن: (أفعل)[٣] في الاسم أنواع: (أفعل) الصفة، و(أفعل) التفضيل، و(أفعل) الاسم، فـ(أفعل) التفضيل يعارضُه (أفعَل) التعجب، و(أفعل) الصفة يعارضه (أفعل) المتكلم من بابه[٤]، و(أفعل) الاسم: ألفاظ مسموعة يعارضها ما جاء من باب الإفعال من نحو: أحلم وأشفق مما ابتداء الفعل غير مبني على ثلاثي، فبقي أفعل المضارع من باب آخر، وأفعل من باب الإفعال مما له ثلاثي سالماً عن المعارض، فثبتت غلبته في الفعل.

= وزن الفعل، فيضاف إلى الفعل؛ إذ لو غلب الوزن في الأسماء أو تساوى فيه الفعل والاسم لم يقل: إنه وزن الفعل. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (١/١٦٢).

(١) أي: لأجل وزن الفعل والعلمية، حيث لحوق التاء غير قياسية؛ إذ قياسه: أن يكون للتأنيث، وهنا للتذكير.

(٢) إذ الأصل أن يقال في مؤنثه: سوداء. رضي. قلت: انظر «شرح الرضي» (١/١٦٥).

(٣) وعند المصنف: أن هذا الوزن في الاسم أكثر منه في الفعل، قال الرضي: والإنصاف مع ذكرها من المخالفة والمباحثة أن الغلبة في أفعل الفعلى ليست بظاهرة؛ إذ كون الوزن غالباً في أحدهما لا يمكن إلا بعد الإحاطة بجميع أوزانهما، وهو متعذر أو متعسر، لا سيما على المبتدئ. وفيه نظر؛ إذ ربما يمكن معرفة ذلك بمجرد كون الوزن قياساً في أحدهما دون الآخر. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (١/١٦٤).

(٤) أي: من باب أفعل الصفة مفتوح العين.

(ومن ثَمَّةَ) أي: ومن أجل اشتراط عدم قبول التاء (امْتَنَعَ: «أَحْمَرُ»)؛ لوجود الزيادة المذكورة معَ عدمِ قَبُول التاء، ولزوم وجود المشروط عند وجود الشرط. وفي جعل وجود الشرط علة للمشروط نظر.

(وانصرَفَ: «يَعْمَلٌ»)؛ لقبوله التاء؛ لمجيء: (يعملة)[1] للناقة القوية على العمل والسير، ولزوم عدم المشروط عند عدم الشرط لا سيما عند مَن جعل عدم الشرط موجباً لعدم المشروط.

(وما فِيهِ عَلَمِيَّةٌ مُؤَثِّرَةٌ) أي: الاسم الممنوع الذي وجد فيه علمية مؤثرة. وجعل العلميةَ التي جعَلها من قبلُ شرطَ التعريف مؤثرةً، ولم يقل: ما فيه تعريف مؤثر بناء على قول غيره، أو على التسامح. (إذَا نُكِّرَ) نحو: رب سعاد وقطام. (صُرِفَ؛ لِمَا تَبَيَّنَ) أي: لدليل ظهر بطريق الالتزام، (مِنْ أَنَّهَا) أي: العلمية، بيان «لما» (لَا تُجامِعُ مُؤَثِّرَةً) حال (إلَّا مَا) مستثنى مفرغ مفعول (لا تجامع). (هِيَ) أي: العلمية (شَرطٌ فيهِ) أي: في هذا السبب، أي: لا تجامع سبباً من الأسباب حال كونها مؤثرة إلا سبب العلمية شرط [٢٢/أ] فيه. (إلَّا العَدْلَ) كعمر، (ووَزْنَ الفِعْلِ) كأحمد، استثناء مما بقي بعد الاستثناء الأول، أي: لا تجامع غير ما هي شرط فيه إلا العدل ووزن الفعل، فإنها تجامعهما، مع أنها ليست بشرط فيهما.

(وهُمَا) أي: العدل ووزن الفعل (مُتَضَادَّانِ)؛ لاختلاف أوزانهما، فلا يجتمعان حتى يبقى بعد زوال العلمية سببان، (فَلَا يَكُونُ) أي: فلا يوجد معها (إلَّا أَحدُهُمَا). في هذا الاستثناء نظر؛ لأنه إن قيل في معناه:

(١) قال الخليل: اليعملة: لا يوصف بها إلا النوق.

فلا يوجد سبب إلا أحدهما؛ كان على خلاف الواقع، وإن قيل: فلا يوجد سبب منهما؛ كان استثناء الكل من الكل؛ لأن قوله: (أحدهما) لم يُرَدْ به أحدٌ معين، فهو أيضاً بمعنى واحد منهما، فيكون حاصل المعنى: لا يوجد سبب منهما إلا سبب منهما.

وفيه: أنه يمكن أن يقدر بقرينة ما سبق: فلا يوجد سبب غير ما هي شرط فيه إلا أحد منهما، فيستقيم المعنى واللفظ، وفيه وفيه.

والأظهر: أن التقدير: فلا توجد هاتان العلتان معها إلا أحدهما.

(فإذَا نُكِّرَ) أي: الاسم الذي لا ينصرف في المعرفة (بَقِيَ بِلَا سَبَبٍ) فيما هي شرط فيه، حيث ينعدم المشروط عند عدم الشرط، (أَوْ عَلَى سَبَبٍ وَاحِدٍ) فيما هي ليست بشرط فيه من العدل ووزن الفعل.

(وخالَفَ سِيبَوَيهِ الأخفَشَ[1]) قيل: الأولى: رفع (الأخفش)؛ لأن

---

(١) قلت: الأخفش هو: سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، أبو الحسن، المعروف بالأخفش الأوسط، نحوي، وعالم باللغة والأدب، من أهل بلخ. سكن البصرة، وأخذ العربية عن سيبويه. وصنَّف كتباً، منها: «تفسير معاني القرآن» و«شرح أبيات المعاني» و«الاشتقاق» و«معاني الشعر» و«كتاب الملوك» و«القوافي». وزَادَ في العَروض بحرَ (الخبب) وكان الخليلُ بن أحمد قد جعَل البحورَ (خمسة عشر) فأصبحَتْ: (ستة عشر). توفي سنة (٠٠٠-٢١٥هـ = ٠٠٠-٨٣٠م). ينظر «بغية الوعاة» للسيوطي (٢٥٨)، و«مرآة الجنان» لليافعي (٢/ ٦١).

هذا، وإن الأخافش ثلاثة: **الأخفش الأكبر**: عبد الحميد بن عبد المجيد مولى قيس ابن ثعلبة، أبو الخطاب: من كبار العلماء بالعربية. لقي الأعراب وأخذ عنهم. وهو أول من فسَّر الشعر تحت كل بيت، وما كان الناس يعرفون ذلك قبله، وإنما كانوا إذا فرغوا من القصيدة فسروها. توفي سنة (١٧٧هـ).

=

سيبويه أستاذه، ونسبة المخالفة قصداً إلى الأستاذ غير ملائمة بمرتبته.

وفيه: أن نسبتها قصداً إلى التلميذ أبعد من الملاءمة، ولو كانت لقصد إظهار الحق لا بأس بها من كلا الجانبين، ألا ترى أنها وردت نسبتها إلى الأستاذ والتلميذ جميعاً في عبارة الفقهاء في قولهم: قال أبو حنيفة[1] رحمه الله كذا خلافاً لأبي يوسف[2]، ....

= والثاني: الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة المتوفى سنة (٢١٥هـ).

والثالث: الأخفش الأصغر علي بن سليمان بن الفضل، أبو المحاسن، نحوي، من العلماء، من أهل بغداد. أقام بمصر، وخرج إلى حلب، ثم عاد إلى بغداد، وتوفي بها، وهو ابن ٨٠ سنة في (٣١٥هـ) رحمهم الله تعالى.

(١) قلت: أبو حنيفة هو: النعمان بن ثابت، التيمي بالولاء، الكوفي، أبو حنيفة: إمام الحنفية، الفقيهُ المجتهد المحقِّق، أحدُ الأئمة الأربعة عند أهل السنة. قيل: أصله من أبناء فارس. وُلد ونَشأ بالكوفة. وكان يَبيع الخَزَّ ويطلُب العلم في صِباه، ثم انقطع للتدريس والإفتاء. وأراده عُمر بن هُبيرة (أمير العراقَين) على القضاء، فامتَنع. وأراده المنصورُ العباسيُّ بعد ذلك على القضاء ببغداد، فأبى، فحلَفَ عليه ليفعلَنَّ، فحَلف أبو حنيفة أنه لا يَفعَلُ، فحَبَسَه إلى أنْ ماتَ (قال ابن خلِّكان: هذا هو الصحيح).

وكان قويَّ الحُجَّة، من أحسن الناس منطقاً، قال الإمام مالك، يصفه،: رأيتُ رجلاً لو كلَّمْتَهُ في السَّارية أن يَجعلها ذَهباً لَقَامَ بحُجته. وكان كريماً في أخلاقه، جواداً، حَسَن المَنطِق والصورة، جَهُوريَّ الصوت، إذا حدَّث انطلق في القولِ، وكان لكلامه دويٌّ، وعن الإمام الشافعي: الناسُ عيالٌ في الفقه على أبي حنيفة. توفي سنة (٨٠-١٥٠هـ = ٦٩٩-٧٦٧م). ينظر: «تاريخ بغداد» للبغدادي (١٣/ ٣٢٣-٤٢٣)، و«وفيات الأعيان» لابن خلكان (٢/ ١٦٣).

(٢) قلت: أبو يوسف هو: يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري الكوفي البغدادي، صاحب الإمام أبي حنيفة، وتلميذه، وأولُ مَن نَشَر مذهبَهُ. كان فقيهاً علَّامة، من حُفَّاظ الحديث. وُلد بالكوفة، وتفقَّه بالحديث والرواية، ثم لَزِم أبا حنيفة، فغَلَب عليه «الرأي» ووَلِيَ القضاءَ ببغدادَ أيام المهدي والهادي والرشيد، ومات في خلافته، ببغداد، وهو على =

بمعنى: خالف أبو حنيفة أبا[1] يوسف خلافاً، وقولهم: قال أبو يوسف كذا خلافاً لأبي حنيفة، فلا وجه لما ذكر في بعض الشروح من أولوية رفع الأخفش.

(**فِي مِثْلِ**: [٢٢/ب] «**أَحْمَرَ**» **عَلَمَاً**) حال من معنى المماثلة، أي: ما يماثل: أحمر حالَ كونه علماً، أو تمييز على نحو: على التمرة مثلُها زُبْداً، أي: في علم مثل: أحمر، ولا يتعلق قوله: (علماً) بقوله: (خالف)؛ لفساد المعنى.

(**إِذَا نُكِّرَ**) ظرف (خالف) (**اعْتِبَاراً**[2]) إن كان (سيبويه) فاعلاً؛ فقوله: (اعتباراً) مفعول له، أو تمييز، أو حال بحذف مضاف، أي: حال كونها ذا اعتبار للصفة، أو ظرف زمان؛ لأن المصدر قد يجعل حيناً، أو مفعول مطلق بكون الاعتبار المذكور نوعاً من المخالفة، أو بحذف مضاف، أي: خالف سيبويه مخالفة اعتبار الصفة. وإن كان (سيبويه) مفعولاً يجوز ما ذكرنا من الوجوه، إلا كونه مفعولاً له؛ لعدم اتحاد

= القَضَاء. وهو أولُ مَن دُعِي «قاضي القضاة» ويقال له: قاضي قُضَاة الدنيا! وأولُ مَن وَضَع الكُتُبَ في أصول الفقه على مذهب أبي حنيفة.

كان واسعَ العلم بالتفسير والمَغَازي وأيامِ العرب(التاريخ). من كتبه: «الخَرَاج» و«الآثار» وهو مسند أبي حنيفة. توفي سنة (١١٣-١٨٢هـ = ٧٣١-٧٩٨م). ينظر «النجوم الزاهرة» لابن تغري بردي (٢/ ١٠٧) و«الجواهر المضية في طبقات الحنفية» لعبد القادر بن محمد القرشي (٢/ ٢٢٠).

(١) التصويب من نسخة: ج. وفي الأصل الخطي: أبو. وهو ظاهر الخطأ.

(٢) منصوب على أنه حال من سيبويه، أي: خالف سيبويه معتبراً، أو مصدر لقوله: خالف؛ إذ معناه: اعتبر سيبويه دون الأخفش. ري. **قلت**: النقل من «شرح الرضي» (١/١٧٥).

الفاعل، ويمكن حينئذ أن يكون بدل الاشتمال أيضاً بحذف الضمير، أي: خالف الأخفش سيبويه اعتباره (لِلصِّفَةِ) أي: للصفة الأصلية، مفعول به لقوله: (اعتباراً)، واللام لتقوية العمل. (بَعْدَ التَّنْكِيرِ) ظرف (اعتباراً)، والأخفش لم يعتبر؛ لأن الساقطَ بالعلمية التي هي وضع ثانٍ ساقطٌ عن درجة الاعتبار.

ويجاب: بأن الساقط للمانع يعتبر بعد زوال ذلك المانع.

(وَلا يَلْزَمُهُ) أي: سيبويه (بابُ: «حَاتِمٍ») أي: كل علم كان في الأصل وصفاً مع بقاء العلمية. جواب عن إشكال يرد على سيبويه في وجه المسألة المذكورة. تقريره أن يقال: إنه اعتبر الوصف الأصلي بعد التنكير، وإن كان زائلاً، فيلزمه أن يعتبر في حال العلمية أيضاً، فيمتنع نحو: (حاتم) من الصرف؛ للوصف الأصلي والعلمية.

فيجاب: بأنه لا يلزم سيبويه باب: (حاتم) كما ذكرت، حيث لم يعتبر فيه الوصف الأصلي؛ لتحقق المانع، وهو: لزوم اعتبار ضدين: الوصف والعلمية في حكم واحدٍ وحدةً فردية، وهو منع صرف لفظ واحد، بخلاف اعتبار الوصف والعلم في منع الصرف، فإنه أيضاً اعتبار ضدين في حكم واحد، وهو منع الصرف، لكنه واحد وحدةً نوعية، لا فرديةً.

(لِمَا يَلْزَمُ) أي: سيبويه، الجار والمجرور يتعلق بنفي الفعل، لا بالفعل المنفي، وإلا؛ يتوجه النفي إلى القيد، ويبقى أصل الفعل مثبتاً، فيفسد المعنى. (مِنْ إيهام[1] اعْتِبَارِ [٢٣/أ] مُتَضَادَّيْنِ) بيانُ «لما»، أي:

(١) قوله: إيهام، ساقط من نسخة: ج.

الوصف والعلم، ووجه تضادهما: أن العلم للخصوص، والوصفَ للعموم، وكون الوصف زائلاً، والعلمية متحققة ينافي الاجتماع دون التضاد. (في حُكْمٍ واحدٍ) وحدة فردية، لا نوعية، وهو: منع صرف لفظ (واحد)، وذا ممتنع؛ لأنه إن اعتبر كل ضد مؤثراً تاماً؛ لزم توارد المؤثرين على أثر واحد، وإن اعتبر جزء المؤثر؛ لزم اجتماع الضدين، وهو محال.

فإن قيل: قد جاء اعتبار المتضادين في حكم واحد كثيراً، كاعتبار الحركتين المتضادتين في حصول الاختلاف، وتحمل الضدين لتغير العالم، ونحو ذلك.

قيل: اعتبار الضدين وجعلهما علة لحكم واحد ممتنع، بخلاف العلل الحقيقية الطبيعية، كحصول الحركتين المختلفتين لحصول اختلاف الآخر، وتحمل الضدين لتغير العالم، ونحو ذلك؛ إذ لا مرد للعقل، فلا يلزم من اعتبار الضدين في حكم واحد عند وجود التأثير الطبيعي اعتبارُهما فيه بدون التأثير الطبيعي بمحض الجعل والاعتبار. أو يقال: التغيير والاختلاف وإن كان كل منهما حكماً واحداً ظاهراً، لكنه متضمن لحكمين معنى؛ لكونه عبارة عن تحقق حالة، وزوال حالة أخرى.

[جرُّ الممنوع من الصرف بالكسرة]

(وجميعُ البابِ) اللام للعهد، أي: باب غير المنصرف، (باللَّامِ) أي: بلام التعريف، والباء للسببية، يتعلق بـ(ينجر)، (أو الإضَافَةِ) نحو: مررت بالأحمر أو عمركم (يَنجرّ) الجملة خبر المبتدأ (بالكَسْرِ) أي:

بصورة الكسر؛ إذ الكسر من ألقاب البناء، فيستحيل الانجرار به، فلا بد من حذف أو تجوز.

وإنما ينجرُّ بهما؛ لكونهما من معظم خواصّ الاسم، يقويان جهة الاسمية، ويبعدان عن الفعل، فيضعف تأثير شبهه، ولأن الجر يسقط تبعاً للتنوين الساقط لشبه الفعل، وهاهنا لم يسقط لشبه الفعل، بل باللام والإضافة، فلم يتبعه الجر.

وقيدُ الكسر مناط لفائدة؛ إذ غير المنصرف بغير اللام والإضافة ينجر، لكن بصورة الفتح، وبعد اللام والإضافة ينجرّ [٢٣/ب] بصورة الكسر.

** ** **

[المرفوعات]

(**المَرْفُوعَاتُ**[١]) جمع المرفوع دون: المرفوعة[٢]؛ لأن أفراده: الأسماء[٣]، والجمع بالألف والتاء كما يكون للمؤنث؛ يكون لصفات غير العقلاء أيضاً[٤]، نحو: الجبال الراسخات، والكواكب الطالعات. وهذا تقسيم للمعرب باعتبار أقسام الإعراب.

(**هُوَ**) ضمير الفصل (**مَا اشْتَمَلَ**[٥]) خبر (المرفوعات[٦])، وتذكير (هو) وإفراده[٧] باعتبار الخبر، أو بتأويل كل واحد[٨]، أو بعوده إلى المرفوع المذكور معنى لدلالة (المرفوعات) عليه. ويمكن أن يكون قوله:

---

(١) ابتدأ بها؛ لأن المرفوع غير فضلة، بخلاف غيره. منه.

(٢) لأن موصوفه الاسم، وهو مذكر لا يعقل، ويجمع هذا الجمع مطرداً صفة المذكر الغير العاقل، كالصافنات للخيل الذكور.

(٣) أي: الأسماء المعهودة من المبتدأ والفاعل والخبر وغيرها. م.

(٤) أي: موصوفها الأسماء بقرينة انقسام الاسم إلى المرفوع والمنصوب والمجرور.

(٥) اشتمال الكل الجزء إن جعلنا المرفوع عبارة عن اسم فيه الرفع حركة أو حرفاً، أو اشتمال المحل على الحال، وليت الاستحالة صدق المشتمل على المشتمل مواطأة أو بالاستعارة. منه.

(٦) يعني: اشتماله على علم الفاعلية بحيث يكون علم الفاعلية أحد أجزائه. ري. **قلت**: النقل من «شرح الرضي» (١/١٨٤).

(٧) ويمكن أن يرجع إلى الألف واللام التي في المرفوعات، وهي وإن كانت جمعاً معنى، لكنه مفرد مذكر لفظاً.

(٨) معناه: أنه إذا وقع من مذكر ومؤنث يكونان عبارة عن شيء واحد في المعنى رعاية للجانبين. م.

(المرفوعات) خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: هذا ذكر المرفوعات. وقوله: (هو ما اشتمل) جملة مستأنفة، و«ما» كناية عن الاسم أو المعرب موصولة[1]، و(اشتمل) صلته، والعائد ضميره[2].

(عَلَى) مفعول به لـ(اشتمل)، (الفَاعِلِيَّةِ) أي: على علامتها حركة أو حرفاً، وهما: الرفع والواو والألف، لفظاً أو تقديراً.

والإعراب المحلي لا يشتمل عليه اللفظ، فلا يكون نحو: جاءني هؤلاء مرفوعاً؛ إذ معنى الرفع المحلي: أنه في محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعاً. والياء للنسبة أو مصدرية[3]، أي: الخصلة المنسوبة إلى الفاعل، أو كونه فاعلاً حقيقة[4] أو حكماً[5].

وإنما لم يقل: على الرفع؛ ليتناول الحرف أيضاً[6]، ولئلا يلزم تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة، وليشير إلى أصالة الفاعل في باب الرفع.

---

(١) قد عرفت أن الأنسب أن يجعل (ما) في التعريفات موصوفة.

(٢) قال بعضهم: يحتمل أن يفرض المرفوعات شيئاً واحداً كما في قوله تعالى: ﴿وَمِن ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا﴾ [النحل: ٦٧].

(٣) هي ما اشتمل على علامة وخصلة منسوبة إلى الفاعل، وهو الرفع.

(٤) أي: ما اشتمل على أعلى علامة كون الاسم أو المعرب فاعلا حقيقة أو حكماً كالمبتدأ وغيره.

(٥) أي: الملحقات.

(٦) أقول: لا شبهة أن الرفع نوع تحته أصناف: الضم والواو والألف، وليس الرفع مخصوصاً بالحركة الإعرابية كما مر في قوله: وأنواعه رفع، وإلا، لكان الواجب وأقسامه ستة، بل عشرة. م.

[الفاعل]

(فَمِنْهُ: الفَاعِلُ) أي: إذا عرفت هذا؛ فنقول[١]: منه الفاعل، أي: مما اشتمل أو من المرفوعات، وتذكيره وتوحيده؛ بما عرف من التأويلات فيما هو ما اشتمل، وفيه[٢].

وهو مبتدأ متقدم الخبر. وإنما قدم؛ لأنه [٢٤/أ] أصل المرفوعات؛ لأنه جزء الجملة الفعلية[٣] التي هي أصل الجمل، ولأن عامله قوي، بخلاف المبتدأ. ولأنه أشدُّ في باب التركيب، حيث لا يجوز حذفه إلا بسدِّ شيء مسدّه. وفيه[٤]. ولأن رفعه لا ينسخ بالنواسخ. وفيه[٥] وفيه[٦].

وقيل: أصل المرفوعات: المبتدأ؛ لأنه باق على ما هو الأصل في المسند إليه، وهو التقدم[٧]، بخلاف الفاعل[٨]. ولأنه يحكم عليه بكل حكم، جامداً كان أو مشتقاً، فكان أقوى، بخلاف الفاعل. ولأنه يحكم

---

(١) أي: الفاء فصيحة.

(٢) لأنه لا معنى لمن كل واحد الفاعل والتذكير باعتبار الخبر. م.

(٣) لأن الأصل في الإسناد الفعل؛ لأنه جزؤه.

(٤) لأن عدم جواز الحذف لا يدل على الشدة في باب الركنية؛ لأن الركن ركن، سواء حذف أو ذكر. م.

(٥) لأن رفع الفاعل نسخ في نحو: ما جاءني من أحد، و﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ١٦٦]، أو فيه أن المراد بنسخ الرفع من حيث المعنى دون الصورة، كما في مفعولي علمت، وذلك في المبتدأ دون الفاعل. م.

(٦) لعله يعترض بالمصدر المضاف إلى فاعله.

(٧) فإنه يحكم عليه بالفعل وشبهه المشتقين. م.

(٨) ومذهب الأخفش وابن السراج أنهما أصلان.

عليه بأحكام متعددة في تركيب واحد، بخلاف الفاعل، فإن حكمه واحد ليس إلا.

(وهُوَ: مَا) أي: اسم غير تابع (أُسْنِدَ إليه الفعلُ[1]) بلا تبعية[2]، فلا يدخل في الحد تابع الفاعل بدلاً أو عطفاً أو غيرهما؛ لأن المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات المذكورة: غير التوابع بقرينة السياق، وهو: ذكر التوابع بعد ذلك. (أَوْ شِبْهُهُ[3]) وإنما قال: (أو شبهه)؛ ليتناول نحو: زيد قائم أبوه[4].

(وقُدِّمَ الفِعْلُ عَلَيهِ) أي: على ذلك الاسم، عطف على قوله: (أسند إليه)، أو حال بتقدير «قد». واحترز به عن نحو: زيد، في: زيد ضرب[5]؛ لأنه مما أسند إليه الفعل، لكنه مؤخر عنه.

فإن قيل: الفعل فيه مسند إلى الضمير دونه. قيل: هو مسند إليه أيضاً، والإسناد إليه متكرر كما عرف في «المفتاح»[6] وغيره[7].

---

(١) مجرد الفعل، احترز بالمجرد عن نحو: زيد قام، فإن نحو: قام ليس بمسند إلى زيد، بل مع ضمير مسند إليه.

(٢) تاماً أو غير تام.

(٣) ليدخل فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر واسم الفعل والظرف وما يجري مجراه.

(٤) وأما مرفوع اسم الفاعل والمنسوب فليس بفاعل. س.

(٥) فإنه يوهم أن زيداً هو المسند إليه ضرب، فيظن أنه دخل في الحدس. م.

(٦) قلت: «مفتاح العلوم» للسكاكي (٧٣) فيما يتعلق بالخبر.

(٧) في كلام «المفتاح» بحث، والحق: أن خبر المبتدأ هو الجملة لا الفعل وحده، فلا يسند إليه مرة أخرى. منه.

وما قيل[1]: إن قوله: (وقدم عليه) لدفع الوهم دون الاحتراز؛ فعلى تقدير تسليم عدم الإسناد إلى زيد.

(عَلَى جِهَةِ) أي: واقعاً على طريقة (قِيَامِهِ بِهِ[2]) أي: حصول الفعل بذلك الاسم، وصدوره عنه، وطريقة قيامه به: أن لا يكون الفعل مبنياً للمفعول، أي: لا يكون على صيغة المجهول، فاحترز به عن نحو: ضرب زيد، ومضروب زيد[3]. وإنما لم يقل: على قيامه به، أو قائماً به؛ لئلا يخرج نحو: مات زيد، وطال عمرو.

(مِثْلُ: قَامَ زَيْدٌ) مثال الفعل[4]. (وزَيْدٌ قائِمٌ أَبُوهُ) مثال شبه الفعل.

(والأَصْلُ) أي: الأولى، ولو قال: الأولى أن يليه؛ لكان أخصر[5] وأوضح[6] وأحسن لمراعاة[7] الاشتقاق. ويمكن[8] أن يقال: إن الأولوية يحتمل أن تكون عارضة لا بحسب الأصل، فلدفع ذلك؛ لم يقل كذلك.

---

(١) في أكثر الشروح والحواشي. م.

(٢) وإنما لم يحمل القيام على الظاهر؛ لئلا ينتقض بنحو: ضارب زيد عمراً.

(٣) وزيد يضرب غلامه.

(٤) والأصوب أن يمثل بنحو: زيد قائم أبواه؛ ليكون نصاً على الفاعلية. م.

(٥) لأنه يجيء لمعان كالقاعدة والأصل والواجب والراجح والأولى وغيره. م.

(٦) لعدم الاحتياج إلى التفسير.

(٧) علة لأحسن فقط.

(٨) الاشتقاق على نوعين: أحدهما: يوافق الكلمة الكلمة في الحروف الأصلي مع اتفاق في أصل المعنى، نحو: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَيِّمِ﴾ [الروم: ٤٣]، فإنهما مشتقان من قام يقوم، والثاني: توافقهما فيها مع عدم الاتفاق في أصل المعنى، نحو: ﴿وَقَالَ﴾ إلى ﴿لِعَمَلِكُم مِّنَ الْقَالِينَ﴾ [الشعراء: ١٦٨]، فالأول من القول، والثاني من القيل، فإن الأول من الأولوية، والثاني من الولي. م.

(أنْ يَلِيَ فِعْلَهُ)؛ لأنه كجزء منه[1]، (فلذلك[2]) أي: فلأجل أن [٢٤/ب] الأصل في الفاعل: أن يلي الفعل.

فإن قيل: ما وجه اجتماع آلتي التعليل؟

قيل[3]: (جَازَ: ضَرَبَ غلامَهُ زيدٌ) أي: جاز هذا التركيب؛ لتقدم معاد الضمير ـ وهو زيد ـ حكماً؛ لتقدم الفاعل رتبة.

(وامتَنَعَ: ضَرَبَ غُلامُهُ زَيْدَاً)؛ للزوم الإضمار قبل الذكر لتأخر المعاد ـ وهو المفعول ـ لفظاً ورتبة، بناء على أصالة تقدم الفاعل عليه، خلافاً للأخفش وابن جني[4]، فإنهما جوزاه[5]، تمسكاً بقول الشاعر:

جَزَى رَبُّهُ عَنّي عَدِيَّ بنَ حَاتِمٍ ... جَزاءَ الكِلَابِ العَاوِياتِ وقَدْ فَعَلْ[6]

---

(١) ومن ثمة.

(٢) إشارة إلى الأصل.

(٣) أي: ذكر في الوصف.

(٤) قلت: ابن جني هو: عثمان بن جني الموصلي، أبو الفتح: من أئمة الأدب والنحو، وله شعر. ولد بالموصل وتوفي ببغداد، عن نحو ٦٥ عاماً. وكان أبوه مملوكاً رومياً لسليمان ابن فهد الأزدي الموصلي. من تصانيفه: «شرح ديوان المتنبي» و«المبهج» في اشتقاق أسماء رجال الحماسة، و«المحتسب» في شواذ القراآت، و«سر الصناعة» الأول منه في اللغة، و«الخصائص» و«المذكر والمؤنث». توفي سنة (٠٠٠-٣٩٢هـ = ٠٠٠-١٠٠٢م). ينظر «شذرات الذهب» لابن العماد (٣/ ١٤٠)، و«مفتاح السعادة ومصباح السيادة» لطاش كبري زاده (١/ ١١٤).

(٥) ولا يجوز هذا الإضمار إلا في ضمير الشأن لغرض تعظيم القصة أو هي ضمير (الذي) جيء بمفرده بعده.

(٦) قلت: قائله: أبو الأسود الدُّؤلي، وهو في «ديوانه» (ص ١٦٢)، يهجو عَديَّ بن حاتم الطائي، وقد نسبه ابن جني إلى النابغة الذبياني، وهو انتقال ذهن من أبي الفتح، =

والجواب: إن الضمير للمصدر، أي: رب الجزاء[1].

وإنما لم يعتبر التفسير بزيد كما في تنازع الفعلين؛ لأن ذلك يختص بالعمدة، والضمير المضاف إليه غير عمدة. ألا ترى أنه لا يضمر المفعول في الأول إذا أعمل الثاني عند تنازع العاملين مع كون الاسم الظاهر مفسراً؟

وما قيل: إن الإضمار قبل الذكر جائز في التنازع للضرورة، ولا ضرورة هنا؛ ففيه نظر؛ لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به، كاقتضاء الفاعل. وفيه[2].

[تقديم الفاعل على المفعول]

(وإذَا) شرط (انتَفَى الإعْرَابُ لَفْظاً) تمييز (فِيهِمَا) أي: في الفاعل والمفعول، (والقَرِينَةُ) حالية أو مقالية، نحو: ضرب موسى عيسى، بخلاف: ضرب سعدى موسى، أو ضربت سعدى موسى، [أو ضرب

= وسببه أن للنابغة الذبياني قصيدةً على هذا الرَّوي!! والذي للنابغة بيتٌ آخَرُ يُشبهه في عَجُزِهِ فقط. ينظر «ديوان النابغة» (ص١٩١). والبيت من البحر الطويل. وهو من شواهد «الجمل» للزجاجي (ص ١١٩)، و«الخصائص» (٢٩٤/١)، و«شرح المفصل» (٧٦/١)، و«شرح الأشموني» (٥٩/٢)، و«الخزانة» (٢٧٧/١).

والشاهد فيه قوله: جَزَى ربُّه عنّي عديَّ، حيث عاد الضمير الذي في الفاعل المتقدِّم على المفعول المتأخر.

(١) أي: جزى رب الجزاء.

(٢) لأن المراد بالضرورة: ضرورة تصحيح الكلام دون ما ذكر.

موسى العاقلُ عيسى العاقلَ، وأكل الكمثرى موسى؛][1] لوجود القرينة من تذكير أو تأنيث أو صفة أو عدم صلاح أحدهما للفاعلية كالكمثرى.

فإن قيل: قد اعتبر هنا لزوم الالتباس، ولم يعتبر في تقديم المفعول على الفعل في هذه الصورة، نحو: موسى ضرب عيسى، وأجيز الوجهان، وكذا في نحو: أقائم زيد، وغير ذلك مما أجيز فيه الوجهان أو الوجوه.

قيل: وكان يكفيه أن يقول: وإذا انتفى القرينة؛ إذ الإعراب من القرائن، اللهم إلا أن يقال: الإعراب موضوع للدلالة على الفاعل ونحوه[2]، فلا يسمى قرينة، ولئن سلم؛ فالمراد: تفصيل انتفاء القرينة، وتحقيق مقام اللبس. والأوضح أن يقول: إذا خيف اللبس، وكفى.

(**أَوْ كَانَ**) الفاعل (**مُضْمَراً مُتَّصِلاً**) سواء كان المفعول اسماً ظاهراً، كضربت زيداً، أو مضمراً منفصلاً، كما في: ضربت إلا إياك، [٢٥/أ] أو متصلاً، كضربتك؛ لامتناع الفصل مع الاتصال.

(**أَوْ وَقَعَ مَفْعُولُهُ**) فقط، والضمير للفاعل (**بَعْدَ إِلَّا**) نحو: ما ضرب زيد إلا عَمراً؛ لأنه لو أخر؛ لانقلب الحصر[3]، وهذا بخلاف ما إذا وقع بعد «إلا» أو معناها كلاهما، نحو: ما ضرب إلا عَمراً زيدٌ، فإنه يجوز، سواء قصد استثناء عمرو وتقديم إلا عَمراً على الفاعل بقرينة، أو قصد

---

(١) ما بين معكوفتين ساقط من نسخة: ج.

(٢) والجواب: أن تقديم المفعول على الفعل خلاف الأصل، كما أن كون الخبر حمل خلاف الأصل، فلا يضر التباس، بخلاف مبحثنا، فإن تقديم الفاعل على الأصل. م.

(٣) وإذا أردت قصر الفاعل على المفعول بالنفي والاستثناء، فالأولى تقديم الفاعل، وفي عكسه تقديم المفعول.

استثناء أمرين عن أمرين. وقيل: لا يجوز الثاني؛ لضعف الحرف، ولا الأول؛ للزوم الالتباس بالثاني.

(أوْ مَعْنَاها) نحو: إنما ضرب زيدٌ عمراً (وجَبَ تقديمُهُ) أي: الفاعل على المفعول. أما في انتفاء الإعراب فيهما والقرينة؛ فللتحرز عن الالتباس. وأما في كون الفاعل ضميراً متصلاً؛ فلمنافاة الاتصال الفصلَ كما ذكر. وأما في وقوع المفعول بعد [٢٥/ب] «إلا» أو معناها؛ فلئلا ينقلب الحصر المطلوب.

[تأخير الفاعل عن المفعول]

(وإذَا) شرط (اتَّصَلَ بِهِ) أي: بالفاعل (ضَميرُ مَفْعُولٌ) نحو: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ﴾[1]، وكذا إذا اتصل ضمير المفعول بصلة الفاعل أو صفته، نحو: ضرب زيدٌ الذي ضَرَبَ غلامُهُ، وأكرم هنداً رجلٌ ضربها. ولو قيل بتقديم الفاعل على المفعول جاز في الثاني دون الأول؛ لجواز الفصل بالأجنبي بين الصفة والموصوف[2] دون الأول، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾[3]، حيث وقع: ﴿عَظِيمٌ﴾ صفة لـ«قَسَمٌ» مع الفصل بالأجنبي بين الصفة والموصوف، وذا جائز، بخلاف الموصول.

(أوْ وقَعَ) أي: مجرد الفاعل. وقيل: لا حاجة إلى التقييد كما هو ظاهر لفظ المصنف. (بعدَ «إلَّا») نحو: ما ضرب عمراً إلا زيد،

(١) سورة البقرة، الآية: ١٢٤.

(٢) والمراد بالأجنبي منها: أن لا يكون معمولاً للصفة.

(٣) سورة الواقعة، الآية: ٧٦.

(أَوْ مَعْنَاهَا) أي: معنى «إلا»، نحو: إنما ضرب عمراً زيد، (أوِ اتَّصَلَ بِهِ) أي: بالفعل (مفعولُهُ)، أي: مفعول الفعل، (وهُوَ) أي: الفاعل (غيرُ مُتَّصِلٍ بِهِ) بالفعل، احتراز عن نحو: ضربتك، مثاله: ضربني زيد. (وجَبَ) جزاء الشرط (تأخيرُهُ) أي: تأخير الفاعل عن المفعول. أما في اتصال ضمير المفعول؛ فللتحرز عن لزوم الإضمار قبل الذكر. وأما في وقوعه بعد «إلا» أو معناها؛ فلئلا ينقلب الحصر المقصود. وأما في اتصال المفعول؛ فلامتناع الفصل مع الاتصال.

[حذف الفعل]

(وقَدْ) للتقليل (يُحذَفُ الفِعْلُ) اللام للعهد، أي: الرافع للفاعل[1]، (لِقِيَامِ) أي: وقت قيام (قرينةٍ) وحصولها؛ إذ قيام القرينة شرط لا علة، (قرينة) دالة على الحذف وتعيين المحذوف (جَوَازًا) أي: حذفاً جائزاً، (في مِثْلِ) ظرف (جَوَازاً) قولك: (زيدٌ) بدل من القول، والرفع محكي، (لِمَنْ قَالَ) صلة «من» (مَن قامَ) مفعول (قَالَ)، أي: قام زيد، بقرينة السؤال[2].

فإن قيل[3]: لِمَ لَمْ يجعله من باب تقدير الخبر، فتكون الجملة اسمية، فتطابق السؤال، وهو من قام؛ لأنه جملة اسمية.

(١) لا يجوز حذف الفاعل في المشهور.

(٢) عبارة شارح «المفتاح» ناصر الدين... فإن قلت: لم قدر الفعل مقدماً وجعلت المرفوع فاعلاً وهلا قدرت مؤخراً حتى يكون مبتدأ؟ قلت: لأن السؤال عن الفاعل لا عن المبتدأ. منه.

(٣) فإن السؤال والجواب لما اشتهر اتصالهما تنزلا منزلة كلام واحد، وجعل ذكر الفعل في السؤال كذكره في الجواب، وكما كره التكرار في كلام واحد كره أيضاً في كلامين لشدة التعلق. ناصر.

قيل: لو قدر كذلك؛ لطابق السؤالَ صورةً، ولا يطابق معنى؛ لأن قوله: من قام، سؤال عن الفاعل من غير تردد في الحكم، وزيد قام يفيد تقوي الحكم بتكرار الإسناد، فلا يطابق السؤال. أو يقال: تقدير الخبر يوجب حذف الجملة، وتقدير الفعل يوجب حذف شطرها، والتقليل في الحذف أولى.

(ولِيُبْكَ) واو الكافية؛ لعطف مثال على مثال، لا واو البيت[1]

وهو في مرثية[2] يزيد[3] بن ....

---

(١) أوله:

سَقَى جَدَثاً أَمْسَى بِدُومَةَ ثاوِياً * مِنَ الدَّلْوِ والجَوْزَاءِ غادٍ ورَايحُ

بضم الدال ويروى بفتحها موضع بين مكة والكوفة والشام. و«الدلو» و«الجوزاء» من منازل القمر.

قلت: البيتان هما:

سَقَى جَدَثاً أَمْسَى بِدُومَةَ ثاوِياً * مِنَ الدَّلْوِ والجَوْزَاءِ غادٍ ورائِحُ

لِيُبْكَ يَزِيدَ ضارِعٌ لِخُصُومَةٍ * ومُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوائِحُ

الجدث، بالجيم والثاء المثلثة: القبر. تَسْفِي، مضارعُ «سَفَتْ الريحُ الترابَ» إذا ذَرَتْهُ. والرَّوائح، أي: الأيام الروائح. مِن راح اليوم يروح روحاً، من باب: قال، وفي لغة: مِن باب: خافَ، إذا اشتدَّتْ ريحهُ، فهو رائح. انظر للمزيد لزاماً «خزانة الأدب» للبغدادي (٣٠٢/١).

(٢) رَثَيْتُ الميت ورَثَوْتُهُ أيضاً إذا بكيتُه وعدَّدتُ محاسنه، وكذا إذا نظمتُ فيه شعراً. ص.

قلت: انظر «الصحاح» للجوهري، مادة: رثي.

(٣) قلت: والبيت لضرار بن نهشل يرثي يزيد بن نهشل، وقيل: أخو يزيد هو أخو....، وكان قد مات يزيد، فقال أخوه: ليبك... اهـ. والضارع: الذليل من ضرع له أي: ذل، والاختباط: طلب المعروف من غير أجرة، وتطيح الطوائح أي: يهلك المهلكات من طاح يطيح: هلك، وأطاح: أهلك، والطوائح جمع المطيحة على غير القياس، كلواقح في =

نهشل[1] في البحر الطويل على قبض: فعولن ومفاعيلن في المصراع الأول، وقبض: فعولن في ابتداء المصراع الثاني، ومفاعيلن الواقع عروضاً، وهو آخر المصراع الثاني.

(يَزِيدُ) مفعول ما لم يسم فاعله لقوله: (لِيُبْكَ). (ضَارِعٌ) أي: عاجز، وهو فاعل الفعل المحذوف، أي: يبكيه ضارع، بقرينة السؤال المقدر، وهو: من يبكيه؟ (لِخُصُومَةٍ) اللام بمعنى الوقت، أي: وقت خصومة، أو للعلة إن أريد: خصومة غير إياه. وفيه[2]. (ومُخْتَبِطٌ) وهو: سائل العطاء من غير وسيلة[3]، (مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ) متعلق بـ(ليبك)، أي: ليبك يزيد من أجل إهلاك المهلكات يزيداً، و(بمختبط) أي: يبكيه مختبط من أجل إهلاك المهلكات ماله؛ لأنه كان ظهير الضارعين، ومعين [٢٦/أ] الضعفاء، ومعطف السائلين المختبطين.

(ووُجُوبَاً) عطف على: (جوازاً)، أي: حذفاً واجباً (فِي مِثْلِ) تركيب قوله تعالى: ....

= ملقحة في قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ﴾ [الحجر: ٢٢] أي: ملحقات، أخرج الجمع بحذف الزائد، فصار كأنه جمع فاعلة من القح. شرح مفتاح لناصر الدين.

(١) الطويل أصله: فعولن مفاعيلن، وانقبض حذف الحرف الخامس، فقبض فعولن فعولن، وقبض مفاعيلن مفاعل، فتقطيع الأول فعول مفاعلن فعول مفاعلن، وتقطيع المراع الثاني فعول مفاعيلن فعول مفاعيلن.

(٢) لأن الخصومة لأجل العجز، لا هو لأجل الخصومة، هذا إن تعلق بـ(ضارع) على ما قاله التفتازاني، وأما إن تعلق بـ(يبك)؛ فله وجه، إلا أنه ليس بقوي من جهة المعنى؛ لأن خصومة الغير لا تكون سبباً للبكاء، بل سببه الضعف. م.

(٣) من رحم أو قرابة أو معروف. م.

(﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[(١)]) تقديره: وإن استجارك أحد من المشركين استجارك، أي: يجب الحذف في كل ما فسر فيه المحذوف؛ لئلا يلزم الجمع بين المفسِّر والمفسَّر.

فإن قيل: قد يلزم الجمع كما في المفسر بـ«أيْ» و«أنْ» وعطف البيان.

قيل: ذلك تفسير المعنى، وهذا تفسير المحذوف، وصح الجمع بين المفسر والمفسر ثمة، ولم يصح هنا؛ لأنه بالجمع لا يبقى المفسر محذوفاً، فلا يقى هذا تفسير المحذوف.

(وقَدْ يُحْذَفَانِ مَعاً) أي: الفعل والفاعل (في مِثْلِ) أي: نظير: (نَعَمْ) المقولة أو مقولة (لِمَنْ قَالَ: أقامَ زيدٌ) مفعول (قالَ)، فقوله: (نَعَمْ) أي: قام زيد، فإن «نعم» دالة لتصديق ما سبق عليه، وحذف الجملة هنا جائز لا واجب، و«نعم» قرينة له، لا سادة[(٢)] مسد الجملة.

** ** **

(١) سورة التوبة، الآية: ٦.

(٢) حتى يجب الحذف.

[التنازع]

(وإذا تَنَازَعَ) «إذا» شرطية، أي: إذا قصد توجه الفعلين إلى اسم واحد، وهذا[1] في القلب، وأما بعد التركيب؛ فلا تنازع؛ إذ كل يستوفي معموله من مضمر أو محذوف أو مذكور، وهذا شروع في حكم آخر للفاعل، وهو: إضماره عند التنازع، وذكر سائر أحكام التنازع استطراداً.

(الفِعْلانِ) فاعل (تنازَعَ)، و(الفِعْلانِ) بيان أقل ما يتحقق منه وجودُ التنازع، ولا يختص وجود التنازع بالفعلين، فإنه قد يوجد التنازع في أكثر من الفعلين، نحو: ما جاء في الصلاة[2] المأثورة: «كما صليت وسلمت وباركت ورحمت وترحمت على إبراهيم»[3]. وذكر الفعلين؛ لأصالة الفعل في العمل؛ إذ التنازع لا يختص بالفعلين، بل يجري في غيرهما، نحو: زيد ضارب ومكرم عمراً، وبكر كريم وشريف أبوه، وغير ذلك.

(ظَاهِراً) مفعول (تنازع) من باب: تجاذبنا[4] ....

---

(١) أي: القصد.

(٢) أي: الدعاء.

(٣) قلت: أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه (٤١٣٦)، وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (٢٦٩/١) كتاب الصلاة، باب: صيغ الصلاة بعد التشهد. ولفظه: «إذا تَشَهَّدَ أحَدُكُمْ في الصَّلاةِ فَلْيَقُلْ اللَّهُمَّ صَلِّ على مُحَمَّدٍ وعلى آلِ مُحَمَّدٍ وَبارِكْ على مُحمَّدٍ وعلى آلِ مُحمَّدٍ وارْحَمْ محمَّداً وآلِ مُحَمَّدٍ كما صَلَّيْتَ وبارَكْتَ وَتَرَحَّمْتَ على إبْرَاهِيمَ وعلى آلِ إبْراهِيمَ إنَّكَ حَميدٌ مَجِيدٌ».

(٤) جاذبته الشيء إذا نازعته إياه، والتجاذب: التنازع. م. قلت: انظر «تاج العروس»، مادة: نزع.

الثوب[1]، قيد بـ(الظاهر)؛ لأنهما إذا تنازعا مضمراً؛ يلحق بما يليه، وليس فيه جواز إعمال كل منهما.[٢٦/ب] (بَعْدَهُمَا) صفة (ظاهراً)، أي: ظاهراً واقعاً بعدهما؛ إذ المقدم أو المتوسط ملحق بالأول، يستحقه هو قبل التكلم بالثاني، فلا يكون له فيه مجال تنازع، فلا يكون من هذا الباب.

(فَقَدْ يَكُونُ) أي: التنازع، جزاء الشرط، أو الجزاء المحذوف، والتقدير: وإذا تنازع الفعلان ظاهراً بعدهما؛ جاز إعمال كل منهما، أو جزاء الشرط قوله: (فإن أعملت الثاني):

١- (فِي الفَاعِلِيَّةِ) أي: واقعاً في فاعلية الاسم الظاهر، أي: كونه فاعلاً (نحوُ: ضَرَبَنِي وأكرَمَنِي زيدٌ).

٢- (وفِي المَفْعُولِيَّةِ) أي: في مفعولية الاسم الظاهر، أي: كونه مفعولاً، (نَحوُ: ضربْتُ وأكرمْتُ زيداً).

٣- (وفِي الفَاعِلِيَّة والمَفْعُولِيَّةِ) أي: فاعلية الاسم الظاهر ومفعوليته معاً، بأن يقتضي أحد الفعلين الفاعلية، والآخر المفعولية (مُخْتَلِفَيْنِ) خبر «كان» المحذوف، أي: إذا كانا مختلفين عملاً: أحدهما: رافع، والآخر: ناصب، نحو: ضربني وأكرمت زيداً، أو حال من الفعلين المفهومين من الضمير في: (فقد يكون) العامل في قوله: (وفي الفاعلية والمفعولية) بواسطة العطف، أي: فقد يكون تنازع الفعلين مختلفين في الفاعلية

(١) دفع لما يقال: إن باب التفاعل للمشاركة، ويلزم حينئذ أن يكون الفعلان والظاهر متنازعين، والمقصود أن الفعلين متنازعان في الظاهر كما في قولهم: تلاحق زيد عَمراً. م.

والمفعولية، والحال يصح أن يكون عامله معنوياً مفهوماً في الكلام من حيث المعنى، وليس من باب إعمال الضمير. فاعرف.

(ويَخْتَارُ البَصْرِيُونَ) أي: نحاة البصرة، والاختلاف في الاختيار والأولوية، دون الجواز. والجملة عطف على الجزاء المحذوف، أي: وإذا تنازع الفعلان ظاهراً بعدهما يجوز إعمال كل منهما، ويختار البصريون كذا (إعْمَالَ الثَّانِي) أي: إعمال الفعل الثاني مع تجويز إعمال الأول؛ لأنه أقرب الطالبَيْنِ إلى المطلوب، فهو على أخذه أقدر، وللزوم الفصل على تقدير إعمال الأول، ولاستفاضة الاستعمال على ذلك في القرآن وكلام الفصحاء، ومنه قوله تعالى: ﴿هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ﴾[1]، و[٢٧/أ] ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾[2]، وقول الشاعر:

وكُمْتاً مُدَمَّاةً كَأَنَّ مُتُونَهَا
جَرَى فَوْقَهَا واسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ[3]

---

(١) سورة الحاقة، الآية: ١٩. فـ «ها» اسم فعل أمر بمعنى «خذ»، والميم للجمع، و«اقرؤوا»: فعل أمر تنازعا «كتابيه» وأعمل الثاني لقربه.

(٢) سورة الكهف، الآية: ٩٦. فـ﴿آتوني﴾ يَطلبُ قِطراً، على أنه مفعولٌ ثانٍ له، و«أفرغ» يطلبُه على أنّه مفعوله، وأُعمِل الثاني وهو «أفرغ» في «قِطراً»، وأعملَ «آتوني» في ضميره وحَذَفه، لأنه فَضْلَةٌ. والأصل آتوني قطراً، ولو أعمل الأولَ لقيل: «أفرغه».

(٣) قلت: قائله: طفيل بن عوف الغنوي، ويكنى: أبا قران، وهو في «ديوانه» (٦)، والبيت من البحر الطويل، وهو من شواهد سيبويه (١٦/١)، و«المفصل» للزمخشري (٣٨)، و«أساس البلاغة» له أيضاً مادة: شعر، و«الإنصاف» لأبي البركات الأنباري (٨٨/١). والمُدَمَّى من الألوانِ: ما كانَ فيه سَوادٌ. قال أبو عبيدة: فَرْقُ ما بين الكُمَيْتِ والأَشْقَرِ في الخيل بالعُرْفِ والذَّنَبِ، فإن كانا أحْمَرَين فهو أَشْقَرُ، وإن كانا أسودين فهو كُمَيْتٌ. =

وقوله:

قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ وعَزَّةُ مَمْطُولٌ[١] مُعَنًّى غَرِيمُهَا[١]

إذ لو أعمل الأول[٢]؛ لقيل: أقرؤه وأفرغه واستشعرته وفوفاه، ومعنى

= يقول: تضرب حُمرتها إلى الكلفةِ ليست بشديدةِ الحمرة. انظر للمزيد «تهذيب اللغة» للأزهري، مادة: دام، و«تاج العروس» للزبيدي، مادة: كمت، و«اللسان» لابن منظور، مادة: شعر.

(١) اسم عشيقته. قلت: عزَّة بنت حُمَيل عشيقةُ كثير وصاحبة الأخبار معه. كانت عزيزة الأدب، رقيقةَ الحديث، من أهل المدينة. انتقلتْ إلى مصر، في أيام عبد الملك بن مروان، فأمَر بإدخالها على حَرَمِهِ ليتعلمْنَ مِن أدبها. يقال: إنها دخلتْ على أمِّ البنين (أختِ عمر بن عبد العزيز، وزوجةُ الوليد بن عبد الملك) فقالت لها أمُّ البنين: أرأيتِ قولَ كثير: قَضَى كلُّ... ما كان ذلك الدَّينُ؟ قالت: وعَدْتُهُ قُبلةً! وتحرَّجْتُ منها. فقالت أمُّ البنين: أنجزِيها وعَلَيَّ إثمُها! وماتت في أيام عبد العزيز بن مروان سنة (٨٥هـ). ينظر «سمط اللآلي» للراجكوتي (٦٩٨).

(٢) قلت: قائله: كثير عزة، وهو في «ديوانه» (٢٠٧)، والبيت من البحر الطويل، وهو من شواهد «ابن عقيل» (٢/١٥٨)، و«شرح شذور الذهب» لشمس الدين محمد بن عبد المنعم الجَوجَري (٢/٧٤٠)، و«الصحاح» للجوهري، مادة: غرم.
«غريمه» الغريم: مَن عليه الدَّين، «ممطول» اسم مفعول من المُطْل وهو التسويف في قضاء الدَّيْن، «معنًّى» اسم مفعول بتضعيف النون، إذا شقَّ عليه وسبَّب له العناء.
المعنَى: كلُّ مَدين وفَّى ما عليه من الدَّين إلا عَزَّة، فإنها تماطل غَريمها ولا تَرضَى بتوفيته حقَّه، فلم تَعطِف على مُحبها ولم تَصِلْهُ!!
فـ«غريمها» مبتدأ ثان، والمبتدأ الأول «عزة» و«ممطولٌ ومعنًّى»: خبران للمبتدأ الثاني.
هذا، وإن كثيراً هو: كثير بن عبد الرحمن الخزاعي، أبو صخر، شاعر، متيم مشهور. من أهل المدينة. أكثر إقامته بمصر. وفد على عبد الملك بن مروان، كان شاعر أهل الحجاز في الإسلام، لا يقدِّمون عليه أحداً. توفي سنة (١٠٥هـ). ينظر «شذرات الذهب» لابن العماد (١/ ١٣١)، و«خزانة الأدب» للبغدادي (٢/ ٣٨١-٣٨٣).

(٣) وإذا أعملت (ممطول) لم يكن ضمير معنى مضمراً لشرط التفسير، لأن المفسر هنا =

هو؛ لاختيار إضمار المفعول في الثاني عند إعمال الأول، ووجوب إبراز الضمير في صفة جرت على غير من هي له إذا لم يضمر على شريطة التفسير، بخلاف ممطول، فإنه وإن جرى على غير من هو له، إلا أن ضميره أضمر على شريطة التفسير[1].

(والكُوفِيّونَ) أي: يختار نحاة الكوفة (الأوَّلَ) أي: إعمال الأول مع تجويز إعمال الثاني؛ لأنه أسبق الطالبَينِ، فهو أولى بإعطاء المطلوب، ولأن إعمال الثاني يوجب الإضمار قبل الذكر.

(فإنْ أَعْمَلْتَ الثّانيَ) الفاء للتفسير، وبدأ ببيان إعمال الثاني؛ لأنه الأولى والأكثر استعمالاً. (أَضْمَرْتَ) جزاء الشرط (الفاعِلَ) إذا اقتضى الفاعل (في) الفعل (الأوَّلِ)؛ لجواز الإضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير، ولزوم التكرار بالذكر[2]، وامتناع الحذف كما ستعرف. (علَى وَفْقِ) أي: موافقة الاسم (الظّاهِرِ) الواقع بعد الفعلين إفراداً وتثنية وجمعاً، وتذكيراً وتأنيثاً؛ لعود ذلك الضمير إليه. (دُونَ) ظرف (أضمرت) (الحَذْفِ) أي: حذف الفاعل؛ لأنه لا يجوز حذف الفاعل إلا إذا سد شيء مسده. (خِلَافاً) أي: يخالف القول بالإضمار دون الحذف خلافاً (للكِسائيّ[3]) ويظهر أثر الخلاف في نحو: ضرباني وأكرمني الزيدان

= يجب أن يكون متأخراً عن المفسر لفظاً ورتبة، فيجب إبراز الضمير في معنى ألبتة. م.

(١) لأن المفسر متأخر عنه لفظاً ورتبة.

(٢) أي: بذكر الفاعل ظاهراً. م.

(٣) قلت: الكسائي هو: علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي بالولاء، الكوفي، أبو الحسن الكسائي، إمام في اللغة والنحو والقراءة. من أهل الكوفة. ولد في إحدى قُراها، =

عندهم، وأكرمني وضربني الزيدان عنده، والكسائي إنما يقول بحذف الفاعل دون الإضمار تحرزاً عن الإضمار قبل الذكر. والجواب: بأن الإضمار قبل الذكر [٢٧/ب] بشرط التفسير في الجملة جائز، نحو: نعم رجلاً[١]، و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾[٢]، بخلاف حذف الفاعل بدون سد شيء مسده، فإنه لم يوجد أصلاً. وفيه: أنه جاء حذف الفاعل في نحو: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[٣] حيث حذف ﴿بِهِمْ﴾ وهو فاعل عند سيبويه، ونحو: ما قام وما قعد إلا أنا، وضربت وأكرم[٤] القوم[٥]، ونحو: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي

= وتعلَّم بها، وقرأ النحو بعد الكِبَر، وتنقَّل في البادية، وسَكَن بغداد، وتوفي بالري عن سبعين عاماً. وهو مؤدِّب هارون الرشيد، وابنه الأمين.

قال الجاحظ: كان أثيراً عند الخليفة، حتى أخرجه من طبقة المؤدِّبين إلى طبقة الجُلَساء والمُؤانسين. وأخباره مع علماء الأدب في عصره كثيرةٌ. له تصانيف، منها: «معاني القرآن» و«المصادر» و«الحروف» و«القراآت». توفي سنة (٠٠٠-١٨٩هـ = ٠٠٠-٨٠٥م). ينظر «طبقات النحويين واللغويين» للزبيدي (١٣٨) و«إنباه الرواة على أنباه النحاة» للقفطي (٢/ ٢٥٦).

(١) هذا على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف، وأما على قول من يجعل (المخصوص) مبتدأ و(نعم رجلا) خبره، والتقدير: زيد نعم رجلاً؛ فيحتمل أن يكون الضمير عائداً إلى المخصوص، وهو مقدم تقديراً. مطول.

(٢) سورة الإخلاص.

(٣) سورة الكهف، الآية: ٣٨.

(٤) فهذا المثال على مذهب الكسائي مقطع بالحذف، وعلى مذهب الفراء يعملان معاً، وأما على مذهب غيرهما؛ فلا يمكن قطعه؛ إذ لا يتصور إضمار الضمير مع الأول بدونه؛ إذ يفسد المعنى، فليس هذا عندهم تنازعاً.

(٥) إذ لو كان فاعل أكرم أو ضرب القوم لوجب أن يقال: أكرموا أو ضربوا عند إضماره. وفيه: أنه لا يجوز الإبراز نظراً إلى اللفظ. وفيه: أنه مناقشة في المثال. وفيه. م.

﴿مَسْغَبَةٍ يَتِيماً﴾[1]. وفيه: أن المصدر قاصر في العمل، لا يجب فيه وجود الفاعل[2]؛ لعدم الاقتضاء، فقوله: ﴿إِطْعَامٌ﴾ من باب عدم الفاعل لعدم اقتضاء الفاعل كما في الجوامد، لا من باب حذف الفاعل، والأمثلة السابقة من باب تقدير الفاعل، لا من باب حذفه نسياً، والمحذوف من باب التنازع محذوف نسياً.

(وجَازَ) إعمال الثاني عند اقتضاء الأول الفاعل، والجملة معترضة لبيان خلاف الفراء[3]، والواو اعتراضية، (خِلَافاً للفَرَّاءِ) أي: يخالف هذا القول بالجواز خلافاً للفراء، فإنه يمنع جواز ذلك؛ للزوم أحد المحذورين: الإضمار قبل الذكر، أو حذف الفاعل، وروي عنه: تشريك الرافعين أو إضماره بعد الظاهر كما في صورة تأخير الناصب، يقال:

---

(١) سورة البلد، الآية: ١٤ ـ ١٥.

(٢) أي: في التقدير واللفظ، وإلا؛ فليس الفعل بدون الفاعل. م.

(٣) قلت: الفراء هو: يحيى بن زياد الديلمي، مولى بني أسد، أبوزكريا، المعروف بالفرَّاء، إمام الكوفيين، وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب. كان يقال: الفراء أمير المؤمنين في النحو. ومن كلام ثعلب: لولا الفراء ما كانت اللغة. وُلد بالكوفة، وانتَقَل إلى بغداد، وعَهِد إليه المأمون بتربية ابنيه، فكان أكثر مقامه بها، فإذا جاء آخر السنة انصرف إلى الكوفة، فأقام أربعين يوماً في أهله يوزِّع عليهم ما جمعَهُ. وتوفي في طريق مكة. وكان مع تقدمه في اللغة فقيهاً متكلماً، عالماً بأيام العرب وأخبارها، من كتبه: «المقصور والممدود» و«المعاني» ويسمى: «معاني القرآن» أَمْلَاهُ في مجالسَ عامةٍ كان في جملة مَن يحضرها نحوُ ثمانين قاضياً، و«المذكر والمؤنث» وكتاب «اللغات» و«الفاخر» في الأمثال، و«ما تَلْحَن فيه العامة». واشتَهر بالفرَّاء، ولم يعمل في صِناعة الفِرَاء، فقيل: لأنه كان يَفْرِي الكلام. توفي سنة (١٤٤-٢٠٧هـ = ٧٦١-٨٢٢م). ينظر «إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب»، المعروف بمعجم الأدباء، لياقوت الحموي (٧/ ٢٧٦) و«وفيات الأعيان» لابن خلكان (٢/ ٢٢٨).

ضربني وأكرمني زيد، وضربني وأكرمت زيداً هو، ورواية المتن[١] غير مشهورة عنه[٢].

(وحَذَفْتَ) عطف على قوله: (أضمرت) (المَفْعُولَ) تحرزاً عن التكرار لو ذكر، وعن الإضمار قبل الذكر في الفضلة لو أضمر، وهو ممتنع. ورُبَّه رجلاً شاذ.

(إنِ استُغْنِيَ) شرط استغنى عن الجزاء له لتقدم ما يغني عنه[٣] (عَنْهُ) مفعول ما لم يسم فاعله. (وإلَّا) أي: وإن لم يستغن عنه، (أَظْهَرْتَ) جزاء الشرط، أي: أظهرت المفعول به، نحو: حسبني منطلقاً، وحسبت زيداً منطلقاً؛ لأنه لا يجوز حذف أحد مفعولي باب حسبت، ولا يصح إضماره؛ لئلا يلزم الإضمار قبل الذكر في الفضلة.

(وإنْ أَعْمَلْتَ) الفعل (الأَوَّلَ) [٢٨/أ] عطف على الشرطية السابقة، وهي قوله: (إن أعملت الثاني) (أضمَرْتَ) جزاء الشرط (الفَاعِلَ في) الفعل (الثَّانِي) نحو: ضربني وأكرمني زيد، (وَ) أضمرت (المَفْعُولَ) ويتعلق بإضمار المفعول قوله: (عَلَى) القول (المُخْتَارِ)؛ لئلا يتوهم بالحذف أن الثاني غير متوجه إلى المذكور، ولأن إضمار ليس قبل الذكر؛ لتعلق الاسم الظاهر بالفعل الأول، وهو متقدم على ما يضمر في الفعل

---

(١) وهو عدم تجويزه مطلقاً. م.

(٢) أي: عن الفراء.

(٣) وإنما لم يكن المقدم جزاء؛ لعدم جواز تقديم الجزاء على الشرط، لأن الشرط لا يعمل بتقديم المعمول عليه.

الثاني حكماً، فلا يحذف مع إمكان إضماره[١].

(**إلَّا أنْ يَمْنَعَ مَانِعٌ**) أي: أضمرت المفعول في جميع الأوقات إلا وقت منع مانع عن الإضمار، (**فتُظْهِرَ**) المفعول، نحو: حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقاً، حيث أعمل: حسبني، فجعل الزيدان فاعلاً له، ومنطلقاً مفعولاً له، وأضمر المفعول الأول في: حسبتهما، وأظهر الثاني - وهو منطلقين - لمانع، وهو: أنه لو أضمر مفرداً؛ خالف المفعول الأول، ولو أضمر مثنى؛ خالف المعاد، وهو قوله: منطلقاً.

(**وقولُ امرِئ القَيْسِ**) أي: مقوله، وهو مبتدأ، أوله:

ولَــوْ أَنَّ مَــا أَسْــعَى لأَدْنَــى مَعِيشَــةٍ

(**كَفانِي، ولَمْ أطلُبْ، قليلٌ مِنَ المَالِ**)[٢]

وهذا المصراع بدل من (قول امرئ القيس) وآخره:

(١) أي: من الحذف والإضمار.

(٢) **قلت**: قائله: امرؤ القيس، الشاعر الجاهلي، والبيت من البحر الطويل، وهو من شواهد سيبويه (١٦)، و«المقتضب» للمبرد (٢٢٦)، و«معاهد التنصيص» للعباسي (١٥٦).
وتقدير الكلام: كفاني قليلٌ من المال ولم أطلبه، فاعترض بين الفعل والفاعل بقوله: «ولم أطلب» وفائدته: تحقير المعيشة، وأنها تحصُل بغير طلبٍ ولا عناءٍ، وإنما الذي يحتاج إلى الطلب هو المجدُ المؤثَّل. وقد أعمَلَ الأوَّلَ فيه؛ لأنَّ المعنى عليه: أي لو كنتُ أسعى لأمرٍ حقيرٍ كفاني القليلُ. ولو نَصَب على هذا لتَناقَضَ المعنى؛ فإنْ قالوا: الأوَّل أهمُّ للبدء به؟ قلنا: لو اشتدَّ الاهتمام به لَجُعِل معمولُه إلى جانبه على الاهتمام بالأقرب أشدّ. والله أعلم. انظر للمزيد «النحو الوافي» للأستاذ عباس حسن (٤٩٢/٤) المسألة (١٦٠).

ولكنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ[١]
وقَدْ يُدرِكُ المَجْدَ المُؤَثَّلَ أمثَالِي

أي: لو ثبت أن أسعى لأدنى معيشة كفاني قليل من المال، ولم أطلب المجد المؤثل، ولكنما أسعى لمجدٍ مؤثَّل. (ليسَ) خبر (منهُ) أي: من باب تنازع الفعلين إن كان (لَمْ أطلب) عطفاً على: (كفاني)، ومنه بإعمال الأول إن كان عطفاً على مجموع الشرطية، أو اعتراضاً حيث لا يكون حينئذ في حيز «لو»، فلا يصير مثبتاً، فلا يفسد المعنى، ولا يسوغ أن يكون حالاً؛ لأن الحال قيد للعامل، فيستلزم كون الشرط ملزوماً للكفاية المقيدة بانتفاء الطلب، وليس كذلك؛ لتحقق السعي لأدنى معيشة مع كفاية قليل من المال مطلقاً، [٢٨/ب] طلبه أو لم يطلبه.

(لِفَسَادِ المَعْنَى) إضافة المصدر إلى فاعله، وهذا على تقدير توجيههما إلى (قليل من المال)؛ لاستلزامه انتفاء كفاية قليل من المال، وثبوت طلبه، بناء على قضية «لو» التي تجعل المثب من شرطه وجزائه أو ما عطف على أحدهما منفياً[٢]، والمنفي من ذلك مثبتاً[٣].

[نائب الفاعل]

(مفْعُولٌ) لم يفصله بـ(منه) كما فصل المبتدأ؛ لشدة تعلقه بالفاعل،

---

(١) التأثيل: التأصيل، يقال: مجدٌ مؤثَّل وأَثِيلٌ. س.

(٢) كقولك: لو جئتني لأكرمتك، فإن المجيء والإكرام منفيان بحسب المعنى. س.

(٣) كقولك: لو لم تشتمني لم أضربك، فإن الشتم والضرب مثبتان بحسب المعنى. س.

حتى سماه بعض النحويين: فاعلاً. (مَا لَم يُسَمَّ فاعلُهُ) أي: فعل لم يذكر فاعله. (كلُّ) ذكر (كل) لبيان الاطراد. (مَفْعُولٍ) ولا يرد نحو: أنبت الربيع البقل، حيث كان في الأصل مفعولاً فيه؛ لأنه خرج عن كونه مفعولاً به، وصار فاعلاً؛ لصدق حد الفاعل عليه[1]. (حُذِفَ فَاعِلُهُ[2]) صفة (مفعول) (فاعِلاً) مفعول ما لم يسم فاعله لقوله: (حذف)، (وأُقِيمَ) ذلك المفعول (هُوَ) تأكيد الضمير المستتر، وإنما أكد؛ لئلا يتوهم إسناد الفعل إلى قوله: (مُقَامَهُ[3]) أي: الفاعل.

(وشَرطُهُ) مبتدأ، أي: شرط مفعول ما لم يسم فاعله: (أَنْ تُغَيَّرَ صِيغَةُ الفِعْلِ إلى: «فُعِلَ» أو «يُفْعَلُ») ونحوهما مما يبنى للمفعول، فيكون من باب حذف المعطوف، أو من صيغة الفاعل إلى صيغة المفعول، أو إلى الماضي المجهول والمضارع المجهول، فيتناول نحو: افتعل واستفعل وغيرهما، وهذا من باب ذكر العلم وإرادة الصفة المشهورة، نحو: لكل فرعون موسى، أي: لكل جبار عادل قاهرٌ.

(ولا يَقَعُ) موقع الفاعل (المَفْعُولُ الثانِي من بابِ: «عَلِمْتُ»)؛ لأنه

---

(١) وأما الذين ذكروا تعريف الفاعل، ولم يذكروا فيه قيد: على جهة قيامه؛ فمفعول ما لم يسم فاعله عندهم داخل في حد الفاعل، وقسم منه، وهو مذهب قدماء أهل البصرة، وتبعهم صاحب «المفصل» وغيره. استراباذي. قلت: انظر «شرح الرضي» (٢١٥/١).

(٢) أي: نسياً منسياً.

(٣) أي: لفظاً بأن يسند إليه كما كان مسنداً إليه؛ إذ يمتنع الحكم بدون المحكوم عليه، ولفظاً بأن يرفع كما كان الفاعل مرفوعاً؛ لأن الرفع ثمة المسند إليه وإن لم يصدر عنه الفعل كما في المنفي. م.

مسند إلى المفعول الأول إسناداً تاماً، فلو أسند الفعل إليه؛ لزم كونه مسنداً ومسنداً إليه، مع كون كلا الإسنادين تاماً، بخلاف نحو: أعجبني ضرب زيد عمراً؛ لأن أحد الإسنادين ـ وهو إسناد المصدر ـ غير تام[1].

(ولا) المفعول (الثالث من) مفعولي (باب: «أعلمت»)؛ إذ حكمه حكم المفعول الثاني من باب: علمت في كونه مسنداً، وكذا ثاني مفاعيله عند اللبس[2]، نحو: [٢٩/أ] أعلم موسى عيسى إخاه، بخلاف: أعلمت زيداً هندٌ ذاهبةً.

(والمفعول له) بلا لام، بخلاف: ضرب للتأديب. وإنما لم يقع موقعه؛ لأنه جواب «لم»، ويبطل بالسؤال عن اللمية قبل تمام الحكم.

وفيه: أنه يوجب امتناع: ضرب للتأديب.

وفيه: أنا لا نسلم كونه بعد إظهار اللام جواب «لم». وفيه[3].

ولأن النصب فيما قصد عليته مشعر بالعلية[4]، فلو أسند إليه؛ فات النصب والإشعار.

---

(١) وفيه نظر؛ لأن الذي لا يجوز أن يكون شيء واحد مسنداً ومسنداً إليه إلى أمر واحد، فالأولى أن يقال: لما لم يجز الاقتصار على أحد مفعولي باب علمت؛ تعين المفعول الأول لقيامه مقام الفاعل؛ لأنهم كرهوا أن يقع المفعول الثاني الذي هو مسند مع وجود المفعول الأول الذي هو مسند إليه. استراباذي.

(٢) وذلك حيث يصح كل منهما أن يقع مفعولاً أولاً. س.

(٣) لأن المنع مكابرة، ولا فرق بينهما. م.

(٤) وذلك لأن النصب بتقدير اللام دلالة على القليل، فإذا زال لم يبق إشعار بالعلية، وحينئذ يفوت حقيقة المفعول له. ش.

وفيه: أنه يلزم الجواز على هذا لو قام قرينة[١]، والمنع مطلقاً، وأيضاً النصب في الظروف مشعر بالظرفية، ومع ذلك يجوز الإسناد إليه.

(وَالمَفْعُولُ مَعَهُ كَذَلِكَ) أي: كالمفعول الثاني من باب: علمت[٢] والثالث من باب: أعلمت في أنهما لا يقعان موقع الفاعل؛ لأن الواو يمنع الإسناد إليه، وتركها يغير ماهية المفعول معه.

(وَإِذَا وُجِدَ المَفْعُولُ بِهِ) في الكلام مع غيره من المفاعيل؛ **(تَعَيَّنَ)** المفعول به[٣] **(لَهُ)** لإسناد الفعل إليه لبناء الفعل المجهول له، وكون إسناده إليه حقيقة[٤]، وإلى غيره من الملابسات[٥] مجازاً، ولا يصار إلى غير الحقيقة مع إمكانها، فلا يترجح عليه المفعول المطلق، ولا الزمان بالجزئية، ولا المكان بملازمته لكل فعل[٦]؛ لأن الفعل المجهول غير مبني لذلك.

---

(١) أي: حال.

(٢) لأنه يكون عطفاً من غير معطوف عليه، فإن هذه الواو وإن كنا نسميها واو المفعول معه، لكن أصلها للعطف، وفيه لأنه يمكن أن لا تحذف الواو، وهو يدل على أن ما بعدها مشارك المحذوف قبلها لفظاً لا رأساً؛ إذ لا تحقق مفعول من غير فاعل أصلاً، وقد جاء العطف من غير ذكر المعطوف عليه لفظاً. وأجيب بأن الفاعل عند بناء الفاعل للمفعول محذوف نسياً منسياً. م.

(٣) هذا مذهب البصريين، وأما الكوفيون وبعض المتأخرين؛ فذهبوا إلى أولويته، لا أنه واجب. ح.

(٤) وقد نقل عن سيبويه: أنه إذا كان (غير) المفعول به اسم في الكلام كان أولى بإقامته مقام الفاعل، مثلاً إذا كان المقصود الأصلي وقوع الضرب أمام الأمير أقيم ظرف المكان مقام الفاعل مع وجود المفعول به، وكذا الحال في غيره. استراباذي.

(٥) أي: المتعلقات.

(٦) أي: في الوجود الخارجي. م.

(**تَقُولُ:**) جملة معللة (**ضُرِبَ زَيدٌ**) أقيم المفعول به مقام الفاعل (**يومَ الجُمُعةِ**) ظرف زمان (**أمامَ الأميرِ**) ظرف مكان (**ضَرْباً شَدِيدَاً**) مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة (**فِي دَارِهِ**) مفعول به بواسطة حرف الجر على اصطلاح الجمهور. وأما على اصطلاحه[1]؛ فهو مفعول فيه، حيث جُعل تقديرُ «في» شرطَ النصب، لا شرطَ المفعول فيه، فيلزم تكرير نظير ظرف المكان، وترك نظير المفعول به بواسطة الحرف. (**فتَعَيَّنَ «زيدٌ»**) كما ترى.

فإن قيل: قوله: (إذا وجد)، وقوله: (تعين له)، وقوله: (تقول) أمور مستقبلة، وقوله: (فتعين زيد) ماض، فالكلام غير منتظم.

قيل: الماضي بمعنى المستقبل، كما في [٢٩/ب] قوله تعالى: ﴿فَفَزِعَ مَن فِي السَّمَوَاتِ﴾[2] الآية، والفاء للتعليل على التمثيل المذكور؛ لأنه إذا قيل: تقول كذا فتعين كذا، فكأنه قيل: مثاله كذا، لأنه تعين فيه (زيد) كما ترى.

(**فإنْ لَمْ يَكُنْ**) «كان» تامة، أي: فإن لم يوجد المفعول به؛ (**فالجَمِيعُ**) أي: جميع المفاعيل (**سواءٌ**) أي: مستوية؛ لاستواء الكل في عدم بناء الفعل له، وكون الإسناد إليه مجازاً.

فإن قيل: لو أريد: جميع المفاعيل مع المفعول به؛ لم يستقم؛

---

(١) مص. قلت: هو المصنف ابن الحاجب رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى.

(٢) سورة النمل، الآية: ٨٧. قلت: كان مقتضى الظاهر يستدعي أن يُقال: ﴿فَفَزِعَ﴾ بالفِعْل المضارع عطفاً على فعل ﴿يُنفَخُ﴾ لكن عُدِلَ عن هذا الظاهر لتقديم الأحداثِ التي ستأتي في المستقبل في صورة أحداثٍ قَدْ وقَعَتْ وَمَضَتْ.

لابتنائه على قوله: (فإن لم يكن)، وإن أريد: جميع ما سوى المفعول به؛ فهو سواء مطلقاً وجد المفعول به أو لم يوجد.

قيل: المراد: إنه إن لم يوجد المفعول به؛ فجميع ما سواه سواء في الجواز، وعند وجوده كانت سواء في عدم الجواز. أو المراد: إن لم يوجد المفعول به؛ فجميع ما ذكر في التركيب من المفاعيل سواء، وإن وجد؛ فجميع ما يذكر فيه منها ليس بسواء؛ لترجيح المفعول به، ولو قال: وإلا فالبواقي سواء؛ لكان أخصر وأظهر.

(و) المفعول (الأَوَّلُ مِن مفعولَيْ بَابِ: «أَعْطَيْتُ») وكسوت، أي: الفعل المتعدي إلى مفعولين ثانيهما غير الأول (أَوْلَى) في قيامه مقام الفاعل (مِنَ) المفعول (الثَّانِي)؛ لأنه مكتس[1] وعاطٍ[2]، أي: آخذ، فهو أنسب بالفاعل، وأليق بالقيام مقامه، ويجب عند اللبس، نحو: أعطى زيد عَمراً.

[المبتدأ والخبر]

(ومِنْهَا:) أي: من المرفوعات (المُبْتَدأُ) مبتدأ متقدم الخبر، والجملة عطف على قوله: (فمنه الفاعل). (والخَبَرُ) جمعهما في فصل واحد؛ لمكان التلازم بينهما على ما هو الأصل، واشتراكهما في العامل المعنوي، وغير ذلك.

(فالمُبْتَدأُ) مبتدأ (وهُوَ) ضمير الفصل.

---

(١) في: كسوت عَمراً جبة، والجبة مكتساة. ص.

(٢) في: أعطيت زيداً درهماً، والدرهم معطو. س.

فإن قيل: ما له أتى بضمير الفصل في حد المبتدأ والخبر دون حد الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله؟

قيل: اكتفى في بعض الحدود بالحصر المستفاد من المقام لمكان الاطراد والانعكاس، وصرح بذلك في بعضها؛ لتكون [٣٠/أ] صور التصريح دالة على صور الاكتفاء.

وقيل: صرح بالحصر هنا رداً على من زعم: أن اسم الفعل مبتدأ. وفيه وفيه.

(**الاِسْمُ**) لفظاً أو تقديراً، وهو خبر المبتدأ. (**المُجَرَّدُ**) صفة (الاسم) ويتعلق به[1] قوله: (**عَنِ**) ماهية (**العَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ**) أي: الاسم الذي لم يوجد فيه عامل لفظي، واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي.

فإن قيل: التجريد سلب الوجود معنى، وسلب الكلي يوجب سلب العموم، لا عموم السلب، فيصدق عند عدم وجود بعض العوامل ووجود البعض؛ لأن التجريد عن شمول الوجود كما يكون بشمول العدم؛ يكون بالافتراق أيضاً.

قيل: التجريد وإن كان سلباً، لكن على العدول[2]؛ إذ النسبة

---

(١) لأن ضمير الفصل لقَصْر الخبر على المبتدأ، ولا يتأتى منه الرد حيث لا يلزم من قصر الوصفين على المبتدأ أن يكون له وصف ثالث، بل يلزم عدم هذين الوصفين في غيره، وفيه: أن ضمير الفصل هنا لقصر المبتدأ على الخبر، فيتأتى الرد منه كما في قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾. وفيه لأن هذا المذهب زيفه التفتازاني في «المطول». م. **قلت**: انظر لزاماً «حاشية الصبان على شرح الأشموني» (٥٦٣/١).

(٢) وهو أن يكون حرف السلب جزءاً من الموضوع أو المحمول. م.

إيجابية، وإثبات التجريد عن جميع العوامل، بأن لا يوجد فيه عامل على سبيل عموم السلب، لا سلب العموم. أو يقال: سلمنا أنه بمعنى السلب البسيط[١]، فيفيد سلب العموم، وسلب العموم يحتمل شمول العدم والافتراق، فتعين أحدهما، وهو شمول العدم بالقرينة.

واعلم أن التجريد يقتضي سبق الوجود، وقد ينزل الإمكان منزلة الوجود، كما في قولهم: ضَيِّق فَمَ الركيَّة[٢]، وسبحان الذي صغَّر جسم البعوض، وكبَّر جسم الفيل، وقوله تعالى: ﴿أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ[٣]﴾[٤] بتسمية العدم الأصلي إماتة، وهنا من هذا القبيل.

وقوله: (اللفظية) أي: المنسوبة إلى اللفظ نسبة المفعول إلى المصدر، أو نسبة الجزئيات إلى الكلي، وفسر العلامة جار الله الزمخشري[٥] ....

(١) وهو أن لا يكون حرف السلب جزءاً من الموضوع أو المحمول.

(٢) أي: البئر.

(٣) جواب سؤال مقدر، وهو أن يقال: إن العامل لفظ، وتوصيفه باللفظي يوجب نسبة الشيء إلى نفسه، وجوابه: أن العامل لفظ، ولا خفاء في جواز نسبة الملفوظ إلى اللفظ؛ لأن المشتق منه منسوب إلى المشتق؛ إذ نقول: إن العامل لفظ خاص، والمنسوب إليه اللفظ العام، والإخفاء في جواز نسبة الخاص إلى العام. م.

(٤) سورة غافر، الآية: ١١.

(٥) قلت: الزمخشري هو: محمود بن عمر الخوارزمي الزمخشري، جار الله، أبو القاسم، من أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة والأدب. وُلد في زمخشر (من قرى خوارزم) وسافر إلى مكة فجاور بها زمناً فلُقِّب بجار الله. وتنقَّل في البُلدان، ثم عاد إلى الجُرجانية (من قرى خوارزم) فتوفي فيها.

أشهر كتبه: «الكشاف» في تفسير القرآن، و«أساس البلاغة» و«المفصَّل» و«الفائق» في =

في «المفصل»[1] العوامل اللفظية بباب «كان» و«إنَّ» و«علمتُ»[2] حيث قصد بيانَ ما هو المشترك من المبتدأ والخبر قائلاً: هما الاسمان المجرَّدان عن العوامل اللفظية للإسناد. والمشترك بينهما: التجرد عن العوامل التي من شأنها أن تدخل عليها، وهي الأبواب [٣٠/ب] الثلاثة وفروعها ليس إلَّا، والمصنف عرَّف المبتدأ وحده، فبالحَريّ أن يطلق. فاعرف[3]. فلا يرد عليه: (بِحَسْبِكَ دِرهمٌ)؛ لأن الزائد غير معتدٍّ به[4].

(مُسنَداً إليهِ) مفعول ما لم يسم فاعله لقوله: (أسند)؛ أو هو حال معتمد على ذي الحال. واحترز به عن خبر المبتدأ، والقسم الثاني من المبتدأ[5] خارج عن هذا القسم.

(أوِ الصِّفَةُ) من مشتق، كـ(ضارب) و(مضروب) و(حَسَن) وما يجري مجراه، كـ(قُرَشِيٍ). كلمة «أو» لتقسيم المحدود، حيث يتناول صدر الحد ـ وهو قوله: (الاسم) ـ كلا القسمين، «أو» لمانع الخلو دون الجمع، وليست للشك[6] ....

= غريب الحديث. توفي سنة (٤٦٧-٥٣٨هـ = ١٠٧٥-١١٤٤م). ينظر «لسان الميزان» لابن حجر العسقلاني (٦/ ٤) و«مفتاح السعادة ومصباح السيادة» لطاش كبري زاده (١/ ٤٣١).

(١) قلت: «المفصل في صنعة الإعراب» للزمخشري (٤٣) المبتدأ والخبر.

(٢) وما ولا. رضي. قلت: انظر «شرح الرضي» (١/٢٢٤).

(٣) ولا نخص عاملاً دون عامل صوناً للحد عن اللفظ المجمل. رضي. قلت: النقل من «شرح الرضي» (١/٢٢٤).

(٤) فكأنه معدوم. رضي. قلت: انظر «شرح الرضي» (١/٢٢٥).

(٥) وعن الأسماء التي قبل التركيب، نحو قولهم: ألف ب ت ث، ونحو: واحد اثنان ثلاثة، ونحو: زيد عمرو بكر، فإنها مجردة عن العوامل اللفظية، ولا يسمى مبتدأ لعدم الإسناد. ح.

(٦) أي: من المتكلم. م.

أو للتشكيك[١]، فلا ينافي التعريف. (**الوَاقِعَةُ بَعدَ حرفِ النَّفيِ وألِفِ الاِستِفهَامِ**) ليحصل الاعتماد، و«هل» ونحوه كـ«ما» و«من» و«متى» و«أين» و«كم» و«كيف» و«أيان» كالألف[٢]. وقيل: لا[٣]. وذكر الألف للأصالة أو للتقيد، ولم يعتبر وقوعها بعد الموصول في نحو: القائم أبوه زيد؛ لأن هذا القسم من المبتدأ ضروري؛ لعدم وجه آخر، ولا ضرورة هنا؛ للزوم إعراب الصلة بإعراب اللام الموصولة كإعراب ما بعد «إلا» بمعنى «غير» بإعرابها.

(**رَافِعَةً**) حال من ضمير (الواقعة) (**لِظَاهِرٍ**) غير ضمير مستتر، فلا يرد: أقائم أنتما، واحترز به عن نحو: أقائمان الزيدان؛ لأن (أقائمان) رافع للضمير العائد إلى (الزيدان)، ولو كان رافعاً لهذا الظاهر لم يجز تثنيته.

(**نَحوُ: زَيدٌ قَائِمٌ**) مثال القسم الأول من المبتدأ. (**ومَا قَائِمٌ الزَّيدَانِ**) مثال الصفة الواقعة بعد حرف النفي. (**وأقَائِمٌ الزَّيدَانِ**) مثال الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام.

(**فإنْ طَابَقَتْ**) أي: الصفة المذكورة (**مُفرَدًا**) مفعول به لقوله: (طابقت)، أي: فإن كانت الصفة والاسم المرفوع مفردين. وقوله:

---

(١) أي: إيقاع المتكلم السامع في الشك مع العلم به. مطول.

(٢) اعلم أن في هذا القسم من المبتدأ تعسفاً من وجوه: الأول: القول بأن النكرة مبتدأ مع وجود المعرفة. والثاني: القول بكون الصفة مبتدأ مع وجود الذات. والثالث: جعل المسند مبتدأ مع وجود المسند إليه. هذا مفهوم كلام التفتازاني. م.

(٣) لأن أدوات الاستفهام غير الهمزة لا تدخل الاسم ما أمكن دخوله الفعل، وهنا يمكن أن يقال: هل أو متى يقوم الزيدون، فلا يقال: متى أو هل قائم الزيدون، والأول مذهب ابن مالك شارح «الهادي». م.

(مفرداً) أي: اسماً واقعاً مفرداً واقعاً بعدها، واحترز به عما إذا طابقت [٣١/أ] مثنى، نحو: أقائمان الزيدان، أو مجموعاً، نحو: أقائمون الزيدون، فإنها حينئذ خبر (ليس) إلَّا.

(جَازَ الأَمْرَانِ): أحدهما: كون الصفة مبتدأ، وما بعدها فاعلُها السادُّ مسد الخبر في إتمام الجملة، والثاني: كون الصفة خبراً، وما بعدها مبتدأ. وإنما جاز فيه؛ لاستوائهما في مخالفة الأصل[1]، فلا يسبق الذهن إلى أحدهما، بخلاف: قام زيد، حيث لا يجوز فيه إلا الفاعلية؛ لخلوِّها عن مخالفة الأصل، واستلزام حمله على الابتداء تأخير المبتدأ عن الخبر، فلا يسبق الذهن إليه، بل إلى ما هو الأصل، فيلتبس، وهذا هو الفرق بين جميع صور الالتباس. وجواز الوجهين. فاندفع ما قيل: اعتبر في منع تأخير المبتدأ في نحو: زيد قام لزوم الالتباس بالفاعل، ولم يخرج وجهان، ولم يعتبر الالتباس هنا، وجوز الوجهان، فلا بد من بيان الفرق.

مثل: (أقائم زيد) فزيد مبتدأ أو خبر.

فإن قيل: هذا القسم من المبتدأ ضروري، لا يصار إليه إلا عند عدم وجه آخر، فلما جاز فيه وجه آخر؛ انتفت الضرورة.

قيل: إذا جعل الاسم الظاهر فاعلاً؛ فلا وجه في الصفة حينئذ سوى رفعها على الابتداء، فتحققت الضرورة.

---

(١) لأن الصفة إذا وقعت مبتدأ خالفت الأصل؛ لأن الأصل في المبتدأ: أن يكون مسنداً إليه، وهنا خلافه، وكذلك الاسم إذا وقع مبتدأ خالف الأصل؛ لأن الأصل في المبتدأ التقديم، وهنا خلاف ذلك.

(والخبرُ) مبتدأ (هُوَ) ضمير الفصل (المُجرَّدُ) خبره، أي: المجرد عن العوامل اللفظية اسماً أو جملة[1]، واحترز به عما ليس بمجرد. (المُسْنَدُ بِهِ) إلى المبتدأ[2]، فلا يرد نحو: يضرب، في: زيد يضرب أبوه، وعلى هذا قوله: (المُغايِرُ للصِّفَةِ المَذْكُورة) تأكيد، وقوله: (المسند) صفة (المجرد). وقوله: (به) مفعول ما لم يسم فاعله، واحترز به عن القسم الأول[3]. (المُغايرُ) صفة أخرى، (للصفة المذكورة) أي: الذي لا يكون صفةً واقعةً بعد حرف النفي وألف الاستفهام رافعة لظاهر، واحترز به عن القسم الثاني من المبتدأ.

[الأصل في المبتدأ التقديمُ]

(وأَصْلُ المُبتَدأِ) أي: الأَوْلى في المبتدأ، أو مقتضى الدليل [٣١/ب] فيه، (التَّقْدِيمُ)؛ لأنه موصوف معنى، ولأنه عمدة البيان.

(ومِنْ ثَمَّةَ) أي: ومن أجل أن أصل المبتدأ التقديم؛ (جَازَ:) تركيب («في دَارِهِ زَيدٌ»[4]) مع كون الضمير عائداً إلى (زيد) المتأخر لفظاً لتقدمه رتبةً؛ لمكان أصالة تقدمه. (وامتَنَعَ) تركيب: («صَاحِبُها فِي الدَّارِ»)؛ لعود

(١) قد يقال: كلام المصنف في قسم الاسم والمجرد صفة للاسم المقدر، فلا يكون هذا الخبر متناولاً للجملة، ولذلك قال: والخبر قد يكون جملة. استراباذي.

(٢) وعلى هذا التقدير لو قصد هذا المعنى لقال: المسند إليه إلى المبتدأ، وحينئذ يقع لفظة لغواً، فالصواب أن يجاب بتقدير الاسم. اس.

(٣) من المبتدأ.

(٤) ومن جوَّز (ضرب غلامه زيد) ينبغي أن يجوِّز هذا؛ لأن طلب المبتدأ للخبر كطلب الفعل للمفعول، بل أشد. رضي. قلت: النقل من «شرح الرضي» (١/ ٢٣٠).

الضمير إلى (الدار)، وهو في حيز الخبر الذي أصله التأخيرُ، فيلزم عود الضمير إلى المتأخر لفظاً ورتبة.

[مسوغات الابتداء بالنكرة]

(وقَدْ) للتَّقليل[1] (يَكُونُ المُبتَدَأُ نَكِرَةً) مع أن أصله التعريف.

اعلم أن في المبتدأ أصلين: التقديم والمعرفة، فبيَّن أحدهما بالتصريح، والآخرَ بالالتزام؛ لأن بيان قلة التنكير يستلزم بيان أصالة التعريف. وأيضاً إن بيان التنكير عند بيان أصالة التقديم غير ملائم، فكان الأولى أن يذكر هنا قوله: (وإذا كان المبتدأ[2] مشتملاً... إلخ) مما وجب فيه هذا الأصل[3] أو تخلفه[4]. وإذا كان المبتدأ نكرة؛ يلزم تأخيره، وتخلف هذا الأصل في بعض الوجوه، وذلك إذا كان الخبر مصححاً له، نحو: في الدار رجل، فلعل ذكر التنكير بعد ذكر التقديم بهذا التلفيق. وفيه[5].

(إِذَا تَخَصَّصَتْ) أي: قلَّ شيوعها (بِوَجْهٍ مَا) أيَّ وجه كان، و«ما» زائدة أو صفة؛ لأن التنكير المحض في الباب مخل بالغرض المطلوب، وهو الإفهام. ويرد عليه: جواز: كوكب انقضّ، وأَمْتٌ في الحَجَر. ويرد أيضاً: جواز تنكير الفاعل. (مِثْلُ: ﴿وَلَعَبْدٌ﴾) فإنه يخصص بالصفة، وهي:

---

(١) في ج: للتعليل.

(٢) وإذا تضمن الخبر.

(٣) أي: تقديم المبتدأ. رضي. قلت: النقل من «شرح الرضي» (١/٢٣٠).

(٤) ثم يذكر المواضع التي صح فيها تنكير المبتدأ. رضي. قلت: انظر «شرح الرضي» (١/٢٣١).

(٥) إذ المناسبة حينئذ تقدم في الدار رجل على البواقي. م.

(﴿مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾[1]، و«أرجلٌ في الدار أم امرأة»)، فإنه تخصص بالعلم بثبوت الخبر لأحد الجنسين[2]؛ لأن الإخبار بعد العلم بمنزلة الصفات، وإنما قلنا: بالعلم بثبوت الخبر؛ لأن «أم» المتصلة المعادلة للهمزة للسؤال عن التعيين بعد العلم بأصل الحكم لأحد الجنسين.

(و«ما أحدٌ»، فإنه تخصص[3] بصفة العموم[4]، وفيه[5]. [٣٢/أ] (خيرٌ منكَ»)، فالتمثيل للمبتدأ على مذهب بني تميم.

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٢١.

(٢) قال الرضي: فنقول: لو كفى الاختصاص الحاصل عند المتكلم في جواز تنكير المبتدأ، لجاز الابتداء بأي نكرة كانت، إذا كانت مخصوصة عند المتكلم، بل إنما يطلب الاختصاص في: أرجل في الدار أم امرأة معرفة المتكلم بكون أحدهما في الدار، للزم امتناع: أرجل في الدار؟ ومثل: هل رجلٌ في الدار؟ وأرجلٌ في الدار أو امرأة؟ لعدم لفظة (أم) الدالة على حصول الخبر عند المتكلم، وعدم شيء آخر يتخصص به المبتدأ. م. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٢٣٣/١).

(٣) لأن الخصوص ضد العموم على ما فسره به من قلة الشيوع، فكيف يحصل؟ والجواب: أن المراد بالخصوص في هذا الباب التعين، وقد يتعين المحكوم عليه في: ما أحد خير منك. م.

(٤) وذلك أن التخصيص أن تجعل لبعض الجملة شيئاً ليس لسائر أمثاله، وأنت إذا قلت: ما أحد خير منك، فالقصد أن هذا الحكم وهو عدم الخيرية ثابت لكل فرد فرد، فلم يختص ببعض الأفراد، بل الحق أن يقال: إنما جاز ذلك، لأنك عينت المحكوم عليه، وهو كل فرد فرد، ولو حكمت بعدم الخيرية على واحد غير معين لم يحصل للمخاطب فائدة الحكم لعدم تعين المحكوم عليه. أما إذا بينت أن حكمه على الواحد حكمه على كل فرد فرد؛ فقد تعين المحكوم عليه، وهو كل فرد فرد. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٢٣٤/١).

(٥) قيل: لأنه لا معنى للتخصيص بالعموم؛ لأن العموم غير تخصيص. وفيه. وتوضيحه: أن التخصيص عبارة عن تقليل الشيوع، وصفة العموم يزيد الشيوع، فلا يحصل التخصيص بها، وفيه أن الإبهام ينافي التخصيصي، والصفة العامة يجعل النكرة في حكم المعرف باللام، فكيف لا يحصل التخصيص وهو أولى؟ م.

(و«**شرٌّ أهرَّ ذا نابٍ**»)، فإنه تخصص بكونه فاعلاً معنى بإرادة التقديم والتأخير على إبدال «شر» من الضمير، وجعله بتقدير: أهر ذا ناب شر، ليحصل التخصيص، وتقدُّمُ ما حقه التأخير يوجب الحصر، فيكون المعنى: ما أهرَّ ذا نابٍ إلا شرٌّ[1].

اعلم أن المهرَّ للكلب[2] بالنُّباح المعتاد قد يكون خيراً بأن يكون الجائي حبيباً أو تاجراً أو مخبراً بخبرِ مَسرَّةٍ، وقد يكون شراً بأن يكون لصاً أو عدواً، والمُهَرُّ له بنباح غير معتاد يُتشاءم به يكون شراً لا خيراً، فعلى الأول يصح القصر بالنسبة إلى الخير، وعلى الثاني لا يصح، فيقدر الوصف حتى يصح القصر، فيكون المعنى: شرٌّ عظيم لا حقيرٌ أهرَّ ذا ناب.

(و«**فِي الدَّارِ رجُلٌ**»)، فإنه تخصص بتقديم الخبر الذي هو ظرف

---

(١) أي: إلا شر فظيع، ويكون تخصيصاً نوعياً، والمانع إنما يمنع من التخصيص الجنسي والفردي. مطول.

قلت: شرٌّ: مبتدأ مرفوع، وهو نكرة. وإنما جاز ذلك ـ والأصل في المبتدأ أن يكون معرفة لأن هاهنا محذوفاً معلوماً، هو نعتٌ للنكرة، إذ الأصل قبل الحذف: شرٌّ مثيرٌ أهرّ ذا ناب. ومعلوم أنّ النكرة إذا نُعتت صحّ الابتداء بها. هذا مثلٌ يُضربُ في ظُهور أمارات الشّرّ ومَخَايِله، كأنّهم سمعوا هَرير كلبٍ في وقتٍ لا يهرّ في مثله إلا لسوءٍ، فقالوا ذلك؛ أي: إنّ الكلب إنّما حمله على الهرير شرّ.

يُنظر: «مجمع الأمثال» للميداني (٢/١٧٢). وفي «اللسان»، مادة: هرر: «هرَّت القوسُ هَرِيراً: صَوَّتَتْ». أي: شرٌّ جعَل ذا الناب؛ وهو: الكلب مهراً؛ أي: مصوِّتاً، وهذا مثل لظهور أمارات الشر.

(٢) قال التفتازاني: إن المهر للكلب لا يكون إلا شراً؛ إذ ظهور الخير للكلب لا يهره ولا يفرغه. م.

قلت: وقول التفتازاني في: «مختصر المعاني» (٦٠).

متعين لكونه حكماً؛ لأنه إذا قيل: في الدار؛ علم أن ما بعده موصوف باستقراره في الدار، فكأنه متخصص بالصفة.

(و«سَلامٌ عَليكَ»)، فإنه تخصص بكونه منسوباً إلى المتكلم؛ إذ المعنى: سلمت سلاماً عليك، ثم رفع لقصد الاستمرار والدوام. هكذا قالوا.

واعترض إن سلمت معناه قلت: سلام عليك[1]، فلا يستقيم للزوم الدور والتسلسل والتكرار.

والجواب: إنا لا نسلِّم أن معنى: سلَّمتُ، قلتُ: سلامٌ عليك، بل معناه: قلتُ: سلَّمك الله[2]، أو قلتُ: السلامُ عليك، وذلك لا يحتاج إلى تقدير آخَرَ، فلا يلزم التسلسل والدور.

فإن قيل: السلام لما كان مصدر: سلمتُ؛ كان معنى قولك: سلام عليك: قولي سلامٌ عليك واقع عليك، فيلزم تكرار الخطاب.

قلت: قيل: معناه كذلك، لكنه ليس بتكرار، بل هو تعيين الخطاب

---

(١) كما أن معنى: لبيت وسبحت بمعنى: قلت: لبيك وسبحان الله؛ لأن (سلمت) مشتق من (سلام عليك) كـ(لبيته) من (لبيت) و(سبحت) من (سبحان الله). ري.

(٢) أي: جعلك الله سالماً، فالأصل: سلمت الله سلاماً، ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال، فبقي المصدر منصوباً، وكان النصب يدل على الفعل والفعل يدل على الحدوث، فلما قصدوا دوام نزول سلام الله عليه، واستمراره؛ أزالوا النصب الدال على الحدوث، فرفعوا (سلامٌ) وكذا أصل: (ويلٌ لك): سلكت ويلاً، أي: سلاكاً، فرفعوه بعد حذف الفعل نقضاً لغبار معنى الحدوث. ري.

قلت: والنقل من «شرح الرضي على الكافية» (١/٢٣٦).

بالإرادة من اللفظ الصالح له، وقدر صاحب «اللباب»[١]: سلمك الله، [٣٢/ب] معرضاً عن تقدير: سلمت، وهو غير مسلَّم، حيث لا معنى لـ(سلمك الله عليك) بعد استيفاء المفعول مرة.

[أنواع الخبر: اسمية، فعلية، شبه جملة]

(والخَبَرُ) مبتدأ (قَدْ يَكُونُ) إشارة[٢] إلى أن الأصل في الخبر: الإفراد؛ لكونه أحد جزأي الكلام، وهذا يصلح مثالاً لوقوع الخبر جملة. (جُمْلَةً) لصدق حد الخبر عليها، ولأن الحكم كما يقع بالمفرد يقع بالجملة. (مِثْلُ: «زَيْدٌ) مبتدأ (أَبُوهُ) مبتدأ ثان (قَائِمٌ») خبر المبتدأ الثاني، والجملة الاسمية خبر المبتدأ الأول. (و«زَيْدٌ) مبتدأ (قَامَ) فعل (أَبُوهُ») فاعله، والجملة الفعلية خبر المبتدأ.

(فَلَا بُدَّ) الفاء جواب شرط محذوف، أي: إذا صح وقوع الجملة خبراً؛ فلا بد، أو عطف على قوله: (قد يكون جملة)، أي: الخبر قد يكون جملة، فيحتاج إلى عائد للربط. (مِنْ عَائِدٍ) يعود من الجملة إلى

(١) لعله: «اللباب في علل البناء والإعراب» لأبي البقاء العكبري (عبد الله بن الحسين) المتوفى سنة (٦١٦هـ).

(٢) قال ابن الأنباري وبعض الكوفيين: لا يصح أن تكون طلبية؛ لأن الخبر ما يحتمل الصدق والكذب، وهو وهمٌ، وإنما أُتوا من قِبل لفظ الخبر، وليس المراد بخبر المبتدأ عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب كما أن الفاعل عندهم ليس من فعل شيئاً، ففي قولك: أزيد عندك، يسمون الظرف خبراً مع أنه لا يحتمل الصدق والكذب، بل الخبر عندهم ما ذكره المصنف، وقال ثعلب: لا يجوز أن يكون قسمية، والأولى الجواز؛ إذ لا منع. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (١/٢٣٧).

المبتدأ، فترتبط به الجملة؛ لأن الجملة من حيث هي هي مستقلة، فإذا تعلق بشيء يحتاج إلى رابط والعائد ضمير أو غيره، كاللام في: نعم الرجل زيد، ووضع المظهر موضع المضمر في نحو: ﴿الْحَاقَّةُ ۝ مَا الْحَاقَّةُ﴾[1]، وكون الخبر تفسيراً للمبتدأ في نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾. وقوله: (من عائد) خبر «لا»، وليس بمتعلق بـ(بدّ)، وإلا؛ لكان مضارعاً للمضاف، نحو: لا حافظاً للقرآن عندك.

(وَقَدْ يُحْذَفُ العَائِدُ) بقرينة، نحو: (البُرُّ الكُرُّ بستينَ درهماً)، و(السَّمنُ مَنَوانِ بدرهمٍ)، أي: الكر منه، ومنوان منه[2]، بقرينة أن بائع البر والسمن لا يُسعِّر غير ذلك.

(وَمَا وَقَعَ ظَرْفاً[3]) أي: الخبر الذي وقع ظرفاً، أو وقع في التركيب حال كونه ظرفاً، (فالأَكْثَرُ) أي: أكثر النحاة، والفاء في خبر المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط لكونه موصوفاً بفعل[4]. (أَنَّهُ) أي: على أنه، وهو

---

(١) سورة الحاقة؛ أولُها.

(٢) لأن جزئيته تشعر بالضمير، فحذف الجار والمجرور معاً، وإن كان المبتدأ الثاني نكرة فالجار والمجرور صفة له، نحو: السمن منوان بدرهم، وكذا إن كان معرفاً باللام كما في: البر الكر منه بستين؛ لأن التعريف عندهم غير مقصود قصده، كما في: ولقد أمرُّ... ويجوز أن يكون حالاً من الضمير الذي في الخبر، والعامل فيه الخبر، أي: البر الكر الكائن بستين كائناً منه. ري. قلت: والنقل من «شرح الرضي على الكافية» (٢٣٨).

(٣) أو جاراً، ولم يذكره لجريه مجراه في بعض أحكامه، حتى سماه بعضهم ظرفاً اصطلاحاً. رضي. قلت: النقل من «شرح الرضي» (١/٢٤٣). وفيه: جميع أحكامه!

(٤) فإن كان ما بعد الظرف معمول نحو: زيد خلفك واقفاً؛ فعند أبي علي هو معمول الظرف لقيامه مقام الفاعل، ومن ثمة وجب حذفه، وقال غيره: هو معمول العامل المقدر؛ =

خبر المبتدأ الثاني، والجملة خبر المبتدأ الأول. (مُقدَّرٌ) أي: مفروض ملتصقاً (بجُملةٍ).

فإن قيل: ما معنى هذه الباء؟ وما معنى قوله: (مقدر بجملة)؟ والمقدر هو الجملة لا الظرف؟

قيل: [٣٣/أ] وإنما قدر بالجملة؛ لأن الأصل في العمل: الفعل، فتقديره عاملاً في الظرف أحرى[1]، ولأنه إذا وقع صلة يقدر بالجملة لا محالة، فكذا إذا وقع خبراً، ولأن الظرف المستقر يعمل لقيامه مقام عامله، [فجعله فرع الفعل الذي هو الأصل في العمل أولى من جعله فرعاً لفرع الفعل][2]. وقال الكوفيون: هو مقدر باسم الفاعل؛ لأن الأصل في الخبر: الإفراد، ولأن المقدر لو كان فعلاً؛ لأفاد نحو: زيد في الدار التقوي، وليس كذلك، ولأن المقدر خال من الضمير؛ لانتقاله إلى الظرف، والقول بخلو الاسم عنه أهون من القول بخلو الفعل عن الضمير.

[وجوب تقديم المبتدأ]

(وإذا كان) «إذا» شرط، وهذا شروع في بيان موجبات تقديم

= لأن الظرف جامد لا يلاقي الفعل في تركيبه ملاقاة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر له، وكذا الخلاف في أن الخبر أيهما هو، ثم ذهب السيرافي إلى أن الضمير حذف مع المتعلق، وذهب أبو علي إلى أنه انتقل إلى الظرف. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي على الكافية» (٢٤٦).

(١) أليق.

(٢) ما بين معكوفتين في نسخة ج: فجعله فرع الفعل الذي هو أصله أولى من جعله فرعاً لفرعه.

المبتدأ. (المُبْتَدأُ مُشْتَمِلاً على مَا لَهُ) «ما» موصولة أو موصوفة بمعنى: الشيء أو شيء. (صَدْرُ الكَلام) فاعل الظرف، أو مبتدأ متقدم الخبر، والجملة صفة أو صلة كالاستفهام وغيره[1]، فإنه حينئذ يجب تقديمه؛ لئلا تبطل صدارته، ولا يرد: زيد من أبوه؛ لتصدر «مَنْ» على جملته. (نحوُ: «مَن أبوكَ»[2])، فإن «مَن» مبتدأ مشتمل على ما له صدر الكلام، وهو الاستفهام، بمعنى: أهذا أبوك أم ذاك؟ أو: أزيد أبوك أم عمرو أم غيرهما.

(أوْ كَانَا) أي: إذا كان المبتدأ والخبر (مَعْرِفَتَينِ)، فإنه حينئذ يلزم تقديمه؛ لأنه لو أخّر؛ لزم الالتباس إلا بقرينة[3]، نحو قوله:

بنونـــا بنـــو أبنائنـــا[4]

---

(١) كالشرط والتعجب والقسم والنفي ولام الابتداء. م.

(٢) قوله: (من أبوك) مبني على مذهب سيبويه، وذلك لأنه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاماً، أو نكرة هي أفعل التفضيل مقدم على خبره، والجملة صفة لما قبلها، نحو: مررت برجل أفضل منه أبوه، وغير سيبويه على أن مثل هذين خبران مقدمان، والمثال المتفق في هذا المقام: مَن قام؟ ومَا جاءَ بك؟ ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (١/٢٥٧).

(٣) أي: معنوية دالة على نفس المبتدأ. م.

(٤) قلت: قائله غير معروف، فقد نسبه جماعة للفرزدق، وقال قوم: لا يُعلم قائله، مع شُهرته في كتب النحاة وأهل المعاني. وتمام البيت:

بَنُونَـــا بَنُـــو أَبْنَائِنَـــا وَبَنَاتُنَـــا * بَنُـــوهُنَّ أَبْنَـــاءُ الرِّجَـــالِ الأَبَاعِـــدِ

والبيت من البحر الطويل، وهو من شواهد «مغني اللبيب» لابن هشام (٨١٨)، و«الإنصاف» للأنباري (٦٦). الشاهد فيه: قوله: «بنونا بنو أبنائنا» حيث أجاز النحويون تقديمَ الخبر على المبتدأ، لوجود قرينةٍ معنوية، وهي ظهور أنّ القصد تشبيهُ بني الأبناء بالأبناء لا العكس؛ لأنّ القويّ لايشبه بالضعيف.

=

وأبو حنيفة أبو يوسف[١]. وأما نحو: زيد المنطلق، أو المنطلق زيد؛ فقيل: الاسم متعين للابتداء[٢]، والصفة للخبر[٣]، وليس بسديد؛ لأن الخبر يصح اشتقاقه وجموده في الصحيح، ولصحة وقوع الاسم خبراً بمعنى المسمى بكذا، والصفة مبتدأ بمعنى الذات الذي اتصف بكذا.

(أو مُتَساوِيينِ[٤]) تخصيصاً، ولو قال: أو كانا متساويين يتناول التساوي في التعريف والتخصيص، فيستغني عن ذكر كونهما [٣٣/ب] معرفتين، لكن اشتراط التساوي في التعريف يوهم اشتراط التساوي في مرتبة التعريف أيضاً، فصرح بقوله: (أو كانا معرفتين) تحرزاً عن هذا الوهم.

(مثلُ: «أَفضَلُ مِنكَ) مبتدأ (أَفضَلُ مِنّي») خبره.

(أَوْ كَانَ) عطف على قوله: (أو كانا معرفتين)، ويجوز العطف على قوله: (كَانَ المبتَدَأُ) أيضاً. (الخَبرُ فِعْلاً) اصطلاحياً ومفرداً. وفيه[٥]. لا جملة

= وتقدير الكلام: بنو أبنائنا بنونا... ويروى: «الأكارم» بدلاً من «الأباعد». انظر للمزيد «خزانة الأدب» للبغدادي (٤٢٣/١)، و«دلائل الإعجاز» للجرجاني (ص٢٨١).

(١) أي: مثل أبي حنيفة.

(٢) تقدم أو تأخر لدلالته على الذات. م.

(٣) تقدمت أو تأخرت لدلالتها على أمر نسبي؛ لأن معنى المبتدأ المنسوب إليه، ومعنى الخبر المنسوب، والذات هي المنسوب إليه، والصفة هي المنسوب، فسواء قلنا: زيد المنطلق والمنطلق زيد يكون زيد مبتدأ والمنطلق خبراً، وهذا رأي الإمام الرازي رحمه الله. مختصر.

(٤) ليس على الإطلاق، بل يجوز تأخير المبتدأ عن الخبر معرفتين أو متساويين مع قيام القرينة المعنوية الدالة على تعيين المبتدأ. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٢٥٧/١).

(٥) أي: في اشتراط الإفراد نظر؛ لأن التقديم في نحو: قامان الزيدان أيضاً واجب؛ لئلا يلتبس المبتدأ بالبدل من الضمير، أو بالفاعل على من يجوز كون الألف والواو حرفين =

باعتبار الصورة، فلا يرد نحو: يقومان الزيدان، حيث يجوز: الزيدان يقومان لعدم اللبس؛ إذ الفاعل يكون واحداً ليس إلا؛ لأن الخبر جملة صورة لا فعل، بخلاف: زيد قام، فإن الخبر فيه فعل لا جملة صورة؛ إذ الضمير المستكن اعتباري لا صوري، ولذا جعل أين في: أين زيد خبراً مفرداً مع أن فيه ضميراً مستكناً. فاعرف. وفيه[1].

(لَهُ) أي: للمبتدأ، احتراز عن أن يكون فعلاً لغيره، نحو: زيد قام أبوه، فإن تقديم الخبر فيه جائز. (مِثْلُ: «زيدٌ قَامَ»)؛ إذ لو أخّر هاهنا؛ لزم الالتباس بالفاعل. (وَجَبَ) جزاء الشرط (تَقديمُهُ) أي: تقديم المبتدأ على الخبر للصدر أو اللبس.

[وجوب تقديم الخبر]

(وإذَا) للشرط (تَضَمَّنَ الخبرُ المُفْرَدُ) أي: الذي ليس بجملة صورة، بخلاف: زيد أين أبوه، حيث لا تبطل صدارته؛ لتصدره على جملته. (مَا) موصولة أم موصوفة مفعول (تضمن) (لَهُ) صلة أو صفة (صَدْرُ الكَلَامِ) كالاستفهام وغيره، فاعل الظرف، أو مبتدأ متقدم الخبر، والجملة الاسمية صلة أو صفة. (مِثْلُ: «أينَ) خبر (زيدٌ»؟) مبتدأ؛ [٣٤/أ] إذ لو أخّر؛ لبَطَلَ صدارته.

(أو كَانَ تقديمُهُ[2]) أي: الخبر (مُصَحِّحاً لَهُ) أي: لوقوع المبتدأ

= دالين على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء في: ضربت. م.

(١) لأنه يناقض ما تقدم من ما وقع ظرفاً، فالأكثر أنه مقدر بجملة. م.

(٢) في الأغلب، واحترز به عن نحو قولهم: أمت في حجر لا فيك. رضي. =

المنكر، ومخصصاً له، (نحوْ: «فِي الدَّار[1]»، فإنه خبر تخصص المبتدأ بتقديمه، ولو أخر: لبقي المبتدأ بلا تخصيص (رجُلٌ»).

(أوْ) كان (لِمُتَعَلِّقِهِ) أي: لمتعلق الخبر الساد مسدّه، فلا يرد نحو: على الله عبده متوكل، واسم (كان[2]) قوله: (ضَمِيرٌ) كائن (فِي المُبْتَدَأ)؛ إذ لو أخر؛ لزم الإضمار قبل الذكر.

(مِثْلُ: «عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا) أي: مثل التمرة، مبتدأ، وفيه ضمير لمتعلق الخبر، وهو التمرة؛ لتعلق الجار والمجرور بـ«حصل» أو «حاصل» الذي هو خبر. أو يقال: الخبر هو قوله: (على التمرة)، و(التمرة) تتعلق به تعلق الجزء بالكل. (زُبْدَاً») تمييز عن الاسم التام بالإضافة مزال عن الموصوف، أي: حصل أو حاصل على التمرة زبد مثلها.

(أوْ كَانَ الخَبَرُ خَبَراً عَن «أنَّ») بأن تقع «أن» مع اسمها وخبرها المؤول بالمفرد مبتدأ، اللهم إلا إذا لم يلتبس، نحو: لولا أنك قائم حق

= قلت: النقل من «شرح الرضي» (٢٦١/١).

(١) وأورد على نحو: في الدار رجل: أن التخصيص إذا كان السبب تقدم الحكم يكون الحكم على غير مخصص ضرورة أن التخصيص لا يحصل إلا بعد حصول الحكم، وقد قالوا: إن لا حكم على ما ليس بمخصص، فالحق في هذا المقام ما ذكره ابن دهان، وهو أن جواز تنكير المبتدأ مبني على حصول الفائدة، فإذا حصلت الفائدة، فأخبر عن أي نكرة شئت، نحو: رجل على الباب، وغلام على السطح، وكوكب انقضّ الساعة. مطول.

(٢) فإن قيل: كيف الجمع بين قوله هاهنا: أين مفرد، وقوله: وما وقع ظرفاً فالأكثر أنه مقدر بجملة؟ قلت: لا شك أن لفظ (أين) اسم مفرد في الوضع، سواء قدر بالجملة أو بالمفرد، فـ(أين) في: أين زيد، مفرد واقع موقع الجملة على الأصح، فيصح أن يقال: إنه خبر مفرد. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٢٦٠/١).

لكان كذا. (مثل: «عِندِي أنَّكَ قائمٌ»)، فإن «أن» مع اسمها وخبرها بمعنى المفرد مبتدأ، و(عندي) خبره تقدم عليه؛ لئلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة[1]، أي: عندي قيامك.

(وجَبَ) جزاء لقوله: (وإذا تضمن) مع ما عطف عليه (تقْدِيمُهُ) أي: تقديم الخبر على المبتدأ.

[تعدد الخبر]

(وقَدْ) للتقليل أو للتحقيق (يَتَعدَّدُ الخَبرُ)، فيكون اثنين فصاعداً، وقد يجب التعدد[2]، نحو: الخل حلو حامض، والأبلق أسود أبيض، وهما عالم

---

(١) لأنك لو جئت بالخبر، بعد خبر أنَّ المفتوحة، إما ظرفاً نحو: أن زيداً قائم عندي، أو غير ظرف، نحو: أن زيداً قائم حق، لاشتبهت المفتوحة بالمكسورة، ولا يرفع مجيء خبر المبتدأ بعد خبر إن اللبس، وأيضاً إذ ربما يظن أنه خبر بعد خبر لـ(إن) المكسورة، أو يظن في الظرف تعلقه بخبر إن. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي على الكافية» (٢٦٢).

(٢) وذلك فيما بعده، والمخبر عنه إما لفظاً كالمثال المذكور، أو حكماً كما في المثالين الأولين، والفرق بينهما: أن الأول اتصف فيه مجموع المبتدأ بكل واحد من الخبرين، فالضمير يرجع من كل واحد من الخبرين إلى مجموع المبتدأ؛ إذ المعنى في جميع أجزائه حلاوة، وفيها كلها حموضة؛ لأنه امتزج الطَّعْمان في جميع أجزائه، وانكسر أحدهما بالآخر، وحصَل به كيفية متوسطة بينهما، وفي الثاني اتصف جزء المبتدأ بأحد الجزأين، والآخر بالآخر، وإن كان الضمير راجعاً إلى مجموعه بدليل مطابقتهما له إفراداً وتثنية وجمعاً، كقولك: هما أسودان أبيضان، وهم بيض سود، وإنما جاز ذلك مع أن المراد أن بعضهم أسود وبعضه أبيض لاتصال البعضين، وأما الفرق بينهما وبين الثالث؛ فهو أن الضمير في الثالث لا يرجع إلى مجموع المبتدأ، بل المعنى رجل عالم ورجل جاهل، والثالث لا يستعمل بغير عطف عند الكل، وفي الأولين جاز العطف. أبو علي. قلت: قريب من هذا النقل ما في «شرح الرضي» (١/٢٦٤).

جاهل. (مِثْلُ: «زيدٌ) مبتدأ تعدد خبره، وهو: (عالِمٌ) و(عاقِلٌ»).

[دخول الفاء على خبر المبتدأ]

(وقَدْ) مثل «قد» السابقة (يَتضمَّنُ[1] المبتدَأُ معنَى الشَّرْطِ)، وهو: ملازمة الثاني للأول. وقيل: سببية الأول للثاني. ويرد عليه نحو: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾[2]، إلا أن يراد: السببية للحكم والإخبار[3]. (فيَصِحُّ) أي: لا يمتنع (دُخُولُ الفَاءِ فِي الخَبَرِ) إذا قصد السببية أو الملازمة[4]، وإلا؛ فلا.

(وذَلِكَ) أي: المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط، مبتدأ، (الاسْمُ) خبره (المَوصُولُ بفِعْلٍ أوْ ظَرفٍ) أي: الذي وصل بفعل أو ظرف، وهو صفة (الاسم). (أوِ النَّكِرَةُ المَوْصُوفَةُ) أي: التي وصفت (بِهِمَا) أي: بفعل أو ظرف، وينبغي أن يقول: به؛ لأن العائد إلى [٣٤/ب] المعطوف والمعطوف عليه بكلمة «أو» يفرد، نحو: زيد وعمرو قائم، ولا يقال: قائمان[5]؛ لأن المراد: أحد المذكورين، إلا أن يراد بأحد المذكورين.

(١) أي: للتقليل أو التحقيق.

(٢) سورة النحل، الآية: ٥٣.

(٣) يعني: أن حصول النعمة في أيديهم سبب للإخبار بأن النعمة من الله.

(٤) وحق الخبر: أن تلزمه الفاء لكونه كالجزاء، فمن حيث إنه ليس جزاء الشرط حقيقة جاز تجريده منها مع قصد السببية. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٢٦٩/١).

(٥) اعلم أن الفاء تدخل على خبر المبتدأ الواقع بعد أما وجوباً، ولا تحذف إلا لضرورة، كقوله:

وأما القتال لا قتال لديكم...

أو لإضمار القول، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم﴾ [آل عمران: ١٠٦]، أي: فيقال: أكفرتم. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٢٦٨/١).

فإن قيل: تعريف الجزأين يقتضي الحصر، والمبتدأ الداخل عليه «أما»، نحو: أما زيد فمنطلق، والمتضمن بحرف الشرط كـ«من» و«ما»، والمبتدأ الموصوف بهذا الموصول، نحو: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾[1] من هذا الباب، فكيف يستقيم الحصر؟

قيل: الفاء في القسمين الأولين بحرف الشرط. أما الأول؛ فظاهر؛ لأن «أما» حرف الشرط. وأما الثاني؛ لأنه يتضمنه، ويجري فيه أحكام الشرط والجزاء من لزوم الفاء في مواضع اللزوم، وجوازه وامتناعه في مظانهما، وجعل الماضي مستقبلاً حتماً، وجزم المضارع، وغير ذلك، بخلاف المبتدأ المتضمن بمعنى الشرط، فإنه لا يلزم في خبره الفاء، وإن كان اسمية، ولا يجعل الماضي بمعنى المستقبل حتماً، بل يجوز فيه كلا الوجهين، ولا يجزم المضارع، فذكر القسمين المذكورين في هذا الباب ليس بسديد. وأما القسم الثالث؛ فملحق بالموصول بفعل أو ظرف[2].

(مثلُ: «الَّذِي) مبتدأ (يَأْتِينِي) صلة (أَوْ: فِي الدَّارِ) و«أو» ليس بترديد بين الشرطين، بل من باب عطف عبارة على عبارة، أي: يقال: يأتيني أو يقال: في الدار مكان: يأتيني. (فَلَهُ دِرْهَمٌ») خبر المبتدأ[3].

---

(١) سورة الجمعة، الآية: ٨.

(٢) والماضي الذي وقع صلة أو صفة لهذا المبتدأ يكون بمعنى الاستقبال لتضمنه معنى الشرط. ري. قلت: انظر «شرح الرضي» (١/٢٦٧).

(٣) وقد تدخل الفاء على خبر (كل) وإن [كان] مضاف[اً] إلى غير موصوف، لمضارعته لكلمات الشرط في الإبهام، وكذا إن كان مضافاً إلى موصوف بغير الثلاثة المذكورة، نحو: كل رجل عالم فله درهم، وعند سيبويه لا تدخل الفاء على خبر غير ما ذكرنا من =

(و«كُلُّ رَجُلٍ يأتِيني أوْ فِي الدَّارِ) أي: يقال: في الدار (فلَهُ دِرْهَمٌ»).

(وليتَ) مبتدأ (ولَعَلَّ) عطف على: (ليت) (مانِعانِ) خبر (بالاتِّفاقِ) أي: باتفاق النحويين؛ لبطلان صدارة الشرط بدخولهما، ولتغير الجملة بهما مع القطع بوجود الخبر على تقدير وجود الشرط إلى الشك.

فإن قيل: باب «كان» وباب «علمت» أيضاً مانعان عن[1] دخول الفاء بالاتفاق، فما وجه تخصيص «ليت» و«لعل»؟

قيل: تخصيصهما ببيان الاتفاق من بين الحروف المشبهة، لا مطلقاً.

(والْحَقُّ بعضُهم[2]: «إنَّ» بِهِمَا) [٣٥/أ] أي: بـ«ليت» و«لعل» في منع الفاء، والصحيح خلافه، بدليل قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾[4]. وفي حمل الفاء على الزيادة أو التعليل

= المبتدآت، والأخفش يجيز زيادة الفاء في جميع خبر المبتدأ، نحو: زيد فوجد. ري.
قلت: النقل من «شرح الرضي على الكافية» (٢٧٠).

(١) سقط حرف الجر في نسخة: ج.

(٢) قال المصنف اتباعاً لعبد القاهر: إن هذا الملحق: سيبويه خلافاً للأخفش، ونقل العبدي وأبو البقاء وابن يعيش أن المجوز لدخول الفاء مع (أن) سيبويه خلافاً للأخفش. ري.
قلت: النقل إلى هنا من «شرح الرضي» (٢٧١/١). وهذا النقل أصح لأن الأخفش يقول بزيادة الفاء، وسيبويه لا يقول بزيادتها. م. وقلت أيضاً: أما عبد القاهر فقد تُرجم له، وكذا لابن يعيش وأبي البقاء العكبري. أما العبدي فاسمه: أحمد بن بكر، وكنيته أبو طالب، أحد أئمة النحو المشهورين، أخذ عن السيرافي والفارسي ومعاصريهما. وقال السيوطي في «البغية»: إن عقله اختلَّ آخرَ حياته. وتوفي سنة (٤٠٦ هـ).

(٣) سورة البروج، الآية: ١٠.

(٤) سورة الجمعة، الآية: ٨.

وحذف الخبر بُعْدٌ لا يخفى. وتركُها مع «إن» في بعض الآيات نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَانَتْ لَهُمْ جَنَّاتُ﴾[1] لا يوجب كونها مانعة؛ لأن دخولها في المبتدأ الذي تضمن معنى الشرط في حيز الجواز، لا في حيز الوجوب.

فإن قيل: كما اختلف في «إنّ» اختلف في «أن» و«كأن» و«لكن»[2]، فما وجه تخصيص «إن» ببيان الاختلاف؟

قيل: لعل القول بالمنع في «إن» مرجوح، بدليل الاستعمال القرآني، ففيها خلاف، وفي غيرها اختلاف، فبين في «إنّ» أن إلحاقها بهما قول البعض على خلاف الأكثر. وفيه[3].

[حذف المبتدأ والخبر متى يجب، ومتى يجوز]

(وَقَدْ يُحذَفُ المُبتدَأُ لِقيامِ) أي: وقت حصول (قَرِينَةٍ) لفظية أو عقلية (جَوَازًا) أي: حذفاً جائزاً، وقد يجب حذفه، كما في المخصوص بالمدح أو الذم، نحو: نعم الرجل زيد، وبئس الرجل عمرو، بتقدير «هو»، وفي الصفة[4] ....

(١) سورة الكهف، الآية: ١٠٧.

(٢) قال الرضي: وألحق [ابن مالك] بـ(إن) المكسورةِ (أن) المفتوحةَ، ولكن من غير سماع. م. قلت: النقل من «شرح الرضي» (١/ ٢٧٠).

(٣) لأنه حينئذ يكون بيان إلحاق (إن) و(كان) و(لكن) بـ(ليت) و(لعل) اسم، وأولى لكونها أقرب إليها في المنع. م.

(٤) وإنما وجب الحذف ليعلم أنه كان في الأصل صفة، فقطع لقصد المدح أو الذم أو الترحم كما يجيء، فلو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (١/ ٢٧٣).

المقطوعة[١] رفعاً، نحو: الحمد لله الحميدُ، أي: هو الحميد، وفي: زيد الخبز آكلُه[٢]، أي: هو آكله، ولم يذكر ذلك؛ لقلته، لا لعدمه كما زعم البعض، وعللوه بكون المبتدأ ركناً، وليس بسديد؛ لأن الركنية لا تنافي وجوب الحذف بموجب، ألا يرى أن الخبر ركن، وقد يجب حذفه؟

(كقولِ المُسْتَهِلِّ) أي: نظيره مثل قول طالب الهلال، أو رافع الصوت عند رؤية الهلال: (الهلالُ[٣]) أي: هذا الهلال بالقرينة الحالية، وليس من باب حذف المبتدأ، بتقدير: الهلال هذا؛ لأن المقصود نفس الهلال، لا تعيينه بالإشارة. (واللهِ) أتى بلفظ القسم؛ لئلا يتوهم [٣٥/ب] نصب (الهلال) عند الوقف.

[حذف الخبر جوازاً]

(والخَبَرُ جَوَازاً) أي: وقد يحذف الخبر حذفاً جائزاً، (مِثْلُ:

---

(١) قيل: معنى مقطوع أي: مقطوع عن الأول، أيك الموصوف بالإعراب بأن يخالف إعراب النعت إعراب المنعوت، ولم يحمل تبعاً له. وقيل: معنى مقطوع أي: معلوم ثبوته للمنعوت من حيث إنه منعوت بذلك النعت. مط.

(٢) أي: بنصب الخبر، أي: زيد أكل الخبز هو آكله؛ إذ لا بد من إضمار ناصب للخبر لكون الذي يفسره مشتغلاً عنه بضميره، وإنما لزم إضمار المبتدأ، إذ لو لم يضمر فرفع آكله وإما بالأصالة أو بالتبعية، لا يجوز أن يكون بالأصالة؛ إذ لا يصلح أن يكون خبراً وإلا لم يكن للخبر ناصب، ولا جائز أن يرفع بالتبعية؛ إذ لا يصلح أن يكون أحد التوابع لا يجوز لوجهين: أحدهما: أن المؤكد لا يحذف لو كان تأكيداً، فجاز أن يكتفى بأحدهما لا بعينه، لكن لا يصح أن يكتفى بالثاني إذ لا يكون للخبر حينئذ ناصب هذا غاية تقديره، والمصنف قال في التعليق: ولزم حذفه لئلا يتوهم أنه جملة أخرى مستأنفة. وفيه نظر. شرح اللباب.

(٣) أي: المقصود من هذا الكلام إعلام المخاطب بوجود الهلال، وكونه طالعاً لا تعيينه بالإشارة بعد العلم. بطلوعه ووجوده فوق الأفق. م.

خرجْتُ) أي: نظيره مثل هذا الكلام[1]، (فإذا السَّبُعُ) الفاء عاطفة، و«إذا» للمفاجأة، وهو عند المبرد[2]: ظرف مكان، فيصلح خبراً عن الجثة، فلا يحتاج إلى تقدير الخبر، فيكون المعنى: خرجت ففي ذلك المكان السبع[3]، ولا يرد عليه: خرجت فإذا السبع بالباب؛ لاحتمال أن يكون قوله: بالباب، بدلاً[4].

---

(١) وأما الفاء الداخلة على (إذا) المفاجأة؛ فنقل عن الزيادي أنها جواب شرط مقدر، ولعله أراد أنها فاء السببية التي المراد منها لزوم ما بعدها لما قبلها كما تقدم، أي: مفاجأة السبع لازمة للخروج، وقال المازني: هي زائدة، وليس بشيء؛ إذ لا يجوز حذفها، وقال أبو بكر مبرمان: وهي للعطف حملاً على المعنى، أي: خرجت ففاجأت كذا وهو قريب. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٢٧٤/١). وقلت أيضاً: أما المازني فقد تُرجم له، وأما مبرمان فهو أبو بكر محمد بن علي العسكري تلميذ المبرد والزجاج شرح كتاب سيبويه، وكان يضنّ بعلمه إلا بأجر. توفي سنة (٣٤٥ هـ).

(٢) ونقل عن ابن بري أن (إذا) المفاجأة حرف، فعلى هذا، خبر المبتدأ في نحو: فإذا السبع، محذوف بلا خلاف. رضي. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٢٧٤/١). وابن بري هو أبو محمد عبد الله بن بري المصري، أصله من القدس، ولكنه نشأ بمصر. توفي سنة (٥٨٢ هـ).
قلت أيضاً: «إذا» في هذا المثال ونحوه تسمَّى: «إذا الفُجَائية». وللعلماء فيها خلاف: أهي حرف أم ظرف؟ والذين قالوا هي ظرف اختلفوا: أهي ظرف زمان أم ظرف مكان؟ فمن قال هي ظرف جعلَها خبراً مقدَّماً، وجعَل الاسم المرفوع بعدها مبتدأً مؤخراً، وكأن القائل قد قال ـ على تقدير أنها ظرف زمان ـ: خرجتُ ففي وقت خروجي الأسدُ، أو قال ـ على تقدير أنها ظرف مكان ـ: خرجت ففي مكان خروجي الأسد، ولا حَذْف على هذا الوجه بشقَّيه، ومن قال: هي حرفٌ جَعَل الاسم المرفوع بعدها مبتدأً خبرُه محذوف، والتقدير: خرجت فإذا الأسد موجود، أو حاضر، أو نحو ذلك.

(٣) فعلى مذهبه يكون متعلقاً بكائن وشبهه من متعلقات الظروف العامة، ولا يجوز أن يكون (إذا) مضافاً إلى الجملة الاسمية المحذوفة الخبر؛ إذ لا يضاف من ظروف المكان إلى الجمل إلا (حيث). ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٢٧٣/١).

(٤) لأن (إذا) تدل على الوجود المطلق لا تدل على الغير، ولا بد للحذف من القرينة =

وعند غيره: ظرف زمان[1]، وهو لا يصلح أن يكون خبراً عن الجثة[2]، فيكون ظرفاً لمعنى المفاجأة[3]، ويكون الخبر محذوفاً، وهو موجود أو حاصل، وتكون المفاجأة المقدرة مُنزَّلة مَنزِلة اللَّازم؛ لئلا ينقلب الظرف مفعولاً به بتقدير: فاجأت زمان وجود السبع، ويمكن أن يتعلق[4] «إذا» بالخبر المقدر خاصاً من نحو: واقف أو حاضر، فلا يكون مستقراً حتى يلزم خبرية الزمان للجثَّة. وفيه.

= الخاصة، ولا يوجد هناك تلك، ولا يصلح حذفه. وفيه: أن القرينة الخاصة لذلك قوله: خرجت، لأن إمكانية الخروج لا يصلح لغيره. م.

(١) وهو تكلف وتعسف.

(٢) قلت: قال العكبري في «اللباب» (١/١٤٠): «وإنَّما لم يَجُز الإخبارُ بالزمان عن الجثَّة لعدم الفائدة؛ إذ كانت الجثَّة غيرَ مختصَّة بزمانٍ دون زمان، ألَا ترى أنَّ قولك: زيدٌ غداً، إذا أردتَ مستقرٌّ غداً، لا يفيد؛ إذ هو مستقرٌ في كلِّ زمانٍ، وعلمُ السامع بذلك ثابتٌ...».
ظرف المكان يقع خبراً عن الجثة، نحو: زيدٌ عندك، وعن المعنى، نحو: القتالُ عندك.
وأما ظرفُ الزمان فيقع خبراً عن المعنى منصوباً أو مجروراً بـ(في)، نحو: القتال يوم الجمعة، أو في يوم الجمعة، ولا يقع خبراً عن الجثة. انظر شرح ابن عقيل (١/٢١٤).

(٣) فعلى قولهم يجوز أن يكون في قولهم: خرجت فإذا السبع، خبراً عما بعدها بتقدير مضاف، أي: فإذا حصول السبع، أي: ففي ذلك الوقت حصوله؛ لأن ظرف الزمان لا يكون خبراً عن الجثة كما مر. رضي. قلت: النقل من «شرح الرضي» (١/٢٧٣).

(٤) ويجوز أن يكون الخبر محذوفاً و(إذا) ظرف لذلك الخبر غير ساد مسده، أي: ففي ذلك الوقت السبع بالباب، فحذف (بالباب) لدلالة قرينة (خرجت) عليه، ويجوز أن يكون ظرف الزمان مضافاً إلى الجملة الاسمية، وعامله محذوف على ما قاله المصنف، أي: ففاجأت وقت وجود السبع بالباب، إلا أنه إخراج لـ(إذا) عن الظرفية؛ إذ هو، إذن، مفعول به لفاجأت، ولا حاجة إلى هذه الكلفة، فإن (إذا) الظرفية غير متصرفة على الصحيح. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (١/٢٧٣).

(ووجُوباً) أي: حذفاً واجباً (فِيمَا التُزِمَ[١]) في تركيب التزم فيه، أو مصدرية حينية[٢]، أي: وقت التزام غير الخبر موضعه. (في مَوْضِعِهِ) أي: موضع الخبر (غَيرُهُ) أي: غير الخبر، (مِثلُ: «لَولَا زَيدٌ) أي: كل اسم وقع بعد «لولا»، وكان خبره عاماً يجب حذفه لسد جوابها مسده[٣]، أي: لولا زيد موجود (لَكَانَ كَذَا»)، وفي بعض النسخ: (لهَلَكَ عمرٌ)، وإذا كان الخبر خاصاً لا يجب حذفه، نحو[٤]:

وَلَـوْلَا الشِّـعْرُ بالعُلَمَـاءِ يُـزرِي ... لَكُنْـتُ اليَـومَ أَشْـعَرَ مِـن لَبِيـدِ[٥]

وقال الكوفيون: هو من باب حذف الفعل، أي: لولا وجد زيد لكان كذا؛ لشبه «لولا» بحرف الشرط، ولاختصاص «لولا» التخصيص بالفعل، فيحمل «لولا» الامتناعية عليها.

---

(١) يقال: ألزمته الشيء فالتزم، أي: قَبِل ملازمته أي في خبر التزم العرب ذكر غير الخبر في موضعه. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (١/٢٧٤).

(٢) ولا يجوز أن يكون جواب (لولا) خبره كما مر في: أما زيد فقائم، لكونه جملة حالية من العائد إلى المبتدأ في الأغلب. رضي. قلت: النقل من «شرح الرضي على الكافية» (٢٧٥).

(٣) ولحصول القرينة الدالة على الخبر المعين وهي لفظة لولا؛ إذ هي موضوعة لتدل على انتفاء اللزوم، و(لولا) دالة على أن خبر المبتدأ الذي بعدها موجود لا قائم ولا قاعد ولا غير ذلك من أنواع الخبر. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي...» (٢٧٦).

(٤) آخره:

ولـولا طاعـةُ الـرحمنِ عِنـدي ... لَقُلْـتُ: النـاسَ كلّهـمُ عَبيـدِي

وقال أبو العباس المبرد: دخل رجل على الشافعي وهو مستلق على قفاه، وقال: إن أصحاب أبي حنيفة لفصحاء، فاستوى جالساً، ... فأنشأ: ولولا ... إلخ. م.

(٥) قلت: قائله: الإمام محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله تعالى، وهو في «ديوانه» (٤٣). وقد أورده أحمد بن علي القلقشندي في «صبح الأعشى في صناعة الإنشا» (١/٣٢٠)، والزبيدي في «تاج العروس» مادة: لَبَدَ.

(و) مثلُ: («ضَربِي زَيداً قائماً») أي: كل مبتدأ كان مصدراً صورة أو بتأويله مضافاً إلى الفاعل أو المفعول أو كليهما، وبعده حال مفردة[١] أو جملة، أو كان [٣٦/أ] اسم تفضيل مضافاً إلى ذلك المصدر، يجب حذف خبره لسد الحال مسده، نحو: ضربي زيداً قائماً أو قائمين، وإن ضربت زيداً قائماً، وأكثر شربي السويق ملتوتاً، وأخطب ما يكون الأمير قائماً.

وفي: (ضربي زيداً) مذاهبُ، فذهب البصريون إلى أن تقديره: ضربي زيداً حاصل إذا كان قائماً، بجعل: قائماً، حالاً، و«كان» تامة، و«إذا» ظرفاً مستقراً واقعاً خبراً للمبتدأ الذي ليس بجثة. وقال الكوفيون: تقديره: ضربي زيداً قائماً حاصل، بجعل: قائماً من متعلقات المبتدأ[٢]، ويلزمهم حذف الخبر من غير سد شيء مسده[٣]، وتقييد المبتدأ المقصود عمومه بدلالة الاستعمال. وقيل[٤]: تقديره: ضربي زيداً ضربي[٥] أو ضربه

(١) ويقع هذا الحال فعلاً أيضاً خلافاً للفراء، وإذا كانت الحال المذكورة جملة اسمية؛ فعند غير الكسائي يجب معها واو الحال؛ إذ الحال فضلة، وقد وقعت موقع العمدة، فيجب معها علامة الحالية؛ إذ كل واقع غير موقعه ينكر، وجوز الكسائي تجردها عن الواو لوقوعها موقع خبر المبتدأ، ويجوز عند الكسائي إتباع المصدر المذكور بالتوابع، نحو: ضربي زيداً كله أو ضربي زيداً الشديد قائماً، ومنعه غيره لغلبة معنى الفعل عليه. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٢٧٦/١).

(٢) لفظاً ومعنى.

(٣) لأن مقام الخبر عندهم بعد الحال، وليس بعدها لفظ واقع موقع الخبر، وقد تقدم أن الخبر لا يحذف وجوباً إلا إذا سد مسده لفظ. رضي. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٢٧٨/١).

(٤) قائله الأخفش.

(٥) لكونه بمعنى الفعل؛ إذ المعنى: ما أضرب زيداً إلا قائماً. رضي. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٢٧٧/١).

قائماً، بحذف مصدر مثله واقعاً خبراً[١]. وقيل[٢]: هو مبتدأ لا خبر له. وضعفهما ظاهر.

[من حالات حذف الخبر وجوباً]

(و«كُلُّ رجلٍ وضَيعتُهُ»[٣]) أي: كل رجل وحرفته متقارنان أو مقترنان، وإنما وجب حذف الخبر هنا؛ لدلالة الواو المذكور على الخبر، ووقوع (ضيعتُه) مُقامه لفظاً، ولا يرد: أنه لو كان الواو بمعنى «مع» مع وجب النصب؛ لأنه إنما يجب النصب إن كان قبل الواو فعل أو معنى فعل، وهاهنا لا فعل ولا معنى فعل. وأما مقترن المفهوم بقرينة الواو؛ فلا اعتداد به؛ لأن الشرط أن يكون ذلك الفعل غيرَ مفهوم من الواو، والمراد:

---

(١) ويرد على مذهب الأخفش حذف المصدر مع بقاء معموله، وذلك عندهم ممتنع. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (١/٢٧٩).

(٢) قائله ابن درستويه وابن بابشاذ. قلت: ابن درستويه هو: عبد الله بن جعفر بن محمد بن درستويه ابن المرزبان، أبو محمد: من علماء اللغة، فارسي الأصل، اشتهر وتوفي ببغداد. له تصانيف كثيرة، منها: «تصحيح الفصيح» يعرف بشرح فصيح ثعلب. توفي سنة (٣٤٧هـ). انظر «تاريخ بغداد» (٩/ ٤٢٨).
وابن بابشاذ هو: طاهر بن أحمد بن باب شاذ، المصري الجوهري، أبو الحسن: إمام عصره في علم النحو. كان تاجراً في الجوهر، تعلم في العراق، وولي إصلاح ما يصدر من ديوان الإنشاء بمصر، فكان لا يخرج كتاب حتى يعرض عليه، ثم استعفي، ولزم بيته بمصر، إلى أن سقط من سطح الجامع (جامع عمرو بن العاص) فمات لساعته. من كتبه «المقدمة» في النحو، تعرف بمقدمة ابن بابشاذ. توفي سنة (٤٦٩هـ). انظر «حسن المحاضرة» للسيوطي (١/ ٣٠٦).

(٣) الضيعة في اللغة: العقار، وهي منها كناية عن الضيعة. رضي. قلت: انظر «شرح الرضي» (١/٢٨٢).

إن كل مبتدأ عطف عليه شيء بواو بمعنى «مع» يجب حذف خبره لإغناء الواو التي بمعنى «مع» عنه، وسدِّها مسدَّه.

وقيل: حذف الخبر في مثله غالب لا واجب[1]؛ لأن الخبر المحذوف من نحو:

مقترنان أو متقارنان[2] خبر المبتدئين، فلا يسد المبتدأ الثاني ـ وهو قوله: (وضيعته) ـ مسده؛ إذ المبتدأ لا يكون ساداً مسد الخبر.

فالجواب[3] أن يقال: المبتدأ الثاني يسد مسد الخبر المحذوف من حيث إنه هو خبر الأول، فيجب حذفه من هذا الوجه، وإن كان لا يسد مسده من حيث إنه خبر، ولا يشترط لوجوب حذف الخبر سد الشيء مسده من كل وجه[4]. أو يقال: يقدر الخبر مفرداً، ويعطف (وضيعته) على ضميره، ويكون تقدير الكلام: كل رجل [٣٦/ب] متقارن هو وضيعته، فيكون المعطوف متعلق الخبر، فيسد مسده.

---

(١) قال الرضي في شرحه (١/٢٨٣): الظاهر أن حذف الخبر في مثله غالب لا واجب. م.

(٢) واعلم أنه قد يغني ما أضيف إليه المبتدأ عن المعطوف، فيطابقهما الخبر كما قيل: راكب الناقة طَلِيحان، وقولك: مقاتل زيد قويان، أي: زيد ومن يقاومه قويان. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (١/٢٨٤).

(٣) فعلى هذا الجواب لم يصح للبصريين الاعتراض على تقدير الكوفيين في قولك: ضربي زيداً قائماً حاصل، بأنه ليس هناك ما يسد مسد الخبر. رضي. قلت: النقل من «شرح الرضي» (١/٢٨٣).

(٤) فعلى هذا الجواب بقي البحث في حذف خبر المعطوف وجوباً من غير ساد مسده، ويجوز أن يقال عند ذلك: إن المعطوف أجري مجرى المعطوف عليه في وجوب حذف خبره. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (١/٢٨٣).

(و«لَعَمْرُكَ) أي: لعمرك قسمي[1]، وبقاؤك ما أقسم به، والمراد: إن كل مبتدأ يكون مقسماً به يجب حذف خبره؛ لسد الجواب مسده. (لأفعلنَّ كذا»).

[خبر "إنَّ" وأخواتها]

(خَبَرُ «إنَّ») قدم خبر «إن»؛ لأن خبر «لا» فرعه، واسم «لا» و«لا» فرع معمول الفعل الجامد مع شذوذه في «لا»، بخلاف خبر «إن». (وأخَواتِها) عطف على («إنَّ»)، أي: أمثالها وأشباهها من الحروف الخمسة الباقية من الحروف المشبهة، وهي: «أن» و«كأن» و«لكن» و«ليت» و«لعل».

(هُوَ المُسْنَدُ) خبر قوله: (خبر «إن»)، وهو ضمير الفصل. أو يقال: (هو المسند) ابتداء كلام، وقوله: (خبر «إن») مبتدأ محذوف الخبر بقرينة ما سبق[2]، أي: منه خبر «إن». والمراد بقوله: (المسند): المسند إلى اسم «إن»[3] بلا تبعية، فلا يرد: يضرب في: إن زيداً يضرب أبوه، وإن رجلاً

---

(١) والعَمر والعُمر بمعنى، ولا يستعمل مع اللام إلا المفتوح؛ لأن القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله، وقد يستعمل بالضم في قسم السؤال أيضاً. م.

(٢) وقد ترك المصنف قسماً آخر مما وجب فيه حذف الخبر، وهو إذا كان الخبر ظرفاً متعلقاً بالمتعلق العام، نحو: زيد قدامك أو في الدار على ما ذكرنا قبلُ، وتجويز ابن جني إظهار ذلك المتعلق ليس بوجه؛ لأن الأمرين ـ أي: الدلالة على نفس الخبر وسد شيء مسده ـ حاصلان، فوجب الحذف، ولعل المصنف ترك ذكره لكون هذا الساد مسد الخبر مرفوع المحل بكونه خبراً دون سائر ما تقدم مما سد مسد الخبر. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (١/٢٨٤).

(٣) وقدم منصوبه على مرفوعه تنبيهاً بفرعية العمل على فرعية العامل. رضي. =

حسناً قائم، احترز به عن كل ما ليس بمسند. (**بعدَ دُخُولِ**) خرج: غير خبر «إن» وأخواتها. (**هَذهِ الحُروفِ**) أي: إحدى هذه الحروف، وهي: «إن» وأخواتها.

(**مثلُ**: «**إنَّ زَيداً قَائِمٌ**»)، فإنه مسند بعد دخول «إن».

(**وأمرُهُ**) أي: شأنه أو حكمه كمَا مر (**كَأَمْرِ**) كشأن أو حكم (**خَبرِ المُبْتَدأِ**) في أقسامه من كونه مفرداً أو جملة، وفي أحكامه من كونه مفرداً أو متعدداً، أو مذكوراً أو محذوفاً، وفي شرائطه من أنه إذا كان جملة؛ فلا بد من عائد، وقد يخالف خبر المبتدأ في خبر «إن» خبرها لا يكون مفرداً متضمناً لما له صدر الكلام.

(**إلَّا فِي تَقْدِيمِهِ**) أي: في جميع الأوصاف إلا في هذه الصفة، حيث يفترقان فيه جوازاً وامتناعاً، فقد جاز تقديم خبر المبتدأ، ولم يجز تقديم خبر «إن»؛ لأن في تقديمه قلب صورة عمله المقصود به الانحطاط عن عمل الفعل، وهي: تأخير المنصوب عن المرفوع. ولو قال: إلا في التقديم؛ لكان أصوب[1].

(**إلَّا إذَا كانَ ظَرْفَاً**) أي: التقديم غير جائز في جميع [٣٧/أ] الأوقات إلا وقت كونه ظرفاً، فحينئذ يجوز أن يتقدم[2] حيث يتوسع في الظرف ما

= قلت: النقل من «شرح الرضي» (٢٨٧/١).

(١) لأن قوله: في تقديمه خاص بخبر إن، والكلام السابق يدل على العموم، فيكون شاملاً لخبر المبتدأ وخبر إن، وقوله: إلا في تقديمه عام، ولهذا قال: أصوب. م.

(٢) إذا كان الاسم معرفة ويجب إذا كان نكرة. ري.

لا يتوسع في غيره[1].

[خبر "لا" التي لنفي الجنس]

(خَبَرُ «لَا») مبتدأ محذوف الخبر، أي: منه خبر «لا». وقوله: (هُوَ المسنَدُ) استئناف، أو قوله: (هو) ضمير فصل، و(المسند) خبره. (الَّتي) صفة «لا»، أي: «لا» الكائنة (لِنَفْيِ الجِنْسِ) أي: لنفي حكم الجنس؛ إذ: لا رجل قائم مثلاً لنفي القيام، لا لنفي الرجل.

(هُوَ المُسنَدُ) إلى اسم «لا»، فلا يرد نحو: يضرب في: لا رجل يضرب أبوه، وبهذا خرج: اسم «لا»، وكل ما ليس بمسند (بعدَ دُخُولِها) بلا تبعية، بقرينة ذكر التوابع، فلا يرد نحو: لا رجل حسناً في الدار.

(مثلُ: لا غُلَامَ) رجلٍ ظريفٌ، عدل عن المثال المشهور، وهو قولهم: لا رجل في الدار؛ لاحتمال حذف الخبر، وجعل: (في الدار) صفة، بخلاف ما ذكر؛ لأن (لا غلام رجل) معرب منصوب[2] لا يجوز

= قلت: النقل من «شرح الرضي» (٢٨٩/١) وتمام كلامه: إن حكمه، إذن، حكمه في جواز التقديم إذا كان الاسم معرفة، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ۝ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ﴾، وفي وجوبه إذا كان الاسم نكرة، نحو: «إنَّ مِن البيان لسحراً».

(١) لأن كل شيء من المحدثات لا بد وأن يكون في زمان أو مكان، ولم يكن أجنبياً منه، فدخل حيث لا يدخل غيره كالمحارم يدخلون حيث لا يدخل الأجنبي. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٢٩٠/١).

(٢) هذا مذهب جماعة، وجوز بعضهم رفعه حملاً على المحل، لأن (لا) هذه مشبهة بـ(إن)، فكما يجوز في توابع اسم (إن) وإنْ كان معرباً الحملُ على المحل، فكذا في توابع اسم (لا) معرباً كان أو مبنياً، وللأولين أن يفرقوا بين «لا» و«إن» في هذا الباب، بأن «إن» =

ارتفاع صفته، فلا يحتمل قوله: (ظريف) أن يكون صفة لـ(غلام رجل). والمثال[1] وإن صلح محتملاً لا يقبح إذا ترجَّح المقصود، ولكنه إذا استوى الاحتمالان؛ فهو قبيح، وإذا انحط المقصود؛ فأقبح. كذا في بعض الشروح. فالاحتراز عن الاحتمال أولى.

(فِيهَا) أي: في الدار، خبر بعد خبر، لا ظرف (ظرِيفٌ)، ولا حال؛ لأن الظرافة لا تتقيد بالظرف ونحوه، وهو من باب تعدد الخبر لزوماً على نحو: الأبلقُ أسودُ أبيضُ؛ للزوم الكذب بالتوحد، أو جوازاً إن قيل بانتفاء لزوم الكذب في الغلمان من حيث إنهم غلمان بالمبالغة والادعاء، فأتى بقوله: (فيها) لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل، وليكون مثالاً لنوعي خبرها: الظرف وغيره.

(وَيُحذَفُ) خبر «لا» حذفاً (كَثِيراً، وبنُو تَمِيمٍ لا يُثْبِتُونَهُ[2]) أصلاً، أو في اللفظ قائلين بوجوب [٣٧/ب] الحذف، فيقولون[3]: (لا أهل ولا

= لا تزيل معنى الابتداء، بل معناها توكيد مضمون الجملة فجاز الحمل على المحل بخلاف (لا) فإن معنى الجملة يتغير بها عما كانت عليه، فلا يجوز أن يقدر كالعدم، ويجعل الاسم بعده كالمبتدأ به. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٢٩١/١).

(١) أي: المشهور.

(٢) إلا إذا كان ظرفاً، وإنما لم يحذفوا الخبر إذا كان ظرفاً؛ لأنه نائب عن الخبر، فلو حذفوه لزم حذف النائب والمنوب، وهو مرفوض، والمبرِّد يجوز الأمرين. كبير.

(٣) قال الأندلسي: لا أرى من أين نقله، ولعل قاسه قال: والحق أن بني تميم يحذفونه وجوباً، أو قامت قرينة غير السؤال دالة عليه، وإذا لم تقم؛ فلا يجوز حذفه رأساً؛ إذ لا دليل عليه، بل بنو تميم إذن كأهل الحجاز في إيجاب الإتيان به، فعلى هذا القول يجب إثباته مع عدم القرينة عند بني تميم وغيرهم، ومع وجودها يكثر الحذف عند أهل =

مال)، بمعنى: (انتفى الأهل والمال)، ويحملون ما يرى خبراً في مثل: (لا رجلَ قائمٌ)، و(لا كريم من الولدان مصبوح) على الصفة دون الخبر.

[اسم "ما" و"لا المشبَّهتين بـ"ليس"]

(اسمُ «مَا» و«لَا») مبتدأ محذوف الخبر، أي: منه اسم «ما» و«لا». (هو المسند إليه) استئناف، أو خبره قوله: (المسند إليه)، وهو فصل. (المُشَبَّهَتينِ) في النفي والدخول في الاسمية، صفة «ما» و«لا»، ويتعلق به قوله: (بـ«لَيْسَ»).

(هُوَ المُسنَدُ إليهِ) أي: الذي أسند إليه خبره، ويكون غير تابع كما مر، فلا يرد: (أبوه) في: (زيد أبوه قائم)، وفيه[1]. و(ما زيد أخوك قائماً)، وخرج به: ما ليس بمسند إليه. (بَعدَ دخُولِهما) ظرف (المسند إليه)، وخرج به: غير اسم «ما» و«لا». (مثلُ: «مَا زَيدٌ قائِمَاً»، و«لَا رجلٌ) أتى بالنكرة؛ لأن «لا» لا تعمل إلا في النكرة. (أفضَلَ مِنكَ». وهُوَ) أي: عمل «ليس»، أو إجراء حكم «لا»، أو التشبيه بـ«ليس» (فِي «لَا» شاذٌّ)؛ لقصور شبههما؛ لأن «ليس» لنفي الحال، و«لا» ليس كذلك، فيقتصر على مورد السماع، نحو قوله[2]:

= الحجاز، ويجب عند بني تميم. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (ص٢٩٢).

(١) لأنه خارج بقوله بعد دخولهما؛ لأن المراد به: أن لهما دخلاً بالمسند إليه، وليس ثما دخل في كون أبوه مسنداً إليه. م.

(٢) والظاهر أنه لا تعمل (لا) عمل (ليس) لا شاذاً ولا قياساً، ولم يوجد في شيء من كلامهم خبر (لا) منصوباً كخبر (ما) و(لا) في نحو: لا براح ولا مستصرخ. الأولى =

مَـــنْ صَـــدَّ عَـــنْ نِيرانِهَـــا ... فأَنَـــا ابـــنُ قَـــيسٍ لا بَـــرَاحُ(١)

** ** **

= أن يقال: هي التي في: لا إله إلا الله، أي: (لا) التبرئة. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٢٩٣).

(١) قلت: قائله: سعد بن مالك بن ضُبيعة، من شعرٍ يُعَرِّضُ فيه بالحارث بن عباد وغيره، ممن كان اعتزل الحربَ؛ حربَ بكرٍ وتغلب. والبيت من مجزوء الكامل، وهو من شواهد سيبويه (١٥٢/١)، وشواهد الزجاجي في «اللامات» (١٠٣)، والمبرد في «المقتضب» (٢٧٦)، وابن هشام في «مغني اللبيب» (٤٣٣). انظر للمزيد «خزانة الأدب» للبغدادي (٤٤٥/١)، و«المفصل في صنعة الإعراب» للزمخشري (٥٣).

[المَنصُوبات]

(المَنصُوباتُ) لما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات، وقدَّمها على المجرورات؛ لكثرتها، ولخفَّة النصب.

(هُوَ) فصل، أو مبتدأ. (مَا اشْتَمَلَ عَلى عَلَمِ) وهو: النصب أو الألف أو الياء (المَفْعُولِيَّةِ) أي: الخصلة المنسوبة إلى المفعول، أو كونه مفعولاً حقيقة أو حكماً.

(فَمِنْهُ) أي: مما اشتمل على علم المفعولية، والفاء للتفسير[1].

[المفعول المطلق]

(المَفْعُولُ المُطْلَقُ) مبتدأ مقدَّم الخبر، ويسمى مطلقاً؛ لأن نصبه غير مقيَّد بالحروف. وإنما قدم المفاعيل؛ لأنها أصل المنصوبات، ثم قدم منها المفعول المطلق؛ إذ هو[2] المفعول[3] حقيقة[4]. واصطلاحاً دون ما عداه،

---

(١) أي: في اللفظ، أي: في التركيب. م.

(٢) ولدلالته على لفظ الفعل. م.

(٣) أي: لأنه المفعول الحقيقي الذي وجده فاعل الفعل المذكور وفعله، وأما المفعول به نحو: ضربت زيداً، والمفعول فيه، نحو: ضربت قدامك يوم الجمعة، فليسا مما فعله فاعل الفعل المذكور وأوجده، وكذا المفعول معه، وأما المفعول له، وإن كان مفعولاً للفعل وصادراً منه إلا أن الفاعلية ليست لقيام هذا المفعول به، ألا ترى أن كون المتكلم زائراً في قولك: زرتك طمعاً ليس لأجل قيام الطمع به، بل لأجل الزيارة، فبان أن المفعول المطلق أخص بالفاعل من المفعول به، فهو أحق بذكره، وأيضاً لا فعل إلا وله مفعول مطلق ذكر أو لم يذكر. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (١/٢٩٦).

(٤) أي: المقابل للمجاز.

ولهذا سمي أيضاً: مطلقاً؛ لأنه مفعول بالحقيقة، ألا ترى أنك إذا قلت: ضربت زيداً؛ فالضرب [٣٨/أ] هو فعلك لا زيد؟ ولأنه مفعول بلا تقييد بحرف[١]، بخلاف المفعول به، فإنه قد يتقيد بالحرف، فأخره عنه[٢]. ثم قدمه على المفعول فيه وأخويه؛ لتقييدها بالحرف جميعاً، لكنه في المفعول فيه قد يكون محذوفاً لزوماً كما في اللازم النصب، ويكون في اللفظ بلا واسطة ألبتة، فقدمه على المفعول له الذي جاز ذكر الواسطة في جميع أفراده، ثم قدمه على المفعول معه الذي لا يجوز فيه ترك الواسطة أصلاً.

(وهُوَ) مبتدأ (اسْمٌ) احتراز عن نحو: ضرب ضرب زيد، فإن: ضرب الثاني يصدق عليه أنه فعله فاعل فعل مذكور بمعناه، لكنه ليس بمفعول مطلق؛ لأنه ليس باسم.

وفيه: أن فاعل الفعل الأول إنما هو فعل الحدث، لا مجموع الحدث والزمان، فلا يدخل: ضرب ضرب زيد في الحد، وإن لم يذكر لفظ (اسم).

(مَا) أي: حدث، ونحو: ترباً وجندلاً اسم حدث حكماً. (فَعَلَهُ) خبره، يرد عليه: مات موتاً، وجسم جسامة، وشرف شرفاً. (فَاعِلُ) يرد عليه نحو: ضرب ضرباً، فإنه لم يفعله الفاعل؛ إذ المصدر مجهول. (فِعْلٍ) يرد عليه نحو: زيد ضارب ضرباً. (مَذْكُورٍ) يرد عليه:

(١) أي: في الاستعمال بالتسمية في كونه مفعولاً مطلقاً أو به أو فيه أو معه.
(٢) وقدم المبرد المفعول به؛ لأنه الفارق بين المتعدي من الأفعال وغير المتعدي، وكل ما ينصب ينصب غيره، ولا ينعكس.

﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾[١] من حيث إن فعله غير مذكور. (بمعْناهُ) يرد عليه نحو: ضربته سوطاً.

والجواب عن كل ما يرد على قيوده: الحمل على التسامح، واعتبار الحقيقي والحكمي[٢] من ذلك[٣].

ولا يرد عليه: كرهت كراهتي، إذا قصد كونه مفعولاً به لا مفعولاً مطلقاً؛ لاعتبار الحيثية، لكنه يغني عن بعض القيود الأخر أيضاً[٤]؛ لخروج ما أخرج بها باعتبار الحيثية.

وقوله: (بمعناه) احتراز عن المفعول له، فإنه قصد فيه كونه فعلاً لفاعل الفعل المعلل المذكور، فلا يخرج باعتبار الحيثية، لكنه ليس بمعناه، فيخرج بهذا القيد.

(وقَدْ يَكونُ) المفعول المطلق:

١- (للتَّأكِيدِ) حيث لا يزيد مفهومه على مفهوم الفعل.

٢- (والنَّوعِ) [٣٨/ب] حيث دل على بعض أنواعه[٥].

---

(١) سورة محمد، الآية: ٤.

(٢) بيان ذلك أن تقول في الأول: المراد بفعل الفاعل إياه: كونه قائماً به، وفي الثاني: أن المراد بالفاعل أعم من أن يكون مذكوراً أم لا، وفي الثالث: المراد بفعل العامل على عموم المجاز، وفي الرابع: المراد بالمذكور أعم من أن يكون لفظاً أو تقديراً، والخامس: أن سوطاً سمي مفعولاً مطلقاً مجازاً تسمية لآلة الشيء باسمه وأن التقدير ضرباً بالسوط. م.

(٣) أي: القيود.

(٤) يعني: نقول: هو اسم حدث فعله بمعناه من حيث إنه كذلك، أي: فاعل مذكور. م.

(٥) أي: بالصفة كالجلسة، أو بالوصف كضرباً شديداً، أو بالإضافة كضرب الأمير، =

٣- (والعَدَدِ) حيث دلَّ على العدد[١]، (مِثْلُ: جَلَسْتُ جُلُوساً) للتأكيد، (وجِلْسَةً) للنوع، (وجَلْسَةً) للعدد.

(فالأَوَّلُ) أي: الذي للتأكيد (لا يُثَنَّى ولا يُجْمَعُ)؛ لأن الفعل لا يثنى ولا يجمع، فكذا ما مفهومه مفهومه، ولأنه دال على الماهية المعرَّاة عن الدلالة على التعدد، والتثنية والجمع يستلزمان التعدد[٢]. (بخِلافِ أَخَوَيهِ[٣]) أي: النوع والعدد؛ لاحتمال كل واحد منهما التعدد.

(وقَدْ يَكُونُ) أي: المصدر أو المفعول المطلق (بِغَيرِ لَفظِهِ) أي: مغايراً للفظ الفعل مادة[٤]، كقعدت جلوساً[٥]، أو باباً كأنبتكم نباتاً حسناً،

= وضربته كل الضرب أو بعضه، أو بصريح لفظ النوع كضربته نوعاً من الضرب، أو باسم خاص كرجع القهقرى، أو بجوهر الفعل كـ﴿يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾ [البقرة: ٢٦٠]، وإما أن يكون المصدر مثنى أو مجموعاً لبيان اختلاف الأنواع، نحو: ضربته ضربتين، أي: مختلفتين، قال الله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا﴾ [الأحزاب: ١٠]، أو معرفاً بلام العهد الخارجي. م.

(١) إما بكونه مصدراً موضوعاً له، نحو: ضربت ضربة أو موصوفاً بما يدل عليه، نحو: ضربته ضرباً كثيراً، أو بكونه عدداً مميزاً بالمصدر، نحو: ضربته ثلاث ضربات، أو مجرداً عن التمييز، نحو: ضربته ألفاً، أو آلة موضوعة موضع المصدر، نحو: ضربت سوطاً وسوطين، أي: ضربته سوط. م.

(٢) اعلم أن المصادر التي وردت بلفظ التثنية كان الغرض من التثنية فيها التكثير، ولم يقصد بها قصد التثنية خاصة، وإنما يراد بها التكثير. كبير.

(٣) قوله: بخلاف أخويه خبر مبتدأ محذوف، أي: هذا بخلاف أخويه أو حال.

(٤) والمراد من المادة: الحرف الأصلي. م.

(٥) وهو قسمان؛ لأنه إما مصدر كجلوساً في: قعدت جلوساً، وإما غير مصدر كالضمير في نحو: أعجبني الضرب الذي ضربته، أو اسم الإشارة في نحو: أعجبني ضربي فضربت ذلك، ومن غير المصدر أيضاً، نحو: أعطيته عطاء وكلمته كلاماً، فإنهما ليسا بمصدرين لشيء من الأفعال. مفهوم. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٣٠٣/١).

و﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾[1]، أو المراد: بغير مادته، فيكون مثاله: قعدت جلوساً، لا: ﴿أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا﴾[2].

والحاصل: إنه إن قيل: إن أريد بقوله: (بغير لفظه): صيغته؛ يكون نحو: ضربت ضرباً من هذا القبيل؛ لاختلاف الصيغة، وإن أريد: مادته؛ لا يكون نحو: أنبتكم نباتاً منه.

قيل: يراد: المادة، ولا يجعل نحو: أنبتكم نباتاً من هذا القبيل، أو يراد بغير لفظه: مادة أو باباً، فيندرج القسمان، خلافاً لسيبويه، فإنه يقدر له عاملاً من لفظه، (نحوُ: قعدتُ جُلُوسًا).

(وقَدْ يُحذَفُ الفِعْلُ) الناصب للمفعول المطلق (لقيَام) أي: وقت قيام (قَرينةٍ جَوَازًا) أي: حذفاً جائزاً، (كقَولِكَ لِمَنْ قَدِمَ:) من سفره («خيرَ مَقْدَمٍ») أي: قدمت قدوماً خير مقدم، وهو اسم تفضيل، ومصدريته باعتبار الموصوف أو المضاف إليه؛ لأن اسم التفضيل له حكم ما أضيف إليه.

(ووُجُوبًا) عطف على: (جوازاً)، أي: حذفاً واجباً (سَمَاعًا) أي: حذفاً سماعياً[3]، أو حذف سماعٍ[4]، أو مسموعاً[5]. (نحوُ: سَقْيًا) أي: سقاك الله سقياً[6]، (ورَعْيًا) أي: رعاك الله رعياً، (وخَيْبَةً) أي: خاب

(١) سورة المزمل، الآية: ٧.
(٢) سورة نوح، الآية: ١٧.
(٣) على أن يكون صفة.
(٤) على أن يكون مفعولاً مطلقاً لقوله: حذفاً واجباً. م.
(٥) على أن يكون حالاً من غير ضمير واجب. م.
(٦) أقول: الذي أرى أن هذه المصادر وأمثالها إن لم يأت بعدها ما يبينها وتعين ما تعلقت =

خيبة. (وجَدْعاً) أي: جَدَع جَدْعاً، وهو: [٣٩/أ] قطع الأنف[1]، (وحمْداً). واستعمال الفعل فيما نقل من نحو: حَمِدْتُ حَمْداً؛ فليس بصحيح. وبعضهم قيَّدوا وجوب الحذف في نحو: حمداً له وشكراً له باستعماله مع اللام. (وشُكْرَاً) أي: شكرت شكراً، (وعَجَباً) أي: عَجِبتُ عَجَباً، فإنه لم يستعمل إظهار عامل هذه المصادر في كلامهم، وهذا بمعنى وجوب الحذف سماعاً.

(وقِيَاسَاً) عطف على قوله: (سماعاً) (فِي مَوَاضِعَ، مِنْهَا:) أي: من تلك المواضع: (مَا) أي: موضع (وَقَعَ) المصدر فيه، وإنما وجب الحذف فيه؛ لوجود القرينة[2]، والساد[3] مسد المحذوف. (مُثْبَتاً) حال، واحترز به عن نحو: ما زيد سيراً. (بَعْدَ نَفْيٍ) ظرف (وقع)، واحترز به عن نحو: سرت سيراً. (أَوْ مَعْنَى نَفْيٍ) كما في «إنما» (دَاخِلٍ) أي: كل واحد منهما[4]. ....

= به من فاعل أو مفعول إما بحرف جر، أو بإضافة المصدر إليه؛ فليست مما يجب حذف فعله، بل يجوز نحو: سقاك الله سقياً، ورعاك الله رعياً. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٣٠٣/١).

(١) والأذن.

(٢) وهو وقوع المصدر موقع ما لا يصلح للخبرية من جهة المعنى إلا فعل بمعناه، فقد علم بهذه القرينة خصوصية فعل المحذوف. م.

(٣) وهو اشتراط الإثبات بعد النفي أو معناه أو تكريره. م.

(٤) لأن الضمير العائد إلى المعطوف واجب الإفراد، فلا وجه للتأويل بكل واحد. وفيه: إنما يجب إذا كان الحكم على أحدهما كما في المثال المذكور، وإذا كان الحكم على واحد، لكن الواحد بالنظر إلى الجزأين، فلا بد من التأويل بصحة المعنى. وفيه: أن النحاة لم يفرقوا بين الصورتين. م.

وفيه[١]. (عَلَى اسْمٍ) بخلاف: ما سرت إلا سير البريد، (لا يكونُ) المصدر (خَبَراً عَنْهُ) أي: عن ذلك الاسم، احتراز عن قوله: ما سيري إلا سير شديد. (أَوْ وَقَعَ) المصدر (مُكَرَّرًا) أي: وقع موضع الخبر غير خبر، فلا يرد نحو[٢]: ﴿دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾[٣]. وإنما جمع بين الضابطتين؛ لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبراً عنه[٤].

(نحوُ: مَا أَنتَ إِلَّا سَيْرًا) أي: تسير سيراً[٥]، مثال النكرة. (ومَا أنت إلَّا) تسير (سَيْرَ البَرِيدِ[٦]) يقال بالفارسية: بيك. مثال المعرفة. (وإِنَّمَا أَنتَ) تسير (سَيْراً) مثال معنى النفي. (وزَيدٌ سَيْراً سَيْراً) مثال ما وقع مكرراً.

(ومِنْهَا:) أي: من تلك المواضع (مَا) أي: موضع (وَقَعَ) المصدر

---

(١) أي: في هذا القيد، أعني: قوله: (داخل على اسم) نظر؛ لأنه يجوز في نحو: ما كان زيد إلا سيراً، وما وجد بكرٌ إلا سير البريد أن يكون انتصاب المصدر على أن يكون مفعولاً ثانياً لوجدت مجازاً، فالدخول على الاسم ليس بشرط. مفهوم. ري. قلت: قريب منه ما في «شرح الرضي» (١/٣١٧).

(٢) لأنه لم يقع في موضع الخبر. م.

(٣) سورة الفجر، الآية: ٢١.

(٤) فإن قلت: لا يخلو من أن يكون قوله: (أو) وقع مكرراً من تتمة الأول أو لا، فإن كان الأول فلم عطف بـ(أو) الفاصلة، وإن كان الثاني فلم لم يقل: ومنها؟ قلت: هو من تتمة الأول من جهة وقوع كل واحد منهما موقع الخبر، وعدم صلاحيتهما الخبرية، وليس من تتمته من جهة شرائطهما مختلفة، فلذا عطف بأو، ولم يورده مستقلاً. حلبي.

(٥) معناه: ما أنت تفعل فعلاً إلا تسير سيراً، وهذا قصر الموصوف على صفته. م.

(٦) تعريب (بريده دم) كان من عادة الملوك أنهم يبنون ويقفون فيها البغال لأخذ الحاجة ويقطعون أذنابها ويسمون بريداً، ثم استعمل في اثني عشر ميلاً، وفي الرسول، وفي مركوبه. حلبي. قلت: انظر «لسان العرب»، مادة: برد.

فيه، و«ما» مبتدأ مقدم الخبر. (تَفْصِيلاً لأثر) احتراز عما يكون تفصيلاً بمضمون جملة[1] دون أثره، نحو: زيد يسافر سفره القريب أو البعيد[2]. (مَضْمُونِ جُملةٍ) احتراز عما إذا وقع تفصيلاً لأثر مضمون مفرد، نحو: زيد يسافر سفراً قريباً أو بعيداً[3]. وفيه[4]. ونحو: لزيد سفر فإما أن يصح صحة أو يغتنم اغتناماً، ولزيد ضرب فإما أن [٣٩/ب] يتأدب تأدباً أو يهلك هلاكاً.

(مُتَقَدِّمَةٍ) احتراز عن المتأخرة، نحو: إما أن يتأدب زيد بالضرب تأدباً أو يهلك هلاكاً فأضربه، وإما تمنون بالشد منا أو تفدون فداً فشدوا[5].

واعلم أن التفصيل إنما يكون للجملة المتقدمة، فذكر قوله: (متقدمة) توضيح. وفيه.

(مثلُ: ﴿فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا﴾) تمنون (﴿مَنًّا بَعْدُ﴾) أي: الشد،

---

(١) تعني بمضمون الجملة: مصدرها مضافاً إلى الفاعل أو المفعول، فمضمون (شدوا الوثاق): شد الوثاق، ونعني بأثر ذلك المضمون: فائدته ومقصوده وغرضه المطلوب منه، وسماه أثراً؛ لأن الغرض من الشيء يحصل بعد حصول ذلك الشيء كالأثر الذي يكون بعد المؤثر، ونعني بتفصيل ذلك الغرض: بيان أنواعه المحتملة. رضي الدين استراباذي. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٣١٨/١).

(٢) واعلم أن ضابط هذا القسم أن تذكر جملة طلبية أو خبرية تتضمن مصدراً يطلب منه فوائد وأغراض، وإذا ذكرت تلك الفوائد والأغراض بألفاظ مصادر منصوبة على أنها (مفعول مطلق) عقيب تلك الجملة، وجب حذف أفعالها، وتقول في الخبرية: زيد يشتري طعاماً فإما بعداً وإما أكلاً ونحو ذلك. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٣١٨/١).

(٣) لأن قوله: لأثر مضمون مفرد، بل لمضمون مفرد.

(٤) فلأن قوله: قريباً أو بعيداً تفصيل لمضمون الفعل وحده بلا اعتبار إسناد إلى الفاعل، فهو تفصيل مضمون مفرد. س.

(٥) لأنه يجب تفصيل الجملة المتأخر أيضاً. م.

(﴿وإمَّا﴾) تفدون (﴿فِدَاءً﴾[١]) وإنما يجب الحذف فيه؛ لسد الجملة السابقة مسد المحذوف.

(ومِنْهَا:) أي: من تلك المواضع (مَا) أي: موضع (وقعَ) المصدر فيه (للتَّشْبِيهِ) أي: للدلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى[٢]، احتراز عن نحو: مررت به فإذا له صوتٌ صوْتَ حسَنٍ[٣]. (عِلَاجَاً) حال[٤]، أي: دالاً على الحدوث[٥]، احترازاً عن نحو: مررت بزيدٍ فإذا له زهدٌ زُهْدَ الصُّلَحاءِ[٦]، وعلمٌ عِلمَ الفُقَهاءِ. (بَعْدَ) ظرف (وقع) (جُمْلَةٍ) احتراز به عن نحو: صوتُ زيدٍ صوتُ[٧] حمارٍ[٨]. (مُشْتَمِلَةٍ) صفة (جملة) (عَلَى)

---

(١) سورة محمد، الآية: ٤.

(٢) أي: معنى واحد. م.

(٣) قوله: صوت حسن بدل من قوله: صوت كما هو الظاهر، ويحتمل التأكيد اللفظي نظراً إلى الجزء الأول، أي: جوز في غير المسند إليه من النكرات، ويحتمل النعت نظراً إلى الجزء الثاني، وإن نصب كان مفعولاً مطلقاً إما للمصدر المذكور أو لفعل مقدر، أي: يصوت صوتاً حسناً. س.

(٤) أي: عن المصدر الواقع، أي: حال كون المصدر دالاً على الحدث، فسره المصنف في «شرح المفصل». م.

(٥) فعلى هذا يندفع ما قاله صاحب «الكبير»، وهو أن المصنف ثمة ترك شرطاً آخر، وهو أن يراد به الحدوث دون الثبوت والاستمرار ليدل على الفعل. وفيه. م.

(٦) فإن العلم والزهد دالان على أمرين مستمرين، فلا يصح تقدير الفعل فيه، فعان على البدلية. س.

(٧) صفة.

(٨) إن رفع صوت حمار احتمل أن يكون مبتدأ آخر ترك فيه العاطف، وأن يكون بدل الغلط، لكنه مستبعد في كلام الفصحاء، وإن نصب كان مفعولاً مطلقاً، أي: يصوت صوت حمار. منه.

متعلق بـ(مشتملة). (اسْم) احتراز عن نحو: مررت بزيدٍ فإذا له صوتٌ صَوْتَ حمارٍ. (بِمَعْنَاهُ) صفة (اسم)، أي: بمعنى المصدر. (وعَلى صَاحِبِهِ) عطف على (اسم)، احتراز عن نحو: مررت بالبلد بإذا به صوت صوت حمار.

(نحوُ: مَرَرْتُ بزيدٍ فَإِذَا لَهُ صَوتٌ) يصوت (صَوْتَ حِمَارٍ)، فإنه مصدر وقع للتشبيه علاجاً بعد جملة[1]، وهي قوله: (له صوتٌ)، وهي مشتملة على اسم بمعنى المصدر، وهو (صوت)، ومشتملة على صاحب المصدر، وهو المكني عنه بالضمير في: (له)، ووجب الحذف فيه؛ لسد الجملة السابقة مسدّ المحذوف. (وصُرَاخٌ) أي: فإذا له صُراخٌ يصرُخُ (صُراخَ الثَّكْلَى) وهي: امرأة مات ولدُها.

(ومِنْهَا:) أي: ومن تلك المواضع (مَا) أي: موضع (وَقَعَ) المصدر فيه (مَضْمُونَ) حال (جملةٍ لا مُحْتَمَلَ) صفة (جملة)، احتراز عما سيأتي في الضابطة الآتية. (لَهَا) أي: لتلك الجملة (غَيْرُهُ) أي: غير ذلك

(١) وأكثر النحاة على أن هذا المصدر منصوب بفعل مقدر بين الجملة المتقدمة والمصدر، تدل عليه الجملة المتقدمة دلالة تامة مغنية عنه، فلهذا وجب حذفه، فالأصل: له صوت يصوت صوت حمار، أي: تصويت حمار، فأقيم الاسم مقام المصدر، كما في: أعطى إعطاء، وكلم كلاماً، وظاهر كلام سيبويه أن المصدر منصوب بقوله: له صوتٌ، لا بفعل مقدر، قال: وإنما انتصب؛ لأنك مررت به في حال تصويت ومعالجة، يعني أن هذه [الجملة] الاسمية بمعنى الفعل والفاعل، فهي بمعنى: يصوت؛ لأنها تدل على المصدر الحادث، وعلى ما قام به ذلك المصدر، وقد اقترن بالجملة ما يدل على زمان المصدر الحادث، أي: [الحال] الماضية، وهو لفظ (مررت) في مسألتنا، فالمجموع كالفعل أو الفاعل، وهذا وجه قوي. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٣١٩).

المصدر. (نحوُ: لهُ) أي: لفلان (عليَّ) خبر، و(له) متعلق الخبر، أو [٤٠/أ] على العكس (ألفُ درهمٍ) مبتدأ (اعترافاً) مصدر وقع مضمون جملة، وهي: (له عليَّ ألفُ درهمٍ)؛ لأنَّ مضمونها: الاعتراف، ولا محتمل لها سواه.

(ويُسمَّى: تأكيداً) وتقريراً (لنفسِهِ) أي: لذاته.

(ومِنهَا: مَا وَقَعَ) أي: من تلك المواضع: موضع وقع المصدر فيه (مَضْمُونَ) حال (جُملةٍ لَهَا) أي: لتلك الجملة (مُحْتَمَلٌ غيرُهُ) أي: غير ذلك المصدر. (نحوُ: زَيدٌ قَائِمٌ) أحق (حَقّاً) أي: صِدْقاً، فإنه مصدر وقع مضمون جملة، وهي قوله: (زيد قائم)، ولها محتمل غيره؛ لأنها تَحتمل الصدق والكذب، والحق والباطل.

(ويُسمَّى) هذا المصدر: (توكِيداً) للجملة[1] (لِغَيرِهِ) أي: لدفع غيره، أو لما يغايره وصفاً؛ إذ الحكم المحكم يغاير المحتمل، وإن اتحد مراداً.

(ومِنهَا: مَا وَقَعَ) المصدر فيه (مُثَنًّى)، أي: دالاً على التكرير

---

(١) اعلم أن اللام في قوله: لغيره إما أن تكون صلة للتأكيد، أي: المؤكد غيره، أو علة، فإن كان الأول فمعناه: أن قوله حقاً مؤكد لحقّ نسبة الحق إلى المتكلم، وهو غير معنى زيد قائم. قوله: حقاً يؤكد غير مضمون الجملة، وحينئذ يكون الضمير في (لغيره) راجعاً إلى مضمون الجملة، وإن كان الثاني أعني: كون اللام للتعليل، فيكون في الكلام حذف التقدير لأجل رفع الغير، فإن قولنا: حقاً رفع غير الحق، وهو الباطل، وحينئذ يكون الضمير راجعاً إلى المصدر، وهذا هو الحقيق بالقبول، يدل عليه ما ذكره ابن الحاجب في «إيضاحه للمفصل» سمي تأكيداً لغيره؛ لأنه جيء به لرفع احتمال غيره، أي: غير المصدر، ومن هذا يعلم حكم اللام في قوله: تأكيداً لنفسه. فتأمل. م.

والتكثير، (مثلُ: لَبَّيكَ) أي: أُلِبُّ بطاعتك إِلْبَابَاً بعد إِلْبَابٍ، (وسَعْدَيْكَ)[١] أي: أُسْعِدُكَ إِسعَاداً بعدَ إِسعَادٍ، والمصادر في هذا الباب سماعية، وإن كان الحذف قياسياً.

[المفعول به]

(المَفْعُولُ بهِ: هُوَ مَا) أي: اسم، ولم يذكر[٢]؛ اكتفاء بما سبق. (وَقَعَ عَلَيهِ) الفعل حقيقة أو عبارة، فلا يرد نحو: خلق الله العالم، وما ضربت زيداً. وفيه[٣].

والمراد: ما يعقل[٤] به الفعل، بحيث لا يعقل إلا به، فلا يرد: خلق الله العالم، وما ضربت زيداً، وهذا معنى عرفي للوقوع[٥]، فلا يلزم دعوى الوضع أو بيان الاتصال.

وأورد عليه: أن نحو: زيداً في: ضربت زيداً لا يتوقف عليه تعقل الضرب.

---

(١) يجوز أن يكون «لبيك» من (لَبَّ) بالمكان، بمعنى: أُلِبُّ، فلا يكون محذوف الزوائد. أما «سعديك» فإن أسعدك بمعنى: أعينك، إلا أن (أسعد) يتعدى بنفسه، بخلاف (ألبّ) فإنه يتعدى باللام.

(٢) أي: لاسم صريحاً، أو لم يقل: ومنه المفعول به. م.

(٣) وهي في وقوع ضربت في: ما ضربت زيداً عليه نظر؛ لأن الضرب في العبارة منتفٍ عن زيد. م.

(٤) في ج: تعلّق.

(٥) يعني: إن قيل: عن أردت بالوقوع التعلق المخصوص حقيقة؛ فليس اللفظ موضوعاً له، وإن أردت به إياه مجازاً؛ فبين العلامة بين المعنى الحقيقي والمجازي معنى لا علاقة بينهما بقيد بها. والجواب: أن الوقوع يستعمل في هذا المعنى في العرف، فلا يرد شيء. تأمل. م.

وأجيب: بأنه مما يتوقف عليه تعقل الضرب على البدلية، وإن لم يتوقف عليه بالتعيين.

(فِعْلُ) والمراد به: اللغوي دون الاصطلاحي، والزمان لازم لوجود الفعل دون تصور ماهيته، فيتوقف عليه وجود الفعل، لا تعقل ماهيته[1].
(الفَاعِلِ) لا فائدة في [٤٠/ب] قوله: (الفاعل)، ولو قال: ما وقع عليه الفعل؛ لكان أخصر، إلا أن يقال: قصد فيه الحيثية[2]، فلا يرد عليه: المفعول فيه وغيره مما يتوقف عليه الفعل. (نحوُ: ضَرَبْتُ زَيْداً).

(وقَدْ يَتقدَّمُ) المفعول به (على الفِعْلِ) وغيره من العوامل إلا لمانع، وخص الفعل بالذكر؛ لأصالته، وإنما قدم؛ لأن الفَعل[3] معمول[4] قوي تعلقه بعامله، فيتعلق به متقدماً ومتأخراً، إلا أن يمنع مانع لتقدمه، كوقوعه في حيز «أَنْ».

(وقَدْ) للتقليل (يُحذَفُ الفِعْلُ) الناصب للمفعول به (لِقيامِ) أي: وقت حصول (قَرِينةٍ) دالة على الحذف، وتعيين المحذوف، (جَوَازاً) أي: حذفاً جائزاً. (نحوُ: زَيْداً) اضرب زيداً بقرينة السؤال (لِمَنْ قَالَ:) (مَنْ أَضرِبُ؟) مقول (قال). (ووُجُوباً) أي: حذفاً واجباً (فِي أَربعةِ مَوَاضِعَ)، وفي الحصر في الأربعة نظر؛ لتحقق وجوب الحذف في الإغراء والمنصوب على المدح أو الذم أو الترحم.

---

(١) بل تعقل ماهيته ويتوقف على المفعول به. م.
(٢) أي: من حيث إنه فعل الفاعل، لا من حيث إنه فعل. م.
(٣) بفتح الفاء مصدر بمعنى المفعول. م.
(٤) في ج: عامل قوي.

الباب (الأولُ: سَماعيٌّ) لم يستعمل إظهار فعله في كلامهم. (مثل: امْرَأً ونَفْسَهُ) أي: اترك امرأً مع نفسه. و(﴿انتَهُوا خَيْراً لَكُمْ﴾[1]) أي: انتهوا عن التثليث[2]، واقصدوا خيراً لكم، وهو التوحيد. وقيل[3]: هو صفة مصدر محذوف[4]، أي: انتهاء خيراً لكم[5]. وقيل[6]: هو خبر لـ«يكن» المحذوف، أي: انتهوا يكن الانتهاء خيراً لكم. وفيهما نظر؛ لعدم اطراد الأول في نحو: انته أمراً قاصداً، وكون حذف «كان» بلا حرف الشرط شاذ[7]. وفيه[8].

(وأَهْلاً وَسَهْلاً) أي: أتيت أهلاً[9] ووطئت[10] سهلاً من البلاد لا حزناً.

---

(١) سورة النساء، الآية: ١٧١.

(٢) وهذا عند سيبويه. م.

(٣) أي: الفراء.

(٤) وعلة وجوب الحذف طول الكلام بالعطف وقيامه مقام المحذوف. وقيل: هذه المفاعيل كثرت في كلامهم فخففوها بحذف أفعالها لزوماً لمثل ما فعلوا في سقياً ورعياً ونحوهما من المصادر، وأهلاً وسهلاً هو مثل الذي قبله في التعليل. م.

(٥) وعند بعض الكوفيين: أنه حال. م.

(٦) أي: الكسائي.

(٧) وقرينة الحذف في هذا الموضع أنك نهيت في الأول عن شيء، ثم جئت بعده بما لا تنهى عنه، بل هو مما يؤمر به، فيجب أن ينصب بـ(ائت) أو اقصد أو ما يفيد هذا المعنى. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (١/٣٤٠).

(٨) لأنه جاء حذف كان في باب المفعول معه بلا حرف الشرط. تأمل. م.

(٩) أي: لا أجانب. م.

(١٠) يا نهاده باشي. قلت: أتيت أهلاً أي: مكاناً مأهولاً، أي: معموراً لا خراباً، أو: أهلاً لا أجانبَ. ووطئت سهلاً من البلاد لا حزناً.

[الاسمُ المُنادى]

الباب (الثاني: المُنادى، وهُوَ المَطْلُوبُ إقبالُهُ) مفعول ما لم يسم فاعله للمطلوب، وخرج به: ما ليس بمطلوب الإقبال، ونحو: يا الله لا يصدق عليه كونه مطلوب الإقبال، اللهم إلا أن يحمل على التخييل، كأنياب المنية[1](٢).

وفيه: أنه يستلزم [٤١/أ] تشبيه الله تعالى بما يكون مطلوب الإقبال، أو يكون المراد: المطلوب إقباله ولو حكماً، فيصدق عليه؛ لأنه مطلوب الإجابة.

ويرد على هذا الحد نحو: يا زيدُ لا تُقْبل، فإنه منهي عن الإقبال لا مطلوب. ونحو: ﴿يَا سَمَاءُ﴾ و﴿يَا أَرْضُ﴾[هود: ٤٤] ويا للماء وللدواهي، ونحو قول أحد المتعانقين لصاحبه: يا فلان، مما لا يتصور طلب إقباله.

والجواب: أن الأول مطلوب الإقبال لسماع النهي، ومنهي عن الإقبال بعد توجهه، فاختلف الجهتان، أو يقال: هو مطلوب الإقبال حكماً؛ لكونه مسؤول الإجابة، كما قلنا في: يا الله. وأما البواقي؛ فهو من باب استعارة بالكناية[3]، ....

---

(١) بأن يقال: شبه الله تعالى بالشخص المطلوب إقباله بقرينة النداء المخصوص بالشخص كما تشبه المنية بسبع بقرينة الأنياب المخصوص، والمنية استعارة بالكناية، والأنياب تخييل، فكذا هنا، ... استعارة بالكناية، والنداء تخييل. م.

(٢) أي: الموت.

(٣) الاستعارة بالكناية: ذكر المشبه وترك المشبه به، وإثبات لازم المشبه به للمشبه، فيكون لازم المشبه قرينة الاستعارة بالكناية. م.

ونداؤها استعارة تخييلية[1]، وطلب الإقبال فيها ادعائي.

(بِحَرْفٍ) أي: بواسطة حرف من الحروف الخمسة، وهي: «يا» و«أيا» و«هيا» و«أي» والهمزة، واحترز به عن نحو: أطلب إقبال زيد، وأنادي زيداً أو أدعوك، ونحو ذلك[2]، والجار والمجرور متعلق بالمطلوب. (نَائِبٍ مَنَابَ) ظرف (نائب)، وحذف «في» فيه - وإن لم يكن من الجهات - لكونه جارياً مجرى لفظ المكان؛ لكونه ذا ميم فيه معنى الاستقرار. («أَدْعُو») أي: لفظه (لَفْظاً أَوْ تَقْدِيراً) تفصيل للمنادى أو الحرف.

(وَيُبْنَى) المنادى، وإنما قدم بيان البناء على الرفع والخفض والفتح على النصب؛ لقلتها بالنسبة إلى النصب، ولطلب الاختصار بالتعميم في قوله: (وينصب ما سواهما). (عَلَى مَا) أي: الضمة والألف والواو (يُرْفَعُ) مسنداً إلى قوله: (بِهِ)، وهو مفعول ما لم يسم فاعله، ولا ضمير فيه؛ إذ المنادى لا يرفع بحال، وعوده إلى الاسم بعيد (إِنْ كَانَ) المنادى (مُفْرَداً) أي: مفرداً كاملاً ليس فيه إضافة [٤١/ب] ولا شبه بالإضافة، واحترز به عن المضاف والمضارع له.

(مَعْرِفَةً) لشبهه بكاف أدعوك المشبهة بكاف: إياك وذاك في وقوعه موقعها إلا إذا كان علماً موصوفاً بابن مضافاً إلى علم، فحينئذ يختار فتحه كما سيجيء. وقوله: (معرفة) صفة (مفرداً)، أو خبر آخر لازم التعدد؛ إذ الحكم لا يتم بأحدهما.

---

(١) والاستعارة التخييلية: أن يثبت للمشبه شيء من لوازم المشبه به. ح.

(٢) هذا إذا جعل (اطلب) إنشاء للطلب لا إخباراً عنه، وإلا، لكان زيد في هذه العبارة مخبراً عن طلب إقباله لا مطلوب إقباله، وبينهما بون بعيد.

(مثلُ: يَا زَيدُ) مثال المعرفة قبل النداء. (ويا رَجُلُ) مثال المعرفة بعد النداء، ويجوز حينئذ تنوينه عند الضرورة، نحو قوله:

سَـــلامُ اللهِ يَـــا «مَطَـــرٌ» عَلَيْنـــا   وليسَ عَليكَ يَا «مَطَرٌ» السَّلَامُ[1]

(ويَا زَيْدَانِ) مثال المبني على الألف. (ويَا زَيْدُون) مثال المبني على الواو.

فإن قيل: العَلَم إذا ثني أو جمع لزم فيه اللام، فكيف يصح فيه: يا زيدان ويا زيدون بدون اللام؟

قيل: صح؛ لقيام «يا» مقام اللام، وكونها في حكمها.

---

(١) قلت: قائله: الأحوص، وهو في «ديوانه» (١٨٣)، وكان يهوى امرأة ويشبّب بها، ولا يُفصح عنها؛ فتزوّجها رجلٌ اسمه مطر، فتوعّده الأحوص بقصيدة منها هذا البيت، والشّاهدُ فيه: (يا مطرٌ) حيث نوّن المنادى المفرَد العلَم للضّرورة، وأبقى الضّمَّ اكتفاءً بما تدعو الضّرورة إليه، والبيت من البحر الوافر، وهو من شواهد سيبويه (١٣٣)، والمبرد في «المقتضب» (٢٥١)، وابن عقيل (٣/٢٦٢)، و«أوضح المسالك» (٤/٢٨). انظر للمزيد: «الأمالي» للزجاجي (١/٢٠)، و«خزانة الأدب» للبغدادي (٢/١٣٢).
وهذا مثالُ ما يجُوزُ فيه تنوينُ المنادى المبنيِّ في الضرورة بالإجماع، ثم اختلف العلماءُ: هل الأَوْلَى بقاءُ ضَمِّه مع التّنوين، أو نصبِه مع التنوين، فالأوّلُ قَال بِه الخليلُ وسيبويه والمازنيُّ عَلَماً كَان أو نَكِرةً مَقْصُودَةً كقول الأحوص هنا، وعلى نصبِه مع التّنوين قولُ عِيسى بنِ عَمْرٍو الجَرْمِيّ والمُبَرِّد، رَدّاً على أصْلِه، كما رُدَّ المَمْنُوع مِنَ الصَّرْف إلى الكَسْر في الضَّرُورَةِ. انظر: «معجم القواعد العربية» للشيخ عبد الغني الدقر لزاماً (١٢).
هذا، والأحوص هو: عبد الله بن محمد الأنصاري، من بني ضبيعة: شاعر هجَّاء، كان معاصراً لجرير والفرزدق. وهو من سكّان المدينة. وَفَدَ على الوليد بن عبد الملك (في الشّام) فأكرمه الوليد، ثم بَلَغه عنه ما ساءه مِن سيرته، فردَّه إلى المدينة وأمَر بجلده، فجُلد!! ولقّب بالأحوص لضِيقٍ في مؤخّر عينيه. توفي سنة (١٠٥هـ). ينظر: «الشعر والشعراء» لابن قتيبة (٢٠٤)، و«خزانة الأدب» للبغدادي (١/ ٢٣٢).

(ويُخفضُ) أي: ينجر المنادى (بلام الاستغاثة) أي: لام تدخل المنادى وقت الاستغاثة، وكذا بلامِ التعجب، كيا لَلْمَاءِ، أو للتهديدِ، كيا لَبَكرٍ لأقتلنَّكَ. وإنما اختيرت اللام من بين الحروف؛ إذ المستغاث مخصوص من بين أمثاله بالدعاء، وكذا المتعجب منه مخصوص بالاستحضار.

(مثلُ: يا لزيدٍ)، واللام يتعلق بـ«أدعو» المقدر[1].

وجاز ذلك[2] في المتعدي بنفسه بعد الحذف، لكنها لا تزاد إلا في موضع الاستغاثة أو التعجب أو التهديد سماعاً. وإنما فتحت اللام[3]؛ لدخولها على الكاف حكماً، ولذا بقيت على الكسر اللام[4] الثانية[5] نحو:

---

(١) فإن قلت: لم أدخلوا اللام على المستغاث؟ قلت: لأن النداء اختياري، كقولك: يا غلام. واضطراري، كقوله: يا لَعَطَّافِنا، فلا بد من نصب علامة ليتميز أحد القسمين من الآخر. إقليد. قلت: قوله: يا لَعَطَّافِنا، تمامه:

يـا لَعَطَّافِنـا ويـا لَريـاح * وأبـي الحَشْـرَجِ الفَتـى النَّفَّـاحِ

وهو من البحر الخفيف، ومن شواهد سيبويه (١٣٦)، و«المفصل» للزمخشري (٦١)، و«المقتضب» للمبرد (٢٥٧) والبيت مجهول القائل.

عطَّاف، ورياح، وأبي الحشرج: أسماء الشاعر، فالشاعر يرثي هؤلاء. «النفَّاح» ـ بالنون والفاء المشددة ـ الكثير العطاء.

الشاهد فيه: قوله: ١- «يا لرياح» حيث فتحت فيه اللام لتكرار «يا». ٢- ترك اللام في المعطوف كما في قوله: (وأبي الحشرج) إذ أصله (ويا لأبي الحشرج).

(٢) لضعفه بالإضمار، ألا ترى أنك تقول: ضربي لزيد حسن، وأنا ضارب لزيد، ولا يجوز: ضربت لزيد. استرابادي. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٣٥٢).

(٣) ولا يدخل على هذه اللام من حروف النداء غير يا. إقليد.

(٤) أي: في المعطوف بلا إعادة يا. م.

(٥) أي: في المستغاث إليه.

يا لَزيدٍ ولَعَمرٍو، ويا لله للمسلمين. وإنما أعرب بعد دخول اللام مع كونه مفرداً معرفة في نحو: يا لزيد؛ لخروجه عن تأثير شبه الحرف بقوة جهة الاسم [٤٢/أ] بدخول الجار[1]، ولصيرورته بعيداً عن مدار الشبه، وهو «يا»، ولخروجه عن الإفراد بالتركيب مع اللام. وفي كلٍّ نظرٌ.

(ويُفْتَحُ) المنادى (لِإلْحَاقِ ألِفِها) أي: ألف الاستغاثة لموافقة الألف، ويضم ويكسر لواوها ويائها اللاحقتين لدى اللبس كما في المندوب، مثل: ما منهوه في المسمى بمنه، ويا منكيه في المسمى بمنك إلى هذا. وإنما تكسر اللام في المستغاث لا في المستغاث له، تقول: يا لله للمسلمين؛ فرقاً بينهما.

فإن قيل[2]: فبماذا تعلق حرف الجر؟

قلنا: بحرف النداء الأولى يتعلق تعلق المفعول به، والثاني يتعلق تعلق المفعول له.

(ولَا لَامَ حِينَئذٍ) أي: حين إذ أدخلت الألف، ولا يجتمعان تحرزاً عن التكرار، والجمع بين العوضين[3]. (مثلُ: يَا زَيْدَاهُ).

---

(١) أي: دخول حرف الجر لكونه من خواص الأسماء قوى جانب الإعراب، فيرجع الاسم إلى أصله الذي هو الإعراب. مير.

(٢) وهذه العبارة تناقض قوله: واللام يتعلق بأدعو المقدر، ويمكن أن يجاب عنه بأنه مبني على الخلاف الذي في نصب يا عبد الله إن قلنا: منصوب بيا نفسها، فاللام منها متعلقة بيا؛ لأن ما نصب المفعول الصريح لا يتقاعد عن العمل في موضع الجار والمجرور، وإن قلنا: إن الناصب فعل محذوف فهو العامل في اللام. م.

(٣) لأن لام الاستغاثة وألفها عوض عن أستغيث.

(وَيُنصَبُ مَا سِوَاهُمَا) من النكرة والمضاف والمضارع له في تعلق شيء[١] هو من تمامه، وضمير: «هما» راجع إلى المفرد المعرفة من كل وجه، والمستغاث. وفيه[٢]. والأولى أن يقال: المفرد المعرفة من كل وجه والداخل عليه لام الاستغاثة ونحوها أو ألف الاستغاثة؛ لئلا يرد المنادى المتعجب منه والمهدد.

(مِثْلُ: يَا عَبْدَ اللهِ) مثال المضاف. (وَيَا طَالِعاً جَبَلاً) مثال المضارع للمضاف[٣]. ويا حافظاً لا ينسى، ويا شاعراً لا شاعر اليوم مثله[٤]، وألَا يَا

---

(١) متعلق بالمضارع، يعني: المراد بالمضارع اسم يجيء بعده شيء من تمامه إما معمولاً للأول، وإما معطوفاً عليه عطف النسق على أن يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسماً لشيء واحد يحترز به، نحو: يا رجل وامرأة نحو: ثلاثة وثلاثين؛ لأن المجموع اسم واحد ومعين كالأربعة، فهو كخمسة عشر، إلا أنه لم يركب لفظه، وإما نعت هو جملة أو ظرف، نحو: أيا يا نخلة من ذات عرق، أما سائر التوابع من البدل وعطف البيان والتأكيد؛ فلا يجوز أن يكون المنادى مضارعاً للمضاف. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (١/٣٥٤) وما بعدُ.

(٢) أي: وفيه نظر، وهو ما يفهم من قوله: لئلا يرد. م.

(٣) وإن لم يكن المعطوف مما يكون مع المعطوف عليه اسماً لشيء واحد، بل كل منهما اسم لشيء مستقل، نحو: يا رجل وامرأة، أو لم يكن الوصف بالجملة أو الظرف، فليس متبوعها مضارعاً للمضاف؛ لأنه يجوز جعله مفرداً معرفة مستقلاً، فنقول: يا رجل وامرأة، ويا رجل الظريف، ولا يجوز مع قصد التعريف: يا رجلاً وامرأة، ويا رجلاً ظريفاً، بخلاف نحو: يا ثلاثة وثلاثين؛ إذ الأول لا يستعمل من دون الثاني من حيث المعنى، وبخلاف: يا حليماً لا تعجل؛ لأن الجملة والظرف لا يكونان صفة للمعرفة. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (١/٣٥٥).

(٤) وعليك يا ذا العلم أن الفرق بين (يا رجلاً صالحاً) وبين (يا حافظاً لا ينسى، ويا نخلة من ذات عرق ويا شاعراً لا شاعر اليوم مثله حيث يجوز تعريف هذا مع نكارة صفته، لا الأول. فإن قيل: كيف يا طالعاً مع عدم الاعتماد. قلنا: الاعتماد حاصل؛ لأن التقدير: =

نَخْلَةَ مِن ذَاتِ عِرْقٍ[1]، ويا ثلاثة وثلاثين[2] علماً أولاً[3]، كل ذلك مضارع للمضاف، بخلاف: يا رجلاً صالحاً؛ لامتناع تعرفه[4]، فلا بد من بيان الفرق.

واعلم أن في اعتماد «طالعاً» بحثاً ذكرنا في كتابنا الموسوم بالإرشاد[5]؛ إذ لا وجه سوى تقدير الموصوف، وذلك بدرجة في باب: يا رجلاً صالحاً، وذلك مما يمتنع تعرفه خلافاً للكسائي[6]. وقوله: [٤٢/ب]

= إنسياً يا طالعاً، وعليك يا طالعاً جبلاً.

(١) قلت: هذا صدر بيت يُنسب للأحوص، (وقد سبق الحديث عنه) وعجزه:

عَلَيْـــكِ - وَرَحْمَـــةُ اللهِ - السَّـــلامُ

والبيت من البحر الوافر، وهو من شواهد «مغني اللبيب» لابن هشام (٦٦٤)، و«الخصائص» لابن جني (٣٨٦/٢)، و«خزانة الأدب» للبغدادي (٢٦٤/٢). يريد: عليكِ السلام ورحمةُ اللهِ، (النّخلة) هُنا: كناية عن المرأة التي يحبها. و(ذات عرق): موضعٌ بالحجاز.

والشّاهدُ فيه: (عليك ورحمة الله السّلام) حيث قدّم المعطوف وهو (رحمة الله) على المعطوف عليه وهو (السّلام) للضّرورة الشّعريّة. انظر للمزيد «الحلل في شرح أبيات الجمل» للبطليوسي (٣٢/١).

(٢) اسم رجل، فالمضارعة فيه من حيث إنه مفرد في المعنى؛ لأنه اسم واحد مركب من حيث الظاهر بدليل أن الأول... عن الثاني إعراباً، فعلم أن الثاني غير منفك عن الأول معنى منفك عنه ظاهراً كما أ ن المضاف إليه غير منفك عن المضاف معنى منفك عنه ظاهراً. إقليد.

(٣) أي: لا فرق في هذا العدد المعطوف بعضه على بعض بين أن يكون علماً أو لا. م.

(٤) في مثل أن يقال: يا أيها الطالع جبلاً كما قيل: يا رجل بتقدير: يا أيها الرجل. م.

(٥) اسمه «الإرشاد في النحو» قال حاجي خليفة عنه: «وهو: متن لطيف تعمق في تهذيبه كل التعمق وتأنق في ترتيبه حق التأنق» «كشف الظنون» (٢/١).

(٦) والفراء [حيث صرّحا] بتجويز نحو: يا رجلاً راكباً، لمعيَّن، يجعله من قبيل المضارع للمضاف، حتى إنهما أجازا: يا راكباً، لمعيَّن على حذف الموصوف، وفي كلام سيبويه=

يا طالعاً جبلاً معرفة، بدليل تعرف صفته في نحو: يا طالعاً جبلاً الظريف.

(و«يَا رَجُلاً») الأولى: تأخير النكرة؛ لخروجها عن المفرد المعرفة بقيد الألف[1] (لِغَيرِ مُعَيَّنٍ) أي: مقولاً لرجل غير معين كما في قول الأعمى.

[توابع المنادى]

(وَتَوابِعُ المُنَادَى المَبْنِيِّ) غير المستغاث بالألف، فإنه مبني على الفتح، لا ترفع توابعه، وغير المبهم، فإن صفته لازمة الرفع كما سيجيء، وهذا القيد احتراز عن توابع المنادى المعرب، فإنها وإن كانت غير البدل والمعطوف غير ذي اللام، فهي منصوبة لا غير.

(المُفْرَدَةُ) من كل وجه، وهو احتراز عن المضاف والمضارع له (مِنَ التَّأكِيدِ) المعنوي، مثل: يا تميمُ أجمعون وأجمعين. وأما التأكيد اللفظي؛ فحكمه في الأغلب حكم الأول[2] إعراباً وبناء، وقد جاء[3] إعرابه رفعاً ونصباً، نحو:

وإنّي[4] وأَسْطَارٍ سُطِرْنَ سَطْراً لَقَائِلٌ: يَا نَصْرُ نصرٌ نَصْرَا[5]

= أيضاً ما يُشعر بجواز: يا رجلاً راكباً، لمعين. وفيه إشكال؛ لاستلزام جواز: لا رجلاً راكباً، ولا قائل به. رضي. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٣٥٧).

(١) في ج: بقيد التعريف المؤخر.

(٢) لأن التأكيد اللفظي هو تكرير اللفظ الأول بعينه، فيكون باقياً على حاله، نحو: يا زيدُ زيدُ. س.

(٣) أي: إعرابه في غير الأغلب. م.

(٤) الواو للتقسيم.

(٥) قلت: قائله: رؤبة بن العجّاج، ونُسِبا لِذي الرّمة، وليسَا في «ديوانه»، وأسطار، أي: =

وإنما أطلق[1] التأكيد على غير الأغلب[2]؛ لأن هذا الحكم في أحد قسميه ـ وهو التأكيد اللفظي ـ على غير الأغلب، ولعل المختار عنده ذلك.

(والصِّفَةِ) نحو: يا زيدُ العاقلُ والعاقلَ. (وعطفِ البيان) يا زيدُ بَشْرٌ بَشْراً. (والمَعْطُوفِ) بحرف (المُمْتَنِعِ) صفة سببية للمعطوف بحرف، (دُخُولُ) فاعل (الممتنع) («يا» عَلَيهِ) أي: على المنادى، نحو: يا زيدُ والحارثُ، وكقوله تعالى: ﴿يا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾[3] بالرفع والنصب. واحترز به عن المعطوف بالحرف غير الممتنع دخول (يا) عليه؛ لعدم اللام، نحو: يا زيد وعمرو، ومن المعطوفات، فإن حكمه وحكم البدل حكم المنادى المستقل كما سيجيء.

= وحقٌّ أسطار، ويعني بها آيات القرآن الكريم. سُطِرْنَ: كُتِبْنَ. نصر: هو نصرُ بن سيَّار أميرُ خُراسان. والذي في ديوان رؤبة: يانصرُ نصراً نصراً. بنصب (نصراً) الثانية. ينظر ملحقاته ديوان رؤبة (ص١٧٤). على أن التوكيد اللفظي في النداء حكمُه في الأغلب حُكمُ الأول، وقد يجوز إعرابه رفعاً ونصباً، فـ«نصر» الثاني رُفع إتْباعاً للفظ الأول، و«نصر» الثالث نُصب إتْباعاً لمحل الأول. والبيت من شواهد سيبويه (٢/١٨٥)، و«المقتضب» للمبرد (٤/٢٠٩)، و«شرح الشذور» (٤٣٧)، و«مغني اللبيب» (٥٩٧)، و«خزانة الأدب» (٢/٢١٩).

هذا، ورؤبة هو: رؤبة بن عبد الله العجاج التميمي السعدي، أبو الجحاف، أو أبو محمد: راجز، من الفصحاء المشهورين، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، كان أكثر مُقامه في البصرة، وأخذ عنه أعيان أهل اللغة، وكانوا يَحتجون بشعره ويقولون بإمامته في اللغة. مات في البادية، وقد أسن. توفي سنة: (١٤٥هـ). ينظر «وفيات الأعيان» لابن خلكان (١/ ١٨٧)، و«خزانة الأدب» (١/ ٤٣).

(١) المصنف.

(٢) حيث قال: من التأكيد. م.

(٣) سورة سبأ، الآية: ١٠.

(**تُرْفَعُ**) خبر قوله: (وتوابع المنادى) (**على لَفْظِه**) أي: حملاً على لفظ المنادى، لشبه ضمته بالرفع في العروض والاطراد[١]، والرافع (يا) تشبيهاً[٢] بالرافع في كون أثر كل عارضاً مطرداً، [٤٣/أ] ولم يظهر أثر هذا التشبيه في المنادى؛ لمكان البناء، وظهر[٣] في التابع؛ لاحتياجه إلى المؤثر، وإنما لم يبين كصفة اسم لا؛ لمكان الفصل[٤] باللام[٥]، ولأن وجه بناء الصفة في: لا رجل ظريف: كون الصفة هي المنفية من حيث المعنى، ولا كذلك صفة المنادى[٦]، فافترقا.

(**وتُنْصَبُ**) حملاً (**عَلَى مَحَلِّهِ**)، فإن محله النصب على المفعولية، (**نحوُ: «يا زَيدُ العاقلُ والعَاقِلَ»**).

(**والخَلِيلُ**) بين بعد جواز الوجهين في توابع المنادى المبني؛ لاختلاف الواقع في اختيار أحد الوجهين في واحد منها، وهو المعطوف بالحرف الممتنع دخول (يا) عليه، (**فِي المَعْطُوفِ**) بالجر متعلق بقوله:

---

(١) لأن ضمته مطرد على كل ما كان مفرداً معرفة كما أن رفع الفاعل مطرد على كل ما كان فاعلاً. م.

(٢) في ج: لشبهها.

(٣) أي: ذلك المؤثر.

(٤) أو نقول: لو بني المنادى مع صفته لا يخلو من أن يثبت اللام أو لا يثبت، ففي الأول يمتنع البناء؛ لأن اللام مانعته بدليل أنك... بني مع اللام. فإن قلت: ما تقول في قولهم:... قلت هو شاذ وما شذ عن القياس فغيره عليه لا يقاس؛ لأن الشاذ بمنزلة المعدوم، وفي الثاني يمتنع الوصف؛ لأن المعرفة لا توصف بالنكرة. إقليد.

(٥) أي: للفرق بين صفة اسم لا وصفة المنادى المبني بوجود اللام المنوية جهة الإعراب في صفة المنادى وعدم وجودها في صفة الاسم. م.

(٦) لأن المقصود من المنادى هو الموصوف لا الوصف. م.

(يَختارُ الرَّفْعَ) ويقول بأولوية الرفع؛ لأنه منادى[1] مستقل، فكأنه يباشرها، فيختار فيه حركة هي أثر يا.

(وأبو عَمْرٍو) بن العلاء يختار (النَّصْبَ)؛ لأن ذا اللام لا يباشره يا، فيختار فيه ما هو أثر: أدعو أثر: يا.

(وأبو العبَّاسِ) المبرد (إنْ كانَ) المعطوف (كالحَسَنِ) أي: مثل الحسن في جواز نزع اللام، وقيل: في كونه علماً ذا لام، ويدخل نحو الرجل على الأول دون الثاني، ونحو: النجم يدخل على الثاني دون الأول، أو مثل الحسن بما كان صفة[2] في الأصل، ثم صار علماً لا بالغلبة، فإنه يجوز فيه نزع اللام والإتيان به. (فكَالخَلِيلِ) خبر مبتدأ محذوف، والجملة جزاء الشرط، والشرطية خبر المبتدأ، أعني: قوله: (أبو العباس)، أي: فهو كالخليل في اختيار الرفع؛ لأن اللام لما كانت في معرض النزع؛ لم يعتد بها، أو لأن اللام في العلم لا معنى لها، فلا يعتد بوجودها، فيختار الرفع، بخلاف ما لم يكن كذلك، فيختار النصب. (وإلَّا[3]) أي: وإن لم يكن المعطوف كالحسن (فكَأَبِي عَمْرٍو) أي: وهو مثل أبي عمرو في اختيار النصب. وسياقة هذه الأعلام من لطائف الكتاب.

(والمُضَافَةُ) أي: [٤٣/ب] توابع المنادى المضافة إضافة معنوية، نحو: يا زيدُ صاحبَ الفرس، ويا بشرُ ذا الجمة[4]، بخلاف نحو: يا زيد

---

(١) أي: معنى. رضي.

(٢) في ج: صفته.

(٣) أي: وإن لم يكن اللام في العلم، بل يكون في الجنس. م.

(٤) الجمة: الشعر الذي يكون أسفل الأذن، وقيل: هي شعر الرأس إذا وصل إلى الكتف. م.

الحسن الوجه، ونحو:

يَا صَاحِ يَا ذَا الضَّامِرِ العَنْسِ[١]

لأن الإضافة اللفظية في حكم الانفصال، وليس حكم المضاف إضافة لفظية والمضارعة للمضاف هنا حكم المضاف[٢]، بل حكم المفرد، بخلاف ما إذا وقعت مناداة عملاً بالاعتبارين في الحالتين[٣].

(تُنصَبُ)؛ لأنها لو باشرها حرف النداء لا يكون إلا منصوبة، فكذا إذا كانت تابعة كما إذا صرح به البعض، إلا إذا اعتبرت مفردة، كالمضافة إضافة لفظية والمضارعة له كما صرح به الآخرون.

(والبَدَلُ) مبتدأ، نحو: يا زيدُ زيدُ[٤]، ويا زيدُ أخَا عمرو، ويا زيدُ رجلاً صالحاً، ويا زيدُ طالعاً جبلاً. (والمَعْطُوفُ) نحو: يا زيدُ وعمرٌو،

---

(١) تمامه:

والرَّحْـــلِ والأَقْتَـــابِ والحِلْـــسِ

العنس: الناقة الصلبة. قلت: نسبه ابنُ يعيش في «شرح المفصل» (٨/٢) تبعاً لبعض شُرَّاح «الكتاب» إلى خرز بن لوذان السدوسي، وهو شاعر يقال: إنه قَبل امرئ القيس، والبيت من البحر الكامل، وهو من شواهد سيبويه (١/١٣٠)، و«الخصائص» لابن جني (٣٠٢/٣). يريد: يا صاحب، يا ذا الضامرة عنسُه. الضامر: الذي دق لحمه، العنس: الناقة الشديدة. الأقتاب: جمع قتب، وهو: رحلٌ صغير على قدر السنام. الحلس: كساء يجعل على ظهر البعير تحت رحله. انظر «لسان العرب» مادة: ضمر، وحلس، وقتب.

(٢) وفيه؛ لأنه مخالف لما ذكر من قبل في شرح قوله: المفردة، فأجاب بأن هناك جرى على مذهب بعض، وهنا على مذهب بعض. إقليد.

(٣) حالة الأولى إرادة كونه منادى، وحالة الثانية إرادة كونه تابعاً. م.

(٤) كذا أمثلة الزمخشري وأبو علي، وفيه نظر؛ إذ الظاهر أنه تأكيد لفظي. إقليد.

ويا زيدُ وأخا عمرو، ويا زيدُ وطالعاً جبلاً، ويا زيدُ ورجلاً صالحاً. (غيرُ) صفة (المعطوف[1]) أو بدل منه (ما ذُكر) أي: غير المعطوف الذي ذكر قبلُ، وهو الممتنع دخول (يا) عليه، (حُكْمُهُ) مبتدأ ثان، أي: حكم كل واحد منهما (حُكْمُ) المنادى (المُسْتَقِلِّ)؛ لكونهما في حكم تكرير العامل، وهو خبر المبتدأ الثاني، والجملة الاسمية خبر المبتدأ الأول. (مُطْلَقاً) أي: زماناً (مُطْلَقاً) أي: سواء كانا مفردين أو مضافين أو مضارعين للمضاف أو نكرتين.

(والعَلَمُ) أي: المنادى الذي هو العلم (المَوْصُوفُ بِابْنٍ) أي: بلفظ ابن ومؤنثه، وليس مصغَّرٌ: ابن وابنة ومثناهما ومجموعهما في حكمهما في هذا الباب؛ لعدم الكثرة. (مُضَافاً) حال، ويتعلق به قوله: (إلى عَلَمٍ آخَرَ)، احتراز عن نحو: يا زيد ابن أخينا، ويا هند ابن ابنة عمنا. (يُخْتَارُ فَتْحُهُ) والجملة خبر المبتدأ، أي: يختار فتح المنادى، وهو العلم [٤٤/أ] المذكور؛ لموافقة حركة الابن، وقصد التخفيف؛ لكثرة استعمال العلم، ويجوز البناء على الضم أيضاً.

(وإذَا نُودِيَ المُعرَّفُ باللَّامِ) أي: إذا قصد نداؤه، ونظيره قوله تعالى:

﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾[2]، أي: إذا أردت قراءته. (قِيلَ: «يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ») ونحوه بتوسط أيّ: مع ها التنبيه تحرزاً

(١) لاشتهاره بمغايرة المضاف إليه. م.

(٢) سورة النحل، الآية: ٩٨.

عن اجتماع آلتي التعريف صورة[١].

فإن قيل: الشرطية لا يتم؛ لأن الشرط نداء المعرف باللام، أي معرف كان، وظاهر: أنه لا يترتب عليه هذا الجزئي.

قيل: الكلام محمول على حذف[٢] أو مجاز، فإن أريد به اللفظ؛ فهو علم، والعلم يصح تأويله بصفة اشتهر بها، نحو: لكل فرعون موسى، ولا هشيم الليلة للمطي[٣]، أي: لكل جبار قاهر، ولا راعي الليل للمطي، فيكون المعنى: كل كلام وسيط فيه ـ أي: كلام وسط فيه اسم الإشارة ـ؛[٤] فلا يلزم ملزومية الكلي للجزئي.

(و«يَا هَذَا الرَّجُلُ») بتوسط هذا. (و«يَا أَيُّ هَذَا الرَّجُلُ»[٥]) بتوسط الأمر تكثيراً للتشويق والتوجه بإتيان مبهم وتأخير المبهم، فالمبهم الثاني وإن لم يكن محتاجاً إليه، لكن فيه فائدة، وهي زيادة التشويق في البيان بزيادة التسويف[٦] فيه.

(والتَزَمُوا[٧]) أي: النحاة (رَفْعَ: الرَّجُلِ) وإن كان صفةً، وحقُّها جوازُ

(١) احتراز عن نحو: يا زيد؛ لأن اجتماع آلتي التعريف ليس في الصورة. م.
(٢) أي: معطوف أو مضاف.
(٣) الهشم في اللغة: الكسر، وهنا اسم لراع جيد. م.
(٤) في ج: كل كلام وسّط فيه أيّ وكلام وسّط فيه اسم...
(٥) اعلم أن في: أيهذا الرجل المنادى أي، وهذا صفة له، والرجل صفة لهذا. سيد.
(٦) أي: التأخير. قلت: وفي ج: بإتيان مبهم بعد مبهم وتأخير البيان.
(٧) كأنه جواب سؤال مقدر، وهو أنه إن كان صفة للمنادى المضموم فلم لم يجز نصبه كما في: يا زيد الظريف؟ ري.

الوجهين كما مر. (لأنَّهُ) أي: الرجل (المقْصُودُ) واقعاً[1] لا لفظاً حيث أبرز في اللفظ في معرض غير المقصود، وذكر بحيث إنه بيان لمعنى في المتبوع، لا بحيث إنه منادى مستقل، فلا يثبت بدليته، ولأن البدل في حكم تكرير العامل، فيلزم دخول (يا) في المعرَّف حُكماً.

(وتَوَابِعِهِ[2]) أي: التزموا رفع توابع الرجل، نحو: يا أيها الرجل ذو المال. (لأنَّهَا تَوابِعُ مُعْرَبٍ) أي: معرب واحد [٤٤/ب] لا محل له سوى الرفع، وتوابع المعرب في باب النداء لا يتبع غير إعرابه، بخلاف: إن زيداً قائم وعمرو، وأعجبني ضرب زيد وعمرو، يذهبي في نجد وغرب غائر، وغير ذلك مما يتبع المعرب لفظاً ومحلاً؛ لأن المتبوع ثمة باعتبار تعدد إعرابه معربان، لا معرب واحد، فلا يحتاج لدفع الإيراد المذكور[3] إلى زيادة قيد[4].

---

(١) فكأنه باشره حرف النداء، وأما الظريف في: يا زيد الظريف فليس مقصوداً بالنداء، بل مقصود به زيد. ري.

(٢) كأنه جواب سؤال وارد على الجواب عن السؤال الأول، أي: إذا كان هو المقصود بالنداء كالمنادى المضموم؛ فالوجه أن يجوز في توابعه ما جاز في توابع [المنادى] المضموم، فعلى هذا صار نحو (الرجل) في: يا أيها الرجلُ: كالنعامة، إذا قيل: لم وجب رفعه. قيل: هو المنادى المفرد الذي باشره حرف النداء لكونه مقصوداً دون موصوفه، فإذا قيل: فيجوز إذن في توابعه ما جاز في توابع المنادى المضموم. قيل: هو ليس نفسه، بل مثله. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٣٩١).

(٣) وهو الإيراد بمثل: إن زيداً قائم وعمرو حيث عطف على حمل اسم إن بالرفع مع أنه أيضاً تابع معرب. م.

(٤) أي: زيادة قيد واحد لإفادة التعر بهذا القيد، ولكن الصواب زيادة قيد مرفوع، أي: لأنها توابع معرب مرفوع، فإن القيد بواحد هنا خطأ؛ إذ لا يخفى أن هذا المعرب له محل =

(وقَالُوا: «يَا اللهُ») جواب سؤال مقدر، وهذا من حيث المعنى استثناءٌ من القاعدة المذكورة. (خاصَّةً) أي: خص بذلك[١] خصوصاً؛ لامتناع التوسط؛ لأن أياً يستلزم التعدد وهاءً للتنبيه، والله تعالى يتعالى عن التعدد والتنبيه، وهذا للإشارة الحسية، والله تعالى متعالٍ عن ذلك. ولو سلم جوازه على التجوز كما في: ذلكم الله ربي؛ كان محمولاً على «أي» طرداً للباب، ولأن لامها صارت جزءاً للكلمة بالعلمية، وكانت في الأصل عوضاً عن همزة: إله، فاضمحلَّ فيه جهة التعريف لوجهين، فلم يعتبر، بخلاف النجم[٢] والناس[٣].

وفيه[٤]: أنه يوجب صحةَ أن يقال: بالناس بعد العلمية[٥].

وفيه: أن علميَّته لا يوجب هجر الأصل، بخلاف: يا الله.

(ولَكَ) وأصل الخطاب: أن يكون لمعين، وقد يكون لغير معين، وهنا كذلك. (فِي مِثْلِ:) أي: في المنادى إذا كرِّر بلفظه مضافاً إلى اسم آخر.

(يَا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ) لا أَبَا لَكُم لا يَلْقَيَنَّكُم في سَوْأَةٍ عُمَرُ[٦]

= النصب أيضاً مطلقاً، أعني: بالنظر إلى قوله: مقصود لكونه تابعاً كليهما. م.

(١) أي: بالنداء إليه بلا توسط شيء.

(٢) لأن ليس فيهما بالوجهين. م.

(٣) أصله: أناس، فأبدل من الألف اللام.

(٤) لأن اللام وإن كان لازماً في النجم، إلا أنه ليس بعوض، واللام وإن كانت عوضاً عن همزة في الناس إلا أنها ليست بلازمة. م.

(٥) في تحقق الوجهين.

(٦) وشبهه سيبويه باللام المقحمة بين المضاف والمضاف إليه في: لا أبا لك، لتأكيد اللام =

(الضمُّ) على أنَّه منادى مفرد معرفةٌ، (والنَّصبُ) على أنه منادى مضاف إلى «عدي» المذكور، و«تيم» الثاني[١] تأكيد لفظيٌّ، فاصل بين المضاف والمضاف إليه، أو مضاف إلى «عدي» المحذوف بقرينة المذكور، على نحو قوله[٢]:

بـيـنَ ذِرَاعَـيْ وجَبْهَـةِ الأَسَـدِ[٣]

= المقدرة. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (١٨١/٢). قلت أيضاً: وقوله: يا تيم تيم...
قائله: جرير بن عطية، يهجو عمر بن لَجَإ التَّيمي، وقبله كما في «الديوان» (٢٨٥):

أَتَبْتَغِي التَّيْمُ عُذْرًا بعدَ مَا غَدَرُوا * لايَقْبَلُ اللهُ مِن تَيمٍ إذَا اعتَذَرُوا

والبيت من البحر البسيط، وهو من شواهد سيبويه (١٣٤)، و«الخصائص» لابن جني (٣٤٥/١)، و«المفصل في صنعة الإعراب» للزمخشري (٦٦)، و«المقتضب» للمبرد (٢٤٥/١). ويُروى: لا يُلْفِينَّكم، ولا يقذفنَّكم.

الشاهد فيه: «يا تيمُ تيمَ» حيث تكرَّر لفظُ المنادى، وقد أُضيف ثاني اللفظين فيَجبُ في الثاني النصبُ، ويجوز في الأول الضمُّ والنَّصبُ. انظر للمزيد «مغني اللبيب» لابن هشام (٨٢٦)، و«اللسان» لابن منظور، مادة: أبيَ.

(١) ولم ينون مع كونه معرباً؛ لأنه مضاف قد حذف منه المضاف إليه؛ إذ أصله: يا تيم عدي يا تيم عدي، فحذف المضاف إليه من الثاني، وأخر ما أضيف إليه الأول ليكون كالعوض منه، فيكون الثاني أيضاً مضافاً إلى مذكور صورة. مير.

(٢) أوله:

يـا مَـنْ رَأى عَارِضـاً يُسَـرُّ بِـهِ

(٣) قلت: قائله: الفرزدق، يَصِفُ فيه عارضَ سَحابٍ اعترَض بين نَوْءِ الذِّراعِ ونَوءِ الجَبْهة، وهما مِن أنواءِ الأسد. فإنَّ عارضاً: سحاباً، «يُسَرّ به» يفرح به، ويروى: «أكفكفه» يكفكف دمعه: يمسحه مرةً بعد أخرى ليَردَّه، ويروى: «أَرِقْتُ لَهُ» بمعنى: سهرتُ لأجله، «بين ذراعَيْ» أراد بـ«ذراعي» و«جبهة الأسد»: الكوكبين اللذين يدُلان على المطر عند طلوعهما، وذراعا الأسد وجبهةُ الأسد مَنزِلان من منازل القمر، والذراع والجبهة من أنواء الأسد. =

ولا يجوز في الثاني [٤٥/أ] إلا النصبُ؛ لأنه إما تابعٌ مضافٌ، أو تابعٌ غيرُ مضافٍ.

[المنادى المضاف إلى ياء المتكلم]

(و) المنادى (المُضافُ إلى ياءِ المُتكلِّم يجُوزُ فيه) أي: في المضاف إلى ياء المتكلم الوجوهُ الأربعةُ، أي: تركيب مفتوح الياء وساكنها ومحذوفها ومقلوب يائها ألفاً. (نحوُ: يا غُلامِيَ) فاعل، يجوز فيه مثل: (يا غلاميْ) بسكون الياء، وأصلها الفتحُ ككاف الخطاب، والسكونُ للتخفيف. (ويا غُلاما) بقلب الياء ألفاً، والكسرة فتحةً، أو بحذف الياء، وتعويض الألف عنها[1]. (ويا غُلامِ) بحذف الياء، والاكتفاء بالكسرة. (وبالهاءِ وقفاً)[2] عطف الظرفية على الفعلية، أي: المضاف إلى ياء المتكلم يجوز فيه كذا ويكون بالهاء وقفاً، أي: حال كونه موقوفاً، أو على محذوف، أي: يجوز فيه كذا بغير الهاء وبالهاء وقفاً، أو خبر مبتدإٍ

= الشاهد: في «ذراعي وجبهة الأسد»، حيث حذَفَ المضافَ إليه وأبقَى المضافَ، والتقدير: بين ذراعَي الأسدِ وجبهةِ الأسد. ومثلُ هَذا لا يَجُوزُ إلَّا في الشِّعر. والبيت من البحر المنسرح، وهو من شواهد «الخصائص» لابن جني (٤٠٧/٢)، وسيبويه (٣٧)، و«المقتضب» للمبرد (٢٥٤/١).

(١) وهذان الوجهان ـ أعني: يا غلام ويا غلاما ـ لا يكونان في كل منادى مضاف إلى ياء المتكلم، بل في الاسم الذي غلبت عليه الإضافة إلى الياء، واشتهر بها لتدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف والقلب، فلا يقال: يا عدو ويا عدوا. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٣٩٠/١).

(٢) أي: في حالة الوقف، تقول: يا غلاميَه، ويا غلاميْه، ويا غلامِه، ويا غلامَاه، فرقاً بين الوقف والوصل. انظر «ملا جامي» (٢١٤).

محذوفٍ، أي: وهو بالهاء وقفاً، أو متعلق بفعلٍ محذوفٍ، أي: توقف عليه بالهاء وقفاً، فقوله: (وقفاً) حالٌ أو مصدرٌ لفعل محذوف، أو ظرفٌ، أي: في الوقف.

(وَقَالُوا: يَا أَبِي وَيَا أُمِّي) كسائر ما أضيف إلى الياء مع زيادة وجوهٍ أخر؛ لكثرة استعمال ندائهما، وورود السماع إلى ذلك.

(وَيَا أَبَتِ وَيَا أُمَّتِ) بحذف الياء، وتعويض التاء، أو بقلب الياء تاءً، وتاءُ التأنيث في: (أبت) للمبالغة كعلامة. كذا في تفسير «إيجاز البيان»[1]. وإنما طُولَت التاءُ فيهما؛ لكونها عوضاً عن الياء، كتاء بنْتٍ وأخت عن الواو، ولكنها توقف عليها بالهاء، بخلاف تاء: أخت وبنت؛ لأن أصل هذه التاء[2] أصلي[3]، وأصل تلك[4] زيادةٌ، فتفترقان.

(فَتْحاً) على وفق حركة الياء، (وَكَسْراً) على وفق طبيعة الياء، وضماً أيضاً؛ لإجرائه مجرى المفرد[5]، [٤٥/ب] ولم يذكره للقلة. قوله: (فتحاً وكسراً) حالٌ، و(بِالأَلِفِ) عطفٌ على محذوف، أي: بغير الألف.

---

(١) قلت: «إيجاز البيان في معاني القرآن» مؤلفه: محمود بن أبي الحسن النيسابوري أبو القاسم، نجم الدين، مُفسِّرٌ لُغَوِيٌّ، توفي نحو (٥٥٠هـ). وقد طبع الكتاب بتحقيق الأستاذ حنيف بن حسن القاسمي، ونشرته دار الغرب الإسلامي سنة ١٩٩٥ في مجلدين.

(٢) أي: تاء أخت وبنت.

(٣) لأن أصلها الواو التي هي لام الفعل. م.

(٤) أي: تاء أبت وأمت.

(٥) وفيه لأنه يناقض توجيه قوله: ولا لام؛ لأنه صرح هنا بقوله: ترحز عن الجمع بين العوض. تأمل. م.

(وبالألِفِ) فيقال: (يا أبتا) بإبدال التاء ألفاً تخفيفاً[١]. وفيه[٢].

(دُونَ اليَاءِ) فلا يقال: (يا أبتي) تحرزاً عن الجمع بين العوض والمعوَّض عنه.

(وقَالُوا: يَا ابنَ أُمَّ ويَا ابنَ عَمَّ) أي: إذا كان المنادى لفظةُ ابن مضافاً إلى لفظ (أم) أو (عم) مضافين إلى ياء المتكلم؛ جاز فيهما ما جاز في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم مع زيادة وجه[٣].

(خاصَّةً[٤]) أي: يخص فيهما[٥] خصوصاً، فلا يقال: يا ابنَ أخي، ويا ابنَ خالي على الوجوه المذكورة، بل ما جاز في غير المنادى، (مِثْلُ بابِ «يَا غُلَامِي») فقالوا: يا ابنَ أمّيَ، ويا ابنَ عمّيَ، ويا ابنَ أمّيْ، ويا ابنَ عمّيْ، ويا ابنَ أمِّ، ويا ابنَ عمِّ، ويا ابنَ أمّا، ويا ابنَ عمّا، مع زيادةِ وجهٍ شذّ في المضاف إلى ياء المتكلم، وهو حذفُ الألف، والاكتفاءُ بالفتح.

(وقَالُوا: «يَا ابنَ أُمَّ، ويَا ابنَ عَمَّ») بحذف الألف، والاكتفاء

---

(١) لأن التاء كما كان عوضاً عن الياء، فالألف لا يكون عوضاً، إلا أنهم يجوزون الجمع بين المعوضين، ولا يجوزون بين المعوض والمعوض كما في: يا أبتي. م.

(٢) لأنه جمع بين العوضين. وفيه؛ لأنهما لما كانا عوضاً معاً عن التاء فكأنهما عوض واحد. م.

(٣) وهو فتح الميم.

قلت: أي: هو: يا ابنَ أمَّ، ويا ابنَ عمَّ. بحذف الألف، والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال، وطول اللفظ، وثقل التضعيف. انظر «ملا جامي» (٢١٤).

(٤) واعلم أنه لا وجه لصحة قوله: خاصة بجواز حذف الوجوه الأربعة، إذ إنها يجوز في كل اسم مضاف إلى ما يضاف إلى المتكلم كقولك: يا ابن غلامي، إلا أن حذف الألف والاكتفاء بالفتحة يختص بمثل ذلك. سامي ارامي.

(٥) في ج: يخصونهما.

بالفتحة؛ لكثرة الاستعمال، وطول اللفظ، وثقل التضعيف[١].

[ترخيم المنادى]

ولما كان من خصائص النداء الترخيمُ؛ شرع في بيانه فقال: (وتَرْخِيمُ المُنَادَى جَائزٌ، وفِي غيرِهِ ضَرُورةٌ) أي: يفعل الترخيمُ في غير المنادى لأجل الضرورة، فيكون مفعولاً له لفعل الترخيم، دون جوازه[٢]، ولا يجوز حذفُ اللام؛ لعدم اتِّحاد الفاعل؛ لأن المضطر الشاعرُ، والجوازُ صفة الترخيم[٣]، فعلى هذا المضطرُ[٤] والمرخَّمُ واحدٌ، ومنعُ رفع قوله: (ضرورة) ليس بصحيحٍ؛ لجوازه على الخبرين بحذف مضافٍ، أي: هو في غير المنادى أثرُ ضرورة، أو يفعل ضرورة، أو مبالغة[٥].

(وهُوَ:) أي: الترخيم (حَذْفٌ) مصدرٌ ترك فاعله ومفعوله، (فِي آخِرِهِ) أي: في آخر الاسم في التركيب دون الإفراد، فلا يرد حذفُ الأواخر[٦] في نحو: [٤٦/أ] يد ودم وغيرهما[٧]. (تَخْفِيفَا) أي: لأجل

(١) لأن يا ابن وأما ويا ابن عم أطول لفظاً من ذلك فبولغ في تخفيفه أكثر من تخفيف يا غلامي، ولهذا كان حذف الياء فيهما مع فتح الميم أو كسرها أكثر من حذف ياء نحو: يا غلامي. م.

(٢) أي: وإن لم يكن مفعولاً له لفعل الترخيم، بل جائزاً. م.

(٣) لا المرخم المضطر. م. قلت: وفي ج: الترخيم والتقدير بفعل الترخيم بلا اضطرار.

(٤) أي: كون ضرورة مفعولاً له لفعل الترخيم. م.

(٥) عطف على: يحذف.

(٦) المراد بالحذف: التخفيف ما لم يكن الموجب له كما في باب قاض وعصا. م.

(٧) ويخرج أيضاً أب ويد ودم؛ لأنه كثر استعمالها، وآخرها حرف علة إن بقي على السكون يصير إعرابه تقديرياً، فيفوت الأمر المطلوب، وإن حرك يلزم الثقل، فحذف ليظهر =

التخفيف، لا لقانونٍ تصريفيٍّ، أو سماعٍ لغويٍّ"[١].

(**وشرطُهُ:**) أي: الترخيم

١- (**أنْ لا يَكونَ مُضافًا**) أي: عدم كون الاسم مضافاً؛ لأن آخرَ المضاف وسطُهُ حكماً، والتَّرخيمُ يختصُّ بالآخر، والمضافُ إليه غيرُ المنادى، فلا مساغَ للترخيم في جزء ما. واكتفى بذكر المضاف عن المشبه به؛ إذ هما متَّحدان في الحكم. وأما نحو: يا صاح في: يا صاحب؛ فشاذٌّ. ولو قال: وشرطه: أن يكون مفرداً؛ لكان أولى.

٢- (**ولا مُستَغَاثًا**)؛ لأن المقصودَ فيه: مدُّ الصوت، والحذفُ ينافيه، ولا غيرهما من المندوب، وإنما لم يذكر المندوبَ؛ لأنه غير منادى عنده[٢].

٣- (**ولا جُمْلَةً**)؛ لأن الجملة محكيةٌ كما هي.

= الإعراب، والنوع من الإعلال، وألحق بها دست وفم؛ لأن التاء شبه الألف خفاء ومخرجاً، وألحق بحرف العلة حكماً، فحذف، والحذف الذي في أب ويد ودم ودست وفم له نوع من الإعلال. نجم الدين.

(١) أي: ولم يكن أيضاً موقوفاً على السماع، وإلا فكل حذف لا بد فيه من تخفيف. م.

(٢) لأنه إذا سمي بهما يراعى حال جزأيهما قبل العلمية من استقلال كل واحد من الجزأين بإعرابه على ما يجيء في التركيب، فلما كان كل واحد من جزأيهما مستقلاً من حيث اللفظ أي الإعراب لمراعاة حالهما قبل العلمية، وانمحى بعد العلمية عن كل واحد من جزأيهما معنى الاستقلال؛ لأن عبد الله، وتأبط شراً من حيث المعنى كزيد وعمرو، ورُوعي اللفظ والمعنى معاً لم يكن الحذف الأول نظراً إلى المعنى؛ إذ ليس بآخر الأجزاء، ولم يمكن حذف الثاني ولا حذف آخر الثاني نظراً إلى اللفظ، فامتنع الترخيم فيهما بالكلية. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٣٩٦/١).

٤ - (ويكون) الاسمُ المرخمُ: (إمّا علماً)؛ لعدم اللبس لشهرته[1]، بخلاف الصفات، (زائداً)؛ لئلا يلزم إخلالُ البنية[2] (على ثلاثة أحرُفٍ)، وأجاز الكوفيون: يا عم[3] في: يا عمر، وبعضهم: يا زي في: يا زيد[4].

(وإمّا بتاءِ التّأنيثِ)، فحينئذ لا يشترط الزيادةُ والعلميةُ، نحو: يا ثُبَ علماً أو غيرَ علم؛ لأنَّ الإخلالَ حينئذٍ لو كان؛ لكان من قِبل الواضع؛ لأنَّ تاءَ التأنيث ليست بداخلةٍ في البنية، فلا يشترط الزيادةُ على الثلاثة ولا العلمية؛ لعدم اللبس، حيث يبقى ما قبل التاء على الفتح،

---

(١) ولأن الأعلام كثر نداؤها، فيناسبها التخفيف. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٣٩٧/١).

(٢) في ج: الأبنية.

(٣) أي: في الاسم الثلاثي إذا كان وسطه متحركاً، واحتجوا بأن في الأسماء المعربة ما هو على حرفين، نحو: يد ودم، فيجوز ترخيمه وإن بقي على حرفين لوجود نظيره في الأسماء المعربة. كبير.

(٤) وأجاز الأخفش والفراء جواز ترخيم الثلاثي المتحرك الأوسط علماً؛ لأن حركة الأوسط كالحرف الرابع، فيرخمان، نحو: رجل علماً، ونقل ابن الخشاب عن الكوفيين جواز ترخيم الثلاثي علماً سكن أوسطه أو تحرك. رضي الدين. قلت: والنقل من «شرح الرضي» (٣٩٥).

قلت أيضاً: وابن الخشّاب هو: عبد الله بن أحمد، أبو محمد: أعلم معاصريه بالعربية. من أهل بغداد مولداً ووفاة. كان عارفاً بعلوم الدين، مطّلعاً على شيء من الفلسفة والحساب والهندسة، ومستهتراً في حياته، متبذلاً في عيشه وملبسه، كثيرَ المزاح، يلعب بالشطرنج مع العوامّ على قارعة الطريق، ويَتعمّم بالعمامة حتى تسوَّد وتتقطع!! وقَفَ كتبَه على أهل العلم قُبيل وفاته. من تصانيفه: «شرح مقدمة الوزير ابن هُبَيرة» في النحو، أربع مجلدات، و«المرتجل في شرح الجمل للزجاجي». توفي سنة (٤٩٢-٥٦٧هـ = ١٠٩٩-١١٧٢م). ينظر «بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة» لجلال الدين السيوطي (٢٧٦)، و«وفيات الأعيان» لابن خلكان (١/ ٢٦٧).

فيدلُّ على الترخيم بحذف التاء وإن لم يكن علماً.

(فإنْ كَانَ) تفسير لكمية المحذوف (فِي آخِرِهِ) أي: في آخر الاسم الذي أريد ترخيمُه، وهو خبر «كان». (زِيادتانِ) كائنتان (فِي حُكْمِ الوَاحِدَةِ) في الزيادة دفعةً واحدةً لمعنى واحدٍ[1]، والحكم فيهما، وليسا في الحكم، فهو ظرفٌ اعتباريٌّ، أو العبارةُ محمولةٌ على القلب[2]. (كـ«أَسْمَاءَ») قيل[3]: إنه فَعْلَاء، والأصلُ: وَسْمَاء، من: الوَسَامة، فقلبت واوها همزة، [٤٦/ب] كأناة[4] وأحد[5]. (ومَرْوَانَ») فيقال: يا أسم ويا مرو، فإن الألفَ والهمزةَ في آخر: أسماء زيادتان في حكم الواحدة، وكذلك

---

(١) وفيه نظر؛ لأنه لا يشتمل نحو: مسلمان ومسلمون علمين؛ لأن كل واحدة من الزيادتين بمعنى آخر مع أنهما يخدمان، فالأولى أن يقال: معنى قوله: في حكم الواحد: أنهما زيدتا معاً كما قال الرضي، فحينئذ مسلمن مثلهما. م.

(٢) أي: إن كان في آخره زيادتان حكم الواحدة فيهما كذلك. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (١/٣٩٧).

(٣) عند مذهب سيبويه. م.

(٤) أصلهما: وناة ووحدة. قلت: في «القاموس المحيط» للفيروزآبادي، مادة: وني: «وامرأةٌ وَناةٌ وأَناةٌ وأَنِيَّةٌ: حَليمةٌ بَطيئةُ القِيامِ والقُعودِ والمَشْيِ».الهمزةُ فيه بدلٌ من الواوِ.
وفي «المخصص» لابن سيده: «وأحَد وهو من الوَحْدة، ألا ترى أن أحداً وعشرين كواحدٍ وعشرين، فأما أناة فاستدلَّ سيبويه على أنها من الواو بأن المرأة تُجعل كَسولاً فجعله من الوَنْيِ دون الأناء الذي معناه التمكُّث والانتظار، ولم نعلم غير هذين وهذا غير مطَّرد».
«المخصص» (٤/٢٠٣).
وفي «القاموس» أيضاً، مادة: وحد: «ورجلٌ وَحَدٌ وأَحَدٌ محركتين ووَحِدٌ ووَحِيدٌ ومُتَوَحِّدٌ: مُنْفَرِدٌ وهي وَحِدَةٌ».

(٥) وقيل: إنه أفعال، فعلى هذا لا يكون مما في آخره زيادتان في حكم الواحدة، بل مما يأتي بعد. م.

الألفُ والنونُ في: مروان. (أو حرفٌ) عطف على: (زيادتان)[1] (صحيحٌ) صفة (حرف)[2] (قبلَهُ) أي: قبل ذلك الحرف (مدّةٌ) حرف علة زائدة، حركة ما قبلها توافقها، وبين القسمين عمومٌ وخصوصٌ من وجه؛ إذ ربما يصدُق القسمُ الأول دون الثاني، كبصريّ، وربما يصدق القسمُ الثاني دون الأول، كمنصور، وربما يجتمعان، كأسماء ومروان، ولذا لم يكتف بأحدهما. (وهُوَ أكثَرُ) والجملة حاليةٌ (مِن[3]) تفصيلية (أربعةِ أحرُفٍ[4])؛ لئلا يلزمَ إخلالُ البنية بحذف الحرفين. (حُذِفَتا) أي: حذفت الحرفان،

---

(١) وفيه نظر؛ لأنهم قالوا: علامة التأنيث في فعلاء إنما هي الهمزة والألف زيدت لمد الصوت. م.
قلت: في «شرح الرضي» (٢١٨): قوله: «أسماء» هذا إذا جعلناها «فعلاء» من الوَسامة، أي: الحُسْن، على ما هو مذهب سيبويه، لا (أفعالا) جمع اسم، على ما هو مذهب غيره، لأنه يكون، إذن، من باب عمَّار، ـ أي: في آخره حرف صحيح قبله مدة ـ لا من باب حَمْراء، ورجح مذهب سيبويه بأن التسمية بالصفات أكثر منها بالمجموع، ورجّح مذهب غيره بأنَّ قلب الواو المفتوحة همزةً لم يأت إلا في «أحد».

(٢) كان عليه أن يقول: حرف صحيح غير تاء التأنيث قبله مدة زائدة، وذلك لأنه لا يحذف في نحو: عقرباة وسعلاة، إلا التاء وحدها، وذلك لكونها كلمة واحدة، وإن كانت على حرف اكتفي بها، وكذا إذا كانت المدة غير زائدة لم تحذف، كما في مستماح ومستميح، ونقل عن الأخفش جواز حذف المدة الأصلية أيضاً، والمشهور خلافه، ونعني بالمدة: ألفاً أو واواً أو ياء ساكنين ما قبلهما من الحركة أو جنسهما. رضي. قلت: النقل من «شرح الرضي» (١/٤٠٢).

(٣) أي: من المضاف إليه الذي هو الهاء في آخره. م.

(٤) قيل: قوله: أو حرف صحيح لا قوله: زيادتان في حكم واحدة؛ لأن نحو: يدان ودمان وثبون وقلون يرخم بحذف الزيادتين؛ لأن بقاء الكلمة على حرفين فيه ليس لأجل الترخيم، بل قبله كانت أيضاً كذلك. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (١/٤٠٣).

وهو جزاء الشرط، نحو[١]: منصور وعَمَّار وإدريس، بخلاف: ثمود وسعيد وعِماد[١].

(وإنْ كانَ) الاسم المرخم (مُركّبًا) كبعلبك وخمسة عشر علمين[٢]، (حُذِفَ الاسْمُ الأَخِيرُ)، فيقال في: بعلبك: يا بعلَ، وفي: خمسة عشر: يا خمسةَ؛ لنزوله منزلة تاء التأنيث في كونهما كلمة على حدةٍ، صارتْ بمنزلة الجزء.

(وإنْ كانَ) الاسمُ المرخمُ (غَيرَ ذَلِكَ) أي: غير ما كان في آخره زيادتان، أو حرفٌ صحيحٌ قبله مدة وهي أكثر من أربعة أحرفٍ، أو كان الاسمُ الأخيرُ غير ما ذكر. (فحَرفٌ وَاحِدٌ) أي: فالمحذوفُ منه[٤] حرفٌ واحدٌ؛ لحصول الفائدة المقصودة[٥] به، وعدم موجب حذف الأكثر.

---

(١) لأنه لا بد من حذف الحرف الصحيح، فإذا حذف الحرف الصحيح، فحذف حرف العلة الزائدة أولى. نجم الدين.

(٢) والأولى أن يقال: حذف الجزء الأخير بدل قوله: الاسم الأخير؛ لأنه لا يكون اسماً لكونه جزءاً من الجملة، وهو لا يكون اسماً.

(٣) وإنما يحذف من المركب الأخير؛ لأن الجزء الثاني منه بمثابة زيادة ألحقت بعد تمام بنية الاسم، فأشبهت تاء التأنيث وألفي التأنيث، وكما يحذف تاء التأنيث وألفا التأنيث بالترخيم يحذف الجزء الأخير من المركب بطريق الأولى لما فيه من الاستقلال بزيادة لفظه؛ لأنه مركب من كلمتين. نجم الدين.

(٤) وإنما يحذف حرف واحد؛ لأنه لم يوجد مناسب يحذف لأجله أكثر من حرف واحد، وهذا هو الأصل، والزيادة إنما كانت لعارض كما في الصور المذكورة، وإذا زال العارض بقي على الأصل. نجم الدين.

(٥) أي: التخفيف.

(نحوُ: يَا حَارِ) ويا مال (في: يَا حَارِثُ) ويا مالكُ، أتى هاهنا[١] بالجملة الاسمية؛ لكون هذا الاسم[٢] كثيراً مستمراً[٣].

(وهُوَ) أي: المحذوف (في حُكْمِ الثَّابِتِ)، فيبقى ما قبله على ما كان (عَلَى) الاستعمال (الأَكْثَرِ، فيُقَالُ) أي: إذا كان كذلك، فيقال، أو عطفٌ على الاسمية السابقة المؤوَّلة [٤٧/أ] بالفعلية[٤]، كأنه قيل: يجعل المحذوفُ ثابتاً، فيقال: (يا حَارِ) بكسر الراء في: يا حارثُ، وقوله: (يا حارِ) مفعول ما لم يُسمَّ فاعله. (ويا ثَمُو) بواو بعد ضمةٍ في: يا ثمود، ولو جعل المحذوف منسياً، والواو آخراً؛ لوجب قلبها ياء؛ لوقوعها طرفاً بعد ضمة. (ويَا كَرَوَ) بواو مفتوحةٍ بعد فتحةٍ، ولا يقلب ألفاً؛ لوقوع الساكن بعدها، وهو الألف المحذوف، أي: الذي هو في حكم الثابت، ولو لو يكن في حكم الثابت؛ لقيل: يا كرا؛ لارتفاع المانع[٥].

(وقَدْ) للتقليل (يُجْعَلُ) ما بقي بعد الحذف (اسْمَاً بِرَأسِهِ) كأنه لم يحذفْ منه شيءٌ، فيكون له في بنائه وإعلاله[٦] حكمُ نفسه، لا حكم الأصل. (فيُقَالُ: يَا حارُ) في: يا حارثُ بضم الراء، كأنَّه اسمٌ مفردٌ معرفةٌ برأسه، فيُضم. (ويا ثَمِي) في: يا ثمود؛ لأنه لما جُعل اسماً برأسه؛[٧]

(١) أي: في قوله: وإن كان غير ذلك فحرف واحد. م.

(٢) في ج: القسم.

(٣) فيناسب الجملة الاسمية الدالة على الاستمرار.

(٤) ليدل على الحدوث، ويحصل منه التعقيب. م.

(٥) أي: الساكن.

(٦) في ج: وإعلاله وتصحيحه.

(٧) هاهنا زيادة من نسخة ج، وهي: برأسه، صارت الواو طرفاً بعد ضمة، فلا جرم قلبت =

ارتفع مانعُ الإعلال، وهو وقوعُ الساكن بعد الواو، فانقلبت، لتحركها وانفتاح ما قبلها، ألفاً.

[النُدْبة]

و(قَدْ) للتقليل (استَعْمَلُوا) أي: العرب (صِيغَةَ النِّدَاءِ)، وهي (يا)، (فِي المَنْدُوبِ[١]، وهُوَ) أي: المندوب (المُتَفَجَّعُ عَلَيهِ) أي: الذي تفجع عليه، أي: لأجله[٢]، والتفجعُ: التحزن.

فإن قيل: لم يذكر المتفجع منه، نحو: واويلاه، وامصيبتاه، وواحزناه، وواحسرتاه، ونحو ذلك.

قيل: هو داخل في المتفجع لأجله، فلا حاجة إلى ذكره على حدة.

(بـ«يَا» أو «وَا») أصله: المتفجع عليه، والباء للإلصاق، أي: المتفجع عليه الملصق بيا أو وا، وفي جعلها للسببية أو الاستعانة نظر[٣][٤].

= ياءً وكسر ما قبلها كـ (أَدْلٍ)، ويا كرا، في: يا كروان، لأنه لما جعل (كرو) اسماً...

(١) الندبة لغة من: ندبت الميت إذا بكيت عليه. م. قلت: في «المخصص» لابن سيده (٤/٩٠): «ندبت الميتَ أندُبُه نَدْباً: بكَيت عليه وأندبتُه والاسم: النُّدْبة».

(٢) وفيه رد لمن قال: قد أخل المصنف بأحد قسمي المندوب، وهو المتفجع منه، إلا أن الأصل في على أن يكون على حقيقة، ولا يعدل عنه إلا لقرينة، ولا قرينة هنا توجب ذلك. م.

(٣) لأن المعنى لا يساعده، لأن ياء ووا لا يصحان سبباً دالة والاستغاثة والسببية إنما يدخلان عليهما. م.

(٤) وفي النظر نظر، لأنه يمكن أن يقال: المراد أن المندوب هو الذي أظهر التفجع والتحزن عليه بـ(يا) أو (وا) وحينئذ فمعنى السببية والاستغاثة أظهر. م.

(واخْتُصَّ بـ«وا») أي: انفرد بوا، ولا يدخل وا في غيره، والباء داخلة في المختص[1] دون المختص به.

(وحُكْمُهُ) أي: المندوب (فِي الإِعْرَابِ والبِناءِ) تمييز، أي: حكمه من حيث الإعراب والبناء (حُكْمُ المُنَادَى) أي: [٤٧/ب] كحكم المنادى[2] إلا بقلة[3]، أو حكم إعرابه وبنائه مثل حكم إعراب المنادى وبنائه، أي: إن كان مفرداً معرفة فيضم، وإن كان مضافاً أو مضارعاً له فينصب، ولا يقع نكرة، لأنه لا يندب إلا المعروفُ.

(ولَكَ) أي: جاز أو جائز لك (زِيادةُ الأَلِفِ) إضافة المصدر إلى المفعول، وهو مبتدأ، أو فاعل «جاز» المقدر، (فِي آخِرِهِ) أي: المندوب لمد الصوت المطلوب في الندبة.

(فإِنْ خِفْتَ اللَّبْسَ) أي: لبس ذلك اللفظ بغيره، (قُلْتَ) جزاء الشرط: (وَا غُلَامَكِيْهِ) في: واغلامك؛ إذ لو زيدت الألف؛ لزم لبس خطاب المؤنث بخطاب المذكر، فزيدت الياء على وفق حركة الكاف. (وَوا غُلَامَكُمُوهُ) في: واغلامكم؛ إذ لو زيدت الألف؛ وقيل: وا غلامكماه؛ لالتبس خطاب الجمع بخطاب التثنية.

---

(١) رد على من وهم الباء داخلة في المختص به، وقال المعنى إن لفظ المندوب اختص بالندبة بسبب لفظة وا، فوازيد يختص بالندبة، ويا زيد مشترك بين النداء والندبة. كذا في الرضي. قلت: النقل من «شرح الرضي» (١/٤١٢).

(٢) أي: غير المندوب لا يكون نكرة، بخلاف المنادى، فإنه يكون نكرة. م.

(٣) كما إذا اتصل به علامة الندبة، وهي الألف والواو والياء.

(ولَكَ الهَاءُ) أي: جاز أو جائز لك الهاء، أي: هاء السكت لبيان حرف المد، وهو الألف، (في الوَقْفِ) ظرف قوله: (لك)، أو ظرف «جاز» المقدر، أو ظرف الزيادة المقدرة مضافة إلى الهاء.

(ولا يُنْدَبُ إلَّا المَعْرُوفُ[1]) أي: المشهور؛ ليعذر بمعرفته في تدبته والتفجع عليه، وهذا مستثنى مفرغ، مفعول ما لم يسم فاعله. (فَلا يُقالُ: وَا رَجُلَاهُ) أي: لا يقال هذا اللفظ لرجل غير معين.

(وامتَنَعَ) عطف على قوله: (ولا يندب) دون قوله: (فلا يقال)، وإلا؛ لزم أن تكون نتيجةً لما سبق، وليس كذلك. (مثلُ: وا زَيْدُ الطَّوِيلَاهْ) بإلحاق الألف بالصفة، مع كونه غير مندوبٍ ممتزجٍ به؛ لجواز الفصل بغير الظرف بينهما في السعة، قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾[2]، بخلاف المضاف والمضاف إليه، حيث أجازوا: أميرَ المُؤْمِنِينَاه، ووا عبدَ المطّلِبَاه؛ [٤٨/أ] لشدة امتزاجهما، حتى امتنع الفصل بينهما في السعة، وقراءة ابن عامر[3]: ....

(١) المراد بالمعروف: المشهور، سواء كان علماً أو لا، فلو كان علماً غير مشهور لم يندب، وكذا غيره من المعارف، فلا يقال: واهذه، ولو لم يكن علماً، وكان مشهوراً بذلك الاسم جاز ندبته، تقول: يا ضارباً زيداه إذا كان زيد رجلاً عظيماً، وقد ضرب المتفجع عليه واشتهر به، وكذلك: يا حسناً وجهه في المشهور بذلك. م.

(٢) سورة الواقعة، الآية: ٧٦.

(٣) قلت: ابن عامر هو: عبد الله بن عامر، أبو عِمْران الشامي: أحدُ القرّاء السبعة، وَلِيَ قضاءَ دمشق في خلافة الوليد بن عبد الملك. ولد في البلقاء، في قرية «رحاب» وانتقل إلى دمشق، بعد فتحها، وتوفي فيها. قال الذهبي: مقرئ الشاميين، صدوق في رواية الحديث. توفي سنة (٨-١١٨هـ = ٦٣٠-٧٣٦م). ينظر «تهذيب التهذيب» لابن حجر=

﴿قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ[1] شُرَكَاؤُهُمْ﴾[2] واردة على الشذوذ[3].

(خلافاً) أي: يخالف هذا القول خلافاً (ليُونُس[4])، فإنه أجاز إلحاق الألف بالصفة كالمضاف إليه؛ لأن الاتِّحاد بينهما معنى لا يقدح ذلك[5] عن الامتزاج بين المضاف والمضاف إليه لفظاً.

[حذف حرف النداء]

(ويَجوزُ) بقرينة (حَذْفُ حَرْفِ) إضافة المصدر إلى المفعول، (النِّدَاءِ إلَّا) مقارناً (مَعَ اسْمِ الجِنْسِ) أي: ما كان نكرة قبل النداء؛ لأن

= العسقلاني (٥/ ٢٧٤)، و«ميزان الاعتدال» للذهبي (٢/ ٥١).

(١) مضاف إليه لقتل مع الفصل به. م.

(٢) سورة الأنعام، الآية: ١٣٧. وقراءة ابن عامر: «قتل أولادَهم شركائهم» بنصب (أولاد) وجرِّ (شركاء). و(قتل) بالرفع نائب فاعل لـ(زين) وهو مضاف إلى شركاء، من إضافة المصدر لفاعله باعتبار أمرهم به و«أولادَهم» مفعولٌ فُصِل به بين المتضادين.

(٣) جواب عن سؤال مقدر، تقديره: كيف يمتنع الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وقد وقع ذلك في الكلام القديم، فإن ﴿أَوْلَادِهِمْ﴾ قد وقع بين المضاف الذي هو ﴿قَتْلَ﴾ وبين المضاف إليه هو الشركاء؟ فأجاب و... إلخ م.

(٤) قال يونس والكوفيون: إنك تلحقها آخر الصفة لا آخر الموصوف، نحو: وازيد الظريفاه، وقال الخليل وسيبويه: تلحقها آخر الموصوف، نحو: وازيداه الظريف؛ لأن اتصال الموصوف بصفة لفظاً أقل من اتصال المضاف بالمضاف إليه والموصول بصلته، وليونس أن يقول: إنه متصل بها على الجملة لفظاً، واتصاله في المعنى أتم من اتصال الموصول بصلته، والمضاف بالمضاف إليه، وإن كان في اللفظ، وذلك لأنه يطلق اسم الصفة على موصوفها، ولا يطلق اسم المضاف إليه على المضاف، و[لا] الصلة على موصولها. ري.
قلت: النقل من «شرح الرضي» (٤٢٢).

(٥) في ج: لا يقتصر في ذلك على...

المعرف للجنس هو حرف النداء، فحذفه عبث، ولأن (يا) فيه نائبة من اللام في التعريف، فلو حذف؛ يلزم فيه حذف النائب والمنوب، ولأن نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم، فلو حذف فيه حرف النداء؛ لم يسبق الذهن إلى أنه منادى[1].

(و) اسم (الإشارة)؛ لأنه كاسم الجنس في الإبهام[2]. (والمُستغاث والمَندُوب)؛ لأن المطلوب فيهما مد الصوت، والحذف ينافيه، (نحو: ﴿يُوسُفُ﴾) أي: يا يوسف بقرينة المقام، (﴿أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾[3]، وَأَيُّهَا الرَّجُلُ)؛ لأنَّ صورة (أيها) تختص بالنداء.

(وشَذَّ) جواب سؤال مقدر، حيث يرد حذف حرف النداء من اسم الجنس، («أَصْبِحْ لَيْلُ») أي: يا ليل، (و«افْتَدِ مَخْنُوقُ») أي: يا مخنوق، والافتداء: جان خريدن. (و«أَطْرِقْ كَرَا») أي: يا كروان، وهو شاذ بثلاثة وجوه: حذف حرف النداء من اسم الجنس، وترخيم غير العلم، وجعل المرخم اسماً برأسه، وهو مثل يضرب لأمر الضعيف بالانقياد عند حضور

---

(١) قلت: قال الرضي في شرحه على «الكافية»: وإنَّما لا تُحذف من النكرة، لأن حرف التنبيه إنما يستغنى عنه إذا كان المنادى مقبلا عليك متنبها لما تقول، ولا يكون هذا إلا في المعرفة، لأنها مقصودة قصدها، وإنما لا تحذفه من المعرفة المتعرفة بحرف النداء، إذ هي، إذن، حرف تعريف، وحرف التعريف لا يحذف مما تعرف به، حتى لا يظن بقاؤه على أصل التنكير. (٤٢٥).

(٢) والكوفيون جوزوا حذف الحرف من اسم الإشارة، اعتباراً بكونه معرفة قبل النداء، واستشهاداً بقوله تعالى: ﴿أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ﴾ [البقرة: ٨٥]، وليس في الآية دليل؛ لأن مفهوم الآية خبر المبتدأ كما يجيء في الحرف. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٤٢٦/١).

(٣) سورة يوسف، الآية: ٢٩.

من هو أعلى وأقوى منه، وتمام المثل: أطرق كرا، إن النعامة في القرا[1]، وكرا: طائر ضعيف [٤٨/ب] طويل العنق. وقيل: هذا القول رقية للعرب ليصاد به الكروان.

(وقَدْ) للتقليل (يُحذَفُ المُنادَى[2] بِقرينةِ المقامِ) أي: وقت حصول قرينة دالة على حذفه وتعيينه، (جَوَازاً) أي: حذفاً جائزاً، (مثلُ: ﴿أَلا﴾) حرف التنبيه (﴿يَااسْجُدُوا﴾) بالوقف على ﴿يا﴾ وابتداء ﴿اسجدوا﴾، أي: يا قوم اسجدوا، والقرينة: امتناع دخول يا على الفعل، بخلاف قراءة: ﴿أَلا يسجدوا﴾ بتشديد ﴿ألا﴾ و﴿يسجدوا﴾ صيغة المضارع؛ لأنه ليس من هذا القبيل.

[الاشتغال]

الباب (الثَّالثُ) من الأبواب الأربعة التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها: (مَا) موصولة أو موصوفة، وقوله: (أُضْمِرَ) أي: قدّر، صلة أو صفة، (عَامِلُهُ) مفعول ما لم يسم فاعله لقوله: (أضمر) (عَلَى

---

(١) قلت: أَطْرِقْ كَرَا إِنَّ النَّعامةَ فِي القُرَى. هذا مثل يضرب للمتكبر، وقد تواضع من هو خير منه. وقد حذفت النون والألف من كلمة: «كروان» لترخيم النداء، وقلبت الواو ألفا.
الكَرَا الكَرَوَان نفسُه ويقال: إنه مُرَخَّمُ الكروان، فإن العرب يصيدون الطائر بهذه الكلمة، فإذا سمعها يلبّد في الأرض، فيُلقَى عليه ثوبٌ فيُصَاد. انظر للمزيد «مجمع الأمثال» للميداني (٢٢٧٣)، و«اللسان»، مادة: طرق، و«تهذيب اللغة» للأزهري، مادة: كرو.

(٢) لأن المنادى مفعول به، والمفعول يجوز حذفه لقيام القرينة، فكذلك يجوز حذف المنادى للقرينة. نجم الدين.

شريطة التفسير[1]) أي: إضماراً واقعاً على شرط[2] هو تفسيره بما بعده، فهو من قبيل إضافة العام إلى الخاص.

(وهو كلُّ اسمٍ بعدهُ) أي: بعد ذلك الاسم (فعلٌ[3]) مبتدأ، وقوله: (بعده) خبره، أو فاعل قوله: (بعده)، (أو شبهُهُ[4]) عطف على قوله: (فعل) (مُشتغِلٌ عنهُ[5]) أي: معرض عن ذلك الاسم، وقوله: (مشتغل) صفة لأحد المذكورين أيهما كان، أو لأحد الأمرين غيرَ معيَّن، أو صفة (فعل). وفيه[6].

(بضميرِهِ) أي: بسبب تعلق[7] ضمير ذلك الاسم، (أو مُتعلَّقِه) أي: متعلق[8] ذلك ....

---

(١) إضافة بيانية، أي: أضمر عامله بناء على شرط هو تفسير، أي: تفسير العامل مما بعده.

(٢) والشرط والشريطة واحد.

(٣) يخرج عنه ما بعده ليس بفعل، ولا يريد بقوله بعده أن يليه الفعل متصلاً به، بل أن يكون الفعل أو شبهه جزء الكلام الذي بعده، نحو: زيداً عمرو ضربه، وزيداً أنت ضاربه. رضي. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٤٣٩/١).

(٤) ونعني بشبه الفعل: اسمي الفاعل والمفعول، وأما المصدر؛ فلا يكون مخبراً في الباب؛ لأن ما لا ينصب بنفسه لو سلط لا يخبر كما يجيء، ومنصوب المصدر لا يتقدم عليه، وكذا الصفة المشبهة لا ينصب ما قبلها. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٤٣٩/١).

(٥) أي: معرض عن العمل في ذلك الاسم المقدر بالعمل في الضمير الراجع إليه، أي: إنما يعمل فيه بسبب العمل في ضميره بحيث لو لم يعمل فيه لعمل في ذلك الاسم.

(٦) لأن الاشتغال بالغير شرط في شبه الفعل أيضاً، فلا يتعين كونه صفة لفعل، بل لأحدهما غير معين، والضمير العائد إلى المعطوف بأو يجب إفراده. م.

(٧) أي: بسبب عمله في ضمير ذلك الاسم. م.

(٨) والتعلق يكون من وجوه كثيرة، نحو: كونه مضافاً إلى ذلك الضمير، نحو: زيداً ضربت غلامه، ومنه نحو: زيد ضربت عمراً وأخاه؛ لأن الفعل مشتغل بذلك المضاف لكن =

الاسم[1]، أو متعلق ضميره، (لَوْ سُلِّطَ عليه) أي: على ذلك الاسم لفظاً، أو التسليط تقديراً ثابت[2]، و«لو» يقتضي انتفاء ما دخلت عليه، فلا بد من تقييدٍ. (هُوَ) تأكيد ضمير (سلط) الإبراز لصحة العطف. (أو مُناسِبُهُ[3]) في موضعه (لَنَصَبَهُ، مِثْلُ: «زيداً ضربْتُهُ») نظير الاشتغال بضميره، (أوْ: «زيداً مررْتُ بهِ») نظير تقدير مناسبه. (أوْ: «زيداً ضربْتُ [٤٩/أ] غُلامَهُ») نظير الاشتغال المتعلق وتقدير المناسب. (أوْ: «زيداً حُبِسْتُ عليه») لأجله (يُنصَبُ بِفِعْلٍ) مضمر محذوف (يُفَسِّرُهُ) أي: يفسر ذلك الفعل (ما بَعْدَهُ) من فعل أو شبهه، مشتغل عنه بضميره أو متعلقه. (أيْ:) حرف التفسير، (ضَرَبْتُ) في: زيداً ضربته، (وجَاوَزْتُ) في: زيداً مررت به، (وأَهَنْتُ) في: زيداً ضربت غلامه، (ولَابَسْتُ) في: زيداً حبست عليه.

(ويُخْتارُ) في الاسم المذكور[4] (الرَّفْعُ بالابْتِداءِ) أي: بكونه مبتدأ،

= بواسطة العطف، أو موصوفاً بعامل ذلك الضمير، أو موصولاً له، نحو: زيداً ضربت رجلاً يحبه، وزيداً ضربت الذي يحبه، أو ما عطف عليه موصوف عامل الضمير أو موصوله، نحو: زيداً لقيت عَمراً، أو رجلاً يضربه، وزيداً لقيت عَمرًا، والذي يضربه، أو غير ذلك من التعلقات. مفهوم. رضي. قلت: النقل من «شرح الرضي» (١/٤٤٠).

(١) كالغلام والأب.

(٢) يعني: لفظة لو تستدعي انتفاء التسليط؛ لأن لو لانتفاء الثاني لانتفاء الأول، والتسليط على الإطلاق ليس بمنتف، فلا بد من قيد، ويمكن أن يقال: يفهم عرفاً جواز التسليط، فلا حاجة إلى القيد. م.

(٣) ليس في أكثر النسخ هذه اللفظة، أعني: أو مناسبه، والظاهر أنها ملحقة، ولم تكن في الأصل؛ إذ المصنف لم يتعرض لها في الشرح. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (١/٤٤٨).

(٤) قيل: إن عدم قرينة النصب يوجب الرفع، فلا وجه لاختياره.

أو بالتجرد عن العوامل اللفظية مسنداً إليه، (عند) ظرف (يختار) (عدم قَرِينةِ خِلَافَهُ) أي: خلاف الرفع. وفيه[1] وفيه[2](٣)؛ لأنه[4] إذا عدم قرائن خلافه؛ فهو راجح حيث يوجب السلامة على الحذف، أو خلاف[5] اختيار الرفع من قرائن وجوب النصب واختياره، ومساواته الرفع، ووجوب الرفع.

(أَوْ عِندَ وُجودِ) قرينة (أَقْوَى مِنْهَا) أي: من قرينة خلافه،[6] أي: إذا لم يوجد قرينة خلاف الرفع، أو وجد وكان قرينة الرفع أقوى[7] (كـ«أمّا» مَعَ غَيرِ الطَّلَبِ) نحو: لقيت القوم وأما زيد فأكرمته، فالعطف على الفعلية

---

(١) أي: في عود ضمير خلافه إلى الرفع نظر؛ لأن الرفع حين عدم قرينة خلافه واجب لا راجح. م.

(٢) أي: وفي هذا النظر نظر؛ لأن خلاف الشيء ما يعارضه ويدفعه، والنصب المرجوح لا يعارض الرفع، فليس خلافه، ويكون الرفع راجحاً لجواز النصب أيضاً لوجود قرينة، وأيضاً فإن الضمير في قوله: ويختار الرفع عائد إلى الاسم المحدود، فهو قرينة دالة على أن المراد بقرينة خلافه: قرينة خلاف الرفع المختار لا مطلق الرفع، فالضمير في خلافه للرفع المختار دون مطلق الرفع؛ لأن الاسم المحدود يجب أن يجوز نصبه، وإلا فليس من الاسم المحدود. م.

(٣) أي: فيه نظر، وفي نظره نظر.

(٤) علة لقوله: ويختار الرفع. م.

(٥) عطف على: خلاف الرفع. م.

(٦) في ج: من قرينة النصب.

(٧) اعلم أن أما لكونها من الحروف التي يبتدأ بعدها الكلام ويستأنف ولا ينظر معها إلى ما قبلها يقتضي أن لا يقصد تناسب ما بعدها لما قبلها لكون وصفها لضد مناسبة ما بعدها لما قبلها، أعني: الاستئناف، فهي على هذا يقتضي رفع الاسم الرافع بعدها ليكون قرينة للرفع، وأما عدم ملاصقة الفعل إياها ووقوع الاسم لفظاً بعدها فلا يوجبان كونها مقتضية للرفع إلى الواقع بعدها؛ لأن الاستئناف كما يكون بالاسمية يكون أيضاً بالفعلية. م.

قرينة النصب، و«أما»[١] التي تضمنت معنى الابتداء قرينة الرفع، وقد ترجحت هذه؛ للسلامة عن الحذف، وإنما يكون «أما» قرينة للرفع؛ لأنها - لتضمنها معنى الابتداء - لم يلاصقها فعل، فلا يليها لفظاً إلا الاسم.

وذكر الطلب؛ ليشمل الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والدعاء وغيرها، والحكم مخصوصٌ بالأمر والنهي والدعاء فقط، ففي الإطلاق نظر، إلا أن غيرها[٢] لما كان يتضمن الصدر، فيمتنع تسليطها على ما قبلها، فلا يكون [٤٩/ب] من هذا القبيل[٣] أصلاً، فاستغني عن التقييد، ولو قال: مع الخبر[٤]؛ لكان أخصر، لكنه[٥] أشار إلى انتفاء المؤثر[٦] في اختيار النصب، وقوله: (غير الطلب) احتراز عن الطلب، نحو: رأيت القوم فأما زيد فلا تكرمه، فإن قرينة الرفع حينئذ[٧] ليست بأقوى؛ لمعارضة لزوم كون الإنشاء خبراً سلامة الحذف، لكن الحذف أهون من لزوم كون الإنشاء خبراً لكثرته[٨].

(و«إِذَا» لِلْمُفَاجَأَةِ) نحو: خرجت فإذا زيد لقيته؛ لأن الأكثر بعد «إذا»

---

(١) أي: لفظ أما.

(٢) من الاستفهام والتمني والعرض. م.

(٣) لأن ما بعدها لا يعمل فيما قبلها. م.

(٤) في موضع مع غير الطلب.

(٥) أي: المصنف.

(٦) وهو الطلب.

(٧) أي: حين كان أما مع الطلب. س.

(٨) أي: لكثرة الحذف وقلة وقوع الإنشاء خبراً للمبتدأ. م.

للمفاجأة: وقوع الاسمية، وقد رجحت السلامة عن الحذف، فيرجح على قرينة اختيار النصب، وهو العطف على الفعلية، وإنما قلنا: إن الأكثر بعد «إذا» المفاجأة وقوع الاسمية، بناءً على سماع النصب بعدها، وإلَّا؛ فالقياس بعدها: وجوب الرفع؛ للزوم الاسمية بعدها في غير هذا الموضع.

فإن قيل: قد ذكر في بحث الظروف: أن «إذا» للمفاجأة يلزم بعدها الاسمية، ويفهم هنا رجحانها، لا لزومها، وهذا تناقض.

قيل: المراد باللزوم فيه: الغلبة، واللزوم الاستعماليُّ الاعتباريُّ المبنيُّ على الرجحان، لا اللزومُ الحقيقيُّ، فلا تناقض.

(وَيُختارُ النَّصْبُ) في ذلك الاسم (بالعَطْفِ عَلَى جُمْلَةٍ فِعْلِيةٍ) نحو: خرجت فزيداً لقيته، (للتَّناسُبِ، وبَعْدَ حَرفِ النَّفْيِ[١]) نحو: ما زيداً ضربتُه، (وحَرفِ الاسْتِفهَامِ) نحو: أزيداً ضربتَه، (وبعدَ) كلمة («إذا» الشَّرْطيَةِ[٢]) أي: المنسوبة إلى الشرط، نحو: إذا زيداً ضربتَه أضربُك،[٣] فاحترز به عن «إذا» المفاجأة، وعند المبرد: يجب النصب بعدها[٤].

(١) المراد بحرف النفي هنا: ما ولا وإن دون لم ولما ولن؛ إذ هي عاملة في المضارع، ولا يقدم معمولها لضعفها في العمل، فلا يقال: لم زيداً تضربه، ولما زيداً تشتمه، ولن بكراً تقتله. م.

(٢) وما وقع في «المفصل» و«اللباب» من أن إذا الشرطية لا تضاف إلا إلى جملة فعلية؛ فهو مذهب سيبويه، وعن بعضهم: أنه يجوز إضافتها إلى الجملة الاسمية. م.

(٣) في نسخة ج زيادة وهي: أضربُك، وسائر أدوات الشرط يجب النصب بعدها لو دخلت على مثل هذا الاسم.

(٤) أي: بعد إذا الشرطية.

(و«حَيثُ») عطف على: (إذا)، نحو: حيث زيداً[١] تجدْه فأكرِمْهُ. (وفي الأمْرِ والنَّهْيِ) عطف على قوله: (بعد)، أي: وقت وقوع الأمر والنهي بعده، نحو: زيداً اضربْه [٥٠/أ] ولا تضربْهُ.

(إذْ هِيَ) أي: هذه المواضع، أي: ما بعد حرف الاستفهام والنفي «وإذا» الشرطية و«حيث» وما قبل الأمر والنهي (مَوَاقِعُ الفِعْلِ) أي: مواضع وقوعه، فلا جرم يختار النصب بتقدير الفعل؛ لأن النفي[٢] والترددَ الداعيَ إلى الاستفهام في الغالب يَلحقان الأفعال دون الذوات، وكذا معنى الشرط الذي تضمنه «إذا» و«حيث» مع عدم[٣] رُسوخهما فيه[٤]، بخلاف سائر أدوات الشرط.

(وعندَ) عطف على قوله: (في الأمر) (خَوفِ لَبْسِ) إضافة المصدر إلى المفعول (المُفَسِّرِ[٥]) أي: ما هو مفسر نصباً (بالصِّفَةِ) رفعاً.

فإن قيل: فليجز الوجهان[٦]، كما في: أقائم زيد.

(١) هذا قبل لحوق ما، أما إذا لحق بها ما نحو: حيثما، فهي وسائر الأسماء المتضمنة معنى الشرط، نحو: أينما لا يفصل بينها وبين الفعل إلا عند الضرورة، ومتى اضطر الشاعر إلى الفصل فالنصب واجب لوجوب تقدير الفعل بعدها؛ لأنها ظاهرة في تضمن معنى الشرط. مفهوم. ري.

(٢) تعليل لقوله: إذ هي. م.

(٣) أي: ثبوت العدم في إذا وحيث؛ لأنهما يكونان لغير الشرط والاستفهام. س.

(٤) متعلق بقوله: وحيث، أي: ويختار النصب بعد حيث ملتبساً بخلاف سائر الأدوات كمتى وأينما حيث لا يفصل بينهما وبين الفعل إلا عند الضرورة، وحينئذ فالنصب واجب. م.

(٥) لأن المفسر لا محل له من الإعراب. مفصل.

(٦) أي: كون ﴿خلقنا﴾ صفة أو مبتدأ من غير ترجيح أحدهما.

قيل: كيف يجوز ذلك مع الاختلاف[١] بين المقصود وغيره؟

فإن قيل: فليجب النصب؛ إذ التحرز عن اللبس واجب.

قيل: هذا وهم اللبس، ولذا سماه: خوف اللبس.

(مثل: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾[٢]) بنصب ﴿كُلَّ﴾، ولو رفع بالابتداء، وجعل قوله: ﴿خَلَقْنَاهُ﴾ خبراً له؛ خيف لبسه بالصفة، باحتمال كون قوله: ﴿بِقَدَرٍ﴾ خبراً، وهو خلاف المقصود، فيكون المعنى: كل شيء هو مخلوقنا كائن بقدر، والمقصود: كل شيء مخلوق لنا، والأول غير مقصود، حيث يكون قوله: ﴿خَلَقْنَاهُ﴾ حينئذ قيداً على ما هو الظاهر في الصفة، فيتوهم كون بعض الأشياء الموجودة غير مخلوقة لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في أفعال العباد الاختيارية[٣].

وبهذا حصل الجواب عما أورد في بعض الشروح[٤] من أن حاصل

(١) فإن النصب نص في المقصود، والرفع يحتمل غيره.

(٢) سورة القمر، الآية: ٤٩.

(٣) قلت: اختلف الناس في أفعال العباد الاختيارية، فزعمت الجبرية أن التدبير في أفعال العباد كلها لله تعالى، وهي كلها اضطرارية، وقابلتهم المعتزلة فقالوا: إنَّ جميع الأفعال الاختيارية من جميع الحيوانات بخلقها لا تعلق لها بخلق الله تعالى. وقال أهل الحق: إن فعل العبد من صفاته، والعبدُ وصفاته مخلوقان لله تعالى، وفعلُ العبد صادر عن إرادةٍ قلبية، وقدرةٍ بدنية، ولولاهما لم يكن فعلٌ، والذي خلق هذه الإرادة والقدرة هو الله تعالى، وخالقُ السبب خالقٌ للمسبَّب، فنسبته فعل العبد إلى خلق الله له نسبةُ مسبب إلى سبب، لا نسبة مباشرة، لأن المباشر حقيقةً هو العبد، فلذلك نسب الفعل إليه كسباً وتحصيلاً، ونسب إلى الله خلقاً وتقديراً. انظر للمزيد «الكليات» لأبي البقاء العكبري (٧٤).

(٤) قال الرضي: والمثال الذي أورد المصنف من الكتاب العزيز ـ أعني: قوله: ﴿كُلَّ شَيْءٍ=

المعنيين واحد، ولا ضير في الاحتمال.

(ويستوي الأمران) أي: الرفع والنصب (في) الاختيار، أي: أياً قصدوا منهما يكون مختاراً، في (مثل: زيدٌ قام وعمرا أكرمتُهُ) أي: عنده أو في داره ونحو ذلك، وإلا؛ لايصح [٥٠/ب] عطفه على الصغرى؛ لعدم الضمير، فهو(١) هنا(٢) بعض التركيب، أي: يختار النصب فيما إذا عطف الجملة التي وقع فيها ذلك الاسم على جملة ذات وجهين، أي: جملة اسمية خبرها فعلية، فيصح رفعه على الابتداء، ونصبه بتقدير الفعل، والوجهان مستويان؛ لحصول التناسب فيهما، ففي الرفع يكون اسمية، فيعطف على الجملة الكبرى، وهي اسمية، وفي النصب يكون فعلية، فيعطف على الصغرى، وهي فعلية.

فإن قيل: السلامة من الحذف مرجحة للرفع؟

= ﴿خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ - لا يتفاوت فيه المعنى، ولا يختلف سواء جعلت الفعل خبراً أو صفة، فلا يصلح إذن للتمثيل، وذلك لأن مراده تعالى بـ(كل شيء): كل مخلوق، نصبت (كل) أو رفعت، سواء جعلت ﴿خَلَقْنَاهُ﴾ صفته مع الرفع أو خبراً عنه، وذلك أن قوله تعالى: ﴿كل شيء بقدر﴾ لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم شيء؛ لأنه تعالى لم يخلق جميع الممكنات الغير المتناهية، ويقع على كل منها اسم شيء في هذه الآية، فإذا القدر هذا قلنا: إن معنى: ﴿كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ برفع كل على أن ﴿خَلَقْنَاهُ﴾ هو الخبر كل مخلوق مخلوق بقدر، وعلى أن ﴿خَلَقْنَاهُ﴾ صفة ﴿كُلَّ شَيْءٍ﴾ مخلوق كائن بقدر، والمعنيان واحد؛ إذ كان خلقناه صفة له أو خبراً، وليس مع التقدير الأول أعم من الثاني فرد عليه الشارح لما ترى. م. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٤٦٣).

(١) أي: الضمير في: عنده.

(٢) أي: في مثل زيد قام وعمرو أكرمته، لكنه حذف اعتماداً على علم السامع. م.

قيل: هي معارضة بقرب المعطوف [عليه].

وفيه نظر؛ لأنها إذا عطفت على الكبرى؛ فهي أيضاً قرينة غير مفصولة عنها بشيء، فلا يتفاوتان[١] فيه قرباً وبعداً.

والأولى أن يقال: إن قصد العطف على الكبرى اختير الرفع بلا معارض[٢]، وإن قصد العطف على الصغرى اختير النصب بلا اعتبار معارض؛ إذ الحذف الذي هو كثير الاستعمال لا يعارض عدم التناسب الذي قلّ وجوده في كلام العرب، فيستويان في الاختيار.

(ويَجِبُ النَّصْبُ بعدَ حَرفِ الشَّرطِ) غير «أمَّا» صريحاً أو ضمناً، كما في: «متى» و«حيثما» و«أينما»، إلا إذا لم يكن راسخاً فيه، كـ«إذا» الشرطية و«حيث»، وإنما يجب؛ لأن الشرط يستلزم الفعل. (وحَرفِ التَّحضِيضِ) وهي: «ألا» و«هلا» و«لولا» و«لوما»؛ لاختصاصها بالفعل. (نحوُ: إنْ زيداً ضَرَبْتَهُ ضَرَبَكَ) مثال حرف الشرط، (وألَّا زيداً ضَرَبْتَهُ) مثال حرف التحضيض.

(وليس: «أزَيْدٌ ذُهِبَ بهِ» مِنهُ) أي: مما أضمر عامله على شريطة التفسير[٣]؛ لعدم كونه مما لو سلِّط عليه هو أو مناسبُه لنصبه؛ لأن «ذُهِب

---

(١) أي: الصغرى والكبرى.

(٢) أي: بلا وجوده في نفس الأمر. م.

(٣) وحاصله: أنه خرج عن باب ما أضمر عامله بقوله: مشتغل عنه بضميره أو متعلقه؛ لأن المراد بالاشتغال عنه: الاشتغال عن نصبه؛ لأن عمل الفعل أو شبهه فيما قبله لا يكون إلا النصب، والمراد بضميره أو متعلقه بنصب ضميره أو نصب متعلقه؛ لأن الفعل لا يشتغل عن نصب اسم برفع ضميره، وذهب لم يشتغل عن نصب زيد بنصب ضميره، بل عن =

به» لا يكاد ينصب بحال، وكذا مناسبه؛ لعدم كونه ناصباً. (فالرَّفْعُ) [٥١/أ] أي: إذا كان كذلك؛ فالرفع واجب، أو يجب الرفع.

(وكَذَلِكَ:) أي: مثل قوله: «أزيدٌ ذُهِبَ بِهِ» في لزوم الرفع تركيب (﴿وكلُّ شيءٍ فعلوهُ في الزُّبُرِ﴾[1]) أي: في كتب الحفظة، والمعنى: كل شيء هو مفعولهم كائن في الزبر، وإنما يجب فيه الرفع؛ لأنه لو سلط عليه قوله: ﴿فعلوه﴾؛ فسد المعنى، حيث يصير المعنى: فعلوا كل شيء في الزبر، وهم لم يفعلوا[2] فيها شيئاً.

(ونحوُ) مبتدأ، عطف على قوله: (﴿كلُّ شيءٍ﴾): (﴿الزَّانِيةُ والزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾[3]) جميع الشرائط حاصلة فيه؛ لأن ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبلها، نحو: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾[4]، إلا أن القراء السبعة لما اتفقوا على الرفع، ولم يقرؤوا بالنصب إلا شاذاً؛ تمحل النحاة لإخراجه عن الضابطة المذكورة؛ لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار من حيث إن الرفع في الطلب[5] غير مختار، فقال المبرد: الفاء

= رفعه برفع ضميره، فلا يكون من هذا الباب. م. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٤٣٧/١).

(١) سورة القمر، الآية: ٥٢.

(٢) بل الكرام الكاتبون فعلوا فيها الكتابة. م.

(٣) سورة النور، الآية: ٢.

(٤) سورة المدثر، الآية: ٣.

(٥) حيث قوله: ﴿فَاجْلِدُوا﴾ يقتضي اختيار النصب كما تقدم قوله في المتن: ويختار في الأمر والنهي، فالرفع في قوله: ﴿الزانية﴾ فاجلدوا يكون على خلاف المختار لما قاله في الأمر والنهي، فكذلك قالوا: ليس من هذا الباب. م.

بمعنى الشرط[1]، فلا يجوز تقديم ما في حيزها، والكلام عند سيبويه جملتان؛ إذ قوله: ﴿الزانية﴾ مبتدأ، وقوله: ﴿والزاني﴾ عطف عليه، والخبر محذوف، أي: حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم، أو خبر مبتدأ محذوف على الباب والفصل، والتقدير: هذا بيان حكم الزانية والزاني، وقوله: ﴿فاجلِدُوا﴾ بيان لحكمهما، وهو ابتداء الكلام، والفاء فيه عنده زائدة أو للتفسير، وجزء الكلمة لا يعمل في جزء أخرى،[2] فيمتنع التسليط، فلا يدخل في الضابطة.

(الفَاءُ) فيه (بِمَعْنَى الشَّرْطِ) (الفاءُ) مبتدأ، وقوله: (بمعنى الشرط) خبره، والجملة معللة لقوله: (وكذلك نحو: ﴿الزانية والزاني﴾)، ويحتمل أن يكون ﴿الزانية والزاني﴾ مبتدأ، و(الفاء) مبتدأ ثان، وقوله: (بمعنى الشرط) خبر المبتدأ الثاني، والجملة خبر المبتدأ الأول. (عِندَ) أبي العباس (المُبَرِّدِ) ظرف لقوله: (بمعنى الشرط)؛ لأنه [٥١/ب] ظرف مستقر، واللام فيه[3] بمعنى «الذي»، فلا يكون[4]..................

(١) يعني: أن ما بعد الفاء إنما يعمل فيما قبلها إذا كانت زائدة كما في قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ﴾ إلى قوله: ﴿فَسَبِّحْ﴾، أو كانت الفاء واقعة غير موقعها كما في: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ [المدثر: ٣] و﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى: ٩]، وأما إذا لم تكن زائدة وكانت واقعة في موقعها، فما بعدها لا يعمل فيما قبلها، وهي في الآية الكريمة كذلك لكون الألف واللام في ﴿الزانية﴾ مبتدأ موصولاً فيه معنى الشرط، واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط، فخبر المبتدأ كالجزاء. مفهوم. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٤٧٢).

(٢) في ج: أخرى، وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة أخرى.

(٣) أي: في ﴿الزَّانِيَةُ﴾.

(٤) أي: ﴿الزَّانِيَةُ﴾.

فيه[1] ذلك[2]؛ لامتناع تسليط ما بعد الفاء على ما قبلها، فتعين فيه الرفع على أنه مبتدأ ثان متضمن لمعنى الشرط. (و) الكلام (جُمْلَتان عِنْد) ظرف لمفهوم الكلام، أي: حكم بذلك (سيبويهِ، وإلّا، فالمُخْتارُ النَّصْبُ) دليل على ما ذكر على صورة القياس الاستثنائي، والاستثناء المحذوف سلب[3] الثاني[4]، فيلزم سلب المقدم، وسلب انتفاء ما ذكر[5] إثباته[6]،[7] أي: وإن لم يكن ما ذكر من التمحّل؛ كان النصب مختاراً، لكنه ليس بمختار، فيكون[8] ما ذكر من وجه التمحّل هذا، كما يقال: إن لم تكن الشمس طالعة كان الأرض مسودة، لكنه ليس بمسودة بل مضيئة، فتكون الشمس طالعة من استثناء نقيض التالي[9].

ولنا أن نقول[10] في بيانه: أي: وإن لم يحمل على ما حمل المبرد وسيبويه أو على القول[11] بزيادة الفاء وعدم اتحاد الجملتين فالمختار

---

(١) أي: في قول المبرد.
(٢) أي: ما أضمر عامله. م.
(٣) أي: قوله: لكنه. م.
(٤) أي: كون النصب مختاراً. م.
(٥) أي: كون النصب مختاراً.
(٦) أي: المحل.
(٧) نعني: أن المقدم انتفاء أي: إن لم يكن ما ذكر وشبهت بالانتفاء الثابت. م.
(٨) كان تامة. م.
(٩) أي: ينتج القياس المذكور كون الشمس طالعة من أحد استثناء نقيض التالي؛ لأن نقيض التالي يستلزم نقيض المقدم. م.
(١٠) فعلى هذا يكون القياس اقترانياً. م.
(١١) في ج: القول بكون الفاء للشرط وبزيادة...

النصب، وحينئذ يلزم اتفاق القراء على غير المختار، فلا بد أن يحمل الكلام على ما حمل.

أو نقول: أي: وإن لم يكن ما ذكر[١] فكان النصب مختاراً؛ لوجود الطلب الموجب لاختياره، لكنه ليس بمختار، وإلا؛ يلزم اتفاق القراء على غير المختار، فيلزم الحمل على ما ذكر.

[التحذير]

(الرَّابِعُ) لبيان الحال أو التعيين إن أريد النسبة إلى الثلاثة الباقية، أي: رابع الأبواب الأربعة، أو رابع الثلاثة التي يجب فيها حذف ناصب المفعول به[٢]:

(التَّحْذِيرُ) اسم لنوع من أنواع المفعول به اصطلاحاً، وكان في الأصل[٣] مصدراً، وإنما يجب حذف الفعل في التحذير؛ لعدم الفرصة في ذكره.

(وَهُوَ) أي: التحذير: (مَعْمُولٌ بِتَقْدِيرِ) ظرف مستقر، واقع صفة لقوله: (معمول)، («اتَّقِ») ونحوه، وفي تقدير «اتق» سماجة[٤]؛ إذ لا

---

(١) عين الأول إلا أنه زاد فيه دليل إثبات التالي، ودليل إثبات المقدمة الاستثناء. م.

(٢) أي: المحذر والمحذر منه بإقامة المصدر مقام المفعول، وإلا فالمصدر ليس بمفعول. مفتاح.

(٣) وهو المحذر والمحذر منه تسمي لفظ المحذر والمحذر منه في نحو: إياك والأسدَ، وفي نحو: الأسدَ الأسدَ، تحذيراً تسميةً للشيء باسم آلته، فإن لفظ المحذر والمحذر منه كليهما آلة التحذير دون لفظ المحذر فقط كما يؤذن به قول المصنف: هو معمول بتقدير اتق تحذيراً مما بعده. م.

(٤) السماجة: القباحة.

يقال: [٥٢/أ] اتقيت زيداً من الأسد بمعنى: نحّيته، ولو قال: بتقدير: نحّ أو بعّد؛ لكان أولى.

(تَحْذِيراً) مفعول له للتقدير، أو مصدر قد جعل حيناً، وهو ظرف للتقدير، أي: قدّر وقت تحذير المعمول مما بعده، وذكر المحذر منه مكرراً[١]، والجملتان في محل الرفع صفة لقوله: (معمول)، والرابطة للجملة الثانية ما ذكر من المتعلق[٢] مع «من» البيانية[٣]. (مِمَّا) موصولة أو موصوفة (بَعْدَهُ) احتراز عن المعمول الذي بتقدير «اتق»، لكن لا للتحذير مما بعده، كإياك لقائل: من أتى؟ فإنه ليس من هذا الباب؛ لجواز ذكر فعل.

(أَوْ ذُكِرَ) روي على لفظ المصدر والماضي المجهول. وفيهما نظر؛ إذ التحذير من أنواع المفعول به، والذكر ليس بمفعول[٤]، وليس فيما مر ما يعطف عليه الفعل، وأيضاً عند المخالفة[٥] والزيادة على قدر صحة العطف يكون كلمة «أو» إضرابية بمعنى «بل»، نحو: أنا مقيم أو أمشي[٦]

(١) ويجوز أن يكون... حالين من ضمير بتقدير العائد إلى معمول. م. قلت: وهنا زيادة في نسخة ج، وهي: مكرراً أو مفعول مطلق، أي: حذّر ذلك المعمول تحذيراً مما بعده، أو ذكر المحذر من من نوعيه مكرراً.

(٢) وهو قوله: من نوعه.

(٣) متعلق بقوله: هو معمول في المتن.

(٤) فلا يحمل على التحذير الذي هو من أنواع المفعول به، فلا يقال: التحذير: هو ذكر المحذر؛ لأن الذكر مصدر لا يحمل على المفعول به.

(٥) والمخالفة بأن يكون المعطوف عليه اسماً والمعطوف فعلاً أو بالعكس، والزيادة على قدر الصحة بأن يكون في المعطوف المعمول كـ﴿وَلَا تُطِعْ﴾ مع ﴿أَوْ كَفُورًا﴾. س.

(٦) مثال المخالفة.

بمعنى: «بل»، فيفسد المعنى. قال سيبويه في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾[1]: إنه لو قيل: «ولا تطع كفوراً» لتعين[2] المعنى، فكانت «أو» بمعنى «بل»[3].

ويمكن أن يقال: إن كانت الرواية على لفظ المصدر بالرفع؛ كان الذكر بمعنى المفعول، وكانت الإضافة من باب: «جرد قطيفة»، وكانت عطفاً على قوله: (معمول)، وكان التقابل بين المعطوف والمعطوف عليه باعتبار القيد، وهو قوله: (تحذيراً مما بعده[4])، وإن كانت على لفظ الماضي؛ فهو عطف على «ذكر» المحذوف، أي: سواء كان ذكر المحذوف تحذيراً مما بعده[5]، أو ذكر المحذر منه مكرراً[6]، أو عطف على الظرفية المقدرة بالفعلية[7]، وهي قوله: (بتقدير «اتّقِ»)، والتقابل باعتبار القيد[8]،..

(١) سورة الإنسان، الآية: ٢٤.

(٢) في ج: لتغير.

(٣) لأنها إذن إضرابية بمعنى بل، فيكون للإضراب عن النهي عن طاعة الإثم، فلو قلنا هاهنا: أو ذكر لكان إضراباً عن قوله: بتقدير، ولا يستقيم، فعلى كل وجه في لفظه نظر. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (ص٤٨٠).

(٤) إذ في المعطوف عليه يلزم أن يكون تحذيراً مما بعده، وفي المعطوف لا يلزم. م.

(٥) وفيه: أنه يلزم زيادة الكلام على قدر صحة العطف. م.

(٦) وعلى هذا التقدير قوله: إن المحذر منه بدل من الضمير المستكن العائد إلى معمول، ولو جعل المحذر مفعول ما لم يسم فاعله لوقعت الجملة الصفة بلا عائد، وفائدة الإبدال التصريح بأن المعمول المحذر منه لا غير. منه.

(٧) وفيه: أن المعطوف ليس في حكم المعطوف عليه. م.

(٨) وهو قوله: تحذيراً مما بعده، وفي الإفراد وذكر المحذر منه مكرراً. م.

أو الفعل[١] منزَّلٌ منزلة المصدر الحينيّ[٢] كما سبق، وعلى أن [٥٢/ب] تكون النسخة[٣] على لفظ المصدر المنصوب[٤]؛ فلا إشكال.

(المُحَذَّرُ مِنْهُ[٥]) الضمير عائد إلى الألف واللام (مُكَرَّرًا) حال، واحترز به عن قوله الطريق من غير التكرار، فإنه ليس من هذا الباب؛ لجواز ذكر فعله.

(مثل: إيَّاكَ والأَسَدَ) ورأسك والسيف، نظير القسم الأول، أي: اتق نفسك أن تتعرض للأسد، واتق الأسد أن يهلكك، أو يكون التقدير: بعِّدْ نفسَك[٦] عن الأسد، وبعِّدِ الأسدَ عن نفسك، ولفظ الأسد في: إياك

---

(١) عطف على قوله: فهو عطف على ذكر المحذوف، وحينئذ لا يحتاج إلى تقدير معطوف عليه، بل يكون عطفاً على تحذيراً.

(٢) حيث قال: أو وقت ذكر المحذر منه مكرراً. م.

(٣) أو من قبيل إيراد الظاهر مقام الضمير. م.

(٤) لأنه حينئذ يكون عطفاً على قوله: تحذيراً، ويكون مصدراً حينياً ظرفاً للتقدير، أو يكون مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف معطوف على ناصب تحذير المقدر، أي: حذر تحذيراً مما بعده، أو ذكر المحذر منه، فلا يحتاج إلى جعله بمعنى المفعول. م.

(٥) اعلم أن المحذر إما ظاهر أو مضمر، والظاهر لا يجيء إلا مضافاً إلى المخاطب، والمضمر قد يجيء متكلماً، نحو: إياي والشر، وإذا كان معطوفاً على المحذر جاز أن يكون ضميراً غائباً، نحو: إياك وإياه من الشر، وقولهم: إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب، شاذ من وجهين: من جهة وقوع إياه محذراً غير معطوف، ومن جهة إضافة (إيا) إلى المظهر. وأما المحذر منه؛ فيكون ظاهراً ومضمراً، سواء كان الظاهر مضافاً أو لا، والمضمر متكلماً أو مخاطباً أو غائباً. مفهوم. ري.

قلت: النقل من «شرح الرضي» (٤٨١).

(٦) هذا إذا كان المحذر مضمراً، وأما إذا كان مظهراً أو كان المحذر منه مكرراً؛ فلا يؤتى بالنفس...

والأسدَ، خارج عن القسمين، فينبغي أن لا يكون تحذيراً[١]، وليس كذلك، بل هو أيضاً تحذير.

قلت: هو تابع للتحذير، والتوابع خارجة عن المحدود[٢]، بدليل ذكرها بعد. فاعرف[٣].

(وإيّاكَ أنْ تَحذِفَ) نظير القسم الأول، قال عمر رضي الله عنه: إياك وأن تحذف أحدكم الأرنب، والحذف: الرمي بالعصا، كما أن الخذف بالخاء والذال المعجمتين: الرمي بالحصا.

(والطَّرِيقَ الطَّرِيقَ) مثال المحذر منه مكرراً، وكذا قولهم: الصبيَّ الصبيَّ، والجدارَ الجدارَ، والأسدَ الأسدَ، التكرارُ للتأكيد.

(وتقولُ: إيّاكَ مِنَ الأَسَدِ) أي: بعِّدْ نفسك من الأسد، فالجار متعلق بالفعل المقدر[٤]. (ومِنْ أَنْ تَحذِفَ) أي: بعد نفسك من الحذف. (وإيّاكَ

---

(١) أي: من حيث إن الأسد لا يكون مأموراً بالتحذير كما أن النفس مأمور. منه.

(٢) وفيه نظر؛ لأن كونه تابعاً لا يخرجه عن التحذير كما أن عمراً في: جاءني زيد وعمرو لا يخرج بكونه تابعاً عن الفاعلية. م.

(٣) والحكمة في وجوب حذف فاعل المحذر منه المكرر: كون تكريره دالاً على مقاربة المحذر منه للمحذر بحيث يضيق الوقت عن ذكر المحذر منه على أبلغ ما يمكن، وذلك بتكريره، ولا يتسع لذكر العامل مع هذا المكرر، فكأن التكرار صار عوضاً عن العامل المحذوف، ولهذا جاز إظهار العامل إذا لم يكرر الاسم اتفاقاً، وأما وجوب الحذف في نحو: إياك الأسد، فلأنه في معنى المكرر؛ لأن معنى: إياك أي: بعّد نفسَك من الأسد، وفحوى الكلام: احذر الأسد، ومعنى: والأسد أي: بعِّد الأسد عن نفسك، وهو أيضاً بمعنى: احذر الأسد؛ لأن تبعيد الأسد عن نفسك بأن يتباعد عنه، فكأنك قلت: الأسد الأسد. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٤٨٢).

(٤) وإنما كثر حذف الجر مع (أن) و(إن) لأنهما حرفان موصولتان طويلتان بصلتهما =

أَنْ تَحْذِفَ) ملتبساً (بِتقديرِ «مِنْ») أي: إياك من أن تحذف؛ إذ حذف حرف الجر من «أنْ وأنَّ» شائع كثير.

(ولا تقولُ) عطف على قوله: (تقول): (إيَّاكَ الأَسَدَ) بتقدير: من الأسد، (لامْتِناعِ تَقديرِ «مِنْ») في الاسم الصريح، بخلاف: إياك أن تحذف.

وقوله:

وإيَّـــاكَ إيَّـــاكَ المِـــرَاءَ فإنَّـــهُ　　　إلى الشَّرِّ دَعَّـاءٌ وللشَّرِّ جَالِبُ[1]

بتقدير: إياك من المراء، شاذ، أو محمول على ضرورة الشعر، أو حذفِ فعل. وإياك إياك من باب: [٥٣/أ] الأسدَ الأسدَ، والتقدير: اتقِ

= لكونهما مع الجملة التي بعدهما بتأويل اسم واحد، فلما طال لفظاً ما هو في الحقيقة اسم واحد، أجازوا فيه التخفيف قياساً بحذف حرف الجر الذي هو مع المجرور كشيء واحد. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (ص٤٨٤).

(١) قلت: قائله: الفضل بن عبد الرحمن القرشي، والبيت من شواهد «الخصائص» (١٠٢/٣)، وسيبويه (٥٧)، وهو من البحر الطويل.

والشَّاهدُ فيه: (وإيَّاك إيَّاك) فإنّه تحذير؛ ومعناه: احترزْ؛ وقد التزم معه إضمار العامل لتكراره.

قال البغدادي في «خزانة الأدب» (٦٤/٣): والشَّاهد فيه أنه أتى بالمراءِ وهو مفعولٌ به بغير حرف عطف. وعند سيبويه أن نَصْبَ المراء بإضمار فعلٍ، لأنه لم يُعطَف على «إيَّاك». وسيبويه وابنُ أبي إسحاق ينصبه، ويجعله كـ(أنْ) و(الفعل) وينصبه بالفعل الذي نَصَب «إيَّاك» يقدَّر فيه: اتَّقِ المِرَاءَ. كما يقدّر فعلاً آخر ينصب «إياك». وقال المازني: لمَّا كرَّر «إياك» مرتين كان أحدُهما عِوَضاً من الواو. وعند المبرد: المراء بتقدير «أن تماري» كما تقول: إياكَ أن تماري، أي: مخافةَ أن تُماري.

والمعنى العام: أحذِّركَ الجدالَ والمعارضة مع الناس من غير وجهِ حقٍّ، فإن ذلك كثيراً ما يَجرُّ إلى الشرور، ويُسبِّب للإنسان متاعبَ. انظر للمزيد «مغني اللبيب» لابن هشام (١١٤٦)، و«معجم القواعد العربية» للشيخ عبد الغني الدقر (٢١٩).

نفسَك، واترُك المِرَاء[1]، وهذا قول سيبويه.

أو جار مجرى: أن تماري[2].

وفيه: أنه يلزم جواز ذلك في سائر المصادر؛ لاشتراك العلة، وليس بجائز، اللهم إلا أن يقال: هذا وجه ارتكاب الشذوذ، لا أنه وجه قياسي.

[المفعول فيه]

(المَفْعُولُ فِيهِ:) مبتدأ محذوف الخبر، أي: منه المفعول فيه، بقرينة ما سبق، أو خبر محذوف المبتدأ، أي: هذا باب مفعول[3] فيه، أو مبتدأ خبره ما فعل فيه، وهو فصل، وعلى الأولين استئناف، وقوله: (فيه) مفعول ما لم يسم فاعله، والضمير عائد إلى اللام الموصولة.

(ما فُعِلَ فِيهِ) مفعول ما لم يسم فاعله، أي: اسم ما فعل فيه؛ إذ[4] المفعول فيه في الاصطلاح[5]: اللفظ الذي مسماه شيء فعل فيه (فِعْلٌ مَذْكُورٌ) فعل، أي: حدث، لا قسيم الاسم[6]، (مذكور) صفة (فعل)،

---

(١) يعني: أنه ليس من باب التحذير، بل فعله جائز الحذف. م.

(٢) يعني: أن إمراء مصدر: ماريته، والمصدر مقدر بأن مع الفعل، فأجري مجراه في جواز حذف من معه. ري. قلت: انظر «شرح الرضي» (٤٨٧).

(٣) في ج: هذا بيان المفعول فيه.

(٤) تعليل للتفسير المذكور.

(٥) أي: إنما فسرناه بهذا التفسير؛ إذ المفعول فيه...

(٦) فإنك إذا قلت: ضربت أمس، فقد فعلت لفظ ضربت اليوم؛ لأنك تكلمت به اليوم، والضرب الذي هو مضمونه فعلت أمس. مفهوم. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٤٨٧/١).

أي: لفظاً أو تقديراً، واحترز به عن نحو: يوم الجمعة طيب، فإنه وإن كان فُعل فيه فعل لا محالة، لكنه ليس بمذكور.

(مِنْ) بيانية (زمانٍ أوْ مكانٍ) حقيقيتين أو اعتباريتين، نحو: سرت يوم الجمعة خلفك[١]، وجلست قدوم زيد الشمس[٢]، أي: وقت قدوم زيد في مكان ظهور أثر الشمس؛ إذ المصدر قد يجعل حيناً، وكذا العين[٣] مكاناً على قلة، وقد يدخل في الحديث نحو: اغتنم اليوم الذي صمت فيه، فإن اليوم فُعِل فيه فِعْلُ الصوم، وهو مذكور، وإن شرط[٤] قصد ذلك[٥] وذكره بهذه الحيثية، أو يراد[٦] فعل عامل فيه؛ لاستغني عن قيد (مذكور) أيضاً.

(وشَرْطُ نَصْبِهِ تَقْدِيرُ) كلمة («فِي») إذ تلفظها يوجب الجر، والجمهور على أن تقديرها شرط المفعول فيه، وإذا ظهرت؛ كان مفعولاً بواسطة حرف الجر، لا مفعولاً فيه.

---

(١) مثال الحقيقيتين، فإن يوم الجمعة زمان حقيقي، والخلف مكان حقيقي.

(٢) مثال الاعتباريين، فإن القدوم زمان باعتبار جعله حيناً، وإرادة وقته والشمس كان باعتبار إرادة مكان ظهور أثرها. م.

(٣) أي: الشمس.

(٤) أي: وإن شرط لدفع النقض باغتنم اليوم الذي صمت فيه قصد ذلك، أي: قصد أنه فعل فيه الفعل المذكور، وأن ذكره لوقوع الفعل المذكور فيه. م.

(٥) أي: قصد وقوع الفعل فيه، واليوم المذكور ليس قصد وقوع الفعل فيه، بل قصد وقوع الفعل عليه. م.

(٦) عطف على قوله: فإن شرط. م. وفي نسخة ج: إيراد.

[٥٣/ب] (**وظُروفُ الزَّمانِ**) الإضافة من باب: أبواب السَّاج وأسورة الذهب بمعنى «من»، واللام في (الزمان) للجنس. (**كُلُّها**) تأكيد، والضمير للظروف، (**تَقبَلُ**) الظروف (**ذلِكَ**) أي: النصب بتقدير في تقبل أو بتقدير «في»؛ لأن المبهم منها(١) جزء مفهوم الفعل، فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر، والمحدود منها محمول عليه؛ لاشتراكهما في الزمانية، والمبهم من المكان محمول عليه؛ لاشتراكهما في الإبهام، ولم يحمل عليه المحدود من المكان؛ للاختلاف ذاتاً وصفة، ولم يحمل على المكان المبهم؛ لأنه فرع، والحمل عليه كالاستعارة من المستعير، والسؤال من الفقير.

(**وظروفُ المَكانِ**) إضافته كإضافة (ظروف الزمان) (**إنْ كَانَ**) ظرف المكان، الشرطية خبر المبتدأ، (**مُبهَمًا**) أي: إن كان من الجهات الست وما لحق بها على تفسيره؛ (**قَبِلَ**) تقدير «في»، أو قبل النصب بتقدير «في»، (**وإلَّا**) أي: وإن لم يكن ظرف الزمان مبهماً؛ (**فَلَا**) يقبل النصب بتقدير «في»، أو لا يقبل تقدير «في».

(**وفُسِّرَ المُبْهَمُ بالجِهاتِ السِّتِّ**)، وهي: أمام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت، وترك التاء في العدد؛ لأن (**الجهات**) مؤنثة. وقيل: المبهم: هو النكرة. ويرد عليه: خلفك وأمامك(٢).

---

(١) أي: المبهم من الزمان هو الذي لا حد له يحصره، سواء كان معرفة أو نكرة كحين وزمان، والحين والزمان والمحدود، ومنه ما له نهاية يحصره، سواء كان معرفة أو نكرة كيوم وليلة وشهر ويوم الجمعة وليلة القدر وشهر رمضان. مفهوم. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٤٨٨).

(٢) فإنهما معرفتان مع أنهما ينتصبان بلا خلاف بتقدير في على الظرفية. م.

وقيل: هو غير المحصور، ويخرج منه نحو: فرسخ[1]، ولا خلاف في انتصابه على الظرفية. وقيل[2]: ما له اسم باعتبار ما لم يدخل في مسماه، ويندرج فيه نحو[3]: «عند» و«لدى»؛ لأن اسم «عند» و«لدى» لا يطلق باعتبار ذلك المكان، بل باعتبار المضاف إليه[4]. وقال الأكثرون من المتقدمين: هو الجهات الست، وهو الذي اختاره المصنف رحمه الله تعالى هنا[5].

---

(١) أي: [فتخرج] من المقادير الممسوحة نحو: ميل، فإنها محصورة، وينتصب على الظرفية بلا خلاف، فهؤلاء يقولون: ينتصب من المكان على الظرفية نوعان: المبهم والمحدود، ويستثنى من المبهم جانب وما [هو] بمعناه من جهة ووجه، فإنه لا يقال: زيد جانب عمرو، بل في جانبه، وكذا خارج الدار، بل من خارجها. مفهوم. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٤٨٩).

(٢) أي: ما ثبت له اسم لأجل إضافته إلى أمر خارج عن مسماه، فإن (خلف وقدام ويمين وشمال) يطلق على هذه الأماكن باعتبار ما يضاف إليه، فكذا هذا سمي المكان المبهم مبهماً؛ لأنه لا يطلق عليه بمجرد النظر إلى ذاته، بل إطلاق الاسم عليه يحتاج إلى اعتبار شيء آخر خارج عن ذات المكان، فهو مبهم في ذاته متعين الاسم بذلك الخارج، والمحدود من المكان على هذا: ما كان له اسم بسبب أمر داخل في مسماه كأعلام المواضع، فإنها أعلام لها باعتبار عين تلك الأماكن، وكذا بلد وسوق ودار، فإنها أسماء لتلك المواضع سبب أشياء داخلة فيها كالدور في البلد، والدكاكين في السوق، والبيت في الدار. مفهوم. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٤٨٨).

(٣) أي: نحو: جهة وجانب وكنف ووجه بمعنى جهة ومكان ووضع ووسط وبين وإزاء وحذاء وحذوة وما هو بمعناه، ويخرج عنه المعدود بالمساحة كالميل والفرسخ والبريد، إلا أن يقال: إن المكان مثلاً لم يصر فرسخاً بالنظر إلى ذاته، بل بسبب المقياس المساحي الذي هو أمر خارج عن مسماه. م.

(٤) أي: باعتبار الشيء الذي أضيف إليه (عند ولدى). م. قلت: انظر «شرح الرضي» (٤٨٩).

(٥) قيد به، لأنه فسر المبهم في موضع آخر بالتفسير الأخير، وينبغي على قول الأكثرين: أن تحمل المقادير الممسوحة على الجهات الست لمشابهتها لها في الانتقال، فإن تعيين ابتداء الفرسخ مثلاً لا يخص موضعاً دون موضع، بل يتحول ابتداؤه وانتهاؤه كتحول =

ويرد عليه: «عند» و«لدى» ولفظ «مكان» وما بعد دخلت، فإنها تقبل ذلك مع أنها [٥٤/أ] غير الجهات، فأجاب عن كل من ذلك بالحمل للإبهام أو الكثرة.

(وحُمل عليه) أي: على المبهم: («عند» و«لدى» وشِبْهُهما) نحو «دون» و«سوى» (لإبهامهما) أي: «عند» و«لدى» وكذا ما هو شبههما، والمراد: الإبهام اللغوي[1]، وإلا؛ لا يستقيم الحمل.

(و) حُمِل عليه (لَفظُ مكانٍ) وما بمعناه[2] إذا كان الفعل موافقاً له في إفادة معنى الاستقرار[3]، نحو: جلست مجلسك، وقمت مقامك، ووضعتك موضع فلان، إلى غير ذلك من ذوات القسم مما يجري هذا المجرى.

= الخلف قداماً واليمين شمالاً. رضي. قلت: النقل من «شرح الرضي» (ص٤٩١).

(١) لا الاصطلاحي الذي هو في الجهات الست على قول الأكثرين والمصنف في «الكافية»، وإلا لا يستقيم الحمل؛ إذ لا إبهام بهذا المعنى في لدى وعند، والحمل لا يكون إلا تجامع أولاً الاصطلاحي في المفسر... يتأول إبهام عند ولدى، وإلا لا يستقيم الحمل؛ إذ حينئذ يكون نصب عند ولدى بالأصالة لكونهما أيضاً من الجهات دون الحمل. م.

(٢) وهو كل ما اشتق من حدث بمعنى الاستقرار والكون في المكان. م.

(٣) سواء كان ذلك الفعل مشتقاً مما اشتق اسم المكان أو لا، نحو: جلست موضع القيام، وتحركت مكان الجلوس، وقعدت موضعك، وأما الفعل الذي ليس فيه معنى الاستقرار؛ فلا ينصب، فلا يقال: كتبت الكتاب مكانك، ورميت بالسهم موضع بكر، وقتلته مكان القراءة، وعلى هذا ففي إطلاق المصنف نظر، فإن لفظ مكان لا ينصب إلا بفعل فيه معنى الاستقرار، وذلك لا يفهم من إطلاقه، وأما اسم المكان المشتق من حدث ليس فيه معنى الاستقرار كالمضرب والمقتل والمأكل والمشرب ونحوها؛ فلا ينتصب على ظرفية إلا بالفعل الذي ينتصب به على الظرفية المحضة من المكان، كدخلت ونزلت وسكنت، فلا يقال: قمت مضرب زيد وقمت مقتله. مفهوم. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٤٩٠/١) وما بعد.

(لكثرته) أي: لكثرة استعماله دون إبهامه.

(و) حمل عليه (ما بعد «دخلتُ») وما يقاربه من نحو: نزلت وسكنت، (نحوُ: دَخلتُ الدّارَ)، ونزلت المكان، وسكنت الغرفة. (على الأصَحِّ) أي: حملاً واقعاً على القول الأصح، أو على المذهب الأصح. قيل: هو متعد[1]، وما بعده مفعول به[2]، لكن كون مصدره على الدخول وكونه ضد الدخول الذي هو لازم ألبتة يرجحان لزومه.

(ويُنصَبُ) المفعول فيه (بِعَامِلٍ مُضْمَرٍ) جوازاً بلا شريطة، نحو: يوم الجمعة في جواب من قال: متى سرت؟ (وعَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ) بكونه اسماً بعده فعل مشتغل عنه بضميره أو متعلقه، لو سلط عليه هو أو مناسبه لنصبه، نحو: يوم الجمعة صمت فيه، أو أكلت في غداته، أو يوم الجمعة نويت الصوم في ليلته، وهو في كون نصبه واجباً أو مختاراً أو مساوياً للرفع أو مرجوحاً مثل المفعول به، فيجب في نحو: إن يوم الجمعة صمت فيه، ويختار في نحو: إذا يوم الجمعة سرت فيه، وأفطرت[3] يوم الجمعة[4]، ويوم الخميس صمت فيه، ويستوي الأمران في نحو: زيد سار، ويوم الجمعة سرت فيه معه، ويرجح الرفع في نحو: أما يوم الجمعة فسرت فيه، [٥٤/ب] ولقيت زيداً فإذا يوم الجمعة [صام فيه. وأما امتناعه

(١) إذا لم يكن الظرف متعيناً. م.

(٢) أي: بلا خلاف. م.

(٣) عطف على: إذا يوم الجمعة، أي: ويختار النصب في نحو: أفطرت يوم الخميس. م.

(٤) في ج: الخميس، ويوم الجمعة صمت...

ووجوب الرفع في: يوم الجمعة][1] ما صمت فيه ويوم الخميس سرت فيه ؛ فيحتمل الثبوت للمانع ، ويحتمل العدم[2] ؛ لتوسع الظرف.

[المفعول له]

(المَفْعُولُ لَهُ) مبتدأ محذوف الخبر ، أو خبر محذوف المبتدأ ، أي: هذا بيان المفعول له ، و«له» مفعول ما لم يسم فاعله.

(هُوَ: مَا) أي: اسم (فُعِلَ فِيهِ) بدلالة ما سبق في المفعول المطلق (لِأَجْلِهِ) مؤثراً كان أو أثراً[3] ، واحترز به عن ما لم يفعل لأجله لفعله فعل ، كسائر المفاعيل والملحقات. (فِعْلٌ) أي: حدث ، لا الفعل الاصطلاحي ، مفعول ما لم يسم فاعله لقوله: (فعل). (مَذْكُورٌ) حقيقة أو حكماً ، فلا يرد: كون صورة الفعل محذوفاً[4].

والحقُّ أن يقول: هو ما فعل لأجل مضمون عامله. وفيه[5] وفيه[6].

ويرد على هذا الحد: كرهت التأديب ....

---

(١) ما بين معكوفتين غير موجود في النسختين (ج ود) ، وانفرد به الأصل الخطي.

(٢) أي: عدم امتناع النصب. م.

(٣) هذا باعتبار الوجود ، وأما في الذهن ؛ فالمفعول علة حاملة على الفعل سواء تقدم وجوده على وجود الفعل كما في: قعدت جبناً ، أو تأخر كما في: ضربت تأديباً. م.

(٤) وذلك لئلا يرد نحو: كرمت التأديب الذي لأجله وضربت وقد أعجبني التأديب. م.

(٥) أي: نظر إذ قصد فيه الحيثية والمراد فعله عامل فيه ما ذكره بمعنى هذا القول ، فهو أيضاً حق. م.

(٦) أي: في النظر المذكور نظر ، وفيه أن هذا الكلام الذي ذكره يدل على أنه ضائع مطلقاً ، وليس كذلك ، لأنه إن قيل بكونه بياناً للواقع لا يكون ضائعاً ، والعبارة مشعرة بهذا. م.

الذي ضربت لأجله[1]، وضربت وأعجبني التأديب، فإنه قد فعل لأجله فعل مذكور، وهو الضرب[2]. وإن قصد الحيثية، أو قيد بكونه عاملاً؛ لضاع قيد (مذكور).

(مثلُ: ضَربْتُهُ تَأْدِيباً) نظيرُ العلة الغائية، (وقَعدْتُ عنِ الحرب جُبْناً) نظير العلة المؤثرة، ولو ذَكَرَ في موضع: قعدت جبناً: حاربتُ شجاعةً؛ لكان أحسن.

(خِلَافاً للزَّجَّاجِ[3]) أي: يخالف هذا القول خلافاً لأبي إسحاق الزجاج، (فَإِنَّهُ) أي: المفعول له (عِنْدَهُ) أي: عند الزجاج (مَصْدَرٌ نَوْعِيٌّ)؛ لأنه علة المصدر، فيقام مقامه، كما أقيمت آلته مقامه في: ضربتُ سَوطاً، فالمعنى: أدَّبْتُه بالضرب تأديباً، وجَبُنْتُ عن القُعود عن الحرب جُبناً، أو ضربتُه ضَرْبَ تأديبٍ، أو قعدْتُ قُعودَ جُبنٍ.

---

(١) ولذا مما يستغنى عنه بقوله: والحق أن يقول... إلخ، وأرى أنهما من جهة اختلاف النسخ جمع بينهما في بعضهما من لم يعرف اتحاد مآلهما. م.

(٢) إلا أنك لم تذكر الضرب في قولك عاملاً فيه، والحق أن تقول في المفعول: ما فعل لأجل مضمون عامله. م.

(٣) قلت: الزجاج هو: إبراهيم بن السري، أبو إسحاق الزجاج: عالم بالنحو واللغة. ولد ومات في بغداد، كان في فتوته يخرط الزجاج ومال إلى النحو فعلَّمه المبرِّد. وطلب عبيد الله بن سليمان (وزير المعتضد العباسي) مؤدِّباً لابنه القاسم، فدلَّه المبرِّد على الزجَّاج، فطلَبه الوزير، فأدَّب له ابنَه إلى أن وليَ الوزارةَ مكان أبيه، فجعله القاسم من كتابه، فأصاب في أيامه ثروة كبيرة. وكانت للزجاج مناقشات مع ثعلب وغيره. من كتبه: «معاني القرآن» و«الاشتقاق» و«خلق الإنسان» و«الأمالي» في الأدب واللغة، و«فعلت وأفعلت» في تصريف الألفاظ، و«المثلث» في اللغة. توفي سنة (٢٤١-٣١١هـ = ٨٥٥-٩٢٣م). ينظر: «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي (٦/ ٨٩)، و«آداب اللغة» لمحمد دياب (٢/ ١٨١).

وقيل: لا يقال: قعود جبن إلَّا مجازاً[١].

وفيه نظر؛ لأن إضافة المسبب إلى السبب ليست بمجازية.

ورد قول الزجاج: بأن صحة تأويل نوع بنوع لا [٥٥/أ] يدخل في حقيقته، ألا ترى إلى صحة تأويل الحال بالظرف وتأويل المصدر بالمفعول به من حيث إن معنى: جاءني راكباً: جاءني زيد وقت الركوب، ومعنى: ضربت ضرباً: أحدثت ضرباً، من غير أن يخرجا من حقيقتهما[٢]؟ والآلة ألزم للفعل من العلة؛ لاحتياجه إليها ذاتاً، حيث لا يتصور الكتابة بدون القلم، ولا الضرب من غير آلة من سوط ونحوه، ولا الخبر من غير قدوم، وكذا سائر الأفعال المتعلقة بالآلات، بخلاف العلة؛ لتحقق العبث، ولذا جعل المفعول له مستدعى الفعل لاستلزامه، فلا يلزم من إقامة ما هو ألزم من العلة إقامتُها[٣].

---

(١) اعلم أن لبعض شارحي «الكافية» بعدما وجَّه ما قاله الزجاج بأن ذلك بما رأى من كون مضمون عامل المفعول له تفصيلاً وبياناً له كما في: ضربته تأديباً، فإن معناه: أدبته تأديباً بالضرب، فإن التأديب مجمل، والضرب بيانه، فكأنك قلت: أدبته بالضرب تأديباً، ويصلح أن يقال: الضرب هو التأديب، فصار مثل: ضربت ضرباً، في كون مضمون العامل هو المعمول ورد عليه بأن التوجيه المذكور لا يطرد في جميع أنواع المفعول له، فإن القعود ليس بيان الجبن، ولا يقال: قعوده جبن إلا مجازاً، وكذلك قولك: جئتك إصلاحاً يخالف بالإعطاء أو النصح أو نحوه، فإن المجيء ليس بياناً للإصلاح، بل بيانه الإعطاء أو النصح. والذي قاله حق؛ لأن إسناد السبب إلى المسبب مجاز ليس إلا. مفهوم. ري.
قلت: النقل من «شرح الرضي» (١/٥٠٨).

(٢) رد على الزجاج بأنه قال: قيام العلة مقام المصدر كما يقام آلته مقام المصدر. م.

(٣) أي: إقامة العلة لوجود الفارق.

(وشرطُ نَصْبِهِ) أي: المفعول له (تقْديرُ «اللّامِ»[١])؛ لأنها إذا ظهرت؛ لزم الخبر[٢].

(وإنَّما يَجُوزُ حَذْفُها) أي: تقدير اللام، وضع المظهر موضع المضمر[٣]، وعبر عن التقدير بالحذف للتنبيه على جريان الاصطلاح بإطلاق كلا اللفظين. (إذَا كَانَ) المفعول له (فِعْلاً)، احتراز عما إذا كان عيناً، كجئتك للسمن[٤]. (لفاعِلِ الفِعْلِ) احتراز عما إذا كان فعلاً لغيره، نحو: جئتك لمجيئك إياي[٥]. (المُعَلَّلِ) أي: اتحد فاعله وفاعل عامله، (ومُقَارِناً لَهُ) أي: للفعل المذكور (فِي الوُجُودِ) أي: اتحدا زماناً،[٦] واحترز به عما إذا لم يكن مقارناً له في الوجود، نحو: أكرمتك اليوم لوعدي[٧] بذلك أمس.

---

(١) لأنه لا بد من اللام تحقيقاً للعلية، فهي إن كانت ملفوظة كانت مجرورة، وإن لم تكن ملفوظة فتكون اللام مقدرة فيها. عج.

(٢) والأولى أن يقول: وإنما يجوز فقط؛ لأنه كاف وإن كان بغيره، فالأولى أن يؤتى بالتقدير وإن لم يؤت بالتقدير، فيؤتى بالحذف نظراً إلى إطلاق كلا اللفظين في الآخر. تأمل.

(٣) قال الرضي: كلام المصنف ظاهر في أن المجرور مفعول له، وليس عند النحاة إلا المنصوب. قلت: التخصيص ما ذكره المصنف؛ لأن العلية من لوازم اللام تقديراً أو تصريحاً، بل الصريح أقوى بهذا الاسم، نحو: جئتك للسمن. كوراني.

(٤) فلا يجوز حذف اللام من قولنا: جئتك للسمن، فإنه ليس فعلاً...

(٥) أي: يكون صادراً عن فاعل الفعل المعلل. م.

(٦) في ج: اتحد زمانهما.

(٧) لأن المفعول له حينئذ يصير مشابهاً بالمفعول المطلق؛ لأن فعل لفاعل الفعل المذكور مقارناً لوجود الفعل، فكما يتعدى الفعل إليه بغير؛ فكذلك يتعدى إلى المفعول له بغير اللام. عج.

وإنما اشترط هذه الشرائط ؛ لأنه بهذه الشرائط يشبه المصدر ، فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر [به] ، بخلاف ما إذا اختل شيء منها ، ولأن علل أكثر الأفعال[1] كذلك ، فبوجودها يكون ظاهراً في العلية ، موافقاً لما هو الغالب ، فيستغني عن إظهار اللام ، بخلاف ما إذا اختل شيء منها . كذا ذكره المصنف .

وشرط بعضهم التنكير [٥٥/ب] لمشابهته الحال والتمييز .

وقوله[2]:

وأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الكَرِيمِ ادِّخَارَهُ[3] وأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمَا[4]

---

(١) في ج: أكثر علل الأفعال.

(٢) والشاهد أن ادخاره مفعول له مع أنه معرفة ، و(تكرما) مفعول له مع أنه نكرة ، وهذا موافق للبعض . م.

(٣) أي: أغفر زلات الكريم لأجل أن أدخره وأتخذه صديقاً ، والعوراء: الكلمة القبيحة.

(٤) قلت: قائله: حاتم بن عبد الله الطائي (الجواد المشهور) ، ويكنى: أبا عَدِيّ ، بابنه ، وأبا سفَّانَة بابنته . والبيت في «ديوانه» (٥٦) ، وهو من البحر الطويل . ومن شواهد سيبويه (٧٤) ، و«المقتضب» للمبرد (١٢٩) ، وابن عقيل (١٦٥).
الشاهدُ فيه قولُه: «ادخاره» حيث وقع مفعولاً لأجله ، منصوباً مع أنه مضافٌ للضمير ، ولو جَرَّه باللام فقال: «لادخاره» لكانَ سائغاً مقبولاً . وفي البيت ردٌّ على الجرمي الذي زعم أن المفعول لأجله لا يكون معرفةً لا بإضافةٍ ولا بـ(أل) ، وما زعَمَه من أنَّ إضافة المفعول لأجله لفظية لا تفيد التعريفَ غيرُ صحيحٍ.
وفي قوله: «تكرما» شاهدٌ آخَرُ لهذا الباب ، فإن قوله: «تكرما» مفعولٌ لأجله ، وهو مُنكَّرٌ غيرُ معرَّفٍ لا بإضافةٍ ولا بأل ، وقد جاء به منصوباً لاستيفائه الشروط ، ولا يختلفُ أحدٌ من النُّحاة في صحةِ ذلك.
العوراء: الكلمة القبيحة . ادخاره: استبقاءً لمودته . أُعرِض: أصفَحُ . انظر «الصحاح في اللغة» للجوهري ، مادة: عور .

حجة عليه[1].

[المفعول معه]

(المَفْعُولُ) مبتدأ محذوف الخبر، أي: منه المفعول معه بقرينة ما سبق، أو خبر محذوف المبتدأ، أي: بيان المفعول معه، أو مبتدأ خبره مذكور، وهو فصل. (مَعَهُ) مفعول ما لم يسم فاعله.

(هُوَ مَذْكُورٌ بعدَ الوَاوِ) التي (بِمَعْنَى «مَعَ»[2])، احترز به عن سائر المفاعيل. (لِمُصاحَبَةِ مَعْمُولِ) إضافة المصدر إلى المفعول[3]. (فِعْلٍ) احترز به عن: كل رجل وضيعته، فيتناول[4] نحو: ضربت زيداً وعمراً[5] إذا كانت الواو بمعنى «مع»، وهو معطوف على المفعول به[6] اتفاقاً، لا مفعولاً معه، لكنه لم يقصد فيه هذه الحيثية.

---

(١) أي: على ذلك البعض.

(٢) والفرق بين هذه الواو وواو العطف أن العاطفة تقتضي الشركة في الفعل والإعراب دون المصاحبة، وهذه الواو تقتضي المصاحبة في الفعل من غير مشاركة في الإعراب. حلبي.

(٣) أي: الفاعل محذوف، أي: لمصاحبة المذكور بعد الواو معمول فعل. م.

(٤) أي: المذكور.

(٥) وتعيين العطف في المثال المذكور؛ لأن أصل الواو التي قبل المفعول معه العطف، وإنما يعدل ما بعده عن العطف إلى النصب نصاً على المعنى المراد الذي هو المصاحبة، فإن العطف في: جاءني زيد وعمرو يحتمل تصاحب الرجلين في المجيء، ويحتمل مجيء أحدهما قبل الآخر، والنصب نص في المصاحبة، وفي قولك: ضربت زيداً وعمراً لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكونه في العطف الذي هو الأصل أظهر.

(٦) في ج: له.

وإنما لم يقل: فاعل فعل[١]؛ ليتناول نحو قولك:

فَحَسْبُكَ[٢] والضَّحَّاكَ[٣] سيفٌ مُهَنَّدُ[٤]

(لَفظاً أو مَعنًى) أي: سواء كان الفعل لفظياً أو معنوياً، نحو: استوى الماء والخشبةَ، وما لك وزيداً، أي: ما تصنع.

(فإنْ) الفاء للتفسير (كَانَ) تامة أو ناقصة (الفِعْلُ) الذي قصد

---

(١) وشرط بعضهم كون معمول الفعل الذي يصاحب المفعول معه فاعلاً نظراً إلى أن عمراً في قولك: ضربت زيداً وعمراً، وينتقض ما قاله بنحو: حسبك وزيداً ودرهم، فإن الكاف مفعول في المعنى؛ إذ المعنى: يكفيك. م.

(٢) فإن مفعول معه بالاتفاق مع أنه مشارك لكاف الخطاب، وهو مفعول في المعنى لكونه في معنى كفاك. كبير.

(٣) اسم رجل، أي: معه.

(٤) قلت: هذا عَجُزُ بيتٍ صدرُه:

إذَا كانَتِ الهَيْجَاءُ وانْشَقَّتِ العَصَا ❊ فحسبك... ... ...

وهو بيتٌ من البحر الطّويل، وقد نسبَه أبو علي القَالي في «الأمالي» إلى جرير، ولم أجدْهُ في «ديوانه»!! وهو من شواهد «مغني اللبيب» لابن هشام (٩٦٣)، و«اللسان» لابن منظور، مادة: عصا، و«جمهرة اللغة» لابن دُريد، مادة: (ج-ه-و-ا-ي). (الهيجاء): الحرب. و(العَصَا) هُنا: الجماعة، كنّى بانشقاق العصا عن التَفرُّق.

والمعنى: كافيك سيفٌ مع صُحبة الضّحّاك، وحضورُهُ ـ أي: حضور هذا السّيف المُغْني عن سِواه ـ فالقصدُ الإخبار بأنَّ الضّحّاك نفسَه هو السّيفُ الكافي، لا الإخبارُ بأنَّ المخاطَب يَكفِيهِ ويكفي الضّحّاكَ سيف.

والشّاهد فيه: (والضّحّاكَ) حيثُ نَصَب الضّحّاك؛ لامتناع حمله على الضَّمير المَخْفُوض، وكان معناه: يكفيك ويكفي الضّحّاكَ. والجرّ بالعطف، وقيل: بإضمار (حسب) أخرى؛ والرّفع بتقدير (حسب) فحذفت وخلفها المضاف إليه.

وذكر ابن هشام في «المغني» أنّ البيتَ يُروى بالأَوجُهِ الثّلاثة: فالنّصب على أنّه مفعولٌ معه، أو مفعولٌ به بإضمار (يحسب). انظر للمزيد «الأصول في النحو» لابن السراج (٣٧/٢).

مصاحبة المفعول معه بمعموله (لفظاً) أي: ملفوظاً، أو لفظياً، تمييز، أو خبر، أو حال. (وجاز) الواو للحال، أي: وقد جاز العطف، أو عطف جملة على جملة[1] (العطفُ. فالوجهانِ) جائزان: العطفُ[2]، وكونُه مفعولاً معه؛ إذ لا مانع من واحد منهما، والجملة جواب الشرط.

(مثل) أي: نظيره ثابت في مثل: (جئتُ أنا وزيدٌ وزيداً) النصب على أنه مفعول معه، والرفع للعطف؛ لجوازه لمكان التأكيد.

(وإلَّا) أي: وإن لم يجز العطف؛ (تعيَّنَ النَّصبُ) على أنه مفعول معه، حيث لا وجه سواه. (مثلُ) أي: نظيره (جئتُ وزيداً)، فإنه امتنع العطف فيه؛ لعدم تأكيد المتصل بالمنفصل، فتعين النصب على أنه مفعول معه.

(وإنْ كَانَ) تامة، أي: وجد الفعل (معنًى) أي: معنوياً [٥٦/أ] حال أو تمييز[3]، (وجَازَ) عطف على (كان)، أو حال، أي: وقد جاز (العطفُ) بأن لم يمنع عنه مانع[4]؛ (تعيَّنَ) جزاء الشرط، وقيل: اختير (العَطْفُ) حيث[5] لا يحمل على عمل ....

(١) ويجوز فيه الرفع على العطف على الواو للحال، أي: الواو في: وجاز للحال، أي: وهو أي: جاز عطف جملة... إلخ، والجر على عطفه على الحال، أي: الواو فيه لعطف جملة... إلخ. م.

(٢) والأظهر أن يرفع إذا أريد الإسناد إليهما، وينصب إذا أريد مطلق المعية...

(٣) ويجوز أن يكون كان ناقصة أيضاً، ومعنى خبره على أن يكون بمعنى معنوياً. م.

(٤) جمهور النحاة على أن النصب مختار هاهنا لا واجب، وذلك مبني على أن العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد بالمنفصل، وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح لا ممتنع كما يجيء في باب العطف. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٥٢١/١).

(٥) تعليل لتعين العطف، وفيه نظر؛ لأن النص على المصاحبة قد يكون الداعي إلى =

العامل المعنوي[1] بلا حاجة مع جواز وجه آخر، وهو العطف. (مثلُ: ما لِزَيدٍ) أي: أيُّ شيء حصل لك (وعَمْرٍو؟).

(وإلَّا) أي: وإن لم يجز العطف؛ (تعيَّن النَّصْبُ) حيث لا وجه سواه، (مثلُ: مَا لَكَ) أي: أيُّ شيء حصل لك (وزيداً، ومَا شَأْنُكَ) أي: أيُّ شيء أمرك (وعَمْراً)، فإنه يمتنع فيهما العطف؛ لأن الكاف ضمير مجرور، ولا يجوز العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار، ولم يجز عطف «عمراً» أيضاً على الشأن؛ لأنه خلاف المعنى؛ إذ المعنى: ما شأنك ونفس عمرو[2]، وسؤال السائل عن شأنهما، لا عن شأن أحدهما ونفس الآخر.

(لأنَّ المَعنَى: مَا تَصْنَعُ؟) دليل على كون المثال من باب العامل المعنوي.

= النصب ضرورة وإن سلم أنه ليس بضرورة فالنص على المصاحبة حاجة داعية إلى الحمل على عمل العامل المعنوي، فكيف ينفى الاحتياج إليه؟ ولذا قال بعضهم: الأولى أن قصد النص على المصاحب وجب النصب، وإلا فلا. م.

(١) اعلم أن الفعل المعنوي على ضربين؛ لأنه إما أن يكون في اللفظ مشعر به قوي، نحو: ما لك وشأنك؛ لأن الحال والمجرور لا بد أن يتعلق بفعل أو بما فيه معناه، وشأنك بمعنى: فعلك وصنعتك، فهو بمعنى المصدر الذي فيه معنى الفعل، أو لا يكون في الفظ مشعر به قوي، نحو: ما أنت وزيداً، وكيف أنت وقصعة من تريد، وفي الضرب الثاني العطف أولى بلا خلاف، بخلاف الأول، وإن قصدت المصاحبة لعدم الناصب وضف الدال عليه وهو ما الاستفهامية وكيف وذلك لكثرة دخولهما في غير الفعلية قدرت كان بعد ما الاستفهامية وكيف لكثرة وقوعها ههنا والشيء إذا كثر وقوعه في موضع جاز حذفه تخفيفاً، وصار كأنه منطوق. م.

(٢) إذا كان عطفاً على الشأن.

[الحال]

(الحَالُ) لما فرغ من المفاعيل؛ شرع في الملحقات.

(مَا يُبَيِّنُ) احتراز عما لم يبين، (هَيئَةَ) احتراز عن التمييز؛ لأنه يبين الذات، (الفَاعِلِ) أي: حال صدور الفعل عنه، ولا يرد: الصفةُ؛ لدلالتها[1] على هيئة الموصوف مطلقاً. (أَوِ) مانعة الخلوّ، دون مانعة الجمع، (المَفْعُولِ بِهِ) أي: حال وقوع الفعل عليه، فلا يرد نحوُ: ضربت زيداً الراكبَ؛ لدلالتها على هيئة الموصوف مطلقاً، وقد يقع الحال عنهما، نحوُ: ضربت زيداً راكبين، ولقيته مصعداً منحدراً على الجمع والتَّفريق، فلو قلت: زيد قائماً أخوك؛ لم يجز؛ لعدم الفاعلية والمفعولية في زيد، والحال يقع عن المفعول به ولو حكماً نحوُ: ﴿مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾[2]، و﴿أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾[3]؛ إذ المضاف إليه في مثله[4] له حكم المضاف.

وإنما يقع الحال عن المفعول معه؛ لكونه في معنى الفاعل أو المفعول به؛ لمصاحبته إياه في صدور الفعل أو وقوعه.

(لَفظاً أَوْ معنًى، نحوُ: [٥٦/ب] ضَرَبْتُ زَيداً قَائِماً) مثال الفاعل والمفعول اللفظيين، ومنهم من يقول: الطريق في مثله أن يقال: أقوم أو يقوم، لا: قائماً؛ للبس إلا إذا علم السامع من القائم منهما.

---

(١) وذلك لأن الصفة ليس قيداً للعامل في الموصوف، بخلاف الحال، فإنه قيد لعامله، ففي لفظه دلالة على كون هيئة الفاعل أو المفعول عند صدور الفعل عنه أو وقوعه عليه. م.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٣٥.

(٣) سورة الحجرات، الآية: ١٢.

(٤) أي: في مثل ما كان المضاف فاعلاً ومفعولاً. م.

(وزيدٌ في الدّار قائماً) مثال المفعول[١] المعنوي.

وفيه[٢]: أن قائماً[٣] حال من ضمير في الدار، وهو فاعل لفظي. وفيه.

(وهذا زيدٌ قائماً) مثال[٤] المعنوي؛ إذ المعنى: أشير إلى زيدٍ قائماً.

(وعاملُها:) أي: الحال (الفعْلُ)؛ لأنه الأصل في العمل، نحو: ضربتُ زيداً قائماً، (أو شبهُهُ) أي: الفعل لمكان الشبه، نحو: ذاهب راكباً، (أوْ معْناهُ) أي: الفعل، نحوُ: هذا زيدٌ قائماً، ومثلُ أسماء الإشارة وحروف النّداء والتمنّي والترجّي والتّشبيه ونحوها مما فيه[٥] معنى الفعل[٦]، نحوُ: يا زيد قائماً، وليتك عندنا قائماً، ولعله في الدار، وكأنه أسد صائلاً.

(وشرْطُها:) أي: الحال عند البصريين (أنْ تكُون نكرةً) أي: كونها نكرة؛ لئلا يلتبس بالصفة في النصب، ولأن النكرة أصل، والغرض يحصل بها[٧]، والتعريف زائد على الغرض، ولأنها لا تحتاج بسبب معناها إلى التعريف؛ لأن المقصود من الحال: تقييد الحدث المنسوب إلى الفاعل أو المفعول به، والنكرة كافية فيه.

---

(١) في ج: الفاعل.

(٢) أي: في قوله: وفيه (أن قائماً) نظر؛ لأن المراد بكون الفاعل والمفعول معنوياً: كون عامله معنوياً، فكأنه تسمية للمعمول باسم العامل. م.

(٣) لأن الإضمار في الظرف اعتباري، وهو يدل على الفعل معنى، فيكون الفاعل معنوياً لا لفظياً، لأن الإضمار فيه ليس تحقيقياً. م.

(٤) في ج: مثال المفعول المعنوي.

(٥) أي: ما يستنبط منه معنى الفعل، ولا يكون من صيغته. م.

(٦) نحو: المنسوب واسم الفعل، وأما نحو: شأنك واقفاً فلأن الشأن بمعنى المصدر. م.

(٧) وذلك لأن الغرض من الحال: سد الحدث المذكور فقط، ولا معنى للتعريف هناك.

(وصاحبُها) مبتدأ، وخبره قوله: (معرفة)؛ لأنه محكوم عليه في المعنى، فكان أصله التعريف كالمبتدأ، ولأنه إذا كان نكرة؛ كان بيانها بالوصف أولى من بيان الحدث المنسوب[1] إليه بالحال. (غالباً) يتعلق بمفهوم قوله: (وصاحبها معرفة) لا بتنكير الحال؛ لأنه واجب لا غالب، أي: يتعرف صاحبها غالباً، أي: في غالب الاستعمال، أو زماناً غالباً.

(و«أرسَلَها العِرَاكَ») جواب سؤال مقدر، حيث وقع المعرفة ـ وهو العراك ووحده ـ حالين، وجوابه: تأويلهما بالنكرة. وتمامه:

وأَرْسَلَهَا[2] العِرَاكَ[3] ولَمْ يَذُدْهَا [١/٥٧]
ولم يُشفِقْ عَلَى[4] نَغَصِ[5] الدِّخَالِ[6]

---

(١) وذلك لأن الأولى أن يبين الشيء أولاً، ثم يذكر ما يميزها، ويخصها من بين أمثالها، ثم يبين الحدث المنسوب إليه، ثم يبين قيد ذلك الحدث. م.

(٢) الإرسال يجيء بمعنى البعث، وبمعنى التخلية أيضاً، وهو المراد هاهنا، أي: خلّى بين هذه الإبل وبين شربها، ويمنع ذلك. إقليد.

(٣) قال صاحب «الصحاح»: العراك: المدلك المعترك موضع الحرب واعتركوا أي: ازدحموا في المعركة، يقال: أورد إبله العراك إذا أوردها جميعاً الماء. نجم الدين.

(٤) النغص بالصاد المهملة وتحريك الغين المعجمة، والدخال: بكسر الدال. م.

(٥) يقال: نغص الله العيش تنغيصاً، ونغِص، بالكسر، إذا لم يتم مراده، وكذا البعير إذا لم يتم شربه. نجم الدين.

(٦) قلت: قائله: لبيد بن ربيعة العامري وهو في «ديوانه» (٥٤)، هذه قطعة من بيت للبيد بن ربيعة العامري يصف حماراً وحشياً أورد أُتُنَهُ الماءَ لتَشْرَبَ. والبيت في «الديوان»:
فأوردها العراك...
(العراك): ازدحام الإبل أو غيرها حين ورود الماء. (يذُدْها): يطردها. (يشفق): يرحم. (نغص): مصدر نغِص الرجل ـ بكسر الغين ـ إذا لم يَتِمّ مراده، ونغص البعير إذا لم يتم شربه. (الدِّخال) أنْ يَدَاخَل بعيرُه الذي شَرِب مرةً مع الإبل التي لم تشرب حتى يشرب =

أي: أوردها معتركة مزدحمة مرةً واحدة، ولم يخف أن لا يتم شرب بعضها بالمزاحمة، فقوله: «العراك» أي: معتركة، أو تعترك العراك. وقوله: «ولم يذدها» من الذود، وهو المنفي. وقوله: «ولم يشفق» من الإشفاق، وهو الخوفُ. وقوله: «نغص الدخال» عبارة عن عدم تمام الشرب، والدخال: هو أن يشرب البعير، ثم يرد من العطن[1] إلى الحوض، ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب.

(ومَررتُ بهِ وحدَهُ) أي: منفرداً، أو مفرداً، أو انفرد انفراداً (ونَحوُهُ) نحو: جاؤوا قضّهم بقضيضهم، أي: أكبرهم بأصغرهم، أي: كثيرين

= معها ثانية، وذلك إذا كان البعير كريماً، أو شديدَ العطش، أو ضعيفاً. والبيت من شواهد ابن عقيل (١٨٠)، و«جمهرة اللغة» لابن دريد، مادة: صغن. انظر للمزيد «الأصول في النحو» لابن السراج (٢/٣١٢).

ولبيد، هو: لبيد بن ربيعة، أبو عقيل العامري: أحد الشعراء الفرسان الأشراف في الجاهلية. من أهل عالية نجد، أدرك الاسلام، ووفد على النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ويعدُّ من الصحابة، ومن المؤلَّفة قلوبهم، وترك الشعر، فلم يقُل في الإسلام إلا بيتاً واحداً، قيل هو:

مـا عاتـبَ المـرءُ الكـريمُ كنفسـه ❁ والمـرء يُصلِحه الجليـسُ الصَّالحُ

سكن الكوفة، وعاش عمراً طويلاً. وهو أحدُ أصحاب المعلَّقات، وكان كريماً. توفي سنة (٤١هـ). ينظر «خزانة الأدب» للبغدادي (١/ ٣٣٧-٣٣٩).

هذا، وإنَّ لبيداً هذا هو الذي عَنَاهُ الرسولُ الكريمُ ﷺ بقوله ـ فيما رواه الحميدي في «مسنده» (١٠٥٣)، ومسلم في «صحيحه» (٢٢٥٦) (٤)، وابن ماجه في «سننه» (٣٧٥٧)، وأحمد في «مسنده» (٧٣٨٣) من حديث أبي هريرة: **«أَصْدَقُ بَيْتٍ قَالَهُ الشَّاعِرُ:**

أَلَا كُـلُّ شَـيْءٍ مَـا خَـلَا اللهَ بَاطِـلُ ❁ وَكَـادَ ابْـنُ أَبِـي الصَّـلْتِ يُسْـلِمُ».

وفي رواية البخاري (٦٤٨٩)، ومسلم (٢٢٥٦) (٥)، وأحمد (٩٩٠٥): **«إِنَّ أَصْدَقَ بَيْتٍ قَالَتْهُ الشُّعَرَاءُ:...»**.

(١) وهو الموضع الذي يقف البعير بعد الشرب ليشرب... م. وفي ج: العطش.

مجتمعين، ومررت بهم الجمَّاء الغفير[1]، أي: ساترين وجه الأرض لكثرتهم.

(مُتَأَوَّلٌ) بالنكرة كما ذكره.[2]

(فإنْ كَانَ صَاحِبُها) أي: صاحب الحال (نكرةً) محضة؛ (وجب تقديمُهَا) أي: تقديم الحال على صاحبها؛ ليتخصص النكرة بتقديمها[3]. وفيه[4]. ولئلا يلتبس بالصفة في النصب[5].

فإن قيل: فليجز الوجهان[6]، ككونه ذا حال ومبدلاً منه عند التقديم، وككونه حالاً وتمييزاً في: طاب زيد فارساً.

قيل: الحال عن النكرة خلاف الأصل، فلا يسبق إليه الذهن مع صلاح الوصفية، فيلزم التباس المقصود[7] بغيره[8]، بخلاف الوجهين في صورة التقديم؛ لأن كليهما خلاف الأصل. أما كونه[9] ذا حال؛ فللتنكير[10].

---

(١) ومنها قولهم: الأول فالأول، أي: مترتبين، واللام في الاسمين زائدة. م.

(٢) في ج: ذكرنا.

(٣) لأنه خص بتقديم الحكم مرة، فلا حاجة إلى التخصيص مرة أخرى. وفيه: أن الحال أيضاً حكم، فلا بد من التخصيص بالنسبة إليه. م.

(٤) أي: في هذا التعليل نظر؛ لأن ذا الحال لا يحتاج إلى تخصيصه بتقديم الحال عليه؛ لأنه إن كان فاعلاً فقد تخصص بتقديم الحكم عليه، وإن كان مفعولاً فلا يحتاج إليه أصلاً. م.

(٥) في قولك: قتلت رجلاً راكباً. عج.

(٦) أي: الصفة والحال في صورة تأخير الحال عند كون ذي الحال نكرة. س م.

(٧) أي: الحال.

(٨) أي: الصفة.

(٩) في نحو: ضربت راكباً رجلاً.

(١٠) أي: في الحال.

وأما كونه مبدلاً منه، فلكونه في حكم النتيجة والتكرار. فيستويان، فلا يلزم اللبس. وبخلاف الوجهين في: طاب زيد فارساً؛ لاستوائهما في كونهما على الأصل.

(ولا يتقدَّمُ) الحال (على العامل المعْنويّ)؛ لضعفه، إلا إذا كان[1] [٥٧/ب] ذا الحدثين[2]، نحو: زيد قائماً كعمرو قاعداً[3]. (بخلاف الظَّرْفِ[4])،[5] فإنه يتقدم على العامل المعنوي حيث يتسع فيه ما لم يتسع في غيره؛ لكثرة دوره في الكلام، نحو: أكُلَّ يومٍ لَكَ ثوبٌ.

---

(١) أي: العامل المعنوي.

(٢) فإن آلة التشبيه هو الكاف بما دل على حدثين، أعني: المشبه والمشبه به، وهو الحالة التي يشتركان فيها حسن وقبح وغيرهر ولم يتمز الحدثان أحدهما من الآخر التزم أن يكون منصوباً كل حدث بحيث صاحب المصرح به الذي هو الممثل أو الممثل به دفعاً للالتباس، فيلزم تقديم المعمول على العامل المعنوي ذو الحدثين. م.

(٣) وفيه: أن الحال قيد العامل، فيلزم في تقدم الحال على العامل المعنوي إن لم يكن ملتبسة مخالفة الظرف، ولا يجوز تقديم الحال عليه، وفيه: أنها حال دائمة، ولا يلزم ما ذكرت.

(٤) يعني أن الحال وإن كان مشابهاً للظرف من حيث المعنى، إلا أن الظرف يتقدم على عامله المعنوي الذي هو الظرف والجار والمجرور، خاصة، سواء كان بعد المبتدأ، نحو: زيد يوم الجمعة عندك، وقبله كقوله تعالى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩]، وذلك لتوسعهم في الظرف، فكان على المصنِّف [ابن الحاجب] أن يقول: بخلاف الظرف، فإنه يتقدم على الظرف والجار والمجرور؛ لأنه لا يتقدم على معنوي غيرهما من التنبيه والتشبيه وغير ذلك اتفاقاً. م. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٢٨/٢).

(٥) وذكر في ذلك الشرح في وجه الداعي إلى الفرق بين جواز تقديم الظرف على العامل المعنوي وامتناع تقديم الحال عليه أن بين الظرف والحال مناسبة لدلالة الحال على الزمان كالظرف، فينبغي أن يمتنع في الظروف ما يمتنع في الحال، إلا أنه دونه، فلا يجوز تقديمه على العامل المعنوي كما جاز تقديم الظرف على العامل المعنوي. عج.

وقوله: (بخلاف الظرف) خبر مبتدأ محذوف، أي: هو ملتبس بخلاف الظرف، والجملة معترضة؛ إذ هو حال عن فاعل (لا يتقدم). وفيه[١] وفيه[٢].

(ولا يتقدم) عطف على: (العامل المعنوي)، «ولا» زائدة لتأكيد النفي[٣]، نحوُ قوله تعالى: ﴿وَلَا الضَّآلِّينَ﴾[٤]. (على) صاحبها (المجْرور)، فلا يقال: مررت راكبةً بهند؛ لأنه إن تقدمه، فإن وقع بعد الجار لزم الفصل، وإن وقع قبل الجار؛ لزم وقوع التابع حيث لا يجوز وقوع المتبوع[٥]، ولا يرد[٦] نحوُ: راكباً جاءني زيد؛ لأن الفاعل من حيث هو مسند إليه محله قبل الفعل، وإن امتنع تعارض الالتباس بالمبتدأ.

(في الأَصحِّ) يتعلق بقوله: (لا يتقدم على المجرور)، خلافاً لابن

---

(١) أي: وفي كونه حالاً عن فاعل لا يتقدم نظر؛ لأنه حينئذ لا يكون قيداً للنفي، فيفهم منه جواز تقدمه موافقاً للظرف، وذلك فاسد.

(٢) أي: وفي النظر المذكور نظر؛ لأنه يجوز أن يكون قيداً للمنفي دون النفي.

(٣) وفيه نظر؛ لأنه لا يلزم حينئذ تقديم الظرف، اللهم إلا أن يقال: يفهم الجواز نظراً إلى المقام.

(٤) سورة الفاتحة؛ آخرها.

(٥) وأما إذا كان ذو الحال مجروراً، فإن الجر بالإضافة إليه، لم يتقدم الحال عليه، سواء كانت الإضافة محضة كما في قوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النساء: ١٢٥]، أو لا، نحو: جاءتني مجرداً جاريةُ زيدٍ، مجروراً؛ لأن الجارية تابع وفرع لذي الحال، والمضاف إليه لا يتقدم على المضاف، فلا يتقدم تابعه أيضاً، وإن انجر ذو الحال بحرف الجر فسيبويه وأكثر البصرية يمنعون أيضاً تقديمها عليه للعلة. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٢/٣٠).

(٦) جواب سؤال مقدر، تقديره أن يقول: ما ذكرتم يقتضي امتناع راكباً جاءني زيد؛ لأن راكباً حال من زيد الذي هو ذو الحال، فيكون تابعاً له، والتابع لا يقع حالاً إلا حيث يصح وقوع المتبوع فيه، لكن لا يصح تقديم الفاعل على الفعل. فأجاب بقوله: ولا يرد... إلخ.

كيسان، فإنه أجاز ذلك، تمسكاً بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَآفَّةً لِلنَّاسِ﴾[١]. والجواب: إن ﴿كَآفَّةً﴾ حال من الكاف، والتاء للمبالغة.

(وكلُّ مَا دَلَّ عَلَى هَيئةٍ) مشتقاً أو لا؛ (صَحَّ أَنْ يَقَعَ حَالاً) أي: صح وقوعه حالاً. (مثلُ: هَذَا) مبتدأ (بُسْراً أَطْيَبُ) خبره (مِنْهُ) أي: من نفسه (رُطَباً)، فـ«بسراً» و«رطباً» وقعا حالين لدلالتهما على هيئة البسرية والرطبية، مع أنهما ليسا بمشتقين، والعامل فيهما «أطيب»، وتقدم «بسراً» على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل؛ لأنه إذا تعلق بذي الحدثين حالان؛ يلزم أن يلي كل منهما بمتعلقه، والبسرية تعلقت بالمفضل، فيجب أن يليه، وهو «هذا»، والرطبية تعلقت بالمفضل عليه، فيجب أن يليه، وهو ضمير «منه».

وقيل: يتعلق «بسراً» بمعنى الإشارة. ويلزم تقيد الإشارة بحال البسرية، وليس كذلك[٢]. ويلزم أيضاً [٥٨/أ] تفضيل الشيء على نفسه باعتبار حالة واحدة، وهو الرطبية؛ لأن[٣] الثانية لم تتعلق باسم التفضيل، وتقديراً إذا كان «بسراً»[٤] لا يغني عن أحد هذين الوجهين[٥]، فلا حاجةَ إلى تقديره.

---

(١) سورة سبأ، الآية: ٢٨.

(٢) إذ لو كان اسم الإشارة مقيداً بالحال لم يكن الخبر مقيداً بالحال، وإذا لم يكن الخبر مقيداً بالحال لم يجز أن يقال: هذا زيد قائماً، وإلا لزم أن لا يكون زيداً حال كونه غير قائم وإنه محال. كبير.

(٣) أي: الحالة الثانية وهو البسرية لم يتعلق باسم التفضيل، بل تعلق باسم الإشارة.

(٤) على أن يكون كان تامة، وبسراً حال من ضميره...

(٥) وهما لزوم تقييد الإشارة بحال البسرية، ولزوم تفضل الشيء على نفسه باعتبار حالة واحدة. رضي. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٣٤/٢).

(وتَكُونُ) الحال (جُملةً خَبريةً)؛ لأن بيان الهيئة كما يكون بالمفرد يكون بالجملة. وقيد بالخبرية؛ لأن الإنشائية لا ثبوت لها في نفسها، فإثبات الشيء للشيء فرع ثبوته في نفسه، فقوله: (خبرية) احتراز عن الإنشائية؛ لأنها لا تقع حالاً ولا خبراً ولا صفة ولا صلة.

(فَـ) الجملة (الاِسْمِيَّةُ[1]) إذا وقعت حالاً ملتبسة (بالوَاوِ)، نحو: جاءني زيد وأبوه قائم، (والضَّميرِ، أوْ بالوَاوِ) وحده، نحو: جئتك والشمس طالعة. وإنما احتاجت إلى الواو؛ لأن الاسمية خارجة عن أصل الحال، وهو الانتقال وعدم التقرر[2]. (أو بالضَّمِيرِ) وحده، نحو: (كلمَتُهُ فوهُ إلى فيَّ)، وقوله:

وَلَـولَا جَنَـانُ[3] اللَّيْـلِ مَـا آبَ عَـامِرٌ[4]
إلَـى جَعْفَـرٍ سِـرْبَالُهُ[5] لَـمْ يُمَـزَّقِ[6]

---

(١) اجتماع الواو والضمير في الاسمية وانفراد الواو ومتقاربان في الكثرة لكن اجتماعهما أولى احتياطاً في الربط.

(٢) ومن قال: فاه إلى في بالنصب جعل فاه حالاً، وقال: تقديره: كلمته جاعلاً فاه إلى في، فحذف العامل، وأقيم المفعول به مقامه. م.

(٣) شدة سواده.

(٤) أي: لم يرجع.

(٥) هو القميص، ولعله كناية عن نفسه، ومزقت الثوب أي: أخرقته.

(٦) قلت: ويروى: إلى قومهِ/ لم يُخرَّقِ. قائله: سلامة بن جندل كما هو في «ديوانه» (١١)، والبيت من البحر الطويل، وهو من شواهد الجرجاني في «دلائل الإعجاز» (١٦٢)، والقزويني في «الإيضاح» (١٦٧)، وابن منظور في «اللسان»، مادة: جنن. و(جَنان اللّيل): شدّة ظلمته وادْلِهْمَامُهُ. و(آبَ): رجَعَ. و(سِرباله): قميصه ودرعه.
والمعنى: لولا ظَلامُ اللّيل ما رجع عامرٌ إلى قومه، حال كونه سليمَ السِّربال لم يُمزَّق.

(على ضَعْفٍ) متعلق بقوله: (أو بالضمير)، وإنما ضعف بالضمير وحده؛ لأنه رابط عامٌّ[1] لا يدلُّ على ارتباط خاص بالحالية، مع تقدم[2] ما يأباه[3]، وهو فوت ما هو الأصل في الحال، بخلاف الواو وحدها؛ لأنها دالة على ارتباط الخاص[4]، وهو ارتباط الحالية.

(والمُضارعُ المُثبَتُ) نحو: جاءَني زيدٌ يَضرِبُ[5] (بالضَّميرِ وحدَهُ) حال، أي: منفرداً؛ لأنه كالمفرد. وأما نحو: قمتُ[6] وأصكُّ[7] وجهه؛ فبتقدير: أنا أصك.

(ومَا سِوَاهُما) أي: سوى الاسمية والمضارع المثبت[8] (بالوَاوِ

والشّاهد فيه: (سرباله لم يمزّق) حيث جاءت هذه الجُملة الاسميّة حالاً، مستغنية بالضّمير عن الواو.

والشاعر سلامة هو: سلامة بن جندل، من بني كعب بن سعد التميمي، أبو مالك: شاعر جاهلي، من الفُرسان، من أهل الحجاز، في شِعره حكمةٌ وجَوْدة. توفي سنة (نحو٢٣ق.هـ). ينظر «خزانة الأدب» للبغدادي (٢/ ٨٦).

(١) لأنه يربط الصفة بالموصوف، والصلة بالموصول، والمبتدأ بالخبر.

(٢) في ج: تحقق.

(٣) أي: الارتباط الخاص.

(٤) حيث لا يدخل في غير الحال من الجملة المرتبطة بالمفردات إلا في الصفة والخبر إذا حصل لهما أدنى انفصال، وذلك بوقوعهما بعد إلا، نحو: ما حسبتك إلا وأنت بخيل.

(٥) في ج: يضرب غلامه.

(٦) وقال عبد القاهر: الواو فيه للعطف لا للحال، وليس المعنى: قمت صاكاً وجهه، بل المضارع بمعنى الماضي. م.

(٧) هو الضرب.

(٨) وهو ثلاثة أقسام: المضارع المنفي، والمضارع المثبت، والماضي المنفي، ويجوز في كل واحد منها على ما ذكر ثلاثة أوجه: اجتماع الواو والضمير والانتفاء بأحدهما، فصارت =

والضَّمِيرِ[١]، **أَوْ بِأَحَدِهِمَا**[٢]) بلا ضعف، وقد ترك الرابطتين.

(**ولا بُدَّ فِي المَاضِي المُثْبَتِ**) الواقع حالاً (**مِنْ «قَدْ»**[٣])؛ [٥٨/ب] لأن الماضي الواقع حالاً ماض في زمان العامل[٤]، وقد منع اختلاف الحال وعاملها زماناً، فالتزمت «قد» المقربة إلى الحال لتقربه إلى زمان العامل، فيتحد زمانهما حكماً، فلا يقع الماضي حالاً، إلا أن يكون الماضي قريباً من العامل مقروناً بعلامة القرب لفظاً أو تقديراً، فلا يقال: مات الشيخ وقد ولد فلان في يوم كذا، وقال فلان اليوم كذا، وقد قال رسول الله ﷺ كذا؛ لعدم القرب، وعدم صحة استعمال «قد». اللهم إلا أن يتأول[٥].

= تسعة أقسام. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٤٤/٢).

(١) نحو: جاءني زيد وما يركب، وجاءني زيد وقد ركب، وما ركب. رضي. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٤٤/٢).

(٢) أي: بالواو وحده، نحو: جاءني زيد ما تطلع الشمس، وقد طلعت الشمس، أو بالضمير وحده، نحو: جاءني زيدٌ يركبُ، وجاءني زيدٌ قد ركبَ، وجاءني زيدٌ ما ركبَ. رضي. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٤٣/٢).

(٣) والأخفش والكوفيون غير الفراء لم يوجبوا (قد) في الماضي المثبت ظاهرة أو مقدرة، وغيرهم أوجبوا، والأول قريب. رضي. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٤٣/٢).

(٤) وذلك لأن الفعل إذا وقع قيداً لشيء يعتبر كونه ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً بالنظر إلى ذلك المتقيد، فإذا قيل: جاءني زيد يركب يفهم منه كون الركوب متقدماً على المجيء، فلا بد من قد حتى يقربه إلى زمان المجيء، فقارنه كذا قيل، وقيل أيضاً في تعليله بما تناقض لفظ الحال والماضي في الظاهر وإن لم يكن التناقض حقيقياً التزماً لفظة قد ظاهرة أو مقدرة في الماضي إذا كان حالاً مع أن حاليته بالنظر إلى عامله ولفظ (قد) يقرب الماضي من حال التكلم فقط.

(٥) أي: كاعتبار كما في قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا﴾ [البقرة: ٢٨] أي: أنتم تعلمون حالكم بهذه.

(ظَاهِرَةً) أي: حال كونها ظاهرة، نحوُ: جاءني زيدٌ قَدْ رَكِبَ [غلامُه]، (أَوْ مُقَدَّرَةً)، نحوُ قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[١].

(وَيَجوزُ حَذفُ العَامِلِ) أي: عامل الحال بإضافة المصدر إلى المفعول، (كَقَولِكَ للمُسَافِرِ:) أي: لمن يريد السفر («رَاشِداً مَهدِيّاً») أي: اذهب راشداً مهدياً، بقرينة الحال للمخاطب.

(وَيَجِبُ) حَذْفُ العَامِلِ (فِي) الحال (المُؤكِّدةِ)، ولا يرد نحوُ: ﴿قائماً﴾ في قوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿مُدْبِرِينَ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَلَّوْا مُدْبِرِينَ﴾[٣]؛ لأن ذلك غير مؤكدة لعدم الاسمية.

وإنما سمي حالاً دائمة أو مؤكدة[٤] لم يوجد فيها وجوب حذف

---

(١) بأن قال: وقد علمنا أن ولد في يوم كذا، وقد رأينا قول رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، وقد علمنان حديثه اليوم أو قد ثبت أنه قد ولد وقد ثبت أنه صلى الله تعالى عليه وسلم قال كذا. م. قلت: والآية هي الـ٩٠ من سورة النساء، ومعنى (مقدرة): منوية؛ أي: قد حصرت صدورهم.

هذا، بخلاف مذهب سيبويه والمبرد، فإنهما لا يجوّزان حذف (قد)؛ فسيبويه يؤول قوله تعالى: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ بـ(قوماً حصرت صدورهم)، فتكون جملة (حصرت) صفة موصوف محذوف هو الحال، والمبرد يجعله جملة دعائية، وإنما لم يشترط ذلك في المنفي، لاستمرار النفي بلا قاطع، فيشتمل زمان الفعل. انظر: «ملا جامي» (٢٦٢)، و«الإنصاف في مسائل الخلاف» للأنباري (١/٢٥٢).

(٢) سورة آل عمران، الآية: ١٨.

(٣) سورة النمل، الآية: ٨٠. وتمامها: ﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَوْتَىٰ وَلَا تُسْمِعُ الصُّمَّ الدُّعَاءَ إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ﴾.

(٤) عطف على غير مؤكدة.

الفاعل على اختلاف التقديرين[١].

(مثلُ: «زيدٌ) مبتدأ (أبوكَ) خبره (عَطوفاً») حال، (أيْ: أحقُّهُ) أي: أثبته[٢]، قال صاحب «المفتاح»[٣]: أحق التقديرات عندي: أن يقدر: يَحْنِي عطوفاً[٤]. (وشَرْطُها) أي: شرط وجوب حذف عامل المؤكدة: (أنْ تكونَ) الحال (مُقَرِّرَةً) أي: مؤكدة (لِمَضمونِ جُملةٍ إسْميَّةٍ) عقدها من اسمين لا عمل لهما[٥].

[التمييز]

(التَّمييزُ:) مبتدأ محذوف الخبر، أي: من المنصوبات التمييز، أو من

---

(١) فإن منهم من يقول: لا يكون المؤكدة إلا بعد الاسمية، منهم من جوز كونها أيضاً بعد الفعلية، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ [التوبة: ٢٥] و﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة: ٦٠]، وجعل كونها مقدرة لمضمون الجملة الاسمية شرط وجوب حذف العامل لا شرط وجود الحال المؤكدة.

(٢) وفي معناه يعطف عليك أبوك عطوفاً، وأما تقديره أحقه ونحوه ففيه نظر؛ إذ لا معنى لقولك: تيقنت الأب عرفته في حال كونه عطوفاً.

(٣) قلت: صاحب «المفتاح» هو السكاكي، وهو: يوسف بن أبي بكر السَّكَّاكِي الخوارزمي الحنفي أبو يعقوب، سراج الدين: عالم بالعربية والأدب. مولده ووفاته بخوارزم. من كتبه: «مفتاح العلوم» ورسالة في علم المناظرة. توفي سنة (٥٥٥-٦٢٦هـ = ١١٦٠-١٢٢٩م). ينظر «شذرات الذهب» لابن العماد (٥/ ١٢٢)، و«بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة» لجلال الدين السيوطي (٤٢٥ و٥١٥).

(٤) حنيت العود: عطفته، وحنوت: لغة. ري. قلت: وفي «أدب الكتَّاب» لابن قتيبة (٧٢): «حَنَوْتُ عليه: عطفتُ، وحَنَيْتُ العود، وحَنَيْتُ ظهري، وحَنَوْتُ لغةٌ». قلت أيضاً: وفي الأصل الخطي: يجيئك.

(٥) أي: للاسمين في تلك الحال، ويشترط أن يكونا معرفتين جامدين.

[٥٩/أ] الملحقات بالمفعول التمييز، أو خبر محذوف المبتدأ، أي: هذا بيان التمييز، وعلى هذين الوجهين يكون قوله: (ما يرفعُ) خبر مبتدأ محذوف، أي: هو (ما يرفع) صلة أو صفة (الإبهامَ) مفعول (يرفع) (المُسْتَقِرَّ) أي: الثابت في الوضع، احتراز عن نحو: رأيت عيناً جارية، فإن قوله: «جارية» يرفع الإبهام عن قوله: «عيناً»، لكنه غير مستقر في وضعه، بل نشأ في الاستعمال باعتبار تعدد الوضع المبني على غفلة الواضع أو اختلافه.

ويتعلق بقوله: (يرفع) قوله: (عَنْ ذَاتٍ) احتراز عن الحال، فإنه يرفع الإبهام عن الهيئة، لا عن الذات. (مَذْكُورَةٍ) صفة (ذات)، نحو: رطل زيتاً[1]، (أو صفة) ناشئة[2] عن نسبة في جملة، نحو: طاب زيد نفساً، أو شبهها أو إضافة كما ستعرف.

ويدخل في حد التمييز: صفة المبهم[3]، نحو: رأيت هذا الرجل،

---

(١) التمييز على ضربين: رافع الإبهام عن ذات مذكورة، ورافعة عن ذات مقدرة، والأول لا يكون إلا عن مفرد، وذلك المفرد على ضربين: إما مقدار، وهو الغالب، أو غير مقدار، والمقدار: ما يقدر به الشيء، أي: يعرف به قدره، والمقادير: إما مقاييس مشهورة موضوعة ليعرف بها قدر الأشياء كالأعداد، أو ما يعرف به قدر المكيل كالقفيز والكر، وما يعرف به قدر الموزون كالمن والرطل، وما يعرف به قدر المذروع والممسوح كالذراع وكقدر راحة وقدر شبر ومقياس غير مشهور مثل: عندي مثل زيد رجلاً، وغير المقدار: كل فرع حصل له بالتنوع اسم خاص يليه أصله ويكون مما يصح إطلاق الأصل عليه، نحو: خاتم حديداً أو باب ساجاً أو ثوب قزاً. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٥٧/٢).

(٢) في ج: أو مقدرة ناشئة.

(٣) قال صاحب «الكبير»: ولا محيص عن هذا الاعتراض إلا بأن يقول: التمييز نكرة، =

وعطفُ البيان[1] والبدل من ضمير الغائب[2] أو مبهم آخر، والمجرور في: خاتم فضة، وغير ذلك[3]. وإن أجيب: بأن كلاً من ذلك لم يذكره بهذه الحيثية، فلا نسلم ذلك في صفة المبهم وعطف البيان والمجرور في: خاتم فضة، وإن أجيب: بالتزام أن المجرور في: خاتم فضة تمييز وإن كان مجروراً، وسائر ما ذكر توابع، والمقسوم غير التوابع؛ لدلالة ذكر التوابع بعد ذلك لضاع قيد المستقر لإخراج الصفة؛ لخروجها بما ذكر[4].

(فالأَوَّلُ) أي: ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة (عَن مُفردٍ) أي: يرفع عن مفرد، والمراد بالمفرد: ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف[5]، (مِقْدَارٍ) ما يعرف به قدر الشيء، وهو العدد والكيل والوزن والمساحة والمقياس (غَالِبَاً) [٥٩/ب] رفعاً غالباً، أو زماناً غالباً.

(إمَّا في العَدَدِ) من باب ظرفية الجزئي للكلي، وهو صفة قوله: (مفرد)، أي: مفرد كائن: إما في عدد، (نحوُ: عِندي عِشرونَ دِرهمَاً)،

= وهذه الصفة معرفة. م.

(١) أي: في نحو: جاءني العالم زيد. م.

(٢) في نحو: مررت به زيد.

(٣) كالصفة في نحو: جاءني رجل طويل، والمجرور في نحو: مئة رجل وثلاثة رجال.

(٤) ويختار الجواب الثاني، ويمنع زيادة قيد المستقر بأنه حال بيان الواقع لا للإخراج.

(٥) ذكروا أن الأسماء التي لا يتم الاسم المفرد إليها ينصب ما بعده على التمييز سبعة: الأول: التنوين، والثاني: تقدير التنوين، نحو: عندي خمسة عشر درهماً، والثالث: نون التثنية، والرابع: تقدير نون التثنية، نحو: عندي اثنا عشر درهماً واقع موقع النون، ولهذا بني، والخامس: نون الجمع، نحو قوله تعالى: ﴿بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ [الكهف: ١٠٣]، والسادس: مشابهة نون الجمع، والسابع: الإضافة. حلبي.

مثّل بـ«عشرون درهماً» دون: أحد عشر درهماً؛ ليكون مثالاً لأمرين[1]: العدد والتام[2] بنون يشبه نون الجمع، فـ(درهماً) تمييز يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة وهي مفرد مقدار، وهو العدد، (وسيأتي) ذكر تمييز العدد وبيانه[3].

(وإمّا) عطف على «إما» في العدد (في غيره) أي: في غير العدد، (نحوُ: «عِندي رِطْلٌ زيتاً»[4]) مثال[5] للمكيل والتام بالتنوين، والمراد: ما يكال بالرطل، لا الخشبة المخصوصة، وهي مبهم، وقوله: «زيتاً» يرفع إبهامه. (وَ) عندي («مَنَوَانِ) تثنية: منا[6]، وهو مرادف المنّ، والمراد: ما يوزن بالمنون، وقوله: (سَمْناً») يرفع إبهامه، وهذا مثال للموزون التام[7]

---

(١) إذ لو مثل بأحد عشر درهماً لكان مثالاً لقيام بالتنوين المقدرة.

(٢) ومعنى تمام الاسم: أن يكون على حالة لا يمكن إضافته معها، والاسم مستحيل الإضافة مع التنوين ونون التثنية والجمع ومع الإضافة، ولا ينتصب التمييز عن المفرد إلا عن مفرد تام بأحد هذه الأربعة أو عن مفرد تام بنفسه لا بشيء آخر، وذلك شيئين: أحدهما: الضمير في نحو: يا له رجلاً وربا لها قصة، وثانيهما: اسم الإشارة، نحو: ﴿مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا﴾ [البقرة: ٢٦]، وحبذا زيد رجلاً، والعامل في التمييز في القسمين هو الضمير واسم الإشارة لتمامهما ومشابهتهما للفعل التام بفاعله.

(٣) وهذه الأشياء التي تم بها الاسم إنما قامت مقام الفاعل الذي به يتم الكلام، لكونها في آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل، ألا يرى أن لام التعريف وإن كان بها يتم الاسم فلا يضاف معرباً لا ينتصب عند التمييز، فلا يقال: عندي الراقود خلاً.

(٤) قال صاحب «المغرب»: الرطل بالكسرِ والفتحُ لغةٌ: الذي يوزن به أو يكال به. نجم الدين.

(٥) وقيل: يصلح مثلاً للمكيل والموزون.

(٦) بالألف المقصورة المنقلبة عن الواو؛ لأن أصله: منو.

(٧) وقيل: قوله: رطل زيتاً أيضاً مثال الموزون، وقوله: قفيزان بر مثال المكيل.

بنون التثنية. (و«على التمر») خبر واجب التقديم؛ لأنه معاد للضمير في المبتدأ (مثلُها) أي: مثل التمرة («زُبْداً») تمييز، وهذا مثال المقياس والتام بالإضافة. (و«قفيزانِ بُرّاً»[1]).

(فيُفرَدُ) التمييز (إنْ كان جِنساً) نحو: عندي رطل زيتاً؛ لأن الجنس ما يقع مجرداً عن التاء، ويطلق على القليل والكثير، فلا حاجة إلى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والزيت والضرب، بخلاف: رجل وفرس[2]. (إلّا أنْ يُقصَدَ الأنواعُ) مستثنى مفرغ، أي: يفرد إن كان جنساً في جميع الأوقات إلا وقت يقصد الأنواع[3]، فيقال: رطل زيتان[4] وزيوتاً، فيثنى بقصد النوعين، ويجمع بقصد الأنواع.

وفي استثناء قصد الأنواع دون قصد الأفراد نظر[5]؛ لأنه إذا قيل: زيد جلستين[6]؛ يجوز كما جاز: طابَ زيدٌ جِلْسَتينِ [٦٠/أ] يجوز كما جاز: طابَ زيدٌ جَلْسَتين.

---

(١) مثال المكيل.

(٢) لأنهما لا يطلقان على القليل. م.

(٣) اعلم أن المفهوم من كلام المصنف وتقرير الشارح: أن عند قصد الأنواع يجمع مطلقاً، وليس كذلك لوجوب إفراد تمييز العدد، سواء قصد الأنواع أو لا، لكن الأول يجب خلوه عن تاء الوحدة، نحو: عشرون ضرباً أو تمراً، والثاني يجب كونه معها، نحو: عشرون ضربة أو تمرة، فالأول لبيان عدد الأنواع، والثاني لبيان عدد الآحاد. بر.

(٤) في ج: رطل زيتين.

(٥) أقول: لو قال: ويطابق في غيره؛ لكان أصوب؛ ليتناول الأفراد أيضاً؛ لأن عند قصد الأفراد لا يجوز غيره. م.

(٦) وفيه نظر؛ لأن الكلام في التمييز عن الذات المذكورة، والمذكور ليس منه. م.

قلت: أما قوله: طاب زيدٌ جِلستين، فهو مثال النوع، وطاب زيدٌ جَلستين، مثال العدد.

والمراد بالأنواع: ما فوق الواحد.

(ويُجْمَعُ) ويثنى جوازاً[1]. وإنما اكتفى بذكر الجمع؛ لأنه لما جاز الجمع؛ فالتثنية أولى، أو المراد بالجمع: اللغويُّ، فيتناول التثنية أيضاً. (في غَيرِهِ) أي: في غير الجنس[2]، نحو: عندي غزل ثوباً أو ثوبين أو أثواباً.

(ثُمَّ إنْ كانَ) المميز ملتبساً (بتنوينٍ أو بنونِ التَّثْنِيةِ؛ جَازَتِ الإِضَافَةُ) البيانية؛ لحصول الغرض بهذا، وهو البيان مع الخفة بترك التنوين والنون، وإنما التزمت الإضافة في ثلاثة رجالٍ، ومئة رجلٍ وإخوانهما؛ طلباً للتخفيف بترك التنوين لكثرة استعمال العدد. (وإلَّا) أي: وإن لم يكن بتنوين[3] أو بنون التثنية؛ (فَلَا) يجوز الإضافة إلا بقلة، ونحو: عشرو درهم وستوك قليل، فلا يرد أنَّ نحو: ستين عمراً و﴿سَبْعِينَ رَجُلاً﴾[4] يجوز فيه: ستو عمرو وسبعو رجل بالإضافة، فلا يستقيم الشرطية، ولا يرد نحو: حسنو وجه؛ لأنه تمييز النسبة، لا تمييز المفرد[5]، وإنما لا يجوز الإضافة؛

---

(١) صرح المصنف في «شرح المفصل» بأن ما ليس بجنس يجب جمعه، فيقال: قنطار خواتم وقنطار أثواباً، قال: لأن مفرده لما لم يكن موضوعاً للجنس الشامل للقليل والكثير عدل عن إفراده إلى ما هو أدل منه على الجنس، وهو الجمع؛ إذ المقصود بيان الجنس، واعترض عليه بمثل ثلاثون ثوباً، وأجيب بأن حاله معلوم في باب العدد، والكلام فيما عداه. إقليد.

(٢) أي: غير الأعداد، ولما عرفت أن غير الأعداد واجب الإفراد مطلقاً إلا فيما جاء تمييزه جمعاً مطلقاً كالثلاثة إلى العشرة. م.

(٣) أي: ظاهرة، فيشمل كم الاستفهامية وأحد عشر وأخواته، ولكن يرد عليه كم الخبرية. م.

(٤) سورة الأعراف، الآية: ١٥٥.

(٥) والكل تمييز المفرد. م.

لئلا يلزم بقاء نون يشبه نون الجمع، أو حذف نون وضعت مع الكلمة في نحو: عشرين درهماً، وإضافة المضاف في نحو: ملؤه عسلاً.

(وعَن غَيرِ مِقْدَارٍ) أي: مما ليس بكيل أو وزن أو عدد أو مقياس، عطف على قوله: (عن مفرد مقدار غالباً). (نحوْ: «خاتمٌ حديداً»)، فإن الخاتم مبهم باعتبار الجنس، تام بالتنوين، فاقتضى تمييزاً.

(والخَفْضُ) أي: خفض التمييز عن غير المقدار (أكثرُ) استعمالاً؛ لحصول الغرض[١] مع الخفة[٢]، وقصوره عن طلب التمييز؛ لأن الأصل في المبهمات المقادير وغيرها ليست بهذه المثابة.

(والثَّانِي) أي: ما يرفع الإبهام عن ذات مقدرة: (عَن نِسبةٍ) أي: ما يرفعه عن ذات نشأت عن نسبة، وهي المنسوب [٦٠/ب] إليها في الأصل[٣]، حاصلة (في جُمْلةٍ أوْ مَا ضَاهَاهَا) أي: ما شابهها، عطف على: (جملة)، وهي اسم الفاعل، نحو: الحوضُ مُمتلِئٌ ماءً، أو اسم المفعول[٤]، نحو: الأرضُ مُفجَّرةٌ عُيوناً، أو الصفة المشبهة، نحو: زيدٌ حسنٌ وجهاً، أو اسم التفضيل، نحو: زيدٌ أفضلُ أباً.

---

(١) وهو رفع الإبهام. م.

(٢) وهو سقوط التنوين.

(٣) لا في التلفظ، فإن أصل: طاب زيد نفساً: طاب شيء من زيد نفساً، فـ(نفساً) تمييز (شيء) المقدر. م.

(٤) أي: مع مرفوعه، ومن شبه الجملة أيضاً المصدر المضاف إلى معموله، نحو: أعجبني طيبه أباً، فالأَوْلَى التمثيل به في هذا القسم، وكذا كل ما كان فيه معنى الفعل، نحو: حسبك بزيد رجلاً. م.

(**نحوُ**: «**طابَ زيدٌ نَفْساً**») مثال الجملة، أي: طابتْ نفسُ زيدٍ. (و«**زيدٌ طَيِّبٌ أباً**») مثال ما ضاهَى الجملة. (**وأُبُوَّةً ودَاراً وعِلْماً**») تكثير الأمثلة يشير إلى كثرة أصناف التمييز، حيث يكون اسماً للمنتصب عنه[١]، أو لمتعلقه[٢] عيناً[٣]، أو عرضاً[٤] من الأمور الإضافية، أو غيرها، فالأب يحتمل أن يكون له وأن يكون لمتعلقه، وهو عين إضافي، والأبوة والدار والعلم متعلقات، فالأبوةُ عَرَضٌ إضافيٌّ، والعلم عَرَضٌ غير إضافي[٥]. وخص[٦] مثال الفرع[٧] بذلك[٨]؛ ليستدل به[٩] على ذلك[١٠] في الأصل[١١].

---

(١) قال الرضي: التمييز إما أن يكون نفس ما انتصب عنه لا غير، نحو: كفى زيد رجلاً، ولله در زيد رجلاً، فرجل هو زيد لا غير، وإما أن يصلح أن يكون نفسه ومتعلقه، نحو: طاب زيد أباً، وإما أن لا يصلح أن يكون نفسه، بل يكون صفة نفسه لا غير، نحو: طاب زيد علماً، وإما أن يصلح أن يكون صفة نفسه وصفة متعلقه، نحو: طاب زيد أبوة، وإما أن لا يصلح أن يكون نفسه ولا صفة نفسه، بل يكون متعلقاً له لا غير، نحو: طاب زيد داراً. م.
قلت: النقل من «شرح الرضي» (٦٥/٢). ولا يخفى أن هذا التقرير لا يلائم كلام المصنف وأكثر شارحيه إلا بتأويل نادر. فافهم.

(٢) تقسيم للقسمين جميعاً. م.

(٣) أي: اسم عين.

(٤) أي: اسم معنى.

(٥) فإن قلت: ما الفرق بين قوله: يعجبني طيبه أباً، وعلى التمرة مثلها زبداً؟ قلت: إن الأول يرفع الإبهام عن النسبة التي بين المضاف والمضاف إليه؛ لأن الإبهام في النسبة بينهما، وفي الثاني في نفس المثل لا في نسبة المثل في الضمير. غجدواني.

(٦) أي: ما يضاهي الجملة.

(٧) أي: بتكثير الأمثلة.

(٨) أي: بتفصيل تمييز الكائن نسبة.

(٩) أي: بالفرع أو بتكرير الأمثلة. م.

(١٠) أي: على تكثير الأمثلة.

(١١) وهي الجملة الفعلية، لأنه إذا جاز ذلك في الفرع ففي الأصل بالطريق الأولى. م.

(أَوْ فِي إِضَافَةٍ) عطف على قوله: (في جملة). (مِثْلُ: «يُعْجِبُنِي طِيبُهُ) فاعل «يعجبني» (أَبًا وَأُبُوَّةً ودارا وعلما، ولله دَرُّهُ فارسا») مثال التمييز صفة، والدرُّ في الأصل: اللبن[1]، وفيه خير كثير للعرب، فأريد به الخير، أي: لله خيره فارساً.

وأورد هذا المثال صاحبُ «المفصل» مثالاً لتمييز[2] المفرد[3]، والمصنف مثالاً لتمييز النسبة، على اختلاف الوجهين في الضمير، فإن كان الضمير مبهماً: كضمير ربه رجلاً؛ كان التمييز للمفرد كما ذهب إليه صاحب «المفصل»، وإن كان معيَّناً معلوماً؛ كان التمييز للنسبة كما ذهب إليه المصنف.

(ثُمَّ إِنْ كَانَ) التمييز (اِسْمًا) غير صفة (يَصِحُّ) صفة (اسماً) كائناً (جَعْلُهُ) أي: ذلك[4] الاسم كائناً (لِمَا انْتَصَبَ عَنْهُ[5]) أي: اسماً لما

---

(١) الدر في الأصل: ما يدر أي: ما ينزل من الضرع من اللبن، ومن الغيم من المطر، وهو هاهنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه، وإنما نسب فعله إليه تعالى قصداً للتعجب منه؛ لأن الله تعالى منشئ العجائب، وكل شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه إليه تعالى ويضيفونه إليه تعالى، نحو قولهم: لله أنت ولله أبوك، فمعنى: لله دره: ما أعجب فعله. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٢/٧٠).

(٢) أي: عن غير مقدار.

(٣) «المفصل في صنعة الإعراب» للزمخشري (٩٤) باب التمييز.

(٤) أي: نصب التمييز حاصل عن عامل ذلك الاسم. م.

(٥) ونعني بما انتصب التمييز عنه: الاسم الذي أقيم مقام التمييز حتى بقي التمييز بسبب قيام ذكر الاسم مقامه فضلة كزيد في: طاب زيد نفساً، فإن الأصل: طاب نفس زيد، وكذا كفى زيد رجلاً، فإن في الأصل: كفى زيد هو رجل. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٢/٦٥).

انتصب التمييز عن عامله، وهو عبارة[١] عنه، كـ«زيد» في: طاب زيدٌ أباً، فما انتصب عنه هو ما نسب[٢] إليه [٦١/أ] عامله، وجعله منتصباً عنه من باب المجاز؛ لأن التمييز لم ينتصب عنه، لكنه لما كان سبباً لنصبه ـ حيث انتصب باعتبار نسبة الفعل إليه ـ سمّي: منتصباً عنه مجازاً.

(جازَ أنْ يَكونَ) التمييز اسماً (لَهُ) وعبارة عنه، واسماً (ولِمُتَعلَّقِه)، نحو: طاب زيدٌ أباً، فقوله: «أباً» يصح أن يجعل اسماً لـ«زيد»، ويترجم بقولنا: خواشت زيدازان روكه او بدر سيت.

ويرد عليه[٣]: طاب زيدٌ نفساً، حيث لا يصح كونه[٤] لمتعلقه.

ويجاب بالمنع[٥] أو بتقدير المعطوف في الشرط، أي: إن كان اسماً يصح جعله[٦] لما انتصب عنه ولمتعلقه.

وفيه نظر[٧]؛ للزوم[٨] اتحاد الشرط والجزاء ....

(١) بأن يكون نفسه كما في: طاب زيد أباً، أو صفة نفسه غير متعلقة إلا بتعلقه كما في: طاب زيد أبوة. م.

(٢) أقول: يجوز أن يكون عن هنا مثلها في قولهم: فعلت هذا عن أمرك أي: للدلالة على أن ما بعدها سبب لما قبلها، فيكون معنى انتصاب عنه الانتصاب لأجله، وبسببه، ليكون تفسيراً له في الظاهر.

(٣) أي: على التمييز.

(٤) نفساً.

(٥) أي: بمنع عدم صلاحية كونه لمتعلقه؛ لأن نفس الشيء من متعلقاته، ولهذا صح إضافتها إليه نفس زيد. م.

(٦) أي: في نفس الأمر بدون إرادة جعله.

(٧) أي: في تقدير المعطوف.

(٨) ويحتمل أن يكون النظر ما يفهم من قوله: وقيل معناه. م.

وفيه[١] وفيه[٢].

وقيل: معناه[٣]: إن كان اسماً يصح جعله[٤] اسماً لما انتصب عنه ولمتعلقه إفراداً أو غير تمييز حال كونه[٥] لكل منهما تركيباً أو تمييزاً بالحمل على حذف المعطوف في الشرط، واختلاف جواب الشرط والجزاء باعتبار الحيثية، فلا يرد: طاب زيدٌ نفساً.

وفيه: أنه على هذا[٦] يندرج في الشرطية الثانية[٧]، وليس كذلك؛ إذ نفي المجموع[٨] كما يكون بنفي كل جزء؛ يكون بنفي البعض، أيَّ بعض كان، وعلى تقدير انتفاء المجموع بنفي صلاحه لمتعلقه؛ لا يترتب عليه صلاح كونه لمتعلقه[٩].

---

(١) أي: وفي النظر المذكور نظر؛ لأن الشرط هو صلاحية جعله لما انتصب عنه في نفس الأمر والجزاء جواز إرادة فعله له، فتغاير. م.

(٢) أي: في نظر الثاني نظر؛ لأن معنى صلاحية جعله له جواز إرادة جعله له، فاتحد الشرط والجزاء معنى وإن تغايرا لفظاً.
تقدير اتحاد الشرط والجزاء وإن كان اسماً يصح جعله لما انتصب عنه أو لمتعلقه جاز أن يكون له ولمتعلقه.

(٣) أي: معنى التمييز.

(٤) أي: التمييز.

(٥) في ج: جاز كونه.

(٦) أي: على الحمل على حذف المعطوف في الشرط. م.

(٧) وهو قوله: وإلا فهو لمتعلقه.

(٨) وإن لم يصح جعل التمييز لمن انتصب عنه ولمتعلقه لم يجز جعل التمييز لكل منهما لاستلزام انتفاء الشرط انتفاء المشروط. م.

(٩) حاصله: أن حاصل الشرطية الثانية أنه إذا انتفى مجموع صحة كونه لما انتصب عنه ولمتعلقه إفراداً وغير تمييز يكون لمتعلقه ألبتة، وهو كذلك في: طاب زيد نفساً؛ =

والحقُّ: أنَّ: طاب زيد نفساً يجوز أيضاً أن يجعل لما انتصب عنه أو لمتعلقه، أي: طاب زيد من حيث إنه نفس من النفوس، أو من حيث إن نفساً من النفوس تعلقت به، فكل موضع يصلح جعله لما انتصب عنه؛ جاز فيه كلا الأمرين[1]: كونه له وكونه لمتعلقه، فكل موضع [٦١/ب] لم يصلح جعله لما انتصب عنه؛ تعين كونه لمتعلقه. وهذا مما لم يذكره كثير من الشارحين، وهو حسن بديع. وتمحل الشارحون بتصحيح[2] الشرطين بأمور لا يخلو كل من ذلك عن أشباه.

(وإلَّا) أي: وإن لم يصلح جعله لما انتصب عنه؛ **(فهُوَ لِمُتَعَلِّقِه)** أي: فالتمييز اسم لمتعلق ما انتصب عنه **(فَيُطابِقُ)** التمييز **(فِيهِما)** أي: في الصورتين **(مَا قُصِدَ)** من الإفراد والتثنية والجمع، أي: إن كان المقصود الإفراد[3]؛ يؤتى بالمفرد، وإن كان المقصود المثنى؛ يؤتى به بالمثنى،

= لأنه انتفى المجموع بانتفاء جزئه الذي هو عدم صحة كونه لمتعلقه، فالقياس أنه يندرج فيها، وليس كذلك؛ لأنه ليس لمتعلقه، بل لمن انتصب عنه، فيخرج عن الشرطية معاً، وهو فاسد لقصد المضي لشمول جميع أفراد التمييز في هذا الحكم المذكور، وهو كونه لما انتصب عنه إن صح ولمتعلقه إن لم يصح. م.

(١) وقيل: المراد ثم إن كان اسماً غير النفس إذ المعلوم أن النفس لا يكون إلا غير ما انتصب عنه، وقيل: هو خارج عن البحث؛ لأن كلامه في اسم يصح جعله لمن انتصب عنه، وفيه واجب وقيل: المراد من النفوس القلب، فلا يكون غير زيد وهو مثال لمتعلق ما انتصب عنه.

(٢) في ج: لتصحيح.

(٣) أي: قد يلتبس الأمر في: طاب زيد أباً وطاب الزيدان أبوين وطاب الزيدون آباءً، هل التمييز لما انتصب عنه أو لمتعلقه؟ فليرجع إلى القرائن إن كانت، فأما إذا اختلف التمييز وما انتصب عنه إفراداً وتثنية وجمعاً، ولم يكن التمييز جنساً، نحو: طاب زيد أبوين أو آباء وطاب الزيدون آباء وطاب الزيدون أبوين أو آباء؛ فلا اشتباه في أن التمييز ليس =

وإن كان المقصود الجمع؛ يؤتى بالجمع. (إلا أن يكون) التمييز (جنساً[١])، فيطابق في جميع الأوقات إلا وقت كونه جنساً يقع على القليل والكثير، فيفرد كما مر، نحو: طاب زيدٌ علماً. (إلا أن يقصد الأنواعُ) أي: إلا وقت قصد الأنواع، فيقال: طاب زيد عِلمين أو علوماً. والاستثناءان مستغنى عنهما؛ لأنه إن قصد الجنس؛ فالجنس[٢]، وإن قصد النوعان؛ فالمثنى، وإن قصد الأنواع؛ فالجمع، فالتمييز على كل تقدير مطابق لما قصد.

(وإنْ كَانَ) التمييز (صِفَةً) أي: اسم فاعل أو مفعول أو صفة مشبهة أو أفعل التفضيل؛ (كانَتْ) تلك الصفة كائنة وصفة (لَهُ) أي: للمنتصب عنه؛ لأن الصفة تستدعي موصوفاً، والمذكور أولى لحمل الصفة عليه، فإذا قيل: طاب زيدٌ والداً؛ كان الوالد هو زيداً، ولا يحتمل أن يكون والده، بخلاف الاسم، نحو: أباً. (وطِبْقَهُ) أي: مطابقاً للمنتصب عنه في الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث[٣]؛ ....

= لما انتصب عنه، بل هو لمتعلقه، وأما إن اختلفا والتمييز جنس فاللبس حاصل، نحو: طاب الزيدان أو الزيدون أبوة. م. قلت: انظر «شرح الرضي» (٢/٦٧).

(١) هذا ما قاله المصنف والأولى أن يقول فيما ليس بجنس سواء جعلته لما انتصب عنه أو لمتعلقه إن لم يلبس، فالأولى الإفراد وعدم المطابقة نحو: حسنون وجهاً وطيبون عرضاً، ويجوز وجوهاً وأعراضاً، قال تعالى: ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾ [النساء: ٤]، وأما إذا ألبس فالمطابقة لا غير، ولا يجوز زيد طيب أباً، وأنت تريد آباء أو أبوين، وكذا لا تقول: طاب زيد داراً وأنت تريد دارين أو دوراً. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٢/٦٨).

(٢) أقول: لو فسر قوله المصنف فيطابق فيهما ما قصد بهذا التفسير أي: فيطابق التمييز فيهما ما قصد أن يكون التمييز اسماً له من المنتصب عنه والمتعلق لاندفع هذا الاعتراض. تأمل.

(٣) وأصل التمييز أن يكون نكرة بمثل ما قلنا في الحال وهو أن المقصود دفع الإبهام، =

لكونه حالاً[١] لضميره[٢]. (واحتملت) تلك الصفة (الحال)؛ لاستقامة المعنى على الحالية، نحو: طاب زيد فارساً، أي: من حيثُ إنه فارس، أو حال كونه فارساً. (ولا يتقدمُ[٣] التَّمييزُ على عامِلِه) أما إذا كان معمولاً لغير الفعل؛ فلضعفه[٤]، وأما إذا كان معمولاً للفعل؛ فلكونه من حيث المعنى فاعلاً للفعل[٥]، نحو: طاب زيد أباً، أي: طاب أبوه، أو لمطاوعه، نحو: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾[٦]، [٦٢/أ] أي: تفجرت عيونها[٧]، أو لا يتقدم؛ لامتناع البيان قبل الإجمال. وفيه[٨]..................

= وهو يحصل بالنكرة، وهي أصل، فلو عرف وقع التعريف ضائعاً، وأجاز الكوفيون كونه معرفة. ري.

(١) ولأنه ليس في الصفات ما يقع على القليل والكثير بلفظ المفرد حتى يكون جنساً. م.
قلت: وفي نسخة ج: حاملة لضميره. وهي الموافقة لما في «ملا جامي».

(٢) أي: ما انتصب عنه.

(٣) وكذا لا يفصل بين عامله وبينه إلا للضرورة. رضي.

(٤) لأنه إما جامد مشابه للفعل مشابهة ضعيفة، وهي كونه مشابهاً بأحد الأمور الأربعة كما أن الفعل يتم بفاعله، وإما صفة أو مصدر أو ما فيه معنى الفعل مما ليس من الأسماء المتصلة بالأفعال كاسم الإشارة في: حبذا رجلاً زيد، والصفة وما فيه معنى الفعل ضعيف، والمصدر بتقدير الحرف الموصول. م.

(٥) وليست العلة فيه بمرضية؛ إذ ربما يخرج الشيء عن أصله، ولا يراعى ذلك الأصل، كمفعول ما لم يسم فاعله، كان له، لما كان منصوباً، أن يتقدم على الفعل، فلما قام مقام الفاعل لزمه الرفع، وكونه بعد الفعل، فأي تابع أن يكون للفاعل أيضاً، إذا صار على صورة المفعول من جواز التقديم. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٢/٧١).

(٦) سورة القمر، الآية: ١٢.

(٧) إذ لا يجو أن يكون فاعل ﴿فجرنا﴾ بخلاف مطاوعه. م.

(٨) أي: وفيه نظر؛ لجواز أن يتقدم المبين على المبين، اللهم إلا أن يقال: لا يجوز في هذا الموضع كما ذكر. م.

وفيه[1]. (والأصحُّ) أي: وأصح المذاهب: (أنْ لا يتقدَّم) التمييز (على الفِعلِ[2]) أيضاً مع قوله[3] في العمل. (خلافاً للمازني[4] والمبرِّد والفرّاء[5]) تمسكاً بقوله:

أتَهجُرُ لَيلَى سَلْمَى بالفِرَاقِ حَبِيبَهَا ... وَمَا كَادَ نَفْساً بالفِرَاقِ تَطِيبُ[6]

(١) لجواز أن يكون البيان قبل الإجمال كما كان في الحال المتقدمة على ذي الحال، نحو: جاءني راكباً رجل، وفي النظر المذكور نظر؛ لأنا لا نسلِّم جواز البيان قبل الإجمال في الذات، وما ذكرته في الحال هو الهيئة. م.
قلت: ها هنا بحث، وهو أن الماء في قولهم: (امتلأ الإناءُ ماءً) من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة إلى جعله متعدياً، لأن المتكلم لما قصد إسناد الامتلاء إلى بعض متعلقات الإناء، ولو على سبيل التجوز وقدّره، وقع الإبهام فيه لا جرم، فميزه بقوله: ماءً، فهو في معنى كـ (امتلأ ماءُ الإناء)، فالماء فاعل معنى، وذلك بعينه مثل قولك: (ربحَ زيدٌ تجارةً) فإن التجارة تمييز يرفع الإبهام عن شيء منسوب إلى زيد، وهو التجارة، فالفاعل في قصدك هو التجارة لا زيدٌ، وإن كان إسناد الربح إليه حقيقة وإليها مجازاً، وبهذا يندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة، وهي أن التمييز عن النسبة إما فاعلٌ في المعنى، أو مفعول من أن التمييز في هذا المثال وأمثاله لا فاعل ولا مفعول، فلا تطرد تلك القاعدة. انظر «ملا جامي» (ص٢٧٥).
(٢) واسم الفاعل والمفعول. رضي.
(٣) في ج: قوته.
(٤) قلت: المازني هو: بكر بن محمد، أبو عثمان المازني، من مازن شيبان: أحد الأئمة في النحو، من أهل البصرة. ووفاته فيها. له تصانيف، منها كتاب «ما تلحن فيه العامة»، و«الألف واللام» و«التصريف». توفي سنة (٠٠٠-٢٤٩هـ = ٠٠٠-٨٦٣م). ينظر «وفيات الأعيان» لابن خلكان (١/ ٩٢)، و«معجم الأدباء» لياقوت الحموي (٢/ ٢٨٠).
(٥) والكسائي...
(٦) قلت: سقطت كلمة (ليلى) من نسخة: ج. قائله: المخبل السعدي، وقيل: هو لأعشى همدان، وقيل: هو لقيس بن الملوّح العامري. =

حيث تقدَّم «نفساً» على قوله: «تَطِيبُ».

والجواب: إن المروي في «تطيب» الياء، وضمير «كاد» للحبيب، و«نفساً» تمييز عن نسبة «كاد»، أي: وما كاد نفس الحبيب، فلا تمسُّكَ! وإن كان المروي فيه التاء الفوقانية؛ فيحتمل أن يحمل على هذا الوجه، ويكون التأنيث باعتبار النفس؛ إذ المعنى: وما كاد نفس الحبيب تطيب، وأن يحمل على إضمار الشأن في «كاد»، وحذف الخبر، وتفسيره بالمذكور، وعلى هذا يعود ضمير «تطيب» إلى «سلمى»، أي: ما كاد الشأن تطيب سلمى نفساً، أي: تطيب نفس سلمى.

[الاستثناء]

(المُسْتَثْنَى) أي: ومن ملحقات المستثنى، وإنما لم يعرفه؛ لكونه

= المعنى: ما ينبغي لليلى أن تهجر محبها وتتباعد عنه، وعهدي بها والشأن أن نفسها لا تطيب بالفراق ولا ترضى عنه. وهو من شواهد ابن عقيل (٢/٢٩٣)، و«الخصائص» لابن جني (٢/٣٨٤).

الشاهد فيه: قوله: «نفساً» فإنه تمييز، وعاملُه قوله: «تطيب»، وقد تقدَّم عليه. والأصل: تطيبُ نفساً. وقد جوَّز ذلك التقدُّمَ الكوفيون والمازنيُّ والمبردُ، وتبعهم ابن مالك في بعض كتبه، وهو في هذا البيت ونحوِهِ عند الجمهور ضرورةٌ، فلا يُقاس عليه.

وذهَب أبو إسحاق الزجَّاج إلى أن الرواية في بيت الشاهد:

وَمَا كَانَ نَفْسِي بِالفِرَاقِ تَطِيبُ

ونقَل أبو الحسَن أنَّ الرواية في «ديوان الأعشى» هكذا:

أتُؤذِنُ سَلْمَى بِالفِرَاقِ حَبِيبَهَا * وَلَمْ تَكُ نَفْسِي بِالفِرَاقِ تَطِيبُ

وعَلى هَاتين الرِّوايتين لا شاهدَ في البيت!! انظر «أسرار العربية» لأبي البركات الأنباري (١٨٢).

كالمشترك اصطلاحاً[١]، والمشترك لا يعرَّف[٢] بتعريف جامع، وإن أمكن تعريفه[٣].

(مُتَّصلٌ ومُنْقَطِعٌ) ويسمى: منفصلاً أيضاً.

فإن قيل: ليس هذا بتعريف[٤] الكلي إلى الأجزاء، وذلك ظاهر، ولا تقسيم الكلي إلى جزئياته؛ لأنه حينئذ يكون متواطئاً، لا مشتركاً.

قيل: يمكن أن يكون من الأخير بإرادة ما هو المشترك[٥] بين القسمين على وجه عموم المجاز[٦]. ويمكن أن يكون المراد به اللفظ[٧]، ويكون من باب[٨] حمل المدلول[٩] على الدال[١٠]. وفيه[١١].

---

(١) حيث يطلق على معنيين مختلفين، أعني: المخرج من متعدد وغير المخرج، وإنما قال: كالمشترك ولم يقل: مشترك؛ لأنه مخرج أو غير مخرج ليس من أجزاء ماهيته، بل هو شرط الاتصال والانقطاع، بل ماهية المستثنى متصلاً كان أو منقطعاً هو المذكور بعد إلا وأخواتها مخالفاً لما قبلها نفياً وإثباتاً. م.

(٢) أي: باعتبار المعنى، ويجوز أن يعرف بتعريف جامع باعتبار اللفظ. م.

(٣) لأنه ليس مشتركاً حقيقة. م.

(٤) بتقسيم. ط.

(٥) وهو المذكور بعد إلا وأخواتها. م.

(٦) عموم المجاز عبارة عن معنى مجازي يتناول الحقيقي والمجازي الخصوص، ويكون الحقيقي فرداً والمجازي فرداً آخر، وهاهنا ليس كذلك، فلذا قال: على وجه. ري.

(٧) أي: لفظ المستثنى.

(٨) لا من باب تقسيم الشيء إلى الشيء.

(٩) أي: المتصل والمنفصل. م.

(١٠) أي: لفظ المستثنى. م.

(١١) أي: في قولنا: ويمكن أن يكون... إلخ نظر؛ لعدم صحة الحمل حينئذ إلا بتأويل. م.

(فالمُتصلُ:) الفاء للتفسير (المُخرَجُ) احتراز عن غير المخرج عن شيء، وهو خبر[1] «المتصل». (عَن مُتعدِّدٍ) داخل فيه[2] إفراداً، فأخرج تركيباً، فلا تناقض[3]، [٦٢/ب] فهذا القيد مستدرك؛ إذ الإخراج لا يكون إلا عن متعدد، ولكنه ذكره لبيان التفصيل، (لَفظاً) نحو: جاءني القومُ إلا زيداً، (أَوْ تَقْدِيرًا) نحو: ما جاءني إلا زيدٌ، وقرأت إلا يوم كذا. (بـ«إلَّا») غير صفة (وأَخَواتِها) احتراز عما أخرج عن متعدد بلفظ المستثنى ونحوه، نحو: جاءني القومُ [إلا زيد] مستثنى عنهم زيد.[4]

(والمُنْقَطِعُ: المَذْكُورُ) خبر (المنقطع) (بعدَهَا) أي: بعد «إلا» غير صفة (غيرَ مُخْرَجٍ).

(وهُوَ) أي: المستثنى بدون تعين[5] أحد المعنيين. وفيه[6] وفيه[7].

---

(١) في ج: جزء.
(٢) أي: المستثنى.
(٣) رد لمن قال: يلزم أن يكون المستثنى داخلاً وخارجاً.
(٤) في ج: زيداً، واستثني عنهم زيداً.
(٥) أي: الضمير عائد إلى المستثنى باعتبار تناوله للقسمين. م.
(٦) لأنهم أرادوا ما هو أعم منهما، فيكون جمعاً بين المعنيين المشتركين، وذا لا يجوز، اللهم إلا أن يقال بعموم المجاز، فإن بعضهم صرح بأن المستثنى في المتصل حقيقة، والمنقطع مجازاً. م.
(٧) قوله أولاً: وفيه أي: في عود الضمير إلى مطلق المستثنى نظر؛ لاستلزامه كون كل من القسمين متصفاً بما ذكر من الأحكام المتباينة أو الجهل بالمحكوم عليه منهما. وقوله ثانياً: وفيه، أي: وفي النظر المذكور نظر؛ لأن اللازم منه كون المجموع من حيث هو لا كل واحد من القسمين مطلقاً متصفاً بما ذكر محكوماً عليه به، وقد قيد الأحكام بما تعين المحكوم عليه بها، أعني: بقوله: إذا كان بعد إلا... إلخ. م.

فالضمير عائد إلى المستثنى بإرادة ما هو أعم من المتصل والمنقطع على وجه عموم المجاز[1]، لا على وجه عموم المشترك.

وفي الكلام من المحسنات: صيغة الاستخدام إن أريد بالمستثنى المذكور: اللفظ، وكان حمل المتصل والمنفصل عليه حمل المدلول على الدال، وإن أريد عموم المجاز؛ فلا استخدام.

(مَنصُوبٌ إذَا كانَ) المستثنى واقعاً (بعدَ «إلّا» غير الصّفة)، وقوله: (غير الصفة) غير محتاج إليه؛ إذ ما بعد «إلا» التي للصفة ليس بمستثنى. كذا في بعض الشروح. فهو قيد واقعي[2]، لا احترازي.

(فِي كَلَامٍ مُوجَبٍ) أي: ما ليس بنفي ولا نهي ولا استفهام، نحو: ما جاءَني القومُ إلا زيداً، والمراد: موجب تام؛ لئلا يرد: قرأت[3] إلا يوم كذا[4]، واحترز به عما إذا وقع في كلام غير موجب؛ لأنه حينئذ ليس واجب النصب، بل يختار فيه البدل، أو يعرب على حسب العوامل على ما سيجيء.

---

(١) وهو المذكور بعد إلا وأخواتها. م.

(٢) ويمكن أن يكون ذكره لدفع وهم من يتوهم بالنظر إلى صورة بعد إلا صفة. م.
قلت: قوله: غير الصفة، قيد به، وإن لم يكن الواقع بعد (إلا) التي للصفة داخلاً في المستثنى لئلا يذهل عنه. انظر «ملا جامي» (ص٢٧٧).

(٣) فإنه ليس بموجب تام؛ لأنه منفي معنى وإن كان موجباً لفظاً. م.

(٤) فإنه ينصب على الظرف لا على الاستثناء، وفيه نظر؛ لأن كلامه في كونه منصوباً بإلا في كونه منصوباً على الاستثناء بدليل قوله: ما بعد خلا وليس، ولا شك أن ما بعدهما منصوب على الفعلية والخبرية لا على الاستثناء، فلا حاجة إلى قيد: تام، لدفع هذا. م.

(أو مُقَدَّماً) في كلام موجب أو غيره، عطف[1] على قوله: (بعد «إلا») (عَلَى المُسْتَثْنَى مِنْهُ) (منه) مفعول ما لم يسم فاعله لقوله: (المستثنى)، والضمير للَّام الموصولة، نحو: ما جاءني إلا زيداً أحدٌ. (أو مُنْقَطِعاً) عطف على قوله: (مقدماً)، نحو: ما جاءني القومُ إلا حماراً. (عَلَى الأَكْثَرِ) ظرف منصوب المنسحب على قوله: (أو كان منقطعاً)، أو خبر مبتدأ محذوف.[2]

وإنما [٦٣/أ] يجب النصب في هذه المواضع؛ لاستحقاقه النصب لشبهه بالمفعول في كونه فضلة، ولشبه الخاص بالمفعول معه للتعلق بواسطة الحرف، مع امتناع البدل في المواضع الثلاثة المذكورة.

أما في الأول؛ فلفساد المعنى على تكرير العامل؛ للزوم الإيجاب في المستثنى والمستثنى منه على تقدير تكريره، بخلاف غير الموجب[3]؛ لإمكان تكرير أصل العوامل مع ترك النفي العارض[4].

---

(١) والصواب: أن عطف على قوله: في كلامه موجب على أنه خبر ثان لكان؛ لأن هذا التقسيم إنما هو فيما بعد إلا بقرينة. م.

(٢) هاهنا سقط في الأصل الخطي، وتمامه من نسخة ج: وقيل: يجوز فيه الرفع على البدل، تمسكاً بقوله:

وبلــدةٍ لــيس بهــا أنــيسُ ❁ إلا اليعــافيرُ وإلا العِــيسُ

والجواب أنه جعل متصلاً على وجه الاستعارة، فأبدل، أو يقال: تقديره: وليس فيها إلا اليعافير على وجه التفريغ، وحذف العامل.

(٣) أي: المثبت المذكور، بخلاف غير الموجب. م.

(٤) لأن النفي من العوارض.

وفيه: أن «إلا» لا يوجب[1] بعد الإثبات النفي، كما في: قرأت إلا يوم كذا بتقدير: ما قرأت إلا يوم كذا.

ولزوم[2] كون المستثنى منه في حكم النسخة[3]، فيكون في حكم التفريغ[4]، وهو ممتنع[5] في حكم الإيجاب.

وفيه: أنه يوجب جواز الإبدال فيما يصح فيه التفريغ في الإيجاب، كـ: قرأت أيام الأسبوع إلا يوم الجمعة، وليس كذلك[6].

أما في الثاني؛ فلامتناع التقديم في البدل.

وأما في الثالث؛ فلعدم الاتحاد والملابسة.

فإن قيل: يمكن[7] بدل الغلط.

قيل: هو غير واقع في كلام الفصحاء.

---

(١) في ج: يوجب. بإسقاط (لا).

(٢) عطف على: لزوم الإيجاب. م.

(٣) بخلاف السقوط؛ لأن المبدل منه في حكم الإزالة. م. قلت: وفي نسخة ج: التنحية.

(٤) لأنه إذا فرغ يقال: ما قرأت إلا يوم الجمعة، فيكون المعنى: اشتغلت جميع أجزاء الأزمنة بالقراءة إلا يوم كذا، فإنه ممتنع، والحق جواز ذلك؛ لأن المستثنى منه أيام الأسبوع، لا مطلق الأزمنة، كيف وقد صرح النحويون بجواز: ضربته إلا بالسوط، وقطعت الرجاء إلا من الله. م. قلت: قوله: قرأت إلا يوم كذا، فإنه منصوب على الظرفية لا على الاستثنائية، لأن الكلام في كونه منصوباً مطلقاً، لا في كونه منصوباً على الاستثناء... انظر «ملا جامي» (٢٧٧).

(٥) لتأديه إلى فساد المعنى كما يجيء.

(٦) أي: وليس المعنى على أنه قرأت يوم الجمعة. م.

(٧) في ج: فليكن.

وفيه: أن النحوي يبحث عن أصل الجواز، لا عن الفصاحة والبلاغة.

والأولى أن يقال: امتنع الإبدال في الإيجاب؛ للزوم الإيجاب في المستثنى بتكرير العامل الموجب، وفي المنفي؛ للزوم القطع في العامل والمعمول جميعاً(١). فاعرف.

(أَوْ كَانَ) المستثنى (بعدَ «خَلَا») نحو: جاءني القوم خلا زيداً، (و«عَدَا») نحو: جاءني القومُ عدا زيداً، (فِي الأَكْثَرِ)؛ لكونهما فعلين ناصبين: «عدا» بنفسه، و«خلا» بعد الإيصال(٢) بحذف «من»، والمستثنى بعدهما مفعول به، وقد أجيز الجر بهما(٣)، قال السيرافي(٤): لم أعلم خلافاً

---

(١) وذلك لأنه إذا قال: ما جاءني القوم إلا حماراً على البدل يكون غالطاً في نفي المجيء، وفي ذكر القوم جميعاً، حيث كان مراده إثبات المجيء للحمار لا غير. م.

(٢) أي: بعد إيصال خلا إلى معموله بسبب حذف (من) الجارة، وواسطته، يعني: أن خلا في الأصل لازم يتعدى إلى المفعول بمن، نحو: خَلَتِ الدارُ من الأنيس، وقد يتضمن معنى جاوز، فيتعدى بنفسه، وألزموها هذا التضمين في باب الاستثناء ليكون مما بعدها في صورة المستثنى بإلا، التي هي أصل الباب، ولهذا الغرض، التزموا إضمار فاعله وفاعل (عدا)، ولم يظهر معهما (قد) مع كونهما في محل النصب على الحال. م.

(٣) قال الرضي: قال السيرافي: لم أر أحداً ذكر الجر بعد عدا إلا الأخفش، وقال: لم أر خلافاً في جواز الجر بـ(خلا) إلا أن النصب بها أكثر، ولا يلزم من هذا نفي علم بخلاف في جواز الجر بعد عدا. م.

قلت لزاماً: قيل: إن سيبويه لم يحفظ من العرب الجر بـ(خلا)، وهذا نقل غير صحيح، بل نقله سيبويه في كتابه صريحاً (١ / ٣٧٧) حيث يقول: «أمّا حاش فليس باسم، ولكنه حرفٌ يجر ما بعده، كما تجر (حتى) ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء، وبعض العرب يقول: ما أنا من القوم خلا عبدِ الله (بالجر) فجعلوا (خلا) بمنزلة (حاشا)، فإذا قلت: (ما خلا) فليس فيه إلا النصبُ، لأن (ما) اسم، ولا تكون صلتها إلا للفعل هنا».

(٤) السيرافي: السيرافي هو: محمد بن مسعود بن أبي الفتح، قطب الدين الفالي (بالفاء) =

في جواز الجر بهما، إلا أن [٦٣/ب] النصب بهما أكثر.

(و«مَا خَلَا» و«ما عَدَا») نحو: جاءني إخوتك ما خلا زيداً، وما عدا زيداً. وإنما لزم النصب بهما؛ لتعين فعليتهما بـ«ما» المصدرية[1]. وروى ابن البناء عن الأخفش الجر بجعل «ما» مزيدة لا مصدرية، وروي ذلك عن الجرمي أيضاً[2]، ولعل هذا لم يثبت عند المصنف، أو لم يعتبره حتى لم يقل: (في الأكثر)، وهما في الكلام في محل النصب على الظرفية، نحو: جاءني القوم ما خلا زيداً، وما عداً بكراً، أي: وقت خلوّهم[3] أو خلو مجيئهم من زيد، أو وقت مجاوزتهم أو مجاوزة مجيئهم من زيد.

(و«ليسَ») نحو: جاءني القومُ ليس زيداً، (وَ«لا يَكونُ») نحو: أهلك لا يكون بشيراً. وإنما يكون النصب[4] بعدهما؛ لأنهما من الأفعال الناقصة الناصبة للخبر، وهما في التركيب في محل النصب على الحالية، ولزم

= السيرافي: مفسر، عالم بالنحو، له كتب، منها: «شرح اللباب في علم الإعراب» للإسفراييني. توفي سنة (٦٨٤- بعد ٧١٢هـ = ١٢٨٥ بعد ١٣١٢م). ينظر «هدية العارفين» لإسماعيل باشا البغدادي (٢/ ١٤٢)، و«الأزهرية» للمراغي (٤/ ٢٥٤).

(١) وذلك لأن ما المصدرية تدخل على الفعلية غالباً، وفي الاسمية قليلاً، وليس بعدها اسمية، فتعين الفعلية، فتعين كونهما فعلين. م.

(٢) قلت: الجرمي هو: صالح بن إسحاق، الجرمي بالولاء، أبو عُمر: فقيه، عالم بالنحو واللغة، من أهل البصرة. سكن بغداد. له كتاب في «السير» و«كتاب الأبنية». توفي سنة (٠٠٠-٢٢٥هـ = ٠٠٠-٨٤٠م). ينظر «بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة» لجلال الدين السيوطي (٢٦٨)، و«وفيات الأعيان» لابن خلكان (١/ ٢٢٨).

(٣) وفيه إشارة إلى أن المضاف محذوف، وذلك لأن الحين كثيراً ما يضاف إلى ما المصدرية. م.

(٤) في ج: يجب النصب.

إضمار اسمهما في باب الاستثناء، وهو ضمير راجع إلى بعض مضاف إلى المستثنى منه، أي: ليس بعضهم زيداً[1] كفاعل «عدا» و«خلا».

واعلم أن كلمات الاستثناء محصورة اصطلاحاً، لا عقلاً.

(ويجوزُ فيه) أي: في المستثنى (النَّصْبُ) على الاستثناء، ولا يضعف إلا في نحو: لا إله إلا الله محمد رسول الله، من حيث إنه يوهم وجهاً ممتنعاً، وهو الإبدال على اللفظ.

(ويُختارُ البَدَلُ) أي: في مستثنى متصل مؤخر؛ ليخرج المنقطع والمقدم على المستثنى منه. وإنما يختار البدل؛ لأنه حينئذ غير فضلة[2]، بخلاف ما إذا كان منصوباً.

(فِيمَا بعدَ «إلَّا») احتراز عما إذا وقع في كلام غير موجب،

---

(١) إشارة إلى أن الضمير فيهما راجع إلى البعض المضاف إلى ضمير المستثنى منه، أي: ما خلا بعضهم. وأورد عليه: أنه لا يلزم من خلو البعض زيداً خلو الكل له، وهو المقصود. وأجيب: بأن المراد: البعض المطلق، فيكون المعنى: خلوهم، أو هو راجع إلى مدلول العامل، وهو المصدر الذي هو المجيء في المستثنى منه. م.

(٢) أي: لأنه حينئذ يكون مقصوداً غير فضلة، وهذا بدل البعض، ولم يحتج إلى الضمير لقرينة الاستثناء المتصل لإفادته أن المستثنى بعض المستثنى منه، ولا يمنع منه المخالفة بين البدل والمبدل في الإيجاب والنفي مع الحرف المقتضي لذلك كما في الصفة، نحو: مررت برجل لا ظريف لا كريم جعلت حرف النفي مع الاسم الذي بعده صفة لرجل، والإعراب على الاسم كذلك يجعل في نحو: جاءني القوم إلا زيد بدلاً، والإعراب على الاسم، ويشترط في اختيار البدل أيضاً: أن يتراخى المستثنى على المستثنى منه، فإن الإبدال ليس أولى من النصب في نحو: جاءني أحد حين كنت جالساً هاهنا إلا زيداً معه. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٢/٩٦).

والمستثنى منه مذكور، لكنه بعد «خلا» و«عدا» و«ليس» و«لا يكون» و«غير» و«سوى» ونحو ذلك[1].

وقوله: (فيما بعد «إلا») بدل من قوله: (فيه). وأما في النسخة التي لم يقع فيها (فيه)؛ فهو ظرف تنازع فيه عاملان، فأعمل الثاني، وحذف الظرف من الأول، فيكون معمولاً؛ لـ«يختار»[٦٤/أ] يكون معمول (يجوز) محذوفاً.

(فِي كَلَامٍ غَيرِ مُوجَبٍ) احتراز عما إذا وقع في كلام موجب، فإنه منصوب وجوباً كما مر. (وَ) الحال أنه قد (ذُكِرَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ) احتراز عما إذا لم يذكر المستثنى منه، فإنه حينئذ يعرب على حسب العوامل. (مِثْلُ: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾[2]) بالرفع على البدل، (وَ﴿إِلَّا قَلِيلاً﴾[3]) بالنصب على الاستثناء.

(وَيُعرَبُ) المستثنى ألبتة[4]، بخلاف: ما مررت إلا بأحد إلا بزيد[5]

---

(١) فإن البدل يجوز ثمة؛ لأن المستثنى فيه يكون معمولاً لأخوات إلا، فلا يكون معمولاً لعامل المبدل منه. عج.

(٢) سورة النساء، الآية: ٦٦.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٨٣. وتمامها: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ﴾.

(٤) أي: يلازم.

(٥) وحاصله: أن بزيد ليس بمستثنى مفرغ، وإن أعرب بعامله، بل هو بدل من بأحد، لأن إعرابه بعامله ليس بلازم لجواز أن يعرب بعامل المبدل منه، بأن يقال: ما مررت إلا بأحد إلا بزيد، فلا يرد نقضاً للمستثنى المفرغ. م.

على تكرير العامل في البدل، كقوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ[1] آمَنَ مِنْهُمْ﴾[2]، فإنه وإن أعرب بعامله[3]، لكنه ليس فيه ذلك[4] ألبتة، بل يجوز فيه إعرابه بتكرير[5] العامل بلا تبعية، فيجوز إعرابه[6] تبعية، ولا يرد صورة البدل[7]؛ لأن المراد: بلا تبعية.

(على حسب العوامل) أي: على حسب عوامله، سواء كانت عوامل المستثنى منه أو لا، فلا يرد: ما مررتُ إلا بزيدٍ. وفيه[8].

والمقصود: أنه يرفع إن كان العامل رافعاً، نحو: ما جاءني إلا زيدٌ، وينصب إن كان ناصباً، نحو: ما رأيت إلا زيداً، ويجر إن كان جاراً، نحو: ما مررت إلا بزيدٍ، وفي القسم الأخير نظر يعرف بالتأمل[9].

---

(١) بدل من قوله: ﴿للذين﴾. م.
(٢) أي: المستثنى منه. والآية هي الآية الـ(٧٥) من سورة الأعراف.
(٣) أي: البدل.
(٤) أي: إعراب المستثنى.
(٥) بدل.
(٦) أي: البدل.
(٧) أي: لا يرد نقضاً على المستثنى المفرغ صورة البدل المختار فيما بعد إلا في كلام غير موجب من حيث إنه معرب على حسب عامله مع أنه ليس مستثنى مفرغاً؛ لأن إعرابه على حسب عامله بالتبعية دون الاستعمال، والمراد الثاني. م.
(٨) أي: وفي عدم كون الباء العامل في زيد عاملاً في المستثنى منه نظر؛ لأنه وإن كان غير بأحد شخصاً فهو عينه نوعاً، فكأنه هو، فلا يحتاج في تفسير العوامل وعدم ورود ما مررت إلا بزيد... إلخ أو في تفسير العوامل المستثنى منه. م.
(٩) وجه النظر: أن المتبادر من العوامل عوامل المستثنى منه، والباء في بزيد ليس الباء الذي في المستثنى منه، أعني: بأحد، وجوابه يعرف مما قدمنا. م.

ويسمى هذا النوع: مفرغاً؛ لتفريغه عن ذكر المستثنى منه.

(إذَا) ظرف (يعرب) (كانَ المُستثنى منهُ غير مذكور، وهُو) أي: والحال أن المستثنى المفرغ واقع (في غير المُوجب ليُفيد) الجار والمجرور يتعلق بمفهوم الكلام، أي: اشترط ذلك ليفيد؛ لأنه لو كان في الموجب لا يفيد؛ لمكان الاستحالة[1]، فإن قولك: جاءني إلا زيدٌ بتقدير: جاءني كلُّ أحدٍ إلا زيدٌ، لا يفيد؛ لامتناع ذلك، ولا قرينة على الخاص[2].

فإن قيل: فليجز[3] عند قيام القرينة على الخاص، كما يقال في جواب من قال: هل جاءك جميع أهل بيتك: جاءني إلا ابنُك.

قيل: [٦٤/ب] لا نسلِّم حينئذ عدم الجواز[4]. وفيه[5].

فإن قيل: فلم لا يجوز: جاءني إلا زيد، على وجه مبالغة الغلو[6]،

---

(١) واعلم أنه قد يقع بعد إلا في الاستثناء المفرغ الجملة، وهي إما خبر مبتدأ، نحو: ما زيد إلا يقوم، أو صفة، نحو: ما جاءني منهم رجل إلا يقوم أو يقعد، أو حال، نحو: ما جاءني زيد إلا يضحك، وكثيراً ما يقع الحال بعد أل ماضياً مجرداً عن قد والواو، نحو: ما أتيته إلا أتاني، وفي الحديث: «مَا أَيِسَ الشَّيطانُ مِن بَنِي آدمَ إلَّا آتاهُم قِبَلَ النِّساءِ». مطول. قلت: والحديث أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٥٠٦٩)، وأخرجه الخرائطي في «اعتلال القلوب» (٢١٠)، كلاهما مقطوعاً على سعيد بن المسيب، وأخرجه ابن حجر العسقلاني في «المطالب العالية...» مرفوعاً من حديث ابن عمر (٣٢٩٦) أيس: يئس وانقطع رجاؤه.

(٢) عند الأغلب. م.

(٣) كونه مستثنى مفرغاً بعد الإيجاب.

(٤) لأنه يلزم أن لا يصح قوله: ويعرب على حسب العوامل... إلخ؛ إذ لا يكون كلياً. م.

(٥) أي: وفي عدم تسليم عدم الجواز حينئذ نظر؛ لأنه يستلزم تخصيص قول المصنف: ويعرب على حسب العوامل. م.

(٦) وهي أن يكون ممتنعة عقلاً وعادة لامتناع أن يكون ممكناً عادة ممتنعاً عقلاً. مطول.

نحو قوله[1]:

وأَخَفْــتَ أهــلَ الشِّــركِ حتَّــى إنَّــهُ[2]
لَتَخَافُــكَ[3] النُّطَـفُ[4] التـي لـم تُخلَـقِ[5]

وغير ذلك.

قيل: لا نسلم عدم الجواز على ذلك الاعتبار؛ لاندراجه حينئذ في صورة الاستقامة.

فإن قيل: إفادة أصل المعنى متحقق[6] في الإيجاب والنفي على العموم[7] والخصوص[8]، ولكن الافتراق في مطابقة الواقع وعدمها، وليس ذلك من وظائف النحوي، ألا يرى أنه يجوز نحو: رأيت بحراً من المسك، ولقيت العنقاء، والأرض فوقنا، ونحو ذلك وإن لم يطابق الواقع، فينبغي أن يجوز نحو: جاءني إلا زيد كذلك.

---

(١) أي: قول أبي نواس.

(٢) الضمير للشأن.

(٣) أي: الماء.

(٤) ادعى الشاعر أنه يخاف من الممدوح النطف الغير المخلوقة، وهذا ممتنع عقلاً وعادة. مطول.

(٥) قلت: قائله: أبو نواس من قصيدةٍ يمدح بها الرّشيدَ. والبيت من البحر الكامل، ومن شواهد «الإيضاح» للقزويني (٣٤١)، و«خزانة الأدب» للبغدادي (١٨/٢). ينظر «الشعر والشعراء» لابن قتيبة (١٧٢).

(٦) لأنه كلام يصح السكوت عليه في الموجب، وهو قوله: جاءني إلا زيد بتقدير: جاءني كل أحد إلا زيد. م.

(٧) بأن يجيئه كل أحد إلا زيد.

(٨) بأن يجيئه أهل بيته إلا ابن فلان. م.

فإن قيل: ربما لا يستقيم المعنى على عموم المستثنى منه في غير الموجب أيضاً[1]، نحو: ما مات إلا زيد، وما خلق إلا بشر، فالنفي والإيجاب سيبان[2] في ذلك، فينبغي أن يدار الحكم على استقامة المعنى[3] على العموم، وفي النفي عكسه.

(مثلُ: مَا ضَرَبنِي إلَّا زيدٌ، إلَّا أنْ يَستقيمَ المَعْنَى) بكون الحكم مما يصح أن يثبت في العام، كالقراءة، فإنه يصح أن يثبت في جميع الأيام، وهو مستثنى من فعل يفهم من التقييد بقوله: (في غير الموجب)، أي: لا يعرب على حسب العوامل في الموجب في جميع الأوقات إلا وقت استقامة المعنى. (مثلُ: قَرَأتُ) في جميع الأيام (إلَّا يَومَ كذَا) من يوم السبت أو يوم الجمعة أو نحو ذلك.

(ومِنْ ثَمَّ) أي: من أجل تقييد الإعراب على حسب العوامل بعدم الإيجاب أو استقامة المعنى؛ (لَمْ يَجُزْ) على تقدير الإيجاب تركيب: (مَا زَالَ زيدٌ إلَّا عَالِماً)؛ لأنه استثناء من الموجب؛ لأن «زال» معناه النفي، ونفي النفي إثبات[4]، فيكون المعنى: ثبتَ [٦٥/أ] زيدٌ أبداً على جميع الصفات إلا على صفة العلم[5]، فلا يستقيم.

---

(١) كما في الموجب. م.

(٢) سيان.

(٣) هاهنا سقط في الأصل الخطي، موجود في نسخة ج، وهو: على استقامة المعنى لا على الإيجاب. قيل: لعله اعتبر الغالب؛ إذ الغالب في الإيجاب عدم استقامة المعنى على العموم، وفي المنفي عكسه.

(٤) أي: دائم.

(٥) ولك أن تحمل الصفات المثبتة على ما يمكن أن يكون مثله عليها مما لا يتناقض، =

(وإذا تعذَّرَ البَدَلُ عَلى اللَّفْظِ) أي: حمل البدل على لفظ المستثنى منه، أو حملاً، أو محمولاً عليه. (فَعَلى المَوْضِع) أي: يحمل على الموضع، أو فهو محمول على محل المستثنى منه عملاً بالمختار على قدر الإمكان. (مِثلُ: مَا جَاءَنِي مِنْ) زائدة (أَحَدٍ إلَّا زيدٌ) بدل محمول على موضع «من أحد». (ولَا أَحَدَ فِيها) أي: في الدار (إلَّا زيدٌ) بدل محمول على اسم «لا». (ومَا زيدٌ شَيئاً إلَّا شيءٌ حقير لَا يُعْبَأُ بِهِ[1])، أو التنكير للتحقير، فـ«شيء» بدل محمول على موضع «شيئاً».

وهذا ثابت (لأَنَّ) كلمةَ («مِن» لَا تُزادُ إلَّا بعدَ الإِثْباتِ)، والمستثنى من النفي إثبات، فلو أبدل من لفظ «أحد»؛ لزم زيادة «من» في الإثبات. (و«مَا» و«لَا» لَا تُقَدَّرانِ) ولا تفرضان (عامِلَتَينِ) تمييز أو حال أو مفعول ثان بتضمين الجعل (بعدَهَا) أي: بعد «إلا»؛ (لأَنَّهُما) أي: لأن «ما» و«لا» حين (عَمِلَتَا للنَّفْيِ) أي: لأجل النفي؛ لأنه مدار حملهما على «ليس» و«إن» أو هو علة[2] حملهما عليهما، أو جزء العلة[3]، فعلى

= ويستثنى من جملتها العلم كما قيل في: ما زيد إلا عالم في الصفات المنفية. م. قلت: انظر «شرح الرضي» (٢/١٠٦).

(١) هذا جواب عن دخل مقدر، وهو أنه يلزم منه أن يكون الاستثناء أو المستثنى منه واحداً في العموم والخصوص، وليس كذلك المستثنى منه أعم بالنسبة إلى المستثنى؛ لأن التنوين يدل على التحقير في الشيء الثاني فإثبات الشارح إليه بقوله: لا يعبأ به.

(٢) هذا إذا جعل علة الحمل مجرد النفي من غير اعتبار الدخول على الاسمية والتقدير بأن يقال: حمل ما على ليس؛ لأنها للنفي كليس، وحمل لا على أن؛ لأن لا للنفي وأن للإثبات حملاً للنقيض على النقيض. م.

(٣) هذا على اعتبار الدخول على الاسمية، والتقدير في إلا أيضاً في علة الحمل. م.

التقديرين الأخيرين انتفاؤه انتفاء العلة المنحصرة[1]، وقد انتقض النفي بـ«إلا»؛ لأنها بعد النفي يوجب الإثبات، وانتفاء العلة المنحصرة يوجب انتفاء الحكم.

(بخِلَافِ: لَيسَ زيدٌ شَيئاً إلَّا شَيئاً) لا يعبأ به، حيث يجوز إبدالُه من اللفظ معه النفي.[2] (لأنَّها) أي: «ليس» (عَمِلَتْ للفِعْلِيَّةِ) أي: ذكر لكونه فعلاً. (فَلَا أَثَرَ) في انتقاض عمل «ليس» (لِنَقْضِ مَعنَى النَّفيِ) إضافة المصدر إلى المفعول، وذكر الفاعل متروك، أي: لانتقاض معنى النفي بـ«إلا» (لِبَقَاءِ الأَمْرِ) يتعلق بمفهوم «لا أثر»، أي: انتقض أثر نقض المعنى لكذا[3] (العَامِلَةِ هِيَ لِأَجْلِهِ) أي: الأمر التي عملت «ليس» لأجله، وهو الفعلية، فـ(العاملة) صفة (جارية) [٦٥/ب] على غير من هي له، ولذا أبرز ضميرها.

(ومِنْ ثَمَّ) أي: ومن أجل أن «ليس» عملت للفعلية، أو لأنه لا أثر لنقض معنى النفي في انتقاض عملها، و«ثم» للإشارة إلى المكان الاعتباري. (جَازَ) تركيب: (لَيسَ زَيْدٌ إلَّا قائِماً) بالنصب على أنه خبر «ليس»، مع كونه مثبتاً بـ«إلا».

---

(١) أي: انتفاء النفي انتفاء العلة المنحصرة لانتفاء الكل بانتفاء الجزء، وإنما قيد العلة بالمنحصرة للتأدي إلى ما قيل من أن انتفاء العلة معينة لا يوجب انتفاء المعلول؛ لأن ذلك في غير المنحصرة. م.

(٢) قوله: معه النفي، ساقط من نسخة: ج.

(٣) في ج: انتفى أثر نقض النفي لكذا.

(وامتَنَعَ: مَا زيدٌ إلَّا قَائِماً) حيث لا يجوز: إلا قائماً؛ لانتفاض عمل «ما» بانتقاض النفي الموجب للشبه بـ«ليس».

(ويُخْفَضُ) المستثنى (بعدَ «غَيرٍ» و«سِوَى» و«سَواءٍ») بالإضافة، (وبعدَ «حَاشَا») لكونه حرف الجر (فِي الأَكْثَرِ) أي: في قول أكثر النحويين، وقد جاء بعدها النصب، كما في الدعاء المنقول: «اللهم اغفِرْ لِي، ولمَن سَمِعَ، دُعَائي، حَاشَا الشَّيطانَ»[1].

(وإعرابُ «غَيرٍ» فِيهِ) أي: في الاستثناء.

فإن قيل: لم يكن مبنياً؛[2] لكونه بمعنى الحرف.

قيل: الإضافة المانعة للبناء.

(كإِعْرَابِ المُسْتثنى) أي: الذي استثني (بـ«إلَّا») لاحتياجه إليه، واستغناء ما بعده عنه؛ لأنه لما كان بمعنى «إلا»؛ كان ما بعده مستثنى، فيستحق الإعراب المستثنى، وله إعراب آخر لأجل الإضافة، و«غير» لا وجه لإعرابه، فبالحري أن يؤثر ما بعد «غير» على قريبه المحتاج بما فضل عن حاجته. (عَلَى التَّفْصِيلِ) المذكور من وجوب النصب في المستثنى الموجب والمقدم والمنقطع، وجوازه مع اختيار البدل في غير الموجب التام، والإعراب على حسب العوامل في الناقص، نحو: جاءني القوم غيرَ

(١) قلت: كلام منثور، وتمامه: اللهمَّ اغفِرْ لي ولمنْ يَسمعُ حَاشَا الشَّيطانَ وأبا الأَصْبَغ. وهو من شواهد «أوضح المسالك» (٢/٢٩٣، و«مغني اللبيب» وكلاهما لابن هشام (١٦٥، وابن عقيل (٢/٢٣٨).

(٢) في ج: لَمَ لمْ يُبْنَى.

زيد، وما جاءني غيرَ زيد أحدٌ، وما جاءني القوم غير حمار بالنصب، وما جاءني أحدٌ غيرُ زيدٍ بالرفع على البدل، والنصب على الاستثناء، وما جاءني غير زيد على التفريغ.

(و«غيرُ») أي: لفظ «غير» (صِفَةٌ) خبر «غير» (حُمِلَتْ) صفة، أو جملة [٦٦/أ] مستأنفة، والضمير للصفة، أو لـ«غير» بتأويل الكلمة، أو باعتبار حمل الصفة عليه. (عَلَى) كلمة («إِلَّا») حال كونها واقعة (فِي الاسْتِثْنَاءِ) أو من حيث إنها واقعة في الاستثناء، أو ظرف لمفهوم الكلام، أي: حملت على «إلا»، ومشاركته[1] في الاستثناء، فالاستثناء محل الشركة، فكان ظرفاً.

(كَمَا حُمِلَتْ «إِلَّا») صفة مصدر محذوف، أي: حملت حملاً مثل حمل «إلا» (عَلَيها) أي: على الغير (فِي الصِّفَةِ) حال، أي: واقعة في الصفة، أو تمييز، أو ظرف، أي: شاركتها في الصفة. (إِذَا كَانَتْ) «إلا» ظرف (حملت) (تَابِعَةً لِجَمْعٍ) أي: واقعة بعد جمع (مَنْكُورٍ) احتراز عن المعرف، حيث يراد به العهد، والاستغراق، فيعلم التناول حتماً، وعدم التناول حتماً (غَيْرِ مَحْصُورٍ) أي: غير متحقق دخوله وعدم دخوله، واحترز به عن العدد، ونحو: لفلان علي مئةٌ إلا واحداً.

واعلم أنه قد يتعذر في المحصور أيضاً، نحو: ما جاءني مئةُ رجلٍ إلا زيدٌ، فإنها تابعة لجمع منكور محصور، ومع ذلك يتعذر الاستثناء؛ لعدم تيقن دخوله فيها، وقد لا يتعذر في منكور غير محصور، نحو:

(١) في ج: وشاركها.

جاءني رجالٌ إلا حماراً، لصحة الاستثناء المنقطع، ففي الضابطة نظر اطراداً أو عكساً[1].

(لتعذُّرِ الاستثناءِ)؛ إذ المتصل يلزم دخوله جزماً، والجمع المنكور يتناول جماعة غير معينة، لا يجزم فيها بتناول المستثنى، ولا بعدم تناوله، فيعذر فيه كلا النوعين من الاستثناء.

وفيه: أنه يمكن فيه الاستثناء المنقطع إذا كان خلاف الجنس، نحو: جاءني رجالٌ إلا حماراً، فالأولى أن يدار الحكم على تعذر الاستثناء، لا على كونه جمعاً منكوراً غير محصور.

(نحوُ: ﴿لو كانَ فيهما آلهةٌ﴾) أي: [٦٦/ب] في السماء والأرض من الآلهة، وأثر قدرتهم. والآلهة جمع: إله. (﴿إلَّا اللهُ﴾) أي: غير الله تعالى (﴿لَفَسَدَتَا﴾[2]) لانخربتا وانخرجتا عن هذا الانتظام.

(وضَعُفَ) حمل «إلَّا» على الصفة (في غيرِهِ) أي: في غير المذكور المنكور، نحو:

---

(١) في ج: طرداً وعكساً.

(٢) سورة الأنبياء، الآية: ٢٢.

قلت: لا يجوزُ في «إلَّا» في قوله تعالى: ﴿لو كانَ فِيهِما آلهةٌ إلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا﴾ أنْ تَكُونَ للاستثناءِ من جِهَةِ المعنى، إذ التقديرُ حينئذٍ: لو كانَ فيهما آلِهةٌ ليسَ فيهمُ اللهُ لَفَسَدَتَا، وذلك يقْتَضِي: أنْ لوْ كانَ فيهما آلِهَةٌ فيهمُ اللهُ لم تَفْسُدَا، ويَسْتَحيلُ أن يُرادَ ذلكَ البَتَّةَ. هذا مِنْ جِهَةِ المَعْنى.

وَلاَ يَجوزُ من جِهَةِ اللفظ، لأنَّ آلِهةً جمعٌ مُنَكَّرٌ في الإثبات فلا عمومَ له، ولا يَصِحُّ الاستثناءُ منه، فلو قُلْتَ «قامَ رِجالٌ إلاَّ زَيْداً» لم يصحَّ اتفاقاً. انظر «معجم القواعد العربية» للشيخ الدقر (٧٨).

وكـــلُّ أخٍ مُفَارِقُـــهُ أخُـــوهُ ... لعَمْـــرُ أبيـــكَ إلّا[1] الفَرْقَـــدَانِ[2]

وفي البيت ضَعْفَان آخَرَانِ: توصيف المضافِ في «كلُّ أخٍ»، والإخبارُ قبل الصفة[3].

(وإعرابُ «سِوَى» و«سَوَاءِ» النَّصبُ) خبر (إعراب) (على الظرفية) أي: بناء على الظرفية[4] (عَلَى الأَصَحِّ).

---

(١) فإنه بمعنى غير، وإلا يلزم أن يقول: إلا الفرقدين؛ إذ هو في كلام موجب. قيل: لا معنى للاستثناء هاهنا؛ إذ لو كان المعنى: وكل أخ مفارقه أخوه إلا الفرقدين فإنهما لا يفارقهما أخوهما لفهم أن يكون لهما أخ ثالث. م.

(٢) قلت: قائله: عمرو بن معد يكرب الزبيدي، ويُنسَب إلى حَضرميّ بن عامرٍ الأسديّ. وهو من البحر الوافر. (الفرقدان): نجمان قريبان من القطب لا يفترقان. والمعنى: كلُّ أخوين غير الفرقدين لا بدّ أن يفترقا بسَفرٍ أو موتٍ.
والشّاهد فيه: (إلاّ الفرقدان) حيث استعمل (إلاَّ) بمعنى (غير).
واستشهد به النُّحَاةُ على نعت (كلّ) بقوله: (إلاّ الفرقدان) على تقدير (غير).
وفيه ردٌّ على المبرّد الّذي زعَم أنّ الوصف بـ(إلاّ) لم يجيء إلا فيما يجوز فيه البدل، فـ(إلاّ الفَرقَدان) صفة ولا يمكن فيه البدل. أي: كلُّ أخٍ، غيرُ الفرقدينِ، مفارقُهُ أخوه.
ولو قال: «كل أخٍ مُفارقُهُ أخوهُ إلا الفَرقدينِ» لَصَحَّ.
وهو من شواهد سيبويه (١٥٨)، و«المفصل في صنعة الإعراب» للزمخشري (٩٩)، و«المقتضب» للمبرد (٢٨٢)، و«المغني» لابن هشام (١١٤).

(٣) أي: الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف، وهو قليل. م.
قلت: قال الجوهري في «الصحاح»، مادة: إيا: وأصلُ (إلَّا) الاستثناءُ، والصفةُ عارضةٌ، وأصلُ (غير) صفةٌ، والاستثناءُ عارضٌ، وقد يكون (إلا) بمنزلة الواو في العطف.

(٤) جار مجرى (غير) في جواز وقوعهما غير ظرف. م.
قلت: قوله: على الظرفية على الأصح، هو مذهب سيبويه، وعند الكوفيين يجوز خروجها عن الظرفية، والتصرف فيها رفعاً ونصباً وجراً، كغير، وذلك لخروجها عن معنى الظرفية إلى معنى الاستثناء. انظر «شرح الرضي» (٢/١٣٢).

[خبر كان وأخواتها]

(خبرُ «كانَ») مبتدأ محذوف الخبر، أي: من الملحقات خبر «كان».

(و) إحدى (أخواتها)، وستعرفها في قسم الفعل.

(وهُوَ) فصل أو مبتدأ: (المُسْنَدُ) غير تابع بدليل ذكر التوابع بعد ذلك، فلا يرد على الحد: توابع الخبر، والمراد: المسند إلى اسم «كان»، فلا يرد نحو: يضرب في: كان زيد يضرب أبوه، فـ«أبوه» مسند بعد دخول «كان»، وليس بخبر «كان»، بل الخبر مجموع الجملة، واحترز به عن كل ما هو مسند إليه.

(بعدَ دُخُولِها) أي: دخول «كان» وإحدى أخواتها، واحترز به عن خبر المبتدأ والمفعول الثاني من باب «علمت» ونحو ذلك.

(نحوُ: كَانَ زيدٌ قَائِماً. وأَمْرُهُ) أي: شأنه (كَأَمْرِ خَبرِ المُبْتدأ) في أقسامه وأحكامه وشرائطه.

(ويتقدَّمُ) خبر «كان» وأخواتها على اسمها حال كونه (مَعْرِفَة) نحو: كان المنطلقَ زيدٌ؛ لافتراقهما بالقرينة، وهي النصب ظاهرة الإعراب، بخلاف نحو: كان موسى عيسى؛ للزوم اللبس.

(وقد يُحذفُ) بقرينة (عَامِلُهُ) أي: عامل خبر «كان» (في مثل: «النَّاسُ) مبتدأ (مَجْزِيُّون) خبره (بأعْمالِهم، إنْ) كان عملهم (خيرٌ فخيرٌ) أي: فجزاؤهم خير، (وإنْ) كان عملهم (شرّاً فشرٌّ») أي: [١/٦٧] فجزاؤهم شر[١].

---

(١) قلت: ومن العرب من يقول: «المرءُ مقتولٌ بما قَتَل به، إن خنجراً فخنجرٌ، وإن سيفاً =

(ويَجوزُ فِي مِثلِها) أي: في مثل هذه الصورة (أربعةُ أوْجُهٍ): نصبهما بتقدير «كان» مع الاسم في الموضعين، أي: إن كان عملهم خيراً، فيكون جزاؤهم خيراً. ورفعهما بتقديره مع الخبر في الأول، وتقدير المبتدأ في الثاني، أي: إن كان في عملهم خير فجزاؤهم خير. ونصب الأول ورفع الثاني وبالعكس، أي: إن كان عملهم خيراً فجزاؤهم خير، وإن كان في عملهم خير فيكون جزاؤهم خيراً.

(ويَجِبُ الحَذْفُ) أي: حذف «كان» (فِي مِثْلِ: أمَّا أنتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ، أَيْ: لِأَنْ كُنْتَ) منطلقاً انطلقتُ، أي: انطلقتُ لانطلاقك، فحذف «كان»، وعوض عنها (ما)، وأدغمت الميم في النون، فوجب الحذف، وانفصل الضمير، وبقي الخبر على النصب، وهذا على تقدير فتح همزة «أمَّا»، وأمَّا على تقدير كسرها؛ فالتقدير: لإنْ كنتَ منطلقاً انطلقتُ.

[اسمُ إنَّ وأخواتها]

(اسمُ «إنَّ») مبتدأ محذوف الخبر، أي: ومن الملحقات اسم «إن» (وَ) إحدى (أَخَواتِها) أي: أمثالها على الاستعارة المصرح بها[1].

= فسيفٌ». ويجوز: «إن خير فخيراً» بتقدير، إن كان في عملهم خيرٌ، فيُجزون خيراً، ويجوز نصبُهم معاً بتقدير؛ إنْ كان في عملهم خيراً، فيُجزون خيراً، ورفعهما معاً بتقدير: إن كان في عملهم خيرٌ فجزاؤُهم خير، والوجه الأرجحُ الأول، حذف (كان) مع اسمها، والثاني رفع الأول ونصب الثاني أضعفها، والأخيران متوسطان.
أي: إنْ كانَ عَمَلُهم خَيراً فجزاؤهم خير، ومثال «لَو» قوله ﷺ: «التَمِسْ وَلَو خاتماً مِنْ حَديد» أي: التَمسْ شيئاً، ولو كان الملتَمسُ خَاتَماً من حديد.

(١) الاستعارة المصرح بها: هو أن يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه وهو المشبه، وإنما شبهت بالأخوات دون الإخوة؛ لأنها كلمة، والكلمات مؤنثة. م.

(هُوَ) فصل أو مبتدأ (المُسنَدُ إليهِ) أي: الذي أسند إليه خبرها، فلا يرد أبوه، في: إن زيداً أبوه قائمٌ، واحترز به عما ليس بمسند إليه. وإنما انتصب اسم «إن» وأخواتها؛ لشبهه بالمفعول في وقوعه بعدما يقتضي وراء المرفوع، لا في كونه فضلة. (بعدَ) ظرف المسند إليه (دُخُولِها) أي: «إن» وإحدى أخواتها، واحترز به عما هو مسند إليه بغير دخول (إن) وإحدى أخواتها، والمراد: غير التوابع بدليل ذكر التوابع بعد، فلا يرد نحو: أخاك، في: إن زيداً أخاك في الدار. (مِثلُ: «إنَّ زيداً قائمٌ»).

[لا: التي لنفي الجنس]

(المَنصُوبُ بـ«لا») مبتدأ محذوف [٦٧/ب] الخبر. لم يقل: اسم لا؛ لأنه على الإطلاق ليس على المنصوبات. (التي) أي: الكلمة «لا» التي (لِنَفيِ الجِنسِ) أي: لنفي الحكم على الجنس.

(هُوَ المُسنَدُ إليهِ) أي: الذي أسند إليه خبرها، فلا يرد أبوه، في: لا غلامَ رجلٍ أبوه قائمٌ، فلا يرد نحو: لا غلامَ رجل غلاماً حسناً عندك؛ لأن المراد: غير التوابع، واحترز به عما إذا لم يكن مسنداً إليه. (بعدَ دُخُولِها) ظرف المسند إليه، احتراز عن المبتدأ وسائر أصناف المسند إليه من غير دخول «لا» النافية لنفي الجنس.

(يَلِيها) حال من الضمير في (إليه)، أو في (دخولها)، وحينئذ لا يجب إبراز الضمير، وإن كان جارياً على من هي له؛ لعدم اللبس، نحو: هند يضربه، بخلاف الصفة، نحو: هند زيد ضاربته هي. (نَكِرَةً) احتراز عن المفعول والمعرفة؛ لوجوب الرفع والتكرار. (مُضافاً) احتراز عن

النكرة المفردة، فإنها مبنية. (أَوْ مُشَبَّهاً بِه) في تعلقه بشيء هو من تمام معناه. (مِثلُ: «لَا غلامَ رجلٍ») نظير المضاف (ظَرِيف فِيها) وقد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله: (فيها). (ولَا عِشرِينَ دِرْهماً لك) نظير المشبه بالمضاف.

(فإِنْ كَانَ) اسمُ «لا» والمطلق مذكور بدلالة المقيد[1]، وليس الضمير عائداً إلى المنصوب بـ«لا» حيث لا يستقيم الحمل. (مُفرداً؛ فَهُو) أي: الاسم والجملة، جزاء الشرط (مَبنِيٌّ) لتضمن «من»، وتعين ما ينصب به للخفة ولموافقة حال الإعراب (عَلَى مَا يُنصَبُ بِهِ) من الفتحة أو الياء أو الألف، و(ينصب) مسند إلى ضمير، أي: على ما ينصب هو به، أو إلى قوله: (به) على تقدير ما يقع النصب به، والأول أصوب؛ لعدم التعسف فيه.

(وإِنْ كَانَ مَعْرِفَةً) عطف على قوله: (مفرداً) (أَوْ مَفْصُولاً بَينَهُ) أي: بين الاسم والظرف مفعول ما لم يسم فاعله (وبَينَ «لَا»؛ وَجَبَ الرَّفْعُ) على الابتداء، (والتَّكْرِيرُ)؛ لمطابقة السؤال[2].

(ونحوُ: «قَضِيَّةٌ ولَا أَبا حَسَنٍ لَهَا») أي: لهذه القضية، جواب [٦٨/أ] سؤال، وهو أن يقال: أبو الحسن معرفة لكونه علماً، ولا رفع فيه، ولا

---

(١) يعني: أن المنصوب المعرف بالقيود الثلاثة التي ذكرها قبل. م.

(٢) لأن السؤال عن شيئين لأنه قال: أزيد عندك أم عمرو، فوجب التكرير فيهما ليطابق السؤال. وفيه لأنه يحتمل أن يكون السؤال عن شيء بأن يقول: أزيد عندك. وفيه. م.

قلت: وفي نسخة ج زيادة هي: لمطابقة السؤال، أما في المعرفة فلامتناع أنَّ (لا) النافية للجنس فيها، وأما في المفصولة فلضعف (لا) عن التأثير مع الفصل.

تكرير. فأجاب بأنه (مُتَأَوَّلٌ) والمراد بـ(أبا الحسن): علي بن أبي طالب ﷺ، وهو كنيته، ومتأول بالنكرة بصفة[١] اشتهر العلم بها، أو بتقدير المثل، أي: هذه قضية ولا مثل أبي حسن لها، ولا حاكم لها.

(وفي مِثلِ: «لَا حَولَ ولَا قُوَّةَ إلَّا باللهِ») أي: فيما كرر فيه «لا»، والمعنى: لا حول عن المعصية، ولا قوة على الطاعة إلا بتوفيق الله، أو لا رجوع لنا عن المعاصي ولا طاقة لنا عن مشقة الدنيا من التي يؤمر لنا في أداء الزكاة والصدقة والصوم والصلاة وغيرها إلا بالله. (خمسةُ أوجُهٍ): الأول: (فتحُهُما) أي: فتح الاسمين على أن «لا» لنفي الجنس. (وَ) الثاني: (فَتحُ الأَوَّلِ) على أن «لا» لنفي الجنس، (ونَصْبُ الثَّانِي) حملاً على اللفظ، وقولاً بأن «لا» فيه زائدة لتأكيد النفي[٢]. (وَ) الثالث: (فتح الأول) بـ«لا» النافية التي لنفي الجنس، (ورَفْعُهُ) أي: رفع الثاني حملاً على محله، وقولاً بأن «لا» فيه زائدة. (و) الرابع: (رفعُهُما) على عدم البناء، والحمل على الابتداء لمطابقة السؤال. (و) الخامس: (رَفْعُ الأَوَّلِ)

---

(١) بدل من بالنكرة على أحد تأويلي. الرضي.

قلت: قال الشارح الرضي: «ولتأويله بالمنكر وجهان: إما أن يقدر مضاف هو (مثل) فلا يتعرف بالإضافة، لتوغله في الإبهام، وإنما يجعل في صورة المنكر بنزع اللام، وإن كان المنفي في الحقيقة هو المضاف المذكور الذي لا يتعرف بالإضافة إلى أي معرَّف كان، لرعاية اللفظ وإصلاحه، ومن ثَم قال الأخفش: على هذا التأويل يمتنع وصفه، لأنه في صورة النكرة، فيمتنع وصفه بمعرفة، وهو معرفة في الحقيقة، فلا يوصف بنكرة، وإما أن يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلة، كأنه اسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنى، لأن معنى: قضيته ولا أبا حسن لها: لا فيصَلَ لها...» (٢/١٦٦).

(٢) ويجوز أن يجعل لا غير زائدة، بل لنفي الجنس.

على أن «لا» بمعنى «ليس» (على ضعف) لأن عملها بمعنى «ليس» ضعيف، (وفتحُ الثَّاني) على أن «لا» فيه نافية للجنس. وأما السادس ـ وهو رفع الثاني على أن «لا» بمعنى «ليس» وفتح الأول على أن «لا» نافية للجنس؛ فتوهم؛ لأنه باعتبار الصورة عين الثالث، فلو اعتبار اختلاف الوجوه؛ لازدادت الوجوه على الستة.

(وإذا دَخَلَتِ الهَمزةُ) على «لا» النافية للجنس؛ (لم يتغير العمل) أي: لم يتغير أثره، لا في المتبوع، ولا في التابع، بخلاف ما إذا دخلت الجار، نحو: آذيتني بلا جرم، ووجدته بلا مال، ونحو[1]:

أَلَا رَجُــلاً جَــزَاهُ اللهُ خَيــراً[2]

---

(١) جواب سؤال مقدر، تقديره: إنك قلت: إذا دخلت الهمزة لم تغير العمل، ومنها تغير العمل بدخول الهمزة حيث يصير رجلاً مع كونه مفرداً نكرة. فأجاب: بأنه إما مفعول فعل مقدر، أو منون للضرورة. م.

(٢) قلت: هذا صدر بيتٍ قاله عمرو بن قعاس المرادي، عَجُزُه:

يَــدُلُّ عَلَــى مُحَصَّــلَةٍ تَبِيــتُ

و(المحصلة) هي: المرأة التي تحصِّل ترابَ المعدن لتنخله. وأصل التحصيل: استخراج الذهب من حجر المعدن. وقال الأخفش: قوله: (محصلة) موضع يجمع الناس، أي: يُحصِّلهم. (تبيت) ـ بفتح التاء ـ تكون لي بيتاً، أي: امرأة، والبيتُ: النكاح.

والبيت من البحر الوافر، وهو من شواهد سيبويه (١٥٤)، و«مغني اللبيب» لابن هشام (١١١). وأنشده ابن منظور في «اللسان»، مادة: حصل، بدون نسبة.

وفي «رجل» أوجهُ الإعراب الثلاثة: «ألا رجلاً»: بمعنى: هاتِ لي رجلاً. ويُروى: «ألا رجلٍ» بمعنى: أمَا مِن رجلٍ. رجلٌ: فاعل بإضمار فعل يفسره (يدل) تقديره: هَلَّا يَدُلُّ رجلٌ على مُحَصَّلةٍ... قال يونس: أصله (ألَا رجلَ) فنَوَّنَ للضرورة، و(ألا) عنده فيه للتَّمنِّي.

وعند الخليل: ليست للتمني، وإنما هي للتحضيض، و(رجلا) منصوب بفعل محذوف تقديره: ألَا تُرونني رجلاً... انظر للمزيد لزاماً «خزانة الأدب» للبغدادي (٣/٥٠) فقد =

بتقدير: ألا [٦٨/ب] تُرونني، أو على الضرورة، وإرادة العمل المعنوي، وإلا؛ فليس في: لا رجل فيها عمل اصطلاحي؛ لمكان البناء، أو العمل حقيقياً، كما في: لا غلام رجل، أو مشبهاً، كما في: لا رجل.

(ومَعناهَا) أي: الهمزة الداخلة على «لا» (الاسْتِفهامُ) نحو: ألا ماء فأشربه، (والعَرْضُ) نحو: ألا نزول بنا فنحسن.

وفيه: أن «ألا» في العرض يختص بالفعل. كذا ذكره الأندلسي[1].

وفيه: أن المصنف لعله خالفه في ذلك.

(والتَّمَنِّي) نحو: ألا سبيل إلى خمر فأشربها، ألا سبيل إلى نصر بن الحجاج، ونحوها كالإقرار والإنكار وغيرهما من مولدات الاستفهام، واختيار المصنف قول المازني والمبرد كما اختار الجُزُوليّ[2]، وخالفهما

= أسهب في شرح البيت وتخريجاته.

(١) قلت: الأندلسي هو: القاسم بن أحمد بن الموفق الأندلسي المرسي اللورقي، من علماء العربية بالأندلس. نسبته إلى لورقة بمرسية. رحل إلى العراق وسوريا، وتوفي بدمشق. له «شرح المفصل» أربع مجلدات، و«شرح الشاطبية». توفي سنة (٥٧٥-٦٦١هـ = ١١٨٠-١٢٦٣م). ينظر «بغية الوعاة» للسيوطي (٣٧٥)، و«نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب» للمقري (١/ ٣٥١).

(٢) قلت: الجزولي هو: عيسى بن عبد العزيز الجزولي البربري المراكشي، أبو موسى، من علماء العربية. تَصدَّر للإقراء بالمرية، ووَلِيَ خطابة مراكش، وتوفي فيها. من كتبه: «الجزولية» رسالةٌ في النحو، و«الأمالي» في النحو، و«مختصر شرح ابن جني لديوان المتنبي». قال ابن خلكان: والجزولي، بضم الجيم والزاي، نسبةً إلى «جُزُولة» وهي بطن من البربر. توفي سنة (٥٤٠-٦٠٧هـ = ١١٤٥-١٢١٠م). ينظر: «بغية الوعاة» للسيوطي (٣٧٠)، و«مرآة الجنان» لليافعي (٤/ ٢٠).

في ذلك سيبويه[1]، وجعل للتمني حكماً بغير الحكم التابع حتى منع حمله على المحل لجعل الاسم مفعول التمني[2].

(ونَعْتُ) الاسم (المَبنيّ) احتراز عن نعت اسم (لا) إذا كان مفرداً،[3] نحو: لا غلام رجل ظريفاً عندي، فإنه لا يبنى؛ لعدم بناء موصوفه. (الأَوَّلُ) صفة النعت، احتراز عن النعت الثاني فصاعداً، نحو: لا رجل ظريف شريفاً في الدار. (مفرَدًا) حال من ضمير مبني، احتراز عن المضاف والمضارع له؛ لوجوب إعرابهما اسمين لـ«لا»، فكذا تابعين (يَليهِ) احتراز عن المفصول، نحو: لا غلام فيها ظريفٌ، وقوله: (يليه) يغني عن قيد (الأول). (مبنيٌّ ومُعرَبٌ) حملاً على الموصوف؛ لمكان الاتحاد بينهما والاتصال، وتوجه النفي إليه. وقوله: (مبني ومعرب) خبر (نعتُ) (رَفعًا) حملاً على المحل، (ونَصبًا) حملاً على اللفظ من حيث إن فتحته يشبه الإعراب في العروض والاطراد كحركة المنادى، وهما مصدران نوعيان لقوله: (معرب)، أو منصوبان على نزع الخافض، أي: معربان برفع ونصب. (نحوُ: لَا رجلَ ظريفَ وظريفٌ وظَريفًا).

[٦٩/أ] (وإلَّا) أي: وإن لم يكن كذلك، بأن كان غير الأول أو مضافاً

---

(١) قال سيبويه: لا يجوز حمل التابع على الموضع؛ إذ التمني يغنيها عن الخبر، ويصير معنى اسمها معنى المفعول، فمعنى: ألا غلام: أتمنى غلاماً، فلا تحتاج إلى خبر ظاهر، ولا يقدر كقولك: اللهم غلاماً، أي: هب لي غلاماً. ري.
قلت: النقل من «شرح الرضي» (١٧٣/٢).

(٢) أي: يجعل سيبويه اسم لا مفعول فعل التمني في المعنى. م.

(٣) في ج: معرباً.

أو مشبهاً به أو مفصولاً؛ (فالإعرابُ[١]) واجبٌ فهو مبتدأ محذوف الخبر، والفاء جزاء الشرط، نحو: لا رجلَ ظريفٌ كريمٌ في الدار، ولا رجل راكبُ فرس عندي، ولا رجل خيراً منك في البلد، ولا رجلَ في الدار كريم.

(والعَطْفُ عَلَى اللَّفْظِ وعَلَى المَحَلِّ) أي: حمل المعطوف المنكر على اسم «لا» المبني على لفظه وعلى محله (جَائِزٌ)، أي: والعطف جائز، والعطف محمولاً على اللفظ، أي: منصوباً ومحمولاً على المحل. أي: مرفوعاً جائز إذا كان المعطوف نكرة، بخلاف: لا غلام لك والفرس إذ رفعه واجب؛ لعدم تأثير «لا» في المعرفة، وإنما لا يجوز فيه البناء؛ لمكان الفصل بالعاطف، ولم يجعل في حكم المستقل، كيا زيد وعمرو، لمظنة الفصل بـ«لا» المؤكدة؛ إذ المعطوف على النفي يزاد فيه «لا» كثيراً، نحو: لا حول ولا قوة، ولا بيع ولا خلة، ولضعف تأثير «لا» حتى لا يجوز الرفع في اسمها عند التكرير، ويجب عند التعريف[٢]

والفصل[٣]، ويدون ذلك أيضاً عند المبرد، بخلاف باقي[٤] وسائر التوابع[٥]؛ لانصرافهما عندهم،[٦] لكن ينبغي أن يكون حكمها حكم توابع المنادى. كذا ذكره الأندلسي.

---

(١) أي: إما بالرفع أو النصب.
(٢) أي: اسم لا.
(٣) أي: بين لا واسمه.
(٤) فإنها عامل قوي. م.
(٥) أي: ما بقي من التوابع بعد الوصف والعطف. م.
(٦) قلت: كذا في الأصل الخطي بخط واضح مفهوم لا لبس فيه، وفي نسخة ح: لا نصَّ عنهم فيها.

(مثلُ:

فلا أبَ وابنًا) مثلُ مَروانَ وابنِهِ   إذَا هُوَ بالمَجْدِ ارْتَدَى وتَأَزَّرَا[1]

بالرفع والنصب.

(ومثلُ: لَا أَبَا لَهُ) بإثباتِ الألف[2]، و(لا غُلامَيْ لَهُ)، ولا ناصري له، بخلاف النون. (جَائزٌ تشبيهًا) مفعول له، أي: أجيز تشبيهاً، أو مفعول مطلق، أي: شبه تشبيهاً، والجملة معللة. (لَهُ) مفعول به للتشبيه، واللام زائدة لتقوية عمل المصدر (بالمُضافِ) صلة التشبيه، ويتعلق به قوله: (لِمُشاركتِهِ لَهُ)، وجه التشبه له متعلق بمشاركته، وكذا (فِي أَصْلِ مَعناهُ)

---

(١) قلت: قائله رجلٌ من بني عبد مناة بن كِنانة، يمدح فيه مروان بن الحكم وابنَهُ عبدَ الملك ابنِ مروان. ويُنسَب للفرزدق ـ وليس في «ديوانه» ـ كما يُنسَب لغيرهما. والبيت من البحر الطويل، وهو من شواهد سيبويه (١٤٩)، و«المقتضب» للمبرد (٢٧٧)، و«شرح قطر الندى» لابن هشام (١٦٨). ـ المجد: العِزّ والشَّرف. وارتَدَى: لَبِسَ الرِّداء، وهو ما يَستُرُ النِّصفَ الأعلى. وتأزَّر: لَبِسَ الإزار، وهو الثَّوب الَّذي يَستُرُ النِّصف الأسفل. والارتداءُ والائتِزار بالمجد كِنايةٌ عن غايةِ الكرم ونهاية الجُود، فكأنّهما متلبّسان بهِ لا يُفارقانه.
والشّاهد فيه: (فلا أبَ وابنًا) حيث عطَفَ على اسم (لا) النّافيةِ للجنس ولم يكرِّرها، وجاء بالمعطوف منصوبًا؛ لأنّه عطفه على محلّ اسم (لا)، وهو مبنيّ على الفتح في محلّ نصب، ويجوز فيه الرّفع، ووجهُهُ أن يكون معطوفًا على محلّ (لا) معَ اسمها، فإنّهما معًا في محلّ رفعٍ بالابتداء. ينظر «أوضح المسالك» (٢/٢٢)، و«ابن عقيل» (٢/١٩).

(٢) يعني: أن الكثير أن يقال: لا أب له، ولا غلامين له، فيكونان مبنيين، وجاز أيضاً على قلة، لكن إلى حد الشذوذ في المثنى وجمع المذكر السالم، وفي الأب والأخ من بين الأسماء الستة إذا وليها لام الجر أن تعطى حكم الإضافة بحذف نوني المثنى والمجموع وإثبات الألف في الأب والأخ، فيقال: لا غلامي لك، ولا مسلمي لك، ولا أبا له، ولا أخا له، فتكون معربة اتفاقاً، وأجاز سيبويه أن يكون نحو: لا غلام لك مثله، أعني: مضافاً واللام زائدة، فيكون معرباً. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٢/١٧٩).

أي: معنى [٦٩/ب] المضاف[١]، وهو الاختصاص.

(ومن ثَمَّ) أي: ومن أجل أن جوازه للتشبيه بالمضاف لمشاركته له في أصل معناه، وهو الاختصاص؛ (لَمْ يَجُزْ) تركيب: («لا أبا» فيها)؛ لعدم معنى الاختصاص، (وليسَ) نحو: لا غلامي له ولا أبا له (بمُضافٍ)؛ (لِفَسادِ المَعْنَى) على تقدير كونه مضافاً؛ لأنه إذا دخل المعرفة وجب الرفع والتكرير، فلا يكون مضافاً.

أو يقال: إن «لا» لا يعمل في المعرفة[٢]، أو لأنه يلزم الاستواء بين المعرفة والنكرة في المعنى.

وفيه: أن الاستواء لا يستلزم الاتحاد والممنوع هذا لا ذاك، على أن امتناع الاتحاد بين معنى المعرفة والنكرة في المعنى أيضاً ممنوع إلا إذا كان[٣] من كل وجه[٤]، وذا هاهنا ممنوع.

(خِلَافاً لِسيبويهِ) ووافقه صاحب «المفصل»[٥] في ذلك، قائلاً: بأنه

---

(١) الذي هو أبوك.

(٢) فعلى هذا يكون المراد بفساد المعنى خرم القاعدة. م.

(٣) أي: الاتحاد لا الاتحاد في المعنى قوله إلا لمعنى لكن. م.

(٤) أي: ذاتاً ومعنى لا منه فقط. م.

(٥) قلت: أما «المفصل في صنعة الإعراب». فقد طبع طبعات عدة، إحداها بتحقيق الدكتور علي بو ملحم، في مكتبة الهلال ـ بيروت سنة ١٩٩٣. وأما صاحبه ومؤلفه فهو الزمخشري، محمود بن عمر الخوارزمي، جار الله. المتوفى سنة (٥٣٨هـ) وقد تقدمت ترجمته.

قلت: قوله: خلافاً لسيبويه، أي: والخليل وجمهور النحاة، وإنما خَصَّ سيبويه بهذا الخلاف؛ لأنه العُمدة فيما بينهم، أو لأن المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين، =

مضاف إليه، واللام زائدة لتأكيد الإضافة، وقيل: لتأكيد اللام المقدرة[1]، ولأداء حق «لا» من صورة التنكير[2]، ولا فساد في موافقة المعرفة والنكرة في المعنى، كما في: وجهك[3] ووجه لك[4]، ورأسك ورأس لك، ولا يلزم الرفع والتكرير لشبهه النكرة بصورة الفصل[5].

(ويُحذَفُ) اسم (لا) حذفاً كثيراً (فِي مثلِ: «لَا عليكَ») أي: لا بأسَ.

[خبر (ما) و(لا) المُشَبَّهَتينِ بـ(ليسَ)]

(خبرُ «مَا» و«لَا») مبتدأ محذوف الخبر، أي: ومنه خبر «ما» و«لا». وقوله: (هُوَ المسندُ إِلَيهِ) كلامٌ،[6] أو مبتدأ خبره قوله: (المسند)، وقوله: (هو فصل).

(المُشَبَّهتينِ) صفة «ما» و«لا» (بـ«لَيسَ») في النفي والدخول على الاسمية، ويتعلق بالمشبهتين (هُوَ: المُسنَدُ) أي: اسم «ما» و«لا»، فلا

= فمذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة أن مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى، وإقحام اللام بين المضاف والمضاف إليه تأكيد للَّام المقدَّرة، وقد حَكَمَ المصنف ابن الحاجب رحمه الله تعالى بفساده كما رأيت. انظر «ملا جامي» (٢٩٩).

(١) لأنه مضاف بتقدير اللام، فاللام المذكورة مؤكدة اللام المقدرة. م.

(٢) متعلق بأداء.

(٣) الإضافة بيانية.

(٤) الإضافة بيانية.

(٥) هذا مذهب المبرد؛ لأنه يجوز الرفع بلا تعريف وفصل. تأمل. م.

(٦) في ج: وقوله: (هو المسند) ابتداء كلام.

يرد نحو: يضرب في: ما زيد يضرب أبوه، لكنه يقع قوله: (بعدَ دُخُولِهما) حينئذ مستدركاً، فالأولى اعتبار الحيثية حيث لم يقصد في إسناد «يضرب» كونه بعد دخولهما، والمراد: غير التابع، بدليل ذكر التوابع بعدها، فلا يرد: يضرب في نحو: ما زيد رجلاً [٧٠/أ] يضرب. واحترز بالمسند عن المسند إليه.

(بعدَ دُخُولِهِما) أي: «ما» و«لا»، والإضافة للمصدر إلى الفاعل، واحترز به عما إذا كان مسنداً بغير دخولهما، كخبر المبتدأ ونحوه. (وهي) أي: انتصاب خبر «ما» و«لا»، والتأنيث باعتبار الخبر (لُغَةُ أهْلِ الحجازِ) وعند بني تميم لا يعملان؛ لعدم اختصاصهما بقيد واحد[1]، وأهل الحجاز اعتبروا لشبه المشابهة، والتشبيه بـ«ليس» المختص بقيد واحد[2].

(وإذَا زِيدَتْ «إنْ») مفعول ما لم يسم فاعله (مَعَ «مَا»)، نحو: ما إن زيد قائم، (وانتَقَضَ النَّفيُ بـ«إلَّا») الموجبة للإثبات بعد النفي، ونحو قول الشاعر:

وَمَـا الـدَّهْرُ إلَّا مَنْجَنُونَـاً بأَهْلِـهِ ... وَمَا صَاحِبُ الحَاجَاتِ إلَّا مُعَذَّبَا[3]

---

(١) أي: من الفعلية والاسمية. م. قلت: وفي نسخة ج: بقبيل واحد.

(٢) وهو الاسمية. قلت: وفي نسخة ج: اعتبروا شبهه بليس كالمختص بقبيل واحد.

(٣) قلت: البيت بلا نسبة في المصادر التي ذكرته، كـ«مغني اللبيب» لابن هشام (١٠٢)، و«خزانة الأدب» للبغدادي (١٢٣/٤). والتقدير في البيت:

ما الدَّهرُ إلا يَدورُ دَوَرانَ مَنجنونٍ بأهلِهِ * وماصاحبُ الحَاجَات إلا يُعَذَّبُ تعذيباً

ذهب يونس بن حبيب شيخُ سيبويه - وتبعه الشلوبين - إلى أنه يجوز إعمال «ما» عمَلَ (ليس) مع انتقاض نفي خبرها بـ(إلا).

=

محمول على: يشبه منجوناً؛ أو دوران منجنون بحذف الفعل أو حذف المضاف، وعلى جعل المعذَّب مصدراً ميمياً، وجعل التركيب من باب: ما زيد إلا أسيراً.

(أَوْ تَقَدَّمَ الخَبَرُ) على الاسم، نحو: ما قائمٌ زيدٌ؛ (بطل العملُ) أي: عمَلُ «ما» و«لا».

وفيه[1]: أن أحد الشروط[2] متقيد بـ«ما»، فلا يترتب عليه حكم كليهما، اللهم إلا أن يقال: المراد عمل «ما» و«لا»، وإذا حصل فيه شيء من ذلك أما في زيادة إن وتقدم الخبر؛ فللفصل وتغيير الترتيب مع ضعفهما، وأما في الوقوع؛ بعد «إلا»؛ فلأن عملهما باعتبار الشبه بـ«ليس»، وهو مبني على النفي، فينتفي بانتفائه.

(وإذَا عُطِفَ عَلَيهِ) أي: على خبر «ما» و«لا» (بِمُوجِبٍ) بحرف عطف مُوجِب، أي: مثبِتٌ ما بعده، ومفيدٌ إيجابَ النفي، وهو «بل» و«لكن»، مثل: ما زيدٌ قائماً بل قاعدٌ، ولا رجلٌ قائماً لكنْ قاعدٌ[3].

= وعند الفرّاء يجوز النصبُ بعد الإيجاب إذا كان الخبر وصفاً.

ولأجلِ هذا الشرطِ وجَبَ الرَّفعُ بعد «بَلْ ولكن» في نحو: «ما هِشَامٌ مسافراً بل مُقيمٌ» أو «لكنْ مقيمٌ» على أنه خبرٌ لِمُبْتَدأ محذوفٍ، ولم يَجُزْ نَصْبُهُ بالعَطفِ لأَنَّهُ موجَب.

المنجنون: الدُّولاب التي يُستَقى بها الماء. والمعنى: وما الزَّمانُ بأهله إلا كالدُّولَاب، تارةً يرفع، وتارةً يَضَع. انظر لزاماً كلاً من «أوضح المسالك» لابن هشام (١/٢٧٦)، و«خزانة الأدب» للبغدادي (٤/١٢١).

(١) أي: والبطلان.

(٢) وهو زيادة أن مع ما.

(٣) هاهنا زيادة من نسخة ج: وأما إذا عطف بحرف غير موجب، مثل: ما زيدٌ قائماً ولا =

(فالرَّفْعُ)، وأما إذا عطف بحرف غير موجب لا لانتفاء النفي الموجب للتشبيه بـ«ليس»، والجملة جزاء الشرط[1].

** ** **

= قاعداً، فحكمه حكم ما مرَّ من المعطوفات فالرفع واجب لانتفاء النفي...

(١) قلت: في «ملا جامي» (٣٠١): فالرفع، أي: فحكم المعطوف الرفعُ لا غيرُ، لكونهما بمنزلة (إلا) في نقض النفي. وعبارة «شرح الرضي» (٢/١٨٣): «قوله: (فالرفع)، أي الرفع واجب، وذلك لزوال علة العمل وهي النفي».

[المجرورات]

(المَجْرُوراتُ) مبتدأ، أو خبر مبتدأ محذوف الخبر، أي: هذا ذكر المجرورات.

(هُوَ مَا اشْتَمَلَ عَلَى) صلة الاشتمال (علم المُضاف إليه) وهو الجر [٧٠/ب] حقيقة أو تقديراً أو حكماً.

[الإضافة]

(والمُضافُ إِلَيهِ: كلُّ اسمٍ) حقيقة أو حكماً، فنحو: ﴿يَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّورِ﴾[1]، و﴿يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ﴾[2] بتأويل المصدر. (نُسِبَ إليهِ شيءٌ) هو أعم العام، يتناول الاسم والفعل، مثل: غلام زيد، ومررت بزيد، وما أنا مارٌّ بزيد، وأقول: كلام الحاجبي يدل على أن المضاف لا يجب أن يكون اسماً؛ لأنه قال: نسب إليه، ولم يقل: اسم.

(بوَاسِطَةِ) احتراز عما إذا نسب إليه شيء لا بواسطة حرف الجر، كنسبة الفعل إلى الفاعل أو المفعول به بلا واسطة (حَرفِ الجَرِّ)، كان مما لا يلائم المحل.[3]

---

(١) سورة الأنعام، الآية: ٧٣.

(٢) سورة المائدة، الآية: ١١٩.

(٣) في ج: حرف جر، أي حرف كان مما يلائم المحل.

ويشكل ذلك في نحو: الحسن الوجه مما أضيف إلى الفاعل من حيث إن الفاعل ليس من مداخل حرف الجر، فلا وجه فيه لتقديرها، إلا أن يقال: الحسن الوجه من باب الإضافة إلى المشبه بالمفعول، بدليل أن فاعله مضمر، فلو كان من باب إضافة الفاعل؛ لزم تعدد الفاعل، وعلى هذا يمكن تقدير «من» البيانية.

واعلم أن كلام النحويين دال على أن الإضافة اللفظية ليست بواسطة حرف الجر، لكن ظاهر هذا الحد الذي ذكره للمضاف إليه يدل على أن الإضافة اللفظية أيضاً بواسطة حرف الجر.

(لَفظَاً أَوْ تَقْدِيرَاً) نحو: غلامُ زيدٍ، أو خاتَمُ فضةٍ، وهما تمييزان[1]، أي: بواسطة تلفظ حرف جر أو تقديره، أو خبران لـ«كان» المحذوفة، أي: ملفوظاً كان الحرف أو مقدراً، أو حالان.

وفيه: أن وقوع المصدر حالاً سماع.

وفيه: أنه فيما عليه دل الفعل قياس.

وفيه: أنه مذهب المبرد، والمبحث قول سيبويه[2].

وفيه: أنه حال على قوله: بحذف مضاف.

(مُرَادَاً) حال، أي: ظاهراً أثره، أي: مجروراً لما بعده.

---

(١) لأن التمييز في معنى الفاعل، ولهذا قال في التقديرين بواسطة تلفظ حرف الجر أو تقديره. م.

(٢) حيث قصره على السماع، سواء كان للفعل دلالة عليه أم لا. م.

وفيه: أنه يوجب الدور؛ لأخذ[1] المضاف إليه في [٧١/أ] تعريف المجرور، وأخذ المجرور في تعريفه.

وفيه: أن تعريف المجرور بما ذكر لفظي، فلا توقف ولا دور. واحترز به عن نحو: صمتُ يومَ الجمعةِ، فإن الحرف فيه غير مراد[2].

(فالتقديرُ شرطُهُ أنْ يكونَ) خبر المبتدأ الثاني، والجملة خبر المبتدأ الأول. (المُضافُ اسمَاً) لا فعلاً، بخلاف لفظ الحرف، نحو: مررت بزيد. (مُجَرَّداً تَنوِيْنُهُ) ولو مقدراً، كحكم رجل وضاربك، وحواج بيت الله، والمراد: مجرد تنوينه أو ما يقوم مقامه حقيقة، كغلام زيد، وضارب عمرو، وحسن الوجه، وضاربا زيد، وضاربو زيد، أو حكماً، نحو: الحسن الوجه، حيث حذف ما أضيف إليه فاعله الذي هو كجزء منه والمضاف إليه قائم مقام التنوين، فلما حذف من فاعله المضاف إليه؛ فكأنه حذف من المضاف؛ لمكان الجزئية، ونحو: الضارب الرجل[3] وإن لم يكن مجرداً تنوينه لأجل الإضافة، لكنه محمول على: الحسن الوجه، فكان في حكمه. وفي العبارة قلب، أي: مجرداً هو عن تنوينه، والمقلوب

---

(١) في ج: لا حذف المضاف.

(٢) قال في الشرح: الغرض أن يندرج فيه اللفظي والمعنوي لم يفصل عن اللفظ بقوله بعد: فالمعنوي أن يكون المضاف غير صفة مضافة إلى معمولها. وفيه نظر؛ لأن اللفظي كما ذكرنا ليس الحرف فيه مقدراً، فكيف يندرج في التقديري؟ م.

قلت: النقل من «شرح الرضي» (٢/٢٠٤). ثم: قوله: فإن الحرف فيه غير مراد، إذ لو أريدَ لانجرَّ به. فتنبَّهْ.

(٣) في نسخة ج زيادة وهي: الرجل، فلم يحذف منه تنوين ولا ما يقوم مقامه حقيقة لا حكماً.

مقبول عند السكاكي[١] مطلقاً.

(لِأَجْلِهَا[٢])، فلا يجوز: الغلام زيد والضارب زيد، بسقوط التنوين لأجل اللام، لا لأجل الإضافة.

(وهِيَ) أي: الإضافة بتقدير حرف الجر (مَعنَوِيَّةٌ) أي: منسوبة إلى المعنى؛ لأنها تفيد معنى في الإضافة تعريفاً أو تخصيصاً، (ولَفظِيَّةٌ) أي: منسوبة إلى اللفظ، أي: ثابتة في اللفظ والمعنى.

(فـ«المَعْنَوِيَّةُ»: أَنْ يَكونَ المُضافُ) أي: فعلامة المعنوية كون المضاف كذا، أو المعنوية ذات كون المضاف كذا، وإلا؛

لا يستقيم الحمل[٣]. (غَيرَ صفَةٍ) احتراز عن: ضاربِ زيدٍ، والحَسَنِ الوجهِ. (مُضَافَةٍ) صفة صفة (إِلَى مَعْمُولِها) [٧١/ب] احتراز عن نحو خروج نحو: مصارع مصر وكريم البلد؛ لأنه صفة مضافة إلى غير معمولها، فكونه غير صفة مضافة إلى معمولها إما بأن يكون غير صفة، كغلام زيد، أو يكون صفة، لكنها تكون مضافة إلى غير معمولها كما مر.

(وهِيَ:) أي: الإضافة المعنوية (إِمَّا بمعنَى «اللَّامِ» فِيمَا عَدَا) «ما» موصولة أو موصوفة، أي: في المضاف الذي عدا (جِنسَ المُضافِ)

---

(١) سبقت ترجمته.

(٢) أي: لأجل الإضافة لا لأجل اللام وغيره، فلا يقال: الغلام زيد، فإن تجريد الغلام من التنوين لأجل اللام لا لأجل الإضافة، نحو: غلام زيد، وضارب عمرو، وضاربا زيد، وضاربو زيد. م.

(٣) أي: وإن لم يحمل على هذا الحذف يلزم فساد المعنى، وهو عدم استقامة الحمل. م.

وظرفه أو في مضاف إليه عدا جنس المضاف، أي: المضاف إليه الذي هو جنس المضاف، وأخص من المضاف من وجه.

(وظَرْفَهُ) وهو ما كان مبايناً له، نحو: غلامُ زيدٍ، أو أخص مطلقاً، ولم يكن ظرفاً له، كعلم الفقه، ويوم الأحد، فنحو: كل رجل بمعنى اللام، أي: أفراد هذا الجنس، ونحو: كل واحد إشكال.

والحاصل: إن هذا الإشكال المضاف إليه[1] إذا كان جنس المضاف، وكانت بمعنى «من» كما سيأتي، وذلك بأن يكون بينهما عموم وخصوص من وجه، كخاتم فضة، فإن الخاتم قد يكون فضة وقد لا يكون، وكذلك العكس، بخلاف ما إذا لم يكن كذلك، بأن يكون بينهما مباينة، أو كان المضاف أعم مطلقاً، وحينئذ تكون الإضافة بمعنى اللام، كغلام زيد، ويوم الأحد، وعلم الفقه. وأما إذا كان المضاف أخص مطلقاً، كأحد اليوم، أو مساوياً، كليث وأسد، فالإضافة ممتنعة.

(أَوْ بِمَعْنَى «مِنْ») عطف على قوله: (بمعنى اللام) (فِي جِنْسِ المُضَافِ) والمضاف إليه الذي هو جنس المضاف، ونعني بكون المضاف جنساً للمضاف: أن يكون بينهما عموم وخصوص من وجه كما مر، وهذا معنى قول المحققين: وهو أن يصح إطلاقه على المضاف، وعلى غيره أيضاً، فعلى هذا: بعضُ القوم، ويومُ الأحدِ، وعلمُ الفقه، وجميعُ القومِ، وغيرُ زيدٍ، وطورُ سيناءَ، [١/٧٢] وسعيدُ كُرزٍ. كلها بمعنى اللام، بعضها

(١) في ج: فالحاصل أن المضاف إليه إذا...

لعدم صحة إطلاق المضاف إليه على المضاف، وبعضها لعدم صحة إطلاقه على غيره.

(أو بمَعْنَى «في» في ظرْفه) لما في المضاف إليه الذي هو ظرف المضاف، نحو: ضرب اليوم، وقتيل كربلاء. والأولى أن تجعل الإضافة إلى الظرف بمعنى اللام كما في سائر أصناف الإضافة بأدنى ملابسة، فيكون معنى: ضرب اليوم: ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه، كقول الشاعر:

إذَا كَوْكَبُ الخَرْقَاءِ لَاحَ بِسُحْرَةٍ[1]

إلخ، أي: كوكب له اختصاص بالمرأة الخرقاء بملابسة أنها تشرع بالتهيؤ لأسباب الشتاء عند طلوعه، لا قبله كما هو شأن النساء المدبرة المهيئة لأمور في أحيانها. فاعرف.

(وهُوَ) أي: كونها بمعنى «في» (قَليلٌ، مثلُ: غُلامُ زيدٍ) مثال الإضافة بمعنى اللام، (وخَاتَمُ فِضَّةٍ) مثال الإضافة بمعنى «من»، (وضَرْبُ اليومِ) مثال الإضافة بمعنى «في»[2].

---

(١) قلت: هذا صدر بيت، وعجزه: سُهَيْلٌ، أذاعَتْ غَزْلَهَا في القَرائِبِ

وهو بلا نسبة في المصادر التي ذكرته، كـ«خزانة الأدب» للبغدادي (٣/١٠٧)، و«المخصص» لابن سيده (٢/٦)، و«المفصل» للزمخشري (١٢١).

الخرقاء: المرأة التي لا تُحسِن تدبيرَ أمرِها، فتكْسَلُ عن إعداد غزلها الذي تحتاجه في الشتاء إلى أن يطلع سهيلٌ، ويُنذر بقُرب الشتاء، فتُسرع بتوزيع ما عندها مِن صوفٍ على قَرَائِبها حتى تَفرُغ منه قبل حُلول الشِّتاء.

(٢) قلت: قال الشيخ الغلاييني رحمه الله: الإضافةُ أربعةُ أنواع: لاميةٌ وبَيانيّةٌ وظرفيةٌ وتَشبيهيَةٌ. =

واعلم أن انحصار المعنوي في الأقسام الثلاثة استقرائي.

(وتُفيدُ) الإضافة المعنوية (تعريفا) أي: تعريف المضاف (مع المَعْرِفةِ) أي: مع المضاف إليه المعرفة، نحو: غلام زيد، إلا في نحو: مثل وشبه وغير؛ لتوغلها في الإبهام، إلا أن يكون للمضاف إليه ضد واحد فقط، أو مثل مشتهر، فحينئذ يتعرف؛ لعدم الإبهام، وإلا في نحو: حسبُكَ وشَرعُكَ وكَفْيُكَ[١] ونحوها؛ لكونها بمعنى الفعل، وإلا في نحو: واحداته

= **فاللاميةُ**: ما كانت على تقدير «اللام». وتُفيدُ المِلكَ أو الاختصاصَ. فالأولُ نحو: (هذا حصانُ عليٍّ). والثاني نحو: (أخذتُ بلِجامِ الفرس).

والبيانيّة: ما كانت على تقدير «مِن». وضابطُها: أن يكون المضاف إليه جنساً للمضاف، بحيثُ يكونُ المضافُ بعضاً من المضافِ إليه، نحو: (هذا بابُ خشبٍ)، (ذاك سِوارُ ذَهبٍ)، (هذه أثوابُ صوفٍ).

فجنس الباب هو الخشب، وجنس السوار هو الذهب، وجنس الأثواب هو الصوف، والباب بعضٌ من الخشب، والسوار بعض من الذهب، والأثواب بعض من الصوف. والخشبُ بيّن جنسَ الباب، والذهب بيّن جنسَ السّوار، والصوف بَيّن جنسَ الأثواب. والإضافة البيانية يصح فيها الإخبار بالمضاف إليه عن المضاف. ألا ترى أنك إن قلت: (هذا البابُ خشبٌ، وهذا السوارُ ذهبٌ، وهذه الأثوابُ صوفٌ) صحّ.

والظَّرفيةُ: ما كانت على تقدير «في». وضابطُها: أن يكون المضاف إليه ظرفاً للمضاف. وتفيدُ زمانَ المضافِ أو مكانَهُ، نحو: (سَهَرُ الليلِ مُضنٍ، وقُعودُ الدارِ مُخمِلٌ). ومن ذلك أن تقول: (كان فلانٌ رفيقَ المدرسةِ، وإلفَ الصِّبا، وصديقَ الأيام الغابرة). قال تعالى: ﴿يَا صَاحِبَيِ السِّجْنِ﴾. **والتشبيهيّةُ**: ما كانت على تقدير «كاف التَّشبيهِ». وضابطُها: أن يضافَ المُشبَّهُ بهِ إلى المشبَّه، نحو: (انتثرَ لُؤلُؤُ الدّمعِ على وَردِ الخدودِ).(ص٧٢).

(١) قلت: يُقالُ: كَفْيُكَ دِرْهَمٌ، أي: حَسْبُك. ويقال: شَرْعُكَ هذا، أي حَسْبُكَ. وفي المثل: شَرْعُكَ ما بَلَّغَكَ المَحَلَّ، يُضرَبُ في التَبَلُّغِ باليسير. ومرت برجلٍ شَرْعِكَ من رجلٍ، أي حَسْبِكَ. والمعنى أنّه من النحو الذي تَشْرَعُ فيه وتطلُبه. يستوي فيه الواحد والمؤنث والجمع. انظر: «الصحاح» للجوهري، مادة: شرع.

ونسيج وحده وعبد بطنه على رأي بتأويله بكريم ولئيم، والتعليل بعود ضمير المضاف إليه إلى المضاف يوجد أن يكون، نحو: فلان صدر بلده، ورئيس قبيلته كذلك، ولم يقل به أحد. وإنما تفيد التعريف مع المعرفة؛ لسراية التعريف إلى المضاف عن المضاف إليه؛ لمكان الاتصال والامتزاج، كسراية [٧٢/ب] التأنيث في: سقطت بعض أنامله، ولإرادة العهد، فإذا قلت: غلام زيد، يراد به وصف غلام له مزيد خصوصية بزيد: إما بكونه أعظم غلمانه، أو أشهرهم بكونه غلاماً له، أو معهوداً بينك وبين مخاطبك، ومجيئه[1] لغير معين على خلاف وضع الإضافة.

(وتَخْصِيصَاً مَعَ النَّكِرة) نحو: غلام رجل؛ لإفادتها تقليل الشيوع بخروج ما يضاف إلى غير تلك النكرة.

(وشَرطُها:) أي: الإضافة المعنوية (تَجريدُ المُضافِ من التَّعريف) أي: إخلاءه منه حقيقة، بأن كان ذا لام، فيحذف لامه، أو علماً، فيؤول بالنكرة، أو حكماً، كما في: غلام زيد بتنزيل الممكن منزلة المحقق، كقولهم: ضيِّق فمَ الركيَّة، وسبحان الذي صغَّر جسم البعوض. وإنما يجب التجريد منه؛ لأن المعرفة لو أضيفت إلى النكرة؛ لكان طلباً للأدنى، وهو التخصيص، مع حصول الأعلى، وهو التعريف، ولو أضيفت إلى المعرفة؛ لكان تحصيل الحاصل، فتضيع الإضافة حيث لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً بحصول التعريف، وازدياد المرتبة منتف في الإضافة إلى المساوي، فحمل عليه صورة الإضافة إلى الأعرف طرداً للباب، فاندفع ما قيل من أن

(١) أي: الإضافة.

إضافة المعرفة قد تفيد للمضاف حصول مرتبة المضاف إليه، فيصير ذو اللام مثلاً إذا أضيف إلى العلم وضميره في حكمه، فلا تكون ضائعة، ولأن هذه فائدة تابعة، فلا تعتبر بدون الأصل.

فإن قيل: لا فرق بين إضافة المعرفة وبين جعلها علماً في نحو: النجم والثريا والصعق والفرزدق وابن مروان وابن كراع في لزوم تعريف المعرفة مع اختلاف جهتي التعريف، وازدياد المرتبة إذا كان المضاف إليه أعرف، فما بالهم جوّزوا هذا دون ذاك؟

قيل: وإنما لم يقل: بحسب التجريد [٧٣/أ] من حروف التعريف؛[1] ليتناول العلم ونحوه.

(وَمَا أجازَهُ الكُوفيونَ[2]) جواب ما نقله الكوفيون (مِن) تركيب (الثلاثةِ الأثوابِ وشِبهِهِ مِن العَدَدِ) نحو: الخمسة الدراهم والمئة الدينار؛ (ضَعيفٌ) قياساً واستعمالاً. أما القياس؛ فما ذكر من تحصيل الحاصل. وأما الاستعمال؛ فما ثبت من الفصحاء من ترك اللام، نحو قوله:

لا زَالَ مُـذْ عَقَـدَتْ يَـدَاهُ إزارَهُ ... فَسَـمَا وأَدرَكَ خَمسـةَ الأَشْـبَارِ[3]

---

(١) في ج: وإنما لم يجب التجريد من حرف...

(٢) قال المهدي: وجه جوازه مع ضعفه: أن المضاف من حيث المعنى هو المضاف إليه، وهو المقصود بالنسبة، فعرف المقصود بها تعريفاً بحسب ذاته، لا تعريفاً مستفاداً من المضاف إليه، ثم أضيف بعد التعريف ليعلم أنه من أي نوع من الأنواع. م.
قلت: النقل من «شرح الرضي» (٢١٦/٢).

(٣) قلت: قائله الفرزدق همّام بن غالب، يمدح به يزيدَ بنَ المهلَّب. (إزاره): مئزره. (فسما): ارتفع وشبّ، من السّموّ وهو: العلوّ. و(أدرك): بلغ ووصل. معنى سما: ارتفع، ومعنى (فأدرك خمسة الأشبار): ارتفع وتجاوز حدَّ المشي.
=

وغير ذلك. وأما ما جاء في الحديث[١] من قوله: «بالألفِ دينارٍ»؛ فعلى البدل دون الإضافة.

= والمعنى: يصف الشّاعر يزيد بن المهلّب بأنّ مخايِل النّجابة بَدَتْ عليه منذ طفولته؛ فهو رجل جِدٍّ وحرب، يقرِّب الكتائب، ويضرم نار الحرب في ظلّ غبارها الثّائر.
والشّاهد فيه: (مذ عقدت) حيث أضيف (مذ) إلى الجملة الفعليّة.
والبيت في كل المصادر: ما زال... وليس: لا زال... فتنبهْ. انظر كلاً من: «خزانة الأدب» للبغدادي (٢١٣/١)، و«أوضح المسالك» لابن هشام (٦١/٣)، و«اللمحة في شرح الملحة» للصايغ، باب حروف الجر، و«المقتضب» للمبرد (٩٦).

(١) قلت: أخرجه البخاري في «صحيحه» في سياق حديث طويل (باب الكفالة في القرض والديون) (٢١٢٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧٦/٦). وانظر: «جامع الأصول» لابن الأثير (٧٨٢٦) وهو من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. والحديث: «فأتى بالألف دينار...»، «فانصرفْ بالألفِ الدينارِ راشدًا...». وقال الأستاذ حسن عباس في «النحو الوافي» (٤٣٨/١): جرى بعض الكتاب في عصرنا وقبل عصرنا على إدخال: «أل» على العدد من دون المعدود، فيقولون: الألف قرش مثلاً. وقد أعلنت الحكومة عن مشروع لنشر بعض الكتب القديمة النفيسة، أسمته: «مشروع الألف كتاب» ويدور جدل قديم وحديث حول صحة هذا الاستعمال أو خطئه.
وقد ورد مثله في أحاديثَ للرسول ﷺ. منها: قوله: «.... وأتى بالألف دينار» ونَقَل الصبّان في الجزء الأول من حاشيته، آخر باب: «والمعرَّف بأل». نصَّ الحديثِ. وورد في شواهد: «التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح» باب الاستعانة باليد.... قوله : «ثم قرأ العشر آيات»... كما ورد في نصوص أخرى تصلُح للاستشهاد، ووَرَدَ في استعمال كثيرٍ ممن يُستأنس بكلامهم، وإن لم يكونوا من أهل الاستشهاد....
فلكلٍّ ما سبق: يجوز قبوله مع الاعتراف بأنه غير مستحسن، وأن الخير في تركه. ويقول الشّهاب الخَفَاجي في حاشيته على: «درة الغواص»: إنَّ ابن عصفور قال: «هو جائز على قبحه». وجاء في حاشية ابن سعيد على الأشموني صريحُ رفضِهِ: «الألف دينار» قائلاً: إنه مرفوض وإن أجازه قوم من الكتّاب، كما نقل ابن عصفور.
والذين يرفضونه يتأولون النصوصَ الواردة به بتكلفٍ ظاهرٍ لا داعيَ له.

وتمسك الكوفيون بالاتحاد بين المضاف والمضاف إليه فيما صدق عليه؛ غير صحيح؛ لاستلزامه جواز: الخاتم فضة أيضاً، وما نقل أحد الحد.[1]

(واللَّفْظِيَّةُ) أي: علامة الإضافة اللفظية بحذف المضاف من المبتدأ، أو اللفظية ذات كون المضاف صفة بحذف المضاف من الخبر حتى يستقيم الحمل. (أَنْ يكُونَ) المضاف (صفةً)، احتراز عما إذا لم تكن صفة كغلام زيدٍ، مضافةً إلى معمولها، متعلق مضافة، احتراز عما إذا كانت (مُضَافَةً إِلَى) غير (مَعْمُولِهَا)، نحو: مصارع البلد، وكريم العصر. (مثلُ: ضاربُ زيدٍ) إضافة اسم الفاعل إلى المفعول، (وحَسَنُ الوَجهِ) إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها.

(ولا تُفِيدُ) الإضافة اللفظية فائدة (إِلَّا تَخفِيفاً)، ولا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً؛ لكونها بتقدير الانفصال. (فِي اللَّفظِ) حقيقة أو حكماً، والتخفيف بحذف التنوين المقدرة، نحو: حواج بيت الله، وضاربك تخفيف في اللفظ حكماً؛ إذ المقدر كالملفوظ.

فإن قيل: ما فائدة قوله: (في اللفظ) ؟

قيل: فائدة الإشارة إلى وجه التسمية، أو تحقيق التقابل صريحاً.

(وَمِن ثَمَّة) أي: [٧٣/ب] ومن أجل أن الإضافة اللفظية لا تفيد إلا تخفيفاً، أو لا تفيد تعريفاً.

---

(١) في ج: ولم يقل به أحد.

فإن قيل: «ثم» إشارة إلى الحصر المذكور، وجواز هذا الكلام يبتني على عدم إفادتها التعريف، لا على الحصر المذكور، حيث لا تعلق له بعدم إفادتها التخصيص[١].

قيل: (جَازَ) تركيب: (مررتُ برجلٍ حَسَنِ الوَجْهِ) لحصول المطابقة بنكارة الصفة والموصوف، حيث لم تفد الإضافة اللفظية إلا تخفيفاً، ولو أفادت التعريف؛ لامتنع لعدم المطابقة.

(وامتَنَعَ) عطف على قوله: (جاز) (بِزَيدٍ حَسَنِ الوَجْهِ) لنكارة الصفة مع تعريف الموصوف، ولو أفادت الإضافة اللفظية تعريفاً؛ لجاز لحصول المطابقة.

(وجازَ) تركيب: (الضَّارِبا زَيدٍ)؛ لحصول التخفيف بحذف نون التثنية. (والضَّاربو زيدٍ) لحصول التخفيف بحذف نون الجمع.

(وامتنَعَ: الضَّاربُ زيدٍ) وكذا: الحسن الوجه، والحسن وجهه بالإضافة، ونحو ذلك؛ إذ التنوين حذفت لأجل اللام، فلم يحصل بالإضافة تخفيف، ولو حمل: الضارب زيد، على: ضارب زيد كما حمل: الضاربك على: ضاربك؛ لم يبق لاشتراط إفادة التخفيف فائدة في صورة ما.

(خِلافاً) أي: يخالف هذا القول خلافاً (للفرَّاءِ)، فإنه أجاز قولاً بتقديم الإضافة على اللام.

(١) قيل: يحتمل أن يكون إشارة إلى الحصر باعتبار عدم إفادتها التعريف بقرينة المقام، وهو إشارة إليه ابتداء. م.

وأجيب: بأن الإضافة على هذا تكون ضائعة بقاء، وإن كانت مفيدة ابتداء، فيلزم بعد إدخال اللام عدم بقائها والرجوع؛ لأنه[1] إلى النصب الذي هو الأصل لزوال ما عرضت الإضافة لأجله، على أن القول بتأخر اللام المتقدمة لفظاً وحِسّاً[2] مجرد الدعوى في المخالفة للظاهر.

(وضَعُفَ[3]) تركيب: («الواهبُ المئة) إضافة اسم الفاعل إلى المفعول به، أي: الذي يهب المئة (الهِجَانِ) أي: البيض من النوق، وهو صفة أو بدل. (وعَبْدِها») أي: عبد [٧٤/أ] تلك المئة، أي: راعيها على الاستعارة؛ إذ الراعي قائم بخدمة المواشي كالعبد، أو على الحقيقة، والإضافة بأدنى ملابسة، ككوكب الخرقاء، وخذ طرفك[4]، وآخر البيت[5]:

عُـوذاً تُزَجِّـي خَلْفَهـا أَطْفَالُهَـا[6]

---

(١) قوله (لأنه) سقط من نسخة ج.

(٢) لأن دعوى القراء بلا دليل، والدعوى التي بلا دليل مخالفة عند الباحثين. م.

(٣) والمراد من الضعف هاهنا: أن التمسك ضعيف، لا نفس التركيب، فإنه ليس بضعيف. عج.

(٤) في قول أحد حاملي الخشبة لصاحبه: خذ طرفك. رضي. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٢٠٧/٢).

(٥) والعوذ: هي حديثة العهد بالنتاج، وفي «الصحاح» (مادة: عوذ) العوذ: الحديثات النتاج من الظباء والإبل والخيل. و(تزجّي) أي: تساق، والأطفال جمع طفل، وهو المولود، (الواهبُ) خبر مبتدأ محذوف، أي: هو الواهبُ، و(الهِجَان) صفة المئة، و(عبدِها) معطوف على المئة، و(عوذ) و(تزجّي) حالان من المئة، وطفلها: ظرف تُزجّي، و(أطفالُها) فاعل تزجي.....

(٦) قلت: عَجُزُ بيتٍ من البحر الكامل، وصدره:

الواهِـبُ المِئَـةِ الهِجَـانِ وعَبْـدِها

وقائله: الأعشى، وهو في «ديوانه» (٤٩)، ومن شواهد المبرد في «المقتضب» =

وإنما ضعف هذا الكلام؛ لكونه باعتبار العطف من باب: الضارب زيد، والحسن الوجه؛ إذ المعنى باعتبار العطف: الواهب عبدها، وإن كان قوله: الواهب المئة من باب: الضارب الرجل المحمول على: الحسن الوجه.

فإن قيل: المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع، فيلزم امتناعه.

قيل: لما كان المعطوف بحيث قد يتحمل فيه ما لا يتحمل في المتبوع، كما في: رب شاة وسخلتها ويا زيد والحارث ونحو ذلك[1]؛ احتمل الجواز كما ذهب إليه سيبويه، فحكم بضعفه، دون امتناعه، وإذا نصب حملاً على المحل، أو على أنه مفعول معه لم يضعف.

(وإنَّما جَازَ) سؤال، وهو أن يقال: (**«الضَّاربُ الرجُلِ»**) مع انتفاء

= (٢٤١)، وابن السراج في «الأصول في النحو» (١/١٣٤)، وابن دُريد في «جمهرة اللغة»، مادة: طفل.

ناقةٌ عائذٌ: حديثةُ النِّتاج قَبل أنْ تُوَفِّيَ خمسَ عشرةَ ليلةً، والجمع: عَوَائِذُ وعُوذٌ. والهجان: كِرَامُ الإبل. والمعنى: أن هذا يَهَبُ المئة من الإبل الكريمة مع أطفالها، ويَهَب راعيَها أيضاً. انظر «خزانة الأدب» للبغدادي (٤/٢٣٧).

(١) قال سيبويه: إن الضمير في (سخلتها) نكرة؛ لأن الضمير الراجع إلى نكرة غيرِ مختصةٍ بحكم من الأحكام نكرةٌ، بخلاف الراجع إليها وهي مختصة بحكم من الأحكام، نحو: جاءني رجل وضربته، والباقون على أنه معرفة، وإنما جاز ذلك لأنه يجوز في التابع ما [لا] يجوز في المتبوع، وهذا أمر ورد لاستلزامه جواز: رب غلام والسيد، والحق ما قاله سيبويه. م. قلت: قوله: رب شاةٍ وسخلتِها. أي: أنه عَطَف (سخلتها) مع إضافته إلى الضمير على مجرور (رُبَّ) وهو نكرة.

التخفيف؛ لزوال التنوين باللام دون الإضافة، فأجاب بقوله: إن القياس كان يقتضي عدم جوازه، لكنه إنما جاز (حملا على الوجه المختار في: «الحَسَنِ الوَجْهِ) وهو جر الوجه بالإضافة المفيدة للتخفيف بحذف الضمير عن الفاعل؛ إذ الأصل: الحسن وجهه، ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف إليه جنساً معرفة باللام، وقوله: (حملاً) مفعول له[1] للفعل المفهوم، أي: إنما جاز حملاً، أو لجاز لجعله مصدراً مجهولاً، وإلا؛ لا يتحد الفاعل[2]، والمراد: إنما جاز هذا التركيبُ للحمل على المختار في: الحسن الوجه كما جاز: الحسن الوجه بالنصب حملاً على: الضارب الرجل بالنصب لأجل[3] القول باستغناء الإضافة اللفظية عن التخفيف.

وفي: الحسن [٧٤/ب] الوجه، وجهان آخران، وهما: الحسن الوجهُ والحسن الوجهَ برفع الوجه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعولية.

(والضَّارِبِكَ») عطف على (الضارب الرجل)، وإنما جاز: الضاربك (وشِبهُهُ) حملاً على: ضاربك، فهو أيضاً جواب سؤال، وهو أن يقال: جاز الضاربك على الإضافة وإن لم تفد تخفيفاً، وشبهه وهو الضاربي والضاربة وغيرهما (فيمَنْ قَالَ:) أي: في قول من قال (إنَّهُ) أي: الضاربك (مُضافٌ) والكاف مجرور المحل على الإضافة، دون من قال:

(١) ويجوز أن يكون مفعولاً مطلقاً، أي: حمل حملاً. م.
(٢) فيهما، فلا يجوز النصب بأنه مفعول به؛ لأن شرط نصبه: أن يكون فعلاً لفاعل الفعل المعلل موجود. م.
(٣) في ج: لا لأجل.

إنه غير مضاف، والكاف منصوب المحل على المفعولية، والتنوين محذوف لاتصال الضمير، فإنه حينئذ لا يحتاج جوازه إلى حمل. (حملا) مفعول له كما مر (عَلَى «ضَارِبِكَ») متعلق بـ(حملاً)، وإنما يحمل عليه للمشاركة في حذف التنوين قبل الإضافة، وإضافته تفيد التخفيف بحذف التنوين المقدرة إذ التنوين الساقط لاتصال الضمير ونحوه من غير اللام، والإضافة مقدرة، فإن اعتبرت بالإضافة؛ سقطت من التقدير، فحصل التخفيف في اللفظ حكماً؛ إذ المقدر كالملفوظ.

(ولا يُضافُ مَوصوفٌ إلى صِفَتِهِ[1])

لئلا يلزم الجمع بين الضدين[2]، وهو تبعية الصفة لكونها صفة، وعدمها لكونها مضافاً إليها، ولأن الموصوف أخصُّ أو مساوٍ.

والمضاف لا يجوز أن يكون أخصَّ أو مساوياً؛ للزوم كونه مبايناً أو أعم، فمتنافيان.[3]

(ولا صفةٌ إلى موصُوفِها) للزوم تقدم الصفة على موصوفها، وتأخر المضاف عن المضاف إليه، وكلاهما ممتنع.

---

(١) والكوفيون جوزوا إضافة الصفة إلى الموصوف وبالعكس. م.

(٢) والبصريون لا يجوزون إضافة الصفة إلى الموصوف ولا العكس، وذلك لأن الصفة والموصوف واقعان على شيء واحد، فهو إضافة الشيء إلى نفسه، وقال المصنف: لا يجوز؛ لأن توافق الموصوف والصفة في الإعراب واجب، وليس بشيء؛ لأن ذلك إنما يكون إذا بقيا على حالهما، وأما مع طلب التخفيف بالإضافة؛ فلا نسلم. ري.

(٣) في ج: فيتباينان.

(ومثلُ: «مَسجدُ الجامعِ»، و﴿جانبُ الغربيِّ﴾[1]، وصلاةُ الأولى، وبقلَةُ الحمقاءِ) تأنيث الأحمق (مُتأوَّلٌ) بحذف الموصوف من المضاف إليه، أي: مسجد الوقت الجامع، وجانب المكان الغربي، [٧٥/أ] وصلاة الساعة الأولى، وبقلة الحبة الحمقاء[2]. وهذا جواب ما يقال: إن الجامع والغربي والأولى والحمقاء صفات، وقد أضيف إليها موصوفاتها.

(ومثلُ: «جُرْدُ قَطيفةٍ») الجرد وهو البالي، والقطيفة: دثار مخمل. (و«أخلاقُ) خلق (ثيابٍ») جواب سؤال مقدر، وهو أن يقال: الجرد والأخلاق صفة للقطيفة والثياب، وقد أضيفتا إليهما. فأجاب بأنه (مُتأوَّلٌ[3]) بجعله من باب إضافة الأعم إلى الأخص تلخيصاً وبياناً، لا باب إضافة الصفة إلى موصوفها، فإن الأصل: قطيفة جرد وثياب أخلاق، فحذف الموصوف، فبقي الصفة مبهمة، فأضيفت إلى ما كان أصلاً للتلخيص والبيان بتجريد النظر عن كونه موصوفاً كما قيل:

والمـــؤمن العائـــذات بـــالطير[4]

---

(١) الآية بحرف الجر: ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ إِذْ قَضَيْنَا إِلَى مُوسَى الْأَمْرَ...﴾ [القصص: ٤٤].

(٢) نسبة إلى الحمق؛ لأنها تنبت في محالّ البول، ومواطئ الأقدام. رضي. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٢/٢٤٤). وفيه: تنبت في مجاري السيول...

(٣) ويجعل البصريون نحو: جرد قطيفة بالتأويل كخاتم فضة؛ لأن المعنى: شيء جرد أي: بال، ثم حذف الموصوف، وأضيفت صفته إلى جنسها للتبيين؛ إذ الجرد يحتمل أن يكون من القطيفة ومن غيرها، كما كان (خاتم) محتملاً أن يكون من الفضة ومن غيرها، فالإضافة بمعنى (من). ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٢/٢٤٥).

(٤) كذا في الأصل الخطي، والرواية: «العائذات الطير»، كما في نسخة (ج). وعليه وجه الاستشهاد.

لا تقديماً بالصفة على الموصوف.

(ولا يُضافُ اسمٌ مُماثِلٌ للمُضافِ إليه[1]) أي: لا يصير مضافاً إليه على تقدير الإضافة، وإنما قال: (اسم مماثل للمضاف إليه) ليدخل فيه المترادفان، نحو: الليث والأسد، والمتساويان[2]، نحو: الإنسان والناطق.

(في العُمومِ والخُصُوصِ) ظرف (مماثل). (كـ«ليث وأسد») مثال المترادفين من الأعيان. وأما نحو قوله: من ليوث الأسد؛ فمتأول معناه: ليوث كاملة من بين الليوث، بحيث إنها ليوث بالنسبة إلى سائر الليوث، كما يقال: هؤلاء من خواص الخواص، وأشرف الأشراف.

(و«حَبْسٍ ومَنْعٍ») مثال المترادفين من المعاني (لعدم الفائدة) علة لما يتضمنه قوله: (ولا يضاف)، أي: منعت إضافته لعدم الفائدة، وإلا؛ لفسد المعنى بتوجه النفي إلى القيد[3]، وبقاء أصل الفعل موجباً.

قلت: وهذا جزء من صدر بيت من البحر البسيط، قائله: النابغة الذبياني، وتمام البيت:

والمؤمنِ العائذاتِ الطيرَ، تمسحُها ● رُكْبانُ مَكَّةَ بينَ الغِيلِ والسَّعْدِ

البيت في «ديوان النابغة» (٢١)، وهو من شواهد «خزانة الأدب» (٤٥٢/٨)، و«الحيوان» للجاحظ (١٩٣/٣).

المؤمن: الذي آمنها من الخوف. العائذات: اللاجئات إلى الحرم. تمسحها الركبان: يريد أنها تمسح عليها ولا تهيِّجها بصيد. الغيل والسعد: أجمتان كانتا بين مكة ومِنى.

والمؤمنِ، بالجر، على القَسم، أو هو عطف على «الذي» في البيت قبله. انظر: «معجم مقاييس اللغة» لابن فارس، مادة: أمن.

(١) والمراد من (المتماثلان) اسمان لا يختلفان في الدلالة. م.

(٢) المترادفان: هما المختلفان في اللفظ المتوافقان في المعنى، والمتساويان: هما الشيئان اللذان يصدُق كلٌّ منهما على ما صَدَق عليه الآخَرُ. م.

(٣) يعني: إذا دخل النفي.. فقد تقرر عندهم أنه يتوجه النفي إلى القيد لا إلى المقيد، =

وهذا (بِخِلافِ: كلُّ الدَّراهمِ، وعَينٌ) ذلك [٧٥/ب] (الشيء) المعهود، (فَإنَّهُ) أي: المضاف إليه، والفاء للتعليل. (يَخْتَصُّ) ولا يماثل المضاف في العموم والخصوص.

(وقولُهُم: سَعيدُ كُرْزٍ) مقول القول، أو بدل منه. (ونحوُهُ) جواب سؤال مقدر، وهو أن يقال: سعيد يماثل كرزاً في المفهوم من حيث إنهما عَلَمان لشخص واحد. فأجاب: بأنه (مُتأوَّلٌ) بإرادة المفهوم بالأول، واللفظ بالثاني، أي: سعيد المسمى باسم كرز.

(وإذَا أُضِيفَ الاِسمُ الصَّحيحُ) أي: الذي ليس في آخره حرف علة، والصحيح في كلام النحاة يقع على هذا؛ إذ بحثهم عن أواخر الكلم. (أوِ المُلْحَقُ بهِ) أي: بالصحيح، وهو ما في آخره واو أو ياء، وقبله ساكن، كدَلْوٍ وظَبْيٍ، وإنما كان ملحقاً بالصحيح؛ لأن حرف العلة بعد السكون لا يثقل عليها الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة، ولأن حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكون في الوقوع بعد استراحة اللسان، ولا يثقل عليها الحركة بعد السكون، يعني: في الابتداء، كذا بعد السكون.

(إلَى ياءِ المُتكلِّمِ) نحو: غلامي ودلوي وظبيي (كُسِرَ آخِرُهُ) لموافقة الياء، (والياءُ) الواو للحال، أو لعطف الاسمية على الفعلية، نحو قول الشاعر:

= فمعنى قولك: لم يأتيك القوم أجمعون: إنهم يأتون لك لا بصفة الاجتماع، فالمعنى هنا: لا يضاف الاسم المماثل لأجل عدم الفائدة، بل يضاف لأمر آخر، وليس المعنى على ذلك، فلا بد من التأويل، وهو أن النفي بمعنى التثبيت. م.

لَا يَأْلَفُ الدِّرْهَمُ المَضْرُوبُ صُرَّتَنَا   لَكِــنْ يَمُــرُّ عَلَيهــا وهُــوَ مُنْطَلِــقُ[1]

(مَفتوحَةٌ) إذ الأصل في الكلمة التي على حرف واحد: هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة أو حكماً، والأصل فيما بني على الحركة: الفتح للخفة، وساكنة[2] للتخفيف.

ولمَّا بيَّن حكم الصحيح أخذ يذكر حكم المقصور والمنقوص، فقال: (وإنْ كَانَ آخِرُهُ) أي: آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم (ألفاً تثبُتُ) تلك الألف، نحو: عصاي ورحاي في اللغة الفصيحة؛ لعدم موجب الانقلاب. (وهُذَيلٌ) اسم قبيلة (تَقلِبُها) أي: الألف حال كونه (لِغَيرِ التَّثنيةِ) وأما ألف التثنية فعلامة فلا يقلب كغلاماي إذ التبس المرفوع بغير سبب [٧٦/أ] القلب (ياءً) لمشاكلتها الياء.

(وإنْ كانَ) آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم (ياءً أُدغمت)

---

(١) قلت: ويروى: المضروبُ خِرْقَتَنا... قائله: يزيد بن حاتم، وهو من البحر البسيط، ومن شواهد الجرجاني في «دلائل الإعجاز» (١٤١)، و«الإيضاح» للقزويني (٨٨).
والشاهد فيه: عطف (وهو منطلق) الجملة الاسمية، على (يمرُّ) الجملة الفعلية. قال الإمام عبد القاهر الجرجاني في «دلائله» بعد أن ساق البيتَ: «هذا هو الحسنُ اللائقُ بالمعنى، ولو قلته بالفعل: لكن يَمُرُّ عليها وهو ينطلقُ، لم يَحْسُن».
هذا، ويزيد هو: يزيد بن الحكم بن دهمان الثقفي: شاعر عالي الطبقة، من أعيان العصر الأموي، من أهل الطائف، سكن البصرة، وكان أبيَّ النَّفس، شريفَها، مِن حكماء الشعراء، وهو صاحب القصيدة التي منها:
ومــا المــالُ والأهلــون إلَّا ودائــعٌ * ولا بُــدَّ يومــاً أنْ تُــرَدَّ الوَدَائــعُ
توفي سنة (نحو ١٠٥هـ). ينظر «خزانة الأدب» للبغدادي (١/ ٥٤-٥٦).
(٢) في ج: أو ساكنة.

لاجتماع المثلين.

(وإنْ كانَ) آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم (واوًا) ساكنة، كمسلمي، والأصل: مسلموي. (قُلِبَتْ ياءً) لاجتماع الواو والياء، والأولى ساكنة، كمرمي. (وأُدْغِمَتْ) الياء في الياء، (وفُتِحت الياءُ) في الصور الثلاث المذكورة (للسَّاكِنين) أي: للزوم التقاء الساكنين على تقدير السكون، ففتح تحرزاً عن ذلك.

(وأمَّا الأَسْمَاءُ السِّتةُ كـ«أخِي» و«أبِي») فيقال في إضافة بعضها إلى ياء المتكلم: أخي وأبي بدون إعادة المحذوف؛ لعدم الاحتياج إليه، ولإجرائها بعد حذف حرف العلة من الآخر نسياً مجرى الصحيح، ولا يعرف لتقديم الأخ على الأب وجه، اللهم إلا أن يقال: (وأجازَ المبرِّدُ: «أَخِيَّ» و«أَبِيَّ») فقط بإعادة اللام المحذوف، كسائر صور إضافتها، والإدغام بعد الإبدال بالياء، كمرمي، وهي رواية جار الله[1]، وروى ابن يعيش[2] وابن مالك[3] الرد عنه في الأربعة، وتمسك المبرد بقوله:

---

(١) جار الله هو الإمام الزمخشري رحمه الله تعالى، وقد سبقت ترجمته.

(٢) قلت: ابن يعيش هو: يعيش بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع: من كبار العلماء بالعربية. موصلي الأصل. مولده ووفاته في حلب، رحل إلى بغداد ودمشق، وتصدَّر للإقراء بحلب إلى أن توفي. كان ظريفاً، كثير المجون، مع سكينة ووقارٍ، له في ذلك نوادر. من كتبه: «شرح المفصل». توفي سنة(٥٥٣-٦٤٣هـ = ١١٦١-١٢٤٥م). ينظر: «وفيات الأعيان» لابن خلكان (٢/ ٣٤١)، و«الشذرات» لابن العماد (٥/ ٢٢٨).

(٣) قلت: ابن مالك هو: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، أحد الأئمة في علوم العربية. ولد في جيان (بالأندلس) وانتقل إلى دمشق فتوفي

أبِـيّ مَـا لَـكَ ذُو المَجَازِ بِـدَارِ[1]

واحتمال كونه جمع السلامة كما في قوله:

وفَـــــدَّيننا بالأَبِينَـــــا[2]

برفع التمسك.

(وتَقُولُ) صرح هنا بلفظ القول، ولم يعطف على: (أخي وأبي) تحرزاً عن نسبة الحَمِ والهَنِ إلى نفسه، ولو قال: يقال: لكان أولى للتحرُّز

فيها. أشهر كتبه: «الألفية» في النحو، وله «تسهيل الفوائد» نحو. توفي سنة (٦٠٠-٦٧٢هـ = ١٢٠٣-١٢٧٤م). ينظر «الوافي بالوفيات» للصفدي (٣/ ٣٥٩)، و«فوات الوفيات» لابن شاكر الكتبي (٢/ ٢٢٧).

(١) قلت: قائله: مُؤَرِّج السُّلَمِيُّ، من شعراء الدولة الأموية. وصدره:

قَـدَرٌ أَحَلَّـكَ ذا النخيـلِ وقـد أرى ❋ ... ...

و(ذو المجاز) أحد أسواق العرب مثل عكاظ، وتقديره عند المبرد: وحقِّ أبي، والبيت من البحر الكامل. وهو من شواهد «مغني اللبيب» لابن هشام (٨٤٣).

أحلَّك: بمعنى أنزلك، متعديّ (حلّ) بالمكان حُلولاً: إذا نزَلَ، وهو متعدٍّ إلى مفعولين؛ أولهما الكاف، وثانيهما ذا المجاز.

قال البغدادي في «خزانة الأدب» (٤/٤٢٥): أبيّ عند المبرِّد مفردٌ رُدَّ لامُه في الإضافة إلى الياء كما رُدَّت في الإضافة إلى غيرها، فيكون أصله: أبوي، قُلبت الواو ياءً، وأُدغمت فيها، عملاً بالقاعدة، حيث اجتمعا، وكان أوّلهما ساكناً، وأبدلت الضمّة كسرة لئلّا تعود الواو. وكلامُ المبرِّد وإن كان موافقاً للقياس إلّا أنّه لم يَقُمْ عليه دليلٌ قاطعٌ.

(٢) قلت: تمام البيت:

فلمَّا تَبيَّنَّ أصواتَنا بكَيْنَ وفَدَّيْننا بالأَبِينا

قائله: زياد بن واصل السلمي، وهو من شواهد سيبويه (١/٢٦٨)، وابن السراج في «الأصول في النحو» (٢/٤٢٣). يريد: أنهن لمَّا عرفن أصواتهم بكَيْنَ إليهم حتى يستنقذوهن، وفَدَّيْنَهُم بآبائهنّ.

عن نسبتهما للمخاطب أيضاً، مع أن إضافة الحَمِ إلى المخاطب غير صحيح؛ لأنه يضاف إلى الأنثى، اللهم إلا أن يحذف مضافه، ولكَ أن تجعله صيغة الغائبة، أي: تقول قائلة في إضافة حم وهن: («حمي» و«هَنِي»، وَيُقَالُ «فِيَّ» فِي الأَكْثَرِ) والأفصح، (و«فمي») بتعويض الميم عن الواو، وهو ليس بصحيح.

(وَإِذَا قُطِعَتْ) هذه الأسماء عن الإضافة (قيل: أبٌ وأخٌ) كيدٍ ودَمٍ، فيقال [٧٦/ب] في تثنيتهما: أبان وأخان، وفي جمعهما: أبون وأخون، وجاء: أخا وأبا، كعصا مطلقا، ويقال في تثنيتهما: أخوان وأبوان، وأخّ وأبّ مشددتين، وجاء أبك وأخك معربين بالحركة مضافين إلى غير الياء أيضاً. كذا في الرضي[1]. وجاء: أخ دون أب كدلو مطلقاً.

(وحَمٌ وهَنٌ وفَمٌ) بتعويض الميم عن الواو، وجاء فيه إتْباع الفاء الميم في حركات الإعراب، وجاء مقصوراً مع التثليث في الفاء مطلقاً، وجاء بتشديد الميم مع فتح الفاء وضمها مطلقاً، وقيل: هو مبني على الضم، وليس بلغة فيه. (وفتحُ الفَاءِ أفصحُ منهما) أي: من ضمها وكسرها.

---

(١) قلت: الرضي هو: محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي، نجم الدين: عالم بالعربية، من أهل أستراباذ (من أعمال طبرستان) اشتهر بكتابيه «الوافية في شرح الكافية» لابن الحاجب في النحو، وهو جزآن، أكمله سنة ٦٨٦هـ، و«شرح مقدمة ابن الحاجب» وهي المسماة بالشافية، في علم الصرف. توفي سنة (٠٠٠-نحو ٦٨٦هـ = ٠٠٠-نحو ١٢٨٧م). ينظر «خزانة الأدب» للبغدادي (١/ ١٢)، و«مفتاح السعادة ومصباح السيادة» لطاش كبري زاده (١/ ١٤٧). هذا، وموضع الشاهد في النقل هنا هو «شرح الرضي على الكافية» (٢/ ٢٧٢).الأسماء الستة.

(وجاء: «حمٌ» مثل «يدٍ») فيقال: هذا حمٌ أو حمُك، ورأيت الحم أو حَمك، ومررت بالحم أو حمك، (وخبْءٍ) فيقال: هذا حَمْءٌ وحمؤك ورأيت حماءك ومررت بالحماء أو حمئك، (ودلْوٍ) فيقال: هذا حمو أو حموك، ورأيت حمواً أو حموك، ومررت بحمو أو حموك. وعصا) فيقال: هذا حما أو حماك، ورأيت حما أو حماك، ومررت بحما أو حماك، وجاء مثل: رثاء أيضاً مطلقاً، فيقال: هذا حماء أو حماءك، ورأيت حماء أو حماءك، ومررت بحماء أو حمائك. (مُطلَقًا) أي: في الإفراد والإضافة.

(وجاء: «هَنٌ» مثلُ «يدٍ») فيقال: هذا هنك، ورأيت هنك، ومررت بهنك، وهذا هن، ورأيت هناً، ومررت بهن. (مُطلَقًا) أي: في الإضافة والإفراد، وجاء فيه التضعيف والقصر.

(«وذُو» لَا يُضافُ إِلَى مُضمَرٍ) لأنه وضع صلة إلى الوصف بأسماء الأجناس، والضمير ليس باسم جنس، ونحو: اللهم صل على محمد وذويه شاذ كما شذ:

ولكنـــي أريـــد بـــه الـــذوينا[1]

(١) قلت: هذا البيت من البحر الوافر، من قصيدةٍ طويلة للكُمَيت بن زيدٍ، يهجو بها أهل اليمن. والمعنى: لا أقصِدُ بهجَائي أراذِلَكم وأسافِلَكم، وإنما أعني به الذوينا، أي الملوكَ والأكابر. وتمام البيت:

فـــلا أعنـــي بـــذلِكَ أَسْـــفَلِيكُمْ ● ولكِنّـــي أُرِيـــدُ بـــه الـــذَّوِينا

وهو من شواهد سيبويه (٢٣٦/١)، و«الصحاح» للجوهري، مادة: ذو.

الذوينا: يعني به الأذواء، وهم ملوك اليمن من قُضاعة، المسمَّون بذي يزَنَ، وذي جَدَنٍ، وذي نُواسٍ وذي فائِشٍ، وذي أَصْبَحَ، وذي الكَلاع، وهم التبابعة.

=

(ولا يُقطَعُ) عَن الإضَافةِ؛ لوضعها لازمة لها.

[التوابع]

(التَّوابِعُ) تعريف التوابع من الأسماء؛ إذ البحث في قسم الأسماء، فلا يرد نحو: إنَّ أنَّ، وضَرَبَ ضَرَب؛ لعدم الإعراب، واللام للعهد الذهني [٧٧/أ] أو للجنس.

(كلٌّ) ذكر لبيان الاطراد، (ثَانٍ) أي: متأخر[1]، فلا يرد الصفة الثانية والثالثة. (بإعرابِ سَابِقِهِ) ولو محلياً، فلا يرد نحو: جاءني هؤلاء الرجال، أو حكماً، فلا يرد نحو: يا زيد العاقل، ولا رجل ظريفاً، أو على تقدير أن يكون له إعراب ولو لفظاً، فلا يرد نحو: ضرب ضرب زيد، وإن إن زيداً قائم، وزيد قائم زيد قائم.

وإضافة (إعراب سابقه) للعهد الذهني أو للجنس.

= قال الصفدي في «تصحيح التصحيف» (٥٧): قول الكميت:

فــلا أعنــي بــذلك أسْــفَلَيْهِم ❊ ولكنّــي أريــدُ بــه الــذوينا

فليس من كلامهم المعروف، ألا ترى أنك لا تقول: هؤلاء أذواء الدار، ولا مررت بأذواء المال، وإنما أحدَثَ ذلك بعضُ أهل النظر! كأنه ذهب إلى جمعه على الأصل؛ لأن أصل (ذو): ذوا، فجمعه على أذواء، مثل: قفا وأقفاء. وكذلك: الذوون، كأنَّ الكُمَيت جمعه مفرداً، وأخرجه مخرج الأذواء في الانفراد، وذلك غيرُ مقول، لأن (ذو) لا تكون إلا مضافة. وانظر «خزانة الأدب» للبغدادي (١/١٥٠)، و«المزهر في علوم اللغة» للسيوطي (١/٤١٤).

(١) أي: بحسب المرتبة، فلا يرد الخبر بعد الخبر، والحال بعد الحال؛ لأنه ليس بمتأخر بحسب المرتبة، بل يجوز تقديمه.

(مِنْ جِهَةٍ وَاحِدَةٍ) أي: بمقتضى واحد، فرفع «عاقل» في: جاءني رجلٌ عاقلٌ، من جهة فاعلية موصوفه، لا من جهة فاعلية أخرى، وكذا سائر الأحوال[1] وسائر التوابع فاعرف.

أو من عمل واحد؛ لأنه يقع عند العامل[2] على المتبوع أيضاً انصبابة واحدة، والمراد: الوحدة الفردية[3]، فلا يرد المفعول الثاني من باب علمت وأعطيت، أو جهة نصبهما متحدة

نوعاً[4]، وهي المفعولية، لا فرداً، لأن مفعولية الثاني غير مفعولية الأول. فافهم.

واحترز بهذا القيد عن خبر المبتدأ والمفعول الثاني والحال بعد الحال ونحو ذلك مما هو ثان بإعراب سابقه لا من جهة واحدة، بل الإعراب الثاني من جهة أخرى.

[النعت]

(النَّعْتُ) قدم النعت؛ لكثرة جهات التبعية[5].

(تَابِعٌ) احتراز عن غير التابع. (يَدُلُّ عَلَى مَعْنًى) حاصل (فِي مَتْبُوعِهِ)

---

(١) أي: في النصب والجر.
(٢) أي: على العامل. قلت: وفي ج: عمل العامل على التابع والمتبوع.
(٣) وهو ما ليس بمعدود مجتمع من الآحاد منفصل بعضها عن بعض كزيد. شرح هداية.
(٤) إذ هما واحد بالنوع، والوحدة النوعية: أن تعتبر أشياء واحداً باعتبار اندراجها تحت نوع واحد كزيد وعمرو وغيرهما، يقال للكل: واحد باعتبار اندراجهم تحت الإنسان.
(٥) أي: في الإفراد والإعراب وغيرهما. قلت: وفي ج: تبعيته.

حقيقياً كان أو سببياً، فلا يرد نحو: جاءني رجل حسن غلامه، وذكر بهذه الحيثية، فلا يرد نحو: جاءني رجلٌ صديقُك، على البدل أو عطف البيان، ونحو: أعجبني زيدٌ علمُه، ونحو ذلك.

واحترز بهذا القيد عن سائر التوابع.

وفيه نظر؛ لدخول: كلهم وأجمعين في قوله: جاءني القومُ كلُّهم أجمعون، فإنه ذكر بحيث يدل على الشمول والاجتماع.

والجواب: إن قوله: (مُطْلَقاً) أي: غير مقيد بحال النسبة احتراز عن هذا التأكيد، فإنه وإن [٧٧/ب] دل على معنى في متبوعه وهو الشمول والاجتماع، لكن مقيد بحال النسبة، فاحفظه فهذا مما سمح به خاطري.

وفي جعله احترازاً عن الحال نظر؛ لخروجه بقوله: (تابع).

(وفَائِدَتُهُ:) أي: النعت (تَخْصِيصٌ) في النكرة، نحو: جاءني رجلٌ عالمٌ، فإنه يفيد التخصيص، حيث خرج: جاهل. (و تَوضِيحٌ) في المعرفة[1]، نحو: زيدٌ التاجرُ عندنا.

(وقَدْ يَكُونُ) النعت (لِمُجَرَّدِ الثَّناءِ) نحو: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، (أَوِ الذَّمِّ) نحو: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم. (أو للتَّأكيدِ، مثلُ قولِهِ

---

(١) معنى التخصيص في اصطلاحهم: تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات، وذلك أن رجلاً في قولك: جاءني رجل صالح كان بوضع الواضع محتملاً لكل فرد من أفراد هذا النوع، فلما قلت: صالح؛ قللت الاشتراك والاحتمال، ومعنى التوضيح عندهم: رفع الاشتراك الحاصل في المعارف أعلاماً كانت أو لا، نحو: زيد العالمُ، والرجلُ العاقلُ.
قلت: النقل من «شرح الرضي» (٢/٢٧٨).

تعالى: ﴿نَفْخَةٌ واحِدَة﴾[1]) فإن ﴿واحدة﴾ للتوكيد؛ إذ الوحدة تفهم بالتاء في ﴿نفخة﴾، وقد يكون النعت للتعميم، نحو: كان ذلك في يوم من الأيام، ووقت من الأوقات، والكشف، نحو: الجسم الطويل العريض العميق كذا.

والفرق بين النعت الكاشف والمؤكد: أن المؤكد يؤكد بعض مفهوم المنعوت كأمس الدابر ﴿ونفخة واحدة﴾، والكاشف يكشف تمام الماهية كالمثال المذكور. (وَلَا فَصْلَ) أي: لا فرق (بَينَ أنْ يكونَ) النعت (مُشتَقاً) كعالم وعاقل، (أوْ غَيرَهُ) أي: غير مشتق. (إذَا كَانَ) قيد لكونه غير مشتق. (وَضْعُهُ) أي: النعت (لِغَرضِ المَعْنَى) أي: لدلالته على معنى (عُمُوماً) أي: دلالة عامة، أو وضعاً عاماً، أي: في جميع الاستعمالات.

(مثلُ: تَمِيميٌّ، وذِي مَالٍ، أوْ خُصُوصاً) أي: دلالة خاصة، أو وضعاً خاصاً، أي: في بعض الاستعمالات[2]. (مثلُ: مَررتُ برَجُلٍ أيِّ رَجُلٍ) أي: برجل كامل، فإن «أياً» إنما يقع صفة للنكرة في موضع المدح. (ومَررتُ بهذا الرَّجلِ) فإن اسم الجنس إنما يقع صفة للمبهم. (وبزيدٍ هَذَا) فإن اسم الإشارة لا يقع إلا بعد صفة للعلم، أو للمضاف إلى العلم، أو إلى الضمير، أو إلى مثله.

(وتُوصَفُ النَكرةُ بالجُمْلةِ الخَبَرِيَّةِ) لأن الدلالة على معنى في متبوعه

---

(١) سورة الحاقة، الآية: ١٣.

(٢) كالمنسوب وذو والمصدر فيه الألف واللام كالذي والتي وفروعها وذو الطائية، لأن الذي قائم بمعنى القائم. رضي.

كما توجد في المفرد؛ توجد كذلك في [٧٨/أ] الجملة[1].

وأما الإنشائية؛ فلا تقع صفة، ولا خبراً، ولا صلة، ولا حالاً؛ لأن الإنشائية لا ثبوت لها في نفسها، وإثبات الشيء للشيء فرع ثبوته في نفسه.

(وَيَلزَمُ الضَّمِيرُ) للربط.

(وَيُوصَفُ بحَالِ المَوصُوفِ) الجار والمجرور مفعول ما لم يسم فاعله، أي: يوصف بحال قائمة بالموصوف، نحو: مررت برجل حسن الوجه؛ إذ الحسْنُ حاله.

(وبِحَالِ مُتعلِّقِهِ) أي: متعلق الموصوف، (مِثلُ: مررتُ برجُلٍ حَسَنٍ غُلامُهُ) فإن الحسْن حال الغلام، وهو متعلق الموصوف.

(فالأوَّلُ) أي: النعت بحال الموصوف (يَتْبَعُهُ) أي: الموصوف (فِي الإعْرَابِ) رفعاً ونصباً وجراً، (والتَّعريفِ والتَّنكيرِ، والإفرادِ والتَّثنيةِ والجمعِ، والتَّذكيرِ والتَّأنيثِ) لمكان الاتحاد بينهما فيما صدقا عليه،

---

(١) اعلم أن الجملة ليست نكرة ولا معرفة؛ لأن التعريف والتنكير من عوارض الذات مشاراً بها إلى خارج إشارة وضعية، وإذا لم تكن الجملة ذاتاً؛ فكيف يعرض لها التنكير والتعريف، فيختص قولهم: النعت في التعريف والتنكير بالنعت المفرد.
فإن قيل: فإذا لم تكن الجملة لا معرفة ولا نكرة، فلم جاز نعت النكرة بها دون المعرفة؟
قلت: لمناسبتها للنكرة، كما تقول في: قام رجل ذهب أبوه، أو: أبوه ذاهب، قام رجل ذهَب أبوه، وكذا في: مررت برجل أبوه زيد: إنه بمعنى: كائن أبوه، وكل جملة يصح وقوع المفرد مقامها، فتلك الجملة لها موضع من الإعراب كخبر المبتدأ. رضي.
قلت: النقل من «شرح الرضي» (٢٩٨/٢).

وقيامه بالموصوف، ويوجد منها في كل تركيب أربعة.

(والثَّانِي) أي: النعت بحال متعلق الموصوف (يَتْبَعُهُ) أي: الموصوف (فِي الخَمْسَةِ الأُوَلِ) جمع الأول، أي: الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير، ويوجد في كل تركيب منها اثنان.

(وفِي البَواقِي) أي: في بواقي الأمور المذكورة من الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث. (كالفِعْلِ) في اعتبار الفاعل في التذكير والتأنيث، وتعيين الإفراد لشبهه به، نحو: مررتُ برجل قائمةٍ جاريتُهُ، وبامرأةٍ قائمٍ غلامُها، وبرجلين قائمٍ أبوهما، وبرجال ذاهبٍ غلامُهم، كما يقال: قامت جاريتُه، وقامَ غلامُها، وقام أبوهما، وذهَب غلامُهم.

(ومِنْ ثَمَّ) أي: لأجل كونه في باقي الأمور المذكورة كالفعل (حَسُنَ) تركيب: (قَامَ رجلٌ قاعدٌ) صفة (رجل) (غِلمانُهُ) فاعل (قاعد) كما حسن: يقعد غلمانه.

(وضَعُفَ: قَاعِدونَ غِلمَانُهُ) [٧٨/ب] كما ضعف: يقعُدون غلمانُه؛ لأنه كالفعل، والفعل إذا قُدِّم على الاسم لا يُثنَّى ولا يُجمَع، وإنما لم يمنع؛ لجواز كونه من باب: أكلوني البراغيث[1].

---

(١) قلت: قوله: (أكلوني البراغيث) حقه على الأفصح: أكلتني، وأكلتني بالتاء، وعلى هذه اللغة: أكلنني بنون النسوة كما هو الشأن في جمع غير العاقل، وإنما أتى بواو العقلاء؛ لتنزيلهم منزلتهم في الجَور والتعدِّي المُعبَّر عنه بالأكل مجازاً. وقد عَمَد النحاة إلى تأويل ما جاء من ذلك بإبدال الظاهر من الضمير، أو رفع الظاهر على أنه مبتدأ مؤخَّر، أو أنَّ ما يتصل بالفعل حروفٌ تدل على التثنية والجمع، لا ضمائر، وهو الأكثر. انظر «الأصول في النحو» لابن السراج (١/٧١).

=

....

= وبعد، فإننا نستطيعُ القولَ: إنَّ هذه اللغةَ لغة صحيحة، جاء عليها القرآنُ الكريمُ في بعض المواضع، وكذلك وردت هذه اللغةُ في القراءات القرآنية، فلا داعي لتأوّلها وحملها على وجوهٍ كثيرةٍ، وواضحٌ أنَّ هذا التأول والحملَ كان الغايةُ منه إخراجَ هذه اللغةِ من القرآنِ الكريمِ، لا سيما أنَّ هذه اللغة تأتي في إطار المحافظة على المطابقة بين الفعل والفاعل في العدد ـ مذكره ومؤنثه ـ «فظاهرةُ التطابقُ عمليةٌ تكادُ تكون عمليةً لا شعوريةً فطريةً ساذجةً، تتم في إطار المنطق والحس اللغويين، أما ظاهرة عدم التطابق، فهي عمليةٌ تبدو فيها الصنعةُ، ويظهر فيها عملُ العقلِ». انظر «دراسات في اللغة والنحو العربي» حسن عون (٥٤). ونزيد المسألة إيضاحاً فنقول: من المعروف في العربية الفصحى، أن الفعل يجب إفراده دائمًا، حتى وإن كان فاعله مثنىً أو مجموعًا، أي: أنه لا تتصل به علامة تثنية ولا علامة جمع، للدلالة على تثنية الفاعل أو جمعه، فيقال مثلاً: «قام الرجل» و«قام الرجلان» و«قام الرجال» بإفراد الفعل «قام» دائمًا، إذ لا يقال في الفصحى مثلا: «قاما الرجلان» و«لا قاموا الرجال».

تلك هي القاعدة المطردة، في العربية الفصحى، شعرًا ونثرًا. أما قبيلة طيئ، فقد روي لنا عنها أنها كانت تلحق الفعلَ علامة تثنية للفاعل المثنى، وعلامة جمع للفاعل المجموع.

وتُعرف هذه الظاهرة عند النحاة العرب بلغة «أكلوني البراغيثُ» وقد عرفت عندهم بهذا الاسم؛ لأن سيبويه هو أول من مثل لها في كتابه واختار هذا المثل، فقال: «في قول مَن قال: أكلوني البراغيث»، كما قال في موضع آخر: (١/١٣٧).

أما القرآن الكريم، فقد ورد فيه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ [سورة المائدة: ٧١]، وقوله عزوجل: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [سورة الأنبياء: ٣]. وقد أكثرَ النحويون، والمفسرون، وعلماءُ اللغة العربُ، القولَ في تخريج هاتين الآيتين الكريمتين، فقد قال الإمام القرطبي في تفسير الآية الأولى مثلاً: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ أي: عَمِيَ كثير منهم، وصم بعد تبيُّن الحق لهم بمحمد ﷺ، فارتفع (كثيرٌ) على البدل من الواو، كما تقول: رأيت قومَك ثلثيهم. وإن شئت كان على إضمار مبتدأ، أي: العُمْيُ والصُّمّ كثيرٌ منهم. ويجوز أن يكون على لغة مَن قال: (أكلوني البراغيثُ).

كما قال في الآية الثانية: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ أي: تناجوا فيما بينهم بالتكذيب، ثم بيّن مَن هم، فقال: الذين ظلموا؛ أي: الذين أشركوا، فالذين ظلموا، =

(ويَجوزُ: قُعُودُ غِلمَانُهُ) مع أنَّ غلمانه فاعل (قعود)؛ لعدم جريانه على الفعل؛ لأن جمع التكسير في حكم المفرد، فكأنه لم يجمع.

(والمُضْمَرُ لا يُوصَفُ) لأن ضمير المتكلم والمخاطب أعرف المعارف، فتوضيحهما تحصيل للحاصل، وحمل عليهما ضمير الغائب، وعلى الوصف الموضح الوصف المادح والذام[1] وغيرهما طرداً للباب.

(ولا يُوصَفُ بِهِ) به: مفعول ما لم يسم فاعله، وإنما لا يوصف به؛ لأن الموصوف أخص أو مساو، ولا شيء أعرف منه، ولا مساوياً له حتى يوصف به؛ لأن المضمر بمعزل عن الموصوفية لما عرفت، وغيره دونه في التعريف، فلا يقع موصوفاً له.

= بدل من الواو في (أسرّوا) وهو عائد على الناس المتقدمِ ذكرُهم، قال المبرّد: وهو كقولك: إن الذين في الدار انطلقوا بنو عبد الله، فـ(بنو) بدل من الواو في: (انطلقوا). وقيل: هو رُفِع على الذم؛ أي: هم الذين ظلموا. وقيل: على حذف القول؛ أي: يقول الذين ظلموا. وقول رابع: أن يكون منصوبًا بمعنى: أعني الذين ظلموا.
وأجاز الفراء أن يكون خفضًا بمعنى: اقتربَ للناسِ الذين ظلموا حِسابُهم، فهذه خمسة أقوال.
وأجاز الأخفشُ الرفعَ على لغة مَن قال: (أكلوني البراغيث)، وهو حسَنٌ. وقال الكسائي: فيه تقديم وتأخير، ومجازه: والذين ظلموا أسرّوا النجوى».
تلك هي آراء المفسرين والنحاة واللغويين العرب في هذه الظاهرة، وهم فيها مُقلّبون لكلِّ الأوجه الممكنة في العربية، من التخريج والتأويل.
ومما جاء في الحديث الشريف، قوله ﷺ: «يَتعاقَبون فيكم ملائكةٌ بالليل وملائكة بالنهار...» بدلاً من: تتعاقب فيكم ملائكة، وإن كان بعضُ العلماء يرى في هذا الحديث، أنه مختصر من حديث طويل، وأن الواو فيه ضمير، يعود على اسم ظاهر متقدم، وليس علامة جمع، وأن أصل الحديث: «إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم، ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار». انظر «بحوث ودراسات في اللهجات العربية» (١/٥٤).

(١) يعني: ولم يوصف للمدح والذم حملاً على أنه لم يوصف للبيان؛ لأنه الأصل.

(والمَوصُوفُ) المعرف (أخصُّ) أي: أعرف، أي: أكمل تعريفاً، ونحو: جاءني زيد صديقك، ومررت بزيد هذا والرجل الذي كذا يمنع فيه الحمل على الوصف؛ لاحتمال البدل، وحمل (الذي) على ذي اللام للموافقة في الصورة.

(أوْ مُسَاوٍ) للوصف؛ لئلا يكون الأصل أدنى من الفرع.

واعلم أنه لو أريد الأخص أو المساوي على اصطلاح أهل المنطق يتناول الكلام الموصوف المعرف والمنكر، لكنه يرد قولهم: حيوان ناطق، فإن الموصوف ـ وهو الحيوان ـ ليس بأخص ولا مساو، [٧٩/أ] اللهم إلا أن يقال: الموصوف وهو إنما يكون نكرة موصوفاً بعد التوصيف، والحيوان بعد التوصيف بالنطق مساو للناطق، وبعد التوصيف بالأبيض في قولهم: حيوان أبيض أخص من الأبيض، وحينئذ يكون هذا الكلام بيان الواقع؛ إذ لا يمكن تخلف الموصوف من هذا الحكم أصلاً، لكنه يشكل ابتناء ما يبتنى عليه، اللهم إلا أن يقال: المراد غير اصطلاح المنطق، بل المراد من الأخص الأعرف كما أشار إليه سابقاً.

(ومِنْ ثَمَّة) أي: لأجل أن شرط الموصوف من هذا الحكم أن يكون أخص أو مساوياً. (لم يُوصَفْ ذُو اللَّامِ) أي: ما فيه لام التعريف بشيء (إلَّا بِمِثْلِهِ) أي: بمثل المعرف باللام، ونحو: الرجل العالم ولو صورة، فلا يرد نحو: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾[1]؛ لكونه في حكم المعرف باللام، وإن كان تعريفه بالموصولية لا باللام؛ لاشتراكه في

(١) سورة الجمعة، الآية: ٨.

الصورة، أو لكونهما مع الصلة بمعنى ذي اللام، فإن: الذي ضرب بمعنى: الضارب.

(**أوْ بالمُضَافِ إلَى مِثْلِهِ**) أي: المعرف باللام ولو بواسطة، نحو: مررت بالرجل صاحب لجام الفرس؛ لأن غيرهما من المعارف أخص منه ألبتة. وزعم بعضهم أنه يوصف بجميع المضافات، فأجاز: بالرجل صاحبك وصاحب زيد وأمثاله. وعلى ما ذكره المصنف محمول على البدلية.

(**وإنَّما التُزِمَ وصفُ بابِ هَذا بذِي اللَّامِ**) أو الذي والتي المحمولين على ذي اللام للصورة، أو لكونهما مع الصلة بمعنى ذي اللام. وهذا جواب ما يقال: إن اسم الإشارة أعرف من المضاف إلى ذي اللام؛ لكونه أعرف من ذي اللام، فينبغي على الأصل المذكور وهو اشتراك كون الموصوف أخصَّ أو مساوياً أن لا يفترقا جوازاً وامتناعاً، كما في وصف ذي اللام.

ولك أن يقرر السؤال: بأنه لما استوى ذو اللام والمضاف إلى ذي اللام في المرتبة، مما لاسم الإشارة التزم فيه ذو اللام دون المضاف إلى ذي اللام.

وتقرير الجواب: إنه التزم وصفه بذي اللام (**للإبْهَامِ**) المقتضي لبيان الجنس، وذلك لا يتصور بمثله لإبهامه، ولا بالمضاف المكتسب ذلك من المضاف إليه؛ إذ لو اكتسب ذلك المبهم الظهور منه كان [٧٩/ب] كالاستعارة من المستعير، والسؤال من السائل المحتاج، والضمير والعلم بمعزل عن هذا الباب.

(ومِنْ ثَمَّةَ) أي: من أجل إبهامه المقتضي لبيان الذات وكشف الجنس (ضَعُفَ: مررتُ بهذا الأبيض) وإن كانت الصفة ذات اللام من حيث إن البياض عام لا يختص بجنس، فلا يكون فيه بيان للجنس.

(وحَسُنَ: مررتُ بهذا العالِم) لأن العلم مختص بالإنسان، فتعين أنه إنسان، وتبين به الجنس.

[العطف]

(العطفُ: تابعٌ مقصُودٌ) احتراز عن غير البدل من التوابع؛ لأنها غير مقصودة، بل متبوعاتها. (بالنِّسبةِ) أي: بأصل النسبة، فلا يلزم قصدها بكيفيتها من السلب والإيجاب، فلا يرد: المعطوف بـ«لا»، وأما المعطوف عليه بـ«بل»؛ فمقصود ابتداء، والمعطوف انتهاء بتبدل الرأي، وكلاهما مقصودان بهذا الطريق، وإلا؛ فالإضراب لا يجامع المقصود، وهو الفرق بينه وبين بدل الغلط؛ لأن متبوعه غلط غير مقصود أصلاً؛ لابتنائه على سبق اللسان. (مَعَ مَتْبُوعِهِ) في تركيب واحد، احتراز عن البدل؛ لأنه مقصود دون متبوعه.

(يَتوسَّطُ) بيان للحكم بعد تمام الحد، (بَينَهُ) أي: بين المعطوف (وبينَ مَتبوعِهِ) أي: متبوع المعطوف (أحدُ الحُروفِ) فاعل (يتوسط) (العَشرةِ، وسَيأتِي) بيان حروف العشرة في قسم الحرف. (مثلُ: قام زيدٌ وعَمْرو).

(وإذَا عُطِفَ عَلَى المَرفُوعِ المُتصلِ أُكِّدَ) ذلك المرفوع المتصل (بمُنفَصِلٍ) ليكون عطفاً على المنفصل من وجه، ولا يلزم العطف على

الجزء؛ لأنه لما أكد بمنفصل، حدث فيه جهة من الانفصال، وكان عطفاً على المنفصل من هذا الوجه. وإنما جاز تأكيد الجزء وبيانه وإن كانا [٨٠/أ] مستقلين لفظاً؛ لأنهما غير مستقلين حكماً؛ لكونهما غير مقصودين بالنسبة، ولا يغايران للمتبوع، فيتبعان الضمير المتصل الذي هو كالجزء؛ لعدم استقلالهما من كل وجه، بخلاف العطف بالحرف حيث هو مستقل من كل وجه؛ لاستقلاله لفظاً وحكماً.

وإنما لم يجز تأكيد المنفصل بالنفس والعين إلا بعد التأكيد بمنفصل مع عدم الاستقلال بسبب عدم القصد والمغايرة؛ لخوف اللبس بالفاعل؛ لأنهما يليان الفعل كثيراً، بخلاف: كل وأجمع. وأما البدل؛ فهو مستقل لفظاً وحكماً كالمعطوف، لكن متبوعه غير مقصود حيث إنه في حكم النتيجة، فهو متبوع لفظاً لا معنى، فلا ضير في انحطاط هذا النوع من المتبوع واستقلال تابعه مع جزئيته، بخلاف العطف بالحرف، فإن متبوعه مقصود، ولا يسوغ انحطاطه عن التابع. فاعرف.

والحاصل: أنه لا ضير في استقلال التأكيد مع جزئية المتبوع بمعارضة الانحطاط في عدم القصد إياه، ولا ضير في جزئية المتبوع واستقلال التابع في البدل؛ لأن متبوعه وإن كان متبوعاً، لكنه منحط؛ لكونه في حكم النتيجة،[1] فتعارض هذه الجهة المتبوعية،[2] فلا يستقبح انحطاطه بجزئيته مع استقلال تابعه، وفي العطف التابع والمتبوع كلاهما مقصودان.

(١) في ج: التنحية.

(٢) في ج: فيعارض بهذه الجهة جهة المتبوعية.

(نحوُ: ضَربتُ أنا وزيدٌ، إلاّ أنْ يقعَ فصلٌ) أي: أكد به في جميع الأوقات إلا وقت وقوع فصل، (فيجوزُ تركُهُ) أي: ترك التأكيد؛ لطريان حدوث وفتور في المعطوف باعتبار البُعْد عن المتبوع بالفصل، فلا يلزم زيادة التابع على المتبوع في الدرجة باعتبار استقلاله، فيلزم استقلال المتبوع بمعارضته هذا الفتور، (نحوُ: ضربْتُ اليومَ وزَيدٌ) فإنه عطف على [٨٠/ب] التاء، وقوله: (وزيد) لمكان الفصل.

(وإذَا عُطِف على الضّميرِ المَجْرورِ أُعِيدَ الخَافِضُ) [نحوُ: مررتُ بك وبزيدٍ] لئلا يلزم العطف على الجزء، والتأكيد غير ظاهر؛ لاحتياجه إلى استعارة المرفوع للمجرور، ولامتناع الانفصال فيه. وأما قوله تعالى: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾[1]؛ فشاذ، وقيل: الواو للقسم دون العطف.

واعلم أن المعطوف هو المجرور، والعامل مكرر، والجر بالأول والثاني كالعدم معنى، بدليل قوله: بيني وبينك، إذ (بين) لا يضاف إلا إلى المتعدد، وقيل: جره بالثاني كما في المقتحم في:

... ... ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ[2] ...

---

(١) سورة النساء، الآية: ١.

(٢) قلت: تمام البيت:

إلى الحَوْلِ ثمَّ اسمُ السَّلامِ عَلَيْكُما * وَمَنْ يَبْكِ حَوْلاً كَامِلاً فَقَدِ اعْتَذَرْ

وهو من البحر الطويل، وقائله: لبيد بن ربيعة العامري يخاطب ابنتيه، حين حضرته الوفاة، ينصح لهما بعدم اللطم، إن هو مات، وبترك الجزع. وحسبهما البكاء المجرد حولًا كاملًا. ثم هو يسلِّم عليهما. وقد سبقت ترجمة لبيد. والبيت في «ديوانه» (٤٢). وهو من شواهد «شرح شذور الذهب» (٥٨٣)، و«الخصائص» لابن جني (٢٩/٣)، و«المفصل» للزمخشري (١٢٤)، و«تاج العروس» للزَّبيدي، مادة: عذر. =

﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ﴾[1]، وهو الأصح.

(والمعطوفُ في حُكم المعطوفِ عليهِ) فيما يجب ويمتنع. وفيه. اللهم إلا أن يقال: إلا فيما يختص به، ولا يتعداه، كبناء: لا رجل وزيد ويا زيد وعبدك[2]، وكالتجرد عن اللام في: يا زيد والحارث، وكاشتمال الضمير في: زيد شجاع وغلام ونحو ذلك. وأما نحو: ربَّ شاةٍ وسَخْلَتِها؛ فبتقدير التكرير[3]؛ لقصد عدم التنكير[4] التعيين، أي: رُبَّ شاةٍ وسَخْلَةٍ لها، أو هو محمول على نكارة الضمير، كرُبَّهُ رَجُلاً على الشذوذ، وفيه.

وضعف:

الواهبُ المئةِ الهِجَان وعبدِها[5]

وكذا: الضارب الرجل وزيد، وقيل: يمتنع، والفرق: أن الضمير عائد إلى المئة، وهي معرفة باللام، فكان المضاف إلى ضميرها في حكمها، فكان في حكم: الواهب المئة، بخلاف: زيد، حيث يكون التقدير: الضارب زيد.

(ومنْ ثَمّ) أي: من أجل أن المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما

= الشاهد: في «ثم اسم السلام»، فإنَّ «اسم» مضاف إلى السلام، وهو إضافة الملغى إلى المعتبر، يعني: لفظ الاسم هنا ملغى؛ لأنَّ دخوله وخروجه سواء.

(١) سورة البقرة، الآية: ٦.

(٢) في ج: وعبد الله.

(٣) في ج: التنكير.

(٤) قوله: التنكير، سقط من: ج.

(٥) سبق الحديث عن البيت وقائله وتخريجه والشاهد فيه.

يجب ويمتنع[1] (لَمْ يَجُزْ فِي: ما زيدٌ بقائمٍ أو قائماً، ولا ذاهبٌ عمرٌو إلا الرَّفعُ) في (ذاهب) بجعل (عمرو) مبتدأ، و(ذاهب) خبراً مقدماً عليه، ولا يجوز النصب بالعطف على معمول عامل واحد؛ لامتناع عمل «ما» في الخبر المقدم، ولأنه لو نصب أو جُرَّ عطفاً على الخبر؛ لزم عدم ما وجب في المعطوف [٨١/أ] عليه، وهو الضمير العائد إلى اسم ما ذاهباً، وفيه.

(وإنَّمَا جَازَ: الَّذِي يَطِيرُ) جواب سؤال مقدر، وهو أن يقال: يطير صلة الذي، وفيه ضمير، ولا ضمير فيما عطف عليه. (فَيَغضبُ زيدٌ الذُّبَابُ؛ لأَنَّهَا) أي: ما جاز هذا الكلام إلا لأنها (فاءُ السَّبَبيَّة) وكفى به رابطة، وفيه لا العاطفة، وفيه؛ لأنها وإن كانت للسببية عاطفة أيضاً، لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة، فيكتفى بالرابطة في الأولى، والمعنى: الذي إذا يطير فيغضب زيد الذباب، أو الذي يغضب زيد بطيرانه الذباب، وهكذا الكل يقال: نحو الذي يطير الذباب فيغضب هو زيد بالربط في الجملة الثانية؛ لصيرورة الجملتين بالفاء بإبقائه بمنزلة جملة واحدة، فيكتفى بالربط في إحداهما.

(وإذا عُطِفَ عَلى) معمولي (عامِلَينِ مُختَلِفينِ) لا يقال: لا يعرف لاستعمال «إذا» والماضي هنا جهة حسن؛ لأنا نقول: في استعمال «إذا» والماضي هنا اعتبار لطيف، وهو الإشارة إلى أن العطف على معمولي عاملين مختلفين يحكم بعدم جوازه وإن ادعى المخالف عليه وقوعه بناء على وضوح الدليل على امتناعه، ولذلك أتى بهذه العبارة، ولم يقل: لم يجز العطف.

(١) في «ملا جامي» (٣٤٠): فيما يجوز ويمتنع.

(لَم يَجُزْ) مطلقاً عند سيبويه، بخلاف العطف على معمولي عامل واحد، فإنه جائز وفاقاً، نحو: ضرب زيدٌ عَمراً وبِشرٌ بكراً، وإنما لم يجز؛ لامتناع قيام الحرف الضعيف مقام عاملين مختلفين، ولأن الواو إذا قام مقام «أن» وفي؛ فقد وقع بينه وبين مجروره فاصل أجنبي، إذ التقدير: وفي عمرو الحجرة.

وفي ترتب عدم الجواز على وجود العاطف نظر، والصواب أن يقال: ولم يجز العطف على عاملين مختلفين (خِلَافاً للفَرّاء) [٨١/ب] فإنه جوَّزه مطلقاً قياساً على العطف على معمولي عامل واحد.

(إلَّا فِي نحوِ: فِي الدَّارِ زيدٌ والحُجْرَةِ عَمرٌو) أي: إلا في صورة تقديم المجرور؛ لمجيئه في كلامهم: مَا كُلُّ سَوداءَ تَمرةً، ولا بَيضَاءَ شَحْمَةً، وقول الشاعر:

أكُـلَّ امْـرِئٍ تَحْسَـبِينَ امْـرَأً ... ونـارٍ تَوَقَّـدُ باللَّيْـلِ نَـارَا[1]

واقتصر الجواز على صورة السماع؛ لأن ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع.

---

(١) قلت: قائله: أبو دؤاد الإيادي، واسمه حارثة بن الحجاج «الديوان» (ص٣٥٣)، وقيل: عدي بن زيد العبادي. وهو من البحر المتقارب، ومن شواهد سيبويه (٦٦/١)، و«مغني اللبيب» (٥٣٧)، و«أوضح المسالك» لابن هشام (١٦٩/٣)، وابن عقيل (٧٧/٣). أي: لا تَحْسَبي ذلك./ بجر (نارٍ) والتقدير (وكلَّ نارٍ).
الشاهد: في «نارٍ» حيث حذف المضاف فيه وترك المضاف إليه بإعرابه، إذ تقديره: وكلَّ نارٍ. فحذف «كل» وترك «نارٍ» بالجر على ما كان عليه، ولا يجوز أن يُعطَف «نارٍ» المجرور على «امرئٍ» إذ فيه عطفٌ على عاملين بواو واحدةٍ.

(خِلَافاً لِسِيبَوِيهِ) فإنه منعه مطلقاً، وحمل الأمثلة المذكورة في المتن على حذف المضاف، وإبقاء المضاف إليه على إعرابه، نحو:

يريدون عرض الدنيا أو يريدون الآخرة[1]، أي: عرض الآخرة، في بعض القراءة.

[التأكيد]

(التَّأكِيدُ:) مبتدأ (تَابِعٌ) خبر جنس، وباقي قيوده فصول.

(يُقَرِّرُ) صفة (تابع) (أَمْرَ المَتْبُوعِ) أي: شأنه، ومعنى التقرير هنا: أن يكون معنى التأكيد ثابتاً في المتبوع، ويدل[2] عليه[3] صريحاً. وخرج بهذا القيد: ما سوى التأكيد وسوى الصفة المقررة، وذلك[4] في عطف البيان

---

(١) قلت: الآية التي يشير إليها الشارح رحمه الله تعالى هي الآية الـ٦٧ من سورة الأنفال. وهي: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنيا واللهُ يُرِيدُ الآخِرةِ﴾ والقراءة لابن جَمَّازٍ. أي: عمل الآخرةِ، فإن المضاف ليس معطوفاً بل المعطوف جملة فيها المضافُ. قال ابن عقيل في «شرحه» (٧٧/٣): «وقد يحذف المضاف ويبقى المضاف إليه على جره والمحذوف ليس مماثلاً للملفوظ بل مقابل له كقوله تعالى: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللهُ يُرِيدُ الآخِرَةَ﴾ في قراءة مَن جرَّ الآخرة، والتقدير: والله يريد باقي الآخرة. ومنهم مَن يقدِّره: والله يريدُ عَرَضَ الآخرةِ، فيكون المحذوف على هذا مماثلاً للملفوظ به. والأوَّلُ أَوْلَى».

(٢) أي: لفظ المتبوع يدل على مفهوم التأكيد صريحاً كما كان معنى (نفسه) ثابتاً في زيد في قولك: جاءني زيد نفسُه؛ إذ يفهم من زيد نفس زيد، وكذا كان معنى الإحاطة الذي في (كلهم) مفهوماً من القوم في: جاءني القوم كلهم؛ إذ لا بد أن يكون القوم إشارة إلى جماعة معينة، فيكون حقيقة في مجموعهم. رضي. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٣٥٧/٢).

(٣) أي: على ثبوت معنى التأكيد في المتبوع.

(٤) أي: الخروج.

والعطف بالحروف والصفة غير المقررة ظاهر، وكذا في البدل؛ لأن متبوعه مُنَحًّى غير مقصود، فلا يكون تقريره مقصوداً؛ إذ قولهم: إن الإبدال للتقرير معناه: إنه لتقرير ما صدق البدل، لا لتقرير المتبوع من حيث هو متبوع.

فإن قيل: قد ذكر صاحب «المفصل»[١] نحو: يا زيد زيد من البدل، ويصدق عليه هذا الحد.

قيل: إنه إن ذكر بهذه الحيثية[٢]؛ فلا شك أنه تأكيد، وإن ذكر زيداً أولاً بحيث يكون توطئة لذكر غيره، ثم بدا له أن يقصده دون غيره، فذكره ثانياً بهذا الطريق[٣]؛ فيكون بدلاً؛ لكونه مقصوداً دون الأول، ولا ضير في كون الشيء الواحد مقصوداً وغير مقصود؛ لاختلاف الزمان.

(في النِّسْبَة) نفسها[٤] أو صفتها، [٨٢/أ] نحو: جاءني زيدٌ نفسُه وعينُه، وهو تمييز عن النسبة في إضافة الأمر إلى المتبوع، أي: تقرير أمر نسبة المتبوع أو شموله، أو تمييز عن الذات المذكورة التامة بالإضافة[٥]،

---

(١) سبق الحديث عن «المفصل» ومؤلفه الزمخشري، فعدْ إليه.

(٢) أي: بحيث أن يكون معنى التأكيد ثابتاً في المتبوع، ويدل عليه صريحاً. م.

(٣) أي: بأن يكون مقصوداً. م.

(٤) قال المصنف: يدخل عطف البيان في قولنا: يقرر أمر المتبوع، ويخرج بقولنا: في النسبة أو الشمول.
أقول: إن كان معنى التقرير ما ذكرت، وهو تحقيق ما ثبت في اللفظ الأول، ودل عليه؛ فليس جميع ما هو عطف البيان مدلولاً عليه بلفظ المتبوع، نحو: جاءني العالم زيد، والفاضل عمرو؛ إذ لا دلالة للعالم على زيد كما دل بعض متبوعاته عليه. رضي. ــــ: النقل من «شرح الرضي» (٣٦٢/٢).

(٥) أي: إن لفظ (واحدة) لم يقرر كون (نفخة) منسوباً إليها قوله: ﴿نفخ﴾، ولا كون النفخ =

وهو الأمر. وبهذا القيد وما بعده خرج: ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾[1]، وأمس الدابر؛ لأن تقريرها[2] في المعنى الإفرادي،[3] لا في النسبة أو الشمول.

وفرق المصنف بأن تقريرها بالتضمن دون المطابقة[4].

وفيه نظر؛ إذ (أجمعون) كذلك[5]، على أن الصفة الكاشفة مقررة بالمطابقة، فلا بد مما ذكرنا.

(أو الشُّمُولِ) نفسه، نحو: جاءني القومُ كلُّهم، أو صفته، نحو: جاءني القومُ أجمعون، فإن قوله: (أجمعون) يقرر أمر المتبوع في صفة الشمول، وهو الاجتماع.

واعلم أن كون (أجمعون) دالاً على صفة الاجتماع لا ينافي كونه دالاً على الشمول مقرراً له، وتقرير الشمول بـ(كلهم) لا ينافي تقريره بـ(أجمعون) وبأتباعه؛ لأنه يقرر الشيء ويكرر مراداً، فلا يرد ما ذكر في

= شاملاً لآحاد النفخة؛ إذ لا آحاد لها. رضي. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٢/٣٥٩).

(١) سورة الحاقة، الآية: ١٣.

(٢) أي: هذه الصفة.

(٣) في ج: في معنى الأمر الإفرادي.

(٤) لأن مدلولها بالمطابقة نفخ موصوف بالوحدة، فمجرد الوحدة مدلول هذه اللفظة تضمناً لا مطابقة. رضي. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٢/٣٦٠).

(٥) أي: أجمعون في: جاءني الرجال أجمعون، يقرر مدلول القوم تضمناً لا مطابقة؛ لأن كونهم مجتمعين في المجيء بحيث لم يخرج منه أحد منهم، مدلول اللفظ من حيث كونه جمعاً معرفاً باللام المشار بها إلى رجال معينين، لا مدلول أصل الكلمة، أعني: كونهم رجالاً مجتمعين، وهو مركب من الرجال ومن اجتماعهم. رضي. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٢/٣٦٠).

بعض الشروح.

ولقائل أن يقول: هذا التعريف لا يتناول نحو: إن إن زيداً[1]؛ لعدم التقرير في النسبة أو الشمول، وقوله: (يجري في الألفاظ كلها) يشير إلى تناوله إياه.

والجواب: أن يراد في النسبة نفسها أو صفتها، وأن المكررة تقرر صفة نسبة الجملة، وهي كونها إنكارية أو طلبية، لا ابتدائية[2]. أو يجعل التعريف لنوع من التأكيد[3]، وهو التأكيد الاسمي، والضمير في: (وَهُوَ) لفظي ومعنوي، يرجع إلى الجنس دون التأكيد المعرف، فلا يدل قوله: (ويجري في الألفاظ كلها) على دخوله فيه، وهو عائد إلى التأكيد بمعنى التقرير؛ إذ التقرير لا بمعنى التابع المذكور، حيث عرف اللفظي بتكرير اللفظ الأول، والتأكيد هو المتكرر، لا التكرير، [٨٢/ب] وهو من باب الاستخدام.

ويمكن أن يعود إلى التأكيد، ويحمل قوله: (تكرير اللفظ الأول) وقوله: (بألفاظ) على ما يصح به الحمل.

(لَفظِيٌّ ومَعْنويٌّ، فـ) التأكيد (اللَّفظيُّ) أو التقرير اللفظي: (تَكرِيرُ اللَّفظِ الأَوَّلِ) أي: ما به تكرير اللفظ الأول، أو يراد به: الحقيقة ولو حكماً

---

(١) أي: كلما يكرر غير المنسوب والمنسوب إليه، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ۝ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح: ٥-٦].

(٢) أي: كون الجملة ملقاة إلى مخاطب منكر أو مخاطب طالب تقويتها بمؤكد لا كون الجملة ملقاة إلى المخاطب ابتداء من غير شعور له بالحكم فيها. م.

(٣) أي: التأكيد الاسمي؛ لأنه في حده. رضي. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٢/٣٦١).

بالترادف، ونحو: ضربتَ أنت واضربْ أنا وضربتُك إيَّاك[1]، وقيل: الأول تأكيد، والثاني[2] بدل، وهو عجيب[3]؛ لعدم الفرق.

فإن قيل: إن أريد بالتأكيد اللفظي: تكرير اللفظ الأول بعينه؛ لا يندرج فيه نحو: ضربت أنت وضربت أنا وجائع نائع وليث أسد ونحو ذلك، وإن أريد: التكرير ولو بإيقاع المرادف؛ لدخل: أبصعون وأكتعون وأبتعون فيه[4].

قيل: المراد: الأخير، وترادف هذه الألفاظ ممنوع، لكن الفرق بين: أبصع وأكتع، وبين: خبيث ونبيث مشكل؛ لعدم الترادف فيهما. اللهم إلا أن يمنع كون نبيث تأكيداً، ويجعل صفة أخرى لموصوف خبيث. فليتأمل.

(مثل: جَاءَني زيدٌ زيدٌ، ويَجرِي) التأكيد (فِي الأَلفَاظِ كُلِّهَا) وقد يزاد فيه[5] ....

---

(١) أي: ضربت أنت.

(٢) أي: ضربتك إياك.

قلت: في «اللسان»، مادة: أيا: ويجوز أن تقول: ضَرَبْتُكَ إِيَّاكَ؛ لأن الكاف اعْتُمِدَ بها على الفِعل، فإذا أَعَدْتَها احْتَجْتَ إلى (إِيَّا).

(٣) لأن المعنيين واحد، وهو تكرير الأول بمعناه، فيجب أن يكون كلاهما تأكيداً لاتحاد المعنيين، والفرق بين البدل والتأكيد معنوي كما يظهر في حد كل منهما، وقال الزمخشري في: مررت بك بك: إن الثاني بدل، وهذا أعجب من الأول؛ إذ هو صريح في التكرير لفظاً ومعنى، فهو تأكيد لا بدل. رضي. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٢/٣٦٥).

(٤) أي: في التأكيد اللفظي.

(٥) أي: في التأكيد اللفظي دون المعنوي، فإنه لا يعطف بعض ألفاظه على بعض. رضي. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٢/٣٦٨).

عاطف[1]، كـ (والله ثم والله)، و﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۞ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾[2]، و﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ﴾ بعد: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ﴾[3]، وغير ذلك.

قوله: (كلها) أي: أسماء أو أفعالاً أو حروفاً، أو جملاً أو مركبات، تقييدية أو غيرها.

ونحو: قرأت الكتاب سورةً سورة، ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾[4]، وبنت له باباً باباً، وجاءني القوم ثلاثة ثلاثة ليس من باب التأكيد، ولا من باب التوابع، وجعلُه تابعاً غلطٌ، وإنما هو تكرير المعنى، والثاني غير الأول معنى، وإعراب الأول والثاني إعراب واحد؛ لتناولهما بلفظ واحد، فظهر[5] في موضعين تحرزاً عن الترجيح بلا مرجح.

(وَ) التأكيد [٨٣/أ] أو التقرير (المَعْنَوِيُّ) كائن (بألفاظٍ محفوظة) أي: كلي ملتبس بجزئيات محصورة[6]. (وهِيَ: نَفْسُهُ، وعَيْنُهُ، وكلاهما) معناه: اثنان. (وكُلُّهُ، وأَجْمَعُ، وأَكْتَعُ، وأَبْتَعُ) وهي مؤكدات لأجمع، وقيل: لا معنى لها مفردة، كحسن بسن[7]، وقيل: أكتع من: حول كتيع،

---

(١) أي: الفاء وثم وأم. رضي.

(٢) سورة التكاثر، الآية: ٣-٤.

(٣) الآية الأولى هي الـ٤٧، والآية الثانية هي الـ٤٢ وكلتاهما من سورة إبراهيم.

(٤) سورة الفجر، الآية: ٢٢.

(٥) أي: الإعراب.

(٦) ويجوز أن يكون النفس والعين من القسم الأول؛ لأنهما من التكرير الغير الصريح، أي: تكرير المعنى.

(٧) بل ضُمَّ إلى الأول لتزيين الكلام لفظاً، وتقويته معنًى. رضي. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٢/٣٦٧).

أي: تام. (وأَبْصَعُ) من: تبصع العرق، أي: سال[1]، وأبتع من البتع، وهو طول العنق مع شدة مَغْرِزِه، وأبصع بالصاد المهملة، وقيل: بالضاد المعجمة[2].

(فالأَوَّلانِ) أي: النفس والعين (يَعُمَّانِ) أي: يقعان على الواحد والمثنى والمجموع، والمذكر والمؤنث. (باختلاف صيغتهما) تقول: جاءني زيدٌ نفسُهُ، وجاء الزيدان نفسُهما، والزيدون أنفسُهم، والمرأةُ نفسُها، والنساءُ أنفسُهنَّ (وضَميرِهِمَا، تَقُولُ: نفسُهُ) في المذكر الواحد، (نَفْسُهَا) في المؤنث الواحدة، (أَنْفُسُهُمَا) في المذكر العاقل بإيراد صفة الجمع في التثنية، وعن بعض العرب: نفساهما وعيناهما، والأول أولى. (أَنْفُسُهُمْ) في الجمع العاقل، (أَنْفُسُهُنَّ) في جمع المؤنث العاقل.

والقسم (الثَّانِي) لما سمى النفس والعين أولين؛ سمى الثالث ثانياً. (للمُثَنَّى، نَحوُ): جاءني الرجلان (كِلاهُمَا، وَ) المرأتان (كِلْتَاهُمَا. والبَاقِي) بعد الثلاث، وهي: كل وأجمع... إلخ مما هو جمع حقيقة، نحو: جاءني القومُ كلُّهم أجمعون، أو حكماً، أو كان مفرداً ذا أجزاء يصح افتراقها حساً أو حكماً، نحو: قرأت الكتاب[3] (كُلَّهُ)، واشتريت العبدَ كلَّه، لغير المثنى،

---

(١) أو من بصع إذا روي. رضي. قلت: انظر «شرح الرضي» (٢/٣٦٧).

(٢) قلت: في «تاج العروس»، مادة: بصع: «وتَبَصَّعَ العَرَقُ من الجَسَدِ: نَبَعَ قَلِيلاً قَلِيلاً مِنْ أُصُولِ الشَّعَرِ...» و«يَتَبَصَّعُ بالصَّادِ، أيْ: يَسِيلُ قَلِيلاً قَلِيلاً. أو الصَّوابُ بالضَّادِ المُعْجَمَةِ كما نَقَلَهُ الأَزْهَرِيُّ عن الثِّقاتِ، وصَحَّحَهُ الصَّاغَانِيُّ...».

(٣) وقد يفيد بعض الإبدال معنى ألفاظ الشمول، فيجري مجرى التأكيد، وذلك قولهم: ضرب زيد ظهره وبطنه، أو رجله ويده، وهو بدل البعض من الكل في الأصل، ثم =

باختلاف الضمير في كله، نحو: قرأت الكتابَ كلَّه، وقرأت القصة (كُلَّهَا)[١]، واشتريت العبيد (كُلَّهُمْ)، وتزوجت النساء (كُلَّهُنَّ).

(وَ) باعتبار[٢] (الصِّيَغِ فِي) الكلمات (البَوَاقِي)، نحو: (أَجْمَعَ) في المذكر الواحد، (جَمْعَاءَ) في المؤنث الواحدة، والجمع بتأويل الجماعة. (أَجْمَعُونَ) في الجمع المذكر[٣]، (جُمَعُ) في جمع المؤنث. وأجاز الأخفش[٤]: أجمعان[٥] وجمعاوان[٦]، وهو غير مسموع.

(وَلَا يُؤَكَّدُ بِـ«كُلٍّ» وَ«أَجْمَعَ» إِلَّا ذُو أَجْزَاءٍ) أي: ذو أمور متعددة، فيتناول الأفراد والأجزاء؛ إذ الكلية والجزئية لا يتحققان إلا فيه. (يَصِحُّ) [٨٣/ب] صفة الأجزاء (افْتِرَاقُهَا) أي: تلك الأجزاء (حِسًّا أَو حُكْمًا[٧])

= يستفاد من المعطوف والمعطوف عليه معاً معنى كلي، فيجوز أن يكون ارتفاعهما على البدل وعلى التأكيد. رضي. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٢/٣٦٨).

(١) وجميعهم وإن لم يذكره المصنف. رضي.

(٢) في ج: باختلاف.

(٣) العاقل، ويجوز لك إجراء للواحدة - أعني: جمعاء وأخواتها - على كل جمع إلا جمع المذكر؛ لأنه لا يؤنث كما يجيء، فتقول: بالرجاه أو بالنسوة وبالقصور أو بالزينبات أو بالدور كلها جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء؛ لتأويلها بالجماعة، ويجوز لك إجراء جميع الجموع إلا جمع المذكر السالم مجرى جمع المؤنث، نحو: بالقصور كلهن جمع كُتَع بُتَع بُصَع. رضي.
قلت: النقل من «شرح الرضي» (٢/٣٧٠).

(٤) والكوفيون.

(٥) في مثنى المذكر. ص.

(٦) في مثنى المؤنث.

(٧) الافتراق الحسي بأن يكون التجزؤ بمدلول اللفظ لوضعه لأشياء مجتمعة كالقوم، والحكمي: ما يكون التجزؤ للمؤكد لا باعتبار مدلوله، بل باعتبار عامله....

أي: سواء كان افتراقها حسياً أو حكمياً، أو تمييز مزيل من فاعل (يصح)، أو مفعول مطلق، كضربت سوطاً، أو خبر (كان) المحذوفة، أو حال بحذف مضاف، أي: يصح افتراقها ذا حس أو حكم أو غير ذلك.

(نَحْوُ: أَكْرَمْتُ القَوْمَ كُلَّهُمْ) نظير ذي أجزاء يصح افتراقها حساً، (وَاشْتَرَيْتُ العَبْدَ كُلَّهُ) (كله) تأكيد (العبد). ونظير ذي أجزاء يصح افتراقها حكماً من حيث إن العبد يصح اشتراء بعضه دون بعض. (بِخِلَافِ: جَاءَنِي زَيْدٌ كُلُّهُ) لعدم صحة افتراق أجزائه حساً ولا حكماً في المجيء[1].

(وإِذَا) شرطٌ (أُكِّدَ الضَّمِيرُ المَرْفُوعُ المُتَّصِلُ) أي: إذا أريد تأكيد الضمير المرفوع المتصل، وهذا بخلاف المنصوب والمجرور؛ لأنه لا استتار فيهما حتى يلزم الالتباس. (بِالنَّفْسِ والعَيْنِ) بخلاف: كل وأجمع وأخواته. (أُكِّدَ بِمُنْفَصِلٍ) أولاً، ثم بالنفس والعين؛ لأنهما يقعان فاعلين، فيلزم التباسُهما بالفاعل تأكيدين في المستكن؛ إذ لم يؤكد، بخلاف: كل وأجمع، حيث لا يصح[2] وقوعهما فاعلين، فلا حاجة إلى التأكيد لعدم اللبس. ونحو: ضربَاهما أنفسهما وضربوهم أنفسُهم، مع عدم اللبس لو ترك التأكيد محمول على: ضرب هو نفسه طرداً للباب[3].

---

(١) وإن أردت بقولك: جاءني زيد كلُّه: أنه جاء سالمَ الأعضاء والأجزاء؛ جاز، ونحو: رأيتُ زيداً كلَّه؛ لأنك قد ترى بعضَ ظاهره دونَ بعضٍ. إقليد.

(٢) لأن (أجمعون) لا يلي العامل بوجه، و(كلهم) يلي العامل قليلاً، نحو: جاءني كلُّهم، إلا أنها مجراة مجرى أجمعين لشبهها بأجمعين في معنى الاشتمال والإحاطة. إقليد.

(٣) أو نقول: اللبس باقٍ على لغة من يقول: أكلوني البراغيث. إقليد.

قلت: في قوله: ضربتَ أنت نفسَك، تأكيد للتاء الضمير بعد تأكيده بمنفصل وهو =

(مثل: ضربت أنت نفسك) تأكيد لتاء الضمير بعد تأكيده بمنفصل.

(وأكتَعُ) مبتدأ (وأخواه[1]) أي: أخوا أكتع ومِثْلَاه ونَظِيراه، وهما: أبتع وأبصع (إتباعاً لـ«أجمع»[2]) استعمالاً. (فلا تتقدمُ) أكتع وأخواته أبتع وأبصع على أجمع؛ لكونه أتباعاً له، ويتقدم (أكتع) على أخويه في الفصيح، ثم (أبتع) على (أبصع) عند الزمخشري، وتبعه المصنف آخراً، وعند البغدادية [٨٤/أ] والجزولية: تقدم أبصع على أبتع، وقال ابن كيسان[3]: ابتدِئ بأيتهن شئتَ.

= (أنت)، إذ لولا ذلك لالتبس التأكيد بالفاعل إذا وقع تأكيداً للمستكنّ، نحو: (زيدٌ أكرمني هو نفسُه)، فلو لم يؤكد الضمير المستكن في (أكرمني) بقوله: هو، ويقال: (زيدٌ أكرمني نفسُهُ، لالتبس (نفسُه)، الذي هو التأكيد بالفاعل، ولمّا وقع الالتباس في هذه الصورة أجري بقية الباب عليه.

وإنما قيّد الضمير بالمرفوع؛ لجواز تأكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تأكيدهما بالمنفصل، نحو: (ضربتُك نفسَك، ومررتُ بك نفسِك) لعدم اللبس، وبالمتصل لجواز تأكيد المرفوع المنفصل بـ(النفس والعين) بلا تأكيده بمنفصل نحو: (أنت نفسُك قائمٌ) لعدم اللبس. انظر «ملا جامي» (٣٤٧).

(١) أي: على سبيل المجاز تشبيه النظير بالأخ. م.

(٢) وأجمع لكل.

قلت: قال ابن سيده في «المحكم» (٤٥٦/١): «وأَبْصَعُ: نعت تابع لأَكْتَعَ، وإنما جاؤوا بأَبْصَعَ وأَكْتَعَ وأَبْتَعَ إتباعاً لأَجْمَعَ؛ لأنهم عدلوا عن إعادة جميع حروف (أجمع) إلى إعادة بعضها، وهو العين، تحامياً من الإطالة بتكرير الحروف كلها».

(٣) قلت: ابن كيسان هو: محمد بن أحمد، أبو الحسن، المعروف بابن كيسان: عالم بالعربية، نحواً ولغةً، من أهل بغداد. أخَذَ عن المبرِّد وثعلب. من كتبه: «تلقيب القوافي وتلقيب حركاتها» و«المهذّب» في النحو، و«غلط أدب الكاتب» و«غريب الحديث» و«معاني القرآن» و«المختار في علل النحو». توفي سنة (٠٠٠-٢٩٩هـ = ٠٠٠-٩١٢م). =

(وذِكْرُهَا) مبتدأ، أي: أكتع وأبتع وأبصع (دُونَهُ) أي: دون أجمع (ضَعِيفٌ) خبر، لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية، وللزوم ذكر أبتع بدون الأصل.

[البدل]

(البَدَلُ:) مبتدأ (تَابِعٌ) في الإعراب، (مَقْصُودٌ) في المعنى، وذكر المتبوع قبله للتوطئة والتمهيد، وخرج به: التأكيد والصفة وعطف البيان. (بِمَا) أي: بحكم (نُسِبَ إِلَى المَتْبُوعِ دُونَهُ) أي: دون المتبوع ابتداءً وبقاءً، فلا يرد المعطوف بـ«بل»؛ لأن متبوعه مقصود ابتداءً، ثم بدا له، فأعرض عنه[1]، وقصد المعطوف، وكلاهما مقصودان بهذا الطريق، وخرج به: عطف النسق، و(دونه) ظرف أو حال، أو متجاوزاً عن المتبوع.

(وهُوَ:

١- بَدَلُ الكُلِّ) أي: بدل هو كل المبدل منه.

٢- (والبَعْضِ) أي: بدل هو بعض المبدل.

٣- (والاِشْتِمَالِ) أي: بدل يختص غالباً باشتمال البدل على المبدل منه[2]، نحو: سلب زيد ثوبه، أو بالعكس، نحو: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ

= ينظر «طبقات النحويين واللغويين» للزبيدي (١٧٠) و«شذرات الذهب» لابن العماد (٢/ ٢٣٢).

(١) أي: العطف بالحرف، ويسمى: عطف النسق؛ لأن المعطوف على نسق المعطوف عليه وطريقته. م.

(٢) قال بعض النحاة: إنما سمي بدل الاشتمال؛ لاشتمال المتبوع على التابع، لا كاشتمال =

﴿الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾[1].

٤ - (والغَلَطِ) إضافة البدل إلى الغلط إضافة المسبب إلى السبب، وفي اختلاف الإضافة[2] بكون بعضها بمعنى (من)، وبعضها بمعنى (اللام) وبعضها إضافة المسبب إلى السبب وبعضها إلى غيره نظر.

(فالأَوَّلُ:) أي: بدل الكل (مَدْلُولُهُ مَدْلُولُ الأَوَّلِ) أي: يتحد ماصدقا عليه، والأول عبارة عن المبدل منه.

= الظرف على المظروف، بل من حيث كونه دالاً عليه إجمالاً، ومتقاضياً له بوجه ما، بحيث تبقى النفس عند ذكر الأول متشوقة إلى ذكر الثاني، منتظرة له، فيجيء الثاني ملخصاً لما أجمل في الأول مبيناً له، فظهر بذلك أن نحو: جاءني زيد غلامُه أو أخواه أو حمارُه بدل غلط، لا بدل اشتمال كما يُشعر به كلام ابن الحاجب، حيث اكتفى في بدل الاشتمال بمجرد ملابسته بغير الكلية والجزئية؛ لأن هذا الاكتفاء يقتضي اندراج تلك الأمثلة في بدل الاشتمال، بل صرح في «شرح المفصل» بأن قولك: ضرب زيد غلامُه من بدل الاشتمال، ويفيدك زيادة توضيح لهذا المعنى ما نقل عن المبرد أنه قال: سمي بدل الاشتمال؛ لأن الفعل المسند إلى المبدل منه اشتمل على البدل ليتم ويفيد، فإن الإعجاب إذا أسند إلى زيد لا يكتفى به من جهة المعنى، فإنه لا يعجبك للحمه ودمه، بل لمعنى فيه، وكذلك السؤال عن الشهر في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧] لا يفيد إلا أن يكون لحكم من أحكامه، بخلاف: ضربت زيداً عبده، فإنه بدل غلط؛ لأن ضرب زيد مفيد لا يحتاج إلى شيء آخر، وكذلك في: قتل الأمير سيافه، وبني الوزير وكلاؤه ليس من بدل الاشتمال؛ إذ شرطه: أن لا يستفاد هو من المبدل منه معيناً، بل تبقى النفس من ذلك مع ذكر الأول متوقفة على البيان للإجمال الذي فيه، ولا إجمال في الأول هاهنا؛ إذ يفهم عرفاً من قولك: قتل الأمير: أن القاتل سيافه، وكذا حال نظائره، فلا يجوز فيها الإبدال مطلقاً. حاشية المطول. قلت: والنقل من «شرح الرضي» (٢/٣٨٥).

(١) سورة البقرة، الآية: ٢١٧.

(٢) لأن الغلط سبب للإتيان. م.

(وَ) النوع (الثَّانِي:) أي: بدل البعض (جُزْؤُهُ) أي: جزء المبدل منه، نحو: ضربت زيداً رأسَه.

(وَ) النوع (الثَّالِثُ:) أي: بدل الاشتمال (بَيْنَهُ وبَيْنَ الأوَّلِ مُلابَسَةٌ) وتعلقٌ راجعٌ إلى النسبة (بِغَيرِهِمَا) أي: بغير الجزئية والكلية، ولهذا لا يرد نحو: نظرتُ القمرَ فَلَكَهُ، ورأيتُ درجةَ الأسد بُرجَهُ.

واعلم أن [٨٤/ب] في إطلاق الملابسة يدخل بعض أفراد بدل الغلط، نحو: ضربتُ زيداً غلامَه أو حمارَه، فينبغي أن يقصد،[1] أي: ملابسة بحيث يوجب النسبة إلى المتبوع النسبة إلى الملابس إجمالاً، نحو: أعجبني زيدٌ علمُه، حيث يعلم ابتداء أن كون زيد مُعجَباً باعتبار صفاته، لا باعتبار ذاته، ويتضمن نسبة الإعجاب إلى زيد نسبته إلى صفة من صفاته إجمالاً، وكذا في: سُلِب زيدٌ ثوبُهُ، بخلاف: ضربتُ زيداً حمارَه، وضربتُ زيداً غُلامَه؛ لأن نسبة الضرب إلى زيد تامة، ولا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد، فيكون من باب بدل الغَلَط.

(و) النوع (الرَّابِعُ) أي: بدل الغلط: (أَنْ تَقْصِدَ) من باب ضرب، أي: أن يحصل بأن تقصد؛ إذ حذف الجر من أنَّ وإنَّ كثير. (إلَيهِ) أي: البدل (بَعدَ أَنْ غَلِطْتَ) أي: بعد غلطك (بِغَيرِهِ) أي: بغير البدل، وهو المبدل، ولم يقل: بالمبدل ولا بالمتبوع[2]؛ لأنه حين ذكر لم يذكر

(١) في ج: يقيد.

(٢) ومن النحاة من فصل وقال: الغلط على ثلاثة أقسام: غلط صريح محقق كما إذا أردت أن تقول: جاءني حمار، فسبق لسانك إلى رجل، ثم تداركته، فقلت: حمار، وغلط =

بحيثية كونه مبدلاً منه أو متبوعاً، بل بحيثية كونه غلطاً، فلم يذكره باسم المتبوع، ولا باسم المبدل.

(ويَكُونَانِ) أي: البدل والمبدل في الأنواع الأربعة، فيصير الأقسام ستة عشر (مَعْرِفَتَينِ) نحو: ضرب زيد أخوك، (ونكرَتَيْنِ) نحو: جاء رجل غلام لك، (ومُخْتَلِفَتَيْنِ) نحو: ﴿بِالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾[1]، وجاء رجلٌ غلامُ زيدٍ.

(وإذَا كَانَ) البدل (نَكِرَةً) أو وجد نكرة (مِنْ) مبدل (مَعْرِفَةٍ) بدل الكل[2]، بخلاف نحو: مررت بزيدٍ حمارٍ. (فالنَّعْتُ) أي: فنعتُ تلك النكرة واجب، وقيل: حسن[3]؛ لئلا يكون المقصود أنقص من غير المقصود من كل وجه، وليقرب من المعرفة، ولئلا يكون إبهاماً بعد البيان، وليفيد بواسطة الصفة ما لم يفده المبدل مع التعريف.

= نسيان، وهو أن تنسى المقصود، فيعتمد ذكر ما هو غلط، ثم تداركه بذكر المقصود، فهذان لا يقعان في فصيح الكلام، ولا فيما يصدر عن رؤية وفطانة، وإن وقع في كلام؛ فحقه الإضراب عن الأول المغلوط فيه بكلمة بل، وغلط ادعائي، وهو أن يذكر المبدل منه عن قصد، ثم يوهم أنك غالط، وهذا معتمد الشعراء كثيراً، ومبالغة وتفنناً، وشرطه: أن ترتقي من الأدنى إلى الأعلى، كقولك: هند، نجم، بدر كأنك وإن كنت معتمداً لذكر النجم تغلّط نفسك، وترى أنك لم تقصد إلا شبهها بالبدر، وكذلك قولك: بدر شمس، وادعاء الغلط هاهنا وإظهاره أبلغ في المعنى من التصريح بكلمة بل، ولو ذكر لهذا مثالاً بما وقع في كلامهم لكان أولى. حاشية المطول. وهذا التفصيل بعينه هو المذكور في الرضي قطعاً من غير ضعف. قلت: انظر «شرح الرضي» (٢/٣٨٦).

(١) سورة العلق، الآية: ١٥-١٦.

(٢) أي: هذا الحكم في بدل الكل كما نص عليه الرضي. م.

(٣) وهذا هو المرجح في الكبير.

وما قيل في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾[1]: إن أحداً بدل من ﴿الله﴾ في بعض الوجوه؛ فبتقدير صفة من نحو: عظيم، أو لا شريك له، أو غير ذلك، أو يجعل ﴿لم يلد﴾ صفة له، و﴿اللهُ الصَّمَدُ﴾ اعتراضاً، أو بتقدير موصوف من حيث المعنى؛ إذ المعنى: إله واحد، أو على قول أبي علي[2]، فإنه قال: يجوز تركه، إذا استُفيد بالبدل ما لم يُستَفَدْ بالمبدل[3]، نحو: مررت بالإنسان رجلٍ، ونحو: ﴿بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾[4] إذا لم يجعل طُوى اسماً للوادي[5]، بل بمعنى المتكرر تقديسه[6]؛ لأنه قدس مرتين، وإن لم يكن كذلك؛ لا يجوز ترك الوصف، نحو: بزيد رجل.

وأما نحو: مررت بزيدٍ ضاربٍ أبوهُ، على الإبدال؛ فتقديره: رجل

---

(١) سورة الإخلاص؛ أولها.

(٢) قلت: أبو علي هو: الحسن بن أحمد الفارسي الأصل، أبو علي، أحد الأئمة في علم العربية، ولد في (فسا) (من أعمال فارس)، ودخل بغداد سنة (٣٠٧ هـ) وتجوّل في كثيرٍ من البُلدان، من كتبه: «التذكرة» في علوم العربية، عشرون مجلداً، و«تعاليق سيبويه» جزآن، و«الحجة» الأول منه، في علل القراآت، و«جواهر النحو» و«الإغفال فيما أغفله الزجاج من المعاني» و«المقصور والممدود» و«العوامل» في النحو، و«الحلبيات»، و«البغداديات». توفي سنة (٢٨٨-٣٧٧هـ = ٩٠٠-٩٨٧م). ينظر «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي (٧/ ٢٧٥)، و«إنباه الرواة» للقفطي (١/ ٢٧٣).

(٣) قال أبو علي في «الحجة» ـ وهو الحق ـ: يجوز ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة إذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه... إلخ. رضي. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٢/٣٨٧).

(٤) سورة طه، الآية: ١٢.

(٥) وإن جعلنا اسماً للوادي وعلماً للبقعة يكون عطف بيان. م.

(٦) قيل: هو كثني من الطي مصدر لنوي، أو المقدس، أي: نودي نداءين، أو قدس مرتين. رضي. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٢/٣٨٨).

ضارب، كما قيل في قوله تعالى: ﴿شَدِيدِ الْعِقَابِ﴾[1] بعد قوله: ﴿مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ...﴾ ﴿شَدِيدِ الْعِقَابِ﴾ على الإبدال بتقدير: إلهٍ شديدِ العقاب.

(مِثْلُ: ﴿بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾) فإن الناصية نكرة أبدلت من المعرفة، وهي الناصية الأولى، فوصفت بصفة ﴿كَاذِبَةٍ﴾.

(ويَكُونَانِ) أي: البدل والمبدل، وهذا أيضاً ستة عشر قسماً بضرب الأربعة في الأربعة. (ظَاهِرَيْنِ) نحو: جاءني زيدٌ أخُوكَ، (ومُضْمَرَيْنِ) نحو: الزيدون لقيتُهم إيَّاهم، ونحو: ضربتُكَ إياك. وفيه[2]. وفيه. (ومُخْتَلِفَيْنِ) نحو: أخُوكَ ضربتُهُ زيداً، أو أخوك ضربتُ زيداً إيَّاه، بإعادة الضمير إلى الأخ الذي هو زيد، ونحو: ضربتُ زيداً إيَّاه. وفيه[3]. وفيه.

(ولَا يُبْدَلُ اسمٌ ظَاهِرٌ مِن مُضْمَرٍ) فلا يقال: بي المسكين ولا بك زيد. (بَدَلَ الكُلِّ) مفعول مطلق. وإنما لا يبدل؛ لئلا يصير المقصود أنقصَ دلالةً من غير المقصود مع اتحاد ما صدقا عليه؛ لكون ضمير المتكلم والمخاطب أعرفَ المعارف، بخلاف الغائب، وبخلاف غير بدل الكل من الإبدال؛ لعدم الاتحاد، وإفادة البدل ما لم يفده [٨٥/أ] المبدل، نحو: ضربتني رأسي في بدل البعض، وحدثني علمي في بدل الاشتمال،

---

(١) الآية بتمامها: ﴿حمٓ ۝ تَنزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ۝ غَافِرِ الذَّنبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ إِلَيْهِ الْمَصِيرُ﴾ [غافر: ١-٣].

(٢) أي: فيه نظر، لأن إياك يحتمل أن يكون تأكيداً، اللهم إلا أن يقال: المناقشة ليست دأب المحصلين، أو نقول بالحيثية كما ذكر. م.

(٣) لأنه يصدق حد التأكيد عليه. وفيه: أنه لو ذكر حد الثاني بحيثية كونه مقصوداً يكون بدلاً، ولو ذكر بحيثية كونه غير مقصود يكون تأكيداً. م.

وأتيتني غلامي في بدل الغلط، وقال ابن مالك: الضمير الواجب الاستتار في: أفعلُ ونفعلُ وتفعلُ وافعَلْ، لا يبدل عنه بدل ما، سواء كان بدل الكل أو غيره، استقباحاً لإبدال الظاهر عما لا يقع ضميراً بارزاً ولا ظاهراً قط.

(إلّا مِن الغائِبِ[1]) مستثنى من قوله: (مضمر)، (نحو: ضربْتُهُ زيداً).

[عطف البيان]

(عَطْفُ البَيانِ: تَابعٌ) جنس.

(غَيرُ صفةٍ) صفة (تابع)، احتراز عن الصفة. (يُوضِّحُ مَتبُوعَهُ[2]) أي: ذكر بحيث إنه يوضح متبوعه[3]. خرج به البدل وعطف النسق والتأكيد.

(مِثلُ: أَقسَمَ باللهِ أَبُو حَفْصٍ) كنية أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه. (عُمَرُ) عطف بيان، تمامه:

---

(١) فإنه يجوز؛ لأن فيه نوعاً من الإبهام، فلذلك جاز: وحول رب عليه.
فإن قلت: هلا جاز ذلك مع أنه إضمار قبل الذكر؟
قلت: لما كان الأول في حكم التنحية لم يعبأ به. وفيه نظر يعرف بالتأمل.

(٢) ولا يلزم من كون الثاني أوضح لجواز أن يحصل الإيضاح من اجتماعهما. مطول. وذكر ابن الحاجب في «أمالي المفصل»: أن الأكثر أن يكون الثاني أوضح، فمن اشترط بنى الأمر على الأكثر. م.

(٣) وفائدة عطف البيان لا ينحصر في الإيضاح كما ذكر في «الكشاف»: أن ﴿البيت الحرام﴾ في قوله تعالى: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٩٧] عطف بيان جيء به للمدح لا للإيضاح. مطول.

مَـا إنْ بهـا مِـن نَقَـبٍ ولا دَبَـرْ   اغفِـرْ لَـهُ اللَّهُـمَّ إنْ كَـانَ فَجَـرْ[1]

(وفَصْلُهُ) أي: فرق عطف البيان، وهو مبتدأ، (من البدل) صفة الفصل، (لفظاً) تمييز، وأما معنى؛ فالفرق مطرد، وذلك بما عرفت في الحد. (في مثل) خبره، أي: في كل ما كان عطف بيان من المعرف باللام الذي أضيف إليه الصفة المعرفة باللام، نحو: الضارب الرجل زيد، والتارك البكري بشر، وفي كل يختلف حكمه عطف بيان أو بدلاً، وهذا التقرير يتناول صورة النداء أيضاً.

(أنا ابْنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ) أي: الذي يترك البكري من باب: الضارب الرجل، (بِشْرٍ[2]) عطف

(١) قلت: البيت من الرجز المشطور، وهو أول أبيات قالها أعرابي (عبد الله بن كَيْسَبَة) لعمر ابن الخطاب ﷺ، حين قال له: إن ناقتي دبراء عجفاء فاحملني، فامتنع عمر من ذلك فقال هذا البيت... ومعنى فجر، أي: كذَبَ ومَالَ عن الصِّدق. ويروى: ما مَسَّها من نَقَبٍ... انظر «خزانة الأدب» للبغدادي (١٥٢/٥)، و«شرح شذور الذهب» للجَوجَري (٧٧٨/٢)، و«تاج العروس» للزَّبيدي، مادة: فجر.

(٢) قلت: يشير إلى البيت المشهور في كتب النحو، وهو:

أَنَـا ابـنُ التَّـارِكِ البَكْـرِيِّ بِشْـرٍ   عليــه الطَّيْــرُ تَرْقُبُــه وُقُوعــا

قائله: هو المرَّار الأسدي، من قصيدة يفتخر فيها بأن جدَّه قَتَل بِشر بن عمرو؛ زوج الخرنق أخت طرفة بن العبد، وهو من البحر الوافر. وهو من شواهد ابن عقيل (٢٢٢/٣)، و«أوضح المسالك» (٣٥١/٣)، وسيبويه (٣٧)، و«شرح شذور الذهب» (٧٨٠/٢).

التارك: اسم فاعل من: تَرَك. البكري: المنسوب إلى بكر بن وائل. ترقبه: تنتظره.

والشَّاهدُ فيه: (التَّارك البكريّ بشر) فإنّ (بشر) يتعيّن فيه أن يكون عطفَ بيان على (البكريّ)، ولا يجوز أن يُجعل بدلاً منه. فـ(بشر) عطفُ بيانٍ على «البكري»، لا بدلٌ منه، لأنكَ لو حذفتَ المتبوعَ، وهو «البكري» لوجَبَ أن تضيفَ «التَّارك» إلى «بشر»، =

بيان للبكري[1]، ولا يصح أن يكون بدلاً ؛ إذ البدل في حكم تكرير العامل، فيكون المعنى: التارك بشر، فلا يصح [٨٦/أ] لكونه من باب: الضارب زيد، وهذا الفصل في النداء أيضاً، فإن البدل في حكمِ المستقل مطلقاً، وعطف البيان على التفصيل الذي عرفت.

** ** **

= وهو ممتنعٌ، لأنَّ إضافةَ ما فيه «ألْ» إذا كان ليس مُثنى أو مجموعاً جمعَ مذكرٍ سالماً، إلى ما كان مُجرَّداً عنها غيرُ جائزة. وانظر «جامع الدروس العربية» للغلاييني (٧٦).

(١) والفراء يجوز: الضاربُ زيدٍ، فلا يتمُّ معه الاستدلال بهذا البيت على أن الثاني عطف بيان لا بدل، والمبرد أنكر رواية الجر، وقال: لا يجوز في (بشر) إلا النصب، بناءً على أنه بدل، والبدل يجب جواز قيامه مقام المتبوع.

قلت: النقل من «شرح الرضي» (٣٩٥/٢). ومعنى: يجب جواز قيامه..، أي: يجب أن يكون صالحاً لقيامه مقام المتبوع.

[المَبْنِيّ]

ولما فرغ من المعربات؛ شرع في المبنيات.

(المَبْنِيُّ: مَا) أي: اسم (نَاسَبَ) مناسبة معتبرة، وفي هذا القيد احتراز عن المناسبات التي لم تعتبر لضعف أو علل تعارض، كمناسبة غير المنصرف الفعل الماضي في الفرعية، ومناسبة أيّ الحرف إلى الحروف مع لزوم الإضافة المانعة للبناء. (مَبنيَّ الأَصْلِ) أي: المبني في أصل وضعه، وسواء الحرف والماضي والأمر بغير اللام كما عرفت من قبل.

(أَوْ وَقَعَ غَيرَ) حال (مُرَكَّبٍ) تركيباً إسنادياً[1]، أو غير مركب مع عامله[2]، والمضاف إليه على هذا قبل التركيب الإسنادي، وليس بمبني. مثاله: ألف با تا ثاء، زيد عمرو بكر خالد، ونحو الأصوات التي لا تركيب فيها.

فإن قيل: في أيّ حد يدخل نحو: غاق، في قولهم: صوت الغراب، وليس فيه مناسبة مبني الأصل، ولا عدم التركيب؟

قيل: المراد: مركب حقيقة أو حكماً باعتبار قصد المشاكلة للمبني الواقع غير مركب، فدخل فيه نحو: غاق صوت الغراب.

---

(١) فعلى هذا يدخل فيه المضاف والمضاف إليه والمفاعيل وسائر الفضلات. م.

(٢) فيدخل في هذا: المبتدأ والخبر، فإن كل واحد منهما مركب مع الآخر، لا مع الابتداء الذي هو العامل فيهما. وأجيب باختيار مذهب الكوفيين من أن كل واحد منهما يعمل في الآخر، ولا محذور في ذلك. م.

(وحُكْمُهُ:) أي: حكم المبني، أي: خاصة المبني (أنْ لا يَخْتلِف آخِرُهُ) أي: لا يختلف هيئة آخر الاسم، أو صفة آخر الاسم المبني. (لِاخْتِلَافِ العَوامِلِ) لا يخلو: إما أن يتعلق بمعنى النفي أو بالمنفي، ولا يستقيم كل منهما.

أما الأول؛ فلأن عدم الاختلاف ليس بمعلول اختلاف العوامل.

وأما الثاني؛ فلأنه يلزم منه توجه النفي إلى القيد، وبقاء الفعل مثبتاً، وتفسد المعنى[1]، إلا أن يقال: الفعل بعد توجه النفي إلى القيد يكون جائز الثبوت، لا واجب الثبوت، وثبوت اختلاف الآخر لا بعامل في المبني، جائز الثبوت، نحو: من الرجل؟ [٨٦/ب] ومن زيد؟

والظاهر: أن اللام بمعنى الوقت، أي: لا يختلف آخره وقت اختلاف العوامل، فيصلح أن يتعلق بمعنى المنفي أيضاً، فلا يرد توجه النفي إلى القيد.

(وألْقَابُهُ) أي: ألقاب حركات أواخر البناء وسكونها، والكوفيون يطلقون ألقاب البناء على الإعراب وبالعكس.

وإنما ذكر في الإعراب الأنواع، وفي البناء الألقاب؛ إذ الإعراب: ما به الاختلاف، وكل من الرفع وأخويه نوع منه، والبناء عبارة عن صفة في المبني، لا عن الحركات والسكون، وكل من الضم وأخويه ليس نوعاً منه، بل اسم لما في آخره من الحركات والسكون، فلو قال: أنواع البناء؛ لسبق الذهن إلى كل بناء كما في أنواع الإعراب.

(١) لأن المعنى حينئذ أن لا يختلف آخره لاختلاف العوامل، بل يختلف لأمر آخر. م.

(ضَمٌّ) سمي الضم ضماً؛ لحصوله بضم الشفتين. (وفَتْحٌ) سمي فتحاً؛ لانفتاح الفم في التلفظ به. (وكَسْرٌ) سمي كسراً؛ لانكسار الشفة السفلى في التلفظ. (و وَقْفٌ) سمي وقفاً؛ لتوقف النَفَس فيه عن الجري.

(وهِيَ) سبعة أبواب، وفيه بحث؛ لأن المصنف لم يذكر الأصوات في باب أسماء الأفعال كالزمخشري، بل هي ثمانية أبواب.

(المُضْمَراتُ، وأَسماءُ الإشَارَةِ، والمُرَكَّباتُ، والمَوْصُولاتُ)، وإنما لم يذكر أسماء الأصوات؛ لأنها موصولات، لا أنها أسماء موصولات، وإنما جمع؛ لاختلاف أنواعه. (و المركبات والكِنَايَاتُ) والكناية: لفظ مبهم يعبر بها عن عدد معلوم وحديث معلوم. (وأَسمَاءُ الأفعال، والأَصْوَاتُ) بالرفع عطف على (أسماء الأفعال)، وبالجر عطف على (الأفعال)، والمعنى: وأسماء الأصوات.

وفي الجر نظر؛ لأن المذكور من نخ ونحوه صوت، لا اسم صوت، وكذا في رفعه؛ لأن الصوت ليس باسم لعدم الوضع، فكيف يذكر في الأسماء المبنية؟

والجواب: إنها ملحقة بالأسماء، جارية مجراها في البناء، [٨٧/أ] وإن لم يكن أسماء على الحقيقة؛ لعدم الوضع، فعلى هذا لا يشكل ذكرها في الأسماء المبنية.

(وبعضُ الظُّروفِ) إنما قال: (بعض الظروف)؛ لأن جميع الظروف ليست بمبنية، بل المبني بعضها.

[المضمر: للمتكلم، والمخاطب، والغائب]

(المُضْمَرُ[1]) بُني المضمر؛ لشبهه بالحرف؛ لاحتياجه إلى المكنى عنه.

(مَا وُضِعَ) أي: اسم وضع (لِمُتَكَلِّمٍ، أَوْ مُخَاطِبٍ) ويرد لفظ المتكلم والمخاطب.

والجواب: إن المراد: اسم مبني وضع على وجه الكناية لهما، أو ما وضع لمتكلم أو مخاطب ليس فيهما جهة الغيبة، أو ما وضع لهما مادة، ولفظا المتكلم والمخاطب موضوعان لهما صيغة، أو ما وضع لمن هو في أوان الحكاية عن نفسه أو لمن هو في أوان توجه الخطاب، فلا يرد: لفظ المتكلم والمخاطب؛ لأنهما أعم، أو المراد بالمتكلم: الاصطلاحي لا اللغوي، ولفظ «أو» لمنع الخلو والشك،[2] فلا ينافي التعريف، ونحو: أمير المؤمنين يأمرك بكذا في قول الأمير مريداً به: أنا آمرك وإن كان

---

(١) وإنما سمي مضمراً؛ لأنه أضمر في القلب، أي: نوي وطوي عن الذكر، ومن أبيات «الحماسة»:

لَقَدْ أَضْمَرْتُ حُبَّكِ فِي فُؤَادِي ❊ وَمَا أَضْمَرْتُ حُبّاً مِنْ سِوَاكِ

وقيل: سمي مضمراً؛ لأنه مشتق من الضمور، وهو الهزال، يقال: أضمره فضمر؛ لأن المضمر مختص بتقليل الحروف، وليس الهزال إلا قلة اللحم ونقصانه. إقليد.

قلت: والبيت الشعري موجود في «ديوان الحماسة» (١٤٥/٢)، و«معاهد التنصيص على شواهد التلخيص» للشيخ عبد الرحيم بن أحمد العباسي (١٦١/١)، و«اللسان»، مادة: سوا. وهو من البحر الوافر.

(٢) في ج: دون الشك.

مستعملاً للمتكلم؛ لكنه غير موضوع له، فيخرج عن الحد بقيد الوضع.

(أو غائبٍ تقدمَ ذِكْرُهُ) احترز به عن الأسماء الظاهرة، فإنها غُيَّبٌ، لكن لا بهذا الشرط. واحترز به أيضاً عن لفظ الغائب، فإنه موضوع لغائب مطلقاً، لا مقيداً بالتقدم. وهذا تقسيم للغائب غير داخل في الحد، أي: سواء تقدم ذكره لفظاً أو معنى أو حكماً، على أن يراد: الوضع على وجه الكناية، فيخرج أسماء الإشارة ونحوها.

وفيه: أن نحو: كم وكذا موضوع للغائب على وجه الكناية، لكن لا يشترط تقدم الذكر، فلا بد من التقييد به، فكيف يكون غير داخل في الحد، فهو احتراز عن أسماء الإشارة؛ لكونها غيباً كسائر الأسماء الظاهرة بغير شرط التقدم.

(لَفظاً) حقيقياً، نحو: ضربَ زيدٌ غُلامَه، أو تقديراً، نحو: ضربَ غُلامَه [٨٧/ب] زيدٌ، لتقدم الفاعل تقديراً.

وفيه: أن دأبه[1] المألوف: جعل التقدير قسيماً للفظ، لا قسماً منه.

(أو مَعنًى) بأن تقدمه ما تضمن المعاد إليه، نحو: ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾[2]، أي: العدل لتضمن: ﴿اعْدِلُوا﴾ إياه، أو دل عليه[3] سياق الكلام التزاماً، نحو: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ﴾[4]، أي: لأبوي

---

(١) أي: المصنف. قلت: هو ابن الحاجب رحمه الله تعالى.

(٢) سورة المائدة، الآية: ٨.

(٣) أي: المعاد.

(٤) سورة النساء، الآية: ١٢.

الميت ؛ إذ سُوِّقَ الكلام لبيان الميراث ، وهو يستلزم سبق الموت ، ويمكن إدراج نحو: ضربَ غلامَه زيدٌ ، في هذا القسم ؛ لتقدُّم الفاعل تقديراً ومعنًى[1] ، وهو الحق[2] .

(أوْ حُكْماً) يعود الضمير إلى ما أحضر في الذهن ، ولم يصرَّح به ؛ لقصد الإبهام في مقام التفخيم ، فهو عائد إلى المذكور حكماً ، ولا يطرد هذا الوجه في باب التنازع ، لعدم قصد التفخيم ، فالأولى أن يقال: لم يصرح به ؛ لقصد الإبهام تفخيماً ، أو للتحرز عن لزوم التكرار . مثاله: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾[3] ، ونِعْمَ رجلاً ، ورُبَّهُ رجُلاً ، على الإجمال والتفصيل .

(وهُوَ مُتَّصِلٌ ومُنْفَصِلٌ) أي: المضمر قسمان .

(فالمُنْفَصِلُ) مبتدأ ، والفاء للتفسير . (المُسْتَقِلُّ) خبره (بِنَفْسِهِ) خبره ، في التلفظ ، أي: الذي صح التلفظ به منفرداً في الاصطلاح ، وأما في المعنى ؛ فالمنفصل والمتصل كلاهما مستقلان ؛ لأنهما اسمان .

(والمُتَّصِلُ: غيرُ المُسْتَقِلِّ بنَفْسِهِ) أي: ما كان كالتتمة لما قبله ، وكبعض حروفه ، ولم يصح التلفظ به منفرداً اصطلاحاً .

(وهُوَ:) أي: المضمر باعتبار أنواع الإعراب أقسام ثلاثة (مَرْفُوعٌ ، ومَنْصُوبٌ ، ومَجْرُورٌ) .

---

(١) والأول هو المذكور في «المختصر» .

(٢) إذ هو مقدم معنى وتقديراً ، لا لفظاً ، فإذن جاز سلب اللفظية عن هذا التقدم ، بأن يقال: ليس لفظ المفسر مذكوراً قبل الضمير ، فكيف يكون لفظياً ؟ . . .

(٣) سورة الإخلاص ؛ أولها .

(فالأوَّلانِ) أي: المرفوع والمنصوب كل منهما قسمان (مُتصلٌ) خبر مبتدأ محذوف، أي: كل منهما متصل ومنفصل، والجملة خبر المبتدأ الأول، ولو كان قوله: (متصل) خبراً لقوله: (فالأولان)؛ لم يجز؛ لعدم المطابقة، إلا أن يقال بتقدير موصوف، أي: ضمير متصل، فلا يلزم المطابقة بتقدير الجامد. (ومُنْفَصِلٌ). (والثَّالِثُ مُتصلٌ فقط) لامتناع تقدمه، والفصل بينه وبين جاره، والفصل بين المضاف والمضاف إليه، وإن [٨٨/أ] جاز بالظرف في السعة،[1] لكنه ممتنع عند ازدياد جهة أخرى بواسطة اتصال الضمير[2]، أو نقول: الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف وإن جاز، لكنه خلاف الأصل، فلا يعبأ به.

(وذَلِكَ) المضمر، مبتدأ (خَمْسَةُ) خبره (أنْوَاعٍ): المرفوع المتصل، والمنفصل، والمنصوب المتصل، والمنفصل، والمجرور المتصل.

(الأوَّلُ) أي: المرفوع المتصل، أو مثال النوع الأول من الأنواع الخمسة: (ضَرَبْتُ) أي: ضمير: ضربتُ، ضربنا، ضربتَ، ضربتما... إلى آخر صرف الماضي، وهو خبر (الأول)، والجملة مستأنفة. إنما بدأ بالمتكلم؛ لأن ضمير المتكلم أعرف المعارف، ولذا قدم في الحد، وأخّر ضمير الغائب؛ لأنه دون الكل.

(وضُرِبْتُ إلَى: ضَرَبْنَ، وضُرِبْنَ) فإن قيل: لا يدخل في هذا التعداد ياء ضمير المخاطبة وبعض المستكنات في المضارع، نحو: أضرب

(١) في ج: في الشعر.

(٢) أي: الضمير أشد اتصالاً بعامله من الظاهر. م.

وتضرب، ولو قيل مكان: ضُربتُ إلى ضُربْنَ، وأَضرِبُ إلى يُضْرَبْنَ؛ لكان أولى؛ إذ لا فرق بين ماضي المجهول والمعروف في الضمائر، بخلاف المضارع.

قيل: فإن قيل: (إلى) هذه لمدّ الحكم، لا للإسقاط، فيلزم أن لا يدخل ما بعدها في الحكم؟.

قيل: معناه: الأول: ضَربتُ وضُربتُ وما دون ذلك إلى ضَرَبْنَ وضُرِبْنَ، فيكون (إلى) للإسقاط، فيدخل ما بعدها فيما قبلها[1].

ولنا أن نقول: إن (إلى) بمعنى: مع أو حتى[2].

(والثّاني:) أي: المرفوع المنفصل (أنا[3]) وما دونه من نحو: أنتَ،

---

(١) واعلم أنهم قالوا: لو كان صدر الكلام يتناول الغاية ويكون بحيث لو اقتصر عليه لفهم الغاية يكون إلى لإسقاط ما وراء مدخوله، ويكون مدخوله داخلاً كما في قوله تعالى: ﴿أَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦]، فإن اليد متناول إلى الإبط، وإن كان صدر الكلام لا يتناول الغاية يكون لمد الحكم، نحو: ﴿أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، فإن الصوم عبارة عن الإمساك ساعة، ويكون مدخول إلى خارجاً عنه. م.

(٢) وأما (أنت) إلى (أنتن)؛ فالضمير عند البصريين: (أن)، فأصله: (أنا)، وكأن عندهم ثَم ضمير صالح لجميع المخاطبين والمتكلم، فابتدأوا بالمتكلم، وكان القياس: أن يكتبوه بالتاء المضمومة، نحو: أنت، إلا أن المتكلم لما كان أصلاً، جعلوا تلك العلامة له علامة، وبينوا المخاطبين بتاء حرفية بعد (أن) كالاسمية في اللفظ والتصرف.... قلت: انظر «شرح الرضي» (٢/٤١٨).

(٣) وقد تبدل همزة أنا هاء، نحو: هنا، وقد تمد همزته، نحو: آنا فعلت، وقد تسكن نون في الوصل، وهو عند البصريين همزة ونون مفتوحة، والألف يؤتى به بعد النون في حالة الوقف لبيان الفتح؛ لأنه لولا الألف لسقطت الفتحة، فكانت تشبه بأن الحرفية لسكون نونها.

أنتما، أنتم، أنتِ، أنتما، أنتن، هو، هما، هم، هي، هما[1]، (إلى «هُنّ»).

(والثالثُ:) أي: المنصوب المتصل: ضمير (ضَرَبَني) وما دونه، وهو: ضربنا، وضربك، ضربكما، ضربكم، إلى ضربكن وضربه، (إلى: ضَرَبَهُنَّ. و) ضمير: (إنَّني) وما دونه من: إننا، إنك، إلى: إنكن وإنه، (إلى إنَّهُنَّ) نظير الضمير المنصوب المتصل بالحرف.

(والرَّابعُ:) أي: المنصوب المنفصل [٨٨/ب] (إيَّايَ) وما دونه من: إيانا، إياك، إلى إياكن، وإياه (إلَى: إيَّاهُنَّ).

(والخَامِسُ:) أي: المجرور المتصل ضمير (غُلَامِي) مثال المتصل بالاسم، (ولِيْ) مثال المتصل بالحرف، وما دونهما، وهو: غلامنا ولنا، غلامُكَ ولكَ إلى: غلامكُنَّ ولَكُنَّ، وغلامُه وله (إلَى: غُلَامِهِنَّ، ولَهُنَّ).

(وَ) الضمير (المَرْفُوعُ المُتصلُ خَاصَّةً) وإنما قال: (خاصة)؛ لأن المنصوب والمجرور المتصلين لا يستتران، بخلاف المرفوع المتصل؛ يستتر لشدة اتصاله بالعامل. وإنما قيد الضمير المرفوع بالمتصل؛ لامتناع استتار المنفصل في العامل؛ لانفصاله.

وقوله: (خاصة) حال من مفعول (يستتر)، والتاء للمبالغة، أو مصدر على زنة: فاعلة منصوب بفعل محذوف، أي: أخص بالاستتار خصوصاً، والجملة معترضة.

---

(١) فالواو في هو والياء في هي عند البصريين من أصل الكلمة، وعند الكوفيين للإشباع، والضمير هو الهاء وحدها، بدليل التثنية والجمع، فإنك تحذفهما فيهما، والأول هو الوجه. رضي. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٢/٤١٩).

(يَسْتَتِرُ) خبر المبتدأ، ويتعلق به (فِي الفعل المَاضِي الغَائِب) صفة، نحو: ضرب، (والغَائِبَةِ) نحو: ضربت. (وفِي المُضَارِعِ) عطف على قوله: (في الماضي) (المُتَكَلِّمِ) صفة (المضارع)، نحو: أضرب ونضرب (مُطْلَقاً) أي: زماناً مطلقاً، أو استتاراً مطلقاً، سواء كان واحداً أو مثنى أو مجموعاً، مذكراً أو مؤنثاً. (والمُخَاطَبِ) عطف على قوله: (والمتكلم)، نحو: يا زيدُ تضربُ، (والغَائِبِ) نحو: زيدٌ يضربُ، (والغَائِبَةِ) نحو: هندٌ تَضرِبُ.

(وَ) يستتر (فِي الصِّفَةِ) استتاراً (مُطْلَقاً) أو زماناً مطلقاً، سواء كان واحداً أو مثنى أو مجموعاً، مذكراً أو مؤنثاً، نحو: زيد ضارب، والزيدان ضاربان، والزيدون ضاربون، وهند ضاربة، والهندان ضاربتان، والهندات ضاربات، والألف والواو حرف التثنية والجمع، وليستا بضميرين، بدليل تغيرهما بالعامل.

(ولَا يَسُوغُ) أي: لا يجوز الضمير المرفوع والمنصوب (المُنْفَصِلُ إِلَّا لِتَعذُّرِ) الضمير (المُتَصِلِ) لأنه وضع الضمائر للاختصار، والمتصل أخصر، فمتى أمكن لا يسوغ الانفصال، [٨٩/أ] واللام بمعنى الوقت، أي: لا يسوغ المنفصل في جميع الأوقات إلا وقت تعذر المتصل، أو على أصلها، أي: لا يسوغ المنفصل إلا لأجل تعذر المتصل، والإضافة فيه إضافة المصدر إلى الفاعل.

(وذَلِكَ) أي: تعذر المتصل كائن (بالتَّقْدِيمِ) أي: بسبب تقديم الضمير (عَلَى عَامِلِهِ) نحو: إياك ضربت، و(على) صلة التقديم؛ لأنه إذا تقدم على عامله؛ لا يمكن أن يتصل به؛ إذ الاتصال إنما يكون بآخر العامل.

(أوْ بالفصْلِ[1]) بين الضمير وعامله[2] (لغرضٍ) لا يحصل إلا به؛ إذ لو حصل بغيره؛ لم يتحقق تعذر الاتصال. وإنما تعذر حينئذ؛ لأن الانفصال ينافي الاتصال، وترك الفصل يفوت الغرض.

(أوْ بالحَذْفِ) أي: بحذف العامل؛ لأنه لما حذف عامله لا يوجد في اللفظ ما يتصل به.

(أوْ بكَوْنِ العَامِلِ) أي: عامله (مَعْنويًا) لفوات ما يتصل به، حال أو خبر (بِكَوْنِ).

(أوْ حَرْفاً) عطف على قوله: (معنوياً)، أي: يكون عامل الضمير

---

(١) وذلك في مواضع، منها: أن يكون تابعاً: إما تأكيداً، نحو: ﴿اسْكُنْ أنتَ وزَوْجُكَ﴾ [البقرة: ٣٥]، ولقيتك إياك، أو بدلاً، كقولك: لقيت زيداً إياه، أو عطف نسق، نحو: جاءني زيد وأنت، ولا يقع الضمير وصفاً كما تقدم، ومنها: أن يقع بعد (إلا)، نحو: ما ضربت إلا إياك، وما ضرب إلا أنا، وكذا إذا وقع بعد معنى (إلا)، كقوله: كأنّا يومَ قُرى إنّما تَقْتُلُ إيّانا ومنها: أن يلي (إما) نحو: جاءني إما أنت أو زيد، ورأيت إما إياك أو عمراً، والغرض منها: إفادة الشك من أول الأمر، ومنها: أن يكون ثاني مفعولي (علمت) أو (أعطيت)، ويورث اتصال الضمير: التباسه بالمفعول الأول. رضي. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٤٢٩/٢).

(٢) احتراز عن نحو: ضرب زيد أباك، فإنه لا يجوز ذلك مع وجود الفصل، وذلك لأن الفصل لا غرض فيه؛ إذ قولك: ضربك زيد بمعناه.
فإن قلت: أليس ذكر الفاعل قبل المفعول مفيداً أن ذكر المفعول ليس بأهم، ولوذكرت المفعول قبل الفاعل أفاد أن ذكر المفعول أهم؟ قلت: تقديم المفعول على الفاعل لا يفيد ذلك، بل قد يكون لاتساع الكلام، بلى، قيل: إن تقديم المفعول على الفعل يفيد كونه أهم، والأولى أن يقال: إنه يفيد القصر، كقوله تعالى: ﴿بلِ اللهَ فاعْبُدْ﴾ [الزمر: ٦٦]، أي: لا يعبد إلا الله. رضي. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٤٣٤/٢).

حرفاً، (والضَّمِيرُ مَرفُوعٌ) نحو: ما أنت قائماً؛ لأنه لو اتصل به؛ لوجب أن يستتر، والاستتار في الحرف لا يجوز، بخلاف المنصوب، نحو: إنك وإنني، والجملة حال، ولا يحتاج إلى الضمير؛ لأنها من باب: لقيتك والجيش قادم.

(أَوْ بِكَوْنِهِ) أي: الضمير ضميراً (مُسنداً إليه) أي: إلى ذلك الضمير، (صِفَةٌ) مفعول ما لم يسم فاعله لقوله: (مسنداً). وإنما لم يقل: مسندة مع تأنيث ما أسند إليه وهو الصفة؛ لأن ترك التأنيث فيما يجوز تأنيثه لدى الفصل أولى.

(جَرَتْ) تلك الصفة، والجملة صفة لقوله: (صفة)، (على غَيرِ مَنْ هِيَ) أي: تلك الصفة[1] كائنة (لَهُ) والضمير عائد إلى مَن ليدل الانفصال الذي هو خلاف الأصل على عوده إلى البعيد، وحمل صورة عدم اللبس في الصفات على صورة اللبس طرداً للباب، بخلاف الفعل، حيث اقتصر فيه إبراز الضمير[2] عند إسناد فعل جرى على غير من هو له على صورة اللبس، نحو: زيدٌ [٨٩/ب] عمرٌو يضربه هو، بخلاف: هند زيد تضربه

(١) ونعني بالصفة: اسم الفاعل او المفعول أو الصفة المشبهة، ونحني بالجري: أن يكون نعتاً، نحو: مررت هند برجل ضاربته هي، أو حالاً، نحو: جاءني زيد ضاربه أنتما، أو صلة، نحو: الضاربه أنت زيد، أخيراً، نحو: زيد هند ضاربها هو....

(٢) قال الرضي: وأما الفعل؛ فقد اتفقوا على أنه لا يجب تأكيد ضميره التبس أو لم يلتبس؛ لأن التأكيد فيه لا يرتفع اللبس إلا في أربعة مواضع فقط كما ذكرنا، وهي: أنت هند تضربها، وأنتما الهندان تضربانهما، وهند أنت تضربك، والهندان أنتما تضربانكما، بخلاف الصفة، فإن رفع اللبس بالتأكيد حاصل فيها في كل موضع اختلف فيه من جرت عليه ومن هي له غيبة وخطابا وتكلما. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٢/٤٣٦).

هي، حيث لا يجب: تضربه هي؛ لعدم اللبس، والحكم لا يختلف في المسألة بين من هي له وما هي له، لكنه ذكر الأصل، وهي من المختص بذوي العلوم.

(مثلُ: إيَّاكَ ضَرَبتُ) مثال التقدم على العامل. (وما ضربك إلا أنا) مثال الفصل لغرض. (وإيَّاكَ والشَّرَّ) أي: اتق نفسَك والشرَّ، مثال حذف العامل. (وأنَا زيدٌ) مثال كون العامل معنوياً. (وما أنتَ قائِماً) مثال كون العامل حرفاً، والضمير مرفوع. (وهندٌ زَيدٌ ضَارِبَتُهُ هِيَ) مثال الضمير الذي أسند إليه صفة جرت على غير من هي له، فإنه أسند إليه الضاربةُ الجاريةُ على زيد حيث وقعت خبراً له، وهي صفة لهند، حيث قام الضرب بها.

واختار بالتمثيل صورة عدم اللبس؛ ليستدل به على صورة اللبس، بخلاف ما لو عكس. والكوفيون يقولون بعدم الضمير في صورة عدم اللبس، ولفظة: هي تأكيد الضمير المستكن في: ضاربته، لكنه تأكيد لازم، لا فاعل، بدليل: الزيدون والعمرون ضاربوهم نحن، وقد عرفت ضعف: قاعدون غلمانُه، وروي عن الزمخشري: ضاربهم نحن، وعلى هذا يكون فاعلاً كما قيل، ولأنه لو كان فاعلاً؛ لكان داخلاً في صورة الفصل لغرض.

(وإذَا اجْتَمَعَ ضَمِيرانِ وَ) الحال أنه (لَيسَ أحدُهُما) أي: أحد الضميرين (مَرْفُوعَاً) احتراز عن نحو: أكرمتك؛ إذ المرفوع[1] كالجزء من

(١) سواء كان الأول أعرف أو لا. رضي. قلت: «شرح الرضي» (٤٤١/٢).

الفعل، فكأنه لم يتحقق الفصل أصلاً، فيجب الاتصال.

(فإنْ كانَ) الشرطية جزاء الشرط (أحدُهما) أي: أحد الضميرين (أعرَفَ) من الآخر، احتراز عما إذا تساويا، نحو: أعطاها إياه، حيث يجب الانفصال في الأصح؛ للتحرز عن تقدم أحد المتساويين من غير مرجح، وليكون الأول راجحاً [٩٠/أ] بالاتصال، ولا يأنف[1] الثاني عن اللحوق بمثله من كل وجه. وفيه نظر[2].

وقوله:

وَقَدْ جَعَلْتُ نَفْسِي تَطِيبُ لِضَغْمَةٍ ... لِضَغْمِهِمَا هَا يَقْرَعُ العَظْمَ نَابُهَا[3]

---

(١) أَنِفَ مِن الشيء يَأْنَفُ أَنَفاً وأَنَفَةً، أي: استنكف. ص. قلت: انظر «الصحاح في اللغة»، مادة: أنف.

(٢) لأن الأول قد يكون راجحاً باعتبار أنه مفعول الأول، وغير ذلك، فالاستنكاف من الحماقة، ولأنه لا يكون مثله من كل وجه.

(٣) قلت: قائله: لقيط بن مرة الأسدي. وللبيت رواية أخرى هي:

وَقَدْ جَعَلَتْ نَفْسِي تَهُمُّ بِضَغْمَةٍ ❋ عَلَى غِلِّ غَيْظٍ يَهْزِمُ العَظْمَ نابُها

وهو من شواهد سيبويه (١٦٥/١)، و«المحكم» لابن سيده، مادة: غمض.

ضَغَم به يَضْغَم ضَغْماً، وضَغَمه: عَضَّ عَضّاً دُونَ النَّهْش. والضُّغامة: ما ضَغَمْتَه ثم لَفَظْته من فيك. القرع هنا: وصول الناب إلى العظم. والقرع: الضرب بالعصا، والناب: السن التي خلف الرباعية. والجمع: أنياب.

«ها» ضمير المصدر، ووصله، وكان وجه الكلام «لضغمهما إياها»، لأن المصدر لم يستحكم في العمل والإضمار استحكام الفعل، فمجيء الضمير المنفصل مع المصدر أحسن، والمصدر الذي هو «لضغمهما» مضاف إلى الفاعل في المعنى، والمفعول المضغوم محذوف.. انظر لزاماً «شرح الأشموني على الألفية» (٥٨/١)، و«الكتاب» لسيبويه (١٦٥/١)، و«المخصص» لابن سيده (٢٦١/٢). ومعنى البيت: إنه يرثي أخاه، ويَشتكي من رجلين من قومه؛ أحدهما: مدرك بن حصين، والآخر: مرة بن عداء، =

باتصال الضميرين شاذ.

(وقدمْتَهُ) أي: الأعرف، احتراز عما إذا كان الأعرف مؤخراً، نحو: أعطيته إياك، فيلزم انفصاله ليعذر المتكلم في تأخير الأعرف باعتبار الصورة، ولا يلحقه طعن في أول الوهلة[1] بإيراده على وجه خلاف الأصل، وحكي عن سيبويه فيه تجويز الاتصال أيضاً، نحو: أعطيتهوك نظراً إلى الترجيح المعنوي باعتبار المقام المغني عن الترجيح اللفظي.

(فلكَ الخيارُ في) الضمير (الثاني) المؤخر اتصالاً وانفصالاً، فجاز الانفصال باعتبار الفصل بالفضلة، والاتصال باعتبار عدم اعتداد الفصل بما هو متصل.

فإن قيل: إن ثبت هنا تعذر الاتصال؛ فالانفصال، وإلا؛ فالاتصال، وأحد النقيضين واقع لا محالة، فلا وجه للخيار.

قيل: تعارض فيه جهتان: جهة التعذر وعدمه، فجوز الوجهان توفيقاً.

(مثلُ: أَعْطَيْتُكَهُ وضَرْبِيْكَ) مثال المتصل، (وأَعْطَيْتُكَ إيَّاهُ وضربي إيَّاكَ) مثال المنفصل، فاجتمع فيها ضميران كلاهما غير مرفوع؛ لنصبهما في: أعطيتكه، وجر الأول ونصب الثاني في: ضربيك، وأحدهما أعرف، وهو ضمير الخطاب في: أعطيتكه، وياء المتكلم في: ضربيك، وقدم

= ويصفُ شِدةَ إصابته منهما، فيقول: قد جعلتُ نفسي تَطيب لوقوع نائبةٍ عظيمة، لما أصابني منهما من الشدة والمكروه، كما يقول الإنسان: طابتْ نفسِي على الموت، لِمَا نالني من ذُلّ فلان... والله تعالى أعلى وأعلم.

(١) لقيتُه أولَ وَهْلَةٍ، أي: أولَ شيءٍ. ص. قلت: انظر «الصحاح في اللغة»، مادة: وهل.

الأعرف فيهما، فجاز في الثاني الوجهان: الاتصال والانفصال.

(وإلَّا) أي: وإن لم يكن كذلك؛ (فَهُو) أي: الثاني (مُنفصلٌ) لا غير. (نَحوُ: أعْطَيْتُهُ إيَّاهُ وإيَّاكَ).

(والمُختارُ في بابِ خَبرِ «كانَ» الانفِصالُ) نحو: كان زيد قائماً، وكنت إياه، والضمير للقائم؛ لأنه في الأصل خبر المبتدأ، ويجوز الاتصال؛ لأنه بعد [٩٠/ب] دخول العامل أشبه المفعول، ولكن الحقيقة راجحة على الشبه، فيختار الأول.

(والأكثَرُ «لَولَا أَنتَ» إلَى آخِرِهَا) أي: إلى: لولا أنتن، ولولا هو إلى: لولا هُن، ولولا أنا إلى: لولا نحن. (و«عَسَيْتُ» إلى آخِرِها) لكون ما بعد (لولا) مبتدأ[1]، وما بعد (عسى) فاعلاً، ولا يخفى عليك حُكمُهما انفصالاً واتِّصالاً.

واعلم أنه ذكر الضمير المتوسط، وهو ضمير المخاطب، ولو قال: لولا أنا وعسيت إلى آخرهما؛ لكان أولى؛ لأن المتكلم مقدَّم عليه، فيدخل ما دونه في قوله: (إلى آخره)، بخلاف ذكر المخاطب، حيث لا يدخل المتكلم في قوله: (إلى آخرها)، فتقتصر العبارة عن ذكره.

(وجَاءَ لَولَاكَ وعَسَاكَ) بالاتصال فيهما على الجر في الأول بجعل (لولا) جارة في الضمير خاصة، والنصب في الثاني يحمل عسى على لعلَّ

(١) أو فاعل الفعل المحذوف، أو مرتفعاً بلولا على ما مر في الابتداء، فيجب على الأوجه الثلاثة الانفصال.

للموافقة في المعنى؛ لأنهما للترجي[١]، ويلزمه بيان متعلق الجار، وهذا عند سيبويه[٢].

ويمكن أن يكون على طريقة: بحسبك درهمٌ في أنه لا يحتاج إلى المتعلق، وأما الأخفش؛ فجعلهما مرفوعين على الابتداء والفاعلية باستعارة المجرور للمرفوع في الأول كعكسه في: ضربك أنت، والمنصوب[٣] للمرفوع في الثاني كعكسه في: ضربتك أنت، ويلزمه تغيير[٤] اثني عشر ضميراً فيهما[٥].

(إلى آخِرِهما) يقال: لولاك وعساك، لولاكما وعساكما، إلى: لولاكُنَّ وعساكُنَّ، ولولاه وعساه إلى: لولاهُنَّ وعساهُنَّ، ولولاي ولولانا وعساي وعسانا.

(ونُونُ الوِقَايةِ) سميت نونَ الوقاية؛ لأنها تقي الفعل عن أخت

---

(١) وقد يحمل (لعل) على (عسى) في إدخال (أن) على خبره، كقوله: لعل... أن تلم ملمة، وقال بعضهم: الخبر محذوف، أي: لعلك تهلك أن تلم ملمة، وهذا الاستعمال في لعل كثير في الشعر، قليل في النثر.

(٢) وفيه نظر؛ لأن ذلك إنما يكون إذا كان الجار زائداً.

(٣) أي: لولا وعسى.

(٤) في ج: تعين.

(٥) وإن رجع مذهب سيبويه: بأن التغيير عنده تغيير واحد، وهو تغيير (لولا)، وجعلها حرف جر، بخلاف مذهب الأخفش، فإنه يلزم تغيير اثني عشر ضميراً؛ يرجح مذهب الأخفش: بأن تغيير الضمائر لقيام بعضها مقام بعض ثابت في غير هذا الباب، بخلاف تغيير (لولا) بجعلها حرف جر، وارتكاب خلاف الأصل، وإن كثر، إذا كان مستعملاً أهون من ارتكاب خلاف الأصل غير المستعمل وإن قل. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٤٤٥).

الجر[1] (**مَعَ اليَاءِ**) أي: ياء الضمير (**لَازِمَةٌ فِي المَاضِي**) لصَوْنِ الفعل عن الكسرة التي هي أخت الجر المختص بالاسم، والمراد بها: الكسرة التي في الآخر لزوماً، بخلاف كسرة: تضربين؛ لأنها في الوسط حكماً[2]، وبخلاف كسرة: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[3]، ﴿وَقُلِ الْحَقُّ﴾[4]؛ لعروضها بانضمام [١/٩١] كلمة مستقلة غير متصلة، فتكون عارضاً محضاً، ولهذا لا يعود المحذوف فيهما، بخلاف الحركة الحاصلة باعتبار كلمة متصلة، كـ(قولا وضربني)، ولا ضير في كون: ضربني[5] دون[6]: (قولا) إذا كان[7] فوق المثالين المضروبين[8]، أي: المذكورين. فاعرف.

وقوله: إذْ ذَهَبَ القَوْمُ الكِرامُ لَيْسِي[9]

---

(١) في ج: أخ الجر.

(٢) لأن النون كالجزء من: تضربين. م.

(٣) سورة البينة، الآية: ١.

(٤) سورة الكهف، الآية: ٣١.

(٥) لأن ضمير (ضربني) منصوب متصل، وضمير (قولا) مرفوع. م.

(٦) أي: أدنى.

(٧) أي: ضربني.

(٨) أي: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ و﴿قُلِ الْحَقُّ﴾. م.

(٩) قلت: هذا البيت نسبه جماعة من العلماء، ومنهم ابن منظور في «لسان العرب»، مادة: طيس، لرؤبة بن العجاج، وليس موجوداً في ديوان رجزه، ولكنه موجود في زيادات الديوان (١٧٥). وصدره:

عَهِدْتُ قَومي كعَديدِ الطَّيْسِ * ... ...

والعديد: عدد، الطَّيْس: الرمل الكثير.

والبيت من شواهد ابن عقيل (١٠٩/١)، و«أوضح المسالك» (١٠٨/١)، و«مغني اللبيب» (٣١٠).

=

بترك النون يُحمل على: ليتي، وحمل نحو: دعاني ورماني على: ضربني طرداً للباب، أو لصون الفعل عن الكسرة تقديراً، أو عساي محمول على لعلّي، والأكثر: عساني، وأجاز الكوفيون في فعل التعجب: ما أحسني وما أجملني، بترك النون.

فإن قيل: نون الوقاية حرف، فكما يصان الفعل عن أخ الجر ينبغي أن يصان عنه الحرف أيضاً.

قيل: كسرة نون الوقاية ليست أخا الجر؛ لعدم كونها في الآخر؛ لكونها على حرف واحد، والآخر مما يكون له أول، بخلاف ما لو دخلت آخر الفعل.

(وفِي المُضَارِعِ) عطف على قوله: (في الماضي) (عَرِيًا) خالياً، فيتعلق به قوله: (عَنْ نُونِ الإِعْرَابِ) أي: نون هي الإعراب[1]، فالإضافة بمعنى: مِن، كخاتم فضة؛ لأن بين النون والإعراب عموماً وخصوصاً من وجه، نحو: يضربني ويكرمني.

= الشاهد فيه: في هذا البيت شاهدان، وكلاهما في لفظ «ليسي» أما الأول فإنه أتى بخبره ضميراً متصلاً، ولا يجوز عند جمهرة النحاة أن يكون إلا منفصلاً، فكان يجب عليه - على مذهبهم هذا - أن يقول: ذهب القومُ الكرامُ ليس إيَّاي. والثاني: حيث حذف نون الوقاية من (ليس) مع اتصالها بياء المتكلم، وذلك شاذٌّ عند الجمهور الذين ذهبوا إلى أن «ليس» فعلٌ.

وقال ابن هشام: وأما قولُه: (إذْ ذَهَبَ القَوْمُ الكِرَامُ لَيْسِي فضرورة. انظر «مغني اللبيب» عقب الشاهد (٣١٠) و(٦٤٤)، و«معجم القواعد العربية» للشيخ الدقر (ص٦٤).

(١) وقد يدغم نون الإعراب في نون الوقاية، فعلى هذا يجوز مع نون الإعراب ثلاثة أوجه: حذف إحداهما، وإدغام نون نون الإعراب في نون الوقاية، وإثباتهما بلا إدغام...

(وأنتَ) الخطاب لغير معين، وهذا عطف جملة على جملة (مع) ظرف زمان لمخبر (النُّون) اللام للعهد[1]، أي: نون الإعراب (فيه) أي: في المضارع، صفة النون، أي: النون الحاصلة فيه. (و«لدُن») عطف على (النون)، أي: أنت مع لدن[2] (وإنَّ وأخواتها) وهي: أنَّ وكأنَّ ولكنَّ [و لَيتَ ولعلَّ] (مُخَيَّرٌ) خبر (أنت) أي: مخيَّر بين الإتيان للمحافظة على الحركات البنائية في غير: لدن وعلى السكون في: لدن[3]، وبين الترك تحرزاً عن اجتماع النونات ولو حكماً، [٩١/ب] كما في: لعلّ لقرب اللام من النون في المخرج، والحمل على: لعنّ وعنَّ وإنّ من لغاتها، وكما في: ليتَ للحمل على أخواتها، لكن لما لم يكن في ذاتها مانع، وتحقق الداعي، وهو قصد الإبقاء على حركتها، والحمل خلاف الأصل؛ اختير فيهما الإتيان، ولما ازداد المانع في: لعلّ، وهو انضمام ثقل كثرة الحروف مع ثقل التضعيف؛ اختير فيه الترك، فقوله: (وأخواتها) مستثنى منه: ليت ولعل؛ لعدم التخيير فيهما؛ لعدم استواء الجانبين، إلا أن يقال: التخيير لا يوجب استواء الجانبين، بل جوازهما، ورجحان أحدهما لا ينافي التخيير

---

(١) والذي فيه نون الإعراب من المضارع الأمثلة الخمسة: يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين، فيلزم غير هذه الأمثلة سواء كان فيه نون الضمير، نحو: يضربني، أو نون التأكيد الخفيفة والثقيلة، أو لا.

(٢) حذف نون الوقاية من لدن لا يجوز عند سيبويه والزجاج إلا لضرورة، وعند غيرهما: الثبوت راجح، وليس الحذف ضرورة؛ لثبوته في السعة، وعلى كل حال كان حق لدن أن يذكر المصنف مع ليت ومن وعن، لكنه تبع الجزولي، فإنه قال في لدن: أنت مخير.

(٣) واختلف في أن المحذوف أي نون، والحق: أن المحذوف هو نون الوقاية؛ لقيام نون الإعراب مقامها، وعدم نون الوقاية مقام نون الإعراب. كبير.

باعتبار أصل الكلام، فيكون صورة اختيار الإتيان كما في: ليت، واختيار الترك كما في: لعل قسماً من صورة التخيير، فلا يدل قوله: (ويختار في ليت) وعكسها لعل على خروج: ليت ولعل من هذا الكلام.

(ويُختَارُ) لحوق نون الوقاية (في «لَيْتَ») من بين أخوات «إنَّ» استعمالاً؛ إذ لا يلزم اجتماع النونات، ولا ثقل التضعيف، وقال سيبويه: لا يحذف فيه إلا لضرورة الشعر، نحو قوله:

كَمُنْيَــةِ جَــابِرٍ إِذْ قَــالَ لَيْتِــي ... أُصَــادِفُهُ وَأَفْقِــدُ بَعْــضَ مَــالِي(١)

(ومِنْ وعَنْ، وقَدْ وقَطّ) وهما بمعنى: حسب، فيختار الإتيان فيهما، فيقال: مني وعني وقدني وقطني بمعنى: كفاني للمحافظة على السكون اللازم الذي هو الأصل في البناء، بخلاف الحركة اللازمة، والترك قياساً على لحوق الساكن الظاهر، نحو: مِنِ ابنك، ومِنَ الرجل.

(وعَكْسُهَا) أي: عكس ليت، مبتدأ (لَعَلَّ) خبر أي: يختار فيها تركها

---

(١) قلت: هذا البيت لزيد الخير الطائي، وهو الذي سمَّاه النبيُّ ﷺ بهذا الاسم، وكان اسمه في الجاهلية قبل هذه التسمية: زيد الخيل، لأنه كان فارساً. والبيت من شواهد سيبويه (١٦٦/١)، وابن عقيل (١١١/١)، و«المقتضب» للمبرد (٥٦). وهو من البحر الوافر.
الشاهد فيه: قوله «ليتي» حيث حذف نون الوقاية من (ليت) الناصبة لياء المتكلم، وهو نادر قليل، وهذا الكلام على هذا الوجه هو مذهب الفراء من النحاة، فإنه لا يلزم عنده أن تجيء بنون الوقاية مع (ليت)، بل يجوز لك في السعة أن تتركها، وإن كان الإتيان بها أَوْلى، وعبارة سيبويه تفيد أن ترك النون ضرورة حيث قال: وقد قالت الشعراء: «ليتي» إذا اضطروا، كأنهم شبَّهوه بالاسم. والخلاصة: عند سيبويه وغيره ضرورة، وعند الفرّاء يجوز (ليتي) و(ليتني). والله أعلم.

لثقل التضعيف، وكثرة الحروف، وبجل[1] كلعل لكراهة لام ساكنة قبل النون.

(وَيَتوسَّطُ بَينَ) ظرف (يتوسط) (المُبتَدإ والخَبَرِ) فإن قلت: يلزم في المبتدأ والخبر الجمع [٩٢/أ] بين الحقيقة والمجاز[2].

فيقال: ذلك جائز عند المصنف باختلاف الجهة، أو يحمل الكلام على عموم المجاز، فيجوز الكلام عند الكل، فيراد بالمبتدأ: المسند إليه المقدم، وبالخبر: المسند به المؤخر بالرتبة، أو يراد بالمبتدأ: الجزء الأول من الاسمية، وبالخبر: الجزء الثاني، ونحو ذلك مما يصح. أو يقال: المبتدأ والخبر على الحقيقة والظرف يتعلق بـ(يتوسط) كما يقال: رأيت هذا الشاب في شبابه وصبائه.

(قَبلَ) صفة المبتدأ والخبر، أو ظرف (يتوسط)، أي: قبل دخول (العَوَامِلِ) اللفظية من نحو: كان وإن وعلمت وأخواتها وفروعها[3]، مثاله: زيد هو القائم.

(وبَعْدَهَا) أي: بعد العوامل (صِيغةُ) ضمير (مَرفُوعٍ) إنما لم يقل: ضمير مرفوع؛ لمكان الاختلاف في كونه ضميراً، ولا يمكن الاختلاف في

(١) بمعنى: حسب، قال الأخفش: هي ساكنة أبداً، يقولون: بَجَلْك، كما يقولون: قَطْكَ، إلا أنهم لا يقولون: بَجَلْني كما يقولون: قَطْني، ولكن يقولون: بَجَلِي وبَجْلِي، أي: حسبي. ص. قلت: انظر «تاج العروس»، مادة: بجل.

(٢) لأنه أراد من المبتدأ: ما هو مبتدأ حقيقة، أو يكون في الأصل مبتدأ، كاسم كان أو غيره. وي.

(٣) من لا وما وأفعال المقاربة.

كونه صيغة مرفوع. (**مُنفَصِلٍ مُطابِقٍ**) إفراداً وتثنية وجمعاً، وتذكيراً وتأنيثاً، وتكلماً وخطاباً وغيبة (**لِلمُبتَدَإ**) لكونه عبارة عنه، ومن الواجب: المطابقة بين العائد والمعاد، مثال ما بعد العوامل نحو: ﴿كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ﴾[1]، و﴿إِنَّهُ هُوَ الغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾[2]، وعلمته هو القائم، ويا زيد هو الكريم.

(**يُسَمَّى فَصْلاً**) الجملة صفة أخرى[3]، وهذا عند البصريين، والكوفيون يُسلِّمونه: عماداً؛ لأنه يحفظ ما بعده من السقوط[4] كعماد البيت، وقال الخليل وسيبويه: سمي فصلاً؛ ليفصل بين ما قبله وما بعده[5]؛ ببيان أن ما بعده ليس في حيز الأول، وليس من صفاته ومتمماته، والمتأخرون قالوا: سمي فصلاً؛ لأنه يفصل - أي: يفرُقُ - بين الخبر والنعت، ومآل الوجهين واحد، والفرق في العبارة[6].

(**لِيَفصِلَ**) حقيقةً فيما يلتبسان، أو حكماً فيما [٩٢/ب] لا يلتبس؛ لمكان الحمل على صورة اللبس، واللام علة التوسط، لا التسمية؛ لأن

---

(١) سورة المائدة، الآية: ١١٧.

(٢) سورة الزمر، الاية: ٥٣.

(٣) أي: لضمير مرتفع، ويجوز أن يكون صفة لـ(صيغة).

(٤) أي: حافظاً لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت، الحافظ للسقف من السقوط. ري. **قلت**: النقل من «شرح الرضي» (٤٥٦/٢).

(٥) أي: لفصله الاسم الذي قبله عما بعده، بدلالته على أن ما بعده ليس من تمامه، بل هو خبره. ري. **قلت**: النقل من «شرح الرضي» (٤٥٦/٢).

(٦) إلا أن تقريرهما أحسن من تقريرهم. رضي. **قلت**: النقل من «شرح الرضي» (٤٥٦/٢). أي: الخليل وسيبويه، والمراد بتقريرهما: ما ذكراه من التعليل، وقوله: (أحسن من تقريرهم) أي: من تقرير المتأخرين.

هذا الغرض لا يحصل بالتسمية.

(بَيْنَ) ظرف (يفصل) (كَونِهِ) الضمير عائد إلى الخبر وإن كان المذكور سابقاً، كالجزئين لتعينه بالقرينة؛ إذ هو المتعين لصلاحية النعت، أو إلى كون ما بعده (نَعْتاً وخَبَراً) ثم اتسع فيه، فيدخل حيث لا لبس، وذلك عند اختلاف الإعراب، وكون المبتدأ ضميراً[1]، وغير ذلك بالحمل على صورة اللبس، وكما أن الضمير يفصل؛ كذلك يفيد ضرباً من التأكيد[2].

وقوله: (نعتاً) حال أو خبر لـ(الكون).

(وشَرطُهُ:) أي: شرط هذا التوسط، أو شرط الفصل، أو شرط المذكور من الصيغة. (أنْ يَكُونَ الخَبرُ مَعرِفةً، أو «أفعَلَ مِن كذَا») لأن الفصل إنما يحتاج إليه في ذكر المعرفة، وأفعل من ملحق بالمعرفة؛ لامتناع اللام. (مثلُ: كَانَ زيدٌ هُوَ أفضلَ مِن عَمرٍو[3]) ذكر مثال أفعل من بعد دخول العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل؛ لأصالتهما واستغنائهما عن المثال؛ لكثرتهما، بخلاف الفرعين.

---

(١) نحو: ﴿أني أنا الغفور﴾ [الحجر: ٤٩]؛ لأنه إذا كان المبتدأ ضميراً لا يلتبس بالصفة؛ لأن الضمير لا يوصف ولا يوصف به. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٢/٤٥٨).

(٢) وهو الحصر، ألا يرى إذا قلت: زيد كاتب؛ لم يلزم نفي الكتابة عن غيره، وإذا قلت: زيد هو كاتب؛ كان بمنزلة قولك: ما كاتب إلا زيد، فيلزم نفي الكتابة عن غيره، وليس معنى الحصر إلا هذا. م.

(٣) ومما يجري مجرى (أفعل من) في دخول الفصل بينهما: مثلك وشبهك، وكل نكرة أضيفت إلى معرفة، وكذلك: خير وشر، ومما يجري ذلك المجرى قولهم: كان زيد هو يضرب؛ لامتناع دخول اللام على الفعل، ومقتضى ما ذكرنا: أن يجوز: زيد هو غلام الرجل؛ لامتناع دخول لام التعريف عليه. رضي.

وأجاز المازني وقوعه قبل المضارع لمشابهته الاسمَ، وامتناع دخول اللام، ولقوله تعالى: ﴿وَمَكْرُ أُولَٰئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾[1].

وفيه: أنه لا يتغير في الآية كونه فصلاً[2]؛ لاحتمال أن يكون مبتدأ وتأكيداً، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ﴾[3].

(وَلَا مَوضِعَ لَهُ) أي: لا محل لضمير الفصل من الإعراب، وقوله: (له) ظرف مستقر خبر (لا). (عِندَ الخَلِيلِ) لأنه عنده حرف على صيغة الضمير، وعند بعضهم: اسم ملغى لا مقتضى فيه [للإعراب]، ولا عامل، واستبعد الخليل إلغاء الاسم[4].

---

(١) سورة فاطر، الآية: ١٠.

(٢) قال: لا يجوز: زيد هو قال؛ لأن الماضي لا يشابه الاسم حتى يقال فيه: كأنه اسم يمتنع دخول اللام عليه. وقوله: لا يجوز: زيد هو قال، باطل بقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ ۝ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا﴾ [النجم: ٤٣-٤٤]، وروي عن محمد بن مروان وهو أحد قراء المدينة: هؤلاء بناتي هن أطهرَ لكم، بالنصب. ري.

قلت: النقل من «شرح الرضي» (٢/٤٦٠). وقولُه هذا نَقَله سيبويه عن يونس بن حبيب في «الكتاب» (١/٣٩٧). أما المبرد فقد قال في «المقتضب» (٢٣١): «أما قراءة أهل المدينة» هؤلاء بناتي هن أطهرَ لكم «فهو لحنٌ فاحش، وإنما هي قراءة ابن مروان، ولم يكن له علم بالعربية!! وإنما قَبُح؛ لأن الأول غير محتاج إلى الثاني».

قال ابن جني في «المحتسب» (١/ ٣٢٥): وأنا من بعدُ أرى أن لهذه القراءة وجهاً صحيحًا، وهو أن تجعل «هن» أحدَ جزأي الجملة، وتجعلها خبرًا لـ(بناتي)، كقوله: «زيد أخوك هو»، وتجعل «أطهر» حالًا من «هُنَّ»، أو من «بناتي»، والعامل فيه معنى الإشارة كقولك: «هذا زيدٌ هو قائمًا أو جالسًا».

(٣) سورة النجم، الآية: ٤٣.

(٤) لأن إلغاء الاسم ليس بهيِّنٍ كإلغاء الحروف....

وقوله: (عند الخليل) خبر (لا)، أو يتعلق بقوله: (له)؛ لكونه ظرفاً مستقراً، أو يتعلق بمعنى النفي.

(وبعضُ) مبتدأ (العَرَبِ يَجْعَلُهُ) خبر، أي: ضمير الفصل (مُبتدأً) ويجعلون الجملة خبر المبتدأ الأول، (ومَا بَعدَهُ) بالنصب [٩٣/أ] عطف على ثاني مفعولي (يجعله)، أو عطف على أول مفعولي (يجعله). (خَبَرَهُ) فلا ينصب في: ﴿كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ﴾، وعلمتُ زيداً هو المنطلقُ.

وقوله: (خبره) يحتمل أن يكون مرفوعاً خبراً لما قبله، والجملة حالاً.

وبعض العرب يجعله تأكيداً لما قبله، ودخول اللام الممنوع دخولها على التأكيد يمنع ذلك، وبعضهم يجعله تابعاً لما بعده، وذلك ليس بمعهود في كلامهم أصلاً، على أنه ينتقض بـ﴿كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ﴾.

(ويَتَقَدَّمَ) أي: يقع (قبلَ الجُمْلةِ) قيل: قوله: (قبل) حشوٌ، والغرض يحصل بأن يقول: ويتقدم الجملة، إلا أن يقال: من باب: [أسرى بعبده]، أي: يقع قبل الجملة، أو التصريح بلفظ (قبل) لتأكيد التقدم؛ لأن تقدم الضمير على معاده غير ظاهر، فبالحري أن يؤكد.

(ضَمِيرُ) فاعل يتقدم (غَائبٍ[1] يُسَمَّى) صفة الضمير (ضَمِيرَ الشَّأنِ)

---

(١) وإنما لزم كونه غائباً دون الفصل، فإنه يكون غائباً وحاضراً كما تقدم؛ لأن المراد بالفصل: هو المبتدأ، فيتبعه في الغيبة، والمراد بهذا الضمير: الشأن والقصة، فيلزمه الإفراد والغيبة كالمعود إليه إما مذكرا، وهو الأغلب أو مؤنثا. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٤٦٤/٢).

مفعول ثان إذا كان مذكراً، (أَوِ القِصَّةِ) إذا كان مؤنثاً[١]، وهو يعود إلى ما في الذهن من شأن وقصة، ويختار تأنيث الضمير[٢]؛ لرجوعه إلى القصة إذا كان في الجملة المفسِّرة[٣] مؤنث[٤] لقصد المطابقة[٥]، نحو: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾[٦].

(يُفَسَّرُ) ذلك الضمير لإبهامه، وهو أيضاً صفة ضمير غائب[٧].

(بِالجُمْلَةِ) إنما وضع المظهر موضع المضمر؛ لزيادة التمكن في الذهن؛ لأن عود ضمير الشأن إلى الجملة خلاف ما عليه شأن الضمير، فكان من مظان التقرير.

(بَعدَهُ) أي: الواقعة بعد ذلك الضمير؛ لأن القصة والشأن لا يكونان مفردين، والفراء يجوِّز تفسيره بالمفرد المؤول بالجملة، نحو[٨]: كان قائماً

---

(١) ولم يسمع نحو: هي الأمير بنى غرفة، وهي زيد عالم، وإن كان القياس يقتضي جوازه باعتبار القصة؛ لأن قولنا: زيد عالم والأمير بنى غرفة قصة. مطول.

(٢) مع جواز التذكير. م.

(٣) فإن لم يوجد مؤنث؛ جاز الأمران كما ذكرنا، لكن التذكير أولى؛ لعدم المؤنث في الكلام. م.

(٤) غير الفضلة.

(٥) لأنه راجع إلى ذلك المؤنث.

(٦) سورة الحج، الآية: ٤٦.

(٧) وإذا لم يدخل نواسخ المبتدأ فلا بد أن يكون مفسره جملة اسمية، وإذا دخلته جاز كونها فعلية أيضاً، كما في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾، وقوله: ما هو قام زيد. ري.
قلت: النقل من «شرح الرضي» (٢/٤٦٧).

(٨) على تقدير أن يكون (قائماً) خبر كان، و(الزيدان) فاعل قائماً. م.

الزيدان[١].

وقوله: (بعده) مستدرك بقوله: (ويتقدم قبل الجملة)، لكنه ذكره لمكان التأكيد لما مر.

(ويَكونُ) ذلك الضمير (مُنفَصِلاً ومُتَّصِلاً) تقسيم لضمير الشأن والقصة. (مُسْتَتِراً) تقسيم للمتصل، [٩٣/ب] (وبَارِزاً) أي: غير مستتر. (عَلَى حَسَبِ العَوامِلِ) فإن كان عامله معنوياً، بأن كان مبتدأ؛ كان منفصلاً، وإن كان لفظياً يصلح لاستتار الضمير؛ كان مستتراً، وإلا؛ بارزاً. (مِثلُ: «هُوَ») أي: الشأن، مثال المنفصل. (زيدٌ قائمٌ، و«كانَ) أي: الشأن، مثال المضمر المستتر. (زيدٌ قائمٌ» و«إنَّهُ) مثال المتصل البارز (زيدٌ قائمٌ») وكذلك نحو:

إنَّ مَـــن يَـــدخُلْ الكَنِيسَـــةَ يَومَـــاً ... يَلْـــقَ فِيهـــا جَـــآذِراً وظِبَـــاءَ[٢]

---

(١) أي: كان قائماً زيد، أوكان قائماً الزيدون، على أن (قائماً) في جميعها خبر عن ذلك الضمير، وما بعده مرتفع به، وكذا أجاز: ظننته قائماً زيد، أو الزيدان أو الزيدون، وكذا: ليس بعالم أخواك، وما هو بذاهب الزيدان، والبصريون يمنعون جميع ذلك، ولا يجوزون إلا نحو: ليس بقائمين أخواك، وما هو بذاهبين الزيدان، أن يكون أخواك اسم ليس، وبقائمين خبر مقدم، أو يكون اسم ليس ضمير الشأن، والجملة الابتدائية المتقدمة الخبر خبرها. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٢/٤٦٦).

(٢) قلت: قائله: الأخطل التغلبي النصراني. جآذِراً: جمع «جُؤْذُر» وهو ولد البقرة الوحشية، والعرب تعجبهم عيون الجآذر، فَيُشَبِّهون بها. يقول: من دخل الكنيسة رأى فيها من نساء النصارى وبينهنّ أشباه الجآذر والظباء!!.

والبيت من البحر الخفيف، وهو من شواهد «مغني اللبيب» لابن هشام (٤٠) و(١٠٠٥)، و«خزانة الأدب» للبغدادي (٥/٤٠٤). اسم (إنَّ) ضمير شأن محذوف، والجملة بعدها خبرها، وإنما لم يجعل (مَن) اسمها؛ لأنها شرطية، بدليل جزمها =

(وحَذْفُهُ) أي: حذف ضمير الشأن حال[1] كونه (منصوبا ضعيف) أي: جائز مع الضعف؛ لعدم الدليل عليه؛ لاستقلال الخبر كلاماً[2]، وعدم الرابطة فيه.

وفيه: أنه قد يقوم الدليل عليه، وهو رفع[3]: زيد قائم، والجواز لكونه على صورة الفضلات.

(إلَّا مَعَ «أنَّ» إذَا خُفِّفَتْ) مستثنى مفرغ، أي: ضعيف مع كل عامل إلا مع أنَّ إذا خففت، و(إذا) ظرف لمعنى المقارنة، أو لمعنى الاستثناء، أي: إلا مقترناً بإن وقت تخفيفها، أو استثني وقت تخفيفها. (فإنَّهُ لازِمٌ) أي: فإن حذفه معها لازم. أما القول بوجوده؛ فلكون (إنْ) عاملة اعتباراً لقوة شبهها بالفعل. وأما امتناع التلفظ به؛ فليكون ملغاةً صورةً عملاً بالتخفيف وتغيُّر الصورة.

[أسماء الإشارة]

(أَسمَاءُ الإِشَارةِ: مَا وُضِعَ لِمُشَارٍ إلَيهِ) فإن قيل: إن أريد بالمشار إليه

= الفعلين، والشرطُ له الصدارة في الجملة، فلا يعمل فيه ما قبله. وانظر «العمدة في محاسن الشعر» لابن رشيق القيرواني (٢٠٤/١).

(١) وفيه لأنه قال في بحث المبتدأ: إن كان مصدر مضاف إلى الفاعل أو المفعول وبعده حال يجب حذف خبره، ويمكن أن يجاب بأن شرط وجوب حذف خبره أن يكون عاماً، وهاهنا ليس كذلك. م.

(٢) ليس فيه ضمير رابط، ولا يحذف المبتدأ ولا غيره إلا مع القرينة. رضي. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٤٦٨/٢).

(٣) وفيه: أن الاعتبار بالإعراب.

في الحد: الإشارة الاصطلاحية؛ لزم تعريف الشيء بما يساويه[1] في المعرفة والجهالة؛ إذ الإشارة في المحدود اصطلاحية، وإن أريد: الإشارة اللغوية؛ لا يتم التعريف؛ لاشتماله على ضمير الغائب والمعهود وغيرهما[2].

قيل: المراد: الأول، والتعريف لفظي[3]، أي: تعريف لفظ بلفظ أجلى منه، أو يقال: الإشارة في المحدود لغوية في الأصل[4]، صارت هي جزء المحدود، والمحدود أسماء [٩٤/أ] الإشارة، لا الإشارة[5]. أو المراد: الثاني[6]، ويخرج ضمير الغائب ونحوه باعتبار الحيثية، فإنه وإن وضع للإشارة إلى شيء بالمعنى اللغوي، لكنه لم يقصد فيه ذلك، بل كونه كناية عن غائب متقدم الذكر. أو المراد: إشارة حسية[7]، فلا يرد نحو

---

(١) بالمشار إليه في الحد.

(٢) كجميع المضمرات والمظهرات؛ لأن المضمر يشار به إلى المعود إليه، والمظهرات إن كانت نكرة يشار بها إلى واحد من الجنس غير معين، وإن كانت معرفة فإلى واحد معين. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٤٧٢/٢).

(٣) والتعريف اللفظي: هو أن يقصد به تعيين صورة حاصلة من سائر الصور بأنها لامراد بلفظ كذا، كقولك: الغضنفر الأسد. شرح مفتاح.

(٤) إذ معناه: الأسماء التي بها تكون الإشارة اللغوية. رضي. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٤٧٣/٢).

(٥) فلا يرد السؤال؛ لأن الإشارة جزء المحدود، ولا يلزم من توقف المحدود على الحد وعلى أجزائه أنه توقف جزء المحدود أيضاً عليهما؛ إذ ربما يكون معرفة ذلك الجزء ضرورية أو مكتسبة بغير ذلك الحد. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٤٧٣/٢).

(٦) أي: الإشارة اللغوية.

(٧) أعني: إشارة بالجوارح والأعضاء، والأسماء المذكورة ليست كذلك، فإنها للمشار إليه إشارة ذهنية، ولم يحتج في الحد إلى أن يقول: لمشار إليه إشارة حسية؛ لأن مطلق الإشارة حقيقة في الإشارة الحسية دون الذهنية، فعلى هذا الأصل أن لا يشار، فإن =

ضمير الغائب ونحوه. ويرد عليه نحو: ﴿ذَٰلِكُمُ اللَّهُ﴾[1].

وأجيب: بأنه على التجوز.

(وَهِيَ) مبتدأ محذوف الخبر، أي: وهي (خَمْسَةٌ)، والجملة بعده مستتر.

(ذَا) يحتمل أن يكون خبراً بحذف المعطوف، أي: وهي ذا وأخواته. وقوله: (لِلْمُذَكَّرِ) خبر مبتدأ محذوف، أي: وهو للمذكر ولمثناه كذا، أو هو خبر (ذا)، والجملة خبر الأول، ويحتمل أن يكون مبتدأ ثانياً، وقوله: (للمذكر) خبراً، والجملة خبر المبتدأ الأول، والضمير محذوف، أي: ذا منها للمذكر، ولمثناه كذا، ويحتمل أن يكون قوله: (للمذكر) صفة (ذا)، وهو مبتدأ محذوف الخبر، أي: منها ذا للمذكر، والجملة خبر هي.

قال ابن يعيش[2]: يمكن أن تكون (ذا) كلمة ثنائية[3] كـ(هو وهي ومَن وما)، فلا يحتاج إلى بيان أصل، وغلبة أحكام الأسماء المتمكنة[4] تمنعه.

= أشير بها إلى محسوس غير مشاهد، نحو: ﴿تِلْكَ الْجَنَّةُ﴾ [مريم: ٦٣]؛ فلتصييره كالمشاهد. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٢/٤٧٢).

(١) سورة الأنعام، الآية: ٩٥.

(٢) سبقت ترجمته.

(٣) وذلك لأنك إذا سميت به، قلت: ذاء، فتزيد ألفاً أخرى، ثم تقلبها همزة، كما تقول: لاء إذا سميت بلا، وهذا حكم الأسماء التي لا ثالث لها في الوضع إذا سمي بها إذا كان ثانيها حرف لين وسمي بها، ولو كان أصله ثلاثة؛ لقلت: ذاي رداً إلى أصله. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٢/٤٧٤).

(٤) كوصفه والوصف به وتثنيته وجمعه وتحقيره. رضي. قلت: انظر «شرح الرضي» (٢/٤٧٤).

وقيل: أصله: (ذَوَوٌ)، فحذفت الواو اعتباطاً[١]، وقُلبت الأولى ألفاً، وبني لمشابهته الحروفَ في الافتقار، فذهب التنوين للبناء، فصار: (ذا).

وفيه: أنه يقتضي أن يكون تثنيته: ذَوَوَانِ كعَصَوانِ.

وفيه: أنه لم يقل[٢] ذلك فرقاً بين التمكن[٣] وغيره.

وقيل: أصله: ذُيَيٌ بيائين، وقيل: أصله: ذوي، وقيل: اسم الإشارة الذال، والألف زائدة[٤]. وقال الأخفش: أصله: ذيّ[٥] مع التشديد.

(ولِمُثَنَّاهُ) من حذف الموصوف، أي: والذي لمثناه، و(ذان، وذين) بدلان، (ذَانِ) وهي صيغة مرتجلة للمثنى المرفوع غير مبنية على الواحد، (وذَيْنِ) وهي مرتجلة للمثنى المنصوب كأنا وإياك[٦]، وإلا؛ لقيل: ذَيَّان أو ذووان كعصوان ورَحَيَان، فالأكثرون على بنائهما لقيام العلة، وهي مشابهتهما الحرف في الاحتياج. وقيل: معرب؛ لاختلاف الآخر [٩٤/ب] بالعوامل وبناء الواحد وبناء الجمع شاهد صدق على بنائه وعدم إضافة الاختلاف إلى العامل تجعله بناء على الوضع كاختلاف صيغ الضمير، وكذا القول في: اللذان واللذين.

---

(١) أي: بلا علة، يقال: عبطت الناقة إذا ذبحتها بلا علة. م. قلت: انظر «تاج العروس» للزبيدي، مادة: عبط.

(٢) الفاعل الكوفيون....

(٣) كما في: اللذان. ص.

(٤) وضعف هذا القول بأنه لا يوجد في الأسماء الظاهرة ما يكون على حرف واحد، وبأنك تقول في تصغيره: ذَيَّا، والتصغير يرد الأشياء إلى أصولها. م.

(٥) فحذفت إحدى الياءين، فبقي مثل: كي، ثم قلبت ألفاً ليخرج عن صورة الحرف. م.

(٦) أي: وإن لم يكن غير مبنية على الواحد. م.

وعن أبي إسحاق الزجاج[1]: إن المثنى مطلقاً مبني؛ لتضمنه معنى واو العطف؛ إذ أصل: زيدان: زيد وزيد.

(وللمُؤَنَّثِ: تَا) بقلب الذال تاءً، وذلك لأن التاء والياء قد تكونان للتأنيث كضاربة وتضربين. (وذِي وتِي) بالجمع بين القلبين. (وتَهْ، وذهْ) بقلب ألفها هاءً. (وذِهِيْ، وتِهِي) بالجمع بين البدلين.

(ولِمُثَنَّاهُ) أي: لمثنى المؤنث: (تَانِ وتَيْنِ) على الخلاف المذكور في: ذان وذين.

(ولِجَمْعِهِمَا) أي: المذكر والمؤنث: (أُولَاءِ) عاقلاً كان أو غيره، (مَدّاً وقَصْرَاً) أي: سواء كان ممدوداً أو مقصوراً، وقد يُنَوَّنُ مكسوراً كصهٍ، وإن كان أولاء معرفة لإفادة البعد، وتنزيله بالبعد منزلة النكرة.

واعلم أنه إذا كان مقصوراً يكتب بالياء.

(ويَلْحَقُهَا) أي: أسماء الإشارة (حَرْفُ التَّنْبِيهِ) يعني: ها. (ويَتَّصِلُ بِهَا) أي: بأسماء الإشارة (حَرْفُ الخِطَابِ) والدليل على حرفيته: امتناع وقوع الظاهر في موقعه[2].

وفيه: أن ضمير أفعل كذلك.

وفيه: أنه وجد فيه دليل الاسمية، وهو الإسناد إليه.

---

(١) سبقت ترجمته.

(٢) ولو كان اسماً لم يمتنع ذلك، كما في كاف: ضربتك. رضي. قلت: والنقل من «شرح الرضي» (٢/٤٧٧).

(وهِيَ) أي: حروف الخطاب (خَمْسَةٌ) والقياس يقتضي ستة، لكنه اشترك خطاب الاثنين، فبقي خمسة، والحرف يذكر ويؤنث، وهنا اعتبر التذكير، ولذا أنَّث العدد في (خمسة) (فتَكُونُ خَمسةً وعِشْرِينَ) بضرب أسماء الإشارة الخمسة في حروف الخطاب الخمسة.

(وهِيَ) أي: تلك الخمسة والعشرون: (ذَاكَ) وما سواه (إلَى ذَاكُنَّ) فيكون (إلى) إسقاطية، فلا يخرج ما بعدها. (وذَانِكَ) وما سواه (إلَى ذَانِكُنَّ، [٩٥/أ] وكَذَلِكَ البَوَاقِي) وهي: تاك وتيك إلى: تاكنّ وتيكنّ، وكذلك أخواتها، وأولئك إلى أولائكُنَّ، والجملة[1] عطف على جملة، وهي ذاك... إلخ.

ولما رأى المصنف كثرة تخلف هذا الفرق باستعمال ذا مكان أخويه وبالعكس؛ لم يتخذ مذهباً، وأحال إلى غيره، فقال: (ويُقالُ: «ذَا» لِلقَرِيبِ، و«ذَلِكَ» للبَعِيدِ، و«ذَاكَ» للمُتَوسِّطِ) والظاهر ذكره في الوسط، إلا أنه أخر؛ لتوقف معرفة المتوسط على معرفة الطرفين[2]. (وتِلكَ) مبتدأ، (وذَانِّكَ وتَانِّكَ) النون فيهما بدل من اللام عند المبرد، وعوض عن ألف واحده عند

---

(١) وهي وكذلك البواقي. م.

(٢) في ذلك وتلك، كأنه أدخل اللام مكسورة بعد نون التثنية؛ لأن اللام تدخل بعد تمام الكلمة، كما في: ذلك وتالك وأولالك، فاجتمع المثلان، فقلبت اللام نوناً، والقياس في الإدغام قلب أول المثلين في الثاني؛ لأن المراد: تغييره عن حاله بالإدغام في الثاني، فتغييره بالقلب أولاً، وإنما قلبت هاهنا إلى الأولى؛ لتبقى النون الدالة على التثنية، ويجوز أن يدخل اللام قبل النون، فيصير ذالنك، فتقلب اللام نوناً، وتدغم فيها كما هو القياس، والأول أولى؛ لكون اللام بعد تمام الكلمة. ري.

قلت: النقل من «شرح الرضي» (٤٨١/٢).

غيره[1]. (مُشَدَّدَتَيْنِ) حال من (ذانّك وتانّك) المحكوم عليهما بالمماثلة، فيكونان فاعلين معنى.

وفيه: أن الحال لا يتقدم على العامل المعنوي.

ويجوز أن يكون التقدير: إن كانتا مشددتين.

(وأُولَالِكَ مثلُ «ذَلِكَ») في إفادة البعد، خبر (تلك)، وقال الأندلسي[2]: لا فرق بين تشديد النون وتخفيفها قرباً وبعداً، والنحاة فرقوا، وذلك عند المبرد[3]، وأولئك مثل ذلك في إفادة البعد.

(وأمّا ثَمَّ وهُنَا وهَنَّا) بفتح الهاء وتشديد النون، وهو الأكثر، وجاء كسر الهاء أيضاً. (فَلِلْمَكانِ) أي: فللإشارة إلى المكان (خَاصَّةً[4]) أي: أخصه خصوصاً، والجملة مؤكدة، وإما كقولهم: قال كذا، ومن ثم قيل: فللإشارة إلى المكان الاعتباري.

---

(١) وهذا أولى؛ لأنهم قالوا أيضاً في تثنية الذي والتي: اللذان واللتان مشددتي النون عوضاً عن الياء المحذوفة، وأيضاً لو كان التشديد عوضاً عن اللام؛ لم يقل: هذان بالتشديد مع (ها) كما لا يقال: هاذلك. رضي.
قلت: النقل من «شرح الرضي» (٤٨٢/٢).

(٢) سبقت ترجمته.

(٣) أي: ذلك عند المبرد، فالبعيد والمتوسط عند غير المبرد وأتباعه في المثنيين بلفظ واحد. وي. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٤٨٣/٢).

(٤) يعني: أن هنا ألفاظاً مختصة بالإشارة إلى المكان فقط، والمذكورة قبلُ صالحةٌ لكل مشار إليه مكانٍ كان أو غيره، وقد يراد بـ(هناك) و(هنالك) و(هنا): الزمان. وي.
قلت: النقل من «شرح الرضي» (٤٨٤/٢). وانظر «النحو الوافي» للأستاذ عباس حسن (٣٢٩/١).

[الاسم الموصول]

(**المَوْصُولُ**) بني الموصول، حيث يفتقر إلى الصلة، فأشبه الحرفَ في الافتقار.

(**مَا**) موصول أو موصوف أي: كلمة، أو: اسم (**لَا يَتِمُّ جُزْءاً**[1]) أي: مبتدأ وخبراً، أو فاعلاً، أو مفعولاً، أو نحو ذلك، و(جزءاً) تمييز، أي: لا يتم جزئيته، أو حال، أي: لا يتم حال كونه جزءاً من التركيب. (**إلَّا بِصِلَةٍ**).

فإن قلت: إن أريد بالصلة: اللغوية؛ لا يتم الحد، ويلزم الإجمال والإشكال في الحد، وإن أريد: [٩٥/ب] الاصطلاحية؛ فإما أن يؤخذ الموصول في تعريفها أو لا، فعلى الأول يلزم الدور، وعلى الثاني يلزم أن يسمى كل جملة خبرية صلة، وليس كذلك.

قال المصنف: أريد بالصلة: اللغوية، فلا يلزم تعريف الشيء بنفسه. إذ المراد بالموصول: الاصطلاحي.

وفيه: أنه لو لم يُرِدْ الصلة الاصطلاحية لا يتم الحد، على أنه قال بعد ذلك: إنما قلت: (بصلة)، ولم يقل: بجملة جرياً على اصطلاحهم، فيتناقض كلامه.

قلت: الظاهر: أنه ليس تعريف الموصول باعتبار أخذ الصلة فيه من

---

(١) منصوب على أنه خبر (يتم)؛ لأنه من الأفعال الناقصة، فمعنى: تم جزءاً: صار جزءاً تاماً. رضي. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٣/٥).

باب تعريف الشيء بنفسه، بل هو من باب تعريف الشيء بما يحتاج إلى تفسير آخر من غير أن يعود إلى المحدود حتى يلزم الدور، كما يقال: العالم من قام به العلم، ثم قال: العلم صفة يتجلى به المذكور لمن قامت هي به.

فإن قيل: الموصول كما لا يتم جزءاً إلا بصلة وعائد؛ كذلك لا يتم فضلة إلا بهما، فما وجه تخصيص الجزئية[1]؟

قيل: الجزء أعم من الركن، فيتناول الفضلة؛ لأنها أيضاً جزء الكلام، وإن لم يكن ركناً يفوت الكلام بفوته.

ولو قال: ما لا يتم جزءاً إلا بجملةٍ خبرية وضميرٍ له؛ لكان أخصرَ وأوضح، لكنه سلك طريق الإجمال والتفصيل، وذلك من باب البلاغة، أو قصد بيان المصطلح عليه لتلك الجملة وذلك الضمير.

(وعَائدٍ) احتراز عن نحو: حيث، فإنه لا يتم جزءاً إلا بصلة بعدها[2]، لكنه لا يحتاج إلى العائد.

---

(١) قيل: الوجه: أنه أراد: أن الموصول: هو الذي لو أردت أن تجعله جزء الجملة لم يكن إلا بصلة وعائد. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٣/٦).

(٢) واعلم أن حق الإعراب: أن يدور على الموصول؛ لأنه هو المقصود بالكلام، وإنما يؤتى بالصلة لتوضيحه، والدليل: ظهور الإعراب في (أي) الموصولة، نحو: جاءني أيهم ضربته، ورأيت أيهم ضربته، ومررت بأيهم ضربته، وكذا في: اللذين واللتين عند من قال بإعرابهما، وأما الصلة؛ فقال بعضهم: إنها معربة بإعراب الموصول لتبيينها له اعتقاداً منه أنها صفة الموصول كما في الجمل الواقعة صفة للنكرات، وليس بشيء؛ لأن الموصولات معارف اتفاقاً منهم، والجمل لا تقع صفة للمعارف كما مر في الوصف، =

وفيه: أنه إذا أريد بالصلة: الاصطلاحية؛ لا يحتاج لإخراجه إلى قيد آخر؛ لأن جملتها لا يسمى صلة اصطلاحاً، ولو أريد بها: الكلمة؛ كان قوله: (وعائد) احتراز عن الموصول الحرفي.

(وصِلَتُهُ) أي: الموصول (جُملةٌ خَبرِيَّةٌ) معلومة للمخاطب[1].

فإن قيل: الموصول معرفة، فكيف يتبين بالجملة وهي نكرة؟

قيل: لا ضير فيه؛ إذ قد يفيد النكرة ما لا [٩٦/أ] يفيده المعرفة[2].

(والعَائدُ ضَميرٌ لَهُ) أي: وعائد الموصول ضمير للموصول.

(وصِلَةُ الألِفِ واللَّامِ) وهما من الذي والتي صارتا بمعناهما للتخفيف. (إِسْمُ فَاعلٍ أوْ مَفْعُولٍ) بمعنى الفعل؛ لأن اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية، فجعلت صلتها ما كان جملة معنى مفرداً صورة[3] عملاً

= والجمهور على أنه لا محل للصلة من الإعراب؛ لأن الجمل إنما يقدر لها إعراب إذا صح وقوع المفرد مقامها كالوصف وخبر المبتدأ والمضاف إليه والحال، وذلك لأن المعربات من الأسماء محصورة يصلح جميعها أن تكون، والصلة لا تصح كونها مفردة. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (١٦/٣).

(١) وقد تقع القسمية صلة، قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾، ومنعه بعضهم، ولا أرى منه مانعاً. رضي. قلت: النقل من «شرح الرضي» (١٠/٣). أي: لمن والله ليبطئن.

(٢) قال الرضي: لا نسلم تنكير الجملة كما تقدم في باب الوصف، ولو سلم فالمخصص في الحقيقة: هو اجتماع الموصول والصلة، كما أن: (رجلا) و(طويلا) كان في كل منهما العموم، فإذا قلت: رجل طويل تخصص باجتماعه مع طويل، فثبت أن العام يتخصص مع عام آخر، فالمخصص في الحقيقة هو اجتماعهما. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٨/٣).

(٣) أي: كان حق الإعراب: أن يكون على الموصول، فلما كانت اللام الاسمية في صورة اللام الحرفية؛ نقل إعرابها إلى صلتها عارية، كما في (إلا) إذا صارت بمعنى: (غير) =

بالحقيقة والشبه جميعاً.

واعلم أن إعراب الصلة[١] بإعراب الموصول كإعراب ما بعد إلا.

(وهيَ:) أي: الموصولات («الَّذِي»[٢]) للمفرد المذكر، (و«الَّتِي») للمفرد المؤنث، (و«اللَّذَانِ») لمثنى المذكر، (و«اللَّتَانِ»[٣]) لمثنى المؤنث (بالألِفِ) رفعاً، (والياءِ) نصباً وجراً[٤].

(والأُولَى، والَّذِينَ) كلاهما لجمع المذكر. (واللَّائِي، واللَّاتِي، واللَّوَاتِي) لجمع المؤنث[٥]. (ومَنْ، ومَا، وأَيٌّ) نحو: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾[٦]، (وأَيَّةٌ) نحو: أيتهن أحسن من هند عندي، (وذُو الطَّائِيَّةُ) أي: المنسوبة إلى بني طيئ، نحو:

= على ما ذكرنا في باب الاستثناء. وي. قلت: النقل من «شرح الرضي» (١٤/٣).

(١) أي: صلة الألف واللام.

(٢) ويجوز في هذا أن يكون مفرداً وصف به مقدر اللفظ مجموع المعنى، كقوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة: ١٧]، فحمل على اللفظ، أي: الجمع الذي استوقد، ثم قال: ﴿بِنُورِهِمْ﴾، فحمل على المعنى، ولو كان في الآية مخففاً من الذين؛ لم يجز إفراد الضمير الراجع إليه، وهذا كثير، أعني: ذكر (الذي) مفرداً موصوفاً به مقدر مفرد اللفظ مجموع المعنى، أما حذف النون من (الذين) نحو: جاءني الرجالُ الذي قالوا كذا؛ فهو قليل كقلة (اللذا) في المثنى.

قلت: النقل هنا من «شرح الرضي» (٢٠/٣).

(٣) وقد يقال: لذي ولذان، ولتي ولتان، ولاتي ولاي بلا لام. رضي.

قلت: النقل من «شرح الرضي» (٢٠/٣).

(٤) ولا يعرب أيضاً. رضي.

(٥) وذو فعلوا وذو فعلت، نحو: جاءني ذو فعل وذو فعلا الأكثر ذو الطائية لا يصرف.

(٦) سورة مريم، الآية: ٦٩.

لَئِنْ لَمْ تُغَيِّر بعضَ مَا قَدْ صَنَعْتُمُ[1] لَأَنْتَحِيَنْ[2] لِلْعَظْمِ[3] ذُو أَنَا عَارِقُهْ[4]

أي: الذي أنا عارقه، وقوله:

فَإِنَّ المَاءَ مَاءُ أَبِي وجَدِّي وبِئْرِ ذُو حَفَرْتُ وذُو طَوَيْتُ[5]

---

(١) على صيغة الجمع، والمراد به الواحد على طريقة قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [الطلاق: ١]، والعارق من العرق، يقال: عرقت العظم إذا أكلت ما عليه من اللحم، وهذا مبالغة في التجويف، أي: لا أقتصر على أخذ اللحم من العظم، بل أزيد. م.

(٢) انتحيت لفلان، أي: عرضت له....

(٣) معناه: لأكسرن العظم. إقليد.

(٤) قلت: قائله: قَيْس بن جِرْوَة الطَّائي، وهو في «ديوان الحماسة» (٢/٣٦). والبيت من البحر الطويل، وهو من شواهد «المفصل..» للزمخشري (١٨٢)، و«خزانة الأدب» للبغدادي (٧/٤١٠)، و«اللسان»، مادة: عرق، و«تاج العروس» للزبيدي، المادة نفسها.
قوله: (لأنتحين) اللام لام جواب القسم، وأنتحينْ: مؤكَّد بالنون الخفيفة، جواب للقسم في البيت الذي قبله وهو (حلفت). والانتحاء للشيء: التعرُّضُ له والاعتمادُ عليه والميل إليه.
وروي: (لأنتحينَّ العظمَ)، بنون التوكيد الثقيلة، وبلام التعريف بعدَها. و(ذو) صفة للعظم، وهو في لغة طيّىء بمعنى: الذي. وجملة: (أنا عارقه) صلته. و(عارق): اسم فاعل مِن عَرَقْتُ العظمَ عَرْقاً: أكلتُ ما عليه مِن اللحم.
يقول: حلفتُ أيها الملك بقَرَابين الحرم، إنْ لم تغيِّر بعضَ ما صنعتَه ولم تتداركْ ما فاتَنا مِن عدلك، لأميلَنَّ على كَسْر العَظْم الذي أخذْتُ ما عليهِ من اللحم... وانظر «المزهر...» للسيوطي (٢/٣٧٤).

(٥) قلت: قائله: سنان بن الفحل الطائي، من أبياتٍ يخاطب بها عبدَ الرحمن بن الضحَّاك (والي المدينة) في شأنِ بئر وقع النزاع فيها بين حَيَّينِ من أحياء العرب. وهو من البحر الوافر.
الشّاهد فيه: (ذو حفرت) و(ذو طويت) حيث استعمل (ذو) في الجملتين اسمًا موصولاً بمعنى (التي)، وأجراه على غير العاقل؛ لأنَّ المقصود بها البئر، وهي مُؤنَّثة.
وهو من شواهد «أوضح المسالك» (١/١٥٤)، و«شرح شذور الذهب» (رقم: ٣١)، وابن عقيل (١/١٥٠).

أي: التي حفرتها وطويتها. (وذا) الذي (بعد «ما») التي (للاستفهام[1]) نحو: ماذا صنعت، وقيل: مطلقاً. (والألف واللام) عطف على ما ذكر من الموصولات.

فإن قيل: الألف واللام يوهم كونهما موصولين.

قيل: الجمع بحرف الجمع كالجمع بلفظ الجمع، فكأنه قال: ومجموعهما.

(والعائدُ المفعولُ) اللام في (العائد) للعهد، أي: العائد الذي لا يتم الموصول إلا به، فيخرج العائد إلى غير الموصول، والعائد إليه المتعدد. ثم قيده بالمفعول؛ ليخرج العائد الذي هو غير المفعول. وفيه نظر؛ لأن العائد الذي هو مبتدأ وخبره غير جملة[2] يحذف في صلة أيّ مطلقاً[3]، وفي صلة غيره[4] عند طولها، نحو[5]: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَٰهٌ وَفِي

---

(١) إذا لم تكن زائدة، ففي نحو: ماذا صنعت؟ يحتمل كونها زائدة، وبمعنى الذي، وفي قولك: ما ذا الذي صنعت، نص في الزيادة، ومثله: (ذا) بعد (من) الاستفهامية، نحو: ﴿مَن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ﴾ [البقرة: ٢٤٥]. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٣/٢٤).

(٢) أي: يشترط في المبتدأ المحذوف أن يكون خبره جملة، ولا ظرفاً، ولا جاراً ومجروراً؛ إذ لو كان أحدها؛ لم يعلم بعد الحذف أنه حذف شيء؛ إذ الجملة والظرف يصلحان مع الغاية فيهما لكونهما صلة.

(٣) سواء استطالت الصلة أو لا؛ لحصول الاستطالة في نفس الموصول بسبب الإضافة، وإن لم تطل الصلة. رضي. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٣/٢٧).

(٤) وأما الكوفيون فيجوزون الحذف بلا شذوذ مطلقاً في صلة (أي) كان، أو في غيرها مع الاستطالة أو بدونها. وي. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٣/٢٧٩).

(٥) وهو الذي هو إله في السماء وفي الأرض. م.

﴿ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ[1]﴾[2]. (يَجُوزُ حَذْفُهُ) [٩٦/ب] مراداً إلا لمانع، كما في: جاءني الذي ما ضربت إلا إياه؛ لكونه[3] محتاجاً إليه، حيث يحتاج الموصول إليه، فيدل على الحذف، وعلى أن المحذوف ضمير لا ظاهر.

واعلم أن العائد إلى الموصول غير اللام إذا كان فضلة ولا يكون ضمير سواه يجوز حذفه؛ لدلالة الموصول عليه، بخلاف ما إذا كان ضمير الفاعل؛ إذ الفاعل لا يحذف[4]، وبخلاف الضميرين[5]، نحو: الذي ضربت عنده غلامه زيد، حيث لا يدل الموصول على المحذوف؛ لاستغنائه عنه[6]، وبخلاف صلة اللام الموصولة؛ لعدم ظهور الموصولية فيها، وبخلاف العائد في نحو قوله: سمع الله لمن حمده، فإن الضمير عائد إلى غير الموصول، فيكون مستغنًى عنه، فلا يجوز حذفه منوياً، فإذا قال: سمع الله لمن حمده قاصداً: لمن حمده على ما هو شأن من يقصد اتباع السنة؛ كان هذا غير جائز من جهة النحو؛ للزوم حذف الضمير

---

(١) طالت الصلة بالعطف عليها. رضي. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٢٧/٣).

(٢) سورة الزخرف، الآية: ٨٤.

(٣) علة (يجوز).

(٤) وبخلاف ما إذا كان خبر المبتدأ؛ إذ كون الضمير خبر المبتدأ أقل قليلاً، فلا يكون في الكلام إذن دليل على أن خبر المبتدأ هو المحذوف، بل يحمل ذلك على أن المحذوف هو المبتدأ لكثرة وقوعه ضميراً، وبخلاف ما إذا كان خبر إن وأخواتها؛ إذ هو في الأصل خبر المبتدأ، وبخلاف ما إذا كان اسم ما، فلا يحذف أصلاً لضعف عملها. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٢٧/٣).

(٥) إذا اجتمعا في الصلة.

(٦) أي: الموصول عن ذكر المحذوف.

المستغنى عنه مراداً، فلا يكون مما يشبه ألفاظ القرآن، فينبغي أن يفسد الصلاة كما جاء في بعض الروايات.

واعلم أيضاً أن الأصل أن الضمير وإن كان فضلة لا يحذف؛ لأن الإضمار خلاف الأصل، وإنما وضعت الضمائر للاختصار، وبعد الحذف يستوي الظاهر والمضمر، فلا حاجة إلى ارتكاب مخالفتي الأصل: الإضمار والحذف مع حصول الغرض، بخلاف الظاهر، وهو الاختصار، لكنه إذا احتيج إلى الضمير من حيث هو ضمير كالعائد إلى الموصول يجوز حذفه؛ لقيام الدليل على تحقق مخالفتي الأصل.

(وإذَا أَخْبَرْتَ بـ«الّذِي»[1]) أي: إذا أردت أن تخبر عن جزء جملة باستعمال: الذي أو التي، فالباء للاستعانة، وليست بصلة الإخبار؛ [٩٧/أ] لأن (الذي) مخبر عنها، لا مخبر بها. (صَدَّرْتَها) أي: أوقعت كلمة (الذي) في صدر الجملة. (وجَعَلْتَ) عطف على قوله: (صدرتها)، (مَوْضِعَ) ظرف مكان نصب بتقدير (في) وإن لم يكن مبهماً كلفظ المكان. (المُخْبَرِ عَنهُ) الذي قصد الإخبار عنه (ضَمِيرَاً) مفعول (جعلت) (لَهَا) أي: لكلمة الذي، مفعول ثان. (وأَخَّرْتَهُ) أي: المخبر عنه حال كونه

---

(١) هذا باب تسميه النحاة: باب الإخبار بالذي، أو بالألف واللام، ومقصودهم من وضع هذا الباب: تمرين المتعلم فيما تعلمه في بعض أبواب النحو من المسائل، وتذكيره إياها، كما يتذكر مثلاً بمعرفة أن الحال والتمييز لا يخبر عنهما أنه يجب تنكيرهما، وبمعرفة أن المجرور بحتى وكاف التشبيه لا يخبر عنهما أنهما لا يقعان ضميرين، وبمعرفة أن ضمير الشأن لا يخبر عنه، أنه يجب تصديره لغرض الإبهام قبل التفسير. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٢٩/٣).

(خبراً، فإذا[1]) الفاء تفسير أو تعليل، (أَخبَرْتَ) أي: أردت الإخبار (عَنْ زَيدٍ) الكائن (مِنْ: ضَرَبْتُ زيداً) فـ«من» تبعيضية وصفة. (قُلتَ: الَّذِي ضَربتُهُ زيدٌ) بتصدير: الذي، وجعْل الضمير في موضعه، وتأخير زيد خبراً لها. (وكَذَلِكَ) خبر مقدم، أي: مثل الذي (الألفُ واللامُ) مبتدأ (فِي الجُملَةِ الفِعْلِيَّةِ) المتصرفة[2] (خاصَّةً) أي: خصت الألف واللام بالجملة الفعلية خاصة، أي: خصوصاً. (لِيَصِحَّ بناءُ اِسْمِ الفَاعِلِ أوِ المَفعُولِ[3]) من الفعل.

(فإذَا تَعَذَّرَ أمرٌ مِنهَا) أي: من الأمور المذكورة، (تَعذَّرَ الإخبارُ) المذكور. (ومِنْ ثَمَّ) أي: ولأجل أنه إذا تعذر أمر منها تعذر الإخبار (امْتَنَعَ) الإخبار (فِي ضَمِيرِ الشَّأنِ) لامتناع تأخيره خبراً[4]؛ لاستلزامه التقدم على الجملة، نحو: هو زيدٌ قائمٌ، وقد جعل المخبر عنه ظرفاً على الاتّساع.

---

(١) نصب على الحال، أو ضمن: أخرته معنى: جعلته، اي: خبراً متأخراً. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٣/٣١).

(٢) إذ غير المتصرف نحو: نعم وبئس وعسى وليس وحبذا، لا يجيء منه اسم فاعل ولا مفعول، فلا يخبر باللام عن زيد في: ليس زيد منطلقاً، ويجب أن لا يكون في أول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناه، كالسين وسوف وحرف النفي وحرف الاستفهام. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٣/٣١).

(٣) لأنه يمكن أن يسبك من الجملة الفعلية اسم فاعل مع فاعله إذا كان الفعل مبنياً للفاعل؛ إذ معنى اسم فاعل مناسب لمعنى: فَعَل، أو يَفْعَل، أو اسم مفعول مع مرفوعه إذا كان الفعل مبنياً للمفعول؛ إذ معنى اسم المفعول مناسب لمعنى: فُعِل ويُفْعَل. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (٣/٣٢).

(٤) ولانتفاء الأمر الأول، وهو تصدير الجملة بالموصول، ولانتفاء الأمر الثاني أيضاً؛ لأن الشأن لا ضمير له ليجعل مكانه. كبير.

وإنما بدأ بالتفريع من الأخير لا الأول، أخذاً فيه من القريب(١).

(والمَوصُوفِ) بدون الصفة، بخلاف: الذي ضربتُه زيدٌ العاقلُ.

(والصِّفَةِ) فقط، فلا يجوز في: ضربَ زيدٌ العاقلُ، أن يخبر بـ(الذي) عن زيد؛ لامتناع وضع الضمير موضع الموصوف؛ لأن الضمير لا يوصف، ولا عن العاقل؛ لامتناع وقوع الضمير صفة؛ لأنه لا يوصف به.

(والمَصدَرِ العَامِلِ) بدون المعمول، نحو: عَجبتُ مِن دَقِّ القَصَّارِ الثَّوبَ؛ لامتناع عمل الضمير، بخلاف: الذي عجبتُ منه دَقُّ [٩٧/ب] القَصَّارِ الثوبَ.

(والحَالِ) نحو: جاءني زيدٌ راكباً؛ لامتناع تعريفها.

(والضَّميرِ المُستَحِقِّ لِغَيرِها) أي: الذي نحو: زيد ضربته، فلو قيل في الإخبار عن ضمير المفعول به: الذي زيدٌ ضربتُه هو؛ لزم خلوُّ المبتدأ أو الموصول عن العائد، وكل منهما ممتنع.

وقوله: (لغيرها) مفعول به المستحق، واللام لتقوية العمل.

(والاِسْمِ المُشْتَمِلِ عَليهِ) أي: على الضمير المستحق لغيرها، نحو: زيدٌ ضربتَ غلامَهُ، ولو قيل في الإخبار عن غلامه: الذي زيدٌ ضربتَه غلامُهُ؛ لزم خلوُّ الموصول أو المبتدأ عن العائد.

(ومَا) مبتدأ، (الاِسْمِيَّةُ) أي: المنسوبة إلى الاسم نسبة الجزئي إلى

---

(١) وفيه نظر، إذ يمتنع التصدير أيضاً.

الكلي. واحترز به عن الحرفية. (موصولةٌ[1]) نحو: أعجبَني ما صنعتَ، (واستفهاميةٌ) نحو: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾[2]، (وشرطيةٌ) نحو: ما تَصنَعْ أَصْنَعْ، (وموصوفةٌ) إما بمفرد، نحو: بما مُعجَبٍ لكَ، أي: بشيءٍ مُعجَبٍ لك، وإما بجملة، نحو:

رُبَّ مَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ[3] مِنَ الأَمْـ ـرِ لَـهُ فَرْجَـةٌ كَحَـلِّ العِقَـالِ[4]

ويحتمل أن يكون (ما) في البيت كافة[5]، و«مِن» تبعيضية ومتعلقة

---

(١) بمعنى الذي يتعرف بصلتها. كبير.

(٢) سورة طه، الآية: ١٧.

(٣) والمعنى: رُبَّ أمرٍ يكرهُه الإنسان وهو مبتلًى به يزول عنه ذلك المكروهُ، ويقع له فَرجة منه، قوله: (كحلِّ العِقَال) يريد: انفراجاً سَهْلاً سريعاً كما يحل العقال في السهولة والسرعة. إقليد.

(٤) قلت: البيت من البحر الخفيف، واختُلف في نسبته، فنسب لأمية بن أبي الصلت، وهو في «ديوانه» (ص ٤٤٤)، ولعَبيد بن الأبرص، وهو في «ديوانه» (ص ١١٢)، ونُسِب أيضاً لحنيف بن عمير اليشكري، ولعمير الخثعمي ولغيرهم. ولكنَّ المشهورَ الأولُ. وهو من شواهد سيبويه (١١٣/١)، و«المقتضب» للمبرد (٨/١)، و«اللسان»، مادة: فرج.
فُرْجَة: اسم، وفَرْجَةٌ: مصدر. والفَرْجَة، وقيل: الفَرْجَة في الأمر، والفُرْجَة بالضم: في الجدار والباب. «العِقَال» بكسر العين، وهو: القيد، وقيل: العِقال: الحبل الذي يُعقَلُ به البعير.
المعنى: رُبَّ شيءٍ تكرهه النفوس من الأمرِ، له انفراجٌ سهلٌ سريعٌ كحَلِّ عِقال الدَّابةِ...
الشاهد: في «رُبَّ مَا تكره» حيث وقعت «مَا» نكرةً موصوفة، بمعنى: شيء. فإنَّ «ما» هاهنا اسم، وليست حرفاً، بدليل أنه قد عاد إليها ضميرٌ، وهو الهاء من قوله: «له فرجة» والحرف لا يصح عود الضمير إليه.

(٥) كما قال بعض الكوفيين وبعض أهل التحقيق من البصريين....
قلت: قال ابن هشام في «المغني» عقب الشاهد (٥٥١): «أيء: رُبَّ شيءٍ تكرهه النفوس، فحَذَف العائدَ مِن الصفة إلى الموصوف، ويجوز أن تكون (ما) كافة، والمفعول المحذوف اسماً ظاهرًا، أي: قد تكره النفوس مِن الأمر شيئاً؛ أي: وصفاً فيه...».

بـ(تَكْرَهُ)، والمثال يصلح محتملاً. (**وتَامَّةٌ**) أي: نكرة غير موصوفة ولا صفة، نحو قوله تعالى: ﴿إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾[1]، أي: نعم شيئاً هي. (**بِمَعنَى: شَيءٍ**) منكَّراً عند أبي علي، وبمعنى «الشيء» معرَّفاً عند سيبويه. (**وصِفَةً**) نحو: أكرمتُه بوجهٍ ما، أي: بوجهٍ أيِّ وجهٍ. وقيل: هو حرف زائد، وفائدتها: الإبهام وتأكيد التنكير تعظيماً، نحو: لأمرٍ ما غُلِبْتُ، أو تحقيراً، نحو: أعطيْتُ عطيةً ما، أو تنويعاً، نحو: اضربْهُ ضرباً مَا. [أيْ: ضرباً أيَّ ضربٍ كان].

(**و«مَنْ» كَذَلِكَ، إلَّا فِي التَّامَّةِ والصِّفَةِ**) أي: مثل (ما) في أوجهها، أي: تكون موصولة، نحو: أكرمتُ مَن جاءك، وشرطية، نحو: مَن تضربْ أضربْ، واستفهامية، نحو: مَن غلامُك؟ ومَن ضربتَ؟ وموصوفة: إما بمفرد، نحو قوله:

وكفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَن غَيْرِنَا حُـــبُّ النَّبِـــيِّ مُحمَّـــدٍ إيَّانَـــا[2]

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٧١.

(٢) قلت: قائله: حسان بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه، شاعر النبي ﷺ، كما في «الكتاب» لسيبويه (١١٢/١)، وقيل: لكعب بن مالك الأنصاري، كما في «ديوانه» (٢٨٩)، وفي «خزانة الأدب» للبغدادي (١٢٠/٦). وهو من البحر الكامل، ومن شواهد سيبويه (١١٢/١)، و«مغني اللبيب» (١٦٨) و(٦٠٧)، و«اللسان»، مادة: منن. أي: على قومٍ غيرِنا. بخفض (غير) على الإتباع لِـ(مَنْ)، ويجوز فيه الرفع على أن تجعل (مَنْ) صلةً بإضمار: هو. وقال الفراهيدي رحمه الله: نُصِب (فضلاً) بـ (كفى)، وخُفِض (غيرِنا)؛ لأنه جعَل (مَن) نكرةً، كأنَّه قال: على حيٍّ غيرِنا، وقد رفعه ناسٌ وهو أجود على قوله: (على مَن هو غيرُنا) أي: على حيٍّ هُم غيرُنا...). انظر «الجمل في النحو» (ص١١٦).
الشاهد: في «على مَن غيرنا» فإنَّ «مَن» هنا إما نكرة موصوفة أو زائدة.

أي: [٩٨/أ] على شخص غيرنا، أو بجملة، نحو: رُبَّ مَن جاءَك قد أكرمتُه، ويجيء عند الكوفيين حرفاً زائداً أيضاً، وتمسكهم بقوله:

إنَّ الزُّبيـرَ سَـنَامُ المَجْـدِ قَـدْ عَلِمَـتْ ... ذَاكَ العَشِـيرةِ، والأَثْـرَونَ(١) مَـنْ عَـدَدا(٢)

فـ(مَن) زائدة، أي: الأكثرون عدداً، والبصرية جعلوها موصوفة، أي: الأكثرون إنساناً يعدُّ عدداً.

واعلم أن بناء (مَن) و(ما) الموصولتين؛ لشبه الحرف في الافتقار، والاستفهاميتين والشرطيتين؛ لتضمن الحرف، والموصوفتين و(ما) التامة والصفة؛ لمشابهتهما الموصولة لفظاً.

(وأيٌّ) للمذكر، (وأيَّةٌ) للمؤنث، ولفظ (أية) أريد بها اللفظ، فهو علم، فينبغي أن يمنع للسببين، إلا أن يجعل التنوين تنوين المشاكلة. (كـ«مَنْ») في ثبوت ما يثبت فيه من الوجوه الأربعة دون انتفاء ما نفي عنه، فلا يرد مجيئهما(٣) ....

---

(١) كل القبائل.

(٢) قلت: الأثرون: الأكثرون ثَراءً، جمع الأَثْرَى، وهو اسم تفضيل من: ثَرِيَ.
من الأبيات التي وردت في أكثر كتب النحو، ولم يَذكُر أحدٌ نسبته إلى قائلٍ معين، ولا شيئاً مما يتصل به. وهو من شواهد «مغني اللبيب» (٦١٣).
عند الكوفيين: (من) حرف زائد؛ أي: والأثرون عدداً. وهي عند البصريين موصوفة، أي: والأثرون إنساناً معدوداً؛ أي: قوماً معدودين. وفي «همع الهوامع» للسيوطي (٣٥٥/١) أي: والأثرون عددا، والبصريون أنكروا ذلك [زيادة مَن]؛ لأنها اسم، والأسماء لا تزاد، وأوّلُوا البيتَ على أن (ما/مَن) فيه نكرة موصوفة أي: مَن يعدّ عدداً.

(٣) أي: أي وأية.

صفتين دونه[1]، أي: يكونان موصولتين، نحو: اضربْ أيَّهم وأيَّتهن لقيتَ، واستفهاميتين، نحو: أيُّهم أخوك، وأيتُهن أختُك، وأيَّهم وأيَّتهن لقيتَه، وشرطيتين، نحو: ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾[2]، وأية سلكت سلكت، وموصوفتين، نحو: أيُّها الرجل، وأيتُها المرأة، ولا يعرف كونهما موصوفتين في غير هذا المقام، وأجاز الأخفش: مررتُ بأيٍّ محسنٍ، وصفتين أيضاً نحو: مررت برجلٍ أيِّ رجلٍ، وامرأةٍ أيِّ امرأةٍ.

وقوله: (كـ«مَن») يشير إلى عدم الوجه الأخير لعدمه في من، لكنه ثابت بالاتفاق، فلعله أدرجه في الاستفهام؛ لأنه إذا قيل: مررتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ؛ فكأنه قيل: مررتُ برجلٍ عظيمٍ لا يُعرف كُنهُه، ويسأل عن شأنه، ويقال: أيّ رجل؟ فنقل إلى الصفة، وجعل بمعنى عظيم، فأُعربَ إعرابَ الموصوف.

(وهِيَ) أي: كل واحدة من (أيّ) و(أية) (مُعْرَبَةٌ) للزوم إضافتها المانعة عن البناء[3]؛ لنزولها [٩٨/ب] منزلة التنوين المنافي للبناء، ولا يرد نحو: حيث؛ لأنها عهدت مانعة لا رافعة، ولا يرد نحو: يومئذ و﴿يَوْمَ يُنْفَخُ﴾[4]؛ لأن هذه الإضافة من حيث إنها إضافة إلى الجملة وإلى (إذ)

---

(١) أي: دون من.

(٢) سورة الإسراء، الآية: ١١٠.

(٣) وفيه نظر؛ إذ المعارف لا تضاف بالمعنوية وهي من الموصول، وهو أحد أقسامها، إلا أن يقال: إنه كان في الأصل لذات مبهمة، ثم أدخل فيه، وكان مضافاً، والذي هو الممتنع هو الإضافة الطارئة عليها. ارالي.

(٤) سورة الأنعام، الآية: ٧٣.

المضافة إلى الجملة داعية كما أنها من حيث قيامُها مقام التنوين مانعة، فيجوز البناء توفيقاً بين الجهتين. (وَحْدَهَا) مصدر قائم مقام الجملة الحالية، أي: ينفرد انفرادها في الإعراب بالنسبة إلى نوع الموصولات، لا مطلقاً، ولا يشاركها من الموصولات في الإعراب غيرها.

(إِلَّا إِذَا حُذِفَ صَدْرُ صِلَتِها) فحينئذ يجوز أن يبنى؛ لأن ازدياد شبهه بالحرف لازدياد افتقاره لحذفه عارض جهة إضافته، فعاد مبنياً؛ لأن ما هو صفة الأشياء[1] يميل إليه كل شيء بأدنى سبب. وبني على الضم؛ لجبر النقصان[2] كقبلُ وبعدُ.

ويرد على هذا التمسك: أيّ إذا كانت غير مضافة، نحو: اضربْ أيّاً أفضلُ، فإنه لا يسمع إلا منصوباً، فالأولى أن يقال: أيّ إذا كانت مضافة بني على الضم سماعاً، نحو قوله تعالى: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾[3]، أي: هو أشدُّ.

وذهب الكوفيون إلى أنها معربة مبتدأ استفهامية[4] لا موصولة، و﴿مِن شِيعَةٍ﴾[5] متعلق النزع[6]، و﴿مِن﴾ للتبعيض، والجملة صفة ﴿شِيعَةٍ﴾

---

(١) وهو البناء.

(٢) وهو خبر أول الصلة.

(٣) سورة مريم، الآية: ٦٩.

(٤) والقول بأنه مبتدأ، والجار والمجرور مفعول ﴿لَنَنزِعَنَّ﴾ خلاف الظاهر، لأن ﴿لَنَنزِعَنَّ﴾ فعل يطلب مفعولاً به، و﴿أَيُّهُمْ﴾ صالحة لذلك. كبير.

(٥) فلما عمل في الجار والمجرور؛ اكتفي بذلك، وارتفع ما بعده بأنه مبتدأ. م.

(٦) أي: مفعول ﴿لَنَنزِعَنَّ﴾ كما يقال: أكلت من كل طعام. كبير.

بتأويل: مقول فيهم. وحمله يونس على التعليق بالاستفهام، فيلزم التعليق في غير أفعال القلوب، وهو من خصائص (ما) كما عرف[١]. وحمل الأخفش على زيادة (من) في الإثبات كما هو مذهبه، وجعل ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ مستأنفة. وقال سيبويه: والإعراب أيضاً حينئذ لغة جيدة.

قال الجرمي: خرجت من خندق الكوفة، فلم أسمع أحداً إلى مكة يقول: اضرب أيَّهم أفضل، إلا منصوباً.

وإنما لم يستثن: يا أيُّها الرجلُ[٢]؛ لأنه في بيان إعرابهما من بين [٩٩/أ] الموصولات[٣]، لا مطلقاً.

(وفي: «مَاذَا صَنَعْتَ؟») وكذا في: من ذا أكرمت[٤]

(وجْهَانِ: أحدُهُما: «مَا الَّذِي») أي: إفادة معنى (الذي) يكون ذا موصولاً[٥]، والجملة صفة (وجهان) أو مستأنفة. (وجَوابُهُ) أي: جواب:

---

(١) وأجيب: بأن مراد يونس: أن النزع عبارة عن التمييز، والتمييز سبب العلم، فكأنه قيل: لتنزعن، أي: لتعلمن أيهم أشد، فهو من أفعال القلوب على الوجه المجازي إطلاقاً لاسم السبب على المسبب، ولا يخفى ما فيه. وأجيب أيضاً: بأنه لا يختص التعليق بأفعال القلوب عنده، فلا يرد النقض. م.

(٢) مع أنه مبني.

(٣) لما بينهما من التباين. م.

(٤) وفيه؛ لأن المذكور في (الإقليد) أن من لا يدخل على؛ لأن بين (من) و(ذا) من الموافقة؛ لأن (ما) عام، وذا كذلك، فيعقان على الأشياء كلها، بخلاف من، فإنها اسم خاص لذوي العلم، فلا يكون موافقاً لذا، فلا ينضم أحدهما إلى الآخر لما بينهما من التباين. م.

(٥) أي: جعل (ذا) وحده بمعنى الذي، و(ما) استفهام بمعنى: أي، فيكون باعتبار (ذا) مع صلته خبر ما، والعائد محذوف. م.

ماذا صنعتَ؟ (رَفْعٌ) على هذا الوجه، أي: مرفوع، أو ذو رفع، كجواب: مَن أبوك؟ على أنه خبر المبتدأ المحذوف، فالتقدير في قوله: الإكرام في جواب مَن قال: ماذا صنعتَ؟: الذي صنعتُه الإكرامُ. وجملة (وجوابه: رفع) معترضة.

(وَ) الوجه (الآخَرُ: «أَيُّ شَيءٍ؟») يكون (ما) استفهامية[1]، بمعنى: أيُّ شيءٍ، منصوبة المحل على أنها مفعول بها لقوله: (صنعتَ)[2]، (وجَوابُهُ) أي: جواب: ماذا صنعتَ؟ على هذا الوجه (نَصبٌ) على المفعولية، فإذا قيل: الإكرام في جواب: ماذا صنعت؛ كان المعنى: صنعت الإكرام، وقرئ: ﴿قُلِ الْعَفْوَ﴾[3] في جواب: ﴿مَاذَا يُنفِقُونَ﴾ على الوجهين، وقوله: (نصب) كـ(رفع).

[أسماء الأفعال]

(أَسْماءُ الأَفْعَالِ) بنيت لقيامها مقام الأمر أو الماضي، والدليل على أنها ليست بأفعال: مخالفة صيغتها صيغ الأفعال، وتنوين بعضها، ودخول

---

(١) وزائدة على هذا الطريق، والمشهور في الكتب المعتمدة: أن (ماذا) بمنزلة كلمة واحدة، قيل: والذي يدل على أن (ماذا) بمثابة كلمة واحدة: إثبات ألفها عند دخول حرف الجر عليها، تقول العرب: عماذا، فلولا أن (ذا) مع (ما) بمنزلة الكلمة الواحدة؛ لقالوا: بِمَ، كما قيل: فبِمَ. م.

(٢) قال بعض المحققين: ما ذكر سيبويه من الوجهين على سبيل الاختيار لما في ذلك من إثبات المطابقة، وإلا؛ فالوجهان جائزان في الوجهين؛ إذ لك أن تقدر الفعل المذكور، فتنصب. إقليد. وأن يقدر المبتدأ، فترفع. كبير.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٤٥. وقرئ بالرفع (العفوُ).

اللام في بعضها، والنقل عن المصدر والظرف والجار والمجرور في بعضها، كرُوِيدَ ودَرَاكِ وعَليكَ ظاهرٌ[١]، وبعضها يشبه أن يكون مصدراً، ولم يثبت استعمالها مصدراً نحو: وَشْكَانَ[٢] وشتَّانَ وهَيهاتَ ونَزَالِ، فإنها على زنة: لبان وقوقات وذهاب، فحمل المحتمل على المتيقن، وجعل الكل منقولاً. (مَا كَانَ) «كان» هذه يحتمل الوجوه الأربعة، وهي: أن تكون ناقصة على أصلها، أو تامة، أو بمعنى: صار، أو زائدة. (بمعْنى الأمْرِ) قدم الأمر؛ لأن أكثر أسماء الأفعال بمعناه، (أَوِ المَاضِي) وضعاً، فلا يرد نحو: الضارب بمعنى: الذي ضرب.

وفيه: أنه لما كان بمعنى الأمر والماضي وضعاً صدق حد الفعل[٣] عليه.

وفيه: أنها وضعت أولاً أسماء، [٩٩/ب] ووضعُها بمعنى الأفعال وضعٌ اعتباري استعمالي، فلم يتناول نحو: الضاربُ أمسِ؛ لعدم هذا الوضع[٤]، ولم يخرج عن الأسماء؛ لعدم تحقُّق ذلك الوضع.

ويرد عليه[٥]: أُفٍّ، بمعنى: التضجُّر [أتضجر]، وأَوَّهْ، بمعنى: الوَجَعِ [أتوجع].

---

(١) لاستعمال المنقول عنه.

(٢) من وشُكَ بمعنى: سَرُعَ. قلت: وشكان، مثلثة الواو. انظر «لسان العرب»، مادة: وشك.

(٣) في الأصل الخطي: الفاعل.

(٤) فيه على التأبيد؛ لأنه قد يستعمل بمعنى: الضارب الآن أو غداً. م.

(٥) فيها لأن وضعها اعتباري لا تحقيقي، بخلاف وضع الأفعال؛ لأنه تحقيقي. م.

وأجيب: بأن أصلهما كونهما بمعنى: تضجَّرتُ وتوجَّعْتُ[1]، وإنْ عبَّر عنه بالمستقبل مجازاً، فلا يَرِدُ نَقْضاً.

(مثلُ: رُوَيدَ زَيداً) مثال المتعدي، ونظير ما كان بمعنى الأمر، و(زيداً) مفعول (رويد)، وهي مرفوعة المحل على الابتداء؛ لسدّ الفاعل مسدَّ الخبر، كـ(أقائمٌ الزيدان) على رأي.

وفيه: أن معنى الفعل يمنع الابتدائية[2].

وفيه: أنا لا نسلِّم أن هذا النوع من الابتداء ينافيه معنى الفعل؛ لكونه مسنداً به، لا مسند إليه.

وقيل: إنها منصوبة المحل على المصدرية.

وفيه: أنه يستدعي تقدير الفعل قبلها، فلا يكون حينئذ أسماء الأفعال[3].

والحق: أنه لا محل لها من الإعراب؛ لصيرورتها بمعنى الفعل، وأخذِها حُكمَهُ.

(أيْ: أَمْهِلْهُ، و«هَيهَاتَ ذَاكَ»، أَيْ: بَعُدَ) مثال اللازم، ونظير ما كان بمعنى الماضي.

---

(١) أي: أظهرت الملال.

(٢) بخلاف: أقائم، فإن معناه معنى الاسم، وإن شابه الفعل، أي: ذو قيام، فصح أن يكون مبتدأ، بخلاف اسم الفعل، فإنه لا معنى للاسمية، ولا اعتبار باللفظ، فإن تسمع في قولك: تسمع بالمعيدي، خبر مبتدأ إن كان لفظه فعلاً؛ لأن معناه الاسم. م.

(٣) قياساً على: سقياً ورعياً. م.

وأشار بالمثالين إلى تقسيم أسماء الأفعال إلى ما كان بمعنى الأمر أو الماضي، وإلى ما كان متعدياً أو لازماً، وإلى ما كان المنقول عنه فيه مستعملاً أو لا.

(وفَعَالِ) أي: ما يوزن بفعال الكائن (بِمَعْنَى الأَمْرِ) الكائن من (الثُّلاثِيِّ) ويحتمل أن يكون حالاً من ضمير قوله: (قِيَاسٌ) أي: قياسي، أو ذو قياس، أي: يصح اشتقاقه من كل ثلاثي. (كـ«نَزَالِ) أي: هي مثل نزال (بِمَعْنَى: اِنْزِلْ).

(وفَعَالِ) أي: ما يوزن بفعال (مَصْدَراً) حال من ضمير مبني (مَعْرِفَةً كفَجَارِ) بمعنى الفجرة[1]، صفة أخرى لمصدر، أو خبر مبتدأ محذوف، أي: هو كفَجَار، والجملة معترضة[2]. (وَصِفَةً) مختصة بالنداء أو لا، (مِثْلُ:) صفة (صفة)، أو خبر مبتدأ [١٠٠/أ] محذوف. («يَا فَسَاقِ» مَبْنِيٌّ) خبر. (لِمُشَابَهَتِهِ لَهُ) أي: لمشابهة (فَعَال) التي هي مصدر معرفة أو صفة لفَعَالِ بمعنى الأمر.

وقوله: (له) مفعول به للمشابهة، واللام لتقوية العمل.

(عَدْلاً وزِنَةً) تمييزان، أي: لمشابهة عدله وزنته كعدل فَعَال وزنته، أو حالان، أي: حال كونه معدولاً وصاحبَ زنة فَعَال، وعلماً الواو داخلة على قوله: (مبني في الحجاز).

---

(١) أو بمعنى الفجور.

(٢) بين المعطوف والمعطوف عليه.

(وعَلَمَاً) حال من مفهوم قوله: (مبني في الحجاز معرب في تميم)، أي: اختلف حال كونه علماً (لِلأَعْيَانِ) وإن تعلق بكل من قوله: (مبني في الحجاز معرب في تميم)؛ لزم توارد العاملين على معمول واحد، وإن تعلق أحدهما؛ لزم خلوّ الآخر عن التعلق بهذا الحال للأعيان، أي: العين والشخص؛ إذ لام الجنس يبطل معنى الجمع، فلا يرد ما قيل: إن قطام ليس علماً للأعيان، واحترز به عن علم المعنى كفجار. وقوله: (للأعيان) صفة (علماً).

(مُؤَنَّثاً) معنوياً، وهو صفة (عَلَماً)، (كـ«قَطَامِ») علم مؤنث (وغَلَابِ) علم مؤنث، (مَبنِيٌّ) عطف بالواو السابقة على قوله: (مبني) واقعاً خبراً للمبتدأ، وهو قوله: (فَعَال). (فِي) استعمال (أَهْلِ الحِجَازِ) ظرف مبني لما مر في فَجَارِ وفَسَاقِ. (ومُعْرَبٌ فِي) استعمال أكثر (بَنِي تَمِيمٍ) لمجيئه في استعمالاتهم معرباً على ما حكموا. وقوله: (مبني ومعرب) بمعنى: خبر واحد، أي: مختلف في إعرابه وبنائه.

(إِلَّا) استثناء من قوله: (وفعال علماً للأعيان)، بمعنى: كل ما يوزن بفعال، فيكون عاماً، فاستثنى منه ما خرج عن حكمه، وهو الاختلاف في بنائه وإعرابه بين أهل الحجاز وجميع بني تميم (مَا كَانَ فِي آخِرِهِ) والجملة صفة (ما) أو صلته. والمستثنى منصوب المحل على الاستثناء من الموجب التام. (رَاءٌ) مبتدأ فإنه مبني بالاتفاق، (نَحوُ: حَضَارِ عَلَماً) علم كوكب، فإنه لم يعرف إلا مبنياً، ولعل بناءَه على الكسر؛ لثقل الراء[1] التي هي من حروف التكرير، وكذا: طمار وكرار [١٠٠/ب] ونحو ذلك.

---

(١) علة البناء، لا قوله: (على الكسر). م.

[الأصوات الجارية على لفظ الإنسان]

(الأَصْوَاتُ:) ولم يقل: أسماء الأصوات؛ لأن المطلوب بيان الأصوات مما يصوت به الإنسان لبهيمة كنخ عند إناخة البعير، أو يشبه به[1] غيره[2] كالتشبيه بصوت الغراب وغيره، لا بيان الأسماء الدالة على الأصوات من نحو: نخ صوت الإناخة، وغاق صوت الغراب. والأصوات ليست بأسماء لعدم كونها دالة بالوضع، وإنما ذَكَرها في باب الأسماء؛ لإجرائها مَجْراها، وأخذها حكمها. وبنيت؛ لجريها مَجرى ما لا تركيب فيه من الأسماء.

(كُلُّ لَفْظٍ حُكِيَ بِهِ صَوتٌ) أي: صوت به كصوت بهيمة[3] أو طائر أو غيرها، ويشبه به إنسان بصوت غيرها كما يفعله بعض الصيادين عند الصيد لئلا ينتفر الصيد، وليس المراد به: حكاية الصوت في نحو: (غاق) صوت الغراب؛ لأنه اسمٌ لا صوتٌ، ولاستواء القسمين فيه حيث يقال أيضاً: (نَخ) صوت إناخة البعير فيصير القسمان قسماً واحداً.

---

(١) أي: بذلك الصوت.

(٢) أي: غير صوت نفسه.

(٣) الكاف في: (كصوت بهيمة) منصوبة المحل، قوله: (ويشبه به... إلخ) عطف تفسيري لقوله: (صوت به)، والضمير المجرور في (يشبه به) لـ(صوت بهيمة)، وفي غيرها أيضاً له باعتبار الأفراد المذكورة، ولا تظنن الكاف مرفوعة المحل؛ لأن المعنى على التشبيه لا التمثيل، وحاصله: أن كل لفظ يتلفظ به الإنسان ويصوت به صوتاً مثل صوت بهيمة، ولو رفع الكاف يكون المعنى: كل لفظ يصوت به الإنسان مثاله مثل صوت بهيمة، وحينئذ يكون (صوت بهيمة) جزئياً له، وهو غير سديد؛ لأن الكلام في الأصوات التي يصوت بها الإنسان، بقرينة (كل لفظ). فليتأمل. صالح.

(أو صُوِّتَ) التصويت: الصوت، يقال: قد صات الشيء يصوت صوتاً، وكذا: يصوت تصويتاً. (بِهِ) مفعول ما لم يسم فاعله (للبهائم) لزجرها أو دعائها أو خسؤها[1] أو غير ذلك، وإنما لم يذكر ما هو صوت الإنسان ابتداء من غير تعلق بالغير، كـ(وَيْ) صوت المتعجِّب، وأوه[2] صوت المتوجِّع، ونحو ذلك؛ لأنه لما كان هذان القسمان ملحقين بالأسماء المبنية؛ كان ذلك القسم كذلك أولى؛ لكونه صوت الإنسان من غير تعلق بغيره، أو لأن المراد: كهذين أو غيرهما، فلا يخرج المذكور بحذف المعطوف، وإنما حذف بقرينة أن هذا القسم أولى الأقسام.

(فالأَوَّلُ) أي: ما حكي به صوت (كـ«غاقِ») إذا صوَّت به الإنسان تشبيهاً بالغراب. (والثَّانِي) أي: ما صوِّت به للبهائم (كـ«نَخٍّ») عند إناخة البعير.

[المركَّبات المزجية والإسنادية والإضافية]

(المُرَكَّبَاتُ:) اللام للعهد، أي: المركبات المذكورة [١٠١/أ] من قبل، وستعرف وجه بنائها، وفي الحمل تسامح[3]، والمراد: المركب.

---

(١) خَسَأْتُ الكلبَ خسْأً: طردْتُه. صح. قلت: في «تاج العروس» للزبيدي، مادة: خسأ: «خَسَأَ الكلبَ، كمنع إذا (طَرَدَه) وأبعده، وقال الليث: زَجَره (خَسْأً) بفتح فسكون (وخُسُوءاً) كقُعودٍ وخَسَأَ الكلبُ نفْسُه: بَعُدَ، يتعدّى ولا يتعدى...». وانظر «الصحاح في اللغة» للجوهري، مادة: خسأ.

(٢) وربما قلبوا الواو ألفاً، فقالوا: آهِ من كذا، وربما شدَّدوا الواو وكسروها وسكَّنوا الهاء، فقالوا: أوِّهْ من كذا، وربما حذفوا مع تشديد الهاء، فقالوا: أَوِّ مِن كذا بلا مدٍّ. صحاح. قلت: النقل من «الصحاح في اللغة» للجوهري، مادة: أوه.

(٣) لأن القياس: المركبات كل أسماء، أو المركب كل اسم. م.

(كُلُّ اسْمٍ[1]) حاصل (مِنْ) اجتماع (كَلِمَتَيْنِ) أي: لفظين، وجعلا كلمة واحدة بالامتزاج، وإنما لم يقل: اسمين؛ لئلا يخرج نحو: سيبويه؛ لأن الجزء الآخر صوت لا اسم.

وفيه: أنه إن قيل: إن الصوت حرف، فلم يقل به أحد، وإن قيل: إنه ليس باسم ولا فعل ولا حرف لعدم الوضع؛ فيخرج من كلمتين، فلو قال: من لفظين؛ لكان أولى، ولئلا يخرج نحو: بخت نصر؛ لأن ثاني الجزئين فعل، لكنه يخرج منه نحو: جسق مسق علماً مركباً من مهملين.

(لَيْسَ) صفة (كلمتين) (بَيْنَهُمَا) أي: بين الكلمتين (نِسْبَةٌ) اسم ليس لا نسبة إسناد ولا إضافة ولا عمل[2] ولا إفادة معنى، فخرج نحو: تأبط شراً[3]، وعبد الله[4]، والنجم[5]، ويزيد.

(فَإِنْ تَضَمَّنَ الثَّانِي حَرْفاً بُنِيَا) أي: بني الجزآن: الأول للتوسط، والثاني للتضمن، (كَخَمْسَةَ عَشَرَ) أصله: خمسة وعشرة، (وَحَادِي عَشَرَ) وجه بنائه مشكل؛ لعدم التضمن؛ لعدم استقامة المعنى بتقدير: حادي وعشر.

---

(١) ولا يطلب في الحد العموم، فلا حاجة إلى كل، وإنما يطلب فيه بيان ماهية الشيء، ولم يكن قوله: (اسم) أيضاً محتاجاً إليه كما في سائر الحدود المتقدمة؛ لأنه في قسم الأسماء، لكنه ذكره لبيان الوحدة، أي: اسم واحد حاصل من تركيب كلمتين، وليس أيضاً من هذا الوجه محتاجاً إليه؛ لأن المشهور أن أقسام الاسم والفعل والحرف المذكورة في أبواب النحو كلمات مفردة.....

(٢) أي: عمل عامل، نحو: حسن الوجه، ومضروب غلامه. م.

(٣) لأن فيه نسبة إسناد. م.

(٤) فيه إفادة معنى، وهو التعريف.

(٥) فيه عمل.

وفيه: أن أحد عشر بمعنى: واحد وعشر، ثم غير المركب[1] مع بقاء التركيب إلى واحد من أحد عشر لبيان حاله بتغيير المصدر إلى صيغة اسم الفاعل المقلوب من الواحد[2]، وفي الثاني عشر إلى التاسع عشر بلا قلب، فلا يلزم استقامة معنى الواحد والعطف بعد التغيير؛ إذ الإعراب والبناء باعتبار المنقول عنه، والمعنى باعتبار المنقول إليه، فبني للحمل على أحد عشر (وأَخَوَاتِهَا) أي: أخوات حادي عشر إلى تاسع عشر[3].

(إِلَّا اِثْنَي عَشَرَ) فإنه لا يبنى فيه الجزآن، بل يبنى الثاني للتضمن، ويعرب الأول لشبهه بالمضاف بسقوط النون.

(وإِلَّا) أي: وإن لم يتضمن الثاني الحرف؛ (أُعْرِبَ) الجزء (الثَّانِي) مفعول ما لم يسم فاعله (كَـ«بَعْلَبَكَّ»[١٠١/ب] وَيُبْنَى) الجزء (الأَوَّلُ) على الفتح (فِي الأَفْصَحِ) للتوسط المانع من الإعراب، وعدم الواسطة بين الإعراب والبناء، وقيل: يعرب الأول مضافاً إلى الثاني ممنوعاً، وقيل: مصروفاً.

(١) ليؤذن من أول الأمر أن المراد: المفرد من المتعدد، لا العدد، وعطف الثاني لفظاً على تلك الصورة، وهو معطوف من حيث المعنى على العدد المشتق ذلك الفاعل منه، فهو عدد معطوف على عدد لا متعدد على متعدد، ولا عدد على متعدد لاستحالتهما كما بينا، لكن المعطوف عليه في الحقيقة: مدلول المعطوف عليه ظاهراً. ري. قلت: النقل من «شرح الرضي» (١٣٧/٣).

(٢) وهو الحادي، فإنه مقلوب من الواحد، على أن أصله الواحد، نقل الواو إلى موضع اللام، ولا يمكن الابتداء بالألف بتقدم الحاد عليه، فصار الحاد، وقلبت الواو ياء، فصار: الحادي، فوزنه: عالف. جاربردي.

(٣) والذي يدل عليه اثنا عشر: أن المراد بأخواتها: أخوات خمسة عشر، لا ما ذكره الشارح كما صرح شارح «الشافية الوافية».

[الكنايات]

(الكِنَايَاتُ) أي: بعض الكنايات[١].

إنما لم يعرف الكنايات، واكتفى بذكر الجزئيات؛ لأنها معدودة منحصرة معلومة بالتعيين، فلا حاجة إلى تعريفها.

وقال المصنف: الكنايات: ألفاظ مبهمة يعبر بها عما وقع في كلام المتكلم مفسراً: إما لإبهامه على المخاطب، أو لنسيانه.

وفيه: أنه يخرج كم وكذا منه[٢].

وإنما بنيت الكنايات؛ لتركُّب (كذا) من كلمتين مبنيتين: الكاف[٣] وذا، وتضمن كم الاستفهامية حرف الاستفهام، وحمل الخبرية على (رب) أو كم الاستفهامية، وحمل (كَيْتَ) و(ذَيْتَ)[٤] على الجمل المكنى عنها بهما.

---

(١) لئلا يرد: فلان وفلان الكنايتان من ذوي العقول، والفلان والفلانة الكنايتان من غير ذوي العقول. كبير.

(٢) لعدم كونه معبراً به عن شيء وقع مفسراً في كلام متكلم. كبير.

(٣) أي: كاف التشبيه، والكاف هنا لا يتعلق بشيء، كما في: كأين. كبير.

(٤) وقد جاء فيهما الفتح والكسر والضم عند التخفيف، وأما عند التشديد؛ فليس فيهما إلا الفتح، والتاء فيهما عوض من لام الفعل، كما في: أخت وبنت، وليست للتأنيث فقط كما في: كية وذية. كبير.

قلت: (كَيْتَ وذَيْتَ) يُكنى بهما عن الجملة، قولاً كانت أو فعلاً، كما يُكنى بفُلانٍ وفلانةَ عن أعلام العقلاء. وقيلَ: «يُكنى بكيتَ عن جملةِ القولِ، وبذَيْتَ عن جملةِ الفعلِ».

ولا تُستعملانِ إلا مُكرّرتينِ، بالعطف أو بدونه. والأوّلُ أكثرُ، نحو: «قلتُ كَيْتَ وكَيْتَ، وفعلتُ ذَيْتَ وذَيتَ». انظر «جامع الدروس العربية» للغلاييني (٢٥).

واعلم أن جميع الكنايات ليست بمبنية.

(«كَمْ» و«كَذَا») الكائن أو الكائنين (لِلْعَدَدِ) صفة (كذا) أوصفة (كم وكذا)، وقد

جاء كذا لعين العدد،[1] نحو: خرجتُ يوم كذا، كناية عن يوم السبت أو الأحد أو غيرهما. (وكَيْتَ وذَيْتَ) أصلهما: كيَّت وذيَّت، فخففتا (لِلحَدِيثِ) والقصة.

(فـ«كَمْ») مبتدأ الفاء للتفسير (الاسْتِفْهَامِيَّةُ) أي: الدالة على الاستفهام (مُمَيِّزُهَا) أي: مميز «كم» الاستفهامية (مَنْصُوبٌ) على التمييز، و(منصوب) خبر للمبتدأ الثاني، والجملة خبر المبتدأ الأول، (مُفْرَدٌ) حملاً على تمييز العدد من أحد عشر إلى تسعة وتسعين؛ لأنه أوسط أو أكثر.

(والخَبَرِيَّةُ) أي: مميز (كم) الخبرية بحذف المضاف، وإلا؛ لم يصح الحمل، والجملة عطف على الجملة الكبرى، أعني: قوله: (وكم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد)، دون الصغرى الواقعة خبراً؛ لعدم الربط. ولا يشكل الاجتماع بين معنييْ الإخبار والإنشاء في كم [١٠٢/أ] الخبرية؛ لاختلاف الجهة، فنحو: كم رجلٍ ضربت، إخبار بالضرب إنشاء للاستكثار، فاختلف الجهتان.

(مَجْرُورٌ) على الإضافة لحملها على العدد المضاف كثلاثة ومئة، إلا إذا فصل لتعذر الإضافة، ولم ينصب على التمييز للفرق بين كم

---

(١) في ج: لغير العدد.

الخبرية والاستفهامية. (مُفْرَدٌ) مرة كمميز مائة وألف، (ومَجْمُوعٌ) أخرى، كمميز ثلاثة إلى العشرة.

وإنما كان مميز (كم) الاستفهامية والخبرية على ما ذكر؛ لأنهما لما حملتا على العدد باعتبار كونهما كنايتين عنه؛ أخذتا حكم العدد، وهو نوعان: المضاف والمميز، ففرق بينهما، حيث أعطي (كم) الاستفهامية حكم العدد والمميز، فينصب مميزها مفرداً، والخبرية حكم العدد المضاف، فخفض مميزها على الإضافة، ولما حمل على العدد المضاف، وهو نوعان: مضاف إلى المفرد وإلى الجمع؛ جرى فيه حكم كليهما. ولم يفرق بينهما بالعكس؛ لأن كم الخبرية يقتضيها ربّ، والجر بعدها أليق[1].

---

(١) قال الرضي: وأما مميز (كم) الاستفهامية؛ فلم أعثر عليه مجروراً بمن، ولا دل عليه كتاب من كتب النحو، ولا أدري صحته. م.

قلت: النقل من «شرح الرضي» (١٥٧/٣) وتمام كلامه: «وأما مميز (كم) الاستفهامية، فلم أعثر عليه مجروراً بـ(مِن)، في نظمٍ ولا نثرٍ، ولا دلَّ على جوازه كتاب من كتب النحو، ولا أدري ما صحته».

هذا، ويرى بعض العلماء أن في هذا القول من الرضي رحمه الله تعالى تجريحاً لابن الحاجب المصنف رحمه الله تعالى، وزعموا أنَّ الردَّ على الرضي: ما قاله الزمخشري من أن (كم) في قوله تعالى: ﴿سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَٰهُم مِّنْ ءَايَةٍۭ بَيِّنَةٍ﴾، استفهامية، والزمخشريُّ إنَّما جوز ذلك فقط، وربما كان الرضي يَقصِد أنَّ مجيئَها للاستفهام غيرُ مقطوعٍ به. والحق: أنه يصحُّ أن يكون تمييزها مفرداً مجروراً بـ(مِنْ) - ظاهرة، أو مقدرة - بشرط أن تكون «كم» في الحالتين مجرورةً بحرف جر ظاهر؛ نحو: (بكم طبيبٍ تعالج المرضَى في الريف)؟ و(إلى كم مهندسٍ يحتاج)؟ وعلى كم خبيرٍ زراعيٍّ يُعتمد في زراعاته؟ ويصح: كم مِن طبيبٍ... كم مِن مهندسٍ... كم مِن خبيرٍ...

فإنْ وُجدت «مِن» الجارةُ ظاهرةً، فهي ومجرورها «التمييز» متعلّقان «بكم»، وإنْ لم توجد «مِن» ظاهرةً فهي مقدرةٌ تجرُّ التمييز، أو ليست مقدَّرة، و«كم» هي التي تجره، =

(وَتَدْخُلُ «مِن») البيانية (فِيهِمَا) أي: في مميز كم الاستفهامية وكم الخبرية. (ولَهُمَا) أي: لـ(كم) الاستفهامية والخبرية (صَدْرُ الكلام) لأن الاستفهامية تتضمن الاستفهام، والخبرية نقيضة (رب) التي هي لإنشاء التقليل.

(وكِلَاهُمَا) أي: كلا النوعين، وهما (كم) الاستفهامية و(كم) الخبرية، أو كلٌّ مِن (كم) الاستفهامية والخبرية، ولو قال: كلتاهما؛ لكان أوفقَ لتأنيث الاستفهامية والخبرية. (يَقَعُ) حال كون كليهما (مَرْفُوعاً وَمَنْصُوباً وَمَجْرُوراً، فَكُلُّ) الفاء للتفسير (مَا) موصوفة، وفي كونها موصولة نظر؛ إذ كلمة كل في المعرفة لإحاطة الأجزاء، فلا يستقيم المعنى، أي: كل لفظ من كم الاستفهامية والخبرية (بَعْدَهُ) الضمير عائد إلى ما، والجملة الاسمية أو الظرفية صفة (ما)، (فِعْلٌ) ناصب فاعل الظرف، أو مبتدأ مقدم الخبر (غَيْرُ) صفة (فعل) (مُشْتَغِلٍ عَنْهُ) أي: معرض عنه (بِضَمِيرِهِ) أو متعلقه، احتراز عن نحو: كم رجلٍ ضربتَهُ إذا جعل كم مبتدأ، ولا يقدر بعده فعل غير مشتغل عنه.

(كَانَ) ضميره عائد إلى قوله: كل ما بعده، والجملة خبر المبتدأ الأول. (مَنْصُوباً) وجوباً [١٠٢/ب] على أنه مفعول أو خبر للفعل الواقع بعده (مَعْمُولاً عَلَى حَسَبِهِ) أي: على حسب العامل، أو على حسب ذاته، أي: إن كان مفعولاً به؛ كان منصوباً على ذلك، وإن كان ظرفاً أو مصدراً؛

= على اعتبارها مضافة «مع بنائها» والتمييز بعدها «مضاف إليه» مجرور. انظر «النحو الوافي» للأستاذ عباس حسن (٥٧٠/٤).

كان منصوباً على ذلك؛ لتوجه الفعل إليه، وعمله فيه، نحو: كم رجلاً لقيت؟ وكم غلامٍ اشتريت؟ وكم يوماً سرت؟ وكم يومٍ صمت؟ وكم ضرباً ضربت؟ وكم قصدٍ قصدت، وكم رجلاً كان مَن جاءك؟ وكم رجل كان مَن حَضَرني.

وفيه نظر، حيث يخرج عنه نحو: كم رجل ضربته، ولا شك في جواز نصبه على شريطة التفسير، اللهم إلا أن يراد بقوله: (منصوباً): الوجوب، وبقوله: (وإلا فمرفوع): الإمكان العام المشتمل على الجواز والوجوب، فيدخل نحو: كم رجل ضربته؛[1] لأن تقدير كم رجل ضربت ضربته؛ إذ الناصب في صورة شريطة التفسير إذا اقتضى المعمول الصدر يقدر مؤخراً، فصدق عليه أنه وقع بعده فعل غير مشتغل عنه تقديراً.

(**وَكُلُّ مَا**) موصوفة لا موصولة كما مر. (**قَبْلَهُ**) صفة (ما) (**حَرْفُ جَرٍّ**) نحو: بكم درهماً اشتريت العبد؟ وبكم رجلاً مررت؟ وقوله: (حرف جر) مبتدأ أو فاعل الظرف، (**أَوْ مُضَافٌ**) نحو: غلامَ كم رجلاً ضربت؟ وعبدَ كم رجلٍ اشتريت (**فَمَجْرُورٌ**) بالإضافة الحاصلة بواسطة الحرف الجار اللفظي أو التقديري، أو بذلك الجار والمضاف لانتقال الصدارة منهما إلى الجار والمضاف المكان الجزئية.

وقوله: (فمجرور) خبر المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط.

(**وَإِلَّا**) أي: وإن لم يكن بعده فعل ناصب غير مشتغل عنه ولا قبله

---

(١) هاهنا زيادة موجودة في نسخة ج، وهي: كم رجل ضربته فيه، أو يقال: المراد فعل غير مشتغل عنه، لفظاً أو تقديراً، فلا يرد نحو: كم رجل ضربته،...

جار أو مضاف، أو وإن لم يكن كذلك لا لفظاً ولا تقديراً، فلا يرد نحو: كم رجل ضربته. (فَمَرْفُوعٌ) أي: فهو مرفوع وجوباً، أو على الوجوب مرة، وعلى الأولوية أخرى. وإنما كان مرفوعاً؛ لأنه إذا [١٠٣/أ] لم يكن بعده فعل غير مشتغل عنه ولا قبله جارٌّ أو مضاف؛ كان مجرداً عن العوامل اللفظية، فيكون مبتدأ أو خبراً.

فإن قيل: يمكن أن لا يكون بعده فعل غير مشتغل عنه، بل مشتغل عنه بضميره أو متعلقه، ولا يكون (كم) مجرداً عن العوامل، بل يكون الناصب مُضْمَراً على شريطة التفسير، نحو: كم رجلاً وكم رجل ضربته، فيكون منصوباً لا مرفوعاً.

قيل: معنى قوله: (فمرفوع): أنه يرفع على الوجوب في نحو: كم رجلاً وكم رجل غلامك، وعلى الأولوية، كما في: كم رجلاً أو رجل ضربته أو ضربت غلامه، فإن الرفع في مثل ذلك أولى.

(مُبْتَدَأٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ) (كم) الاستفهامي أو الخبري - وهو شرط استغنى عن الجزاء بما قبله - (ظَرْفًا) مستقراً، أو ما ليس ما بعده ما يصلح للابتدائية، وفيه لصدق حد المبتدأ عليه، وذلك في نحو: كم رجل أو رجال قام أو قائم، وكذلك في نحو: كم رجل وكم رجلاً غلمانك؛ لتعيينه بالابتداء اصطلاحاً على ما عرف به في: من أبوك عند سيبويه.

(وَخَبَرٌ إِنْ كَانَ) كم الاستفهامي أو الخبري (ظَرْفًا) مستقراً، فلا يرد نحو: كم يوماً أو كم يوم مدة سيرك، فإنه ليس بخبر مع كونه ظرفاً. مثاله نحو: كم يوماً سيرُك؟ وكم يومٍ سيري.

(وكَذَلِكَ) أي: مثل (كم) في محل الإعراب في جميع الوجوه أو بعضها (أَسْمَاءُ الِاسْتِفْهَامِ) فإنها مثله في جميع الوجوه، (وَ) أسماء (الشَّرْطِ) فإنها مثله في بعض الوجوه، فنظير ما وقع منهما بعده فعل ناصب لهما، نحو: من ضربت، وما صنعت، ومن تضرب أضرب، وما تصنَعْ أصنَعْ، ونظير تقدم الجار والمضاف: بمَن مررتَ؟، وغلامُ مَن ضربتَ؟ وبِمَن تمْرُرْ أمْرُرْ، وغلامُ مَن تَضْرِبْ أَضْرِبْ، ونظير الرفع بالابتداء: مَن يأتيني فهو مُكْرَمٌ، ﴿وَمَا تُقَدِّمُوا۟ لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ﴾[1]، ونظير الخبر نحو: متى سيرُك؟ وأين قيامُك؟ ولا يتأتى ذلك [١٠٣/ب] في أسماء الشرط، حيث لا يقعُ بعدها إلا الفعلُ.

(وفِي مِثْلِ تَمْيِيزٍ) أي: فيما هو تمييز في بعض الوجوه ثلاثة أوجه، أو في ما احتمل الاستفهام والخبر، واحتمل حذف المميز.

وإنما سميت تمييزاً تاماً باعتبار بعض الوجوه.

(كَمْ عَمَّةٌ) البيت للفرزدق يهجو جريراً، و(كم) تحتمل الخبرية والاستفهامية، فـ(كم) الخبرية تدل على كثرة عمَّاته وخالاته الخالية عِشاره، والاستفهامية تدل على كثرتها بحيث يخرج عدُّها عن علمه، واحتاج إلى الاستفهام مع أنه تضمن التقرير، وحمله على الإقرار، ويتضمن أيضاً ادّعاء وضوح الأمر، بحيث يقر به الخصم عند الاستفهام عنه، والتنكير في (عمة) للتحقير أو التكثير أو التفخيم. (لَكَ) ظرف مستقر صفة (عمة)، وفي ذكر اللام تخصيص الشناعة ببيان اختصاص مثل

(١) سورة البقرة، الآية: ١١٠.

هذه العمة والخالة. (يَا جَرِيرُ) والجملة الندائية معترضة متضمنة لإيقاظه بسماع ما ذكر، والتصريح بتوجه الشتيمة إليه. (وخَالَةٍ) ذكر العمة والخالة لبيان أنه رذيل الطرفين، وتمام البيت:

فَدْعَاءُ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي[1]

قوله: فدعاء أي: معوجة الرسغ، ذم لها بسوء الخلقة، أو لصيرورتها كذلك بكثرة حلب عشاري، وهو صفة (خالة) أو صفة (عمة وخالة) بتأويل كل واحدة منهما، ويصح فيه الوجوه الثلاثة لموصوفها. ويمكن رفعها على أنه خبر المبتدأ، ونصبها على الحالية من ضمير (لك).

وقوله: (قد حلبت) خبر أو صفة أو حال، وذكر الحليب لبيان أنها خدمة المواشي، وهي أبلغ في الذم من أنها خدمة الأناسي، واستعماله يدل على حلبها عشاراه مع كراهته ذلك، واستنكاف خدمتها، والعِشَار جمع العُشَرَاء، وهي التي أتى على حملها عشَرة أشهُرٍ، وحلبُ العشار يدل

---

(١) قلت: القَدْعَاء: هي المرأة التي اعوَجّتْ أصابعُها مِن كثرة الحلب، وقيل: هي التي أصابَ رجلَها الفَدَعُ من كثرة مشيها وراء الإبل. وعشاري: جمع عشراء؛ وهي: النَّاقة التي أتى عليها مِن وضعها عشرة أشهر. والبيت من البحر الكامل، وهو للفرزدق من قصيدةٍ في هِجاء جرير. «الديوان» (٤٥١). حيث يصف الفرزدق نساءَ جرير بأنهنَّ راعياتٌ له يَحْلُبن عِشاره!!

وهو من شواهد سيبويه (١/١٠٥)، و«أوضح المسالك» (٤/٢٧١)، و«مغني اللبيب» وكلاهما لابن هشام (٣٣٧)، و«المقتضب» للمبرد (١٤٤)، وابن عقيل (١/٢٢٦).

الشاهد فيه: قوله «عمةٌ» على رواية الرفع، حيث وقعت مبتدأ مع كونها نكرةً لوقوعها بعد «كم» الخبرية. وانظر لتخريج الحركات الثلاث في (عمة) لزاماً: «خزانة الأدب» للبغدادي (٦/٤٤١).

على دوام هذا الفعل مدةً طويلة ؛ لأن العِشار [١٠٤/أ] يتأذَّى من الحلْبِ، ولا يطيع إلا لمن ألفَتْهُ، واعتادت حلبه، فيدل حلبهما العشارَ على استدامة هذا الفعل منهما، وإلفة العشار بهما.

(ثلاثَةٌ) مبتدأ متقدم الخبر، (أَوجُهٍ) النصب على أن كم استفهامية، والجر على أنها خبرية، والرفع على الابتداء، وحذف مميز كم وكون ما بعده ـ وهو قوله: (قد حلبت) ـ خبراً، أي: كم حلبت، أو كم مرة عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت علي عشاري، فيكون ظرفاً أو مصدراً لقوله: (حلبت).

(وقَدْ يُحْذَفُ) التمييز (فِي مِثْلِ: كَمْ مَالُكَ؟) أي: كم درهماً مالك؟ (وكَم ضَرَبْتَ؟)[1]. أي: كم رجلاً ضربت؟

---

(١) قلتُ: يجوز حذف مميّزها وهو حَسَن، ولا يحسُن ذلك في الخبريّة؛ لأنّها مضافة، وحذفُ المضاف إليه وإبقاء المضاف قبيح؛ لأنّ فائدته في المضاف إليه وقيل: يجوز حذف تمييز (كم) الخبريّة، وقيل: يقبح حذفه إلاّ أنّ يقدّر منصوبًا؛ ومن الحذف قوله:

كَـمْ عَمَّـةٌ لَـكَ يَـا جَرِيـرُ وَخَالَـةٌ

في رواية مَن رفع عمّة.

وكلام ابن مالكٍ في «التّسهيل» يقتضي أنّه لا فرق في ذلك بين مميّز الاستفهاميّة ومميّز الخبريّة، كما ذكر ذلك ابن عقيل، قال ابن مالكٍ في «التّسهيل» (١٢٤): «كم: اسم لعدد مبهم؛ فيفتقر إلى مميّز، ولا يُحذف إلاّ لدليل».

وقلت أيضاً ملخصاً: اشتراك «كم» الاستفهاميَّة مع الخبرية وذلك في سبعة أمور:

(١) كَونُهما كِنايَتَينِ عَنْ عَدَدٍ مَجهُولِ الجِنسِ والمِقدَارِ.

(٢) كَوْنُهما مَبنِيَّين على السكون.

(٣) الافتِقَارُ إلى التمييز.

=

. . . .

= (٤) جَوازُ دُخولِ «مِنْ» على تَمييزِهما، فَفي الاستِفهاميَّةِ قولُه تَعالى: ﴿سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُم مِّنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ﴾، وفي الخَبَرية قولُه تَعالى: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ﴾ ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ﴾ وأنكَر الرَّضيُّ دُخُول «مِنْ» على تَمييز الاستِفهاميَّةِ والآيةُ صَريحةٌ بالجواز.

(٥) جَوازُ حَذفِ التَّمييز إذا دَلَّ عليه دَليل.

(٦) لُزومُ تَصدُّرِهما، فلا يَعمَلُ فِيهما مَا قَبلَهما إلاَّ المُضافُ وحَرْفُ الجر.

(٧) اتّحادُهُما في وُجُوهِ الإعراب من جَرٍّ ونَصبٍ ورَفعٍ.

افتِراقُ (كَمْ) الاستِفهاميَّة عن الخَبَرِيَّة، وذٰلِكَ في ثَمانِيَةِ أُمورٍ:

(١) أنَّ تَمييز «كَمْ» الاستِفهاميَّة مُفرَدٌ مَنصوبٌ نحو: «كَمْ بَيتاً حَفِظتَ؟» ويجُوزُ جَرُّ تَمييزِها بـ«مِنْ» مُضمرةٍ جَوَازاً إنْ جُرَّتْ «كَمْ» بِحرْفٍ، نحو «بِكَمْ دِينارٍ اشتَرَيتَ عَبَاءتَك؟» وتقول: «كَمْ أَوْلادُك؟» لَيس إلاَّ الرَّفعُ لأنَّه مَعرفَةٌ، ولا يَكُون التَّمييزُ مَعرِفة.

أمَّا «كَمْ» الخَبَرية فَتُمَيَّزُ بمجرورٍ مُفرَدٍ، أو مَجمُوعٍ نحو: «كَمْ مَصاعِبَ اقتَحَمتُها» و«كَمْ فَارِسٍ غَلَبتُ» والإفرادُ أكثرُ وأَبلغُ.

(٢) أنَّ الخَبَرية تختَصُّ بالمَاضِي كـ«رُبَّ» فلا يَجُوزُ «كَمْ دُورٍ لي سَأَبنِيها» ويجوزُ «كم شَجَرَةً سَتَغرِس؟» على الاستفهام.

(٣) أنَّ المُتَكلِّمَ بالخَبَرِيَّة لا يَستَدْعي جَوَاباً من مُخَاطَبِهِ بِخِلافِ الاستِفهاميَّةِ.

(٤) أنَّ المُتَكلِّمَ بالخَبَرِيَّة يَتَوَجَّه إليه التَّكذِيبُ والتَّصدِيقُ.

(٥) أنَّ المُبدَلَ مَن الخَبَرِيَّة لا يَقتَرِنُ بِهَمزَةِ الاستفهام، تقول: «كَمْ رِجَالٍ في الدار، عِشرون بل ثَلاثُون». ويقالُ في الاستِفهام: «كَمْ مالُكَ أعِشرونَ ألفاً أمْ ثَلاثُونَ؟».

(٦) يجوزُ أن تَفصِل بين «كَمْ» الاستفهامية وبين مَا عَمِلتْ فيه بالظرفِ والجار فتقول: «كَمْ عِندَكَ كتاباً»، و«كَمْ لك مالاً» أمَّا الخبرية، فإنْ فُصِلَ بينَها وَبينَ مَعمولِهَا وهو تَمييزُها المُجَرَّدُ اختِير نَصبُه وتَنوِينُهُ، لأَنَّ الخَافضَ لا يَعملُ فيما فُصِلَ مِنه، تقولُ في الظرف: «كَمْ يَومَ الجمعةِ رجُلاً قَدْ أتاني» و«كَمْ عِندَكَ رَجُلاً لقيتُه» وكذلك الجارُّ والمَجرُور في قولِ الشاعر:

كَمْ نَالَنِي مِنهُمُ فَضلاً عَلَى عَدَمٍ * إذْ لا أكادُ مِنَ الإقتَارِ أحتَمِلُ

(٧) إنَّ الاستِثناءَ إذا وَقَع بعد الاستِفهَامِيَّةِ يُعرَب بَدَلاً من «كم» مَرفوعةً كانَتْ أو مَنصُوبَةً أو مَجرُورَةً، وإذا وَقَعَ الاستِثناءُ بعدَ الخَبَرِيَّةِ فينصب على الاستِثناء فقط. =

[الظروفُ المَبنِيّة]

(الظُّروفُ) مبتدأ. (مِنهَا) ظرف مستقر وقع خبراً، ويحتمل أن يكون (ما) الموصول فاعل الظرف، أو مبتدأ متقدم الخبر، والجملة خبر المبتدأ. (مَا قُطِعَ عَنِ الإِضَافةِ) المعنوية المقصودة بحذف المضاف إليه، وإذا نسبت الإضافة؛ أعربت مع التنوين، نحو: رُبَّ بَعْدٍ كان خيراً مِن قبلُ. وإنما بنيت حينئذ؛ لتضمُّن معنى حرف الإضافة، أو لشَبَهِهِ الحرفَ في الاحتياج إلى المضاف إليه.

فإن قيل: الحاجة ثابتة على تقدير الذكر أيضاً.

قيل: نعم، لكن الإضافة تمنع البناء، وأما نحو: (حيث) و(إذ)؛ فبناؤه لكون بناء المضاف إليه داعياً إليه معارضاً لتلك المانع، واختير الضم؛ لجبر النقصان.

(كـ«قَبلُ» و«بَعْدُ») و(تحت) و(فوق) و(أمام) و(وراء) و(خلف) و(أسفل) و(دون) و(أول) و(من عَلُ) ولا تقاس على ما سمع: (يمين) و(شمال) ونحو ذلك. وسميت هذه غاياتٍ؛ لأن غايةَ الكلام كانت ما أضيفت هي إليه، فلما حذف صِرْنَ حدوداً، بها ينتهي الكلام.

= (٨) قلت: «كَمْ» الخَبَرية يُعطَف عليها بـ «لا» فيُقال: «كَمْ مَالُكَ لا مِائةٌ ولا مِئتَان» و«كَمْ دِرْهمٍ عِندي لا دِرْهمٌ ولا دِرْهمان» لأنَّ المعنى: كثيرٌ من المال، وكثيرٌ من الدَّراهم، لا هذا المقدار، بل أكثر منه، ولا يَجُوزُ العطف بـ «لا» في «كَمْ» الاستفهاميَّة، لأنَّ «لا» لا يُعطَفُ بها إلاَّ بعدَ مُوجِبٍ، لأنَّها تَنفي عن الثاني ما ثَبَت للأوَّل. انتهى النقل من «معجم القواعد العربية» للشيخ الدقر رحمه الله تعالى (٣٧٩).

(وأُجْرِيَ) في حذف المضاف إليه، والبناء على الضم، (مجْراهُ) أي: مجرى الظرف المقطوع عن الإضافة («لا غيرُ») فاعل (أجري) (و«لَيسَ غَيرُ» و«حَسْبُ») أي: أجري لفظ: (غير) بعدَ: (لا)، و(ليس) [١٠٤/ب] ولفظ: (حسبُ) مجراه؛ لإبهام (غير)، وكثرة الاستعمال في (حسبُ).

(ومِنهَا:) أي: من الظروف المبنية (حَيثُ) للمكان، وقال الأخفش: قد يستعمل للزمان. وإنما بنيت (حيث)؛ للزوم إضافتها إلى الجملة.

(ولا يُضَافُ) حيث إلى شيء (إلَّا إلَى جُمْلةٍ) اسمية كانت أو فعلية (فِي الأَكْثَرِ) استعمالاً، وقد جاء:

حيـــثُ سُـــهيلٍ طَالِعَـــا[1]

(ومِنهَا:) أي: ومن الظروف المبنية (إِذَا) الكائنة أو هي كائنة (لِلْمُسْتَقْبَلِ) فهي صفة (إذا)، أو خبر لمبتدأ محذوف، وإذا دخلت على الماضي؛ تجعله بمعنى المستقبل، وقد استعمل في الماضي، نحو: ﴿حتَّى

(١) قلت: تمام البيت:

أَمَـا تَـرَى حَيْـثُ سُـهَيْلٍ طَالِعَـا * نَجْمًـا يُضِـيءُ كَالشُّـهَابِ سَـاطِعَا

لم يُسَمَّ قائله.

الشّاهد فيه: إضافة (حيثُ) إلى المفرَد؛ وهذا نادرٌ عند جمهور النُّحاة، وإنما تُضاف عندهم إلى الجملة، وقد أجاز الكسائي إضافةَ «حيث» إلى المفرد، واستدلَّ بهذا البيت ونحوه. وهو من شواهد ابن عقيل (٥٣/٣)، و«مغني اللبيب» (٢١٧)، و«المفصل» للزمخشري (٢١١)، و«اللسان»، مادة: حيث. انظر «خزانة الأدب» للبغدادي (٣/٧)، و«اللباب في علل البناء والإعراب» للعكبري (٧٨/٢).

﴿إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ﴾[1]، و﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ مَغْرِبَ الشَّمْسِ﴾[2]، وله عين نظير.[3]

(وفيها) أي: في «إذا» (معنى الشَّرط) مبتدأ متقدم الخبر. (ولذلك) أي: ولاستعمال (إذا) في الشرط، والجار متعلق بقوله: (اختير) فعل ماض مجهول من الاختيار، (بَعْدَهَا) أي: «إذا» (الفعْلُ) أي: قيل بأولوية الفعل بعدها، إذ الشرط يقتضي الفعل، لكنه لما كان غير وضعي فيه لم يجب، بل جعل مختاراً، ونقل عن المبرد: اختصاصها بالفعلية.

(وَقَدْ تَكُونُ) إذا (لِلْمُفَاجَأَةِ) أي: لوجود الشيء مكانك فجأة، وهو مصدر مهموز اللام من باب المفاعلة[4]. (فيَلْزَمُ الْمُبْتَدَأُ) في الاستعمال غالباً (بَعْدَهَا) أي: بعد (إذا) للمفاجأة.

(ومِنْهَا:) أي: ومن الظروف المبنية (إِذْ) الكائنة أو هي كائنة (لِلْمَاضِي، وقَدْ يَقَعُ بَعْدَهَا) أي: بعد «إذ» (الجُمْلَتَانِ) الاسمية والفعلية.

(ومِنْهَا:) أي: ومن الظروف المبنية (أَيْنَ وأَنَّى) الكائنتان، أو هما كائنتان (لِلْمَكَانِ اسْتِفْهَاماً) أي: من حيث الاستفهام، أو حال كونه ذا استفهام، أو وقتَ استفهام، (وشَرْطاً) وإنَّما بُنيتا؛ لتضمُّن معنى حرف الاستفهام والشرط.

---

(١) سورة الكهف، الآية: ٩٦.

(٢) سورة الكهف، الآية: ٨٦.

(٣) في ح: وله غير نظير.

(٤) قلت: يقال: فاجأه الأمرُ مفاجأةً، من قولهم: فَجِئَتُهُ (بالضم والمد) إذا لقيته وأنت لا تشعر به. ملا جامي (٤٠٩).

(وَ) منها: (مَتَى) الكائنة أو هي الكائنة [١٠٥/أ] (للزَّمانِ) وهو أكثر استعمالاً من (أيان) وبُني لتضمن معنى الشرط والاستفهام (فيهما) أي: في الشرط والاستفهام، نحو: «متى القِتالُ»؟ و«متَى تَخرُجْ أخرُجْ»؟

(وأيَّانَ) عطف على (متى)، وجاء: إيان بالكسر أيضاً في لغة بني سُليم. (لِلزَّمَانِ اِسْتِفْهَامَاً) عن المستقبل، بخلاف: متى، فإنه أعمُّ. وبُنِيَ؛ لتضمن الاستفهام. وأجاز المجازاة به بعضُ المتأخرين، قيل: أصله: أي أوان، فحذفت الهمزة مع الياء الأخيرة، فبقي: أيوان، فأدغم بعد القلب. وقيل: أصله: أيّ آن، فخُففت بحذف الهمزة.

وفيه نظر؛ لأن الـ(آن) غير مستعمل بلا لام[1].

وفيه: أن عدم الاستعمال لا يمنع تقدير الأصل كذلك، وقيل: زِيدَ في: (أين) تشديدٌ وألفٌ، فوزنُه وزن فُعَّال.

وفيه: أن (أين) للمكان، و(أيّان) للزمان.

وفيه: أنه يحتمل التغيير معنًى بعد التغيير لفظاً.

---

(١) قلت: قال الشارح الرضي رحمه الله تعالى: «قال الأندلسي: ينبغي أن يكون أصلها: أي أوان، فحذفت الهمزة مع الياء الأخيرة فبقي: أيوان، فأدغم بعد القلب، وقيل: أصله: أي آن، أي: أي حين، فخفف بحذف الهمزة، فاتصلت الألف والنون بأي، وفيه نظر، لأن (آن) غير مستعمل بغير لام التعريف، وأي: لا يضاف إلى مفرد معرفة». وفي «الصحاح»، مادة: أين: «أيَّانَ: معناه أيُّ حين، وهو سؤال عن زمان مثل متى». وفي «المحيط في اللغة» للصاحب بن عباد (٢/٤٩٠): «وأَيَّانَ: بمَعْنى مَتى، والنُّونُ أصْلِيَّةٌ، ويُقال: زائدةٌ، وتُقْرَأ:» إيَّانَ يُبْعَثُوْنَ «بالكَسْرِ، وإيّانَ: بمَعْنى أيّ أَوانٍ وحِيْنٍ يُبْعَثُوْنَ».

قوله: (استفهاماً) حال أو تمييز أو ظرف، أي: أيّان للزمان من حيث الاستفهام، أو حال كون الزمان ذا استفهام، أو للاستفهام عن الزمان، أو وقت استفهام، و(أيان) بمعنى: متى الاستفهامية، تختص بالأمور العِظَام، نحو: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا﴾[1]، و﴿أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ﴾[2]، و﴿أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ﴾[3].

(وَ) منها: (كيفَ)[4] الكائنة أو هي كائنة (لِلْحَالِ اسْتِفْهَامًا) أي: وقت استفهام، أو من حيث الاستفهام، أو حال كون الحال ذات استفهام، وإنما عُدَّ (كيف) في الظروف؛ لأنه بمعنى: على أيِّ حال، والجار والمجرور والظرف متقاربان. وكونه ظرفاً مذهبُ الأخفش، وعند سيبويه: اسم[5]، بدليل: إبدال الاسم منها، نحو: كيف أنتَ أصحيح أم سقيم؟ والأخفش يقول: معناه: كيف أنت؟ أفي حالِ الصحة أو حال السقم. وإنما بني؛ لتضمن حرف الاستفهام.

(ومِنْهَا: مُذْ) قدم (مُذ) مع كونه فرعاً؛ لكونه [١٠٥/ب] أخف، (ومُنْذُ)

---

(١) سورة الأعراف، الآية: ١٨٧.

(٢) سورة القيامة، الآية: ٦.

(٣) سورة الذاريات، الآية: ١٢.

(٤) قلت: «كيف»: مبنيةٌ على الفتح، لأن قبل الياءِ فاء، فاستثقلوا الكسر مع الياء. وأصل تحريك التقاء الساكنين الكسرُ، فمتى حرَّكوا بغير ذلك، فإنما هو للاستثقالِ، أو لإتْبَاع اللفظِ اللفظَ. «الأصول في النحو» لابن السراج (٢/١٣٦).

(٥) قلت: «كيف»: تكون اسماً وظرفاً، فإذا جعلتَه اسماً: رفعتَه، وإن جعلته ظرفاً نصبته. «المحكم والمحيط» لابن سيده (٦/٤٢٦).

الكائنتان أو هما كائنتان (**بِمَعْنَى أَوَّلِ المُدَّةِ**) وإنما بُنيتا ؛ لتضمن معنى حرف الإضافة ، والشبهِ بالغايات ، وللحَمل على (مذ) و(منذ) الحرفين.

(**فَيَلِيهِمَا**) أي: يقع بعد (مذ) و(منذ)[1] ، ويقرنهما ، ويتصل بهما (**المُفْرَدُ**) لا المثنى والمجموع ؛ لأن أولَ المدة أمر واحد ، لا يكون شيئين أو أشياء ، نحو: ما رأيتُه مذْ يومُ الجمعة ، أي: أولُ مدةِ انتفاءِ الرؤية يومُ الجمعة ، وقَلَّ المثنى[2] بعدَهما ، نحو: ما رأيتُه مذ اليومانِ اللذانِ صاحبَنا فيهما. (**المَعْرِفَةُ**) الواقعة خبراً منهما ؛ لأن الوقت المجهول لا يكون لابتداء الكلام معلوماً ، فلا فائدة في ذكره ، فلا بد من التعيين ليفيدَ ، والمعرفة هو الأصل في ذلك. وقَلَّ المنكر[3] بعدهما ، نحو: ما رأيتُه مذ يوماً لقيتَني ؛ لحصول التعيين ، وهو المقصود.

(**وبِمَعْنَى الجَمِيعِ**) أي: جميع المدة ، (**فَيَلِيهِمَا**) أي: يقع بعدهما (**المَقْصُودُ بالعَدَدِ**) أي: الزمان الذي قصد هو مع عدد ؛ لأنه لما قصد بيان

---

(١) **قلت**: «ما رأيتُه مذ يومُ الجمعة أو منذُ يومانِ» وفي ذلك ثلاثة مذاهبَ:

الأول: أنهما مبتدآن «والمرفوع خبر ، وإليه ذهب المبرد وكثير من البصريين ، والتقدير في المعرفة: أولُ انقطاع الرؤية يوم الجمعة ، وفي النكرة: أمدُ انقطاع الرؤية يومانِ.

الثاني: أنهما ظرفان في موضع الخبر» والمرفوع هو المبتدأ ، والتقدير: بيني وبين لقائه يومان ، وإليه ذهَب الأخفشُ وطائفة من البصريين.

والثالث: أنَّ المرفوع بعدهما فاعل بفعل مقدر ، أي: منذُ مضى يومُ الجمعة «أو يومان» ، وهما ظرفان مضافان إلى الجملة ، وإليه ذهَب محققو أهل الكوفة ، واختاره السهيلي في «التسهيل» (٩٤).

(٢) في ج: وقيل: المثنى!!

(٣) في ج: وقيل: المنكر.!!

جميع المدة لا بد من ذكر المدة مع عدد يتعلق بجميعها حتى يفيد، نحو: ما رأيتُه مذ يومان، أي: جميعُ مدةِ عدمِ رُؤيتي يومانِ.

وفيه: أن المقصود: بيان جميع المدة، وذا لا يستلزم تضمن العدد؛ لصحة: ما رأيتُه مذ يومنا هذا.

وفيه: أن المراد: عدد الإفراد، أو عدد الأجزاء؛ إذ الجميع يستلزم ذلك، فلا يرد.

(وقَدْ) للتقليل (يَقعُ المَصْدَرُ) بعدهما، نحو: ما فرحْتُ مذْ ذَهابُكَ، (أَوِ الفِعْلُ) نحو: ما فَرحتُ مذُ ذهبتَ، (أَوْ «أنْ») مثقَّلة أو مخفَّفة، نحو: ما فرحتُ مذْ أنْ ذهبتَ. قيل: لعله اعتمد على تصور (أن) بالتشديد والتخفيف معاً[1]، أو أدرَجَها في ذكر الفعل بإرادة الفعل مجرداً أو مع (أنْ) المصدرية[2]. وإنما لم يذكر الجملة الاسمية للقلة، [١٠٦/أ] نحو: ما فرحتُ مذ زيدٌ مسافرٌ، بمعنى: مذ حين زيدٌ مسافرٌ.

(فيُقدَّرُ زَمانٌ) مفعول ما لم يسم فاعله (مُضَافٌ) صفة لصحة الحمل، فكان التقدير في: ما فرحتُ مذ ذهابِك: مدةَ زمانِ ذهابك، بمعنى: أول مدة عدم الفرح في زمان ذهابك، وفي: ما فرحت مذ أنك ذاهب: مذ زمان أنك ذاهب، وفي: ما فرحت مذ ذهبت: مذ زمان ذهبت بإضافة الزمان إلى الجملة، نحو: ﴿يَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّورِ﴾[3].

(١) ومنه السؤال غير وارد؛ لأن (أن) واقعة في نسخ لا يحصى.
(٢) وهذا السؤال غير وارد؛ لأن (أن) واقعة في نسخ لا يحصى.
(٣) سورة الأنعام، الآية: ٧٣.

(وهُوَ) أي: كل من «مذ» و«منذ» (مُبْتدأ) وصحة وقوعهما مبتدأين للتأول بالمعرفة، وهي أولُ المدة أو جميعُها. (وخبَرُهُ ما بعْدهُ) الجملة صفة (مبتدأ) أو مستأنفة. (خِلَافًا) أي: يخالف هذا القول خلافاً (للزَّجَّاج) فإنه يعكس بناء على نكارتهما. والجواب ما ذكرنا من التأويل بالمعرفة، والجملة معترضة لبيان الخلاف.

(ومِنهَا:) أي: ومن الظروف المبنية (لَدَى) وهو بمعنى: (عند)، وهو معرب، فلا وجه لبنائه، إلا أن يقال: بني (لَدُنْ) وسائر اللغات سوى لدى لتضمن معنى (من). وهو ابتداء الغاية، ولذا يلزمهما (مِن) لفظاً أو تقديراً، أو حُمِّل (لدى) التي بمعنى (عند) غير معنى الابتداء عليها.

وفيه: أنه يوجب[1] أن لا يبنى عند إظهار مِن في نحو: مِن لَدُن؛ لعدم التضمن، وحينئذ قالوا: إنها بمعنى مِن عند، وحمل (لدى) التي بمعنى (عند) عليها طرداً للباب. وفيه.

وقيل: بني لدى بالحمل على لدى الموضوعة وضع الحرف، وكذا سائر لغاته.

وفيه: أن وضع بعض اللغات وضع الحرف بناء على البناء، وعدم التصرف، ففي بناء البناء عليه دور. وفيه.

والفرق بين لدى وعند: أن عند يستعمل في الحاضر القريب، وفيما هو في حرزك وحفظك وإن بَعُدَ، بخلاف (لدى)، فإنه لا يستعمل في البعيد[2].

(١) في ج: لا يوجب.
(٢) لا يقال: المالُ لدى زيدٍ، أو لَدُنْ زيدٍ. إلا فيما يحضر عنده.

(ولَدُنْ، وقَدْ جَاءَ لَدْنِ ولَدَنْ [١٠٦/ب] ولُدْنِ ولَدْ ولُدْ) أصل اللغات: لَدُن كعَضُد، فأسكن العين بلا نقل، فالتقى الساكنان، فحركت الدال فتحاً أو كسراً، فحُركت النون كسراً، أو حُذفتِ النون من أصل اللغات، وبعبارة أخرى: بحذف النون من لدن لإسكان[1] العين، أو بعد إسكانها بلا نقل، أو بنقل أو بتحرك العين فتحاً أو كسراً للساكنين بعد إسكانها بغير نقل، أو كسراً بعد إسكانها بنقل أو بتحريك النون كسراً بعد إسكان العين بلا نقل.

["قط" و"عوض" معناهما واستعمالاتهما]

(ومِنهَا:) أي: ومن الظروف المبنية (قَطُّ) وفيها لغات. الكائن، أو هو كائنٌ (لِلمَاضِي) أي: للزمان الماضي (المَنْفِيّ) وقوع شيء فيه عموماً، فمعنى: ما رأيتُه قطُّ: ما رأيتُه في جميع الأزمنة الماضية، أو للأمر الماضي المنفي، أي: عاملُه ماضٍ منفي، نحو: ما رأيتُه قطُّ، فإن كان الماضي صفة الزمان؛ فإسناد المنفي إليه مجازٌ عقلي من باب الإسناد إلى الظرف، أي: للزمان الماضي نفي شيء فيه، وإن كان صفة العامل؛ فالإسناد ظاهرٌ، وكذا الكلام في (المستقبل المنفي)، وأما قوله:

هَـلْ رَأَيْـتَ الـذِّئْبَ قَـطّ[2]

---

(١) في ج: بلا إسكان.

(٢) قلت: تمام البيت:

حتـى إذا جَـنَّ الظَّـلامُ واخْـتَلَطْ * جاؤوا بمَذْقٍ: هَلْ رأيتَ الذِّئْبَ قَطّْ

قائله: رؤبة بن العَجَّاجُ، وقد نزل ضيفاً بقومٍ وطال انتظاره للطعام حتى جاء الليل، =

فهو ماض منفيٌّ معنًى، وقد يستعمل في الإثبات، نحو: كنتُ أراهُ قطُّ، أي: دائماً.

(وَ) منها: (عَوْضُ)[1] الكائن أو هو كائن (للمُستقبل) أي: للزمان

= ثم أتوه بلَبنٍ قليلٍ خَلَطُوه بماءٍ كثير، حتى صار لونُه مثلَ لونِ الذئب في الزُّرقة، يصفهم بالبخل. وقيل: البيت لغيره.

المذق، بفتح الميم وسكون الذال، اللبن المخلوط بالماء، فيُشابه لونُه لونَ الذئب. أي: جَاؤوا بَلَبنٍ مخلوطٍ بالماءِ مَقُولٍ عند رؤيته هذا الكلامُ.

جملة: (هل رأيت الذئب قط) محكيةٌ بقول محذوف تقديره: بمذق مقول فيه: هل رأيت... وهو من شواهد ابن عقيل (١٩٩/٣)، و«أوضح المسالك» لابن هشام (٣١٠/٣)، والأشموني (٢٨٥/١)، و«مغني اللبيب» لابن هشام (٤٤٧). وانظر «الكامل» للمبرد (١١٠/٣).

قلت أيضاً: قَطُّ: بِفتحِ القَافِ وتَشديدِ الطَّاءِ مَضمُومةً، وهو الأشهر في ضبطه. قال ابن سيده: ما رأيْتُه قَطُّ وقُطُّ وقُطُ، مرفوعة خفيفة محذوفة منها إذا كانت بمعنى الدهر، ففيها ثلاث لغات، وإذا كانت في معنى (حَسْب) فهي مفتوحة القاف ساكنة الطاء. ولو قيل فيه بالخفض والنصب لكان وجهاً في العربية. وأما الذين رفعوا أوّله وآخره فهو كقولك: مُدُّ يا هذا. وأما الذين خففوه فإنهم جعلوه أداة، ثم بَنَوْه على أصله، فأثبتوا الرَّفْعة التي كانت تكون في قطّ، وهي مشددة، وكان أجود من ذلك أن يجزموا فيقولوا: ما رأيته قُطْ مجزومة ساكنة الطاء، وجهة رفعه كقولهم: لم أره مُذُ يومان وهي قليلة. وحكى ابنُ الأعرابي: ما رأيته قَطِّ، مكسورة مشددة. انظر «لسان العرب»، مادة: قطط.

(١) قلت: قال ابن كيسان: قط وعوض: حرفان مبنيان على الضم؛ (قط): لما مضى من الزمان، و(عوض) لما يستقبل. تقول: ما رأيتُه قطُّ يا فتى، ولا أكلِّمك عَوضُ يا فتى. أو يستعمل في الماضي أيضاً. أي: أبداً. وهذا قول أبي زيد فإنه قال: «يقال: ما رأيتُ مثلَه عَوْضُ» أي: لم أرَ مثله قط فقد استعمله في الماضي كما يستعمل في المستقبل.

و(عَوْضُ): مُثَلَّثَةَ الآخِرِ مَبْنِيَّةً: ظَرْفٌ لاِسْتِغْرَاقِ المُسْتَقْبَلِ فقط لا أُفَارِقُكَ عَوْضَ، أو الماضِي أيضاً، أي: أبداً، يقالُ: لا أُفَارِقُكَ عَوْضَ، أو الماضِي أيضاً أي: أبداً. يقالُ: ما رأيتُ مِثْلَهُ عَوْضَ. مُخْتَصٌّ بالنَّفْيِ، ويُعْرَبُ إن أُضِيفَ كَـ(لاَ) أفْعَلُهُ عَوْضَ العائِضِينَ. =

المستقبل، أو للأمر المستقبل، أي: عامله يكون أمراً مستقبلاً، (المـمي) عموماً، نحو: لا أراهُ عَوضُ، أي: في جميع الأزمنة المستقبلة. ولو قال: قط وعوض للماضي والمستقبل المنفيين على وجه اللف والنشر؛ لكان أحسنَ؛ لتضمُّنه أحدَ الوجوه المحسنة، وسلامتهِ عن التكرار، لكنه تحرَّز عن توهُّم الجمع في كليهما.

(والظُّروفُ المُضَافَةُ إلَى الجُمْلَةِ) الفعلية الخبرية، نحو: ﴿يَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّورِ﴾[1]، و﴿يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ﴾[2]، (و إذْ) نحو: يومئذ وحينئذ، (يجوزُ بِناؤهَا) أي: تلك الظروف (عَلَى الفَتحِ) إذا الجملة مبنية من حيث [١٠٧/أ] هي هي، حتى ذهب البعض إلى أنها من المبنيات الأصل، لكن اكتساؤها الإعراب؛ لقيامها مقام المفرد أخرج عن كونها مبني الأصل؛ إذ مبني الأصل كالحرف والماضي والأمر لا يكون لها إعراب لا لفظاً ولا تقديراً ولا محلاً، ونحو: مررت برجل ضرب مجرور المحل فيه الجملة الفعلية لا مجرد الماضي، فخرجت الجملة عن كونها مبني الأصل، ولم يخرج عن شبهها بمبني الأصل، فاقتضى مناسبتها بالإضافة إليها ولو بواسطة كما في إذ المضافة إلى الجملة جواز البناء، واختيار الفتح للخفة.

فإن قيل: الإضافة تمنع البناء، فكيف تدعو إليه؟

= وعَوَضُ: معناه أبداً، أو الدَّهرُ، سُمِيَ به؛ لأنه كُلَّما مَضى جُزْءٌ عَوَّضَهُ جُزْءٌ. انظر «القاموس المحيط»، مادة: عوض.

(١) سورة الأنعام، الآية: ٧٣.

(٢) سورة المائدة، الآية: ١٩.

قيل: تمنع من حيث إنها نائبة عن التنوين المنافي له، وتدعو من حيث إضافته إلى المبني، فجوّز البناء توفيقاً بين جهتي كونها مانعة وداعية.

(وكَذَلِكَ) أي: كالمذكور من الظروف: (مِثْلَ وغيرَ) مقروناً (مع ما، وأنَّ، وأنْ) نحو مثل: ﴿إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾[1]، ونحو: لم يمنعني من الجلوس غيرَ أنّك قائم، ونحو:[2]

لَمْ يَمنَعِ الشُّرْبَ منها غَيرَ أنْ نَطَقَتْ حَمامةٌ في غُصونٍ ذَاتِ أَو قَالِ

بني (غير)؛ لإضافته إلى (نطقت)، وكذلك مثل للإضافة إلى الجملة صورة، وتشبيهاً بالظروف في الإبهام، ولهذا ذكرهما في بحث أواخر الظروف.

[المعرفة والنكرة]

واعلم أنه شرع في تقسيم آخر للاسم باعتبار وضعه لمعين أو غير معين، بعدما قسَّمَهُ إلى المعرب والمبني، فقال:

(المَعرِفةُ: مَا وُضِعَ) بوضع جزئي كالأعلام والمضمرات والمبهمات[3]، أو بوضع كلي وقاعدة كالمعرف باللام والإضافة والنداء.

---

(١) سورة الذاريات، الآية: ٢٣.

(٢) قلت: البيت من شواهد سيبويه (١/١٥٨)، و«مغني اللبيب» (٢٨٤). وقائله: أبو قيس ابن الأسلت، يصف ناقة، كما في «خزانة الأدب» (٢/٤٦)، وهو من البسيط. وقائله مجهول. انظر «لسان العرب»، مادة: نطق.

(٣) والحق: أن العلم موضوع لوضع جزئي لموضوع جزئي، وأما المضمرات والمبهمات؛ =

(لشيءٍ) ملتبس (بعينه) أي: لشيء معين. واحترز به عن النكرة، والتعيين باعتبار وقوعه على شيء معين في التركيب، فيدخل المضمرات والمبهمات مع كونها كليات الوضع؛ لكونها جزئيات الاستعمال.

ولا يرد نحو: ادخل السوق، فإنه معرفة، وليس بمعين؛ لتعيين الحقيقة المرادة بها، وإن كان المفرد غير معين. ويمكن أن يقال: إنه في حكم النكرة، فليكن خارجاً. وفيه.[١٠٧/ب]

ولا يرد نحو: وجه لك ورأس لك؛ لأن وضع أمثاله لغير معين، وإن تعين بعارض، أي: بعارض الخطاب.

واعلم أن الشيء المعين الموضوع له قد يكون فرداً معيناً كزيد والرجل أو معهوداً كأنت وأنا وهو، أو جنساً معيناً كأسامة والأسد محلًّى بلام الجنس، أو جماعة معينة من كل أفراد جنس أو بعضها كالمعرف بلام الاستغراق والجمع المعهود. فاعرفه.

(وهيَ:) أي: المعارف، ستةٌ بالاستقراء، وفي ذكر السادسة ـ وهي المعرفة بالنداء ـ نظر؛ لرجوعها إلى المعرَّف باللام، وذكرها على حسب

= فموضوعة لموضوع لها جزئي بوضع كلي، فإن أنت موضوع لمفرد مخاطب مذكر بملاحظة جزئي، فالوضع كلي والموضوع له. وتحقيقه في رسالة (الوضع) للإمام عضد.

قلت: وعضد الدين هو: عبد الرحمن بن أحمد، أبو الفضل، عضد الدين الإيجي: عالم الأصول والمعاني والعربية. من أهل إيج (بفارس) ولي القضاء، وجرت له محنة مع صاحب كرمان، فحبسه بالقلعة، فمات مسجوناً. من تصانيفه: «المواقف» في علم الكلام، و«العقائد العضدية» و«الرسالة العضدية» في علم الوضع. توفي سنة (٠٠٠-٧٥٦هـ = ٠٠٠-١٣٥٥م). ينظر «مفتاح السعادة» لطاش كبري زاده (١/ ١٦٩).

ترتيبها في مراتب التعريف، وأشار بالترتيب في الذكر إلى الترتيب في المرتبة.

(المُضْمَرَاتُ، والأعْلَامُ) كزيد وعمرو، (والمُبْهماتُ) أي: الموصولات وأسماء الإشارات، كالذي وهذا، (ومَا عُرِّفَ باللّام) العهدية والجنسية أو الاستغراقية، نحو: الرجل والغلام، والميم في: «ليس من امبر ام صيام في امسفر»[1] بدل من اللام، فلا يعد ما دخلته هي قسماً آخر من المعارف. ولم يقل: ما دخله اللام، لئلا يدخل ما دخله اللام الزائدة؛ لتحسين النظم، وفي ذكر اللام فقط اختيار مذهب سيبويه، وأما على مذهب الخليل؛ فحرف التعريف اللام مع الألف[2].

---

(١) قلت: إسناده صحيح، أخرجه الطبراني في «الكبير» ١٩/ (٣٨٧)، وهو عند عبد الرزاق في «المصنف» (٤٤٦٧)، ومن طريقه أخرجه الطبراني في «الكبير» ١٩/ (٣٨٦)، والبيهقي في «السنن» (٢٤٢/٤). وأخرجه أحمد في «مسنده» أيضاً (٢٣٦٧٩) والكلُّ من حديث كعب بن عاصم الأشعري، واللفظ عند أحمد: عَنْ كَعْبِ بْنِ عَاصِمٍ الْأَشْعَرِيِّ، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ السَّقِيفَةِ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «لَيْسَ مِنَ امْ بِرٍّ، امْ صِيَامُ، فِي امْ سَفَرٍ». قال ابن حَجَر في «التلخيص الحبير» (٢٠٥/٢): هذه لغة لبعض أهل اليمن، يجعلون لام التعريف ميماً، ويحتمل أن يكون النبي ﷺ خاطب بها هذا الأشعري كذلك لأنها لغته، ويحتمل أن يكون الأشعري هذا نطق بها على ما أَلِفَ من لغته، فحملها عنه الراوي عنه، وأدَّاها باللفظ الذي سمعها به، وهذا الثاني أَوجَهُ عندي، والله أعلم.

(٢) قلت: وزعم الخليل أن الألف واللام اللتين يعرّفون بهما حرف واحد كـ(قد)، وأنْ ليست واحدة منهما منفصلة من الأخرى، كانفصال ألف الاستفهام في قوله: أأريد، ولكن الألف كألف (ايم) في: (ايم الله)، وهي موصولة، كما أن ألف (ايم) موصولة، حدّثنا بذلك يونس عن أبي عمرو، وهو رأي. «الكتاب» لسيبويه (٢٤٥/١).

(أو بالنِّداءِ) نحو: يا رجلُ لقصد التعيين، بخلاف: يا رجلاً لغير معين، فإنه نكرة، وإن لم يذكره المتقدمون لرجوعه إلى ذي اللام؛ إذ أصل: يا رجلُ: يا أيُّها الرجلُ. (والمُضَافُ إلى أحَدِهَا) أي: أحد الأربعة المذكورة (مَعنًى) مفعول مطلق بحذف مضاف، أي: إضافة معنى، أي: إضافة مفيدة معنى، أو إضافة معنوية، أو مفعول فيه بحذف مضافين لقوله: (والمضاف)، أي: وقت إفادة معنى، أو مفعول له بحذف مضاف، أي: إفادة معنى، أي: الذي أضيف إلى أحدها لأجل إفادة معنى. واحترز به عن المضاف إلى أحد المعارف الأربع المذكورة إضافة لفظية، فإنها لا تفيد تعريفاً.

ولما كان المضمرات والمبهمات والمضاف إلى أحدها سابقاً، بيّنّا [١٠٨/أ] تعريفاتها قبلُ، وما عرف باللام مستغنٍ عن التحديد، فلا جرم خص العلم بذكر التعريف، فقال:

(العَلَمُ: مَا وُضِعَ لِشَيءٍ) مفعول به لـ(وضع) بواسطة اللام، عيناً أو معنى، إنساناً أو غيره، مما يتخذ ويؤلف أو لا. (بِعَينِهِ) أي: ملتبس بعينه، احتراز عن النكرة. (غيرَ) حال (مُتَناوِلٍ غَيرَهُ) فرداً أو جنساً في شيء من التراكيب، فلا يرد عدم تناول المضمر والمبهم غير المعنى المراد بها في تركيب واحد، وكذا المعرف باللام والمضاف؛ لتناولهما فرداً آخر في تركيب آخر، أو المراد: لا يجوز استعماله في غيره، بخلاف مثل: أنت، فإنه يجوز استعماله في غيره، وإنما لم يقل: غير متناول ما أشبهه [لئلا يخرج لفظة: (الله)، لأنه لا يشبّه بشيء حتى يحكم عليه بأنه

لا يتناول ما أشبهه].[1]

وفيه: أن السوالب لا يشترط فيها الموضوع، فلا يشترط لنفي تناول ما أشبهه وجوده.

وفيه: أن نفي التناول وإن كان سلباً، لكن الصلة ـ وهي قوله: (أشبهه) ـ موجبة، فيوجب وجوده ما يشبهه، وذلك باطل.

وفيه: أن الموصول مع الصلة تصور لا تصديق، وتصور ثبوت الشيء لا يوجب ثبوته في الواقع، فيمكن تعلقه بالنفي مع كون الصلة موجبة، ونفي تناول ما أشبهه: إما بنفي التناول مع وجود ما أشبهه، أو مع عدمه، وعدمه: إما بعدم الذات والصفة، أو بعدم الصفة. فاعرف.

(بِوَضْعٍ واحِدٍ) إنما قال: (بوضع واحد)؛ لئلا يخرج العلم المشترك؛ لأنه وضع لشيء بعينه، ويتناول غيره أيضاً، لكنه بأوضاع كثيرة، لا بوضع واحد، فيصدق عليه أنه غير متناول غيره بوضع واحد.

ولا يرد: أسامة؛ لوضعها لحقيقة معينة غير متناول غيرها، وإن كان ما صدق عليه من الأفراد غير معين.

وفيه: أن الرجعي والذكري كذلك. وفيه.

[أعرف الضمائر]

(وأَعْرَفُها:) أي: المعارف (المُضْمَرُ المُتَكَلِّمُ) صفة (ثُمَّ المُخَاطَبُ).

---

(١) ما بين معكوفتين زيادة من نسخة: ج.

(النَّكِرَةُ: مَا) موصولة أو موصوفة (وُضِعَ) صلة أو موصوفة (لِشَيْءٍ) مفعول به لـ(وضع) بواسطة اللام، من غير أن ينظر [١٠٨/ب] فيه الوضع لمعين بوضع كلي أو جزئي، (لَا بِعَيْنِهِ) منقولاً أو مرتجلاً، مفرداً أو مركباً، اسماً أو لقباً أو كنية، موضوعاً لعين أو معنى، حدثاً أو وقتاً أو لفظاً يوزن به، أو مراداً به لفظ، أو محض عدد. واحترز به عن المعرفة. وأما نحو: ادخل السوق؛ فمعرفة، وإن وقع على فرد غير معين؛ لأن وضعه باعتبار وضع اللام للجنس للماهية المعينة، ووقوعه على غير معين لعارض، وكذا وقوع: أسامة على فرد غير معين لا يوجب[1] النكارة لعدم الوضع. ولا يرد نحو: وجه لك ورأس لك؛ لأن ذلك وضع الشيء لا بعينه، وإن وقع على معين باعتبار عارض.

[أسماء العدد]

(أَسْمَاءُ العَدَدِ) لما ذكر النكرة عقّبها بذكر أسماء العدد التي يلازم أكثرها التفسير بالنكرة، ولو أخّرها عن المذكر والمؤنث؛ لكان أولى؛ لتعلقها ببحث التذكير والتأنيث أيضاً، وكأنه أشار إلى تقسيم آخر للاسم باعتبار دلالته على كميته وعدمها، فالأسماء على نوعين: اسم عدد وغيره، واقتصر على أسماء العدد، وأشار إلى أن كل ما سواها من القسم الآخر.

(مَا وُضِعَ) خرج بهذا القيد: ما لم يوضع للكمية، نحو: رجل، فإنه وإن فهم منه الكمية باعتبار سياق الإثبات، لكنه لا بالوضع، وكذا نحو:

---

(١) في ج: لأن وضعه يوجب...

رجلان؛ لأنه لم يقصد[1] فيه هذا القيد، بل الكمية مع الذات، وهذا الجواب يتأتى في: رجل أيضاً.

(لِكَمِّيَّةِ آحَادِ الأشْيَاء) أي: لبيان كمية أفراد الأشياء، وكمية الشيء: عدده المعين. وفيه.

والياء للنسبة، أي: الصفة المنسوبة إلى (الكم)، أي: الصفة التي يستفهم عنها بـ(كم)، وهي العدد الخاص.

قوله: (هي آحاد) جمع أحد، ولا يرد: واحد واثنان؛ لدلالتهما على الآحاد بالدفعات، وإن لم يدلّا دفعة واحدة، ولأن المراد: ما وضع للصفة الدالة على مقدار الشيء. ولو قال: ما وضع للكمية؛ لكان أولى.

وفيه: [١٠٩/أ] أنه دخل في التعريف حينئذ الخط والسطح والجسم التعليمي، فقوله: (آحاد الأشياء) احتراز عنها وعما وضع لكمية المسافة كالفرسخ والميل، وأما نحو: ثلاث جماعات أو ثلاثة جموع؛ فيدل على آحاد الجماعات والجموع، فلا يرد نقضاً.

وفي القول بأنه احتراز عن الذراع نظر؛ لأنه وضع لما وضع للكمية، وهي الخشبة المقدرة، ولم يوضع للكمية، فيخرج بقوله: (ما وضع للكمية)، ولا يحتاج خروجه إلى قوله: (آحاد).

وفيه: أنه إن لم يوضع لكمية ما يذرع به، لكنه لا يخفى وضعه لكمية الخشبة، بوضعه لخشبة متصفة بكمية معينة.

---

(١) في ج: يصدق.

(أُصُولُهَا: اثْنَتَا عَشَرَةَ كَلِمَةً) الجملة مستأنفة، كأنه لما ذكر تعريف أسماء العدد؛ حرك السامع أن يسأل: ما هي، فقال: أصولها كذا. وإنما أتى بالجواب بقوله: أصولها كذا، وإن كان الجواب المطابق للظاهر بيان أسماء العدد فقط من غير بيان أصالة البعض وفرعية الآخر تنبيهاً على أن [اللائق بالسؤال أن يسأل بالأصل منها، فكأنه تلقى المخاطب بغير ما طلب؛ تنبيهاً على أن][1] الأولى بالسؤال غير هذا.

(وَاحِدٌ) بدل بعض من (اثنتا عشرة). وفيه وفيه. أو خبر مبتدأ محذوف. (إِلَى عَشَرَةٍ) (إلى) للإسقاط؛ إذ المعنى: واحد وغيره إلى عشرة، ولو لم يقل بذلك؛ لخرج: عشرة عملاً بالغاية. (ومِائَةٌ) عطف على (واحد)، (وأَلْفٌ).

(تَقُولُ) أنت في الأعداد مفردة مركبة، ومعطوفة على وجه التعداد: (وَاحِدٌ، اِثْنَانِ، وَاحِدَةٌ، اِثْنَتَانِ أو ثِنْتَانِ) على الأصل بتذكير المذكر، وتأنيث المؤنث.

(ثَلاثَةٌ إِلَى عَشَرةٍ) أي: تقول: ثلاثة بإلحاق التاء في المذكر بتأويل الجماعة.

وفيه: أنه كما يجوز التأويل بالجماعة يجوز التأويل بالجمع أيضاً.

وقوله: (إلى عشرة) متعلق بمتنها،[2] أو المراد: وما زاد عليها إلى عشرة، فـ(إلى) للإسقاط.

---

(١) ما بين معكوفتين زيادة من نسخة: ج.

(٢) في ج: بمنتهياً.

(وثَلاثٌ) للمؤنث بترك التاء فيه للفرق بين المذكر وبينه. (إلى عشْرٍ) والتقدير فيه كما في المتقدم.

(أحَدَ عشَرَ، اِثْنا عَشَرَ، إحْدى عشْرة، اثْنتا عشْرة) وثنتا [١٠٩/ب] عشرة، شروع في العدد المركب، أي: يذكَّر الجزآن بترك التاء في المذكر، ويؤنثان بالتاء في المؤنث على الأصل. (ثلاثة عشر) وما زاد عليها (إلَى تِسعَةَ عَشَرَ، وثَلَاثَ عَشْرَةَ) وما زاد عليها (إلى تسع عشْرة) يعني: تسقط التاء من العشرة، ويثبت في النيف في المذكر، ويعكس في ذلك في المؤنث برجوع العشرة بعد التركيب إلى الأصل دون النيف تعليلاً[1] بخلاف الأصل.

(وتَمِيمٌ) مبتدأ (تُكَسِّرُ الشِّينَ) خبره، أي: شين: عشرة (في المُؤَنَّثِ) تحرزاً عن توالي أربع فتحات في: إحدى عشرة وثنتا عشرة، أو خمس فتحات في: ثلاث عشرة إلى تسع عشرة، وأما الحجاز؛ فتسكِّنُها تحرزاً عن توالي أربع متحركات مع ثقل التركيب، وهذه الجملة معترضة.

(وعِشْرُونَ وأَخَواتِهَا) وهي: ثلاثون وأربعون إلى تسعين (فِيهِمَا) أي: في المذكر والمؤنث وضعاً.

قوله: (عشرون) مقول القول على التعداد، والرفع على الحكاية، و(أخواتها) منصوبة بكسر التاء عطف عليه، و(فيهما) ظرف (تقول). وإن رفع (أخواتها)؛ فهو مبتدأ محذوف الخبر، أي: وأخواتُها مثلُها، والجملة

(١) في ج: تقليلاً.

معترضة. وإن جعل (عشرون) مبتدأ، و(أخواتها) عطفاً عليه، و(فيهما) خبراً؛ لانقطع سلسلة التعداد، فيشكل قوله: (أحد وعشرون... إلخ).

(أَحَدٌ وعِشْرُونَ) أي: تقول: أحد، بترك التأنيث في المذكر إذا زاد على عشرين، فـ(أحد) مقول، والرفع على الحكاية. (إِحْدَى) في المؤنث (وعِشْرُونَ، ثُمَّ) تقول (بِالعَطْفِ بِلَفْظِ مَا تَقَدَّمَ) عطف على قوله: (تقول)، أي: تقول كذا وكذا، ثم تقول بعطف عشرين وأخواتها على النيف ملتبساً بلفظ عدد تقدم ذكره من ثلاثة مع التاء في المذكر وثلاث بدونها في المؤنث، فتقول: ثلاثة وعشرون إلى تسعة وعشرين رجلاً، أو ثلاث وعشرون إلى تسع وعشرين امرأة، وكذا [١١٠/أ] تقول في سائر العقود، فقوله: (بلفظ ما تقدم) حال عن المعطوف عليه المفهوم، أو صفة للعطف؛ إذ التصاق المعطوف عليه بشيء يوجب التصاق العطف. (إِلَى تِسعَةٍ وتِسعِينَ وتِسْعٍ وتِسعِينَ) ومتعلق (إلى) كمتعلق (إلى) المتقدم.

(ومِائَةٌ وأَلْفٌ) من معمولات[1] (تقول) على وجه التعداد. (ومِائَتَانِ وأَلْفَانِ فِيهِمَا) أي: تقول كذا وكذا في المذكر والمؤنث وضعاً. (ثُمَّ بِالعَطْفِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ) ثم تقول قولاً ملتبساً بعطف النيف على المئة والألف وتثنيتهما وجمعه أو بالعكس واقعاً على وجه تقدم من التذكير في المؤنث والتأنيث في المذكر، والإفراد والإضافة والتركيب والعطف كما عرفت، تقول: مئة وواحدٌ أو واحدةٌ، ومئةٌ واثنان أو اثنتان، ومئةٌ وثلاثةُ رجالٍ، أو ثلاثُ نسوةٍ، ومئةٌ وثلاثةَ عشرَ رجلاً، وثلاث عشر امرأة، ومئة وعشرون

(١) في ج: من مقولات.

رجلاً أو امرأة، ومئة وأحد وعشرون رجلاً، وواحدة وعشرون امرأة، ومئة وثلاثة وعشرون رجلاً، وثلاث وعشرون امرأة، إلى: مئة وتسعة وتسعين رجلاً، وتسع وتسعين امرأة، ثم تقول: مئتان وكذا، وثلاثمائة، وكذا: إلى تسعمائة، وكذا: ألف وكذا، وألفان وكذا، وثلاثة آلاف وكذا، إلى عشرة آلاف، وكذا: واحد عشر ألفاً، وكذا: وتسعة وتسعون ألفاً وكذا، ومئة وألف وكذا، على ما ذكرنا من الألفاظ. وعلى ذلك فقس وزد. ويجوز أن يعكس العطف في الكل، فتقول: واحد ومئة في الكل.

(وفِي ثَمَانِي عَشْرَةَ فُتِحَ الياءُ) لبناء صدر الأعداد المركبة على الفتح، كثلاثة عشر، وفتح الياء: مبتدأ متقدم الخبر. (وجاءَ إِسْكَانُهَا) أي: الياء تخفيفاً، (و [شذَّ] حَذْفُها) أي: حذف الياء قولاً بكمال التخفيف (بِفَتْحِ النُّونِ) جعل له بعد الحذف [١١٠/ب] على صورة أخواته من انفتاح الصدر (شَاذٌّ) ويجوز حذفها إفراداً، وجعل التنوين معتقب الإعراب، نحو قوله:

ثنايا أربعٌ حِسَانُ وأَربعٌ فثَغْرُهَا ثَمَانُ[1]

(ومُمَيِّزُ الثَّلَاثَةِ) وما زاد عليها (إِلَى العَشَرةِ مَخْفُوضٌ) بالإضافة؛ لئلا يكون المميز الذي هو موصوف مقصود معنى بالنصب على صورة الفضلات، وأما النصب فيما زاد على العشرة؛ لضرورة امتناع الإضافة كما ستعرف. وقد جاء: ثلاثة أثواباً في الشعر على الشذوذ.

(١) قلت: أوله: لَهَا ثَنَايَا... قال البغدادي في «خزانة الأدب» (٣٤٠/٧): «ولا أعرف صاحب هذا الرجز». وهو من شواهد «اللسان»، مادة: ثغر، و«تهذيب اللغة» للأزهري، مادة: ثمن.

(ومَجْمُوعُ) أيّ جمع كان مكسراً أو بالألف والتاء إن تعين ولم يوجد غيره، وقد جاء: ﴿وَسَبْعَ سُنْبُلَاتٍ﴾[1] مع وجود: سنابل، ولم يجئ الإضافة إلى الجمع بالواو والنون أصلاً، وأما إذا وجد جمع كثرة وقلة؛ فقد غلبت الإضافة إلى جمع القلة؛ لأن الثلاثة إلى العشرة عدد القلة، وقد جاء: ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾[2] مع وجود: أقراء، وليس بقياس، وقال المبرد: قياس، والسِّرُّ في استعمال جمع الكثرة هنا مع وجود جمع القلة ـ وهو الإقراء ـ التنبيه على أن الثلاثة في التربص في حق النساء ـ لغاية شوقهن إلى الأزواج ـ كثيرة، وإنما يقع مجموعاً لكون الثلاثة فما فوقها جماعةً، فبالحريّ أن يفسر بالجماعة، وأما إفراد مميز ما فوق العشرة؛ فلما ستعرف!

(لَفظًا) كثلاثة رجال، (أَوْ معنًى) كتسعة رهط، وثلاثة ذود، وخمسة نفر. (إلَّا فِي) أي: مخفوض في كل المواضع إلا في (ثَلاثِمائةٍ) وما زاد على ذلك (إلَى تِسعِمائةٍ) فإن مميز الثلاث إلى التسع في ثلاثمئة إلى تسعمئة ـ وهو لفظ المئة ـ مخفوض مفرد، ولم يستعمل عشرة مائة استغناءً بالألف، وإنما فعلوا ذلك؛ لكراهتهم أن يرجعوا بعد التزام المفرد في أحد عشر إلى تسعة وتسعين قهقرى إلى الجمع الذي طال عهده في ثلاثة إلى عشرة. وإنما رجعوا إلى الخفض تحرزاً عن هذان[3] الثلاثة إلى التسعة [١١١/أ] من كل وجه.

---

(١) سورة يوسف، الآية: ٤٣.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٢٨.

(٣) في ج: عن إصدار.

(وكانَ قياسُها) أي: المئة المضافة إليها ثلاث إلى تسع (مئاتٌ) كبنات، (ومِئِين) كثبين، وبعضهم يضم الميم، قال الأخفش: لو ضممت ميم مئات [فقلت: مؤات] كمؤون جاز، لكن ترك هذا القياس، واستحسن الحمل على ما يليه من تسعة وتسعين رجلاً في لزوم إفراد التمييز.

فإن قيل: إضافة العدد إلى الجمع بالواو والنون غير جائز أصلاً، فلا يجوز: ثلاثة مسلمين، ولا: ثلاث سنين، فكيف يقال والقياس: مئين؟

قيل: سماه قياساً من حيث هو جمع بقطع النظر عن كونه جمعاً بالواو والنون. وفيه.

(ومُمَيِّزُ) مبتدأ (أَحَدَ عَشَرَ) وما زاد عليه (إلى تِسْعَةٍ وتسعينَ مَنْصُوبٌ) منصوب (مُفْرَدٌ) صفة أو خبر بعد خبر. أما النصب، فلامتناع الإضافة. أما في أحد عشر إلى تسعة عشر؛ فلامتناع تركيب ثلاثة أشياء مع الامتزاج المعنوي؛ لمكان الإضافة إلى المفسر، بخلاف نحو: أحد عشرك، فإنه تركيب ثلاثة أشياء، وحادي عشر، فإنه تركيب أربعة أشياء؛ لعدم الامتزاج المعنوي الناشئ من الإضافة إلى المفسر. وأما في عشرين وما زاد عليها إلى تسعة وتسعين؛ فلامتناع كل من حذف النون وإبقائها بناءً على أصالتها وشبهها بنون الجمع، وأما الإفراد؛ فلكونه الأصل، وحصول غرض التفسير به، فلا يسوغ العدول عنه من غير حاجة.

(ومُمَيِّزُ) مبتدأ (مِئةٍ) مضاف إليه (وألفٍ وتَثْنِيَتِهِمَا) أي: تثنية المئة والألف، وهي: مائتان وألفان، (وجَمْعِهِ) أي: جمع الألف، وهو: الآلاف والألوف، وإنما لم يقل: وجمعهما؛ لأن جمع المئة ليس بمستعمل حيث

يقال: ثلاثمائة إلى تسعمائة، ولا يقال: مؤون أو ماءات. (**مَخْفُوضٌ**) خبر (**مُفْرَدٌ**) صفة أو خبر بعد خبر. أما الخفض؛ فعلى الإضافة. وأما الإفراد؛ فلأصالة الإفراد، وحصول الغرض. أو يقال: لما أشبه المئة والألف الثلاثة إلى العشرة في اللفظ من حيث إنهما [١١١/ب] من أصول العدد مثلها، ولا تركيب فيهما، ولا زيادة، ولا عطف، وأشبها أحد عشر إلى تسعة وتسعين في الكثرة مع أنهما يقربان بهذا القسم؛ أعطي مميزها حكم أحد حكمَيْ مميز الثلاثة إلى العشرة، وهو الخفض، وأحد حكمَيْ أحد عشر إلى تسعة وتسعين، وهو الإفراد؛ توفيقاً بين الاعتبارين، ولم يعكس؛ إذ التمييز أصله أن لا يجمع.

(**وإِذَا كَانَ المَعْدُودُ مُؤَنَّثاً واللَّفْظُ مُذَكَّراً**) نحو: عندي ثلاثة أشخاص من النساء، أو ثلاث أشخاص منهن. وقوله: (واللفظ... إلخ) عطف على خبر (كان) من قبيل العطف على معمولي عامل واحد بحرف واحد. (**أَوْ بِالعَكْسِ**) أي: وإن كان الأمر بعكس ما ذكر، بأن كان المعدود مذكراً واللفظ مؤنثاً، نحو: عندي ثلاثة نفوس من الرجال، أو ثلاث نفوس منهم. (**فَوَجْهَانِ**) أي: ففي العدد وجهان للعمل بالاعتبارين: التأنيث والتذكير، وحق هذا الحكم: أن يذكر عند بيان التذكير والتأنيث، لا بعد بيان المئة والألف؛ لعدم افتراقهما تذكيراً وتأنيثاً

(**وَلَا يُمَيَّزُ واحدٌ واثْنَانِ**) أي: لا يُذكَر لواحد واثنين تمييز، ولا يرد: ﴿إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾[1]، ....

(١) سورة البقرة، الآية: ١٦٣.

و﴿لَا تَتَّخِذُوا إِلَٰهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾[1]؛ لأن ذكر العدد بعد ذكر المعدود الدالّ على ذلك العدد تأكيد وتوضيح، وعكس ذلك لا يجوز؛ إذ التأكيد لا يجوز أن يكون أزيدَ من المقصود.

وفيه نظر؛ لأنه أتى في كلامهم التأكيدُ أزيدَ من المقصود، نحو: جاءني القومُ كلُّهم أجمعون.

(اسْتِغْنَاءً) مفعول له لنفي الفعل بحذف مضاف، لا للفعل المنفي، أي: بترك تمييز واحد أو اثنين مخافةَ لزوم استغناء، وإلا؛ يتوجه النفي إلى القيد، فيفسد المعنى (بِلَفْظِ تَمْييزِه) أي: تمييز كل واحد منهما، على تقدير ذكر التمييز معهما عن كل واحد (مِنهُمَا) والجاران [١١٢/أ] يتعلقان بـ(استغناء).

فإن قيل: الاستغناء عن شيء لا يمنع ذكره على وجه تأكيد أو تشويق أو نحوهما، كما في: ﴿إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾، ونعم رجلاً زيدٌ.

قيل: (مثلُ: رجلٌ ورَجُلانِ لإفَادَتِهِ) أي: لإفادة مثل رجل ورجلان (النَّصَّ المَقْصُودَ) والتصريح (بِالعَدَدِ) من المفرد الواحد في مميز واحد، والاثنين في مميز اثنين، فلا حاجة إلى العدد؛ لحصول المقصود بلفظ التمييز، ولو ذكر معه؛ لكان ضائعاً.

وفيه: بل يمتنع إيقاعه تمييزاً لأن كون التمييز مغنياً عن المميز، خلاف ما عليه باب التمييز على إفادة النسبتين معاً، وعدم استغناء كل عن

(١) سورة النحل، الآية: ٥١.

الآخر كما عرف في: عندي منوان سمناً، وقفيزان بُراً، وعشرون درهماً، وملؤه عسلاً. وأما: نِعمَ رجلاً، ورَبَّهُ رجلاً؛ فعلى خلاف الأصل والشذوذ، فلا يتوجه بهما النقض.

قوله: (بالعدد) متعلق بالنص، أي: التصريح بالعدد المقصود، وهو التصريح بالواحدة، أو ضم واحد إلى واحد، أو متعلق المقصود، أي: لإفادتهما التصريح الذي قصد بالعدد من بيان الكمية.

(وتَقُولُ) أنت (فِي المُفْرَدِ) أي: الواحد (مِنَ المتعَددِ) أي: في استعمال العدد في أحد المعدودات، فقوله: (من) ظرف مستقر واقع صفة للمفرد، أي: الواحد الكائن من المتعدد، أو صلة الإفراد، أي: الذي أفرد من المتعدد. (باعتِبارِ تَصْييرِهِ:) أي: قولاً ملتبساً باعتبار تصيير ذلك العدد المفرد عدداً أنقص من عدده أزيد عليه بواحد، أو يكون المعنى: بسبب اعتبار تصييره، فقوله: (تصييره) من إضافة المصدر إلى الفاعل، وكلا المفعولين محذوف، أي: تقول في المفرد المذكر.

(الثَّانِي) أي: المفرد المصير للواحد اثنين، (والثَّانِيةُ) في المؤنث، وما زاد عليها منتهياً (إِلَى العَاشِرِ) أي: عاشر التسعة، وعاشر التسع في المذكر، (والعَاشِرةِ) [١١٢/ب] في المؤنث (لَا غَيرُ) أي: لا تقول غير ذلك، فـ(غير) مبني على الضم؛ لأن ما قبل الثانية والثاني، وهو الأول والأولى، وما بعد العاشر والعاشرة، وهو أحد عشر فصاعداً ليس لهما فعل بمعنى التصيير حتى يشتق منه اسم فاعل بمعناه، وما روي من نحو: كان القوم عشرين فثلثتهم، أي: صيّرتهم ثلاثين، وكانوا ثلاثين فربعتهم:

صيرتهم أربعين. وأما ثالث اثني عشرهم ورابع ثلاثة عشرهم بمعنى: مصيِّرهم ثلاثة عشر وأربعة عشر؛ فلو سلم صحته لكان محمولاً على ثلّثت عقدتهم، وربَّعت عقودهم، وثالث نيّف اثني عشرة، ورابع نيف ثلاثة عشر، أي: مصيِّره ثلاثة ومصيِّره أربعة، فلا يرد ذلك الإشكال.

(وَ) تقول في المفرد من المتعدد (بِاعتِبارِ حالِهِ:) ومرتبته في التعداد (الأَوَّلُ) في المذكر، وزنه: أفعل، وقيل: فوعل، والأولى يؤيد الأول، وصرفُهُ في نحو: (أتيتُ أولاً) يؤيد الثاني. (والثانِي) في المذكر، (والأُولَى والثَّانيةُ) في المؤنث، وما زاد عليهما من المفردات. (إلى العَاشِر) في المذكر (والعَاشِرَة) في المؤنث.

(و) تقول باعتبار حاله فيما زاد على العشرة من المركبات: (الحَادِيَ عَشَرَ) في المذكر، فهو عطف على (الأول)، لا على (العاشر)، وإلا يلزم تعدد الغاية. (والحَادِيَةَ عَشْرَةَ) للمؤنث بتأنيث الجزأين؛ ليكون مخالفاً للمذكر من كل الوجوه. (والثَّانِيَ عَشَرَ، والثَّانِيَةَ عَشْرَةَ) وما زاد عليهما (إلَى التَّاسعَ عَشَرَ) في المذكر، (والتَّاسِعَةَ عَشْرَةَ) في المؤنث، أشار بترك ما ذكره في صورة التصيير من قوله: (لا غير) إلى أنها غاية المركب، لا غاية بيان الحال، فإن بيان الحال شائع فيما فوق ذلك أيضاً، وإنما ذكر بيان الحال في العدد المركب دون العقود والمئة والألف؛ لعدم التعين[1] فيها دون ما زاد على العشرين والمئة والألف؛ لأن تغييره بحسب تغير

(١) في ج: التغير.

المفرد، بخلاف [١١٣/أ] تغير المركب، فإنه يباين تغيير[1] المفرد أو تغييره في الأول إلى الأول، وتغيير المركب إلى الحادي دون الأول، فتقول: الرجل العشرون، والمرأة العشرون، وكذا: الحادي والعشرون، والحادية والعشرون، إلى: التاسع والتسعين، والتاسعة والتسعين، والرجل المئة أو الألف، والمرأة المئة أو الألف، الحادية والمئة أو الألف فصاعداً إلى ما لا يتناهى.

(ومِنْ ثَمَّ) أي: من أجل أنه يجري في الواحد من المتعدد اعتباران، أو لأجل اختلاف الاعتبارين أو تحققهما. (قِيل في) الاعتبار (الأوَّل:) وهو اعتبار التصيير أو في المفرد من المتعدد باعتبار التصيير (ثَالِثُ اثْنَيْنِ) بالإضافة إلى الأنقص بدرجة، (أَيْ: مُصَيِّرُهُمَا) أي: مصيِّر الاثنين ثلاثةً، (مِنْ ثَلَثْتِهِمَا) أي: صيرت الاثنين ثلاثة من الثلث، وهو تصيير الاثنين ثلاثة.

(وفِي) الاعتبار (الثَّانِي:) وهو اعتبار بيان الحال، أو في المفرد من المتعدد باعتبار حاله (ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ) بالإضافة إلى عدد يساوي عدده، (أَيْ: أَحَدُهَا) أي: أحد الثلاثة المتأخر بدرجتين، ويجوز أن يضاف إلى عدد فوقه، فيقال: ثالث أربعة أو خمسة فصاعداً.

(وتَقُولُ:) في إضافة ما زاد على العشرة مما وضع[2] لبيان الحال

---

(١) في ج: بيان بتغيير.

(٢) في ج: صيغ.

(حَادِيَ عَشَرَ، أَحَدَ عَشَرَ) أي: واحد من أحد عشر متأخر بعشر درجات واقعاً (عَلَى) الاعتبار (الثَّانِي) وهو اعتبار بيان الحال (خَاصَّةً) حال من الاعتبار الثاني، والتاء للمبالغة، أو مصدر لفعل محذوف، أي: خص الاعتبار الثاني بذلك خصوصاً، والجملة حال أو معترضة.

(وإنْ شِئْتَ) شرط (قُلْتَ:) جزاء، أي: إن شئت تقول هذا المعنى بعبارة أخرى. (حَادِيَ أَحَدَ عَشَرَ) بحذف الجزء الآخر عن الأول تخفيفاً، أو استغناء عنه بذكره، وهكذا تقول (إلَى تَاسِعِ [١١٣/ب] تِسعةَ عَشَرَ، فيُعرَبُ الجُزءُ الأَوَّلُ) لعدم موجب البناء، وهو التركيب، ويبنى الجزآن الباقيان؛ لعدم موجب البناء. فقوله: (فيعرب) عطف على (الجزاء)، أو استئناف، على معنى: فأنت تعرب الأول على نحو قوله:

أَلَـمْ تَسْـأَلِ الرَّبْـعَ القَـواءَ فَيَنْطِـقُ[1]

أي: فهو ينطق.

** ** **

(١) قلت: البيت بتمامه:

أَلَـمْ تَسْـأَلِ الرَّبْـعَ القَـواءَ فَيَنْطِـقُ * وَهَلْ تُخْبِرَنْـكَ الْيَـوْمَ بَيْـداءُ سَـمْلَقُ؟

وهو من البحر الطويل. الرَّبْعُ: المنزل، والقَوَاء: الخالي الذي لا أنيس فيه، والبَيْداءُ: الأرض القفر، والسَّمْلَق: الصَّفْصَفُ، وهو المستوي من الأرض. والبيت لجميل بن مَعْمَر العُذْري القُضَاعي، المشهور بجميل بثينة المتوفى سنة (٨٢هـ) في «ديوانه» (١٣٧)، و«خزانة الأدب» (٥٢٤/٠٨)، وبلا نسبة في «أوضح المسالك» (١٨٥/٠٤)، و«مغني اللبيب» (١٦٨/١)، و«الكتاب» لسيبويه (١٨٥/١).

[المُذكَّر والمؤنث]

(المُذكَّرُ والمُؤنَّثُ) لما وقع ذكر التأنيث والتذكير في باب العدد، جرَّ إلى ذكر هذا القسم، أو شروع في تقسيم آخر للاسم باعتبار التذكير والتأنيث. وإنما قدم المذكر لأصالته.

(المُؤنَّثُ) قدم المؤنث في البيان؛ رَوْماً للاختصار ببيانه، وتعميماً للتذكير في كل ما يخالفه، كتقديم الإعراب التقديري، وتعميم اللفظي في كل ما عداه. ويمكن أن يقال: قدمه أخذاً في البيان من القريب، أو ترجيحاً للوجودي على العدمي.

(مَا) موصولة أو موصوفة (فِيهِ) صلة أو صفة (عَلَامَةُ) فاعل الظرف، أو مبتدأ مقدم الخبر (التَّأنِيثِ) تاءً أو ألفاً، مقصورة أو ممدودة، أو ياء. (لَفظًا) أي: ملفوظاً حقيقة كامرأة وناقة ونملة وطلحة وعلامة، أو حكماً كعقرب، لا سيما إذا سمي به مذكر؛ إذ الحرف الرابع في المؤنث في حكم تاء التأنيث، ولهذا لا تظهر التاء في تصغير الرباعي من المؤنثات السماعية، ونحو: حائض وطالق من الصفات المختصة الثابتة، ونحو: كلاب وأكلب مما جمع تكسيراً. (أَوْ تَقْدِيرًا) كدار ونعل وقدم وغيرها من المؤنثات السماعية.

(والمُذكَّرُ) ملتبس (بِخِلَافِهِ) أي: مخالفة المؤنث، أي: ما لم يوجد فيه علامة التأنيث لا لفظاً ولا تقديراً ولا حكماً.

(وعَلامَةُ التَّأنيث:) المذكورة في حد المؤنث (التاءُ، والألفُ) سواء كانت (مَقصُورةً أوْ مَمدُودةً) وإنما لم يذكر التاء في هذي، ولعل تأنيثه عنده صيغ كتأنيث هي، وأنتِ بالعلامة وكتثنية هذا والذي، نحو: هذان واللذان على قول مَن يرى بناءهما، وبعضُهم [١/١١٤] عدَّ الياء في هذي وتي من علامة التأنيث، وذكر أن التأنيث بالياء مِن خصائص اسم الإشارة، فلعله قائل في اسم الإشارة بالتصرف تأنيثاً وتذكيراً، وإفراداً وتثنية.

[المؤنث الحقيقي واللفظي]

(وهُوَ) أي: المؤنث: (حَقِيقيٌّ ولَفَظِيٌّ).

(فالحَقِيقيُّ) وهو الخلقي، (مَا بِإزَائِهِ) ومقابلته (ذَكَرٌ) كائن (في) جنس (الحَيَوانِ) الذكر هنا خلاف الأنثى، لا قبل الرجال. ولو قال: ما له فرج لا ذكر؛ لكان أولى، حيث يشمل الأنثى التي ليس بإزائها ذكر في الحيوان، ولو فرض شيء من الحيوانات كذلك. احترز به عن تأنيث النخل. (كَامرأةٍ) في الأناسي، (ونَاقةٍ) في البهائم، إذ بإزائهما رجل وبعير، وكذا: نُفَساء وحُبْلَى وأَتَانٍ وعَنَاقٍ.

(وَ) المؤنث (اللَّفظيُّ) أي: المنسوب إلى اللفظ لوجود علامة التأنيث في لفظة حقيقة أو تقديراً أو حكماً بلا تأنيث خلقي في معناه. (بخِلَافِهِ) أي: ملتبس بمخالفة المؤنث الحقيقي، أي: ليس بإزائه ذكر في الحيوان، سواء كان معناه مذكراً حقيقياً مسمى علم كطلحة، أو صفة كعلامة، أو اسم جنس كنملة ذكراً، أو لا يكون مذكراً حقيقياً ولا مؤنثاً

حقيقياً كظلمة وعين، والأول لا يؤثر إلا في حكم نفسه، وهو منع الصرف، ولا يسري إلى غيره من فعل أو صفة، نحو: قام طلحة وطلحة القائم، خلافاً لبعض الكوفية، وكـ(عقرب) علماً للمذكر وفاقاً، وكذا تأنيث نحو: نملة، ذكر عند ابن السكيت، وبنى أبو حنيفة ﷺ الاستدلال على أن النملة في: ﴿قَالَتۡ نَمۡلَةٞ﴾[1] أنثى على ذلك. (كَظُلْمَةٍ وعَيْنٍ).

(وإذَا أُسْنِدَ إلَيْهِ) أي: إلى المؤنث إذا كان حقيقياً مظهراً أو مضمراً، واللفظي مضمراً بقرينة السياق، حيث قال بعد ذلك: (وأنت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار). (الفِعْلُ) المتصرف، بخلاف: نعم المرأة هند بلا فصل، نحو: حضرت امرأة، بخلاف نحو: حضرت القاضيَ امرأةٌ، حيث لا يجب سراية التأنيث إلى الفعل؛ لمكان الفصل. (فالتَّاءُ) [١١٤/ب] واجبة، بدليل مقابلة التخيير، ولا يسوغ تقدير: وجبت، وجعلها فاعلاً له، حيث يلزم امتناع الفاء، وإنما تجب التاء للسراية. أما في المضمر مطلقاً؛ فلمكان الامتزاج، وأما في ظاهر المؤنث الحقيقي؛ فلقوة التأنيث، بخلاف ظاهر غير الحقيقي؛ لقصور في الامتزاج؛ لمكان الظهور، وقصور في

(١) سورة النمل، الآية: ١٨. هذا، وإن القصة التي يشير إليها الشارح الهندي رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة هي التي أوردها الزمخشري في «كشافه» (٣٦١/٣) في الآية الـ١٨ من سورة النمل، إذ قال: «عن قتادة أنه دخلَ الكوفة، فالتفَّ عليه الناس، فقال: سلُوا عما شِئتم، وكان أبو حنيفة ﷺ حاضراً وهو غلام حَدَثٌ. فقال: سلوه عن نملة سليمان، أكانت ذكراً أم أنثى؟ فسألوه فأُفحِمَ، فقال أبو حنيفة: كانت أنثى، فقيل له: من أين عرفتَ؟ قال: من كتاب الله، وهو قوله: ﴿قَالَتۡ نَمۡلَةٞ﴾، ولو كانت ذكراً لقال: قال نملة». قال الزمخشري معلقاً: وذلك أنّ النملة مثلُ: الحمامة والشاة في وقوعها على الذكر والأنثى، فيميَّز بينهما بعلامة، نحو قولهم: حمامة ذكر، وحمامة أنثى، وهو وهي.

التأنيث لعدم كونه حقيقياً، فبالحري أن لا يلزم فيه السراية، بل يجوز بناء على الامتزاج والتأنيث من وجه دون وجه.

واعلم أنه لا تلزم التاء إذا كان دليلاً كما في صورة الفصل، وكون الفعل جامداً، وكون المؤنث الحقيقي من البهائم، وتخلفُ الحكم عن القاعدة بالدليل أمرٌ شائع مستفيض، فلا يحتاج إلى الاستثناء صريحاً.

(وأنتَ فِي ظَاهِرِ) أي: في إسناد الفعل إلى ظاهر المؤنث اللفظي. واحترز به عن المضمر، نحو: الشمس طلعت، فإن التاء فيه واجبة، والظرف متعلق بالخيار. (غَيرِ) المؤنث (الحَقِيقِيِّ) وما في حكمه من مؤنث البهائم كسائر الناقة (بالخِيَارِ) أي: ملتبس بخيارك بين التاء وعدمها، أو تذكير الفعل وعدمها، أو اعتبار جهتي التأنيث وعدمه باعتبار اللفظ والمعنى.

(وحُكْمُ ظَاهِرِ الجَمْعِ) احترز عن ضميره نحو: الرجال جاءت أو جاؤوا، فإن إلحاق التاء أو ضمير الجمع فيه واجب؛ لا إلحاق التاء بالتعيين، والإضافة من باب: جرد قطيفة، وأخلاق ثياب. (غَيرِ) جمع (المُذَكَّرِ) بدل أو صفة الجمع بجعل اللام زائدة، أو على القول بتعرف غير باشتهار جمع المذكر السالم نقيضاً للمكسر وذي الألف والتاء، كما في: أعجبني الحركة غير السكون. (السَّالِمِ) إلا في نحو: بنين، فإن حكمه حكم البناء، نحو قوله تعالى: ﴿آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ﴾[1]، وإن كان الجمع المذكر السالم (مُطْلَقَاً) ظرف بمعنى التشبيه المفهوم من اتحاد

(١) سورة يونس، الآية: ٩٠.

الحكم، أي: زماناً مطلقاً، أو في جميع الأحيان، سواء كان واحده مؤنثاً حقيقياً، نحو: ﴿إِذَا [١١٥/أ] جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَـٰتُ﴾[1]، ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾[2]، أو مذكراً حقيقياً، نحو: جاءت الرجال. (حُكْمُ ظَاهِرِ غَيرِ الحَقِيقِيّ) بتأويله بالجماعة، ولم يُؤَوَّل بها جمع المذكر السالم كراهة اعتبار التأنيث مع بقاء صيغة المذكر، وإنما شبَّه ظاهر الجمع بظاهر غير الحقيقي، ولم يطلق؛ لأن مضمره ليس كمضمره؛ لأن مضمره يستلزم التاء والواو في الذكور العقلاء، والنون في غيرهم، نحو: الرجال جاءت أو جاؤوا، أو الليالي والأيام مضت أو مضين.

(وضَميرُ) العائد إلى صيغة جمع التكسير للذكور (العَاقِلِينَ غيرُ) الجمع (المُذَكَّرِ السَّالِمِ) احترز عن العاقلين إذا جمعوا سالماً، فإن ضميرهم الواو فحسب، ويقال: الزيدون والمسلمون جاؤوا لا جاءت. وقوله: (غير) كغير السابق في الإعراب.

(فَعَلَتْ) أي: ضمير ما يوزن بفعلت، وهو هي المستكن فيه، وهو المقرون بالتاء الساكنة هي تاء التأنيث. (وَ) ضمير موزونات (فَعَلُوا) وهو هم، نحو: الرجالُ جاءت أو جاؤوا، بالتاء الساكنة للتأنيث بتأويل الجماعة، أو بالواو لكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع. (والنِّسَاءُ) أي ضمير، نحو: النساء من جموع المؤنثات على طريقة عموم المجاز، أو على إرادة الصفة المشهورة من لفظ النساء، كما في نحو: لكل فرعون موسى،

(١) سورة الممتحنة، الآية: ١٢.
(٢) سورة يوسف، الآية: ٣٠.

أو المراد: ما في حكمها من المؤنثات اللفظية والمعنوية. وكذا التأويل في قوله: (والأيّامْ)، أي: ضمير نحو: الأيام من جموع المذكر غير العاقل (فَعَلَتْ وفَعَلْنَ) أي: ضميرهما. أما تاء التأنيث؛ فبتأويل الجماعة، وأما النون في الأيام؛ فلكونه جمعاً لغير العقلاء، والنون وضعت لهذا النوع من الجمع كالواو وضعت لجمع العاقلين، وأما في نحو: النساء؛ فللحمل على جمع غير العقلاء، أو الإناث لقلة عقولهن يجري مجرى غير العقلاء.

** ** **

المثنى

(المثنى) شرع في تقسيم آخر للاسم باعتبار [١١١/ب] الإفراد والتثنية والجمع، وبين الفرعين، وهما: المثنى والمجموع. اعلم أن ما سواهما المفرد، وما للاختصار، وقدم المثنى على المجموع؛ لسبق عادده على عدد المجموع، ولقربه بالمفرد، ولسلامة لفظ المفرد فيه البتة، ولكثرته، ولعدم اختصاصه بشريطة بخلاف الجمع، لاختصاص أحد أقسامه بالذكور العقلاء، وأن لا يكون أفعل فعلاء، ولا فعلان فعلى، ولا مستوياً معه المؤنث، ولا بتاء التأنيث كعلامة، والقسم الآخر، وهو الجمع بالألف والتاء بالمؤنث أو بالمذكر الذي لم يكسر، أو كان من صفات غير العقلاء، أو خماسياً، وأن لا يكون فعلاء أفعل، ولا فعلان فعلى، ولا مستوياً معه المذكر، ولا مجرداً عن التاء من الصفات المختصة بالمؤنث، والقسم الثالث وهو جمع التكسير بسماع الصيغة،[1] وتوقيف الوضع.

(ما لحق آخره ألف) نحو: مسلمان والزيدان، (أو ياء) نحو: مسلمين والزيدين. وإنما اختير لزيادة التثنية والجمع السالم حروف العلة؛ لكثرة دورها، فخصت بعضها تقليلاً للاشتراك، وخصت الألف بالتثنية؛ لكثرتها وخفة الألف، ولكونها ضمير التثنية في الفعل، ولكونها آخر لفظ هما وأنتما، والواو بالجمع؛ لكونها للجمع ضميراً، وعاطفة، ولحصولها

---

(١) في الأصل الخطي: الصفة.

بجمع الشفتين، ثم زيدت التاء تكثيراً لأبنية التثنية والجمع السالم ليتوصل إلى تقليل الاشتراك في الأحوال، وإلا؛ لكان الألف والواو في الأحوال الثلاث، وفرق بينهما بحركة ما قبل الياء، ففتح في التثنية لوفق ما قبل الألف، وكسر في الجمع فرقاً.

(**مَفْتُوحٌ مَا قَبْلَهَا**) صفة سببية لقوله: (ياء)، أي: ياء فتح حرف حصل قبلها؛ لوفق ما قبل الألف، (**ونُونٌ**) والحق تأخير [١١٦/أ] ذكر النون عن قوله: (ليدل) لعدم تأثيرها في هذه الدلالة، بل هي عوض عن الحركة والتنوين. (**مَكْسُورةٌ**) للتعادل، ولأن الأصل في تحريك الساكن الكسر، كما عرف، ولئلا يثقل اللفظ بتوالي الأمثال، وهي فتحة ما قبل الألف، والألف التي في حكم الفتحتين، وفتحة النون.

(**لِيَدُلَّ**) ما لحق آخره ذلك. وفيه.

أو كل واحد من الألف والياء. وفيه.

أو اللحوق. وفيه نظر؛ لاشتماله على لحوق النون أيضاً، ولا دلالة لها على ذلك.

(**عَلَى أنَّ مَعَهُ مِثْلَهُ**) أي: ما يماثله في اللفظ، أو في الوحدة بقرينة قوله في الجمع: (ليدل على أن معه أكثر منه). (**مِنْ جِنْسِهِ**) في المعنى، لا من خلاف جنسه، فلا يجوز: العينان للباصرة والشمس إلا على عموم المجاز، خلافاً للأندلسي، فإنه يجوز عنده تثنية المشترك اللفظي. وأما نحو: القمرين؛ فعلى التغليب.

وفي التقييد به لإخراج نحو: العينين للشمس والباصرة نظر؛ لأنه فرد من المثنى وإن كان ممتنعاً، وامتناعُ فرد لا ينافي كونه فرداً من الماهية، فلا يجوز التعريف، بما يخرج عنه ذلك المفرد الممتنع، ألا يرى أنهم عرفوا مفعول ما لم يسم فاعله بأنه: كل مفعول حذف فاعله، وأقيم هو مقامه، ولم يحترزوا عن المفعول له ومعه وثاني (علمت) وثالث (أعلمت) في الحد، وعرفوا الترخيم بأنه: حذف في آخره تخفيفاً، ولم يخرجوا ترخيم المضاف والمستغاث، وعرفوا المصغَّر بأنه المزيد فيه ليدل على تقليل، ولم يخرجوا تصغير الضمائر ونحوه من الممتنعات إلى غير ذلك.

فالحق ما ذكر في «المفصل»[1] من جعل الألف والياء علماً على ضم واحد إلى واحد من غير تقييد باتحاد الجنس، اللهم إلى أن يقال: يراد تعريف المثنى الصحيح غير الممتنع.

واعلم أنه لو أريد بقوله: (مثله) في الوحدة [١١٦/ب] والجنس جميعاً لاستغنى عن قوله: (من جنسه).

(فَـ) الاسم (المَقْصُورُ) سمي مقصوراً؛ للامتناع عن الممدود.

واعلم أن التثنية أنواع: صحيح ومقصور وممدود، فالصحيح حكمه كذا، والصحيح والمنقوص حكمهما ظاهر؛[2] لعدم جريان تغيير في تثنيتهما.

---

(١) قلت: «المفصل في صنعة الإعراب» للزمخشري (ص٢٢٩) وكلامه: «هو [المثنى]: ما لحقت آخره زيادتان: ألف أو ياء مفتوح ما قبلها، ونون مكسورة، لتكون الأولى علماً لضم واحد إلى واحد، والأخرى عوضاً مما منع من الحركة والتنوين الثنتين في الواحد».

(٢) في ج: فالمقصور حكمه كذا، والممدود حكمه كذا، والصحيح والمقصور [لعله =

(فإنْ) الفاء للتفسير على هذا التحقيق (كَانَتْ أَلِفُهُ [مُنْقَلبةً]) كائنة (عَن واوٍ) أي: إن كان أصلها الواو حقيقة كعصوان، أو حكماً بأن كان مجهول الأصل، ولم يمل، كإِلَوَانِ في المسمى بإلى. (وهُوَ) أي: والحال أن ذلك المقصور (ثُلَاثِيٌّ) أي: ذو ثلاثة أحرف، لا الثلاثي الاصطلاحي؛ ليخرج: سفلى. (قُلِبَتْ) ألفه (وَاوًا) لاعتبار الأصلي حقيقة أو حكماً، أو لخفة الثلاثي، بخلاف ما فوقه، حيث لم يرد فيه لمكان الثقل.

(وإلَّا) أي: وإن لم يكن كذلك، بأن كانت ألفه عن ياء حقيقة، كرحيان في رحى، أو حكماً بأن كان مجهول الأصل أو عديمه، وقد أميل، كمتيان في متى، حيث جاء متى ممالاً، أو كان على أربعة أحرف فصاعداً أصلية كانت الألف كمعلى ومصطفى، أو زائدة كحبلى وأرطى وجحرى وحبارى. (فبِاليَاءِ) اعتباراً للأصل فيما أصله الياء حقيقة أو حكماً، أو تحقيقاً فيما زاد على ثلاثة أحرف.

ولو قال: وإلا ياء بتقدير: وقلبت ياء؛ لكان أوفق وأخصر، لكنه قصد الثبوت بإيراد الاسمية في الجزاء؛ لكثرة صوره، وغلبة وجوده.

(وَ) الاسم (المَمْدُودُ إنْ كانَت هَمْزَتُهُ أَصْلِيَّةً) أي: غير زائدة، ولا منقلبة عن أصلية أو زائدة، كقراء في جمع قارئ. (تَثْبُتُ) أي: الهمزة؛ لمكان الأصالة، وحكى أبو علي عن بعض العرب قلبها واواً، نحو: قراوان حملاً على الأخوات.

= المنقوص] حكمهما ظاهر.

(وإنْ كانَت) همزته (للتَّأنِيثِ قُلِبَتْ) همزته (وَاوَاً) كحمراء وصحراء، تقول: حمراوان وصحراوان [١١٧/أ] كراهة ثبوت صورة علامة التأنيث في الوسط، وتثبت التاء لضرورة دفع اللبس، وتعيين الواو تحرزاً عن اجتماع اليائين في النصب والجر. (وإلَّا) أي: وإن لم تكن أصلية، ولا للتأنيث، بل كانت منقلبة عن أصلية، ككساء ورداء، أصلهما: كساوٌ ورِدايٌ، أو كانت زائدة للإلحاق، كعِلْبَاء، فإنه ملحق بسرداج[1] (فالوَجْهَانِ) أي: ففيها الوجهان للثبوت؛ لكونها في مكان الأصلية باعتبار الإلحاق بها، والانقلاب عنها، والقلب تشبيهاً بهمزة التأنيث في عدم كونها أصلية.

(ويُحذَفُ نونُهُ) مفعول ما لم يسم فاعله، أي: نون المثنى في الجر والنصب (للإضَافَةِ) أي: وقت الإضافة، أي: لأجل الإضافة المقتضية للاتصال المنافي للانقطاع الذي يوجبه التنوين التي قامت النون مقامها، وتلخيصه: إن النون ـ لقيامها مقام التنوين ـ يوجب تمام الكلمة وانقطاعها، والإضافة توجب الاتصال والامتزاج، فيتنافيان، وإنما لم يسقط باللام؛ لأنه اعتبر عوضهما[2] عن الحركة.

(وحُذِفَتْ تَاءُ التَّأنِيثِ) الثابتة (فِي) الواحدة في كلمتين فقط: (خُصْيَانِ) تثنية: خُصْيَة، جوازاً على خلاف القياس والشذوذ، لا وجوباً لمجيء قوله:

مَتَى مَا تَلْقَنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفْ ... رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وتُسْتَطَارا[3]

---

(١) في ملا جامي: بقرطاس.

(٢) في ج: عوضيتها.

(٣) قلت: قائله: عنترة بن شداد العبسي الجاهلي، يهجو عمارة بن زياد العبسي. «ديوانه» =

وقوله:

بَلَى أَيْرُ الحِمَارِ وخُصْيَتَاهُ   أحبُّ إلَى فَزَارةَ مِن فَزَارِ[1]

(وألْيان) تثنية ألية، وقيل: جاء خُصْي وألْي، وهما لغتان في: خُصْيَة وألْيَة، فخُصْيَان وألْيَان تثنيتهما، فلا يكونان من باب الحذف. وأما نحو قوله:

كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ[2]

= (٢٣٤)، وهو من البحر الوافر، ومن شواهد الأشموني (٣٦٠/١)، و«المفصل» للزمخشري (٨٩)، و«تاج العروس» للزبيدي، مادة: طير.
الروانف: جمع رانفة، وهي أسفل الألية الذي يلي الأرض عند القعود، والأَلْيَةُ: بالفتح لاغير، وتستطار: تُخاف وتُذعر، وهو منصوب بـ(أن) مقدرة. ونَصْب (فردين) على الحال من ضمير الفاعل. ترجُف: تضطرب وتتحرّك، والمعنى: متى تلقني فردين ينتابْك الخوف وتضطرب روانف إليتيْك وتكاد تطير!! وانظر «المخصص» لابن سيده، مادة: عجز.
الشاهد فيه: قوله: متى ما تلقني... ترجف، حيث دخلت (ما) على (متى) وجزمت فعلين مضارعين.

(١) قلت: من أبيات للكميت بن ثعلبة، شاعر إسلامي من بني فقعس، ويسمى الكميت الأكبر، وهو جد شاعر اسمه الكميت بن معروف، وكلاهما غير الكميت بن زيد صاحب الها شميات التي مدح بها آل البيت وهو من بني أسد، والأبيات التي منها الشاهد هجاء لبني فزارة، وكانوا يُعيَّرون بأكْلِ أيْرِ الحِمَار!! وهو من شواهد «اللسان»، مادة: مَذَرَ، و«البيان والتبيين» للجاحظ (٥٧٧/١)، و«خزانة الأدب» للبغدادي (٤٩٠/٧)، و«مجمع الأمثال» للميداني (١١١/١).

(٢) قلت: صدره: ووَجْهٌ مُشْرِقُ النَّحْرِ، وروي: وَنَحْرٍ مُشْرِقِ اللَّوْنِ، وروي: وصدرٍ مشرق اللونِ... هذا بيتٌ من الهزج، احتجَّ به سيبويهِ في «كتابه»، ولم يَنسِبه لأحدٍ، ولم يُسَمَّ قائله.
والشّاهدُ فيه: (كَأنْ ثدياه حُقّان) حيث خففت (كأنّ) وبطل عملُها، وحذف اسمها، ووقع خبرها جملةً اسميّة، وأصلُه: كأنّهُ ثدياه حُقّان، ويُروى: (كأنْ ثدييه حُقّان) على الإعمال. =



أي: حُقَّانِ، وقوله:

هَذِي المَنَاقِبُ لا قَصْعَانِ مِن لَبَنٍ[١]

فمن ضرورات الشعر، ولم يجئ في سعة الكلام، بخلاف خُصْيان وأَلْيَان، وقيل: هما أيضاً من ضرورات الشعر، كما في قوله:[٢]

= («ثدياه حقان» مبتدأ وخبر في موضع رفع خبر «كأن» واسمها ضمير الشأن محذوف). وهو من شواهد ابن عقيل (٣١٥/١)، و«أوضح المسالك» (٣٧٨/١)، و«شرح الأشموني» (١٤٧/١). و(الحقان): مثنى حُق، وهو وعاء ينحت من خشب أو عاج أو غيرهما. وانظر «اللسان»، مادة: أنن. لزاماً لازماً!

(١) قلت: للبيت رواية أخرى، هي:

تِلْكَ المَكَارِمُ لا قَعْبَانِ مِن لَبَنٍ * شِيبَا بِمَاءٍ فَعَادَا بَعْدُ أَبْوَالا

وهو من البحر البسيط، وقائله: أبو الصلت ابن أبي ربيعة الثقفي، «طبقات فحول الشعراء» (٢٦٢)، ويُنسب للنابغة الجعدي كما في «المزهر...» للسيوطي (١٤٥/١). وهو من شواهد «أساس البلاغة» للزمخشري، مادة: قعب.

القَعْبُ: القدحُ الغَليظُ.

يقال في تفسيره: إن المكارم أن تطلب بثأرك حتى تدركه، وليس بأن تأخذ إبلاً فتشرب ألبانها.

(٢) قلت: ويروى:

كَأَنَّ خُصْيَيْهِ مِنَ التَّهَدُّلِ

رجز لخطام المجاشعي، وقيل: هو لجندل بن المثنى الطهوي، وقال البغدادي في «خزانة الأدب» (٣٧٤/٧): «على أنه ضرورة والقياس حنظلتان بدون العدد».

أراد أن يقول: فيه حنظلتان، فأخرج الاثنين مخرجَ سائر الأعداد للضَّرورة، وأضافه إلى ما بعده، وأراد (ثنتان من حنظل) كما يقال: ثلاثة دراهم، وأربعة دراهم، وكان حقُّه في الأصل أن يقول: اثنا دراهم، واثنتا نسوة، إلَّا أنهم اقتصَروا بقولهم: درهمان، وامرأتان، عن إضافتهما إلى ما بعدهما. =

كَـأَنَّ خُصْـيَيْهِ مِـنَ التَّدَلْـدُلِ

ظَرْفُ عَجُوزٍ فيهِ ثِنْتَا [١١٧/ب] حَنْظَلِ

تَـرْتَجُّ أَلْيَـاهُ ارْتِجَـاجَ الْوَطْـبِ(١)

الوطب مسْك برثيه.

** ** **

= وهو من شواهد سيبويه (٣١٢/١)، و«شرح شذور الذهب» (٨٦١/٢)، و«اللسان»، مادة: ثني، و«المفصل» للزمخشري (٢٦٧). وانظر «المخصص» لابن سيده (١٩٥/٥).
شبَّه خُصييه في استرخاء صفنهما حين شاخ، واسترخت جلدة استه، بظرفِ عجوزٍ فيه حنظلتان. وخَصَّ العجوزَ، لأنها لا تَستعمِل الطِّيب، ولا تتزينُ للرجال، فيكون في ظرفها ما تَتزين به، ولكنها تدَّخِرُ الحَنظل ونحوَهُ من الأدوية.
ويَحتمل الشِّعرُ أن يكون مَدْحاً في وصفِ شُجاع لا يَجبُن في الحرب، فتتقلَّصُ خُصيتاه!!

(١) قلت: صدره:
كأنَّما عَطِيَّةُ بنُ كَعْبِ ظَعِينَةٌ * واقفةٌ في رَكْبِ ترتج...
وهو من شواهد «المقتضب» للمبرد (١٤٠)، و«تهذيب اللغة» للأزهري، مادة: إلي.
والرجز مجهول القائل، وهو في وصف رجل بأنه عظيم العَجُز رِخوُهُ حتى إنه ليهتزُّ كما يهتز زق اللبن. ترتج: لِعِظَمها ورَخَاوتها. الوطب: زق اللبن. وارتجاجه: اضطرابه. الظعينة: المرأة. جَعَله كامرأةٍ واقفةٍ في ركبٍ، لأنها تتبختر، وتعظِّم عَجيزَتَها ليُرى حُسنُها!
الشاهد فيه: أَلْيَان، في تثنية (ألية) من ضرورة الشعر، والقياس: أليتان. كما قال البغدادي في «خزانة الأدب» (٤٩٣/٧)، وابن قتيبة في «أدب الكاتب» (٨٦/١)، والزمخشري في «المفصل» (٢٣٠).

[المجموع]

(المَجْمُوعُ: مَا دَلَّ عَلَى آحَادٍ) وأفراد حقيقةً كرجال، أو اعتباراً، كنسوة في جمع امرأة، وعباديد وعبابيد بمعنى الفرق[1]؛ لأنها لما كانت على أوزان الجموع واستعمالها في التأنيث والرد إلى التصغير، وامتناع النسبة، ومنع الصرف عند صيغة منتهى الجموع؛ اعتُبر له واحد تقديراً كعدل عُمر من نحو: عياد وعبدود ونُسَاة على وزن فعال بضم الفاء كغلام وغلمة.

(مَقْصُودَةٍ) أي: قصدت فيه (بِحُرُوفِ) فالباء يتعلق بـ(مقصودة)، أو بقوله: (دل)، أي: دل بحروف (مُفْرَدِهِ) على آحاد مقصودة، فلا يرد نحو: نخل وتمر؛ لدلالتهما على آحاد غير مقصودة؛ إذ المقصود بهما وضعاً هو الجنس، والآحاد أريدت باعتبار صدق الجنس عليها، والاستعمال فيها. فاعرف. لا باعتبار حروف مفرده، بخلاف نسوة؛ لأنها أريدت باعتبار حروف مفرده فرضاً.

فإن قيل: فلم لم يفرض ذلك في نحو: إبل وغنم وخيل وقوم ورهط؟

قيل: لا داعي ثمة لعدم جريان أحكام الجمع فيها، وعدم كونه على أوزان الجمع المختصة به، أو المشهورة فيه، بل المانع متحقق، وهو جريان أحكام المفرد فيه، فقوله: (مفردة) احتراز عن نحو: إبل وغنم...

(١) خيل عبابيد أو عباديد: متفرقة في الجهات المختلفة.

إلخ، فإنها ليست بمجموع، حيث لم يؤت فيها بحروف مفرداتها، فيقصد آحادها بها.

وإضافة (حروف) إلى (مفرده) للجنس، أي: بجميع حروف مفرده كرجال أو جعافر، أو بعضها كسفارج في سفرجل، وفرازق في فرزدق[١].

وفيه: أنه لو أريد: كل حروف المفرد؛ ورد نحو: سفارج، وإن أريد الجنس؛ كفت الواحدة. وفيه.

(**بِتَغْيِيرٍ مَا**) أي: دل على آحاد أفراد قصدت فيه بحروف مفرده الملتبس بتغيير ما لا في صيغة الواحد قبل التغيير، والتغييرُ: [١١٨/أ] إما حقيقة كعامة الجموع، أو تقديراً كما في: فُلْك وهِجَانٍ، حيث يتحد فيهما الواحد والجمع حرفاً لا هيئة،[٢] لكنه اعتبر الضمة والكسرة في الجموع عارضينِ، وفي الواحد أصليينِ، فحصَل التغيير بهذا الاعتبار فرضاً، وأيضاً إما بالزيادة كما في نوعَيْ الجمع الصحيح، ونحو: رجال، في جمع رجل، وأحجار، في نحو حَجَر، أو نقصان، ككُتُب في كتاب، أو تغيير حركةٍ كأُسْد في: أَسَد.

---

(١) قلت: قال ابن السراج في «الأصول في النحو» (١٢/٣): «واعلَم: أَنَّ الخُماسيَّ مِنَ الأسماءِ التي هيَ أُصولٌ لا يجوزُ تكسيرهُ، فمتى استكرهوا حذَفوا منها، وردُّوهُ إلى الأربعةِ تقولُ في سَفَرجلٍ: سَفَارِجُ، فتحذفُ اللامَ. وقالوا في فَرَزدقٍ: فَرَازِقُ، حذفوا الدالَ؛ لأنَّها مِنْ مخرجِ التاءِ، والتاءُ مِنْ حروفِ الزوائدِ، والقياسُ أَنْ يقولوا: فرازدٌ، وما جاءَ مِنَ الأسماءِ ملحقاً فاحذفْ بالخمسةِ مِنهَا الزوائدَ ورُدَّهُ إلى الأربعةِ، فإنْ كَان فيه زائدٌ ثانٍ أو أكثرُ فأَنتَ بالخيارِ في حذفِ الزوائدِ حتى تَرُدَّهُ إلى مِثالِ: (مَفَاعِل و(مَفَاعيل)».

(٢) في ج: حرفاً وهيئة.

(فنحوُ: تمرٍ وركْبٍ) مما بينه وبين واحده التاء (ليس بجمعٍ على الأصحِّ[1]) لجريان أحكام المفردات استعمالاً، فإن نحو: ركْب مثلاً وإن وافقه الراكب في الحروف، لكن الراكب ليس بمفرد ركْبٍ،[2] بل كلاهما مفردان، بدليل جَريان أحكام المفرد فيهما من التصغير بلا رد مع كونه على غير صيغة القلة، وعود الضمير الواحد إليه ونحو ذلك، فلا يصدق عليه قصد الآحاد بحروف مفرده.

وفيه: أن المفرد إن أريد به المفرد الواحد؛ فصادق، وإن أريد كونه مفرداً له اصطلاحاً؛ فهو موقوف على كونه جمعاً فيلزم الدور، وهذا قول سيبويه، وقال الأخفش: جميع أسماء الجموع التي لها آحاد من تركيبها كجامل وباقر وركب جمع[3]، وقال الفراء: وكذا أسماء الأجناس كتمر وتمرة، ونخل ونخلة. وأما اسم جنس أو جمع لا واحد له من لفظه، نحو: إبل وغنم، فليس بجمع بالاتفاق.

وإنما مثَّل بمثالين؛ لأن الأول اسم جنس، والثاني اسم جمع كالجماعة والطائفة. والفرق بينهما: أن اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعاً، بخلاف اسم الجمع.

فإن قيل: الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين، وهو جنس؟

---

(١) لجواز إطلاقه على القليل وعدم جواز الجمع على القليل.

(٢) في ج: ليس بمفرد له.

(٣) قلت: الجامِلُ: جماعةُ الجِمَال مع راعِيها. الباقِرُ: جماعةُ البَقَرِ مع رُعَاتِهَا. انظر «تاج العروس»، مادة: بقر.

قيل: ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على أنه لا ضيرَ في التزام كون الكلم اسم جمع أيضاً.

(ونحوُ: فُلْكٍ جَمْعٌ) لتحقق التغيير تقديراً.

** ** **

[الجمعُ الصَّحيح بنوعيه والجمع المُكسَّر]

(وهُوَ) أي: الجمع نوعان: [١١٨/ب] (صَحِيحٌ ومُكَسَّرٌ، فالصَّحِيحُ مُذَكَّرٌ ومُؤَنَّثٌ).

(المُذَكَّرُ) الجموع صحيحاً، أو الجمع المذكر الصحيح، وهو مبتدأ، والجملة مستأنفة للبيان. (مَا لَحِقَ آخِرَهُ واوٌ مَضْمُومٌ مَا) موصولة أو موصوفة، ومفعول ما لم يسم فاعله، لقوله: (مضموم) أو مبتدأ متقدم الخبر، والجملة الاسمية صفة (واو) (قَبْلَها) أي: تلك الواو لوفق الواو، (أَوْ يَاءٌ مَكْسُورٌ مَا قَبْلَها) لوفق الياء، (ونُونٌ) أي: ما لحق آخره أحدهما ونون (مَفْتُوحَةٌ) لتعادلَ خفةُ الفتحة ثِقَلَ الواو والضمة؛ (لِيَدُلَّ) على لُحوق الواو والياء، وفيه. وهو متعلق بـ(لحق).

والحق: تقديم (لِيَدُلَّ) على قوله: (نونٌ)؛ لأنه لا أثر له في هذه الدلالة، بل هي عوض عن الحركة والتنوين، إلا أن يحمل الكلام على حذف المعطوف، ويكون المعنى: لحق ذلك ليدلّ على أنّ معه أكثر منه، ويتحقق أنه عوض عن الحركة والتنوين، فيستقيم على اللفِّ والنَّشر.

(عَلَى أنَّ مَعَهُ) أي: مع ذلك الاسم (أكثَرَ مِنهُ) أي: من ذلك الاسم.

فإن قيل: التفضيل يوجب ثبوت أصل الفعل في المفضَّل عليه، ولا كثرة في الواحد

قبل ثبوت أصل الفعل: إما أن يكون محققاً، أو على سبيل الفرض،

نحو: فلانٌ أفقهُ من فلان الحمار، وأعلمُ من الجدار، وقول الشاعر:

اللُّـؤْمُ أكْـرَمُ مـنْ وَبْـرٍ وَوالِـدِهِ ... وَاللُّؤْمُ أكْرَمُ مِنْ وَبْرٍ ومَا ولَـدَا[1]

وإنما لم يقل: من جنسه؛ اكتفاء بما ذكر في التثنية، أو أراد تعريف الماهية بقطع النظر عن الصحة وعدمها، فلم يَحْتَجْ إلى القَيدِ لإخراج الممتنع.

(فَإنْ كَانَ) الفاء لتفسير الأقسام المستفادة من عموم قوله: (ما لحق آخره)؛ لاشتماله على المنقوص والمقصور والصحيح، لكنه ترك ذكر الصحيح؛ لعدم اختصاصه بحكم، وسلامته عن التغييرات. (آخِرُهُ) أي: الاسم (يَاءً قَبْلَها كَسْرَةٌ) فاعل الظرف، أو مبتدأ مقدم الخبر، والجملة صفة (ياء). (حُذِفَتْ) الياء لالتقاء الساكنين بعد الإسكان للاستثقال. (مِثلُ: قَاضُونَ) في جمع: قاض، أصله: قاضيون[2].

(١) قلت: يقال: هذا البيت أَهْجَى مَا قالتْهُ العربُ. واللؤم: خِصالٌ مُنكَرة، إذا اجتمعت سُميت: لؤماً، كدَناءةِ النفس والبخل والنظر في الأمور التافهة المخزية. و(وبر) في اللغة: دُوَيبةٌ أصغر من الجرذان، وجمعه وبارٌ. ويسمى بها، ثم جُعلت للقبيلة.
وبر بن الأضبط: قبيلة من كِلَاب. يقول: اللؤم نفسُه أكرمُ من (وبر) ووالدِه وأولادِهِ
وانظر إلى قوله:

وَاللُّـؤْمُ داءٌ لِـوَبْرٍ يُقْتَلُـونَ بِـهِ ❁ لَا يُقْتَلُـونَ بِـدَاءِ غَيْـرِهِ أبَـدَا

والبيت لا نسبة له لأحد، وهو من شواهد «الكامل في اللغة» للمبرد (٥٨/٣)، و«الصناعتين» للعسكري (١٠٥)، و«المؤتلف والمختلف» للآمدي (١٧).

(٢) قلت: الْجَمْعُ عَلَى ضَرْبَيْنِ: مُصَحَّحٌ: وَهُوَ مَا صَحَّ بِنَاءُ وَاحِدِهِ. وَمُكَسَّرٌ: وَهُوَ خِلَافُ ذَلِكَ. فَالْأَوَّلُ: عَلَى ضَرْبَيْنِ: مُذَكَّرٌ، وَمُؤَنَّثٌ. فَالْمُذَكَّرُ: يَلْحَقُ آخِرَهُ وَاوٌ مَضْمُومٌ مَا قَبْلَهَا أَوْ يَاءٌ مَكْسُورٌ مَا قَبْلَهَا، وَنُونٌ مَفْتُوحَةٌ، فَالْوَاوُ حَالَةَ الرَّفْعِ عَلَامَةُ الْجَمْعِ، وَالْيَاءُ حَالَةَ الْجَرِّ، وَالنَّصْبِ كَذَلِكَ، وَالنُّونُ عِوَضٌ مِنَ الْحَرَكَةِ وَالتَّنْوِينِ. =

(وإنْ كانَ) الاسم (اسْماً مَقْصُوراً) [١١٩/أ] أي: آخره ألف مقصورة؛ (حُذِفَتِ الألِفُ) المقصورة لالتقاء الساكنين، (وبَقِيَ) بعد الحذف (ما قَبْلَها) أي: الألف حال كونه (مَفْتُوحاً) ليدل الفتح على الألف، نظيره (مثلُ: مُصْطَفَونَ) مضاف إليه، والرفع على الحكاية.

(وشَرْطُهُ) أي: شرط ما جمع بالواو والياء والنون، أو بيان شرط هذا الكلام، أو شرط هذا النوع من الجموع. (إنْ كانَ) أي: الاسم الذي أريد جمعه، أو المذكر، وعلى هذا مدار إفادة قوله: (فهو مذكر) قوله: (علم يعقل). (اسْماً) غير صفة (فَمُذَكَّرٌ) قال الشارح: هذه عبارة ركيكة؛ لأن قوله: (شرطه) مبتدأ، وقوله: (فمذكر) خبره بمعنى: حصول مذكر، والفاء زائدة، والشرط معترض، وفيه ضعف؛ لأن اعتراض الشرط بين المبتدأ والخبر إنما يكون في الشعر، ولم يوجد في غيره في سعة الكلام، وزيادة الفاء في الخبر ضعيفة.

قلت: يمكن تصحيحها بوجوه:

الأول: إن (شرط) مبتدأ محذوف الخبر، أي: شرطه على التفصيل،

= الِاسْمُ الَّذِي فِي آخِرِهِ أَلِفٌ إِذَا جُمِعَ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ، حُذِفَتْ أَلِفُهُ، وَتُرِكَ مَا قَبْلَهَا عَلَى الْفَتْحِ كَقَوْلِهِمْ: الْأَعْلَوْنَ، وَمَرَرْت بِالْأَعْلَيْنَ، وَرَأَيْت الْأَعْلَيْنَ، وَكَذَلِكَ الْمُصْطَفَوْنَ، وَالْمُرْتَضَوْنَ، وَالْمُصْطَفَيْنَ، وَالْمُرْتَضَيْنَ، وَعَلَى ذَا قَوْلُهُمْ: هَذَا مَا شَهِدَ عَلَيْهِ الشُّهُودُ الْمُسَمَّوْنَ، بِفَتْحِ الْمِيمِ. وَإِذَا كَانَ فِي آخِرِهِ يَاءٌ مَكْسُورٌ مَا قَبْلَهَا كَالْقَاضِي، وَالْغَازِي حُذِفَتْ يَاؤُهُ، وَضُمَّ مَا قَبْلَ الْوَاوِ، وَكُسِرَ مَا قَبْلَ الْيَاءِ فَقِيلَ: هُمْ قَاضُونَ، وَغَازُونَ، وَمَرَرْت بِقَاضِينَ، وَغَازِينَ، وَكَذَا الْمُصْطَفَوْنَ، وَالْمُرْتَضُونَ، وَالْمُصْطَفِينَ، وَالْمُرْتَضِينَ. انظر «المغرب في ترتيب المعرب» للمطرزي (١٥/٦).

بقرينة ما بعده من الجملتين، أو شرطه ما يذكر، كما قيل في قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾[1]: إن التقدير: الزانية والزاني حكمهما ما يذكر، ﴿فَاجْلِدُوا﴾ ابتداء بيان، وقوله: (إن كان... إلخ) هي جملة مستأنفة.

والثاني: أن يحمل الكلام على حذف أمَّا، فيكون الفاء في جواب أمَّا، وتمنع اختصاص اعتراض الشرط بين المبتدأ والخبر بالشعر.

والثالث: أن يقال: الشرطية خبر قوله: (شرطه) بجعل الضمير المقدَّر بعد الفاء عائداً إلى الشرط، وعلى هذا يلزم حذف العائد المرفوع من الجملة الواقعة خبراً، وذا غير جائز كما صرَّح به الشارح في بحث المبتدأ.

ولنا أن نقدر: حيث امتنع حذف الضمير اسم الإشارة، وكفى به رابطاً، أي: شرطه إن كان اسماً فذلك الشرط حصول مذكَّر، أو نقول: إنها خبر بتأويل مضمون هذا الكلام.

(**عَلَمٌ يَعْقِلُ**) إن أريد بالمذكر: [١١٩/ب] الذات المتصفة بالذكورة؛ يراد بقوله: (علم) مسمى علم، ويكون حمل المذكر على الاسم من باب التسامح، ولا تسامح في (يعقل)، وإن أريد به: اللفظ المذكر؛ فلا تسامح في الحمل، ولا حاجة إلى تقدير مسمى علم، لكنه يكون قوله: (يعقل) من التسامح، ويكون قوله: (وأن لا يكون) بتاء تأنيث مثل: علامة ضائعاً لخروجه باشتراط التذكير اللفظي، وإنما اشترط هذا؛ لأنه أشرف الجموع؛ لسلامة الواحد فيه، فاختص بأشرف الأشياء، وهو المذكر العاقل.

---

(١) سورة النور، الآية: ٢.

(وإنْ كان) الاسم الذي أريد به جمعه، أو المذكر المجموع بذلك، والمدار في الخبر القيد حينئذ (صفة) غير علم، (فمُذكَّر) أي: فحصول مذكر، أو فذلك المذكر مذكر، أو فهو مذكر، وعلى هذين قوله: (وأن لا يكون أفعل فعلاء) محمول على حذف مضاف، أي: ذو عدم كونه كذا، أو ذو أن لا يكون كذا لا يكون، وعلى الأول لا حاجة إلى التقدير.

واعلم أنه إن أريد به: الذات المتصفة بالذكورة؛ فهو بتقدير مضاف، فهو اسم مذكر يعقل، وإن أريد به: اللفظ المذكر؛ كان قوله: (ولا بتاء تأنيث) ضائعاً.

١- (يَعْقِلُ) لو قال: يعلم؛ لكان أولى، حيث لا يخرج عنه صفات الله تعالى، نحو: ﴿فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾[1]، اللهم إلا أن يقال: الشرط هو العقل، ونحو: ﴿فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾ مندرج فيما جمع بالتأويل، كبلغتْ منا البُلَغين.

٢- (وأنْ لَا يَكونَ أفْعَلَ فَعْلَاءَ) الإضافة بأدنى ملابسة، أي: أفعل الذي مؤنثه فعلاء، (مِثْلُ: أَحْمَرَ) فإنه لا يقال فيه: أحمرون؛ للفرق بينه وبين أفعل التفضل كأفضلون، ولم يعكس؛ لأن معنى الصفة في أفعل التفضيل كامل. وأما أجمعون أجمع جمعاء؛ فمجيئه بالواو والنون على خلاف القياس، إلا أن يقال: إنه في الأصل اسم التفضيل لعدم كونه من الألوان والعيوب والحلي، [١٢٠/أ] وحينئذ يكون تأنيثه على جمعاء على خلاف القياس.

---

(١) سورة الذاريات، الآية: ٤٨ وتمامها: ﴿وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾.

٣- (**وَلَا فَعْلَانَ فَعْلَى مثلُ: سَكْرَانَ**) فإنه لا يقال: سكرانون؛ للفرق بينه وبين فعلان فعلانة، كندمانون.

٤- (**وَلَا مُسْتَوِيَاً فِيهِ**) أي: في ذلك الوصف، عطف على (أفعل) ولا زائدة لتأكيد النفي (**مَعَ الْمُؤَنَّثِ**) قال الشارح العلامة: هذه العبارة أسخف من الأولى؛ لأن ضمير (أن لا يكون) عائد إلى الوصف المذكر، فيكون المعنى: وأن لا يكون الوصف المذكر مستوياً في ذلك الوصف مع المؤنث، ولا معنى لهذا الكلام، فكيف يستوي الشيء في نفسه مع غيره؟ ولو قال: ولا مستوياً فيه المذكر مع المؤنث؛ لكان شيئاً إلى، هذه عبارته.

قلت: ضمير (أن لا يكون) عائد إلى المذكر، لا إلى الوصف، فلا يلزم ما ذكر من وجه السخافة، أي: شرطه إن كان صفة حصول مذكر، وعدم كون المذكر فيه أفعل فعلاء، وعدم كون ذلك المذكر مستوياً فيه مع المؤنث، وإن عاد ضمير (شرطه) وضمير (فهو مذكر) وضمير (أن لا يكون) إلى المذكر دون الاسم اعتباراً لصدر البحث، وهو قوله: (المذكر ما لحق آخره)، ولم يحتج في الربط إلى تقدير فيه في قوله: (وأن لا يكون أفعل فعلاء)، فلا سخافة في هذه العبارة كما ظن الشارح أصلاً.

(**نحوُ: جَرِيحٍ وصَبُورٍ**) فإن المذكر فيهما مستوٍ مع المؤنث، يقال: رجل جريح وصبور، وامرأة جريح وصبور، فلا يقال: رجال جريحون ولا صبورون؛ لأنه لو جمع بالواو والنون؛ لجمع مؤنثه بالألف والتاء، وحينئذ يرتفع الاستواء المعهود فيه.

(ولا بتاء التأنيث) كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التأنيث، ولو ترك التاء لفات الغرض ولزم اللبس، وهو عطف على (أفعل فعلاء)، [١٢٠/ب] أو عطف على (مستوياً)، أي: وأن لا يكون ذلك المذكر كائناً بتاء التأنيث. (مثل) رجل (علامة).

(وتُحذَفُ نونُهُ) أي: نون الجمع (بالإضافة) لكونها عوضاً عن التنوين المنافي لها، ونحو: بلغت منا البِلَغِينَ، أي: الدواهي[1]، و﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾[2] مؤول بصدور فعل العقلاء وإضافة المحال والنكاية في

---

(١) قلت: البِلَغِينَ بكَسْرِ أوَّلِهِ وفتْحِ ثانيه وكَسْرِ الغَيْنِ في قَوْلِ عائِشَةَ ﵂ لعَلِيٍّ ﵁ حينَ ظَفِرَ بها: لقد بَلَغْتَ مِنّا البِلَغِينَ. هكذا رُوِيَ، ويُضَمُّ أوَّلُه؛ أي: مع فَتْحِ اللامِ، ومَعْناهُ: الدَّاهِيَةُ، وهُوَ مَثَلٌ أرادَتْ: بَلَغْتَ مِنّا كُلَّ مَبْلَغ، وقيلَ: مَعْناهُ أنَّ الحَرْبَ قد جَهِدَتْها، وبَلَغَتْ منها كُلَّ مَبْلَغ، وقالَ أبو عُبَيْدٍ: هُوَ مِثْلُ قَوْلِهِم: لَقِيتَ مِنّا البَرَحِينَ والأَقْوَرِينَ، وكُلُّ هذا من الدَّواهِي، قالَ ابنُ الأثيرِ: والأَصْلُ فيهِ كأنَّهُ قيلَ: خَطْبٌ بِلَغٌ، أي: بَليغٌ، وأمْرٌ بِرَحٌ، أي: مُبَرِّحٌ، ثُمَّ جُمِعا على السَّلامَةِ؛ إيذاناً بأنَّ الخُطُوبَ في شِدَّةِ نِكايَتِها بمَنْزِلَةِ العُقَلاءِ الذينَ لَهُمْ قَصْدٌ وتَعَمُّدٌ، وقَدْ نُقِلَ في إعْرابِها طَريقانِ، أحَدُهُما: أنْ يُجْرَى إعْرابُهُ على النُّونِ، والياءُ يُقَرُّ بحالِهِ، أوْ تُفْتَحُ النُّونُ أبداً، ويُعْرَبُ ما قَبْلَهُ، فيُقَالُ: هذه البِلَغُونَ، ولَقِيتُ البِلَغِينَ، وأعُوذُ باللهِ منَ البِلَغِينَ. انظر «تاج العروس»، مادة: بلغ.

(٢) سورة يوسف، الآية: ٤. وتمامها: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾.

قلت: لَمَّا وَصَفَها بالسجود الذي هو من صفات مَن يَعقِل أجْرَاها مُجرى مَن يعقل. وفي «فقه اللغة» للثعالبي: من سنن العرب أن تجري الموات وما لا يعقل في بعض الكلام مجرى بني آدم... قال الله ﷻ: ﴿لَا الشَّمْسُ يَنبَغِي لَهَا أَن تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [يس: ٤٠]، وقال عز اسمه: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤]. وقال ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [النمل: ١٨]، وقال: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٥].

الدواهي وفعل السجود في الكواكب.

(وقَدْ شذَ نحوُ:) فاعل (شذ) (أرضين) بفتح الراء كأرضات وتمرات، ويجوز إسكان الراء أيضاً، (وسنين) لانتفاء التذكير والعقل، وعدم كونهما علماً أو صفة، وارتكاب شذوذه في نحو: سنين؛ لجبر النقصان الواقع في واحده، وهو حذف العجز، وهذا الجبر ليس بقياسي، وإن كان كثيراً ذا جزئيات كثيرة، ونحو: العالمين من باب التغليب.

و(المُؤنَثُ) المجموع صحيحاً، أو جمع المؤنث الصحيح على تقدير حذف المضاف.

(مَا لَحِقَ آخِرَهُ) مفعول (لحق) (ألفٌ وتاءٌ. وشَرْطُهُ) وإعرابه كإعراب سابقه. (إنْ كَانَ) أي: الاسم المؤنث الصحيح على تقدير: الذي جمع بالألف والتاء (صِفَةً ولَهُ) أي: لذلك المؤنث (مُذَكَّرٌ) الجملة حال. (فَأَنْ يَكُونَ) خبر مبتدأ محذوف، وهو اسم الإشارة، ويكون الجملة جزاء، والفاء جزائية، والشرطية خبر لقوله: (وشرطه)، والمعنى: وشرطه إن كان ذلك المؤنث صفة وله مذكر فذلك الشرط كون مذكره كذا[1]. (مُذَكَّرُهُ) أي: مذكر ذلك المؤنث، أو ذلك الاسم (جُمِعَ بالوَاوِ والنُّونِ) ليكون الفرع موافقاً للأصل في سلامة الواحد، وإلا؛ يلزم مزية[2] الفرع على الأصل، والجملة خبر (يكون).

---

(١) أي: جمع بالواو والنون.

(٢) في ج: ولا يلزم مزية...

(فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ) أي: لذلك المؤنث، أو لذلك الاسم (مُذَكَّرٌ فَأَنْ لا يَكونَ) أي: فالشرط عدم كون ذلك الاسم (مُجَرّداً عَن التَّاء) إذ لو [١٢١/أ] جمع المجرد؛ لزم اللبس بذي التاء، (كحَائِضٍ) حيث يقال في: حَائِضَةٌ: حَائِضَاتٌ، فلو قال في حائض كذلك؛ لَزِم اللَّبْس. ولم يعكس؛ لأن ما فيه التاء صريحاً أليق بهذا الجمع. (وإلَّا) أي: وإن لم يكن المؤنث صفةً، بل كان اسماً (جُمِعَ) زماناً أو جمعاً (مُطْلَقَاً) أي: غير مقيَّد بشرط، نحو: هِنْدَات ودِعِدَّات وتَمَرات وكِسْرَاتٍ وغُرُفات[١].

[جمع التكسير]

(جَمْعُ التَّكْسِيرِ:) أي: مجموع (مَا تَغَيَّرَ) فيه حقيقةً أو تقديراً، كما في فلك وهجان في آن الجمع، ولا يعتبر التغيير بعد الجمع، نحو: مُصْطَفَونَ ومعلون وداعين ورامين وكسرات وتمرات وغرفات، فإنها جموع سلامة مع وقوع التغييرات لعدم التغيير، فإن الأصل: مصطفيون، وأصل: معلون: معليون، وكذا البواقي. (بناءُ وَاحِدِهِ) المحقق، (كرِجَالٍ) في جمع رجل، (وأَفْرَاسٍ) في جمع فَرَس، أو المفروض، كنساء ونسوة في جمع امرأة.

[جمع القلة والكثرة]

(وجَمْعُ القِلَّةِ) وهو الذي يقع على الثلاثة إلى العشرة، والحَدَّان

---

(١) والغُرْفَةُ، بالضَّمِّ: العُلِّيَّةُ، ج: غُرُفاتٌ، بضمَّتَيْن، وغُرَفاتٌ بفَتْحِ الرّاءِ، وغُرْفاتٌ بسُكُونها، وغُرَفٌ كصُرَدٍ. قلت: وفي ج: هندات ودعوات وتمرات وعرفات.

داخِلانِ. (أَفْعُلُ) غير المنصرف للعَلَمية والوَزْن، (وأفعالٌ وأفعلةٌ وفعلةٌ)[1] غير منصرف للعلمية والتأنيث، وزاد الفرَّاء: فَعِلة كأَكِلَة، وزاد بعضهم: أَفعِلَاء كأَصْدِقَاء.

(والصَّحِيحُ) أي: جمع القلة هذه الأربعة من جموع التكسير، وكلا نوعَي جمع السلامة [قال الشارح: جمعا السلامة لمطلق الجمع من غير نظر إلى القلة والكثرة، ويصلحان لهما وهو الظاهر][2] (وما عدا ذلك) المذكور من الأوزان الأربعة وجمع الصحيح (جَمْعُ كَثْرةٍ) أي: واقع على ما فوق العشرة، وإذا لم تجئ الإضافةُ اللفظ إلا[3] بناء القلّة كأرجُل، أو بناء الكثرة كرجال؛ فهو مُشتَرك بينهما، وقد يُستعار أحدُهما للآخر عند وجودِهما، كـ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾[4] مع وجود: أَقْرَاء[5].

---

(١) قلت: أَبْنِيَة جُموعِ القِلَّةِ:
أَبْنِية جُموعِ القِلَّةِ أربعةٌ: «أَفْعُل» «أَفْعَال» «أَفْعِلَة» «فِعْلَة» (أَفْعُل): كـ كَلْبٍ وأَكْلُبٍ. وأَفْعَال: كـ جَمَلٍ وأَجْمَالٍ. وأَفْعِلة: كـ رِدَاءٍ وأَرْدِيَةٍ. وفِعْلَة: كـ غُلَامٍ وغِلْمَةٍ.
قَدْ يُستغنى ببعض أَبْنِيَةِ القِلَّة عنْ بناءِ الكَثرةِ وَضْعاً كـ «أَرْجُل» و«أَعْنَاق» و«أَفْئِدَة».
انظر «معجم القواعد العربية» للشيخ الدقر رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى (١٤٥).

(٢) ما بين معكوفتين ساقط من الأصل الخطي. وموجود في نسخة ج فقط.

(٣) في ج: وإذا لم يجيء اللفظ إلا...

(٤) سورة البقرة، الآية: ٢٢٨.

(٥) في ج: أقرُء. قلت: قد يُعْكَسُ كـ «رِجال» و«قلوب» وهذا ما يُسَمَّى بـ «النِّيَابَة وَضْعاً». وكذلك قد يُغْنِي أَحَدُهُما عن الآخر اسْتعمالاً كـ «أَقْلَام» قال تعالى: ﴿مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾ [لقمان: ٢٧]. فاسْتُعْمِلَ جَمْعُ القِلَّةِ مع أنَّ المَقَامَ للمُبالغة والتكثير، أو بِالعَكْسِ نحو: ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]. والقُرْء: الطهر، والحيض: ضدٌّ.
فإنَّ فُعُولاً من جُمُوعِ الكَثْرةِ، مع أنَّ المُرادَ القِلَّة، ويُسَمَّى هذا بالنِّيابةِ استعمالاً.

[المصدر وإعماله]

(المَصْدَرُ) شرع في تقسيم آخر للاسم باعتبار كونه متصلاً بالفعل أو غير متصل به. وأخّر عن جميع تقاسيم الاسم؛ ليكون ذكر الأسماء المتصلة بالفعل متصلاً [١٢١/ب] بذكر الفعل، وهذا التلفيق أيضاً من لطائف هذا الكتاب.

وقدَّم المصدر؛ لكونه مظنة الأصالة؛ لمكان الاختلاف، فإن البصريين على أنه أصل في الاشتقاق، بخلاف غيره من الأسماء المتصلة بالفعل؛ للاتفاق على فرعيتها[١].

(اسمُ الحَدَثِ) ذكر الاسم؛ لأن الحدث هو المعنى، والمصدر في

---

(١) قلت: اختلف العلماء في أصل الاشتقاق: هل هو الفعل أو المصدر؟ فذهب البصريّون إلى أنَّ الفعل مشتقّ من المصدر وفرعٌ عليه؛ لأنّ المصدر لا يدلّ على زمان مختصّ، والفعل في الأصل يدلّ على زمان مختصّ، فصار كالمطلَق؛ فكما أنَّ المُطْلَق أصل المُقَيَّد فكذلك المصدر أصل الفعل؛ ولأنّ المصدر اسمٌ، والاسم يقوم بنفسه، ويستغني عن الفعل، وأمّا الفعل فإنّه لا يقوم بنفسه أصلاً، وما يقوم بنفسه أولى من الّذي لا يقوم إلاّ مع غيره؛ ولأنّ الفعل يدلّ بصيغته على شيئين: الحدَث والزّمان المحْض، والمصدر إنّما يدلّ بصيغته على شيء واحد وهو الحدث فقط، فصار كالواحد مع الاثنين؛ فكما أنّ الواحد أصلُ الاثنين والاثنان ليسا أصلاً للواحد، وكذلك المصدر الّذي هو يدلّ على شيء واحد أصلٌ للفعل الّذي هو يدلّ على شيئين؛ ولأنّ المصدر له مثال واحد نحو: الضّرب والقتل، والفعل له أمثلة مختلفة.

وذهب الكوفيّون إلى أنّ المصدر مشتقّ من الفعل وفرع عليه؛ لأنّ المصدر يصحّ بصحّته ويعتلّ باعتلاله؛ ولأنّه ينطلق على المصدر عاملاً له من غير واسطة، مثل: ضرب ضربًا؛ ولأنّ المصدر قد يُذكر تأكيدًا له، مثل: ضربته ضربًا؛ ولأنّه قد توجَد أفعال لا مصادر لها، وذلك دليل على أصالتها. انظر «اللمحة في شرح الملحة» للصايغ (١٨٩/١).

الاصطلاح: هو اللفظ الدال على الحدث، لا المعنى. (الجَارِي) صفة (الحدث) (عَلَى الفِعْلِ) اعلم أن الجريان في اصطلاحهم يستعمل لمعان: جريان الشيء على ما يقوم هو به مبتدأ، أو موصوفاً، أو ذا حال، أو موصولاً أو متبوعاً، وجريان اسم الفاعل على الفعل، أي: موازنته إياه في حركاته وسكناته، وجريان المصدر على الفعل: تعلقه به في الاشتقاق. وهذه العبارة تشتمل على اسم الحدث على المذهبين، وكل من المعاني اصطلاح مشهور فيما بينهم، فلا يلزم الإبهام في الحد؛ لأن المذكور: جريان اسم الحدث على الفعل، وهو مشهور بالمعنى الذي ذكرناه، لا مطلق الجريان حتى يلزم الإبهام، فالمراد بالحدث الجاري على الفعل ما له فعل مشتق منه، وذكر هو بعد ذلك الفعل بيانٌ له، نحو: ضربت ضرباً، وقتلت قتلاً، وبغير الجاري على الفعل ما ليس فعل له مشتق مذكور ولا غير مذكور يجري هو عليه بيان له، نحو: أنواعاً في قولك: ضربته أنواعاً من الضرب؛ لأن الأنواع ليس لها فعل يجري عليه؛ لأنه اسم موضوع، فقيِّد بالجاري ليخرج عنه غير الجاري؛ إذ لا مدخل له فيما نحن فيه، وأسماء المصادر؛ لعدم جريانها على الفعل مع دلالتها على الحدث، ويخرج أيضاً: المصادر التي لا فعل لها، إلا أن يراد بالجاري على الفعل: حقيقة أو فرضاً، وحينئذ يشكل الفرق بينهما وبين أسماء المصادر.[١٢٢/أ]

(وهُوَ) أي: المصدر (مِنَ الثُّلَاثِيِّ) المجرد، أي: ما هو على ثلاثة أحرف، لا الثلاثي الاصطلاحي، وإلا؛ لدخل نحو: أكرَم وكرَّم، ومصدره قياسي لا سماعيٌّ، وهو حال من مفهوم الكلام، أي: قَصَرَ المصدَرَ على

السَّماعِ حَالَ كونهِ من الثلاثي.

وفي جعله متعلقاً بـ(سماع) نظر؛ لعدم ذي الحال؛ لأنه ليس لقوله: (سماع) فاعل مظهر ولا مضمر، و(من) بيانية، أي: كائنة من جنس البناء الثلاثي، وابتدائية، أي: مأخوذ من البناء الثلاثي، وهذا الوجه إنما يأتي على مذهب الكوفية.

(سَمَاعٌ) أي: سماعي أو مسموع. (وَ) هو (مِن غَيرِهِ) أي: الثلاثي (قِيَاسٌ) أي: قياسي، أو ذو قياس، أو مقيس، أو من شأنه أن يثبت من غير سماع بالقياس على ما سمع. فقوله: (قياس) خبر المبتدأ المحذوف بقرينة السياق، والكلام من عطف الجملة على الجملة، لا من عطف معمولين على معمولَيْ عاملين؛ لعدم تقدم المجرور؛ لكون من الثلاثي منصوب المحل على ما عرفت، اللهم إلا أن يثبُت الجواز في صورة تقديم المجرور مع الجار [لكونه من الثلاثي على الجار مع الجار][1] ويقال لجواز: في الدار زيد، والحجرة عمرٌو[2]، لكنه لم يثبت، أو يحمل الكلام

---

(١) ما بين معكوفتين زيادة من الأصل الخطي.

(٢) قلت: إذا قلت: في الدار زيدٌ والحُجرة عمرٌو، جرى آخرُ الكلام وأولُه على الاستواء من تقديم الخبرين على المُخبر عنهما، فاحتمل الكلام الحذف من الثاني، لدلالة الأول على المحذوف، ولاتصال المحذوف بحرف العطف، القائم، مقامَه في الاتصال بالمجرور، ولم يَبقَ في الكلام إزالةُ شيءٍ عن موضعه، لوقوع الرُّتبة فيه، وحصولها.

وفي المسألة رأي آخر لابن مالك رحمه الله تعالى، إذ قال في تقديرحرف الجر في نحو: في الدار زيدٌ، والحجرةِ عمرٌو، أي: وفي الحُجرةِ عمرٌو: «هذا أقرب من عطفٍ على عاملين، إذ ليس في هذا التوجيهِ ما يُستبعد إلا حذف حرف الجر، وبقاء عمله، ومثلُ هذا لوجود ما يدل على المحذوف جائزٌ بالإجماع». انظر «شرح الكافية الشافية» (٣/٢٣٠)، و«المقتضب» للمبرد (٢٤٨).

على قول مَن جوَّزَ ذلك مطلقاً.

[عمل المصدر كفعله]

(وَيَعْمَلُ) المصدر (عَمَلَ) مفعول مطلق للنَّوع (فِعْلِهِ) لمناسبته بالفعل؛ لمكان الاشتقاق بينهما، (مَاضِياً) نحو: ذكَر ضَرْبِي أمسِ زيداً، وهو حال من فاعل (يعمل). (وغَيْرَهُ) أي: غير الماضي، نحو: ضَرْبِي زيداً، الآن أو غداً، شديدٌ. (إذا) ظرف (يعمل) (لَمْ يَكُنْ) المصدر (مَفْعُولاً مُطْلَقاً) حيث لا يعمل حينئذ؛ إذ لا يتعلق المعمول به، مع وجدان ما هو أقوى منه، وهو الفعل. وأما إذا سد مسد الفعل؛ فيصح أن يعمل للنيابة دون المصدرية كما سيجيء.[١٢٢/ب] وإنما لم يشترط فيه الزمان كاسمي الفاعل والمفعول؛ لأن عمله باعتبار الاشتقاق، لا باعتبار الشبه، ولا افتراق في الاشتقاق باعتبار زمان دون زمان.

(ولَا يَتَقَدَّمَ مَعْمُولُهُ) التي؛ أي المصدر (عَلَيْهِ) لكونه بتقدير الفعل مع (أنْ)، وشيء مما في حيِّز (أنْ) لا يتقدمها، ولضعف عمله، ولهذا قد وجد ولا فاعل له مظهر ولا مضمر، بخلاف الفعل وسائر ملحقاته، وذلك لنقصان مشابهته الفعل لفظاً أو معنى. أما لفظاً؛ فلعدم موازنته. وأما معنى؛ فلعدم وقوعه موقع الفعل.

(ولَا يُضْمَرُ فِيهِ) مفعول ما لم يسم، أي: لا يقع إضمار الاستتار فيه، بخلاف البارز، نحو: ضربني زيداً؛ لضعْف عمله، ولئلا يلزم تثنية المصدر وجمعه عند تثنية الضمير وجمعه دفعاً للبس، فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين في لفظٍ واحد، ويلزم الالتباس، بخلاف اسم الفاعل

ونحوه؛ لاتّحاده مع فاعله فيما صدق عليه، فتثنية أحدهما وجمعه تثنيةٌ وجمعٌ للآخر، فلا يلزم ذلك. كذا ذكره المصنف(١).

ولقائل أن يقول: يجوز أن يضمر فيه الفاعل ولا يثنى ولا يجمع، كالظرف واسم الفعل.

والجواب: إن الإضمار في الظرف واسم الفعل تسامح باعتبار قيامها مقام ما أضمر فيه لا حقيقة،(٢) والمصدر غير قائم مقام غيره.

(ولَا يَلْزَمُ ذِكْرُ الفَاعِلِ) لضعف عمله، ولأن التزامه يؤدي إلى الإضمار فيه إذا كان غائباً، وإلا؛ لم يكن لازماً، ولهذا كانت إضافته معنوية.

(ويَجوزُ إضَافَتُهُ) أي: المصدر (إلَى الفَاعِلِ) وهو الأكثر، ويدل عليه قوله: (وقَدْ يُضافُ) المصدر (إلى المَفْعُولِ) إذا قامت القرينة، سواء كان مفعولاً به أو ظرفاً أو علة، نحو: ضربُ اللصِّ الجلّادُ، وضربُ يومِ الجمعةِ، وضربُ التّأديبِ. وإذا أضيف إلى الظرف؛ جاز أن يعمل فيما

(١) قلتُ توضيحاً: لو أضمر المفرد، لأضمر المثنى والمجموع أيضاً، ولو أضمر فيه المثنى والمجموع لجمع له المصدر وثني، وإلا التبست ضمائر المثنى والمجموع والمفرد بعضها ببعض، ولو ثني المصدر وجمع باعتبار الفاعل، وهو مستحق لذلك باعتبار مدلوله، لم يخلُ أن يؤتى فيه بعلامتَي التثنية، وعلامتَي الجمع وهو مستثقل، أو تحذف إحداهما، وهو مؤدٍّ إلى اللبس، ولا يلزم ذلك في اسم الفاعل والمفعول وغيرهما، إذا ما يقع عليه اسم الفاعل هو ما يقع عليه مرفوعه، وكذا اسم المفعول والصفة المشبهة، فتثنية أحدهما وجمعه: تثنية الآخر وجمعه.

(٢) في ج: مقام الفعل لا حقيقة.

بعده رفعاً ونصباً، نحو: أعجبَني ضربُ اليوم زيدٌ عَمراً، وقد يكون منصوب [١٢٣/أ] المحل إنْ أُوِّل بفعلٍ معروف مع (أن)، أو مرفوعه إن أوّل بفعلٍ مجهول مع (أن).

(وإعمالُهُ) أي: المصدر، من إضافة المصدر إلى المفعول، حال كونه مقروناً (باللّامِ قليلٌ) حيث لا يصح تأويله بأن مع الفعل، فيلزم أن يمتنع عمله؛ لعدم مداره، لكنه صح على قلة؛ لأن المانع عارض.

قيل: لم يأت في القرآن شيء من المصادر المعرفة باللام عاملاً في فاعل أو مفعول صريح، بل قد جاء عاملاً بحرف الجر، نحو: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ﴾[1]. وأما نحو:

ضَـــعِيفُ النِّكَايَـــةِ أَعْــدَاءَهُ   يَخَـالُ الفِـرَارَ يُرَاخِـي الأَجَـلْ[2]

فالمبرد منعه، وجعله بتقدير في أعدائه، أو بتقدير مصدر منكر عاملاً فيه.

---

(١) سورة النساء، الآية: ١٤٨.

(٢) قلت: لم يُعرف قائلُه، وهو من البحر المتقارب، ومن شواهد سيبويه (٣٩/١)، و«أوضح المسالك» (٢٠٨/٣)، وابن عقيل (٩٥/٣)، و«شرح شذور الذهب» (٦٧٨/٢).
والنِّكاية: التأثير في العدوّ. ويخال: يظنّ. ويراخي: يؤجِّل.
والمعنى: إنّ هذا الرّجل ضعيفُ الكيد، ولا يستطيع التّأثيرَ في عدوّه، وجَبان عن الثّبات في مواطنِ القتال، ولكنّه يَلجأ إلى الهروب، ويظنّه مُؤخِّرًا لأجله.
والشّاهد فيه: (ضعيف النكاية أعداءَه) حيث عَمِل المصدرُ المحلّى بـ(أل)، وهو (النكاية)، عمَلَ الفعل، فنَصَب (أعداءَه) مفعولاً به. وانظر «خزانة الأدب» للبغدادي (١٢٩/٨)، و«المفصل» للزمخشري (٢٨١).

(**فَإِنْ**) الفاء نتيجة للتقييد بقوله: (إذا لم يكن مفعولاً مطلقاً)، والجمل المتوسطات معترضات لبيان بعض أحكام عمل المصدر عند ذكر عمله. (**كَانَ**) المصدر (**مَفْعُولاً مُطْلَقاً فَالعَمَلُ**) الفاء جزائية واجبة؛ إذ الجملة اسمية. (**بِالفِعْلِ**) إذ المعمول[1] لا يتعلق بالضعيف مع وجدان القوي. (**وإِنْ كَانَ**) المفعول المطلق (**بَدَلاً مِنْهُ**) أي: من الفعل وساداً مسده بعد حذفه، لا كائناً بمعناه كاسم الفاعل لتعيين عمله دون الفعل، نحو: حمداً له وشكراً له، وسقياً لزيد وخيبة؛ (**فَوَجْهَانِ**) أي: فيجوز وجهان، أو فيه وجهان، والفاء جائزة[2] على الوجه الأول، وواجبة على الثاني كما ستعرف، والوجهان: عمل الفعل للأصالة، وعمل المصدر للنيابة لا للمصدرية. وإنما يجوزان إذ المصدر قويٌّ من حيث الذكر ضعيف من حيث الفرعية، والفعلُ قويٌّ من حيث الأصالة ضعيفٌ من حيث الحذف، فلا يتعين الضعف في المصدر حتى يمنع عمله.

** ** **

---

(١) في ج: المفعول.

(٢) في ج: جزائية على الوجه الأول، وجوابية..

[اسم الفاعل]

(اسمُ الفَاعِلِ: مَا اشْتُقَّ مِن فِعْلٍ) يشير إلى جريان الاصطلاح بالقول [١٢٣/ب] بأن اشتقاقه من المصدر بالواسطة. (لِمَنْ قَامَ) الفعل (بِهِ) احتراز عن اسم المفعول، ويخرج منه: أسماء الفاعل من الإضافيات، إلا أن يراد بالقيام أعم من أن يكون حقيقياً أو اعتبارياً. وإنما لم يقل: لمن له فعل؛ لئلا يخرج نحو: منكسر ومتكسّر من الانفعالات، وكذا نحو: كارم وحاسن إذا صيغ لبيان الحدوث، وهذا مطرد في كل صفة مشبهة عند إرادة الحدوث، ودخل فيه نحو: الناهق والصاهل والعاوي وغير ذلك من صفات غير العقلاء على سبيل التغليب، وإلا؛ فمَنْ للعقلاء لا يدخل فيه ذلك حقيقةً.

(بِمَعْنَى) أي: حال كونه بمعنى (الحُدُوثِ) احتراز عن الصفة المشبهة واسم التفضيل الذي بمعنى الثبوت، نحو: حَسَنٍ وأحسَنَ. وأما نحو: خالدٍ ودائمٍ وثابتٍ وراسخٍ ومُستَمِرٌ مما يدُل على الدَّوَام والثُّبوت؛ فغير وارد؛ لدلالته على حدوث الخلود والدوام والثبوت والرسوخ والاستمرار. وأما نحو: حائض وطامث من الصفات الثابتة بمعنى: ذات حيض وطمث، وليس باسم فاعل، أو يقال: معنى الثبوت عارض، ونحو: جنب بمعنى: ثبوت الجنابة، لا بمعنى حدوثها، فلا يرد، وكذا لا يرد صفات الله تعالى؛ لأن الاستمرار والدوام فيها ليس بصيغي، بل باعتبار الموصوف.

واعلم أنه يعتبر الحيثية، وإلا ؛ لا يخرج من هذا الحدّ نحو: أضرب وأقتل، مما صيغ لتفضيل الفاعل بمعنى الحدوث.

(وَصِيغَتُهُ) أي: صيغة اسم الفاعل الكثيرة المشهورة، وإلا ؛ ففعال وفعول، نحو: صبَّار وصبور، ونحو ذلك أيضاً من صيغ أسماء الفاعلين من الثلاثي المجرد (مِنْ مُجَرَّدِ الثُّلَاثِي) الإضافة من باب: جرد قطيفة، والجار والمجرور حال من ضمير الظرف المستقر، وهو قوله: (على فاعل)، ولا يتقدم الحال على العامل [١٢٤/أ] المعنوي إلا إذا كان ظرفاً، أو صفة الصيغة،[1] أي: صيغته الكائنة من كذا.

وفيه بحثٌ يلزم حينئذ في قوله: (ومن غيره) العطف على معمولي عاملين مختلفين.

وفيه: أنه على تقدير ثبوت الجواب في صورة تقديم المجرور على الجار، أو حمل الكلام على من جوَّز ذلك مطلقاً.

والحق: أنه من باب الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف، فالواو عاطفة، وعلى صيغة المضارع عطف على قوله: (فاعل)، و(من غيره) ظرف وقع حالاً من ضميره، قدم على العامل لكونه ظرفاً.

(عَلَى «فَاعِل») أي: واقعة على زنة فاعل، وبيان الصيغة من وظائف التصريف، ووقع في النحو استطراداً أو ضمناً. (وَ) صيغته (مِنْ غَيْرِهِ) أي: غير مجرد الثلاثي ثلاثياً مزيداً فيه أو رباعياً، مجرداً أو مزيداً فيه.

---

(١) في ج: صفة الصنعة، أي: صنعته...

(عَلَى صِيغَةِ المُضَارِعِ بِمِيمٍ) أي: مع ميم (مَضْمُومَةٍ) في موضع حرف المضارعة منه، وإن كان حرف المضارعة غير مضمومة، كما في: مستخرج. وأما نحو: منتن ومنتن؛ ففرعان. (وكَسْرِ مَا) موصولة أو موصوفة، حصل أو ثبت (قَبلَ الآخِرِ) صلة أو صفة، وإن لم يكن في ما قبل آخر المضارع كسر، كما في: يَتفاعَل ويَتَفَعَّل ويَتَفَعْلَلُ. وأما نحو: أحصَنُ فهو مُحصَن، وأسهَب فهو مُسهَب بالفتح؛ فقليلٌ،[1] أو مستعار من اسم المفعول، كسَيل مُفْعَم، لكنه اشتهر بالتعارف وكثرة الاستعمال، حتى هُجِر الأصل. (نحوُ: مُدْخِلٍ ومُسْتَغْفِرٍ) وإنما مثَّل بمثالين؛ لأن أحدهما ما كان على صيغة المضارع، ولا يخالفها إلا بالميم مكانَ حرف المضارعة، وثانيهما ما يخالفها بحركة الميم أيضاً، وينبغي أن يمثّل بثالث، وهو ما يخالفها في حركة ما قبل الآخر أيضاً، نحو: مُتفاعِل.

(ويَعْمَلُ) اسم الفاعل (عَمَلَ فِعلِهِ بِشَرْطِ) أي: باشتراط معنى كذا، أو بمشروطية، أو بشرطية، أو بوجود شرط (مَعْنَى) أحد الزمانين (الحَالِ أو الاسْتِقْبَالِ) فالجار إما حال، أو خبر مبتدأ محذوف، [١٢٤/ب] أي: ملتبساً أو هو ملتبس بكذا، والجملة حال أو معترضة، وإضافة المصدر إلى المفعول بمعنى اللام أو بيانية بمعنى مِن. وأما إضافة المعنى إلى الحال؛ فبيانية أو بأدنى ملابسة، أي: معنى يحصُل عند اقتران الحال.

قيل: هذا الشرط للعمل في المنصوب دون المرفوع. وفيه.

---

(١) في ج: فهو تعليل.

وإنما اشترط أحدهما؛ لأن عمله لشبه المضارع، فيلزم أن يخالفه في الزمان، خلافاً للكسائي[1].

(وَ) بشرط (الاِعتمادِ) أي: اعتماد اسم الفاعل (على صاحبه) أي: على المتصف به، وهو المبتدأ، أو الموصوف، أو الموصول، أو ذو الحال. (أَوِ الهَمزَةِ أَوْ «مَا») ليتقوى فيه جهة الفعل من كونه مسنداً إلى صاحبه، أو متصفاً[2] بما هو بالفعل أولى، وهو الاستفهام أو النفي، خلافاً للأخفش والكوفيين، وكأنهم اعتبروا نفس الشبه.

(فإنْ) الفاء للتفسير أو للتعقيب في الإخبار. (كَانَ) اسم الفاعل

---

(١) قلت: اسمُ الفاعلِ المجرَّدِ من (أل) يعملُ بثلاثة شروط:
أحدُها: كونُه للحال أو الاستقبال لا للماضي خلافاً للكسائي، ولا حجة له في قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾؛ لأنه على إرادة حكاية الحال الماضية، والمعنى: يبسُط ذراعيه.
قال أبو البقاء الكفوي في «الكليات» (٥/٣١٧): «اسم الفاعل إذا كان للاستمرار يصحُّ إعمالُه نظراً إلى اشتماله على الحال أو الاستقبال، وإلغاؤه نظراً إلى اشتماله على الماضي».
وقد ذهَب الكسائي أبو الحسن علي بن حمزة إمام الكوفية، وشايَعَه جماعة إلى أنَّ اسم الفاعل يعمل ولو دل على الماضي. واستدل على ذلك بقولِهِ تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨]. فإن زمن حصول الحدث للمخبر عنه سابق لزمن نزول الآية. لكنه أجيب بأن الآية قد أتت لحكاية الحال في الماضي، بدليل قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ﴾ والواو للحال، والذي يَحسُن بعد واو الحال قولُك: وكلبهم يبسُط، لا وكلبهم بَسَط.
قال الأندلسي: معنى حكاية الحال: أن تقدِّر نفسَك، كأنك موجودٌ في ذلك الزمان، أو تقدِّر ذلك الزمان كأنه موجودٌ الآن، ولا يريدون به أنَّ اللفظ الذي في ذلك الزمان مَحكيٌّ الآنَ على ما تلفظ به. انظر «شرح الرضي» (٣/٤١٨).
(٢) في ج: متصلاً.

(لِلْمَاضِي) أي: للزمان الماضي، أو الاستمرار المتضمن للماضي. (وجَبَتِ الإِضَافَةُ مَعْنًى) حال، أي: ذات معنى أو معنوية، أو ظرف، أي: وجبت الإضافة في المعنى، أو تمييز، أي: وجبت معنى الإضافة، أو من حيث المعنى.

(خِلَافاً) أي: يخالف هذا القول خلافاً (لِلْكِسَائِيِّ) أو وجوباً مخالفاً فالكسائي مخالِفٌ أو مخالَفٌ، ولكلٍّ وجه، فإنه يُعمِل اسمَ الفاعل ماضياً، ولا يُوجِب إضافتَه، ولو أضيف؛ لا تكون الإضافة عنده معنوية، وإنه لا يعتبر عُرُوضَ المضيّ، ويقيس على ذي اللام مطلقاً، ويتمسك بجواز: زيد معطي بكر أمس درهماً بالاتفاق، ولا تمسُّك له به؛ لأنه بتقدير فعل، أي: أعطاه درهماً كما ذُكر في المتن، ونحو: أنا ظانٌّ زيداً أمس ذاهباً: إما أن يمتنع جوازه؛ لامتناع تقدير فعل للزوم الاقتصار، أو لجعله من خصائص أفعال [١٢٥/أ] القلوب.

(وإِنْ كَانَ) تامة، أي: وجد، أو ناقصة، والخبر محذوف، أي: كائناً (لَهُ) أي: لاسم الفاعل الذي بمعنى الماضي (مَعْمُولٌ آخَرُ) غير ما أضيف إليه معنى، أي: صالح لعمله فيه على تقدير أن لا يكون بمعنى الماضي، ففيه تجوز، وهذا يقتضي أن يكون المضاف إليه أيضاً معمولاً لاسم الفاعل، وليس كذلك.

والجواب: إنا لا نسلِّم ذلك، حيث لم يقل: معمول لاسم الفاعل، وعلى تقدير التسليم يحمل على المعمول على تقدير من التقادير، لا على كل تقدير، ولا على هذا التقدير، ولا شك أن درهماً في: زيدٌ معطِي عَمراً

أمس درهماً، والمضاف إليه، وهو عمرو، وكلاهما معمولان لاسم الفاعل على تقدير كونه بمعنى الحال أو الاستقبال، أو يحمل على المعمول له من حيث المعنى؛ لكونه بمعنى الفعل، ولا شك في كونهما معمولين للفعل لو كان.

(فَبِفِعْلٍ) أي: فهو ملتبس بتقدير فعل (مُقَدَّرٍ) وفي الإطلاق نظر، حيث لا يترتب عليه الجزاء المذكور مطلقاً؛ لأنه لو كان بعده معمول تابع للمضاف إليه،[1] أو معمول لفعل مؤخر عنه أو غيره؛ لا يصدُق عليه كونه بفعل مقدر (نَحْوُ: زَيْدٌ مُعْطِي عَمْرٍو أَمْسِ دِرْهَماً) ولا يلزم ذلك في اسم الفاعل من أفعال القلوب للزوم الاقتصار، اللهم إلا أن يجعل عاملاً مع المضيّ، ويجعل ذلك من خصائصها.

(فَإِنْ) الفاء للتعقيب في الإخبار (دَخَلَتِ اللَّامُ) الموصولة؛ (اسْتَوَى الجَمِيعُ) أي: جميع الأزمنة، أو جميع أنواع اسم الفاعل، أي: ما يتضمن الحال أو الاستقبال أو الماضي؛ فصيرورته لكونه صلة بمعنى الفعل، وإن كان بصورة الاسم والفعل؛ يستوي في عمله الأزمنة كلها، فكذا هذا، فيجوز: الضاربُ أمسِ غُلامَهُ زيداً قائمٌ، كما يجوز عند لُحُوق غداً أو الآن.

(وَمَا وُضِعَ مِنْهُ) أي: [١٢٥/ب] من اسم الفاعل، بيان ما، وقوله: (لِلْمُبَالَغَةِ) في الفعل مفعول به لـ(وضع) بواسطة، (كـ«ضَرَّابٍ») أي: كثير الضَّرب، وهو بدل من المبتدأ، أي: مثل ضَرَّاب، أو صفة مصدر محذوف، أي: وضعاً مثل وضعِ ضَرَّاب، أو خبر مبتدأ محذوف، أي: هو

(١) في ج: لما يضاف إليه.

كضَرَّاب، والجملة معترضة لإيراد المثال. (وضَرُوب، ومِضْراب) وهما أيضاً بمعنى: كثير الضرب، (وعَلِيم) بمعنى: كثير العلم، (وحَذِر) كثير الخوف (مِثْلُهُ) أي: مثل ما ذكر مما يوضع[1] للمبالغة في العمل، واشتراط الزمان، والاعتماد[2].

(والمُثَنَّى والمَجْمُوعُ) أي: مثنى اسم الفاعل ومجموعه (مِثْلُهُ) أي: مثل ما ذكرنا من اسم الفاعل الموحد في العمل والاشتراط، وإنما كرر قوله: (مثله) مع أنه لو اكتفى بخبر واحد لكان أخصر؛ لأنه أراد ذكر حُكم المثنى والمجموع بعد الفراغ عن حكم كلا نوعي الموحد.

(ويَجُوزُ حَذْفُ النُّونِ) أي: حذف نون التثنية والجمع من اسم الفاعل (مَعَ العَمَلِ والتَّعْرِيفِ) باللام، أي: مع كون اسم الفاعل عاملاً، وعدم الإضافة، نحو: ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾[3] (تَخْفِيفاً) مفعول له للحذف.

---

(١) في ج: مما لم يوضع.

(٢) قلت: هذه شروط عمل اسم الفاعل المجرد من أل. (أحدُها) كونُه للحال أو الاستقبال لا للماضي. (الثاني) اعْتِمَادُه على استِفهام، أو نفي أو مُخْبَرٍ عنه، أو موصوفٍ، ومنه الحال. (الثالث) أن لا يكون مُصَغَّراً ولَا مَوصُوفاً، لأنَّهما يَخْتَصان بالاسم، فَيُبْعِدانِ الوصفَ عن الشَبَهِ بِالفِعْلِيَّة.

(٣) سورة الحج، الآية: ٣٥. وتمامها: ﴿وَبَشِّرِ الْمُخْبِتِينَ * الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَالصَّابِرِينَ عَلَىٰ مَا أَصَابَهُمْ وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾.

قلت: والآية في قراءة حفص لا استشهاد فيها؛ لأن ﴿الصلاة﴾ مجرورة. ﴿المقيمي﴾: مضاف حذفت نونه بسبب الإضافة، والأصل: المقيمين. وجاز أن يحلّى بـ أل، مع أنه مضاف والمضاف لا يُحَلّى بأل، لأن إضافته لفظية.

أما مَن قرأها بالنصب على المفعولية لاسم الفاعل ففيها الاستشهاد.

[اسم المفعول]

(**اسْمُ المَفْعُولِ: هُوَ مَا اشْتُقَّ مِن فِعْلٍ**) خرج المصدر على قول البصريين، وأما على قول الكوفيين؛ فمن قوله: (**لِمَنْ**) دخل غير العقلاء على سبيل التغليب، (**وَقَعَ**) الفعل (**عَلَيهِ**) من حيث إنه وقع الفعل عليه، بخلاف نحو: أشهر وأعرف. وخرج أيضاً: اسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل الذي صيغ لتفضيل الفاعل.

(**وصِيغَتُهُ**) أي: اسم المفعول، قد عرفت: أن بيان الصيغة ليس من وظائف النحو، وإنما هو وظائف علم التصريف. (**مِنَ الثُّلاثِيِّ** [المجرَّدِ] **عَلَى**) زنة (**مَفْعُولٍ**) غالباً، (**كَمَضْرُوبٍ. ومِنْ غَيرِهِ عَلَى صِيغَةِ اِسْمِ الفَاعِلِ**) [١٢٦/أ] وقد عرفت بيان إعرابه مما لا مزيد عليه في اسم الفاعل، فلا نعيد، وقد شذَّ نحو: أضعفته فهو مضعوف بمعنى: مضاعف. (**بِفَتْحِ مَا قَبلَ الآخِرِ**) لخفة الفتحة، وكثرة المفعول، (**كَمُسْتَخْرَجٍ**).

(**وأَمْرُهُ**) أي: شأن اسم المفعول (**فِي العَمَلِ**) تمييز، أي: في كونه عاملاً عمل فعله، (**والاِشْتِرَاطِ**) أي: اشتراط أحد الزمانين إلا إذا كان ذا لامٍ، والاعتماد على صاحبه أو الهمزة، أو ما لعمله في المنصوب، وليس في كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال والاستقبال في اسم المفعول، لكنَّ المتأخرين كأبي علي ومن بعده صرَّحوا باشتراط ذلك فيه كما في اسم الفاعل، وكذا أمره في وجوب الإضافة معنى إلى المفعول إن كان بمعنى الماضي، نحو: زيد معطى درهم أمس.

(كأمْر اسْم الفاعل) وشأنه، حيث عمل عمَلَ فعله، وهو الفعل المبني للمفعول؛ لمشابهته له مع احتياجه إلى ما احتاج إليه اسم الفاعل، فيشارك له في مشابهة الفعل والاحتياج إلى الشرائط، فيعمل بتلك الشرائط مثله.

(مثلُ: زيدٌ مُعطًى) الآن أو غداً (غُلامُهُ) مفعول ما لم يسم فاعله (درْهماً) مفعول ثان لـ(معطى)، فإنه عمل عمل فعله، وهو أُعطِي المبني للمفعول لمشابهته له.

** ** **

[الصفة المشبهة]

(الصَّفَةُ المُشَبَّهَةُ) باسم الفاعل، وشُبِّهت في أنها تُثَنَّى وتُجمع، وتذكَّر وتُؤنَّث، بخلاف اسم التفضيل في بعض الاستعمالات كما ستعرف.

(مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لَازِمٍ) احتراز عن اسم الفاعل والمفعول المتعدّيين، (لِمَنْ قَامَ) ذلك الفعل (بِهِ) عائد إلى (من) (عَلَى مَعْنَى الثُّبُوتِ) أي: على الدلالة على صيغة ثابتة لا حادثة. احتراز عن نحو: قائمٍ وذاهبٍ مما اشتُق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث، فإنه اسم الفاعل لا الصفة المشبهة. ويدخل في هذا الحدِّ نحو: أحسن وأشرف مما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت، لكن مع زيادةٍ، اللهم إلا أن [١٢٦/ب] يقصد الحيثية. وأما نحو: الخالد والمستمر، ونحو: الخالق والبارئ؛ فقد مرَّ الجواب عن إيراد ذلك في حدِّ اسم الفاعل.

(وصِيغَتُها) أي: الصفة المشبهة (مُخَالِفَةٌ لِصِيغَةِ اِسْمِ الفَاعِلِ) أي: ليست على أوزان صيغ اسم الفاعل من حيث إن صيغتها سماعية، وصيغة اسم الفاعل قياسية. (عَلَى حَسَبِ السَّمَاعِ) أي: كائنة على قدر السماع من الواضع ووَفْقِهِ، وهو خبرٌ بعد خبر بتضمن وجه الخبر على وجه، أو حكماً على حِدة على وجه. (كـ«حَسَنٍ» و«صَعْبٍ» و«شَدِيدٍ»).

(وتَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِها) وإن لم يوازن صيغتها الفعل، ولا كانت للحال

أو الاستقبال لمشابهتها باسم الفاعل المشابه للفعل. (**مُطلقًا**) عن الزمان، أي: غير مشروط بزمان؛ لأن اشتراط الزمان يخرجها عن كونها صفةً مشبهة؛ لأنها موضوعةٌ للثبوت، والزمانُ يستلزم الحدوث.

(**وتَقْسِيمُ مَسَائِلِهَا**) أي: الصفة المشبهة، وهذا أحدُ التقاسيم لها، ولها باعتبار أمر آخر تقاسيم أخر، وترتقي مسائلها إلى ألوف، وتنقسم إلى حسنة التأليف وقبيحة وممتنعة[1]، وهي صعْبٌ تعدادُها، وقد ذكرتُ في

---

(١) قلت: هاكَ بعضَ التفصيل:

فالقَبيحُ: رَفْعُ الصفة مُجَرَّدَةً كانت، أو مَعَ «أل»: المَعْمُولَ المُجَرَّدَ منها، ومن الضمير، والمُضَاف إلى المجرَّدِ، لِمَا فيه مِنْ خُلُوِّ الصِفَة من ضَميرٍ يَعودُ على المَوْصُوف، وذلك أربَعُ صُوَر: «خَالِدٌ حَسَنٌ وجْهٌ». و«عليٌّ حَسَنٌ وجهُ أبٍ» و«بَكرٌ الحَسَنُ وجهٌ»، و«زيدٌ الحَسَنُ وجْهُ أبٍ». (الصورة الأولى صفة مشبهة رفعت اسماً ظاهراً ليس فيه ضمير، والثانية: الصفة رفعت اسماً مضافاً خالياً من الضمير، والثالثة: الصفة فيها «أل» رفعتْ اسماً ظاهراً ليس فيه ضمير، والرابعة: الصفة فيها «أل» رفعة اسماً مضافاً خالياً من الضمير، وهذه كلها صور قبيحة).

والضعيفُ: أن تنصبَ الصفةُ المجردة من أل: المَعَارِفَ مطلَقاً، وأن تجرَّها بالإضَافَةِ، سِوَى المُعَرَّفِ بـ «ال» والمُضَاف إلى المعرَّفِ بها، وجَرُّ المَقْرُونة بـ «الْ» المضاف إلى المقرون بها، وذلك في ست صور وهي: «محمدٌ حَسَنٌ الوَجْهَ» و«بَكرٌ حَسَنٌ وجهَ الأَبِ» و«زَيْدٌ حسنٌ وجهَه» و«عَامِرٌ حسنٌ وجهَ أبيه» بالنصب فيهنَ، و«خالدٌ حسَنُ وجْهِهِ»، و«زهيرٌ حَسَنُ وجهِ أبيهِ» بالجر فيهما، والجرُّ عند سيبويه من الضرورات، وأجازه الكوفيُّون؛ لأنَّه مِن إجْراء وَصفِ القَاصِرِ مُجرى وَصْفِ المُتعدِي، وجَرُّ الصِّفَةِ المُضَافِ إلى ضَمير المَوْصُوفِ، أو إلى مُضافٍ إلى ضميره.

والحَسَنُ مَا عدا ذلِكَ. وهو رَفْعُ الصِّفَةِ المُجَرَّدَةِ من أل: المُعرفَ بها، أو إلى ضمير الموصوف، أو إلى المضاف إلى ضميره، ونصبِ الصفة المجردة من (أل) والإضافة، والمُضافةَ إلى المجرد منها... وهكذا إلى نحو اثنين وعشرين صورة، منها: حسنُ الوجهِ، وحسنُ وجه الأبِ، وحَسَنٌ وجْهُهُ، وحَسَنٌ وجهُ أبيه، وحَسَنٌ وجْهاً، وحَسَنٌ =

رسالةٍ لي على التفصيل، فإنْ رَغبتَ فعليكَ بها.

(أنْ تَكُونَ الصِّفَةُ) أي: اسم الصفة كائنة أو مقرونة أو معرفة أو ملتبسة (باللَّامِ، أَوْ مُجَرَّدَةً عَنِ اللَّامِ، وَ) يكون (مَعْمُولُهَا) أي: الصفة المشبهة (مُضَافاً) ملتبساً أو مقروناً (باللَّامِ أَوْ مُجَرَّداً عَنْهُما) أي: عن الإضافة واللام. (فَهذِهِ) الأقسام (سِتَّةٌ) بضرب الاثنين في ثلاثة.

(والمَعْمُولُ) أي: معمول الصفة المشبهة. (فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنهَا) أي: من الأقسام المذكورة (مَرْفُوعٌ ومَنْصُوبٌ ومَجْرُورٌ، صَارَتْ) جملة مستأنفة، كأن سائلاً يسأل: كم صارت، فقال: صارت [١٢٧/أ] (ثَمانيةَ عَشَرَ) قسماً بضرب الثلاثة من أقسام المعمول في الستة من الأقسام الحاصلة بضرب صفتي الصفة في صفات المعمول الثلاثة المذكورة.

(فالرَّفْعُ) أي: رفع المعمول مبني (عَلَى الفَاعِلِيَّةِ) أي: كون المعمول فاعلاً. (والنَّصْبُ) مبني (عَلَى التَّشْبِيهِ) أي: تشبيه معمول الصفة (بالمَفْعُولِ) مفعول به للتشبيه، وإعمالُ المصدر المعرف باللام في الجار والمجرور صحيحٌ، كما في قوله تعالى: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ﴾[1]. (في

= وجهَ أبٍ، وحسنُ الوجهِ، وحسنُ وجهِ الأب، وحَسَن وجهٍ، وحَسَنُ وَجْهِ أبٍ، والحُسْنُ الوَجْهِ، والحسَنُ وجْهِ الأبِ، والحَسنُ وجْهُه، والحَسَنُ وجهُ أبيه... وهكذا. انظر «معجم القواعد العربية» للشيخ الدقر رحمه الله تعالى (٢٨٢).

(١) سورة النساء، الآية: ١٤٨.

قلت: قال الشارح الرضي رحمه الله تعالى (٤٠٩/٣): «قيل: ولم يأتِ في القرآن شيءٌ من المصادر المعرَّفة باللام عاملاً في فاعل أو مفعول صريح، بلى قد جاء معدًّى بحرف الجر، نحو قوله تعالى: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ﴾، ويجوز أن يقال:=

(الْمَعْرِفَةِ) فإنه جعل نحو: الوجه في: الحسن الوجه مشبهاً بالرجل في: الضارب الرجل. (وَعَلَى التَّمْيِيزِ فِي النَّكِرَةِ) نحو: الحسن وجهاً. (والجَرُّ) مبني (عَلَى الإِضَافَةِ) أي: كونه مضافاً إليه[1].

واعلم أن نحو: الضارب الرجل والحسن الوجه يتعاوضان ما لكل واحد منهما، فالضارب الرجل أصله النصب على المفعولية والجر بالإضافة؛ لتشبيهه[2] بالحسن الوجه مع عدم التخفيف، والحسن الوجه

= إن (من ظلم) فاعل المصدر، أي: أن يجهر، على البناء للفاعل، والاستثناء متصل، ويجوز أن يقال: إن التقدير: أن يُجهر، على البناء للمفعول، فيكون الاستثناء منقطعاً، ويجوز أن يقال: هو متصل، والمضاف محذوف، أي: إلا جَهْرَ مَن ظُلم. وسيبويه والخليل جوَّزا إعمال المصدر المعرّف باللام مطلقاً».

(١) لِمَعْمُولِ الصِّفَةِ المشبَّهةِ ثلاثُ حَالَاتٍ:

(أ) الرَّفعُ على الفَاعليَّةِ للصفة، أوعلى الإبْدَال من ضَمِيرٍ مُسْتَتِرٍ في الصِّفَةِ بَدَل بَعْض من كُلٍّ على ما قاله أبو علي الفارسي.

(ب) الخفض بإضَافة الصفة إليه.

(ج) النصب على التشبيهِ بالمفعولِ به إنْ كانَ مَعْرِفَةً، وعلى التمييز إن كانَ نَكِرَةً، والصفةُ مع كلٍّ من الثلاثة الرفع والنصب والخفض، إمَّا نكرةٌ أو معرفة مقرونة بـ «أل» وكلٌّ من هذه الستة للمَعْمول معه ستُ حالاتٍ، لأنه إمَّا بـ «أل» كالوجه، أو مضافٌ لما فيه «أل» كـ «وجهِ أبيه» أو مُجَرَّدٌ من أل والإضافة كـ «وَجْهٍ» أو مضافٌ إلى مجرَّدٍ كـ: «وجه أب».

فالصُّوَرُ ستٌّ وثلاثُون، الممتنعُ منها أربعة، وهي أن تكونَ الصفةُ بـ «أل» والمَعْمُولُ مجرَّداً منها، ومن الإضافة إلى تاليها، والمعمول مخفوضٌ، كـ «الحَسن وجهِهِ» أو «الحسنِ وَجْهِ أبِيه» أو «الحسن وجهٍ» أو «الحسنِ وَجْهِ أبٍ». لأن الإضافة في هذه الصور الأربع لم تفد تعريفاً ولا تَخْصِيصاً ولا تخلصاً من قبح حذف الرابط. انظر «معجم القواعد العربية» للشيخ الدقر (٢٨٣).

(٢) في ج: لشبهه.

أصله الرفع على الفاعلية والجر على الإضافة؛ لحصول التخفيف بحذف الضمير من الفاعل، وينصب لشبهه بالضارب الرجل في كون الصفة ومعمولها معرفتين باللام.

(وتَفْصِيلُها:) أي: مسائل الصفة المشبهة، وهو مبتدأ محذوف الخبر، أي: تفصيلها فيما يذكر بعد، فقوله: (حَسَنٌ وَجهُهُ) وهو نظير ما كانت الصفة مجردة عن اللام، والمعمول مضاف، مبتدأ، وقوله: (ثَلاثَةٌ) بمعنى: ذو ثلاثة أوجه: الرفع والنصب والجر في المعمول، خبره، والجملة مبنية للتفصيل، أو يقال: قوله: (حسن وجهه) خبر قوله: (تفصيلها)، وقوله: (ثلاثة) خبر مبتدأ محذوف، أي: هذه ثلاثة.

وفيه: أن التفصيل لا يتم به، ولم يعطف عليه غيره حتى يتم به.

(وكَذَلِكَ) أي: كحسن وجهه: (حَسَنُ الوَجْهِ) وكذا الباقي في كون كل ذا ثلاثة أوجه، وهذا نظير ما كانت الصفة مجردة عن اللام، والمعمول ذو اللام مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً، فهذه ثلاثة أوجه.

فإن قيل: أيّ [١٢٧/ب] حرف يقدَّر في إضافة الحسن إلى الوجه،(١) ويصلح لدخوله في الفاعل؟

قيل: تقدير الحرف المعنوية، وأما الجر في اللفظية؛ فيحمل على ما فيه الحرف، وليس بتقدير حرف، وقوله في تعريف الإضافة: (بواسطة حرف الجر لفظاً أو تقديراً) محمول على كونه تعريف الإضافة المعنوية.

(١) في ج: حسن الوجه.

وفيه نظر. أو على إرادة التقدير حقيقة أو حكماً، فيتناول اللفظية على القول بتقدير الحكم[1] على ما ذكرنا من الحمل، أو يقال: ضارب زيد ملحق بنحو: غلام زيد في تقدير اللام، نحو: حسن الوجه ملحق بنحو: خاتم فضة في تقدير من، لأن الحسن هو الوجه كما أن الخاتم هو الفضة، ونحو: السارق الليل ملحق بنحو: ضرب اليوم في تقدير في، ولا ضير في تقدير الحرف في نحو: الحسن الوجه بعد خروجه عن كونه فاعلاً بالإضافة، والقول بإضمار الفاعل، أو يقال: حرف الإضافة في الإضافة اللفظية غير منحصرة في الثلاثة المذكورة، فيقدر بحسب اقتضائه تعدي اسم الفاعل والمفعول، وعند عدم اقتضائه كما في الحسن الوجه والضارب زيد يقدر اللام الزائدة لضرورة تصحيح الخبر، فيكون فيما وراء الضرورة في حكم العدم؛ إذ الإضافة الصورية تستدعي صورة اللام، لا معناها، وإلا؛ لكانت معنوية.

(وحَسَنُ وَجْهٍ) الصفة مجردة عن اللام، والمعمول مجرد عن اللام والإضافة، فهذه ثلاثة.

(والحَسَنُ وجهُهُ) الصفة ذات اللام والمعمول مضاف مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً، وهذه ثلاثة، وهو معطوف بحذف العاطف، ولعله حذف تحرزاً عن كثرة التكرار، وإنما غيَّر التبيين؛[2] ليشير إلى أنه شروع في تقسيم آخر من الصفة المشبهة؛ لأن الأمثلة السابقة كانت للصفة

(١) في ج: بالتقدير الحكمي.

(٢) في ج: السنن.

المجردة، [١٢٨/أ] وهذه الصفة ذات اللام.

(الحَسَنُ الوجْهِ) الصفة ذات اللام والمعمول أيضاً ذو اللام مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً، هذه ثلاثة.

(الحَسَنُ وَجْهٍ) الصفة معرفة باللام والمعمول مجرد عن اللام والإضافة مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً، فهذه ثلاثة.

(اثْنَانِ) كائنان (مِنهَا مُمْتَنِعَانِ) يكون المعمول مضافاً أو مجرداً، والصفة ذات لام، وامتناعهما ظاهر؛ لعدم التخفيف، مع أن الثاني متضمن إضافة المعرفة إلى النكرة أيضاً. (الحَسَنُ وَجْهُهُ) خبر مبتدأ محذوف، أي: هما: الحسن وجهه، و(الحَسَنُ وَجْهٍ) عطف بحذف العاطف، أو خبر بعد خبر، أو تعداد.

(واختُلِفَ فِي: حَسَنُ وَجْهِهِ)، والجار والمجرور مفعول فاعله لقوله: (اختلف).

(والبَوَاقِي، مَا كَانَ فِيهِ) منها (ضَمِيرٌ وَاحِدٌ) وهو: الحسن (أَحْسَنُ) لحصول المقصود مع قلة الاعتبار، وخير الكلام ما قلَّ ودلَّ، وهو: الحسن وجهه، والحسن الوجهَ أو الوجهِ، والحسنُ وجهاً، وحسنٌ وجهُهُ، وحسنٌ الوجهَ أو الوجهِ، وحسن وجهاً.

فإن قيل: يلزم في الحسن الوجه تعداد الفاعل؛ لأنه من قبيل الإضافة إلى الفاعل، وفيه ضمير الفاعل أيضاً.

قيل: الفاعل بعد الإضافة خرج عن حيِّز كونه فاعلاً لفظاً، لكنه فاعل

معنى، فباعتبار المعنى ليس فيه ضمير.

وفيه: أنه يتبعه تابعه بعد الإضافة بالرفع أيضاً، وهذا يوجب اعتبار فاعلية الوجه بعد الإضافة.

وفيه: أن الحمل على المحل باعتبار المعنى، وهو بهذا الاعتبار فاعل.

(وَمَا كَانَ فِيهِ) منها (ضَمِيرَانِ) وهو: زيد حسنٌ وجهُهُ، والحسنُ وجهَهُ، وحسنٌ وجهَهُ (حَسَنٌ) لحصول المقصود.

(وَمَا لَا ضَمِيرَ فِيهِ)(1) نحو: الحسن وجه، وحسن الوجه، والحسن الوجه (قَبِيحٌ) لعدم الربط بالموصوف لفظاً.

(وَمَتَى رَفَعْتَ بِهَا) أي: بالصفة المشبهة؛ (فَلَا ضَمِيرَ فِيهَا) وإلا؛ يلزم [١٢٨/ب] تعداد الفاعل. (فَهِيَ) الفاء للتعليل، أي: لأنه كائنة (كَالفِعْلِ) أو مثل الفعل، الكاف حرف جر، أو اسم بمعنى المثل.

(وإِلَّا) أي: وإن لم ترفع بها، بل تجرّ ما بعدها بالإضافة، أو تنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة وعلى التميز في النكرة؛ (فَفِيهَا) أي: في الصفة (ضَمِيرُ المَوصُوفِ) لأن الفاعل لما جر بالإضافة أو نصب على التشبيه بالمفعول؛ خرج عن حيثية كونه فاعلاً، فلا جرم يكون فيها ضمير يكون فاعلاً لها. (فَتُؤَنَّثُ) الصفة، نحو: هند حسنةُ وجهٍ أو حسنةٌ وجهاً.

---

(1) في ملا جامي: وهو أربعة أقسام: الحسنُ الوجهُ، وحسنٌ الوجهُ، وحسنٌ وجهٌ، والحسنُ وجهٌ برفعه فيها...

(ونُثَنِّي) نحو: الزيدان حَسَنا وجهٍ أو حَسَنانِ وَجْهَاً. (ونَجْمَعُ) نحو: الزيدان حَسَنُوا وجهٍ أو حَسَنونَ وَجْهَاً، أي: يتصرف فيهما على حسب تصرف الموصوف للمطابقة بناءً على تحمُّل ضميره.

(واسْمَا) أصله: اسمان (الفَاعِلِ والمَفْعُولِ) أي: اسما هذين، فلا يلزم أن يكون لكل واحد اسمان. (غيرُ المُتَعَدِّيَيْنِ) أي: المتجاوزين عن الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله. احتراز عن نحو: ضاربٌ زيداً، ومُعطًى درهماً، فإنهما متعديان لا يجري فيهما مع ما تعدَّيا من المعمول ما ذكر من الأقسام، بل يجري فيهما: إما نصب المعمول على المفعولية، أو جره على الإضافة. (مِثلُ الصِّفَةِ) المشبهة (فِيمَا ذُكِرَ) من التقسيم إلى الصور، نحو: القائم الغلام رفعاً ونصباً وجراً، وكذا: القائم غلامُه، والقائم غلامٌ، وكذا الصور التسعة؛ لتجرد القائم عن اللام، وكذا نحو: المضروب الغلام أو غلامه أو غلام بالحركات الثلاث، وكذا ترك اللام عن المضروب، وكذا الحكم في المنسوب، نحو: تميميُّ الأب(١) إلى آخر الصور.

** ** **

(١) في ملا جامي: زيدٌ تميميُّ الأب، مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً.

[اسم التفضيل]

(اسمُ التَّفضِيلِ) أي: اسم يدل على تفضيل شيء على شيء. (مَا اشْتُقَّ) خرج الجوامد، (مِنْ فِعْلٍ لِمَوصُوفٍ) أي: لما وصف (بزيادةٍ على غَيرِهِ) من الفعل، [١٢٩/أ] أو لأمر موصوف بالفعل مع زيادة على غيره فيه. وإنما قال: (لموصوف)، ولم يقل: لمن قام به أو لمن وقع عليه؛ لاشتماله على النوعين جميعاً، نحو: أضرب وأشهر (بزيادة) في ذلك الفعل صلة موصوف، أو بمعنى (مع)، وحينئذ صلته محذوفة (على غيره) أي: على غير ذلك الموصوف، وهو مفعول به للزيادة بـ(على)، ولا يرد صيغ المبالغة، كضَرَّاب وضَرُوب ونحوهما، وإن دلت على الزيادة، حيث لم يقصد فيها الزيادة على الغير، ولا يرد أيضاً نحو: زائد وكامل، حيث لم تقصد فيه الزيادة أيضاً فيما اشتق هو منه؛ إذ لم ترد الزيادة في الزيادة والكمال مثلاً، بل في أمر آخر.

(وَهُوَ) صيغة (أَفْعَلُ) ونحو: خير وشر.

(وشَرْطُهُ أَنْ يُبْنَى مِن ثُلاثِيٍّ) احتراز عن الرباعي، نحو: بَعْثَرَ، (مُجَرَّدٍ) احتراز عن مزيد الثلاثي، نحو: أكرَمَ واقتَدَرَ ونحوهما. (لِيمكِنَ بناءُ أَفْعَلَ) لأنه لو نقص؛ لاختلَّ، ولو لم يحذف؛ لزاد على بناء أفعَلَ، وهو علة (يُبنى). وفيه. أو خبر مبتدأ محذوف، أي: وهذا الاشتراط ليمكن، والجملة معترضة.

(لَيْسَ) صفة أخرى للثلاثي (بلَوْنٍ) احتراز عن نحو: أحمر وأسمر، (ولا عَيْبٍ) احتراز عن نحو: أعمى وأعور، ويرد نحو: أجهَل وأبلَه، ولو أريد: العيوب الظاهرة؛ لصحَّ: أحمق على معنى التفضيل، وقد حَكَمُوا بشُذوذه، نحو: أحمقُ من هبنَّقة[1]، اللهم إلا أن يراد بالحمقاء: الحماقة ما يبدو في الظاهر من أثر البلادة، كما حكي عن هبنقة من تعليق خرزات وخيوط في عنقه وصدره؛ مخافة أن يَفقِد نفسه! فيكون من العيوب الظاهرة بهذا الاعتبار، فلا يجيء منه اسم التفضيل إلا شاذاً. وفيه.

(لأَنَّ) أي: وهذا لأن، [١٢٩/ب] والجملة معترضة لبيان العلة. (مِنْهُمَا) أي: من الألوان والعيوب (أَفْعَلُ) الكائنة (لِغَيْرِهِ) أي: غير التفضيل، فلو جاء هو؛ لزم اللبس. (مِثْلُ: زَيْدٌ أَفْضَلُ النَّاسِ).

(فَإِنْ قُصِدَ غَيْرُهُ) أي: تفضيل غير الثلاثي في المجرد مما ليس بلون ولا عيب من الثلاثي المزيد فيه أو الرباعي مجرداً أو مزيداً فيه أو ثلاثياً مجرداً من الألوان والعيوب (تُوُصِّلَ) إبانةً للمقصود على وجه يمكن (إِلَيهِ) أي: إلى غير الثلاثي، أو إلى ذلك المقصود، أو إلى تفضيل غيره (بِمِثْلِ:

(١) قلت: هَبَنَّقَة: هو ذو الوَدَعَات، واسمه: يزيد بن ثَرْوَان؛ أحدُ بني قيس بن ثعلبة. وبلغ من حُمْقه أنه ضلَّ له بَعير فجعل ينادي: مَنْ وجَد بعيري فهو له، فقيل له: فلِمَ تَنْشُده؟ قال: فأين حلاوة الوِجْدَان!؟
ومن حُمْقه أنه جعَل في عُنُقه قِلادةً من وَدَع وعِظامٍ وخَزَف، وهو ذو لحية طويلة، فسُئِل عن ذلك فقال: لأعرِفَ بها نفسي، ولئلا أُضَلَّ! فبات ذات ليلةٍ وأخَذَ أخوه قلادتَه، فتقلَّدها، فلما أصبح ورأى القِلَادة في عُنق أخيه، قال: يا أخي، أنتَ أنا، فمَن أنا!!! انظر أخبار حُمقه أيضاً في «مجمع الأمثال» للميداني (٢١٧/١) (١١٦٩)، و«أخبار الحمقى والمغفلين» لابن الجوزي (٣٩)، و«المستقصى في أمثال العرب» للزمخشري (٨٥).

هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ) أي: بإتيان اسم التفضيل مما يصح بناؤه منه، وإيقاع مصدر ما امتناع بناؤه منه تمييزاً. (**اِسْتِخْرَاجًا**) أو دحرجة أو تدحرجاً، وهذا مثال غير الثلاثي، (**وَ**) أشد منه (**بَيَاضًا**) مثال اللون، (**وَعَمًى**) مثال العيب.

(**وَقِيَاسُهُ لِلفَاعِلِ**) أي: مجيء اسم التفضيل للفاعل بقرينة: (وقد جاء للمفعول)، على هذا (قياسه) مبتدأ، و(مجيئه) خبره، وللفاعل متعلق المحذوف، أو هذه العبارة من باب: ضربي زيداً قائماً، أي: قياس اسم التفضيل حاصل إذا كان ثابتاً للفاعل، فـ(قياسه) مبتدأ محذوف الخبر، وقوله: (للفاعل) حال، والمراد بالفاعل: من قام به الفعل، ولم يرد به: ما يقابل الصفة المشبهة، بل ما يقابل المفعول، فيتناول نحو: أَضْرَبُ وأحسَنُ، وإلا؛ فيُحمل على حذف المعطوف، أي: قياسه لتفضيل الفاعل والصفة المشبهة، نحو: أحسَنُ وأكرَمُ. وإنما كان قياسه للفاعل؛ لأنه يدل على الزيادة في المصدر المشتق منه، وأصل المصدر كونه معروفاً، فينصرف عند الإطلاق إليه. وفيه.

(**وَقَدْ**) للتقليل (**جَاءَ**) اسم التفضيل (**لِلمَفْعُولِ**) سماعاً، (**نَحْوُ: أَعْذَرُ**) أي: أكثرُ مَعْذُورِيَّةً، (**وَأَلْوَمُ**) أي: أكثرُ مَلُومِيَّةً، [١٣٠/أ] (**وَأَشْهَرُ**) أي: أكثرُ مَشْهُورِيَّةً، (**وَأَشْغَلُ**) أي: أكثرُ مَشْغُولِيَّةً.

(**وَيُسْتَعْمَلُ**) اسم التفضيل في كلام العرب واقعاً (**عَلَى أَحَدِ ثَلَاثَةِ أَوجُهٍ**) فقط لفظاً أو تقديراً، نحو: الله أكبر، فلا يخلو عن أحدها ليدل على المقصود، فلا يجتمع اثنان منها إلا نادراً؛ لحصول الغرض بأحدهما، وكون الآخر بعد حصول المقصول ضائعاً، إلا أن يخرج عن

هذا الاستعمال بالعدل، كما في: آخر وآخر من. وأما: الدنيا والحبلى؛ فجواز تجردهما عن أحد الثلاثة المذكورة؛ لصيرورتهما اسمين، وانمحاء معنى التفضيل عنهما، ونحو: الحسنى والسوآى مصدران، لا تأنيث أحسن وأسوأ، لأنهما تأنيث: أحسن وأسوأ، ولا يرد جواز تجردهما.

١- (مُضَافاً) بدل من قوله: (على أحد ثلاثة أشياء).

٢- (أَوْ) كائنة (بـ«مِنْ»، أَوْ) مانعة الخلو دون الجمع.

٣- (أو مُعَرَّفاً باللَّامِ) العهدية ليس إلا. وإنما كان أحد هذه الثلاثة لازماً؛ لاستلزام معناه المفضل عليه، وذا في مِن والإضافة ظاهر، ومع اللام معهودٌ مَنويٌّ لإشارة اللام العهدية إلى أفعل المذكور معه المفضَّل عليه، فيكون معنى قولهم: الأفضل: الشخص الذي عُهِد كونُه أفضلَ من زيد.

(وَلَا يَجوزُ «زيدٌ الأَفضَلُ مِن عَمرٍو») لاستعماله مع اثنين منهما. وأمَّا:

لستَ بالأكْثَرِ مِنهُمْ حَصًى وإنَّما العِزَّةُ للكَاثِرِ[1]

فـ(مِن) فيه ليست بتفضيلية، أو هي تفضيلية متعلقة بمحذوف، أي:

---

(١) قلت: هذا بيتٌ من البحر السّريع، وهو للأعشى الكبير، ميمون بن قيس (ت٧هـ) في «ديوانه» (١٩٣) من قصيدةٍ يهجو فيها علقمة بن علاثة الصّحابيّ ﷺ، ويمدح فيها ابن عمّه عامر بن الطّفيل في المنافرة التي وقعتْ بينهما. وهو من شواهد «أوضح المسالك» (٢٩٥/٣)، وابن عقيل (١٣٩/٣).
(حَصًى) المراد به هاهنا: العددُ من الأعوان والأنصار. و(العزّة): القوّة والغَلَبة. و(الكاثر): الغالب في الكثرة والكثير. والشّاهد فيه: (بالأكثر منهم) حيث جمع فيه بين الألف واللّام و(مِن)، وذلك ممتنعٌ وشاذٌّ.

لَسْتَ بالأكثر بأكثر منهم، والمحذوف بدل، فلا يرد. (ولا «زيدٌ أفضلُ») باستعمال بدون واحد منها (إلَّا) أي: يستعمل مع أحد ثلاثة أشياء في جميع الأوقات إلا وقت (أنْ يُعْلَمَ) المفضل عليه، فيقدر بناء على القرينة، نحو: الله أكبر، أي: أكبرُ مِن كل شيءٍ كبيرٍ، أو يخرج عن معنى التفضيل، فيستغني عنه، نحو: آخر[1].

(فإذَا أُضِيفَ) اسم التفضيل (فَلَهُ مَعْنَيَانِ). [١٣٠/ب]

(أحدُهُمَا) أي: أحد المعنيين (ـ وَهُوَ الأكْثَرُ ـ) الجملة معترضة. (أنْ تُقصَدَ) لو أريد بالمعنى: العيانة؛[2] فحَمْلُ القصد عليه صحيح، ولو أريد: المعنى؛ ففي الحمل إشكال، إلا أن يكون المعنى: قصد أحدهما حاصل بأن تقصد به كذا، أو يكون المعنى به: قصد أحدهما قصدك كذا، أو أحدهما ذو قصدك كذا. (بِهِ) أي: باسم التفضيل (الزِّيَادَةُ) أي: زيادة موصوف اسم التفضيل (عَلَى مَنْ) كلمة «من» للعقلاء، وغيرُ العقلاء داخلون تبعاً، فلا يخرج نحو: أعدى الخيول وأجسم الغيول ونحو ذلك. (أُضِيفَ) اسم التفضيل (إِلَيهِ، فيُشْتَرَطُ أَنْ يَكونَ) موصوفه، وهذا بتأويل المصدر، مفعول ما لم يسم فاعله، (مِنهُم) أي: بعضاً من الذين تناولوا موصوفه، واقعاً إفراداً، وإن لم يتناولوه في الإرادة وقت الإضافة والتركيب، فلا يرد ما أورده في الشرح من أنه يلزم تفضيل الشيء على نفسه. (مثلُ: «زيدٌ أفضلُ النَّاسِ») فزيدٌ بعضٌ من الناس. (فَلَا يَجُوزُ)

---

(١) انظر «الأصول في النحو» لابن السراج (٢/٣٠)، و«الكتاب» لسيبويه (١/٩٣).

(٢) في ج: العناية.

تركيب: (يُوسُفُ أَحسَنُ إِخوَتِهِ) بهذا المعنى، بخلاف المعنى الثاني؛ إذ ليس يوسف بعضاً من إخوته؛ لأنه ليس بأخٍ لنفسه. (لِخُرُوجِهِ) أي: يوسف، وهذا علة عدم الجواز (عَنهُم) أي: عن الإخوة (بِإِضَافَتِهِم إِلَيهِ) أي: بإضافة الإخوة إلى يوسف، ولو قيل: يوسف أحسن الإخوة أو أحسن أبناء يعقوب؛ لكان من ذلك؛ لأن يوسف بعض الإخوة، وبعض أبناء يعقوب، وإن لم يكن بعضاً من إخوته.

(الثَّانِي: أَنْ تُقصَدَ) أي: المعنى الثاني حاصل بأن تقصد تفضيله على كل من سواه مطلقاً، لا على المضاف إليه وحده، أو قصد الثاني قصدك كذا، أو الثاني ذو قصدك كذا، ولو لم يحمل على ذلك؛ [١٣١/أ] لزم القصد على المقصود. (زِيَادَةٌ) أي: زيادة موصوف اسم التفضيل فيما اشتق هو منه (مُطلَقَةٌ) أي: غير مقيّدة؛ لكونها زيادةً على مَن أضيف إليه، وحينئذ لا يشترط أن يكون من جملة المضاف إليه، بل يجوز كِلَا الأمرين، نحو: محمدٌ ﷺ أفضلُ قريش، أي: أفضل الناس مِن بين قريش، ولم يَقصد التفضيلَ على قريش، وإن كان النبيُّ واحداً منهم، ويوسفُ أحسنُ إخوته، أي: أحسنُ الناس، وإنما أضيف إلى إخوته لملابسته إياهم، وفلانٌ أعلمُ بغدادَ أي: أعلمُ مما سواه، وله اختصاص ببغداد لكونها مَنشَأَهُ ومَسكَنَهُ.

(وَيُضَافَ) اسم التفضيل بالنصب عطف على (أن تقصد)، أي: المعنى الثاني حاصل بأن تقصد كذا ويضاف (لِلتَّوضِيحِ)، وبالرفع على الابتداء، وحينئذ (يضاف للتوضيح) كإضافة ما لا تفضيل فيه، وعدل عن

لفظ التخصيص الذي ذكره صاحب «المفصل»[1]، لأن ذكر لفظ التخصيص المخصص بالإضافة إلى النكرات يوهم التزام إضافته إلى النكرة، وليس كذلك، بدليل: يوسف أحسن إخوته، والناقص والأشج أعدلا بني مروان. (فيَجُوزُ) بهذا المعنى تركيبُ: (يُوسُفُ أحسَنُ إخوته) أي: أحسن من غيره، له ملابسة بإخوته، وكذا الناقصُ والأشَجُّ أعدلا بني مروان، كأنه قيل: عادِلا بَني مروان، أو هما أعدلُ مِن غيرهما، لهما ملابسةُ لبني مروان.

(ويَجوزُ فِي) النوع (الأوَّلِ) من نوع اسم التفضيل (المُضَاف) أي: المستعمل بالمعنى الأول، وحملُ الأول على المعنى الأول منظورٌ فيه حيث يأباه قوله: وأما الثاني والمعرف باللام. (الإفرَادُ) أي: إفراد اسم التفضيل على كل حال، وإن كان الموصوف مثنى أو مجموعاً؛ لكونه في معنى ما استعمل بـ(من)، فينحصر فيه الإفراد والتذكير، اعتباراً للمعنى، ويجوزُ فيه المطابقة اعتباراً لعدم مِن لفظاً (والمُطَابَقةُ) أي: مطابقة الموصوف إفراداً وتثنية وجمعاً، وتذكيراً وتأنيثاً. (لِمَنْ) الجار والمجرور مفعول [١٣١/ب] به للمطابقة (هُوَ لَهُ) أي: اسم التفضيل له عائد إلى (مَن)، ويجوز التذكير مع تأنيث الموصوف، كذا ذكره في «المفصَّل»[2]، ولم يذكر التذكير اكتفاءً بقوله فيما يقابله بعد: (والذي بمن فمفرد مذكر لا غير).

(وأمَّا) النوع (الثَّانِي) من اسم التفضيل المضاف المقصود به زيادة

(١) «المفصل في صنعة الإعراب» للزمخشري (ص١٢٠).

(٢) «المفصل في صنعة الإعراب» (ص١٢٠).

مطلقة، وعطف الشرطية على الفعلية، وهو قوله: (ويجوز... إلخ). (والمُعَرَّفُ باللَّامِ، فَلا بُدَّ) الفاء جزائية، وهو خبر المبتدأين، والضمير محذوف، أي: لا بد لهما (مِنَ المُطَابَقةِ) أي: مطابقة الموصوف إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً للزوم مطابقة الصفة موصوفها مع عدم قيام المانع، وهو امتزاجه بمِن التفضيلية لفظاً أو معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما. وقوله: (من المطابقة) خبر لا، وفي جعلها متعلقان بـ(بدّ)، والقول بحذف الخبر نظر؛ لأنه حينئذ يكون مضارعاً للمضاف، فيجب نصبه.

(والَّذِي) استقرَّ أو استعمل (بـ«مِنْ» مُفرَدٌ مُذَكَّرٌ) نحو: زيد والزيدان والزيدون، وهند والهندان والهندات أفضل من كذا (لَا غَيرُ) أي: لا غير المفرد المذكر؛ لكراهة لحوق أداة التثنية والجمع والتأنيث المختصة بالآخر بما في حكم الوسط باعتبار امتزاج (مِن) التفضيلية؛ لكونها هي الفارقةَ بينها وبين باب أحمر، فكأنها من تمام الكلمة.

(ولا يَعمَلُ فِي) فاعل (مُظْهَرٍ) لأنه في الاسم نظير أفعل التعجب في الفعل، وهو لا يعمل في الفاعل المظهر، فكذا هذا، ولأنه ليس بمعنى الفعل لدلالته على الزيادة دونه، وليس بمشبه باسم الفاعل، حيث لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فيما هو أصل استعمالاته، وهو الاستعمال بمن، فقصر في العمل في المفعول به بلا وساطة مطلقاً مظهراً أو مضمراً، وفي الفاعل مظهراً إلا إذا وجدت الشرائط المذكورة؛ لصيرورته حينئذ بمعنى الفعل، ولقيام الضرورة في إعماله حينئذ كما ستعرف بيانه.

(إِلَّا إذَا كَانَ) أي: في جميع [١٣٢/أ] الأوقات إلا وقت كون اسم

التفضيل (صِفَةً) كائنة (لِشَيءٍ) في اللفظ كرجلاً في المثال مثلاً، (وَهُوَ) اسم التفضيل (فِي المَعْنَى صِفَةٌ) كائنة (لِمُسَبَّبٍ) أي: لمسبب ذلك الشيء، والتنوين بدل من الإضافة، كالكحل في المثال المشهور في اصطلاحهم أن يطلق على المتعلق اسم السبب دون المسبب، ولعل المصنف استعمل غير المشهور للتنبيه على صحته وتحققه. (مُفَضَّلٍ)[1] صفة (مسبّب) (بِاعْتِبَارِ) الموصوف (الأَوَّلِ) وهو الموصوف لفظاً، كرجلاً في المثال، حيث نفي كون الكحل مفضَّلاً باعتبار عينه. (عَلَى نَفْسِهِ) أي: مفضل على نفسه (بِاعتِبَارِ غَيرِهِ) والجار والمجرور متعلق بالمفضل عليه، أي: باعتبار الموصوف الثاني، كعين زيد في المثال حيث نفي في المثال كون الكحل مفضَّلاً عليه في عينه. (مَنْفِيّاً) صفة مصدر محذوف، أي: تفضيلاً منفياً، أو حال كون اسم التفضيل منفياً.

(مِثلُ: «مَا») نافية «رَأَيْتُ رَجُلاً أَحْسَنَ) صفة (رجلاً) (فِي عَينِهِ) ظرف (أحسن) باعتبار معنى التفضيل، أو حال، (الكُحْلُ) فاعل (أحسن) (مِنْهُ) أي: من الكحل (فِي عَينِ زَيدٍ») ظرف (أحسن) أيضاً باعتبار التفضيل على الشيء، أو حال، فاسم التفضيل ذو الحدثين تعلق به ظرفان كل يحدث، كالتشبيه في نحو: زيد في الدار مثله في السوق، والمقصود: مدح الكحل في عين زيد بنفي تفضيله في عين رجل عليه، ونظيره الحديث الذي ذكره الشارح، وهو قوله ﷺ: «ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة»[2].

---

(١) أي: فاضل.

(٢) قلت: أخرجه أحمد في «مسنده» من حديث ابن عباس (١٩٦٨)، وابن ماجه =

(لِأَنَّهُ) أي: (أحسن) خبر مبتدأ محذوف، أي: هذا لأنه، أو متعلق بمفهوم الاستثناء المذكور، أي: يعمل في هذه الصورة لكذا (بمعنى «حَسُنَ») حيث يستلزم هذا التركيب قولنا: حسن من الكحل في عين كل رجل حسنه في عين زيد، أو دون حسنه، ويدور معه وجوداً [١٣٢/ب] وعدماً، ولأن مقام المدح يستدعي ذلك، ولأن التفضيل بمنزلة القيد، فالنفي متوجه إليه، ولما نفى التفضيل يبقى أصل الفعل مثبتاً، لكن كونه بمعنى حسن عارض لا يجوز عمله للممتنع باعتبار ما يرجع إلى أصله إلا في صورة تفضيل الشيء على نفسه؛ لأنه على خلاف الأصل، وكفى في أنه خلاف الأصل أنه لولا اختلاف الاعتبارين؛ لامتنع، فإذا انتفى مثل هذا التفضيل ولو بعارض؛ يخرج عن حكم اسم التفضيل، ويعتبر العارض لضعف المعارض، بخلاف: ما رأيت رجلاً أفضل أبوه من زيد، حيث لا يجوز، وإن جعله نفي التفضيل بمعنى أصل المعنى؛ لأن التفضيل فيه ليس على خلاف الأصل؛ لعدم كونه تفضيل الشيء على نفسه، فيعتبر بعد الزوال تعارض النفي.

= (١٧٢٧)، والترمذي (٧٥٧)، وابن حبان (٣٢٤)، والبغوي (١١٢٥) وإسناده صحيح على شرط الشيخين. واللفظ عند أحمد: «مَا مِنْ أَيَّامٍ الْعَمَلُ الصَّالِحُ فِيهَا أَحَبُّ إِلَى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ - يَعْنِي أَيَّامَ الْعَشْرِ -» قَالَ: قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، وَلا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللهِ؟ قَالَ: «وَلا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللهِ، إِلا رَجُلًا خَرَجَ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ، ثُمَّ لَمْ يَرْجِعْ مِنْ ذَلِكَ بِشَيْءٍ».

قلت: وأمَّا: ما رأيتُ رجلاً الكحلُ في عينه أحسنُ منهُ في عينِ زيدٍ، فكما تقول: زيدٌ أحسنُ في الدار منه في الطريق، وزيدٌ في الدار أحسنُ منهُ في الطريقِ. وتقديره: ما رأيتُ رجلاً يحسُنُ الكحلُ في عينه كحُسْنهِ في عَينِ زيدٍ.

فالحاصل: إن اشتراط النفي لصيرورته بمعنى الفعل بانتفاء قيد التفضيل، واشتراط تفضيل الشيء على نفسه باعتبارين؛ ليكون التفضيل على خلاف الأصل، فلا يلزم اعتباره بعد الانتفاء، واشتراط كونه صفة سببية ليتحقق الاسم الظاهر حتى يصح عمله في الظاهر.

(مَعَ أَنَّهُمْ) حين لم يعملوا اسم التفضيل (لَوْ رَفَعُوا) (أحسن) على أنه خبر، و(الكحل) على أنه مبتدأ، ولا وجه يمكن سواه؛ إذ لا رافع لفظياً، وامتنع نكارة المبتدأ، لا سيما إذا كان الخبر معرفة، فلم يبق عند رفع (أحسن) إلا كون (الكحل) مبتدأ، و(أحسن) خبراً. (لَفَصَلُوا بينَهُ وبَينَ مَعْمُولِهِ) وهو (منه) مع أنه أشنع من عمله (بِشَيءٍ وهُوَ الكُحْلُ) إذ المبتدأ أجنبي من الخبر؛ لكونه غير داخل في خبره، وغير معمولٍ له.

فإن قيل: كما امتنع الفصل؛ امتنع عمل اسم التفضيل، فلْيَجُزِ الفَصْلُ بالضرورة كما جوز العمل.

قيل: من ابتلي ببليتين؛ يختار أهونهما، وعمله أهون من الفصل؛ [١٣٣/أ] لأن امتناعه باعتبار كون اسم التفضيل، وامتناع الفصل باعتبار كونه عاملاً، وهذا الوجه أعم، فالامتناع فيه أقوى.

فإن قيل: فليقدم منه.

قيل: لا يمكن تقديمه؛ للزوم إيلاء المفضل عليه ما هو جهة كونه مفضلاً عليه، وهكذا في كل ذي حدثين، وكذا ذكره الشارح في بحث: هذا بُسراً أطيبُ منه رُطَباً، على أنه إذا كان المسموع تأخيراً منه، واحتجنا إلى تصحيح الكلام مع تأخيره؛ لا ينفع التقديم، فلا يرد ذلك.

ونقل عن المصنف أنه قال: لم يتقدم منه؛ لئلا يلزم عود الضمير إلى المؤخر.

وهو مشكل؛ لأن المبتدأ رتبته التقديم، وكفى في صحته عود الضمير، كما في نحو: في داره زيدٌ، اللهم إلا أن يجعل مدار هذا الامتناع ما ذكرنا بأن يقال: عود الضمير إلى المتأخر في نحو هذا المثال ممتنع لا باشتراط تقدم معاد ضمير المفضَّل عليه، بل باعتبار كونه ضمير المفضل عليه، فلو قدم؛ لزم انفصاله عما تعلق به كونه مفضلاً عليه، وهو غير زيد.[1]

فإن قيل: هكذا يتأتى في الإثبات، نحو: رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد.

قيل: صحته غير متحققة؛ لعدم الاستعمال والسماع، فلا يحتاج إلى تصحيحه، بخلاف صورة النفي، لمجيئه في الأحاديث وكلام العرب العرباء.

(ولَكَ) خبر (أَنْ تَقُولَ) بعبارة أخرى أخصر من الأولى بحذف المضاف من مجرور (مِن) نحو: ما رأيت رجلاً (أَحْسَنَ فِي عَينِهِ الكُحْلُ مِن) كحل (عَينِ زَيدٍ) لأنه تفضيل الكحل على الكحل، لا تفضيل الكحل على العين، ونظيره في الحديث ما جاء في حديث ابن مسعود، ونصه من الصحيحين ما ذكر في «مشارق الأنوار»[2] من قوله ﷺ: «ولا أحَدَ أحبَّ

(١) في ج: عين زيد.

(٢) قلت: «مشارق الأنوار على صحاح الآثار» مؤلفه: القاضي أبو الفضل عياض بن موسى اليَحْصُبي السَّبتي المالكي، وقد طبع الكتاب مرات عدة، منها: في المكتبة العتيقة ودار التراث دمشق، بمجلدين. والحديث فيه: في (١/٣٨١).

إليهِ المدحُ مِنَ اللهِ...» الحديثَ[1].

(فَإِنْ قَدَّمْتَ) في ذكر هذه المسألة (ذِكْرَ العَينِ [١٣٣/ب] قُلْتَ) بهذه العبارة: (مَا رَأَيْتُ كَعَينِ زَيدٍ أَحسَنَ فِيهَا الكُحْلُ) منه في غيرها، فيلزم الفصل في هذه العبارة الثالثة تقديراً، أي: ما رأيت مثلَ عينِ زيدٍ عيناً أحسَنَ فيها الكحلُ منه في غيرها، أو ما رأيت عيناً كعين زيدٍ أحسن فيها الكحل منه في غيرها، وعلى الأول كان المفعول الأول لرأيت. قوله: (أحسن)، وقوله: (كعين زيد) مفعولاً ثانياً متقدماً، وعلى الثاني بالعكس، وهذا إذا كان (رأيت) من أفعال القلوب، وأما إذا كان بمعنى: أبصرت - وهو الظاهر -؛ كان قوله: (أحسن فيها الكحل) بدلاً من قوله: (كعين زيد)، أو حالاً، أي: ما رأيت عيناً مثل عين زيد في حال كون الكحل أحسن فيها منه في غيرها. ويمكن أن يكون قوله: (عيناً أحسن فيها الكحل) مفعول (رأيت)، ويكون قوله: (كعين زيد) حالاً متقدمة. ويجوز أن يكون (كعين زيد) وقوله: (أحسن فيها الكحل) صفتين للمفعول المحذوف، أي: ما رأيت عيناً متصفة بهاتين الصفتين.

(مثلُ) قول الشاعر:[2] (مَرَرْتُ عَلى وَادِي السِّبَاعِ ولَا أَرَى) الواو

(١) قلت: أخرجه البخاري (٤٢٧١) كتاب التفسير، ومسلم في (٤/٢١١) من حديث المغيرة ابن شعبة ﷺ. وانظر «جامع الأصول» لابن الأثير (٦١٩٣). واللفظ كما عند البخاري: «لَا أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ، فَلِذَلِكَ حَرَّمَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ، وَلَا أَحَدَ أَحَبَّ إِلَيْهِ الْمِدْحَةُ مِنَ اللَّهِ، فَلِذَلِكَ مَدَحَ نَفْسَهُ».

(٢) قلت: تمام البيت:

مَـرَرْتُ علـى وادِي السِّـباعِ ولا أَرَى * كـوادِي السِّـباعِ حِين يُظْلِـمُ وادِيـا =

اعتراضية، مثل قوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥] و(أرى) من أفعال القلوب، أو بمعنى: أبصر. (**كَوَادِي السِّبَاعِ**) اسم موضع، ومفعوله الثاني متقدم، أو حال متقدمة من قوله: وادياً، أو هو مفعول لـ(لا أرى) بمعنى: لا أبصر، (وادياً) عطف بيان أو بدل أو حال موطئة أو تمييز، على نحو: عندي مثل زيد رجلاً. وإنما أورد المظهر مع تقدم الذكر؛ لأن الكاف لا يدخل المضمر، ولمكان التهويل بالذكر. (**حِينَ يُظْلِمُ**) ظرف بمعنى التشبيه، أو لقوله: لا أرى وادياً يشبه وادي السباع وقت ظلامه (**وادياً أقلَّ**) صفة سببية لـ(وادياً)، أو مفعول ثان إن كان (كوادي السباع) حالاً أو تمييزاً، أو حال بتفظيع شأن الوادي بالتنكير حتى لا تكون حالاً عن النكرة المحضة مؤخراً. (**بِهِ**) الباء فيه بمعنى: في، أي: [١٣٤/أ] أقل فيه، والضمير للوادي. (**رَكْبٌ**) منهم بغيره، فما ظنك بالرجالة فركب فاعل (أقل) أعمل فيه اسم التفضيل لوجود الشرائط، والركب: جماعة الركبان، وهو ليس بجمع كما مر. (**أَتَوهُ**) الجملة صفة (ركب) (**تَئِيَّةً**) أي: تثبتاً أو توقفاً وتلبثاً، وهو تفعلة من تركيب أَبِيَ كحَيِيَ، يقال: تَأَيَّى، أي: تلبَّث، وهو تمييز من فاعل (أقل)، أو مفعول له، أي: أتوه لأجل التئية والمكث، أو مفعول مطلق، أي: أتوه إتيان تئية، أو حال، أي: أتوه ذَوَيْ تئية، أو ظرف، أي: أتوه في زمان

= أَقَـلَّ بِـهِ رَكْـبٌ أَتَـوْهُ تَئِيَّـةً * وأَخْـوَفَ إلاَّ مـا وَقَـى اللهُ سـارِيا

قائله: سُحَيْم بن وَثِيلٍ الرِّياحِي، وهو من شواهد سيبويه (٩٦/١)، و«المخصص» لابن سيده (٥٩/٥).

التثية والنزول. (وأَخْوَف) عطف على أقل، أي: أخوف به ركب منهم لغيره، ولو كان (أخوف) بمعنى المفعول كأشهر؛ كان صفة لـ(وادياً) غير سببية. (إِلَّا مَا وَقَى اللهُ) مستثنى مفرغ، و(ما) مصدرية حينية، أي: أقل به ركب، وأخوف في جميع الأوقات إلا وقت وقاية الله، أو مستثنى من (ركب)، و(ما) بمعنى: مَن، وإنما ذكر (ما) ذهاباً إلى الصفة، أو مستثنى منقطع، أي: لكن وقاية الله ثابتة، أو وقاه الله. (ساريا) اسم فاعل من السُّرَى، وحال من قوله: (ركب)، أو مفعول (وقى)، أو صفة (وادياً) على المجاز العقلي من الإسناد إلى المكان، أو صفة مصدر محذوف لـ (أخوف)، أي: أخوف خوفاً سارياً إلى الهلاك، وحينئذ يكون من السراية دون السرى.

** ** **

[الفعل ودلالته]

ولما فرغ من بيان الاسم؛ شرع في بيان الفعل، فقال:

(الفِعْلُ: مَا[١]) أي: كلمة (دَلَّ عَلَى مَعْنًى) حاصل (فِي نَفْسِهِ) أي: مدلول لها، أو حاصل بنفسه، أي: بالنظر إلى نفسه غير محتاج إلى أمر خارج، واحترز به عن الحرف كما مر. (مُقْتَرِنٍ بِأَحَدِ الأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ) أي: الماضي والحال والاستقبال وضعاً، فلا يرد على عكسه نحو: عسَى ونِعم وبِئس وغيرها من الأفعال الجامدة، ولا على طرده نحو: هيهاتَ وشتَّانَ، ولا يرد نحو: الماضي والمستقبل إذا أريد بهما: الفعلان [١٣٤/ب] المخصوصان؛ إذ الاقتران في معناهما؛ إذ معناهما اللفظ، ولا اقتران فيه، وإنما المقترن معنى معناهما، وقد ذكرنا فيما مضى بالاستقصاء، والمضارع يصدُق عليه أنه اقترن بأحد الأزمنة الثلاثة؛ لوجود الواحد في الاثنين، ولأنه مقترن في كل وضعٍ بواحدٍ، وإن عرض الاشتراك بغفلة الواضع أو بتعدده، فقوله: يقترن... إلخ احتراز عن الاسم.

[خواص الفعل]

(ومِنْ خَوَاصِّهِ) أي: الفعل، وقد عرفت معنى الخاصة. فلا نعيدها.

---

(١) موصولة أو موصوفة.
قلت: «ما» الاسميَّة: إمَّا مَوْصُولةٌ أو نَكِرَةٌ مَوْصُوفَةٌ، نحو: «ما عِندي كما عِندَ أَخِي» أي: كالذِي عِند أَخِي، أو كَشَيْءٍ عِند أخي، فالمثالُ يَحتملُ الموصولة والمَوْصُوفة.

١- (دُخُولُ «قَدْ») لأنها إنما تستعمل لتقريب الماضي إلى الحال، أو لتقليل الفعل أو تحقيقه، وكل ذلك لا يتصور إلا في الفعل.

٢- (والسِّينُ) أي: سين الاستقبال، لا سين الاستفعال، ولا غيره من السينات، فاللام للعهد، وقدم السين على سوف؛ لدلالتها على الاستقبال القريب، ودلالة سوف على الاستقبال البعيد، ولأن السين جزء لسوف. (وسَوفَ) لأنهما وضعتا للدلالة على الاستقبال الوضعي، وذا ليس إلا في الفعل[1].

٣- (والجَوَازِمِ) لأن الجزم من خواصِّه، فكذا المؤثر، وإلا؛ يلزم تخلف الأثر عن المؤثر. وفيه[2]. ولأنها وضعت لنفي الفعل كـ(لم ولما)، أو لطلبه كلام الأمر، والنهي عنه كلا النهي، أو لتعليق الشيء بالفعل، كأدوات الشرط. وكلٌّ من هذه المعاني لا يُتصوَّر إلا في الفعل.

٤- (ولُحُوقُ) عطف على (دخول) (تاءِ التَّأنيثِ السَّاكنةِ) احتراز عن المتحركة؛ لاختصاصها بالاسم؛ لأنها تدل على تأنيث الفاعل، فلا

---

(١) قلت: السين وسوف، سمَّاهما سيبويه: حرفَي التنفيس، ومعناه: تأخير الفعل إلى الزمان المستقبل، وعدم التضييق في الحال، يقال: نفست الخناق، أي: وسعته، و(سوف) أكثر تنفيساً من السين، ويخفف (سوف) بحذف الفاء، فيقال: سو أفعل، وقد يقال: سي، بقلب الواو ياءً، وقد تحذف الواو، وتسكن الفاء التي كان تحريكها للساكنين نحو: سف أفعل.
وقيل: إن السين منقوص من سوف، دلالةً بتقليل الحروف على تقريب الفعل. قال سيبويه: وأما سوف فحرف تنفيس (٣١١/٢)، وغيرُه يسميها حرفَ تسويف، والجميع يُطلقون على السين حرفَ التنفيس، وهو أقلُّ زمناً من التسويف.

(٢) لأن هذا أول المبحث، مع أنه يمكن أن يثبت بمؤثر آخر، فلا يلزم ذلك. م.

يلحق إلا بما له فاعل، والصفات استغنت عنها بما لحقها من التاء المتحركة الدالة على تأنيثها، وتأنيث فاعلها لمكان الاتحاد بينها وبين فاعلها، فلا جرم اختصت بالفعل، ولأنها إنما سكنت للفرق بينها وبين اللاحقة للاسم، وكانت أولى بالسكون من الاسمية؛ لخفة [١٣٥/أ] الاسم، وثقل الفعل.

٥- (ونحو: تاء فعلْتَ) أي: ما هو جنس تاء فعلت من الضمائر المتحركة البارزة؛ لأن ضمير الفاعل لا يلحق إلا بما له فاعل، والفاعل إنما يكون للفعل أو فروعه، وحطت فروعه عنه بمنع إحدى نوعي الضمير تحرزاً عن لزوم تساوي الأصل والفرع، وخص البارز بالمنع؛ لأن المستكن أخفُّ وأحصر، فهو بالتعميم أجدرُ وأليق.

[الفعل الماضي]

(الماضي: ما[1]) أي: فعل (دلَّ على زمانٍ) حاصل (قبلَ زمانِكَ) أي: في زمان سبق زمانك، ولا ضير في لزوم وقوع الزمان في الزمان؛ لمطلق[2] العموم والخصوص، والكلية والبعضية، كما يقال: الزمان يوجد في الأزمنة الثلاثة، ووقت الظهر يوم الجمعة، أو إضافة في زمانك بأدنى ملابسة، أي: زمان أنت فيه، والخطاب لغير معين.

---

(١) موصولة أو موصوفة، والمراد بـ(ما): هو الفعل لئلا ينتقض بمثل: أمس، ولم يصرحه؛ لما عُلم.

(٢) في ح: لمكان.

(مَبنيٌّ) لأن الأصل في الفعل البناء؛ لفقد المعاني الموجبة للإعراب، ولا مقتضى للعدول عنه من المشابهة التامة في الماضي، وهو خبر بعد خبر، أو خبر مبتدأ محذوف، أي: هو مبني، والجملة مستأنفة لبيان حكم الماضي بعد بيان حده.

(عَلَى الفَتْحِ) لأنه لما عدل فيه عن أصل البناء إلى الحركة اعتبار النوع مشابهة له بالاسم في وقوع كلٍّ منهما صفة للنكرة في: مررت برجل ضاربٍ وضرَبَ؛ اختاروا من الحركات الفتحة لخفتها، أو مشابهتها السكون الذي هو أصلٌ في البناء. (مَعَ غَيرِ الضَّمِيرِ المَرْفُوعِ) احتراز عن المنصوب: نحو: ضربك، (المُتَحَرِّكِ) نحو: ضربتُ؛ لوجوب إسكان آخر[1] حينئذ تحرزاً عن توالي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة؛ لمكان كون الفاعل كالجزء، بخلاف ضمير المفعول، نحو: ضربَكَ. (والوَاوِ) من الضمائر الساكنة نحو: ضربوا، حيث يضم حينئذ لموافقة الواو[2].

[الفعل المضارع]

(المُضارِعُ: مَا) أي: فعل (أَشْبَهَ الاسْمَ بأَحَدِ حُروفِ [١٣٥/ب] «نَأَيْتُ») أي: بملابسة زيادة أحد الحروف الأربعة التي مجموعها: نأيتُ، أو نأتي، أو أتين، وإنما عدل عن تركيب (أتين)؛ لأن فيه تفريقاً بين حرفي المتكلم، وتقديماً لحرف الخطاب على حرفِ الغَيبة، وهو خلاف

(١) خ: آخره. كذا في هامش الأصل الخطي.

(٢) قلت: يُضم آخر الفعل، لمجانستها لفظاً كـ(ضَرَبُوا) أو تقديراً كـ(رَمَوا).

الترتيب؛ إذ الغائب متوسطٌ، والمخاطب منتهى الكلام، بخلاف هذا. ولكن تركيب (أتين) يناسب المقام لفظاً ومعنًى. أما لفظاً؛ فظاهر؛ لتضمنه الحروفَ الأربعة. وأما معنًى؛ فلصلاحية صفة الحروف المذكورة، فهو تركيب ليس بأجنبي من المقام من كل وجه، بخلاف نأيت؛ إذ لا خفاءَ في بُعده عن هذا المقام في المعنى؛ لأنه من النَّأْي بمعنى البُعد، ولا يخفى أن ذكر البُعد بعيدٌ عن هذا المقام جداً. ولو جمعها بتركيب (أنيت) من الأني؛ لكان أولى؛ ليكون على الترتيب من كل وجه؛ لتقدم الهمزة التي هي للمتكلم الواحد على النون التي هي لنوعيه.

(لِوُقُوعِهِ) أي: المضارع حال كونه (مُشْتَرَكاً) بين الحال والاستقبال، كاشتراك العين، والمراد به: الاشتراك اللغوي، وهو الإبهام، فيكون المعنى: لكونه مبهماً لاحتمال الحال والاستقبال كإبهام النكرة لاحتمال الإفراد. (وتَخْصِيصِهِ بالسِّينِ أوْ سَوفَ) عطف على (وقوعه) أي: تخصيصه بسبب السين أحد الزمانين كتخصيص [النكرة بأحد الأفراد بدخول لام العهد، وكتخصيص][1] لفظ العين بأحد المعاني بالقرينة.

(فالهَمزَةُ) الفاء للتفسير، (لِلْمُتَكَلِّمِ) حال كونه (مُفْرَداً) نحو: أفعل لتوافق صدر أنا، ولأن المتكلم مبدأ الكلام، والألف مبدأ المخارج (والنُّونُ لَهُ) أي: للمتكلم حال كونه مقروناً (مَعَ غَيرِهِ) واحداً أو اثنين أو جماعة، فإذا كان معه واحد؛ كان مثنى، وإذا كان معه اثنان أو جماعة؛

---

(١) ما بين معكوفتين زيادة من الأصل الخطي، غير موجود في النسختين (ج) و(د).

كان جمعاً ، نحو: نفعل ؛ لأنه لما استوفت الحروف [١٣٦/أ] الثلاثة التي هي الأولى بالزيادة ، وهي حروف العلة ، وأخذها ما يناسبها ؛ بقي المتكلم مع غيره بلا حرف ، فزادوا له حرفاً مما يشبه حرف العلة ، وهو النون المشابه لها في امتداد الصوت ، ولتوافق أول نحن .

(والتَّاءُ للمُخَاطَبِ مُطلقَا) أي: واحداً أو مثنى أو مجموعاً ، أو مذكراً أو مؤنثاً ، نحو: تفعل وتفعلان وتفعلون وتفعلين وتفعلن ؛ لأنها فرع الواو ، والواو مخرجها منتهى المخارج ، والمخاطب منتهى الكلام . وإنما قلبت الواو تاءً كما في: تجاه وتخمة ؛ لئلا يلزم اجتماع الواوات ، كما في: وووجل[1] .

(ولِلمُؤَنَّثِ والمُؤَنَّثَيْنِ غَيبةً) أي: حال كون المؤنث والمؤنثين ذا غيبة ، أو تمييز ، نحو: هند تفعل ، والهندان تفعلان ؛ إذ المؤنث الغائب تعارض فيه اعتباران: الغيبةُ والتأنيثُ ، والغيبة تناسب الياء المتوسطة في المخرج ؛ لأن الغائب متوسط بين المتكلم والمخاطب ، والتأنيث المستلزم للفرعية يناسب التاء التي هي فرع الواو ، فعملنا بالاعتبارين ، فأعطينا التاء في الواحد والمثنى ، والياء في الجمع ، ولم يعكس ؛ لأن التأنيث ألزم في

---

(١) قلت: وخِمَ الرجل بالكسر ، أي: اتَّخَمَ ، وتقول: اتَّخَمَ من الطعام ، وعن الطعام . والاسم: التُّخَمَةُ ، بفتح الخاء . والتاء في الأصل واو . وفي «إسفار الفصيح» للهروي (٥٤/٢): «ومنه تقول: هي التُّخَمة ، بضم التاء وفتح الخاء: وهي اسم لإفراط الشبع وثِقل الطعام الذي لا يَستمرئه آكله . والعامة تسكِّن الخاء ، والتاءُ فيه بدل من الواو ، لأنها من الشيء الوخيم» .
أما (تجاه) ففي «اللسان»: «هو وُجاهَكَ ووِجاهَكَ وتُجاهَكَ وتِجاهَكَ أي حِذاءَكَ من تِلْقاءِ وَجْهِكَ . . . ووَجاهَ دارِكَ ووُجاهَ دارِك وتبدل التاء من كل ذلك» .

الغيبة، فاعتباره في اللفظين المتقدمين أولى.

(**واليَاءُ للغَائِبِ**) لتوسط مخرج الياء، وتوسط الغائب بين المتكلم والمخاطب (**غَيرِهِمَا**) أي: غير القسمين المذكورين، وهما: واحد المؤنث الغائب ومثناه، وهو بالجر صفة الغائب.

وفيه: أن (غير) نكرة وإن أضيف إلى المعرفة.

أو بدل.

وفيه: أنه لم يوصف مع النكرة.(١)

والجواب: إن التقدير: غائب غيرهما.

وبالنصب حال، وهو الأولى لموافقة السنن.

(**وحُروفُ المُضَارَعَةِ**) الزوائد المذكورة (**مَضْمُومَةٌ فِي الرُّبَاعيِّ**) أي: فيما هو على أربعة أحرف أصلية كيدحرج، أو لا كيخرج، ولأنه لما فتح أول الماضي؛ ينبغي أن يخالف أول المضارع؛ [١٣٦/ب] لمكان التباين بينهما، وهذا من وظائف التصريف، وإنما ذكره ضمناً واستطراداً. (**ومَفْتُوحَةٌ فِيمَا سِوَاهُ**) أي: في فعل سوى الرباعي، وهو الثلاثي المجرد، كيضرب، وما زاد على أربعة أحرف، كيفتعل ويستفعل ونحوهما للتخفيف الذي استدعاه كثرة الاستعمال في الثلاثي المجرد، وكثرة الحروف فيما زاد على أربعة أحرف.

---

(١) في ج: النكارة.

(ولا يُعرَبُ مِنَ) جنس (الفِعْلِ) أو أنواعه، وهذا قصر الأفراد لرد قول الكوفيين بتشريكهم الأمر الحاضر في الإعراب (غيْرُهُ) لأنه لم يوجد في الغير مقتضى ولا شبه تام يخرجه عن أصله، بخلاف المضارع، فإنه يعرب لمشابهته الاسم مشابهة تامة في اللفظ؛ للموافقة في الحركات والسكنات، وفي المعنى في العموم والخصوص، وفي الاستعمال بوقوعه صفة للنكرة في: مررت برجل ضارب ويضرب.

(إذَا لَمْ يَتَّصِلْ بِهِ) ظرف لمفهوم ما سبق من الكلام، فإنه إذا قال لا يعرب غير المضارع؛ فهم منه: أن المضارع معرب، وإعرابه مقيد بهذا القيد، أي: بوقت عدم اتصال (نُونُ التَّأكِيدِ، أَوْ نُونُ جَمْعِ المُؤنَّثِ) لأنه إذا اتصل به إحداهما رجع مبنياً. أما نون التأكيد؛ فلأنه بدخولها يشبه الأمر الداخلة عليه هي، نحو: اضربن؛ لأنه الأصل في لحوق نون التأكيد. وأما نون الجمع؛ فلأنه بدخولها يشبه الماضي؛ لأنه الأصل في لحوق الضمائر المتحركة، ولم يعتبر شبه: يضربان ويضربون بـ(ضربا) و(ضربوا)؛ لأن الماضي في لحوق الضمائر الساكنة ليس بأصل.

(وإِعْرَابُهُ:) أي: المضارع (رَفعٌ ونَصْبٌ وجَزْمٌ) مكان ما منع شبهه[1] من الجر المختص بالاسم.

(فالصَّحِيحُ) أي: الفعل الذي آخره حرف صحيح احتراز عن نحو: يرمي ويدعو ويرضى ويخشى، (المُجَرَّدُ عَنْ) كل (ضَمِيرٍ) بضمير (بَارِزٍ) ظاهر (مَرْفُوعٍ) صفة أخرى، وكذا قوله: (للتَّثْنِيَةِ) نحو: يضربان وتضربان،

(١) في ج: منع عنه.

(والجَمْعِ) سواء كان جمع مذكر أو جمع مؤنث، [١٣٧/أ] نحو: يضربون وتضربون ويضربن وتضربن. (والمُخَاطَبِ المُؤَنَّثِ) نحو: تضربين، (بالضَّمَّةِ) خبر المبتدأ، أي: يعرب بالضمة رفعاً، نحو: هو يضرب، (والفَتحةِ نَصْبًا) لفظاً، نحو: لن يضرب (والسُّكُونِ) جزماً، نحو: لم يضرب، (مثلُ: يَضْرِبُ) على حسب العوامل.

(وَ) المضارع (المُتَّصِلُ بِهِ) الجار والمجرور متعلق بالمتصل، والضمير عائد إلى اللام الموصولة (ذَلِكَ) الضمير المرفوع البارز (بالنُّونِ) رفعاً، (نحوُ: يَضْرِبانِ ويَضْرِبونَ) وتضربان وتضربون (وتَضْرِبينَ)، (وحَذْفِهَا) أي: النون جزماً ونصباً، نحو: لن يضربا، ولن يضربوا، ولن تضربا، ولن تضربوا، ولن تضربي، ولم يضربا، ولم يضربوا، ولم تضربا، ولم تضربوا، ولم تضربي، وذلك لأنها لما امتزجت مع الضمير الساكن؛ توسط آخر الفعل، فامتنع الإعراب لفظياً كان أو تقديرياً، والضمير اسم على حدة، فلا يمكن أن يكون محلاً لإعراب لفظ غيره، على أنه اسم استحق إعراب الاسم على الفاعلية، فلا يمكن اعتبار إعراب الفعل فيه لفظاً ولا تقديراً، فزيدت حرف بعده، وإعراب الفعل بذلك الحروف وذلك الحرف لا يمكن أن يكون من حروف العلة التي هي الأصل في الزيادة؛ للزوم اجتماع حرفي العلة، فاختير النون لشبهها بها في امتداد الصوت، فثبتت في الرفع، وسقطت في الجزم سقوط الحركة، وجعل حذفها جزماً، كما أن حذف الحركة كذلك، وحمل النصب على الجزم؛ للمؤاخاة بينهما في الخفة والضعف، فجعل النصب أيضاً بالحذف.

فإن قيل: الضمير اسم على حدة، فكيف يفصل الفعل وإعرابه؟

قيل: اعتبر فيه في باب الفصل الجزئية الحكمية؛ إذ الفاعل كالجزء، فإذا كان ضميراً متصلاً؛ كان في كمال الامتزاج، فيعتبر جزئية.

فإن قيل: لما اعتبر جزءاً لزم أن يكون محلاً[1] لتقدير الإعراب، ولا يحتاج إلى زيادة حرف.

قيل: هو ذو وجهين[2] كالنعامة، فاعتبر في امتزاج محلية الإعراب كونه [١٣٧/ب] اسماً على حدة، وفي جواز الفصل به كونه جزءاً.

(والمُعْتَلُّ) الآخر (بالوَاوِ) نحو: يدعو، (واليَاءِ) نحو: يرمي. والباء للإلصاق أو السببية أو الاستعانة. (بالضَّمَّةِ) في الرفع (تَقْدِيرًا) لثقل الضمة على الواو والياء، وهو ظرف، أي: في التقدير، أو حال كون الضمة مقدرة، أو تمييز، أي: ملتبس بتقدير الضمة. (والفَتْحَةِ) في النصب (لَفْظًا) لأصالة الإعراب اللفظي، وعدم المانع لخفة الفتحة. (والحَذْفِ) في الجزم؛ لأن اجتماع السكونين محال، وتقدير السكون في الساكن يوجب الاستواء بين التحقيق والتقدير في الفعل؛ إذ إعراب الفعل ليس إلا باعتبار الصورة، ولا فرق بين السكون المقدر والمحقق في الصورة، وليس له معنى حتى يعتبر الافتراق بينهما في المعنى، بخلاف: مررت بغلامي، فيُنزَّل حذف حرف العلة التي هي أخت الحركة منزلة حذف الحركة، وجعل حذف الحرف سكوناً يكون عند العامل جزماً.

---

(١) في ج: يجوز محلا...

(٢) في ج: جهتين.

فإن قيل: فليجعل السكون اللفظي في الجزم إعراباً كما يجعل ألف: مسلمان إعراباً، وإلا على الفاعلية ؟

قيل: يمكن ثمة اعتبار الاختلاف بين الإضافة إلى العامل وعدمها،[1] حيث يفيد المعنى بعدها، بخلاف إعراب الفعل، حيث لا يمكن فيه ذلك؛ لأن سكونه اللفظي صورة حاصلة قبل العامل، وبعد دخول العامل لا يتحقق له معنى، ولا يزيد على الصورة شيء إلا بالإضافة إلى العامل بلا تأثير، فافترقا، وظهور الأثر في التوابع متحقق في المبني أيضاً، وإن لم يظهر به أثر الإضافة إلى العامل في حق المتبوع.

(والمُعْتَلُّ) الآخر (بالأَلِفِ) نحو: يرضَى ويخشَى (بالضَّمَةِ) رفعاً (والفَتْحَةِ) نصباً (تَقْدِيرَاً) لأن الألف لا تقبل الحركة. (والحَذْفِ) جزماً؛ علامةً للجزم كما مر.

(ويَرْتَفِعُ) المضارع (إذَا) ظرف (تَجَرَّدَ عَنِ النَّاصِبِ) أي: كل ناصب (والجَازِمِ) أي: [١٣٨/أ] كل جازم، والرافع وقوعه موقعاً يصلُح للاسم، وخبر (كاد) أيضاً واقعٌ موقع الاسم؛ لأن أصل الخبر: أن يكون اسماً، وإن هُجِر هذا الأصل في (كاد) استعمالاً، وقد يُستعمل الأصل المهجور في قوله:

فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ، وَمَا كِدْتُ آيِبَاً[2]

(١) في ج: في عدمها.

(٢) قلت: البيتُ من قطعةٍ من البحر الطويل لثابت بن جابرٍ (تأبّط شراً) «ديوانه» (١٧). من كلمة مختارة، اختارها أبو تمام في حماسته. قالها تأبط شراً وقد تخلّص بحيلةٍ مِن =

(نَحوُ: يَقومُ زيدٌ) فإنه واقع موقع الاسم؛ لأن المتكلم في ابتداء التكلم في موضع الخبر يصلح أن يبتدأ كلامه بالاسم أو بالفعل، فإذا ابتدأ بالفعل؛ كان ذلك الفعل واقعاً موقعاً يصلح للاسم[1].

= جماعةٍ حاولُوا أَسْرَهُ. وصدره:

وكَـمْ مِثْلِهـا فارَقْتُهـا وهْـيَ تَصْـفِرُ

وله روايةٌ أخرى:

فأُبْـتُ إلـى فهـمٍ ولـم أكُ آيبـاً...

وهـو مـن شـواهد ابـن عقيـل (٣٢٥/١)، و«شـرح شـذور الـذهب» (٤٩٦/٢)، و«الخصائص» لابن جني (٣٩١/١).

فأبتُ، أي: رجعتُ. وفهمٍ: اسمُ قبيلة، والضمير في (مثلها) يعود إلى هُذيل. و(تصفر) من الصَّفير، تتأسف وتتحزن، كناية عن تأسُّفها على خَلَاصِهِ منها. المعنى: يقول: إني رجعتُ إلى قومي بعد أن عزَّ الرجوع إليهم، وكم مثل هذه الخطة فارقتُها وهي تتلهَّف كيف أُفْلِتُ مِنهَا.

الشاهد: في «وما كدت آيبا» حيث أعمل «كاد» عمل «كان» فرفع بها الاسم ونصب الخبر، لكنه أتى بخبرها اسماً مفرداً، والاستعمال جارٍ على أن يكون خبرها جملة فعلية فعلُها مضارع. وانظر «معجم القواعد العربية» للشيخ الدقر رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى (ص٣٦١).

(١) قلت: إذا تجرَّد المضارعُ عن عامِلِ الجزم والنصب ارتفعَ لوقوعه موقعَ الاسم. وقال الفرّاء: يرتفعُ لتعرِّيه من الجوازم والنواصب، وقال الكسائيّ: يرتفع بحرف المضارعة.

واحتجَّ الأوَّلون بأن وقوعَه موقع الاسم يُكْسِبه قوَّةً يشبه بها الاسمَ، وأوَّلُ أحوال الاسم في الإعراب الرفعُ، فيصير كالمبتدأ في ارتفاعه لأوَّليته، وأنَّ الرفعَ أوَّلُ، ولا فرق بين أن يكون ذلك الاسمُ مرفوعاً أو غيره؛ لأنَّه ارتفع لوقوعِه مَوْقِعَ الاسمِ من حيثُ هو اسمٌ لا من حيثُ هو مرفوعٌ. واحتجَّ الفرّاء من وجهين:

أحدهما: أن تعرّيه من العوامل اللفظية، واستقلالَه دونها يدلُّ على قوَّته، فأشبه بذلك المبتدأ.

والثاني: أنَّ ارتفاعَه لوقوعه موقع الاسم باطلٌ بخبر(كاد) فإنه مرفوع، ولا يقع موقع الاسم. ومذهبُ الكسائي فاسدٌ، فتعيَّن التعليل بالتعرِّي، واحتجَّ للكسائي بأنَّ الفعل قبل حرْف المضارعة مبنيٌّ، وبعد وجوده وحدَه مرفوعٌ، والرفعُ عملٌ لا بدَّ له من عاملٍ، =

[نواصب الفعل المضارع]

(وينتصِبُ) المضارع (بـ«أَنْ») الملفوظة لشبهها بأَنْ الناصبة للاسم في المصدرية والصورة،[1] (و«لَنْ») قال الفراء: أصله: لا، فأبدل الألف نوناً، وقال الخليل: (لَا أَنْ)، فقصر كأَيْشٍ[2] وعَلْماء في: أيُّ شيءٍ، وعلى الماء، وقال سيبويه: إنه حرف برأسه لا أصل له؛ إذ لا معنى لمصدرية ما بعدها، ولا منع عن تقدم معموله عليه، بخلاف (ما) في حيز (أن)، والخليل يقول: لا يبعُد أن يتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاه معنًى وحكماً؛ إذ هو موضعٌ مستأنف، وهكذا قال الفراء حيث تغير (لا) عنده بعد الإبدال إلى إفادة النفي المؤكد، (و«إِذَنْ») وهي من العوامل السماعية، قيل: أصله: (إذ أَنْ)، فخففت، وقيل: أصله: إذا الظرفية، والنون عوض عن المضاف إليه، (و«كَيْ») قيل: كي وإذن: ناصبان بتقدير أَنْ، لا بنفسهما. وهذه الثلاثة تنصب المضارع ملفوظات لشبهها بـ(أن) في الاستقبال.

(وبـ«أَنْ») عطف على (بأن)، حال كونها (مُقَدَّرَةً بعدَ «حَتَّى») نحو: سرت حتى أدخُلَها، (و«لامِ كي») نحو: سرت لأدخلَها، (و«لَامِ الجُحُودِ») وهي اللام الجارة الزائدة في خبر كان المنفي، نحو: ﴿وَمَا كَانَ

= ولم يحدُث سوى الحرفِ، فوجبَ أنْ يُضافَ العملُ إليه، وإنَّما بطل عمله بعامل آخر؛ لأنه أقوى منه كما (إنْ) الشرطية يبطل عملها بـ (لم). انظر للمزيد «اللباب في علل البناء والإعراب» للعكبري (٢/٢٥).

(١) في ج: والمصورة.

(٢) قلت: في «اللسان» مادة: جرم: «قالوا: أَيْشٍ، وإنما هو: أيُّ شيء، وكما قالوا: سَوْ تَرَى، وإنما هو: سوفَ تَرَى».

اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾[1]، (و«الفاءِ») نحو: زرني فأكرمَك، (و«الواو») نحو: لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبنَ، (و«أو») بمعنى: إلى أن، أو: إلا نحو: لألزمَنَّك أو تعطيني حقي. وذلك لأن الثلاثة الأُوَل جوارٌ، فيمتنع دخولها على الفعل إلا بجعله مصدراً بتقدير (أن) المصدرية، وإلَّا خبره [١٣٨/ب] بمعنى الجارة، فأخذت حكم الجوارّ، أو بمعنى إلا، فكان في حكمها في لزوم المفرد بعدها، والرابعة والخامسة عاطفتان واقعتان بعد الإنشاء، فجعل مفرداً؛ ليكون من عطف المفرد على المفرد المفهوم بذلك الإنشاء، فيكون المعنى في: زرني فأكرمَك: ليكنْ منك زيارةٌ فإكرامٌ مني إياك، وفي: لا تأكل السمكَ وتشربَ اللبن: لا يكن منك أكلُ السمك وشربُ اللبن معَه، وكذا في سائر الأمثلة.

(فَـ«أنْ») الفاء للتفسير، أي: مثال أن (مِثلُ: أُرِيدُ أَنْ تُحْسِنَ إليَّ) مثال النصب بالفتحة، (﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾)[2] مثال النصب بحذف النون، (وَ) أن (الَّتِي بَعدَ العِلْمِ) لغير المؤول بالظن، وإن أوِّل به يصح وقوعُ المصدرية أيضاً، فيجوز: علمت أن يخرجَ زيدٌ بالنصب بمعنى: ظننتُ. (هِيَ المُخَفَّفَةُ) خلافاً للفراء وابن الأنباري[3]، (مِنَ المُثَقَّلَةِ)

---

(١) سورة الأنفال، الآية: ٣٣.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٨٤.

(٣) قلت: ابن الأنباري هو: محمد بن القاسم، أبو بكر الأنباري: من أعلم أهل زمانه بالأدب واللغة، ومن أكثر الناس حفظاً للشعر والأخبار، قيل: كان يحفظ ثلاثمائة ألف شاهد في القرآن. وُلد في (الأنبار) (على الفرات) وتوفي ببغداد. وكان يتردَّد إلى أولاد الخليفة الراضي بالله، يُعلِّمُهم. من كتبه: «الزاهر» في اللغة، و«شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات» و«إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزوجل». توفي سنة (٢٧١-٣٢٨هـ=

المناسبة للعلم في معاني التحقيق، ولأن (أن) بعد التخفيف شاكلت (أن) المصدرية، وهي أنسب بالعلم، وأبعد من المصدرية الدالة على التوقع، فإذا وقعت المصدرية بعدها؛ لم يسبق الذهن إليها بل إلى المخففة، فيلزم اللبس، لا سيما في الوقف والمقصور، فمنعت. وأما الظن؛ ففيه وجهان حيث لم يبعد المصدرية عنه بعدها عن العلم، فتساوي المخففة في الملائمة، فيزاحمها في صحة الوقوع، فيجوز الوجهان. وأما التي ليست بعد العلم والظن وما هو بمعناهما، نحو: الرجاء والطمع والشك والوهم والإعجاب وغيرها؛ فمصدرية لا غير، نحو: ﴿وَحَسِبُوٓا۟ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾[1] قرئ بالوجهين على أن الحسبان ظنٌّ غالباً.

واعلم أنَّ (أنّ) بعد التخفيف تقاصرت خُطاها، فلا يقع مجرور الموضع، ولا يقال: عجبت من أن سيقوم، ولا يقع إلا بعد فعل التحقيق كالعلم وما هو بمعناه من اليقين [١٣٩/أ] والتحقيق والانكشاف والظهور ونحو ذلك، أو بعد الظن الغالب الذي في حكم العلم، فلا يقال: رجوت أن سيفعل، ولا: شككت أن سيقوم.

(ولَيْسَتْ) (أنْ) الواقعة بعد العلم (هَذِهِ) أي: المصدرية؛ لمنافاة بينها وبين العلم؛ لأنها للتوقع، والعلم يستلزم اليقين، وأما التي للتخفيف؛ فيقع بعد العلم، أو يقع بعدها ما يقرب منه من الظن ونحوه،

= ٨٨٤-٩٤٠م). ينظر «وفيات الأعيان» لابن خلكان (١/ ٥٠٣)، و«تذكرة الحُفَّاظ» للذهبي (٣/ ٥٧).

(١) سورة المائدة، الآية: ٧١.

ويمتنع وقوعها بعد الشك؛ لمكان التنافي بين الشك والتحقيق.

وفيه: أن ذلك يتأتى في المثقلة أيضاً، وقد جاء: شككت أنك خارج، ولم يثبت: أنك ذاهب، وليت أنك عابد. والحق: أنَّ (أنْ) مشدَّدةً أو مخففةً لا تدل على ثبوت الخبر وتحققه، بل على تأكيده والمبالغةِ كما هو، وإذا كان (أن) التي بعد العلم هي المخففة من المثقَّلة يجب فصلها عن الفعل، إما بالسين، (نحوُ: عَلِمْتُ أَنْ سَيَقُومُ) وعلمت أن سيكون منكم مرضى، أو سوف، نحو:

واعْلَمْ، فعِلْمُ المَرءِ يَنفَعُهُ　　أنْ سَوفَ يَأتِي كُلُّ مَا قُدِرَا[1]

أو قد، نحو: ﴿لِيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُوا﴾[2]، أو بحرف النفي، نحو: علمت أن لم يقم، (وأَنْ لَا يَقُومُ). وقد شذ: علمت أن يخرجُ بالرفع بلا عوض كما نقل عن المبرد.

(وَ) أن (الَّتِي تَقَعُ بعدَ الظَّنِّ فَفِيهَا وَجْهَانِ) لأن الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلائم (أن) المخففة الدالة على التحقيق، وباعتبار عدم التيقن يلائم (أن) المصدرية، فيصح وقوع كليهما بعده، فيجري في (أن)

---

(١) قلت: لم يُسمَّ قائله، وهو من البحر السريع، ومن شواهد «مغني اللبيب» لابن هشام (٧٤٤)، وابن عقيل (٣١٢/١)، و«الإيضاح في علوم البلاغة» للقزويني (٦٦/١)، و«شرح شذور الذهب» (٥١٣/٢).

الشاهد فيه: قوله «أن سوف يأتي» حيث أتى بخبر «أنْ» المخففة من الثقيلة جملةً فعلية، وليس فعلها دعاء، وقد فصل بين «أن» وخبرها بحرف التنفيس، وهو «سوف».

(٢) سورة الجن، الآية: ٢٨.

التي بعده كِلَا الوجهين. وأما التي بعد غيرهما؛ فمصدرية لا مخففة، نحو: رجوت أن تفعل، وخشيت أن لا تفعل.

(وَ) مثال («لَنْ» نحو: لَن أبرَحَ، ومَعْنَاهَا نَفيُ المُسْتقبَل) لا نفي الحال نفياً مؤكداً لا مؤبداً كما قال بعضهم، وإلا؛ لكان قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾[1]، و﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِي﴾[2] تناقضاً، ففي [١٣٩/ب] إطلاقه نظر. وقوله: (معناها... إلخ) جملة مستأنفة.

(وَ) مثال («إذَنْ») مبتدأ، وقوله: (إذن تدخل الجنة) خبره، أي: ومثال (إذن) مثل هذا القول. وقوله: (إذا لم يعتمد) خبر مبتدأ محذوف، أي: وهذا إذا لم يعتمد... إلخ، والجملة معترضة لبيان حكم إذن. ويمكن أن يكون قوله: (إذا لم يعتمد) خبر (إذن) بتقدير حذف مضاف، أي: عمل إذن أو نصب إذن حاصل وقت عدم اعتماد ما بعدها على ما قبلها، وكونه مستقبلاً، ويكون حينئذ قوله: (مثلُ: إذنْ تدخُلَ الجنة) خبر مبتدأ محذوف، أي: مثاله كذلك، لكن الوجه الأول أوفق، حيث قال: فإن مثل كذا، ولن مثل كذا، فالظاهر أن تقول: إذن مثل كذا.

(إذَا لَمْ يَعْتَمِدْ مَا بَعْدَهَا عَلَى مَا قَبْلَها) أي: إن لم يكن ما بعدها من تمام ما قبلها، بخلاف ما إذا اعتمد بكونه خبراً له، نحو: أنا إذن أكرمُك، وقلَّ نصبه حينئذ، أو جزاء الشرط السابق، نحو: إن تأتني إذن أكرمُك، أو جواباً للقسم السابق، نحو: والله إذن لأفعلَنَّ، ولا يقع المضارع بعد (إذن)

---

(١) سورة مريم، الآية: ٢٦.

(٢) سورة يوسف، الآية: ٨٠.

معتمداً على ما قبلها في غير هذه المواضع بالاستقراء، فإنه إذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها؛ لا ينصب؛ لأنها ـ لضعفها ـ لا تقدر أن تعمل فيما اعتمد على ما قبلها، فصار كأنه سبقها، والتعليل بلزوم توارد العاملين لا ينافي الخبر وجواب القسم، على أنه لا ضير فيه؛ لإمكان العمل باعتبارين.

(وكَانَ) شرط آخر لعمل إذن (الفِعْلُ مُسْتَقْبلا) لا حالاً، بخلاف نحو: إذن أظنك كاذباً؛ لأنه إنما عمل لمشابهته (أَنْ) في الاستقبال، فإذا فات الشبه؛ فات العمل. (مِثْلُ:) قولك لمن قال: أسلمتُ (إِذنْ تدْخُلَ الجَنَّةَ) مثَّل بمثال لا يحتمل إلا الاستقبال.

(وإذَا وَقَعَتْ) إذن (بعدَ الوَاوِ) نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ﴾ بالرفع[1]، وقرئ في غير السبعة بالنصب أيضاً، (والفَاءِ) [١٤٠/أ] نحو قولك في جواب من قال: أنا آتيك: فإذن أكرمَك. (فَوَجْهَانِ) جائزان: النصبُ بناءً على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقبال المعطوف، والرفعُ لاعتبار الاعتماد بالعطف، وإنْ ضَعُفَ.

(و) مثال («كَيْ» نحوُ: أَسْلَمْتُ كَي أدخُلَ الجَنَّةَ، ومَعْنَاها السَّبَبِيَّةُ) أي: سببية ما قبلها لما بعدها، كسببية الإسلام لدخول الجنة في المثال المذكور، والجملة مستأنفة.

(و«حتَّى» إذَا كَانَ) الفعل بعدها (مُسْتَقْبلا) لا حالاً، نحو: مرض

---

(١) سورة الإسراء، الآية: ٧٦. ورسمُ الآية بالتنوين.
قلت: الرفع أجود الوجهين، وبه قرأ القرّاءُ السبعة، وفي الشواذ وهي قراءة أُبيّ وعبد الله ابن مسعود: «وَإِذًا لَا يَلْبَثُوا» على الإعمال.

حتى لا يرجونه[1]، وقوله: (إذا) خبر مبتدأ محذوف، أي: وهذا إذا كان كذا، والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر، أو خبر (حتى) بتقدير مضاف، أي: وحكم (حتى) حاصل وقت كون ما بعدها كذا. (بِالنَّظَرِ إِلَى مَا قَبْلَها) سواء كان مستقبلاً بالنظر إلى زمان التكلم أو لا. (بِمَعْنَى «كَيْ») أي: للغرض والسببية، هو خبر مبتدأ محذوف، أي: هو بمعنى كي، والجملة معترضة. (أَوْ) بمعنى: (إِلَى) أي: للغاية، وفي جعل (حتى) بمعنى: (إلى أن) تسامُحٌ؛ لأن (أن) مقدرة لا داخلة في معناها. (نحوُ:) خبر قوله: (حتى)، أو خبر مبتدأ محذوف (أَسْلَمْتُ حَتَّى) أي: كي (أَدْخُلَ الجنَّةَ) ودخول الجنة مستقبل بالنسبة إلى[2] الإسلام وزمان التكلم أيضاً. (وكُنْتُ) وفي إتيان كنت هنا نظر. (سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ البَلَدَ) ودخول الجنة بالنظر إلى ما قبله، وهو السير مستقبلٌ، وبالنظر إلى وقت التكلم يحتمل أن يكون ماضياً أو مستقبلاً. (وَأَسِيرُ حَتَّى) أي: إلى أن (تَغِيبَ الشَّمْسُ).

(فَإِنْ) الفاء للتعليل، فيكون هذا دليلاً على التقييد المذكور، أو

---

(١) قلت: يَرْتَفِعُ المُضارِعُ بعدَ «حتَّى» بثلاثة شُرُوطٍ:
الأوَّل: أن يكونَ حَالاً (أي: لا مُسْتقبلاً) أو مُؤَوَّلاً بالحالِ نحو: «مَرِضَ زيدٌ حَتَّى لا يَرْجُونَهُ».
الثاني: أنْ يكونَ مُسَبباً عَمَّا قبلها فلا يجوزُ: «سِرْت حتَّى تطلعُ الشمسُ» بضمِّ العينِ من: تطلع، والنصبُ واجب.
الثالث: أن يكون فَضلَةً، فلا يَصحُّ الرفعُ في نحو: «سَيْرِي حَتَّى أَدخلَها» ويصحُّ في نحو: «سَيْرِي أَمْسِ حَتَّى أَدْخُلُهَا» بضم اللام. انظر «معجم القواعد العربية» للشيخ الدقر (٢٣٧).

(٢) في ج: بالنظر إلى.

نتيجة للتقييد بقوله: (إذا كان مستقبلاً). (**أَرَدْتَ الحَالَ**) أي: زمانها (**تَحْقِيقاً**) أي: محققة زمان التكلم، (**أَوْ حِكَايَةً**) أي: محكية، بأن يحكيه حالاً ماضياً بحيث كأنك تتكلم في تلك الحال، أو يجعل تلك الحال موجودة وقت التكلم. (**كَانَتْ**) حتى (**حَرْفَ ابتِدَاءٍ**) لا جارة ولا عاطفة، أي: ما بعدها كلام مستأنف لا يتعلق من حيث الإعراب [١٤٠/ب] بما قبلها كما إذا وقعت بعدها شرطية مستأنفة، نحو: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَمْرُنَا﴾ الآية[1]، ولا نعني بذلك: أن تقدر بعدها مبتدأ حيث لا يطرد في نحو: ﴿زُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولُ ٱلرَّسُولُ﴾[2].

(**فَيُرفَعُ**) المضارع لعدم الناصب والجازم، (**وتَجِبُ**) حينئذ (**السَّبَبِيَّةُ**) أي: كون ما قبلها سبباً لما بعدها؛ لتفيد الربط والاتصال المعنوي، وإن فات الاتصال اللفظي. (**نحوُ: مَرِضَ فُلانٌ حَتَّى لَا يَرْجُونَهُ**) بيان حاله في صيرورته بحيث لا يرجون حياته، والمرض سبب لذلك، فرفع الفعل حيث لم يسقط النون.

(**ومِنْ ثَمَّ**) أي: لأجل أن حتى عند إرادة الحال حرف ابتداء لا جارة (**امْتَنَعَ الرَّفْعُ فِي: «كَانَ سَيرِي حَتَّى أَدْخُلَهَا» في النَّاقِصةِ**) أي: وقت تحقق الناقصة بحذف المضافين، حيث يكون كان بلا خبر. (**وَ**) في (**أَسِرْتَ**

---

(١) سورة هود، الآية: ٤٠. وتمامها: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَمْرُنَا وَفَارَ ٱلتَّنُّورُ قُلْنَا ٱحْمِلْ فِيهَا مِن كُلٍّ زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ..﴾. فقد جاء بعد (حتى) جملة شرطية مستأنفة.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢١٤. والآية: ﴿وزُلْزِلُوا..﴾ بالواو. وقُرِئ: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرسولُ﴾ و﴿يَقُولُ ٱلرَّسُولُ﴾ فمَن نَصب جعله غايةً، ومَن رفعَ جعله حالاً، بمعنى: حَتَّى الرسولُ هذه حَالُهُ.

حتى تدخلها) أي: كي تدخلها؛ لأنه لو رفع؛ لكان الدخول حالاً مقطوعاً به، والسير المستفهم عنه مشكوك فيه، ومن المحال أن يكون المسبب مقطوعاً به مع الشك في السبب.

(وجاز في) التامة وقت تحقق (التامة) تركيب («كان) أي: وجد (سيري حتى أدخلها») بالرفع الآن حيث لا يحتاج إلى الخبر، فلا يضره كون (حتى) ابتدائية، وكون ما بعدها مستأنفاً. (و) جاز: («أيهم) من الرجال، أو كذا أيهم... إلخ بحذف الفعل، أو بحذف الخبر، وليس بعطف على قوله: (كان سيري حتى أدخلها)؛ لعدم صلاح تقييده بقوله: (في التامة) كالمعطوف عليه. (سار حتى يدخلها») الآن؛ لأن الدخول مسبّب السير، وكلاهما مقطوعان، وإنما الشك في الفاعل.

(و) نظير (لام كي، مثل:) تركيب (أسلمت لأدخل) أي: لأن أدخل (الجنة). [قال المصنف: معناها معنى (كي)، فلذلك سميت لام كي، ثم هي جارّة كـ(حتى)، فلذلك أضمر بعدها (أن)] .[1]

فإن قيل: اللام في: ﴿وَأُمِرْتُ لِأَعْدِلَ﴾[2]، و﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾[3]، وإنما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم[4]، ....

(١) ما بين معكوفتين زيادة من نسخة ج.

(٢) سورة الشورى، الآية: ١٥.

(٣) سورة الأحزاب، الآية: ٣٣.

(٤) الآية هي الآية السادسة من سورة الأنفال، وهي بتمامها: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ...﴾.

ويريد الله ليبين لكم[1] زائدة، أضمر بعدها أن [١٤١/أ] كذا في الشرح، وصرح بذلك في «الكشاف» أيضاً[2]، ولم يذكرها المصنف في الحروف التي تضمر بعدها.

إن قيل: يمكن أن تكون هذه اللام لام كي، ويكون المعنى: أمرت بالعدل لأفعل العدل، ويريد الله ذلك، أي: إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة وإطاعة الله ورسوله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت، وما يريد الوضوء والغسل ليجعل عليكم من حرج ولكن يريدهما ليطهركم، ويريد الله ذلك - أي: ذكر ما ذكر - ليبين لكم ويهديكم، فلعل المصنف اختار هذا.

والأولى أن يقال: إنها ملحقة بلام كي في كونها داخلة على المراد والغرض، فاكتفى بلام كي عنها، وصاحب «المفصل»[3] ذكر اللام مطلقة بحيث يتناول لام كي ولام الجحود واللام الزائدة، وهو الأصوب.

(وَ) مثال (لَامُ الجُحُودِ) والجحود: الإنكار، سميت بذلك لاستعمالها في مقام الإنكار. (لَامُ تَأْكِيدٍ) خبر مبتدأ محذوف، أي: وهي لام تأكيد،

---

(١) الآية هي الآية الـ٢٦ من سورة النساء، وهي بتمامها: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾.

(٢) قلت: «الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل» للعلامة الزمخشري رحمه الله تعالى، وموضع كلامه في تفسير الآية ٢٦ من سورة النساء، (٤٠٠/١). حيث قال: «﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ أصله: يريد الله أن يبيِّن لكم، فزيدت اللامُ مؤكِّدة لإرادة التبيُّن، كما زيدت في: لا أبَا لكَ، لتأكيد إضافة الأب. والمعنى: يريد الله أن يُبيِّن لكم ما هو خفيٌّ عنكم من مصالحكم وأفاضلِ أعمالِكم، وأن يَهدِيكم مناهجَ مَن كان قبلكم من الأنبياء والصالحين والطُّرق التي سلكوها في دينهم لتقتدوا بهم».

(٣) «المفصل في صنعة الإعراب» للزمخشري (ص٣٢٥).

والجملة معترضة، أو خبر قوله: (لام الجحود)، وعلى هذا قوله: (مثل: ﴿وَمَا كَانَ﴾) خبر مبتدأ محذوف. (بَعدَ النَّفْيِ) مزيدٌ، ويتعلق به قوله: (لـ«كانَ») من حيث الاستعمال لفظاً كما في المتن، أو معنى، نحو: لم يكن ليفعل، وكأن هذه اللام في الأصل هي التي في نحو قولهم: أنت لهذه الخطة، أي: مناسب لها لائق لها.

وفيه: أنه لو كانت كذلك؛ لما اختصت بخبر (كان) المنفي.

(مثلُ: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾[1]) فإن قيل: صار الفعل بمنزلة المصدر بأن المقدرة، فكيف يصح الحمل؟

قيل: على حذف مضاف من الاسم، أي: وما كان صفةُ الله تعذيبَهم، أو من الخبر، أي: وما كان الله ذا تعذيبهم، أو على تأويل المصدر باسم الفاعل، أي: وما كان الله معذبهم، أو يقال: جاز الحمل بصورة الفعل. كذا في بعض الشروح. وفيه نظر.

(والفَاءُ) التي تُضمر بعدها (أنْ) ملتبس (بشَرطَينِ: أَحَدُهُما: السَّبَبِيَّةُ) أي: كون ما بعدها سبباً لما قبلها؛ لأن العدول [١٤١/ب] من الرفع إلى النصب للتنصيص على السببية، حيث يدل تغيير اللفظ على تغيير المعنى، فإذا لم يقصد السببية؛ لا يحتاج إلى الدلالة عليها، والجملة صفة (شرطين)، أو مستأنفة.

(والثَّانِي:) أي: ثاني الشرطين (أَنْ يَكُونَ قَبْلَهَا) أحد الأشياء الستة:

---

(١) سورة الأنفال، الآية: ٣٣.

(أَمْرٌ) نحو: زرني فأكرمَك، (أَوْ نَهْيٌ) نحو: لا تَشْتِمْني فأضربَك، (أو اسْتِفْهَامٌ) نحو: هل عندك ماء فأشربَهُ؟ (أو نَفْيٌ) نحو: ما تأتينا فتحدِّثَنا، (أَوْ تَمَنٍّ) نحو: ليتَ لي مالاً فأُنفقَهُ، (أَوْ عَرْضٌ) بسكون الراء، نحو: ألا تَنزِلُ بنا فتُصِيبَ خيراً. بتقدم الإنشاء عن توهم ما بعدها جملة مستأنفةً معطوفةً على الجملة السابقة. وإنما ترك ذكر التحضيض، نحو: ﴿لَوْلَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُ نَذِيرًا﴾[1]، و﴿لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ آيَاتِكَ﴾[2]، والترجِّيَ، نحو: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ﴾[3] بالنصب على قراءة حفص، و﴿لَعَلَّهُ يَزَّكَّى * أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ الذِّكْرَى﴾[4] على قراءة النصب، والدعاء، نحو: اللهم اغفر لي فأفوزَ، ولا يؤاخذني فأهلَكَ؛ لأن الأول مندرجٌ في النفي معنًى، والثاني أريد به التمني، وإن كان على صيغة الترجي. والثالث مندرج في الأمر والنهي؛ لكونهما على لفظهما غالباً.

فإن قيل: العرض على لفظ الاستفهام مولَّد منه، فما له ذَكَرَهُ على حِدَة؟

قيل: معناه: عرض المحبة. كذا أفاده الأستاذ العلامة زائر الحرمين الشريفين جمال الحق والدين وقت قراءة كتاب «المفصل»، وهذا المعنى معنى مقصود بنفسه من شأن أن يتأتى بكل كلام خبراً أو إنشاء، لكنه شاع

---

(١) سورة الفرقان، الآية: ٧.

(٢) سورة طه، الآية: ١٣٤.

(٣) سورة الكهف، الآية: ٣٦-٣٧. قلت: أجاز الكوفيون قاطبة أن يُعامَل الرجاءُ معاملةَ التمني، فينصب جوابه المقرون بالفاء، كما نصب جواب التمني. «ابن عقيل» (٤/٢٠).

(٤) سورة عبس، الآية: ٣-٤.

فيه لفظ الاستفهام، ولم يستعمل إلا مولداً منه. كذا في «المفتاح»[١].
فاعتبر لفظاً على حدة باعتبار المعنى، وإن كان مندرجاً في الاستفهام اندراجاً لفظياً اتفاقياً غير متعلق باختصاص معنوي، بخلاف التحضيض؛ لاستلزامه نفي فعل، [١٤٢/أ] فيندرج في النفي والدعاء طلب، فيندرج في صيغ الطلب من الأمر والنهي. وأما نحو قولك:

سَأَتْرُكُ مَنزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ ... وَأَلْحَقُ بِالحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا[٢]

بدون تقدم أحد الأشياء الستة؛ فمحمول على ضرورة الشعر.

(والوَاوُ) التي يضمر بعدها أن ملتبس (بِشَرْطَيْنِ: الجَمْعِيَّةُ) خبر مبتدأ محذوف، أي: هما الجمعية، (وَأَنْ يَكُونَ قَبْلَهَا مِثْلُ ذَلِكَ) أي: مثل أحد الأمور الستة. وفيه. اللهم إلا أن يقال: مثل مقحم، أي: يكون قبلها أحد الأشياء الستة المذكورة، أو مثل الواقع قبل الفاء في كونه أحد الأشياء الستة، وذلك لأنهم لما قصدوا فيها معنى الجمعية؛ نصبوا المضارع بعدها ليدل تغيير اللفظ على تغيير المعنى، واشترطوا تقدم أحد الأمور الستة؛

---

(١) «مفتاح العلوم» للإمام السكاكي (١٤٣). وكلامه: «وأما العرض: كقولك: ألا تنزل تُصِبْ خيراً، على معنى: إنْ تَنزلْ تُصِبْ خيراً، فليس باباً على حدة، وإنما هو من مولّدات الاستفهام».

(٢) قلت: هذا بيتٌ من البحر الوافر، وهو للمُغيرة بن حَبْنَاء التَّميميّ. والشّاهدُ فيه: (فأستريحا) حيث نصب الفعل بـ(أنْ) مضمَرة بعد فاء السّببيّة، دون أن تُسبَق بنفيٍ أو طلب، وهذا ضرورة. قال ابن السراج في «الأصول في النحو» (١٨٢/٢): «جعل لحاقَهُ بالحجاز سبباً لاستراحته، فتقديرهُ لما نصب كأنه قال: يكونُ لحاقٌ فاستراحةٌ». والبيت من شواهد سيبويه (١٨٥/١)، و«خزانة الأدب» للبغدادي (٥٢٤/٨)، و«المقتضب» للمبرد (٦٦/١).

ليعد بتقدم الإنشاء عن عطف الجملة على الجملة السابقة كما في الفاء، فتقدير: زرني وأزورك، أي: ليجمع الزيارتان، ولا تأكل السمك وتشرب اللبن، أي: لا تجمع بينهما، وأتأكل السمك وتشرب اللبن، أي: أتجمع بينهما، ولا تأتيني وتحدث، أي: لا تجمع بين الإتيان والتحديث، وليتك تأتني وتحدث، أي: ليتك تجمع بينهما، وألا تنزل بنا وتصيب خيراً، أي: ألَا تجمع بينهما.

(و«أوْ») التي يضمر بعدها، أي: ملتبسة (بشرْط) إفادة (معْنى «إلى أنْ»، أو «إلَّا أنْ») نحو: لألزمنك أو تعطيني حقي، والإضافة بمعنى اللام. وفي إدخال أن في معنى تسامح؛ لأنها مقدرة بعدها، لا داخلة في معناها.

(والعَاطِفة) أي: حكم العاطفة في باب إضمار أن بعدها حاصل (إذا كَانَ المَعْطُوفُ عَلَيهِ اسْمَاً) أي: وقت كون المعطوف عليه اسماً، نحو قوله:

سَأَطْلُبُ بُعْدَ الدَّارِ عَنكُمْ لِتَقْرُبُوا   وَتَسْكُبَ عَينايَ الدُّمُوعَ لِتَجْمُدَا[1]

ونصب (تسكبَ) الواو العاطفة؛ ليصح عطفه على الاسم، وهو قوله: (بعد الدار).

فإن [١٤٢/ب] قيل: إن أريد: العاطفة على الإطلاق؛ كان ذكراً له في

(١) قلت: قائله: العبّاسُ بنُ الأحنفِ، في «ديوانه» بتحقيق الدكتورة عاتكة الخزرجي (ص١٠٦)، ط: دار الكتب المصرية ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م. وهو من البحر الطويل، ومن شواهد «دلائل الإعجاز» للجرجاني (٢٠٨)، و«الكامل» للمبرد (١٦٣/١)، و«معاهد التنصيص» للعباسي (١٨/١-١٩)، و«الصناعتين» للعسكري (٦٧/١).

التفصيل لما لم يذكره في الإجمال السابق، وإن أريد: العاطفة من الحروف المذكورة، أي: حتى والواو والفاء و(أو)، كان تفصيلاً لحكم ما ذكر لا بياناً لقسم آخر لم يذكره.

قيل: لم يتناول ثم، نحو: أعجبني ضربُ زيد ثم يَشتُمَ، فإن التنصيص في الرواية دال على عدم الحكم في غير ما ذكر، وليس كذلك لما عرفت.

(ويَجوزُ إظْهَارُ «أَنْ» مَعَ «لَامِ كَيْ») نحو: جئت لأن تكرمني، ومع ما ألحق بها من اللام الزائدة، نحو: أردت لأن تقوم، (وَ) مع (العَاطِفَةِ) أي: بعد العاطفة نحو: أعجبني قيامك وأن تذهب؛ لأنها تدخل على الأسماء الصريحة في نحو: جئتك للإكرام، وأعجبني ضرب زيد وغضبه، و﴿رَدِفَ لَكُم﴾[1]، فيصح أن يدخل على الفعل مع (أن)، بخلاف حتى بمعنى كي؛ لأنها لا تدخل الاسم الصريح، وحمل عليه ما هو بمعنى إلى، وكذا لا يدخل لام الجحود على الاسم؛ لاختصاصها بخبر كان المنفي إذا كان فعلاً. وأما الفاء والواو و(أو)؛ فلأنها لما اقتضت نصب ما[2] بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء؛ صارت كعوامل النصب، فلم يظهر بعدها.

---

(١) سورة النمل، الآية: ٧٢. وهي بتمامها: ﴿قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ ٱلَّذِى تَسْتَعْجِلُونَ﴾. وكلمة (رَدِفَ) بمعنى: قَرُبَ وأَزِفَ. قل لهم يا محمد، عسى أن يكون قد اقترب منكم بعض الذي تستعجلون وقوعه من العذاب، وهو القتل والهزيمة، والتنكيل والمذلّة يوم بدر.

(٢) نصب المضارع الذي بعدها.

(ويَجِبُ) إظهار أن (مَعَ «لَا» فِي «اللَّامِ») نحو: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾[1] تحرزاً عن اجتماع اللامين.

[جوازم الفعل المضارع]

(ويَنْجَزِمُ) المضارع (بِـ«لَمْ» و«لَمَّا») لاختصاصهما بالفعل، وقد ذكر في «المفتاح»[2] في قسم النحو: «أنَّ كل ما لزم شيئاً وهو خارجٌ عن حقيقته أثر فيه وغيره غالباً بشهادة الاستقراء»، وتعين الجزم؛ ليكون الأثر على وفق المؤثر في الاختصاص، وإنما لم يعمل حرف التعريف وحرف الاستقبال؛ لجريانهما مجرى بعض الأجزاء؛ لشدة الامتزاج؛ لكونها[3] غير خارجة عن حقيقته.

(ولَامِ الأَمْرِ، ولَا) التي (فِي النَّهْيِ) [١٤٣/أ] وإنما ينجزم بلام الأمر ولاء النهي؛ لأنهما يشبهان (إن) الشرطية في نقل المضارع وإخراجه عن أصله، حيث ينقل من الحال إلى الاستقبال، ويخرجه من القطع إلى الشك، وكذا ينقل لام الأمر و(لا) في النهي من الحال إلى الاستقبال، ويخرجه من الخبر إلى الإنشاء.

(وكَلِمِ المُجَازَاةِ) أي: كلمات الشرط الدالة على كون الجملة الثانية جزاء للجملة الأولى ومسببة لها، فالكلم جمع كلمة، أو اسم جنس كما

---

(١) سورة الحديد، الآية: ٢٩. أي: لأنْ يعلمَ أهل الكتاب، لأن المعنى هنا على زيادتها، وإلا فسد.

(٢) «مفتاح العلوم» للسكاكي (٦٩).

(٣) في ج: فكأنها.

عرف. (وهي: إنْ) نحو: إن تكرمْني أكرمْكَ. وإنما عمل (إن) للاختصاص بالفعل كما ذكرنا في: (لم ولما)، وعمل غيرها؛ لتضمنها إيّاها. (ومهْمَا) نحو: مهما تأتني آتِك، (وإذْما وإذاما) نحو: إذما وإذاما تأتني أكرمْك، (وحيْثُمَا) نحو: حيثما تجلسْ أجلسْ، (وأيْن) نحو: أين تذهبْ أذهبْ، (ومَتَى) نحو: متى تخرجْ أخرجْ، (ومَنْ) نحو: من يأتني أكرمْه، وبمن تَمرُرْ أمرُرْ، (ومَا) نحو: ما تصنَعْ أصنَعْ، (وأيٌّ) نحو: ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾[1]، (وأَنَّى) نحو: أنّى تذهبْ أذهبْ.

(وأمّا) الجزم (مَعَ «كَيْفَمَا» و«إذَا» فَشَاذٌّ) أي: فهو شاذ، ولم يجئ في كلامهم على وجه الاطراد[2].

(وَ) ينجزم المضارع (بـ«إنْ») حال كونها (مُقَدَّرَةً) ستعرف بعدُ.

(فَـ«لَمْ») الفاء للتفسير (لِقَلْبِ المُضَارِعِ) إضافة المصدر إلى المفعول (مَاضِيًا) مفعول ثان (ونَفْيِهِ) أي: المضارع، نحو: لم يضرب، (ولَمّا مِثْلُهَا) أي: مثل (لم) في قلب المضارع ماضياً منفياً، (وفِيهَا مَعْنَى التَّوَقُّعِ) أي: ينفى بها فعل مترقب متوقع، أي: منتظر في الاستقبال (ويَخْتَصُّ) «لما» دون «لم» (بالاسْتِغْرَاقِ) أي: باستغراق أزمنة الماضي

---

(١) سورة الإسراء، الآية: ١١٠.

(٢) قلت: قال ملا جامي رحمه الله في «الفوائد الضيائية» (٤٩٩): أما مع (كيفما): فلأن معناه عموم الأحوال، فإذا قلت: كيفما تقرأ أقرأ، كان معناه: على أي حال وكيفية تقرأ أنت أنا أيضاً أقرأ عليها. ومن المتعذر استواء قراءة قارئين في جميع الأحوال والكيفيات. وأما مع (إذا) فلأن كلمات الشرط إنما تجزم لتضمنها مع (إنْ) التي هي موضوعة للإبهام، و(إذا) موضوعة للأمر المقطوع به.

منفياً ممتداً من وقت الانتفاء إلى وقت التكلم، نحو: لمَّا يركبِ الأميرُ. (وجَوازِ) أي: يختص بجواز (حذفِ الفعلِ) نحو: قاربتُ المدينة ولمَّا، أي: ولمَّا أدخُلْها[1].

(ولامُ الأمْرِ: اللامُ المطلُوبُ) صفة سببية للام (بها) أي: باستعانتها أو بواسطتها (الفعلُ) مفعول ما لم يسم فاعله (و«لا» للنهي المطلوبُ [١٤٣/ب] بِهَا التَّرْكُ)[2].

(وكَلِمُ المُجازَاةِ) أي: كلمات الشرط والجزاء، (تدخُلْ) أي: كلم

---

(١) قلت: تنفردُ «لَمَّا» الجَازِمَة بأمُور:

أ- جَوازِ حَذْفِ مَجْزُومها والوقْفِ عَلَيها في الاخْتِيارِ نحو: «قَرُبَ خَالدٌ مِنَ المدِينَةِ وَلَمَّا» أي: ولمَّا يَدخلْها بَعْدُ.

ب- جوازُ تَوَقُّع ثُبوتِ مَجْزُومِها نحو: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾ [سورة ص: ٨]. أي: إلى الآن مَا ذَاقُوه، وسَوفَ يَذُوقُونَهُ، ومن ثَمَّ امْتنع أن يقال: «لَمَّا يَجمع الضِّدَّان» لأنهما لا يجتمعان أبداً.

ج- وجُوبُ اتِّصالِ نَفْيِ مَنفيّها إلى النطق.

د- إنَّها لا تَقْترن بأداةِ الشَّرطِ لا يُقال: «إنْ لمَّا تَقُمْ»، ويقال: «إنْ لم» وفي القرآن الكريم: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ﴾ [سورة المائدة: ٦٧]. انظر «معجم القواعد» للشيخ الدقر (٤١٠).

(٢) لا: للنهي، تجزم بخلاف (لا) في النفي، وتجيء للمخاطب والغائب على السواء، ولا تختص بالغائب كاللام.

فهي التي يطلب بها الكفُّ عن شيء وعن فعله. فإن كان الطلب موجَّهاً ممن هو أعلى درجةً إلى مَن هو أدنى سُميت: (لا) الناهية. وإن كان مِن أدنى لأعلى سُميت: (لا) الدعائية. وإن كان من مساوٍ إلى نظيره سُميت: (لا) التي للالتماس. ومن أمثلة الناهية قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾ [لقمان: ١٣]. وقوله تعالى: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣] أي: ولا تتفرقوا. ومن أمثلة الدعائية قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

المجازاة (عَلَى الفِعْلينِ لِسَبَبِيَّةِ) الفعل (الأَوَّلِ ومُسَبَّبِيَّةِ) الفعل (الثَّاني) أي: كون الفعل الأول سبباً وكون الفعل الثاني مسبباً، وقيل: للملازمة بينهما، فلا يرد نحو: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾[1]. (ويُسَمَّيانِ) أي: يسمى الفعلان بعد كلم المجازاة، والجملة عطف على (تدخل)، والضمير العائد إلى المبتدأ محذوف، أي: يسميان عند دخولها، أو معترضة لبيان الإصلاح (شَرْطَاً) أي: يسمى الفعل الأول شرطاً من حيث إنه مشروط لتحقق الثاني، (وَ) الفعل الثاني (جَزَاءً) من حيث إنه يُبتنى على الأول ابتناء الجزاء على الفعل، وفيه لفٌّ ونشر.

(فإنْ كانَا) أي: الفعلان (مُضَارِعَينِ) نحو: إن تزرني أزرْك، (أَوِ) كان الفعل (الأَوَّلُ) مضارعاً والثاني ماضياً، فخبر (كان) محذوف، نحو:

إنــي، وقيَّــارٌ، بِهَــا لَغَريــبُ[2]

---

(١) سورة النحل، الآية: ٥٣.
هذا، وقد جوَّز بعضهم في أن تكون (ما) شرطية حذف فعل شرطها، والأصل: وما يكن بكم.. تحتمل «ما» أن تكون شرطية، وأن تكون موصولة. وإذا كان سياق القرآن الكريم يرجِّح الشرطية لِمَا تفيده من بلاغةٍ من خلال الجزم، فإنَّ ذلك لا يُلغي الوجهَ الثاني، لأن الترجيحَ لا يلغي الجواز، فالوجهان محتملان في مثل هذا التركيب. والله أعلم. انظر «أسباب التعدد في التحليل النحوي» للدكتور محمود الجاسم (٢٥).

(٢) قلت: قائله: ضابِئ بن الحارِث البُرْجُمِيّ، أدرك الإسلام، ولكن كان خبيث النفس واللسان، كثير الشر، وهو من قصيدة من البحر الطويل، قالها وهو محبوس في المدينة المنورة في زمن عثمان بن عفان ﷺ. وصدره:

ومَـنْ يَـكُ أمْسَـى فـي المَدِينـةِ رَحْلُـهُ ❁ فَــإنّي... ... ...

وهو من شواهد «أوضح المسالك» (١/٣٥٨)، و«الأصول في النحو» لابن السراج (١/٢٥٧)، و«اللباب في علل البناء» للعكبري (١/٢١٣)، و«مغني اللبيب» لابن هشام=

والأول عطف على المضمر المرفوع المتصل، وهو ضمير (كانا) بلا تأكيد لمكان الفصل. (**فالجَزْمُ**) أي: فجزم المضارع متعين لدخول الجازم، وهو إن أو ما تضمنها مع صلاح المحل للانجزام بكونه معرباً إن كان الأول مضارعاً، وأما الماضي؛ فمبني لا يظهر فيه أثر العامل، نحو: إن تزرني زرتك، وهو أضعف الوجوه في الشرطية؛ لأنه في الصورة سببية المستقبل للماضي، على أن تأثير الحرف في جعل البعيد بمعنى المستقبل مع عدم التأثير في القريب بعيد. كذا في الشروح. وفيه نظر.

(**وإنْ كانَ**) الفعل (**الثَّانِي**) مضارعاً دون الأول؛ (**فالوَجْهَانِ**) جائزان، أو ففيه الوجهان، نحو: إن أتاني زيد آته أو آتيه، فالجزمُ لتعلقه بالجازم، وهو أداة الشرط، والرفعُ لضعف التعلق لحيلولة الماضي، والفصل بغير المعمول.

(**وإذَا كانَ الجَزَاءُ**) شرع في تفصيل مواضع دخول الفاء وعدمه (**مَاضِيًا**) واقعاً (**بِغَيرِ «قَدْ»**) في الإثبات [١٤٤/أ] ونحوها من الحروف الموجبة للفاء، نحو: ما ولا في النفي، بحيث يجب الفاء حينئذ، نحو: إن أحسنتَ إليَّ اليومَ فقد أحسنتُ إليكَ أمس، وإن تزرْني فمَا أهنتُك، وإن أتيني فلا أضربُك، ولا أشتمُك، ويترك ذكر ما، ولا يتغير الحكم، ولو أريد: الماضي المثبت؛ لاستغنى عن هذا القيد، لكنه ينافي قوله: (أو

= (٨٥٤). وقيَّار: اسم فرسه. والشاهد فيه: (فإني، وقيَّارٌ، بِهَا لَغَرِيبُ) حيث عطف بالرفع على اسم (إنّ) قبل مجيء الخبر، وهو مبتدأ حذف خبره، وليس من باب العطف على محل اسم (إنّ). وانظر «جامع الدروس العربية» للغلاييني (٤٥٨).

معنى)؛ لأن ذلك في المضارع مع لم، وذلك بمعنى الماضي المنفي، اللهم إلا أن يقال: لم أخرج بمعنى: انتفى خروجي، فيكون بمعنى الماضي المثبت معنًى.

(لفظاً) تفصيل للماضي، (أو معنًى) نحو: إن خرجْتَ لم أخرُجْ؛ (لَمْ يَجُزِ الفاءُ) لتأثير حرف الشرط في المعنى، حيث جعل الماضي بمعنى المستقبل، فلا حاجة إلى الربط بالفاء.

اعلم أن الشرط لا يكون فعلاً غير مصدَّر بالسين أو سوف ولن، وغير مصدَّر بلا إذا كان ماضياً، ولا يكون جملة طلبيةً وإنشائية، بخلاف الجزاء، حيث يصحُّ فيه كل ذلك.

(وإنْ كانَ) الجزاء (مُضارِعاً مُثْبَتاً) نحو: ﴿وَإِن يَكُن مِّنكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوٓا۟ أَلْفَيْنِ﴾[1]، و﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾[2]، (أَوْ مَنْفِيّاً بِـ«لا») نحو: ﴿إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا۟ دُعَآءَكُمْ﴾[3]، و﴿فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا﴾[4].

واحترز بقوله: (منفياً بلا عن المنفي بلم)، فإنه مندرج فيما سبق؛ لكونه ماضياً معنًى، وعن المنفي بلن، حيث يجب فيه الفاء؛ لعدم تأثير أدوات الشرط فيه معنى. وفي إطلاقه نظر، حيث يمنع ترك الفاء في المضارع مصدَّراً بالسين أو سوف.

---

(١) سورة الأنفال، الآية: ٦٦.

(٢) سورة المائدة، الآية: ٩٥.

(٣) سورة فاطر، الآية: ١٤.

(٤) سورة الجن، الآية: ١٣.

والجواب: إن ذلك الامتناع بالمانع، والموانع مستثناة من القواعد، وإن لم يستثن. وفيه.

(**فالوَجْهَانِ**) جائزان، أو ففيه الوجهان: الإتيان بالفاء وتركُها، ولأن أداة الشرط لم تؤثر في تغيير معناه كما تؤثر في الماضي، فيؤتى بالفاء، [١٤٤/ب] وأثرت في تعيين المعنى حيث جعله بمعنى الاستقبال، فيترك الفاء؛ لوجود التأثير من وجه وإن لم يكن قوياً.

(**وإلَّا**) أي: وإن لم يكن كذلك، أي: إن لم يكن ماضياً بغير (قد) ونحوها من الحروف المانعة لفظاً أو معنى، فيمتنع الفاء، ولا مضارعاً مثبتاً بغير السين أو سوف أو منفياً بلا، بل كان ماضياً مع (قد) أو (لا) أو مضارعاً مع السين أو سوف أو منفياً بلن، أو جملة اسمية، أو أمراً، أو نهياً، أو دعاء، (**فالفَاءُ**) واجبة؛ لأن الأداة لم تؤثر فيه معنى، حيث لم يجعله بمعنى المستقبل، ولا لفظاً، حيث لم يجزمه، فلزمت الفاء للدلالة على التعليق[١] بينهما، وقوله:

مَنْ يَفْعَلِ الحَسناتِ اللهُ يَشْكُرُهَا[٢]

---

(١) التعاقب.

(٢) قلت: صدر بيت من البحر البسيط، وعجزه:

والشـرُّ بالشَّـرِّ عنـدَ اللهِ مِـثلانِ

وقد اختلف في قائله، فنسبه سيبويه لحسان بن ثابت، وهو في زيادات «ديوانه» (٥١٦/١)، ونُسِب أيضاً لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت، ولكعب بن مالك. والظاهر أنه لكعبِ بن مالك، فقد ورد في «ديوانه» مع أبياتٍ أخرى. ينظر «ديوان كعب» (ص ٢٨). وهو من شواهد سيبويه (١٩٠/١)، و«الخصائص» لابن جني (٢٨١/٢)، و«أوضح المسالك» لابن هشام (٢١٠/٤).

على ضرورة الشعر، وروى المبرد: من يفعل الخير فالرحمن يشكرها. وأما نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾[1]، و﴿إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ﴾[2]؛ فإذا فيه ظرفية لا شرطية.

(ويَجِيءُ «إِذَا») التي للمفاجأة (مَعَ الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ) الواقعة جزاء (مَوضِعَ الفَاءِ) في محلها، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[3]؛ لكون إذا المفاجئة للتعقيب كالفاء، ولأن (إذا) لا تدل على المفاجأة إلا وهي مبني على حدوث أمر بعد أمر عادةً، فأشبه الجزاء، ولهذا قارنت الفاء غالباً، نحو: خرجت فإذا السبُعُ.

(و«إِنْ» مُقَدَّرَةً بَعْدَ) الأشياء الخمسة: (الأَمْرِ) نحو: زرْني أكرمك، لأن المعنى: إنْ تزرْني أكرمْك (وَ) بعض مواضع (النَّهْيِ) فيما إذا كان السبب له ترك الفاء في نحو: لا تفعل الشَّرَّ يكنْ لك خيراً، بخلاف: لا تدْنُ من الأسد يأكلْكَ، فإنه لا يجوز؛ لأن سببَ الأكل الدنوُّ، والنفي لا يدل على الإثبات، خلافاً للكسائي، فإنه جوَّزه، وكذا الحال في: لا تَشْتُمْني يكنْ خيراً لك، لأن المعنى: إن لم تشتمني يكن خيراً لك، ولا يجوز: ولا تَشْتُمْني أشتُمْك؛ لعدم استقامة المعنى على تقدير النفي في الثاني. (والاِسْتِفهَامِ) نحو: هل عندكم ماءٌ أشربْه؛ لأن المعنى: إن يكن

= الشاهدُ فيه: (من يفعل الحسنات اللهُ يشكُرها) حيث حذف الفاء الرّابطة من جواب الجزاء، والتقديرُ: فاللهُ يشكُرها. وهذا الحذفُ للضرورة الشّعرية عند الجمهور.

(١) سورة الشورى، الآية: ٣٧.

(٢) سورة الشورى، الآية: ٣٩.

(٣) سورة الروم، الآية: ٣٦.

عندكم ماء أشربُه. (**والتَّمَنِّي**) نحو: ليت لي مالاً أنفقُه؛ [١٤٥/أ] لأن المعنى: إن يكن لي مال أنفقْه. (**والعَرْضِ**) نحو: ألا تنزل بنا تصبْ خيراً؛ لأن المعنى: إن تنزلْ بنا تصبْ خيراً، ولم يصح تقديرها بعد النفي مطلقاً؛ لأنه خبر يدل على وقوع الحكم، وتقدير الشرط ـ سواء قدر مثبتاً أو منفياً ـ يوجب التردد فيه، فيتنافيان. (**إذَا قُصِدَ السَّبَبِيَّةُ**) أي: قصد كون ذلك الأمر وأخواته سبباً لمضمون هذا الفعل، فيتأتى معنى الشرط. (**مثلُ: أَسْلِمْ تَدْخُلْ الجَنَّةَ**) أي: إن تسلم تدخل الجنة، فهو جواب الأمر بغير الفاء، (**ولَا تَكفُرْ تَدخُلْ الجَنَّةَ**) أي: إن لا تكفر تدخل الجنة.

(**وامْتَنَعَ: لَا تَكفُرْ تَدخُلْ النَّارَ**) لأنه إن قدِّر الشرط على وفق اللفظ منفياً؛ فسَد المعنى؛ لأن ترك الكفر ليس سبباً لدخول النار، وإنما سببه الكفر، وإن قُدِّر مثبتاً؛ كان تقدير الشيء لا يدُلُّ عليه اللفظ؛ لأن النفيَ لا يدل على الإثبات، (**خِلَافَاً لِلكِسائيِّ**) فإنه أجاز تقدير الإثبات في الشرط بعد النهي بقرينة ترتب المسبب. وليسَ ببعيدٍ لو سَاعَدَهُ نقلٌ!. (**لأنَّ**) دليل الامتناع (**التَّقديرَ**:) أي: تقدير الكلام (**إنْ لَا تَكفُرْ**) بتقدير المنفي على لفظ وفق النهي،[1] ولا خفاء في فساد المعنى على ذلك كما عرفت الآن[2].

(١) في ج: على وفق لفظ النفي.

(٢) قلت: لا يَصحُّ أن يقال: إنْ لا تكفرْ تدخل النار، وإن لا تدنُ من الأسد يأكلك. ولهذا أجمعت السبعة على الرفع في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ لأنه لا يصح أن يقال: إن لا تمنن تستكثر، وليس هذا بجواب، وإنما هو في موضع نصب على الحال من الضمير في ﴿تَمْنُن﴾ فكأنه قيل: ولا تمنن مستكثراً. ومعنى الآية: أن الله تعالى نهَى نبيه صلى الله عليه وسلم عن أن يَهَبَ شيئاً وهو يَطْمَع أن يتعوَّض من الموهوب له أكثرَ من الموهوب. انظر «شرح قطر الندى» (٨٢).

[فعل الأمر]

(الأمْرُ: صيغةٌ) صفة سببية (يُطلَبُ بها) أي: بتلك الصيغة (الفعلُ من الفاعل) احتراز عما يطلب بها قبول الفعل من مفعول ما لم يسم فاعله، فيخرج نحو: لتُضرَبْ أنتَ على صيغة المجهول. (المُخاطِبِ) احتراز عن أمر الغائب والمتكلم؛ لدخولهما في صيغة المضارع؛ لبقاء حرف المضارعة، وإن دخلهما جازم، كـ(لم يَضربْ). (بِحَذْفِ حرفِ) صفة أخرى لـ(صيغة)، أي: صيغة ملتبسة بحذف حرف (المُضارعة) من المضارع المخاطب، ولا يرد نحو: فلتفرحوا لشذوذه[1].

وقوله: (بحذف... إلخ) قيد واقعي لا احترازي. وفي بعض الشروح: هو احتراز عن: صَهْ [١٤٥/ب] ومَهْ.

(وحُكْمُ آخِرِهِ) أي: آخر بناء الأمر (حُكْمُ المَجْزُومِ) أي: مثل حكم المجزوم، أو حكمه حكم المجزوم في إسكان الصحيح، وسقوط نون الإعراب، وحذف حرف العلة، أي: هو موقوف، أي: مبني على السكون عند البصرية، وعند الكوفيين مجزوم حقيقة.

---

(١) قلت: قُرئ في الشواذ: (فَبِذلكَ فَلْتَفْرَحُوا على الخطاب، أي: فافْرَحُوا. فهذا مجزوم جزمته اللام، وجاءت هذه القراءة على أصل الأمر. وهي قراءة يزيد بن القعقاع ويعقوب وغيرهما. انظر «تفسير القرطبي» (الجامع لأحكام القرآن) سورة البقرة، الآية: ٢٨٢، وسورة يونس، الآية: ٥٨. و«تفسير أبي السعود» (إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم) سورة يونس، الآية: ٥٨. وانظر لزاماً «النشر في القراءات العشر» لابن الجزري (٢٥٨/٢) سورة يونس، و«حجة القراءات» لابن زنجلة (٣٣٣). والآية المشار إليها هي قوله تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ [يونس: ٥٨].

(فإن كان بعدهُ[1] ساكنٌ ولبس) عطف على الشرط أو حال، (برباعيٍّ) أي: بذي أربعة أحرف، احتراز عن نحو: أكرم، (ردت همزة وصلٍ مضمومةً) صفة (همزة) (إنْ كان بعدهُ) أي: بعد الحذف (ضمةٌ) للموافقة، (ومَكْسُورةً) صفة أخرى (فيما سِواهُ) أي: في لفظ سوى ما كان فيه بعد الحذف ضمة، سواء كان بعده كسرة أو فتحة، ففي الكسرة للموافقة، وفي الفتحة بالحمل على الكسرة بعد امتناع الموافقة للبس بصيغة المتكلم وقفاً. (مِثلُ:) ذكر النظائر على وجه اللفّ والنشر (اُقْتُلْ) ما كان فيه بعد الحذف ضمة، (اِضْرِبْ) معطوف بحذف العاطف، مثال ما كان فيه بعد الحذف كسرة، (اِعْلَمْ) مثل ما كان فيه بعد الحذف فتحة.

(وإنْ كَانَ) الفعل (رُبَاعِيًّا) أي: ذا أربعة أحرف، نحو: يُكرم؛ (فمَفْتُوحَةٌ) فهمزة الأمر منه مفتوحة (مَقْطُوعَةٌ) نحو: أَكْرِم؛ لأنها همزة باب الإفعال، وهي [همزة] مقطوعة.

[المبني للمجهول]

(فِعلُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ) أي: الفعل الذي لم يُسمَّ فاعلُه، فإضافة الفعل إليه بيانيةٌ من إضافة العام إلى الخاص، أو فعل المفعول الذي لم يُذكر فاعله، فالإضافة بأدنى مُلَابسة، وهذا تقسيمٌ آخر للفعل إلى المعروف والمجهول، وقوله: (لم يسم) يصلح مثالَ مَا لم يُسمَّ فاعلُه.

(هُوَ) ضمير فصل إن كان (ما) موصولة، ومبتدأ مضمرٌ لا فصلٌ إن

(١) أي: بعد الحذف.

كان (ما) موصوفة لنكارتها. (**مَا**) أي: فعل، خبر (هو)، أو خبر قوله: (فعل ما لم يسم فاعله)، وإذا كان خبر هو فقوله: (ما لم يسم فاعله) خبر مبتدأ محذوف، أي: هذا بيان فعل [١٤٦/أ] ما لم يسم فاعله، وقوله: كذا جملة مستأنفة. (**حُذِفَ فَاعِلُهُ**) بعد بنائه للمفعول، فلا يرد عليه نحو: ضربني وضربت زيداً على قول الكسائي، ونحو: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[1] عند من جعل المجرور فاعلاً، وقد حذف من ﴿أبصر﴾؛ لأنه لا تغير صيغته، ولا تكون مبنية للمفعول.

(**فإنْ كانَ**) بيان تغيير الصيغة، وهذا من وظائف التصريف، ذكره في النحو ضمناً. (**مَاضِياً ضُمَّ أوّلُهُ وكُسِرَ مَا قَبلَ آخِرِهِ**) نحو: ضرب وأكرم واستخرج ودحرج وتدحرج عندك. وإنما غيرت الصيغة دفعاً للبس، واختير التغيير للفرع، واختير هذا النوع من التغييرات؛ لأن معناه غريب، فيختار له وزن غريب لم يوجد في الأوزان؛ لخروج الضمة إلى الكسرة، ووزن فعل بالخروج من الكسرة إلى الضمة ـ وإن كان غريباً ـ يدل على غرابة المعنى أيضاً، لكن الخروج من الكسرة إلى الضمة أثقل، فلا ضرورة في اختياره بعد حصول الدلالة.

(**ويُضَمُّ الثَّالِثُ**) لئلا يلتبس الماضي المجهول بالأمر عند الدَّرْج والوقف، نحو: افتعل وانفعل، (**مَعَ هَمْزَةِ الوَصْلِ**) أي: فيما فيه همزة الوصل، نحو: افتعل واستفعل، (**وَ**) يضم (**الثَّانِي**) حال كونه مقروناً (**مَعَ التَّاءِ**) الزائدة في أوله، نحو: تُكُلِّمَ وتُعُومِلَ وتُدُحْرِجَ؛ لئلا يلتبس

(١) سورة مريم، الآية: ٣٨.

بالمضارع من التفعيل والمفاعلة والفعللة (خَوْفَ) مفعول له لـ(يضم) (اللَّبْسِ) أي: لبسه بالأمر في الأول، والمضارع في الثاني كما عرفت.

(ومُعْتَلُّ العَينِ) فقط، بخلاف نحو: طوى وروى من اللفيف، فإنه لم يعلّ عينه؛ لئلا يفضي إلى اجتماع إعلالين في: يروى ويطوى، (الأَفْصَحُ) فيه: («قِيلَ» و«بِيعَ») أصلهما: قُوِل وبِيعَ، فأعلَّ بنقل الكسرة من العين استثقالاً، وأبدل واو: قول بعد النقل ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها.[١٤٦/ب] (وجَاءَ الإِشْمَامُ) وهو: أن تنحو بكسرة فاء نحو الضمة، فتميل الياء نحو الواو، وهذا هو مراد القراء والنحاة في هذا المقام بالإشمام. وقيل: هو ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء فقط خالصاً، وهذا خلاف المشهور، وإنما هو الإشمام في الوقف، قال المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: الغرض من الإشمام: الإيذان بالأصل الذي اختير لغرض، فلم يجئ الإشمام في: بيض؛ لأنهم قصدوا بإتيان هذا الوزن غرضاً لا يتأتى إلا به، فأرادوا لمجيء الأصل عند تغيره، ولا كذلك في بيض. (والوَاوُ) فقل: قول وبوع بالإسكان بلا نقل، وجعل الياء واواً لسكونها وانضمام ما قبلها.

(ومِثْلُهُ) أي: مثل باب قيل وبيع في الوجوه الثلاثة المذكورة، أو فيما ذكر من القلب والإشمام (بابُ «اخْتِيرَ»

و«انْقِيدَ») أي: الماضي المجهول من معتل العين من باب الافتعال والانفعال؛ لمكان المشاكلة[1] في العلة. (دُوْنَ) المعتل العين من باب

---

(١) في ج: المشاركة.

الاستفعال والإِفْعَال، نحو: (اسْتُخِير) أصله: استخور[1]، (وأُقيم) أصله: أُقْوِمَ، حيث لم يجئ إلا اختلاس الكسر دون الإشمام والضم؛ لسكون ما قبل حرف العلة فيهما أصلاً.

(وإنْ كانَ) الفعل (مُضارعاً ضُمَّ أوَّلُهُ) وهو حرف المضارعة حملاً على الماضي، (وفُتِحَ ما قبلَ آخرِه) لخفة الفتحة، وثقل المضارع بالزيادة، نحو: يُضرَب ويُكرَم ويُستَكرَم ويُستَخرَج ويُدَحرَج ويُتَدَحرَج. (ومُعْتَلُّ العَيْنِ تَنقلِبُ فيه) العين حال كونه (ألِفاً) أو خبر (ينقلب) بجعله بمعنى: يصير، نحو: يقال ويغاث ويستغاث، وذلك على ما عرف من قواعد التصريف: أن كل موضع يفتح الواو والياء وسكن فاء الفعل نقلت الحركة إلى الساكن، وأبدل المنقول عنه بالألف إبدالاً مطرداً على الوجوب؛ إذ عريت عن الموانع.

[المتعدي وغير المتعدي]

(المُتَعَدِّي وغَيرُ المُتَعَدِّي) تقسيم آخر للفعل باعتبار المفعول به وعدمه، أي: من الأفعال: [١٤٧/أ] المتعدي وغيره، أو هذا بيان المتعدي وغيره.

(فالمُتَعَدِّي:) الفاء للتفسير (مَا يَتوقَّفُ فَهْمُهُ) ولا يرد: الفعل المبهم المتوقف على التمييز، نحو: طاب زيد نفساً؛ لأن المتوقف ثمة نسبته لا فهمه. ولا يرد أيضاً: توقف الفعل على الظرف؛ لأنه مما يتوقف عليه

(١) في ج: استخير، وهو الموافق لما في «الفوائد الضيائية» (ص٥٠٧).

وجود الفعل، لازماً أو متعدياً، لا فهمه؛ إذ الزمان لا يتوقف عليه ماهيةُ الفعل، بخلاف المفعول به، ولهذا لم يقل: ما يتوقف وجوده. ولا يرد أيضاً: الأفعال الناقصة؛ لتوقف فهمهما على الخبر؛ لأنا نقول: المراد: متعلق هو فضة، وهذا عمدة.

وفيه: أن مفعولَيْ (علمت) عُمدة.

وفيه: أنهما فضلتان؛ لجواز تركهما معاً، بخلاف خبر الأفعال الناقصة. أو يقال: لم يقصد بخبرها فهمُها، بل ذكرت هي لتقييد الخبر، والمقصود: إسناد الخبر، لا هو إسنادها، وإنما هي بمنزلة الظروف والقيود، فـ(كان زيد قائماً) معناه: زيد قائم في الزمان الماضي، و(صار زيد غنياً) معناه: زيد غني الآنَ لا قبلَ هذا الزمان. وعلى هذا فقِسْ.

وهي ليست مما يتوقَّفُ[1] فهمُه على متعلَّق، وإنما يتوقف كيفية ذلك المتعلَّق على مفهوماتها.

(عَلَى مُتعلَّقٍ) خاص، أي: لا يتم معناه بدون متعلق، (كـ«ضَرَبَ») فإن الضرب لا يتم بدون المضروب، وكذا المتعدِّي بواسطة الحرف، كرَغِبَ إليه، وأعرضَ عنه، فإن الرغبة والإعراض لا يتمانِ ولا يتحققان بدون المرغوب إليه والمعروض عنه، فهما متعديان بالوسائط، بخلاف نحو: ذهَبَ، فإنه تامٌّ بدون تعلق متعلق، إلا أن يخلفه[2] الباء، فيصير بمعنى: أذهب، فيكون متعدياً بالعارض.

---

(١) في ج: يتعلق.

(٢) في ج: يلحقه.

(وغيرُ المُتَعدِّي) ملتبس (بخلافه) أي: المتعدي، أو بخلاف ما يتوقف فهمه على متعلق. (كـ«قعَدَ»).

(والمُتَعدِّي يكونُ) [١٤٧/ب] متعدياً (إلى واحدٍ كـ«ضرب»، و) متعدياً (إلى اثْنَين) ثانيهما غير الأول فيما صدقا عليه، (كـ«أعطى») نحو: أعطَيت زيداً درهماً، (و«عَلَّمَ») ثانيهما هو الأول فيما صدقا عليه، نحو: عَلِمْتُ زيداً فاضلاً. (وَ) متعدياً (إلى ثلاثةٍ) أي: إلى ثلاثةِ مفاعيلَ، (كأعْلَمَ وأَرَى وأنْبَأ ونَبّأ وأَخْبَرَ وخَبَّرَ وحَدَّثَ) نحو: أعلمتُ أو أَرَيْتُ[1] أو أَنبأْتُ أو نَبَّأتُ أو أَخبرْتُ أو خبَّرتُ أو حَدَّثْتُ زيداً عَمراً فاضلاً، وأجاز الأخفش: أظنُّ، وأخالُ إلى أفعال القلوب[2].

(١) في ج: أرايت.
(٢) قلت: أجاز الأخفش أنْ يُعامل غيرُ «علم» و«رأى» من أخواتهما القلبية الثلاثية معاملتَهما في النقل إلى ثلاثةٍ بالهمزة.
فيقال على مذهبه: «أظننتُ زيداً عَمراً فاضلاً»، وكذلك: «أحسبتُه» و«أَخلْتُه» و«أَزْعَمتُه».
ومذهبُه في هذا ضعيفٌ، لأن المعدى بالهمزة فرعُ المعدَّى بالتجرد، وليس في الأفعال متعدياً بالتجرد إلى ثلاثةٍ فيُحملَ عليه متعدٍّ بالهمزة.
فكان مقتضى هذا ألَّا يُنقل «علم» و«رأى» إلى ثلاثةٍ.
لكنْ ورد السماع بنقلهما فقُبِل.
ووجَب ألَّا يقاس عليهما، ولا يُستعمل استعمالُهما إلا ما سُمع.
ولو ساغ القياس على «أعلم» و«أرى» لجاز أن يقال: «أكسيت زيداً عَمراً ثوباً». وهذا لا يجوز بإجماع.
قال ابن جني في «الخصائص» (١/ ٢٧١):
وأجاز أبو الحسن «أظننتُ زيداً عَمراً عاقلاً» ونحو ذلك، وامتنع منه أبو عثمان، وقال: استغنَتِ العرب عن ذلك بقولهم: «جعلتُه يظنُّه عاقلاً». وانظر: «المفصل» للزمخشري (٣٤١).

(وهَذِهِ) الأفعال (مَفعُولُها الأوَّلُ كمَفعُولِ «أعطَيتُ») في الأحكام، وإنما يقع (أعطيت) مضافاً إليه؛ لأنه بتأويل اللفظ. (و) مفعولها (الثَّاني والثَّالِثُ كَمَفعُولَي «عَلِمتُ») في الأحكام.

[أفعال القلوب]

(أفعالُ القُلُوبِ) ويسمى أيضاً: أفعال الشك واليقين.

(ظَنَنتُ، وحَسِبتُ، وخِلتُ، وزَعَمتُ) قدَّم أفعال الشك على أفعال اليقين؛ لغلبة الشك، وتقدُّمِه وجوداً. (وعَلِمتُ، ورَأَيتُ، ووَجَدتُ) واختصار أفعال القلوب في السبعة اصطلاحيٌّ واستقرائيٌّ.

(تَدخُلُ) هذه الأفعال، جملة مستأنفة، أو خبر (أفعال القلوب)، على تقدير أن يكون (ظننت... إلخ) بدلاً. (عَلَى الجُملةِ الاسْمِيَّةِ؛ لِبيانِ مَا) أي: شك أو يقين (هِيَ) أي: تلك الجملة صادرة أو ناشئة (عَنهُ) أو لبيان اعتقاد تلك الجملة ناشئة عنه عن علم أو ظن أو حُسبان أو نحو ذلك. كذا في الشرح. وفي بعض النسخ: (عنده)، أي: لبيان صفة هي عند الموصوف من علم أو ظن.

(فتَنصِبُ الجُزأَينِ) أي: جزأي الجملة الاسمية على أنهما مفعولاً بهما.[1]

(ومِن خَصَائِصِهَا:) أي: أفعال القلوب (أنَّها إذَا ذُكِرَ أحَدُهُمَا[2]) أي:

---

(١) في ج: مفعولان لها.

(٢) الظاهر أن الضمير راجع إلى الجزآن، فلا شيء.

أحد المفعولين فيها، بحذف الضمير. أو يقال: معنى قوله: (أحدهما): أحد مفعوليها، فلا حاجة إلى حذف الضمير، [١٤٨/أ] بخلاف ما إذا لم يذكر كلاهما، فإنه جائز، نحو: من يسمع يخل، وقوله تعالى: ﴿وَظَنَنتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ﴾[1]. (ذِكرِ الآخَرِ) أي: من خصائصها: ذكر المفعول الآخر وقت ذكر أحد مفعوليها؛ لأنه لو اقتصر على الثاني؛ يلزم ذكر الشيء بدون ما هو توطئة ووسيلة، ولو اقتصر على الأول؛ لزم ذكر التوطئة، وترك المقصود، ولأن كلا المفعولين بمعنى مفعول واحد؛ إذ: علمتُ زيداً فاضلاً، بمعنى: علمتُ فضلَ زيد، وكان ذكر أحدهما وترك الآخر بمنزلة ذكر البعض من مفعولٍ واحد، وترك البعض الآخر. وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾[2] على قراءةِ الياء، وجعلِ ﴿الَّذِينَ﴾ فاعلاً بحذف المفعول الأول بتقدير: بخلهم هو خيراً لهم؛ قليلٌ.

(بخِلَافِ بابِ «أَعْطَيْتُ») أي: هذا ملتبس بخلاف باب (أعطيت)، لأن مفعولَيهِ ليسا بمستقلين كلاماً، لعدم صحة الحمل، فإنه يجوز أن يقول: أعطيت زيداً، وتَسْكُتُ، وأعطيتُ درهماً، وتَسْكُتُ.

(ومنها:) أي: من خصائصها، (أَنَّهَا) أي: أفعال القلوب (يَجُوزُ فِيهَا

---

(١) سورة الفتح، الآية: ١٢.

(٢) سورة آل عمران، الآية: ١٨٠.

قلت: بالياء، أي: ولا يحسبن... بالياء المنقوطة من تحت، أي: لا يحسبنّ هؤلاء بخلهم هو خيراً لهم، فحذف (بخلهم) الذي هو المفعول الأول.

الإلغاء) أي: إهمال عملها لفظاً ومعنًى (إذا توسطت أو تأخرت) أي: وقت توسط أفعال القلوب بين مفعوليها أو تأخرها عنهما. (لاستقلال) علة جواز الإلغاء أو الإلغاء (الجزأين كلاما) حال أو تمييز، فيمتنعان عن التأثر عند ضعف العامل بالتأخر عن كليهما أو عند أحدهما؛ لمكان استقلالهما كلاماً، ويمكن أن يؤثر فيهما العامل لقوته ذاتاً، فيجوز الوجهان.

(بخلاف «أَعْطَيْتُ») أي: وهذا ملتبس بمخالفة باب (أعطيت)، فإنه لا يجوز الإلغاء إذا توسط أو تأخر عنهما؛ لأن مفعوليه ليسا بمستقلين كلاماً؛ لعدم صحة الحمل.

(مِثْلُ: زَيْدٌ عَلِمْتُ قَائِمٌ) والفعل حينئذ بمعنى المصدر الواقع ظرفاً، نحو: زيدٌ قائمٌ في عِلمي، [١٤٨/ب] وهذا مثال التوسط، ومثال التأخر نحو: زيدٌ قائمٌ علمتُ.

(ومنها:) أي: ومن خصائص أفعال القلوب (أَنَّها تُعَلَّقُ) وجوباً، أي: يهمل عن العمل لفظاً، ويعمل معنى، بدليل صحة العطف عليها بالنصب، وهو مأخوذ من تعليق المرأة، وهو أن يدعها زوجها من غير طلاق، فلا هي ذات زوج ولا فارغة، قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ﴾(١). وهذه الأفعال عند تعليقها لا هي

---

(١) سورة النساء، الآية: ١٢٩. وتمام الآية: ﴿وَلَن تَسْتَطِيعُوا أَن تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ...﴾.

قلت: التعليق: هو إبطال العمل لفظًا لا محلاً، لمجيء ما له صدرُ الكلام بعد الفعل.
والمعلَّق عن العمل أنواعٌ:

ذات عمل ولا ملغاة، فتكون كالمعلقة، ويونس لم يجعل التعليق من خصائصها، بل جوَّز تعليق جميع الأفعال، نحو: ضربتُ أيّهم في الدار، وقتلت أيهم في البيت.

(قَبلَ حَرفِ الاِستِفهَامِ) أي: إذا دخل أداة الاستفهام، ولو متضمنة أو حرف النفي أو ما أضيف إليه على معمولها، أو ما أضيف إليه معمولها[1]، نحو: علمت أزيدٌ قائم، وقوله تعالى: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى﴾[2]، وعلمتُ غلام أي الرجلين قائم.

واعلم أن التعليق بالهمزة على اتفاق، وبـ(هل) مختلف فيه، وأما نحو: ﴿سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ﴾[3]، و﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ﴾[4]؛ فليس من التعليق، بل بتقدير القول، أي: سل بني إسرائيل

---

* حروف النفي (ما، لا، إن) نحو: علمتُ ما التحيلُ شجاعةٌ، وجدتُ لا الإفراطُ محمودٌ ولا التفريطُ، رأيت إنِ التَّحَيُّلُ جائزٌ أي: ما التحيلُ جائزٌ.
* لام الابتداء نحو: علمتُ لَزوالُ النعمة بكفرها.
* لام القَسَم نحو: علمتُ ليُحاسَبنّ المرءُ على عمله.
* الاستفهام، وله صورتان:

الأولى: أن تدخل همزة الاستفهام على أحدِ المفعولين، نحو: علمتُ أعليٌّ مسافرٌ أم مقيم. الثانية: أن يكون أحدُ المفعولين اسمَ استفهام، نحو: علمتُ أيُّهم مواظِبٌ على الحضور. انظر «تعجيل الندى بشرح قطر الندى» (١٤٠).

(١) عطف على حرف الاستفهام، أي: تعلق الأفعال قبل الاستفهام الذي أضيف إليها معمولها. فافهم.

(٢) سورة الكهف، الآية: ١٢. وتمامها: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢١١.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٢١٥.

جواب هذا السؤال، ويسألونك جواب هذا السؤال، فهي في محل النصب على أنها مفعول بها، وهي بعد أفعال القلوب أيضاً مؤولة بالمفرد، ولكنها قائمة مقام المفعولين، وقد يقع مثل هذه الجملة بدلاً، نحو: شككت في زيدٍ أهو كريمٌ، أي: في كرمه.

(وَ) قبل حرف (النَّفْيِ) الداخل على معمولها، (واللَّامِ) الداخل عليه، نحو: علمتُ ما زيدٌ منطلقٌ، وعلمت لزيدٌ منطلق، وأما دخولها على المفعول الثاني؛ فلا يوجب التعليق في الأول، نحو: علمتُ زيداً مَن هو، وجوَّز [١٤٩/أ] بعضهم تعليقه عن المفعولين، وهو ليس بقويٍّ، وإنما تعلق قبل هذه الثلاثة؛ لأن هذه الثلاثة تقع في صدر الجملة وضعاً، فاقتضت بقاءَ صورة الجملة، والفعل أوجَبَ تغييرها إلى نصب الجزأين، فوجَبَ التوفيق باعتبار أحدهما لفظاً والآخر معنى.

(مِثْلُ: عَلِمْتُ أَزيدٌ عندَكَ أَمْ عَمْرٌو) ذكر مثال التعليق بالاستفهام، فقس عليه مثال أخويه.

(ومنها: أَنَّهُ يَجُوزُ) مبتدأ مقدم الخبر (أَنْ يكونَ فَاعِلُها ومَفعُولُها ضَمِيرينِ) متصلين (لِشَيءٍ وَاحِدٍ) أي: ضميرين هما عبارتان عن شيءٍ واحد؛ لأن مفعوله الأول غير مفعول حقيقة، بل هي توطئة، فلا يلزم اتحاد الفاعل والمفعول، بخلاف غيرها من الأفعال. (مِثْلُ: عَلِمْتُنِي مُنْطَلِقاً) وقوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗا﴾[1]، ويلحق بها: عَدِمْتُنِي وفَقَدْتُنِي، ولا يجوز:

(١) سورة يوسف، الآية: ٣٦.

قلت: فالياء مفعول أول، و(أعصر خمرا) جملة في موضع المفعول الثاني. لأن الفعل =

ضَرَبْتُني ولا تَشْتِمُني، بل: ضربتُ نفسِي وشَتَمتُ نفسِي.

(ولِبَعْضِهَا) أي: لبعض هذه الأفعال (مَعنًى آخرُ) غير المعنى الذي تعدَّى به إلى المفعولين (يَتعدَّى بِهِ) أي: بسبب ذلك المعنى (إلى) مفعول (وَاحدٍ) فقط لا مع بقائها من أفعال القلوب، ولم يقيد بذلك؛ ليورد عليه: زعمت بمعنى قلت.

فإن قلت: (رأيت) إذا كان من رؤية العين؛ فهو بمعنى: أبصرْتُ، فليس من أفعال القلوب.

فالجواب: إنها وإن كانت للإبصار، فمعناه أيضاً العلم بالحاسة، فلم يخرج عن معنى العلم.

(فـ«ظَنَنْتُ» بمعنى «اتّهمْتُ»، و«عَلِمْتُ» بمعنى «عَرَفْتُ») وعرفت وإن كان من أفعال القلوب، لكنه لا يتعدى إلى المفعولين استعمالاً، وانحصار أفعال القلوب استعمالي لا عقلي. (و«رَأَيْتُ» بمعنى «أَبْصَرْتُ»، و«وَجَدْتُ» بمعنى «أَصَبْتُ») وحسبت بمعنى: صرت أحسب، أي: أشقر الشعر، وخلت [١٤٩/ب] بمعنى: صرت ذا خال، أي: خيلاً، وزعمت بمعنى: كفلت به. وعلى هذه المعاني[1] لا يقتضي إلا

= «رَأى» الحُلْمِيَّة تتعدَّى لاثنَيْن كـ «رَأى» العِلْمِيَّة.

(١) هذا المعنى.

قلت: قال أبو البقاء الكفوي في «الكليات» (١٢٩٥): وأما «خلت» بمعنى: صرت ذا خال، فيتعدَّى إلى واحدٍ، وكذا «حسبت» بمعنى: صرتُ ذا حَسَب، و«زعمت» بمعنى: كفلت. وفي «شرح الرضي» (١٧٩/٤): «وهذه الثلاثةُ بهذه المعاني تكون لازمة، قوله: وعلمت بمعنى عرفت، ووجدت بمعنى أصبت، قد ذكرنا أنه إذا تعدَّى علمتُ، =

مفعولاً واحداً.

[الأفعال الناقصة]

(الأَفعَالُ النَّاقِصَةُ) تقسيم آخر للفعل باعتبار التام والناقص، ثم الناقصة معدودة، فآثرها بالذكر؛ ليعلم أن ما سواها تامة.

(مَا) أي: فعل، وهي كالجنس، (وُضِعَ لِتَقرِيرِ) أي: لتثبيته، إضافة المصدر إلى المفعول على صفة (الفَاعِلِ عَلَى صِفَةٍ) وتلك الصفة هي الخبر، وهذا القيد احتراز عما سواها من الأفعال، والظرف مستقر أو ملغى.

(وهِيَ:) أي: الأفعال (كَانَ، وصَارَ) وقد زيد ما يرادف صار، نحو: آل ورجع وحال وحان واستحال وتحول وانقلب سماعاً، دون: انتقل وإن كان بمعنى: تحول، ويجوز استعمال صار ومرادفاتها تامة على الأصل. (وأَصْبَحَ، وأَضْحَى، وأَمْسَى، وظَلَّ، وبَاتَ، وآضَ) أي: رجع، (وعَادَ) أي: صار، (وغَدَا) أي: كان في الغداة، وهو ما قبل الزوال، (ورَاحَ) أي: كان في الرواح، وهو ما بعد الزوال إلى الليل، ولو كانا بمعنى: رجع في الغداة ورجع في الرواح، أو دخل في الغداة أو دخل في الرواح؛ كانا تامين. (ومَا زَالَ، ومَا انفَكَّ، ومَا فَتِئَ، ومَا بَرِحَ) أصل هذه الأربعة: أن يكون تامة بمعنى: ما انفصل، لكنها جعلت بمعنى كان، فصار: لا زال زيد عالماً بمعنى: كان زيد عالماً دائماً، وكذا أخواته، فينصب نصب كان.

= ووجدتُ، إلى مفعولين، فإنهما بمعنى: عرفت وأصبت، أيضاً، إلا أنَّ المعروف، والمصاب، مضمون الجملة، ونصب المفعولين وعدم نصبها يتعلقُ بالاستعمال، فعرفت، وأصبت، مع كونهما بمعنى: علمت، ووجدت، لا ينصبان المفعولين».

(وما دامَ، وليس) ولم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار وما دام وليس، ثم قال: وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر، والظاهر أنها غير محصورة، وقد يجوز تضمين كثير من التامة معنى الناقصة، كما يقول: يتم التسعة بهذا عشرة، أي: يصير عشرة تامة، وكمل زيد عالماً، أي: صار عالماً كاملاً.

(وقَدْ) للتقليل (جَاءَ) تركيب: (مَا جَاءَتْ حَاجَتَكَ) على أن «ما»[١٥٠/أ] استفهامية، وإن «جاءت» ناقصة، وضميرها اسمها، و«حاجتَك» خبرها[١]، وأنّث ضميرها باعتبار الخبر، كما في: من كانت أمك، أول[٢] ما قاله الخوارج[٣] لابن عباس رضي الله عنهما حين جاءهم رسولاً[٤] من علي رضي الله عنه،

(١) ومن النحويين من قال: إن ما في: ما جاءت حاجتك استفهامية في موضع النصب على أنه خبر جاءت، وحاجتك مرفوع على أنه اسم جاءت، لكن المشهور نصب حاجتك.

(٢) أي: قيل: إن هذه الكلمة أول ما اشتهرت من قول الخوارج لابن عباس حين أتاهم من قِبَل علي رضي الله عنه يستدعي منهم الرجوعَ إلى الحق. كبير.

(٣) عبارة الرضي: أول من قال ذلك الخوارج.

(٤) بالرفع بدل من فاعل (جاء)، وبالنصب حال.

قال مصطفى عفا الله عنه: وإني أسوق قصة ابن عباس وابتعاثه من قِبل علي، لمناقشة خوارج زمانه، بطوله، لأن الأفكار التي حُشِيَتْ بها رؤوسهم هي نفسها التي حشيت بها رؤوس الخوارج في زمننا وحسبي الله ونعم الوكيل. قال ابن عباس (كما يرويه ابن عساكر في «تاريخه» (٤٢/٤٦٤)،
والذهبي في «تاريخ الإسلام» (٣/٥٩٠)، واليعقوبي في «تاريخه» (١/١٨٣) وغيرهم): لمَّا اجتمعَتِ الخوارجُ في دارها وهم ستةُ آلاف أو نحوها، قلتُ لعلي بن أبي طالب: يا أمير المؤمنين، أَبْرِدْ بالصَّلاة لعلّي ألقى هؤلاء القومَ؟ فقال: إنّي أخافُهم عليك! قال: قلتُ: كلا. قال: ثم لَبِس حُلتين مِن أحسن الحُلَل، قال: وكان ابنُ عباس جميلاً جهيراً، =

قال: فأتيتُ القوم، قال: فلمَّا نظَرُوا إليَّ، قالوا: مرحباً مرحباً يا ابن عباس، فما هذه الحُلَّةُ؟ قال: قلتُ: وما تُنكرون من ذلك؛ لقد رأيتُ على رسول الله ﷺ من أحسن الحُلل، قال: ثم تلوتُ عليهم: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ﴾ [الأعراف: ٣٢] قالوا: فمَا جاءَ بك؟ قلتُ: جئتُكم مِن عندِ أمير المؤمنين، ومن عند أصحاب رسول الله ﷺ، ومن عند المهاجرين والأنصار، ولا أرَى فيكم أحداً منهم، ولأبلغكم ما قالوا، وأبلغهم ما تقولون.

فمَا تَنقِمُون من عليٍّ ابنِ عمِّ رسولِ الله ﷺ وصِهْرِهِ؟ قال: فأقبَلَ بعضُهم على بعض، وقالوا: لا تُكلِّموه؛ فإن الله يقول: ﴿بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾ [الزخرف: ٥٨] وقال بعضُهم: وما يَمنعُنا من كلامِه، وهو ابنُ عمِّ رسول الله ﷺ، ويَدعونا إلى كتاب الله!!

قال: قالوا: ننقم عليه خلالاً ثلاثاً، قال: قلتُ: وما هُنَّ؟ قالوا: أمَّا إحداهُنَّ فإنه حَكَّمَ الرجالَ في أمر اللهِ، وما للرجالِ ولحُكم الله.

وأما الثانيةُ فإنه قاتَلَ ولم يَسْبِ ولَم يَغْنَمْ، فإن كان الذي قاتَلَ قد حَلَّ قتالُهم، فقد حَلَّ سَبيُهم، وإنْ لم يكنْ حَلَّ سبيُهم ما حَلَّ قتالُهم!!

قال: وأما الثالثة؛ فإنه مَحَا اسمَه من أمير المؤمنين، فإنْ لم يكن أميرَ المؤمنين فإنه أميرُ المشركين!

قال: قلتُ لهم: هل غَير هذا؟ قالوا: حسبُنا هذا.

قال: قلتُ: أرأيتُم إنْ خرجْتُ إليكم مِن هذا من كتاب الله، وسنة رسوله، أراجِعونَ أنتُم؟ قالوا: وما يَمنعُنا؟ قال: قلتُ: مَا قولُكم: إنه حَكَّم الرجالَ في أمر اللهِ، وما للرجالِ ولحُكمِ الله، فإني سمعتُ اللهَ يقول في كتابه: ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ [المائدة: ٩٥] في ثَمَنِ صيدِ أرنبٍ أو نحوه، يكون قيمتُه رُبعَ دِرهم، فوَّضَ اللهُ الحُكمَ فيه إلى الرجال، ولو شاء أن يَحكُم لحَكَم. وقال: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾ [النساء: ٣٥] أخرجتُ مِن هذه؟ قالوا: نعم.

قال: قلت: وأما قولُكم: قاتَلَ ولم يَسْبِ ولم يَغْنَم، فإنَّه قاتَلَ أمَّكم، وقال الله: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ [الأحزاب: ٦] فإنْ زَعمتُم أنها ليستْ بأمِّكم فقد كفَرتُم! وإنْ زعمتُم أنها أمُّكم فمَا حَلَّ سِباؤُها، فأنتم بين ضَلالتين!! أخرَجتُ مِن هذه؟ قالوا: نعم.

(و) قول الأعرابي: أرهف شفرته حتى (قعدت) الشفرة (كأنها حربة) قال الأندلسي: لا يتجاوزهما ـ أعني: جاء وقعد ـ الموضع الذي استعملته العرب، وطرد بعضهم. قال المصنف: والأولى طرد جاء، نحو: جاء البر قفيزين، ولا معنى لجعله حالاً، حيث يفيد أنه جاء في هذه الحالة، ولا يطرد قعد، فلا يقال: قعد كاتباً، بل يقال: قعد كأنه كاتب؛ لكونه مثل: قعدت كأنها حربة.

(وتدخلُ) الأفعال، الجملة مستأنفة، (على الجملة الاسمية لإعطاء الخبرِ) أي: خبرها (حُكم معناها) مفعول ثان للإعطاء أي: معنى الأفعال من مضي وانتقال ودوام وتوقيت، (فترفعُ) أي: هذه الأفعال الجزء (الأوّلَ) لكونه فاعلاً، وتسمية المرفوع بها اسماً أولى من تسميته فاعلاً. (وتنصبُ) الجزء (الثّاني) لشبهه بالمفعول به في توقف الفعل عليه. (مثلُ: كانَ زيدٌ قائِمًا) أي: رفعاً ونصباً مثل رفع هذا الكلام أو نصبه، أو هو مثل كذا.

= قال: وأمّا قولُكم: فإنه مَحَا اسمَه من أمير المؤمنين، فإن لم يكن أميرَ المؤمنين فإنه أميرُ المشركين. فإني أنبئكم بذلك عَن مَن تَرْضَون، وأَرَاكم قَد مَنَعتُموه، أمَا تعلمُون أنَّ رسولَ الله ﷺ يومَ الحديبية، وقد جَرَى الكتابُ بينه وبين سُهيل بن عَمرو، فقال: يا عليُّ، اكتُب هذَا مَا اصطَلَح عليه محمدٌ رسول الله، وسُهيلُ بنُ عمرٍو، قال: فقالوا: لو نَعلَم بأنّك رسولُ الله ما قاتَلْنَاك!! ولكن اكتُب اسمَكَ واسمَ أبيك. قال: فقال: اللهُم إنَّك تَعلم أني رسولُك، قال: ثُم أخَذَ الصَّحيفة، فنَحَاهَا بيده، ثم قال: يا عليُّ، اكتُب: هذا ما اصطَلَح عليه محمدُ بنُ عبدِ الله وسُهيلُ بنُ عمرو، فواللهِ ما أخرجَه الله بذلك من النُّبوة!! أخَرجَتُ مِن هذه؟ قالوا: نعم.

قال: فرَجَع ثُلثُهم، وانصَرَف ثُلثُهم، وقُتِل سائرُهم على ضَلالةٍ. انتهى النقل بطوله.

(فـ«كان») أي: فكلمة كان، أو لفظة (تكونُ ناقصة) كائنة (لثبوت خبرها) وتحققه حال كونه (ماضيا دائما) نحو: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾[1]، (أو مُنقطِعًا) نحو: كان زيد غنياً فافتقر، (وبمعنى صار) نحو: ﴿وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾[2]، أي: صار، عطف على قوله: (لثبوت خبرها). (ويكونُ فيها) أي: في كان (ضَمِيرُ الشَّأْنِ) نحو: كان زيد قائم، أي: كان الشأن. (وتَكونُ تَامَّةً) أي: كلمة (كان) تامة، أي: يتم بالفاعل، ولا يحتاج إلى خبر، (بمَعْنَى ثَبَتَ) نحو: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾[3] أي: إن وجد أو ثبت ذو عسرة. (وزائِدَةً) نحو قوله:

سَـرَاةُ بنـي أبـي بَكْـرٍ تَسَـامَى

عَلَى كَانَ المُسَوَّمَةِ [١٥٠/ب] العِـرَابِ[4]

---

(١) سورة النساء، الآية: ٩٦.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٣٤. وتمامها: ﴿فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٨٠.

(٤) قلت: أنشد الفراء هذا البيت، ولم ينسبه إلى قائل، ولم يَعرف العلماء له قائلاً، ويُروى المصراع الأول منه:

جيـاد بنـي أبـي بكـر تسـامى

وهو بيتٌ من البحر الوافر. وسَرَاة، جمع سَرِي: الماجد الشّريف. وتَسامى: أصلُه تتسامى، والمسوّمة: الخيل التي جُعِلت لها علامةٌ، ثم تُركت في المرعَى. والعِرَاب: هي خلاف البراذين والبخاتي. والمعنى: إنّ سادات بني أبي بكر ليركبون الخيول العربيّة التي جُعلت لها علامة تتميّز بها عمّا عَدَاها مِن الخيول.
والشّاهد فيه: (على كان المُسوّمة) حيث زاد (كان) بين الجارّ والمجرور. ودليل زيادتها أنَّ حذفَها لا يُخِلُّ بالمعنى. وهو من شواهد ابن عقيل (٢٩١/١)، و«أوضح المسالك» لابن هشام (٢٥٧/١). وانظر «جامع الدروس العربية» للغلاييني (٤٣١).

وقوله تعالى: ﴿لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلۡبٌ﴾[١] يتوجه إلى الوجوه الأربعة.

(وصار للانتقال) من صفة إلى صفة[٢]، نحو: صار زيد غنياً، أي: انتقل من الفقر إلى الغنى.

(وأَصْبَحَ) نحو: أصبح زيد صائماً، (وأمسى) نحو: أمسى زيد مسروراً، (وأَضْحَى) نحو: أضحى زيد حزيناً. (لاقْتِرَانِ مضمُونِ الجُمْلَة) الواقعة خبرها (بأَوْقَاتِهَا) أي: الأوقات التي تدل عليها هذه الأفعال من الصباح والمساء والضحى، فإضافة الأوقات إليها لأدنى ملابسة. (وبمعْنَى صَارَ) نحو: أصبح زيد غنياً، أي: صار، وهو عطف على الجملة الظرفية السابقة. (وتكُونُ) هذه الثلاثة (تَامَّةً) بمعنى: الدخول في الأوقات.

(وظَلَّ) نحو: ظل زيد مسروراً، و﴿ظَلَّ وَجۡهُهُۥ مُسۡوَدّٗا﴾[٣]، (وبَاتَ) نحو: بات زيد مسروراً، و﴿يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمۡ سُجَّدٗا﴾[٤]، (لاقْتِرَانِ مَضمُونِ الجُمْلَةِ) الواقعة بعدها (بوَقْتَيْهِمَا) أي: بوقتي هذين الفعلين من النهار والليل. الإضافة بأدنى ملابسة، متعلق بالاقتران، وإنما فصلهما عن الثلاثة السابقة؛ لمكان الافتراق في قلة مجيئهما تامين، بخلاف تلك الثلاثة، ولهذا لم يذكر مجيئهما تامين، نحو: ظللت لمكان كذا، وبت

---

(١) سورة ق، الآية: ٣٧. وتمامها: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكۡرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلۡبٌ أَوۡ أَلۡقَى ٱلسَّمۡعَ وَهُوَ شَهِيدٞ﴾.

(٢) وهو على وجهين: أحدهما باعتبار العواض، كقولك: صار زيد غنيا، وصار زيد إلى عمرو، وثانيهما: باعتبار الحقائق، نحو: صار الهواء ماء أو ناراً. كبير.

(٣) سورة النحل، الآية: ٥٨. وتمامها: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِٱلۡأُنثَىٰ ظَلَّ وَجۡهُهُۥ مُسۡوَدّٗا وَهُوَ كَظِيمٞ﴾.

(٤) سورة الفرقان، الآية: ٦٤. وتمامها: ﴿وَٱلَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمۡ سُجَّدٗا وَقِيَٰمٗا﴾.

مبيتاً طيباً. (وبِمَعْنَى «صَارَ») نحو: ظل زيد غنياً، وبات زيد فقيراً، أي: صار، وهو عطف على الجملة الظرفية السابقة.

(و«مَا زَالَ» و«مَا بَرِحَ» و«مَا فَتِئَ» و«مَا انْفَكَّ» لاستمرار خبرها) أي: دوام خبر هذه الأفعال (لِفَاعِلِهَا مُذْ قَبِلَهُ) ظرف الاستمرار، (ويلزمها) أي: هذه الأفعال (النَّفْيُ) إن كان ماضياً؛ فبما أو لا، وإن كان مضارعاً؛ فبلم أو لن أو لا أو ما.

(و«مَا دَامَ») ما مصدرية، وفيما سواه من أخواته نافية، والمضاف الذي هو الزمان محذوف، أي: مدة دوام قيام زيد مثلاً، (لِتَوقِيتِ أَمْرٍ) لأن المصدر قد يجعل حيناً، (بِمُدَّةِ ثُبُوتِ خَبَرِهَا لِفَاعِلِهَا) وفي تأنيث ما دام [١٥١/أ] نظر، فإنه تأنيثه لا يتأتى بتأويل الكلمة، ولا بتأويل اللفظة؛ لأن كلمة (ما) على حدة، ولذا ذكَّر ضمير احتاج وضمير لأنه لأنه ظرف. اللهم إلا أن يجعل كلمة واحدة على سبيل التجوز.

(وَمِنْ ثَمَّ) أي: من أجل أن ما دام لتوقيت أمر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها (احْتَاجَ) لفظ «ما دام» (إِلَى كلامٍ؛ لأَنَّهُ ظَرْفٌ) بدل من قوله: (ثم)، أو يقال: الظرفية علة الاحتياج إلى الكلام، وكون ما دام للتوقيت علة لكونه ظرفاً، وتحقق الاحتياج بناء عليه، فلا يرد ما أورد من تعليق العلتين بفعل واحد.

(ولَيْسَ لِنَفْيِ مَضْمُونِ الجُمْلَةِ حَالاً) أي: في زمان الحال، نحو: ليس زيد قائماً، أي: قيامه منتف الآن. (وَقِيلَ): لنفي مضمون الجملة زماناً (مُطْلَقًا) غير مقيد بكونه حالاً أو غيره، أي: سواء كان نفيه حالاً أو غيره.

(وبجوزُ تقديمُ أخبارها) أي: الأفعال الناقصة (كلّها) أي: كل الأفعال الناقصة، أو كل الأخبار، تأكيد، أو بدل، أو تأكيد الضمير المضاف إليه، (على أسمائها) كتقديم خبر المبتدأ على المبتدأ، بل مجالها في التقديم أوسع، حيث يتقدم معرفة ظاهرة الإعراب، بخلاف المبتدأ؛ لمكان اللبس.

(وهِيَ) الأفعال الناقصة أو أخبارها.

وفيه: أن قوله: (وهو من كان... إلخ) يأباه.

وفيه: يمكن إصلاحه بحذف مضاف. فليتأمل.

(في تَقْدِيمِهَا) أي: تقديم أخبارها (عليهَا) أي: على الأفعال الناقصة (عَلَى ثَلاثَةِ أقسَامٍ):

١- (قِسْمٌ) مجرور بدلاً أو مرفوع خبر محذوف المبتدأ، (يَجُوزُ) تقديم خبره عليه، أو تقديمه على الأفعال الناقصة. (وهُوَ) أي: هذا القسم (مِنْ «كانَ») بالغاً أو واصلاً (إلى «رَاحَ») يكون العامل فعلاً يصلح تقدم معموله عليه، ولا مانع يمنعه. وفي (إلى) هاهنا نظر؛ لأنها إن كانت امتدادية؛ يلزم خروج راح، وكونها إسقاطية لا وجه لها؛ لعدم دخول [١٥١/ب] ما بعدها فيما قبلها حتماً، وجعلها بمعنى مع يأباه من الابتدائية الملائمة لذكر الغاية، والقول بزيادة من ينافيه الإثبات، وجعلها بمعنى حتى يأباه عدم كون راح مما ينتهي به الأفعال الناقصة، أو عنده.

والجواب: إن ما بعد إلى هنا داخل فيما قبله بالدليل، وهو الحصر.

٢- (وقِسْمٌ لا يجُوزُ) تقديم خبره عليه، أو تقديمه على الأفعال الناقصة، (وهُوَ ما) أي: فعل (في أوّله «ما») نافية كانت أو مصدرية؛ لتحقق المانع؛ لأن كليهما يمنع تقديم ما في حيزهما عليهما. (خلافاً) أي: يخالف هذا القول خلافاً (لابْنِ كَيْسان في غير «ما دام») لعدم المانع معنى؛ لتأويله بالمثبت فما زال زيدٌ عالماً بمعنى: كان زيد عالماً دائماً.

وفيه: أن صورة ما يستحق الصدر كافية في المنع، وقد تحققت، وإن كان المعنى على الإثبات.

وأما في ما دام؛ فيوافق ابن كيسان وغيره في عدم التقديم لتحقق المانع لفظاً.

٣- (وقِسْمٌ مُخْتَلَفٌ فِيهِ) وقول ابن كيسان في القسم الثاني خلاف لا اختلاف، فلا يندرج فيه. (وَهُوَ «لَيْسَ») فقد قيل: حكمه حكم ما في أوله ما بمعنى النفي، وقيل: حكمه حكم كان لعدم ما صورةً.

[أفعال المقاربة]

(أَفْعَالُ المُقَارَبَةِ) ذكرها بعد الأفعال الناقصة؛ لأنها مثلُها في اقتضاء الخبر، لكن خبرها أخص.

(مَا وُضِعَ لِدُنُوِّ الخَبَرِ رَجاءً أوْ حُصُولاً أوْ أَخْذاً) أي: شروعاً (فِيهِ) أي: في الخبر، وتعلقاً في أول أجزاء الفعل، والمنصوبات تمييز، أي: لقرب رجاء الخبر أو حصوله أو الأخذ فيه.

(فـ) القسم (الأوّلُ) أي: الموضوع لدنو الخبر رجاء: («عَسَى») قال

سيبويه: عسى طمعٌ وإشفاقٌ، فالطمع في المحبوب، والإشفاق في المكروه، نحو: عَسَيتُ أن أموت، ومعنى الإشفاق: الخوف، قال الله تعالى: ﴿فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا﴾[١]، أي: خِفْنَ. (وهو) أي: عسى فعل (غيرُ مُتصرِّفٍ) حيث [١٥٢/أ] لا يجيء فيه مضارع ومجهول وأمر ونهي إلى غير ذلك من الأمثلة. (تقولُ: عسى زيدٌ أن يقوم) أي: قارب زيد القيام، (وعسى أنْ يخرُجَ زيدٌ) أي: قرُب خروجُ زيد، وعسى على هذا الاستعمال تامةٌ. (وقد يُحذَفُ «أنْ») أي: من خبر عسى تشبيهاً بـ(كاد)، نحو قوله:

عَسَى الهَمُّ الذي أَمْسَيْتُ فِيهِ ... يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ[٢]

(وَ) القسم (الثاني) وهو ما وضع لقرب الحصول: (كادَ، تقولُ: كادَ زيدٌ يجيءُ، وقَدْ تدخُلُ «أنْ») في خبر كاد تشبيهاً له بعَسَى، نحو:

قَدْ كادَ مِنْ طُولِ الْبِلَى أَنْ يَمْصَحَا[٣]

---

(١) سورة الأحزاب، الآية: ٧٢. وتمامها: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾.

(٢) قلت: قائله: هدبة بن خشرم العُذري، قاله وهو سَجين في سجن معاوية من أجل قتيل قتله. وهو من قصيدةٍ يائية من البحر الوافر. ويروى: عَسَى الكَرْبُ... وهو من شواهد ابن عقيل (٣٢٧/١)، و«شرح شذور الذهب» للجوجري (٥٠٠/٢)، و«أوضح المسالك» (٣١٢/١)، وسيبويه (٢٠٩/١)، و«المقتضب» للمبرد (١٤٦/١).
الشاهد: تجرُّدُ خبر (عسى) وهو (يكونُ وَرَاءَهُ فرجٌ قريبُ) ومجيؤه فعلاً مضارعاً مجرداً من (أنْ) المصدرية، وذلك قليل.

(٣) قلت: قائله: رُؤبة بن العجّاج الراجز، لكن قال البغدادي في «خزانة الأدب» (٣٥٢/٩): «ولم أرَ هذا الرجز في ديوان رؤبة». وصدره: =

أي: ينمحا. (وإذا دَخَلَ النَّفيُ على «كاد» فهو كالأفعال) أي: كسائر الأفعال في النفي (علَى الأَصحِّ) والجواب عن قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾[1]: أنه نفي قرب الفعل قبل الفعل، ولا تنافي بين نفي قرب الفعل في زمان، وحصوله في زمان آخر، وعن تخطئة قول ذي الرمة: إنه شبهه، وعن تغيره إلى لم أجد: إنه احتياط.

(وقِيلَ: يَكونُ) نفيه (لِلإثْبَاتِ) أي: إثبات الخبر (مُطلَقاً) أما الماضي كقوله تعالى: ﴿وما كادوا يفعلون﴾؛ لأن المراد: إثبات الفعل لا نفيه، بدليل: ﴿فذبحوها﴾. وأما المضارع؛ فلتخطئة الشعراء قولَ ذي الرُّمَّة:

إذَا غَيَّرَ الهَجْرُ المُحِبِّينَ لَمْ يَكَدْ ... رَسِيسُ الهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ[2]

= ربعٌ عفَاهُ الدَّهْرُ طُولاً فامَّحَى

وهو من شواهد سيبويه (٢٠٩/١)، و«المفصل» للزمخشري (٣٥٨/١)، و«المقتضب» للمبرد (١٤٧/١)، و«أدب الكاتب» لابن قتيبة (٨٧/١).

الشرح: البِلى - بكسر الباء - من: بَلِيَ يَبْلَى إذا خَلَق، «أن يَمصَحَا» أي: ينمحي. يقال: مصحت الدار درست وذهبت، مَصَحَ الشيءُ مُصُوحاً: ذَهَب وانقَطَع. فالراجز يصف دار الحبيبة بأنها مُصِحَتْ ودُرِسَتْ من طُول البِلَى.

(١) سورة البقرة، الآية: ٧١.

(٢) قلت: ويروى:

إذا غَيَّرَ النَّأيُ المُحِبِّينَ لم أجِدْ * رَسِيسَ الهَوى من ذِكْرِ مَيَّةَ يَبْرَحُ

قائله: ذو الرُّمَّةِ، «الديوان» (ص١٠٨). وهو من البحر الطويل، ومن شواهد «دلائل الإعجاز» للجرجاني (٢١٣)، و(٣١٢/٩)، و«العباب الزاخر» للصاغاني، مادة: رسس، و«المفصل» للزمخشري (٣٤٩).
=

فلولا كان نفيه للإثبات؛ لما خطَّؤه، ولتَغَيُّرِ ذي الرمة بعد التخطئة، أي: لم أجد رسيس الهوى، فلولا كان نفي كاد للإثبات لما غيّرها، ولما قَبِل التخطئة.

(وقيل: يكونُ) نفيه كائناً (في الماضي للإثبات) أي: لإثبات الخبر، (وفي المُستَقبلِ كالأفعالِ) أي: كسائرهما (تمسُّكاً) مفعول له لـ(قيل)، (بقولِهِ تعالَى) دليل على المدعى الأول: ﴿فذبحوها(وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾) إذ المراد: إثبات الذبح لا نفيه، بدليل: ﴿فذبحوها﴾. (وبقولِ ذي الرُّمَة) دليل على المدعى الثاني: (إذَا غَيَّرَ الهجْرُ) أي: الفراق (المُحبِّين) عن الحب بحكم طول العهد ينسى، (لَمْ يَكَدْ رَسِيسُ) والرسيس: أول الحمى، والرسيس: الشيء الثابت، (الهَوَى) الإضافة من باب: [١٥٢/ب] جرد قطيفة (مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ) أي: يزول خبر (لم يكد)، البراح منفي، فعُلم أن النفي في المستقبل نفيٌ للخبر كسائر الأفعال[1].

= النأي: البُعد. الرَّسيس: بَقِيَّةُ الهَوى، وقيل: أصله.

هذا، وإن ذا الرمة هو: غيلان بن عقبة العدوي، من مضر، أبو الحارث، ذو الرمة: شاعر، من فحول الطبقة الثانية في عصره، .قال أبو عمرو بن العلاء: فُتح الشعر بامرئ القيس وخُتم بذي الرمة. وكان شديد القِصَر، دميماً، يَضرب لونُه إلى السواد، أكثرُ شعره تشبيبٌ وبكاءُ أطلال، يذهب في ذلك مذهبَ الجاهليين. وكان مقيماً بالبادية، يحضُر إلى اليمامة والبصرة كثيرًا. توفي سنة (٧٧-١١٧هـ = ٦٩٦-٧٣٥م). ينظر «الشعر والشعراء» لابن قتيبة (٢٠٦)، و«خزانة الأدب» للبغدادي (١/ ٥١-٥٣).

(١) قلت: قال البغدادي في «خزانة الأدب» (٣١٢/٩) بعد أن ساق قولَ ذي الرمة: «إنَّا لا نُسلِّم أنَّ النفي الداخل على (كاد) يفيد الإثبات لا في الماضي ولا في المستقبل، بل هو باقٍ على وضعه، وهو نفيُ المقاربة. وليس مَا تمسَّكُوا به بشيء!! أمَّا في الآية فهو أن =

(و) القسم (الثَّالِثُ) وهو ما وضع لقرب الأخذ في الخبر: (جعل وطفق وكرب وأخذ، وهيَ) أي: وهذه الأفعال الأربعة في الاستعمال (مِثْلُ: كَادَ) والجملة معترضة، (وأوْشَكَ) عطف على (أخذ)، (مِثْلُ: عَسَى) نحو: أوشَكَ زيدٌ أن يَخرُجَ، وأوشَكَ أن يخرج زيد، (وكَادَ) أي: تارة تُستعمل مع (أن) وتارة بدونها (فِي الاسْتِعْمَالِ).

[فعلا التعجب]

(فِعْلَا التَّعَجُّبِ) وهو كلي وجد منه جزئيتان، وهما: ما أَفْعَلَهُ وأفعِلْ بهِ فقط كما أن الشمس كلي وجد منه جزئي واحد فقط، فلو قال: فعلا التعجب: ما أفعَلَهُ وأفعِلْ بهِ! لكان أخصر وأسلم؛ لأن التحديد لانضباط الجزئيات، فلما انحصر في جزئي أو جزئيين؛ لا يحتاج إلى ذلك.

واعلم أن التعريف مع قصد المفردين في الحد مشكل، إلا أن يثبت أن إضافة التثنية كإضافة الجمع في جعل المضاف[1] جنساً، لكنهم لم

= معناه: أن بني إسرائيل ما قاربوا أن يفعلوا، للإطناب في السؤالات، ولما سبق في قولهم: ﴿أتتخذنا هزواً﴾ وهذا التعنُّت دليل على أنهم كانوا لا يقاربون فعله، فضلاً عن نفس الفعل.

ونفيُ المقاربة قد يترتب عليه الفعلُ، وقد لا يترتب، وهو قوله: وحصول الذبح بعد لا ينافيها.

وأما إثبات الذبح فمأخوذ من الخارج وهو قوله: ﴿فذبحوها﴾. وأما البيتُ فكذلك معناه؛ لأن حبَّها لم يقارب أن يزول فضلاً عن أن يزول. وهو مبالغةٌ في نفي الزوال، فإنك إذا قلتَ: ما كاد زيد يسافر، فمعناه أبلغ من: ما يسافر زيد، أي: لم يسافر ولم يقرُبْ من أن يسافر أيضاً. فالبيت مستقيم!!! ولا وجهَ لتخطئة الشعراء إياه».

(١) لا لقصد....

يصرحوا بذلك، على أن ذلك عند العهد في الجمع أيضاً منتف، ولا خفاء هنا في عهدية الفعلين، ولا معنى للجنس، فيلزم التعريف للفردين، فيقال: إنه تعريف لفظي، لا بيان ماهية.

والمعنى: فعلا التعجب (مَا وُضِعَ) أي: فعلان وضعا (لإِنْشَاءِ التَّعَجُّبِ) بيان لما يفهم من الملابسة في إضافة قوله: (فعلا التعجب).

فإن قلت: يدخل في الحد نحو: قاتلهُ اللهُ مِن شاعرٍ؛ لأنه لإنشاء التعجب، وليس بمحض الدعاء.

قلت: التعجب فيه استعماليّ لا وضعيّ، والتعجب انفعال يحصُل عند استعظام شيء خرج عن حدِّ نظائره، وخَفِيَ سببُه.

وتوهم غير الكسائي من الكوفيين: أنهما اسمانِ، واستدلوا على ذلك بتصغير: يا أُمَيْلِحَ.

والجواب: إنه شاذ منزَّل منزلة الاسم في جوازه.

[صيغتا التعجب]

(ولَهُ صِيغَتَانِ: «مَا أَفْعَلَهُ»، و«أَفْعِلْ بِهِ») بدل من قوله: [١٥٣/أ] (صيغتان).

(وهُمَا غيرُ مُتصَرِّفَينِ) ولا تغيران إلى مضارع ومجهول وتأنيث، (مِثْلُ) بدل من قوله: (غير متصرفين)[1]، أو خبر بعد خبر، أو خبر مبتدأ

(١) وفيه نظر؛ لأن المبدل في حكم السقوط من جهة المعنى، وههنا ليس كذلك. فافهم.

محذوف، مثل أي: نظيرهما (مَا أَحْسَنَ زَيداً، وأَحْسِنْ بِهِ!).

(ولَا يُبْنَيَانِ) أي: فعلا التعجب من شيء[١] (إِلَّا) مستثنى مفرغ (مِمَّا يُبنَى مِنْهُ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ) من ثلاثي مجرد قابل للتفاوت ليس بلون ولا عيب، وقصُرَ بناؤهما على ما يُبنى منه أفعل التفضيل ولا عكس حيث تقول: أنَا أضرَبُ منك[٢]، ولا يبنيان إلا من الثلاثي المستمر، وقلَّ: ما أشهَره وما أشغَلَه، كما في اسم التفضيل، وشذَّ نحو: ما أعطَاهُ، وجوَّزه سيبويه قياساً، فيكون المذكور في المتن قولُ غير سيبويه[٣].

---

(١) الأولى أن يقال: من كلمة أو اسم. فافهم.

(٢) في أفعل التفضيل، ولو ضرب ضربة واحدة، ولا تقول: ما أضرب زيداً إذا ضرب ضربة. فافهم.

(٣) أقول: ويمكن تطبيق المذكور على قول سيبويه؛ لأنه قائل بأن أفعل التفضيل يبنى من كل أفعل، لا أن يحمل المذكور على المذكور في باب أفعل التفضيل، فحينئذ لا ينطبق. فافهم.
قلت: لا يُصاغُ فِعْلا التَّعجُّب إلاّ مِمَّا اسْتَكْمَلَ ثَمانيةَ شُرُوطٍ:
(الأوَّل) أنْ يكونَ فِعلاً، فَلا يُقال: ما أَحْمَرَه: من الحِمار، لأنّه ليسَ بفعلٍ.
(الثاني) أن يَكونَ ثُلاثياً، فلا يُبْنَيَانِ مِنْ: دَحْرَجَ وضارَبَ واستَخْرَج، إلاّ «أَفْعَلَ» فيجوز مطلقاً (عند سيبويه). وقيل يَمْتَنِعُ مُطْلَقاً، وقال يَجُوزُ إنْ كانت الهمزةُ لغير نقل (المراد بالنقل: نقل الفعل من اللزوم إلى التعدي، أو من التعدي لواحدٍ إلى التعدي لاثنين، أو من التعدي لاثنين إلى التعدي لثلاثةٍ وذلك بأن وضع الفعل على همزة). نحو: «ما أَظْلَمَ هذا الليل» و«ما أَقْفَرَ هَذا المَكَان».
(الثالث) أنْ يكونَ مُتَصَرِّفاً، فلا يُبْنَيَانِ من «نِعْمَ» و«بِئْس» وغيرِهما مِمَّا لا يَتَصَرَّف.
(الرابع) أَنْ يَكونَ معناه قَابلاً للتَّفاضُل، فلا يُبْنَيَانِ من فَنِيَ وماتَ.
(الخامس) أن يَكونَ تامّاً، فلا يُبنيان من ناقصٍ من نحو: «كانَ وظَلَّ وباتَ وصارَ».
(السادس) أن يكونَ مُثْبتاً، فلا يُبْنَيَانِ مِنْ مَنْفيٍّ، سواءٌ أكانَ مُلازِماً للنَّفي، نحو: «ما عاجَ بالدَّواء» أي: ما انْتَفَعَ بِهِ، أم غيرَ ملازِمٍ كـ «ما قام». =

(ويُتَوَصَّلُ فِي المُمْتَنِعِ) مفعول ما لم يسمَّ فاعله، أي: في الذي امتنع بناؤه مما ليس بثلاثي مجرد من غير الألوان والعيوب، بل رباعي أو ثلاثي مزيد فيه أو ثلاثي مجرد مما فيه لون أو عيب (بِمِثْلِ: مَا أَشَدَّ اسْتِخْرَاجَهُ، وأَشْدِدْ بِهِ) أي: باستخراجه، فبناؤه من فعل لا يمتنع بناؤه منه، وإيقاع الممتنع مفعولاً أو مجروراً بالباء[1].

(ولا يُتَصَرَّفُ فِيهِمَا) أي: في صيغتي التعجب؛ لأنهما بعد النقل إلى التعجب جَرَيَا مَجرى الأمثال، فلا يَتغيران، كما لا تتغير الأمثال. (بِتَقْدِيمٍ) أي: بتقديم المفعول به والمجرور، وتأخير الفعل عنهما، فلا يقال: ما زيداً أحسَنَ، ولا بزيدٍ أحسِنْ. (وتَأخيرٍ) وهذا مستدرك؛ لأنَّ تقدُّم الشيء يستلزم تأخيرَ غيره لا محالة، وينفصل أحدهما عن الآخر بالقصد دون التحقيق، فكأنه اعتبر القصد، أو ذكره تأكيد، كما في قوله تعالى: ﴿لا يَسْتَأْخِرُونَ ساعةً وَلا يَسْتَقْدِمُونَ﴾[2]. (ولَا فَصْلٍ) بين الفعل

= (السابع) أن لا يكونَ اسمُ فاعِلِه على «أَفْعَلَ فَعْلَاء»، فلا يُبْنَيَانِ من: «عَرَج وشَهِل وخَضِرَ الزَّرعُ»، لأنَّ اسمَ الفاعل من عَرَجَ «أَعْرَج» ومؤنثه «عَرْجَاء» وهكذا باقي الأمثلة.

(الثامن) أنْ لا يَكونَ مَبْنِيّاً للمفعول، فلا يُبْنَيَان من نحو: «ضُرِبَ»، وبعضهم يَسْتَثْنِي ما كان مُلازِماً لِصيغَةِ «فُعِلَ» نحو: «عُنِيتُ بِحاجَتِكَ» و«زهِيَ علينا»، فيُجيزُ «ما أَعْنَاهُ بحاجَتِكَ» و«ما أَزْهَاهُ عَلَيْنا». انظر «معجم القواعد» للشيخ الدقر (١٦٣).

(١) إنْ فَقَدَ فِعْلٌ أَحَدَ هذه الشُّروط، اسْتَعَنَّا على التَّعَجُّب وُجُوباً بـ «أَشَدَّ أو أَشْدِد» وشِبْهِهِمَا، فتقولُ في التَّعَجُّب من الزائد على ثلاثة: «أَشْدِد أو أَعْظِمْ بهما» وكذا المَنْفيّ والمَبْنِيّ للمَفْعولِ، إلاَّ أنَّ مَصْدَرها يكونُ مُؤَوَّلاً لا صَرِيحاً نحو: «ما أكثرَ أنْ لا يقومَ» و«ما أعظَمَ ما ضُرِبَ» وأَشْدِدْ بهما.

وأمّا الجامِدُ والذي لا يَتَفاوت مَعناه فلا يُتَعَجَّبُ منهما البَتَّة.

(٢) سورة الأعراف، الآية: ٣٤. وفي الأصل الخطي: لا يستأخرون عنه.. وهو خطأ لا محالة!.

ومعموله، وبين ما والفعل، وجاء الفصل بـ(كان) الزائدة، نحو: ما كانَ أحسنَ زيداً، ولا يقاس عليه، خِلافاً لابن كيسان، وشذَّ الفصل بأصبحَ وأمسَى، نحو: ما أصبَح أبردَها، والضمير للغَدَاة، وما أمسَى أدفأها، والضمير [١٥٣/ب] للعشية، وهو مقصور على السماع.

(وأجَازَ) أبو عثمان (المَازِنيُّ الفَصْلَ بالظَّرْفِ) المتعلق بصيغة التعجب، حيث يُتَّسَعُ في الظرف ما لم يُتَّسَعْ في غيره، نحو: ما يومَ الجمعة أحسنَ زيداً، وأحسنْ اليومَ بزيدٍ، وما أحسَنَ بالرجل أن يصدُقَ، بخلاف نحو: لقيتُه فمَا أحسنَ أمسِ زيداً، فإنه لا يجوز، وأجاز ابن كيسان الفصلَ باعتراض (لولا) الامتناعية، نحو: ما أحسَنَ لولا تكلف زيداً[1].

(و«مَا» ابتدائية) أي: لفظ «ما» مبتدأ، وتكون تامةً بمعنى: شيء، (نكرةٌ عندَ سِيبويهِ) والأخفش على أحد قوليه من: باب: شرٌّ أهَرَّ ذا نابٍ، فمعنى: ما أحسن زيداً: شيء من الأشياء لا أعرفُهُ جَعَل زيداً حسناً، ثم نقل إلى إنشاء التعجب، وانمحى عنه المعنى الأول، بدليل جواز: قدر الله وما أرحمه مع تنزهه عن الجعل والتصيير. وقوله: (عند سيبويه) خبر مبتدأ

(١) قلت: أما الفصل بالظرف فمنعه الأخفش والمبرد، وأجازَه الفراء والجرمي، وأبو علي، والمازني، نحو: ما أحسَن بالرجل أن يصدُقَ وأحسنْ اليومَ بزيد، وأجاز ابن كيسان توسيط الاعتراض بـ(لولا) الامتناعية، نحو: ما أحسَن، لولا كَلَفُهُ زيداً، ويفصل بـ(كان) وحدها بين (ما) وأفعل، وهي مزيدة. وشذَّ الفصل بأصبح، وأمسى، في قولهم: ما أصبح أبردَها والضمير للغداة، وما أمسَى أدفأها، والضمير للعشية، ولا يتجاوز المسموع فيهما ولا يقاس. انظر «شرح الرضي» (٤/٢٢٧). هذا، ومعنى: لولا كلفه... الكَلَفُ بفتحتين: بُقَع تظهر في الوجه مغايرةٌ للونه الأصلي، فتعيبه بعض العيب.

محذوف، أي: ذلك عند سيبويه، أو متعلق بمفهوم الكلام، أي: وقعت (ما) مبتدأ مع النكارة عند سيبويه.

وقال الفراء: إنها استفهامية مرفوعة المحل على الابتداء، وهو قوي قل فيه جهات الضعف. وما قيل: إنه يلزم منه النقل من الاستفهام إلى التعجب، والنقل من إنشاء إلى إنشاء لم يثبت؛ فيه نظر؛ لأن الاستفهام أريد منه الأمر في: فهل أنتم تشكرون[1]، و﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾[2]، والعرض في: ألا تنزل، والتمني في: ألا ماء فأشربه، إلى غير ذلك من النظائر والصور، وله غير نظير.

(وَمَا بَعْدَهَا) أي: ما بعد ما (الخَبَرُ) أي: خبر ما.

(موصُولَةٌ) أي: كلمة (ما) موصولة (وَمَا بَعْدَهَا صِلَتُها عِندَ الأَخفَشِ، والخَبَرُ) أي: خبر ما الموصولة الواقعة مبتدأ (مَحْذُوفٌ) والمعنى: الذي جعله حسناً شيءٌ عظيمٌ.

وفيه قوله نظر، حيث يلزم وجوب حذف الخبر من غير سدّ شيء مسدَّه.

(و«بِهِ») في: أفعل به (فَاعِلٌ عندَ سِيبويهِ) أو متعلق بمفهوم الكلام، أي: ثبت كون (به) فاعلاً عند سيبويه وأفعل [١٥٤/أ] أمر بمعنى الماضي،

---

(١) الآية الكريمة هي: ﴿فَهَلْ أَنتُمْ شَاكِرُونَ﴾ من سورة الأنبياء: ٨٠. وليست (تشكرون)!.

(٢) سورة المائدة، الآية: ٩١. وتمامها: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾.

والهمزة للصيرورة كألبن وأثمر، أي: صار ذا لبن، وذا ثمر والباء زائدة في الفاعل كما في: ﴿كَفَىٰ بِاللَّهِ﴾[1].

وفيه نظر:

أما أولاً؛ فلأن الأمر بمعنى الماضي غير معهود في كلامهم.

وأما ثانياً؛ فلأن الفاعل في صيغة الغائب لا يكون إلا مظهراً ومضمراً مستتراً.

وأما ثالثاً؛ فلأن زيادة الباء على الشذوذ.

(فَلا ضَمِيرَ فِي «أَفْعِلْ») لكون (به) فاعلَهُ، والفاعل واحد ليس إلا.

(وَمَفْعُولٌ) خبر بعد خبر **(عِنْدَ الأَخْفَشِ، وَالباءُ)** في: به **(لِلتَّعْدِيَةِ)** أي: تجعل اللازم متعدياً، والمعنى: صيّره ذا حسن، أي: صِفْهُ بالحُسْن، **(أَوْ زَائِدَةٌ)** على أن يكون (أحسن) متعدياً بنفسه، ويكون همزة (أحسن) للتعدية، كأخرج، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ﴾[2]. **(فيه)**

---

(1) سورة الرعد، الآية: ٤٣. وهي: ﴿قُلْ كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾.

(2) سورة البقرة، الآية: ١٩٥. وتمامها: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾. هذا، وقد قال الزبيدي في «تاج العروس...» مادة: هلك: (وأمّا التَّهْلُكَة بضم اللام، فنقل عن اليزيدي أنه من نوادر المصادر، وليست مما يجري على القياس...).

قلت: كما يلي المُتعجَّبُ منه صيغة «ما أفعلَ»، منصوباً على المفعولية، يلي صيغة «أفعِلْ» المُتعجَّبُ منه، مجروراً بباءٍ زائدةٍ لفظاً، مرفوعاً على الفاعلية محلاً، فقولك: «أقبِحْ بالجهل» أصله: أقبحَ الجهلُ، أي: صار ذا قبح، فالهمزة للصيرورة، ثم أخرج عن لفظ الخبر إلى لفظ الأمر، لإفادة التعجب. والباء هنا زائدة في الفاعل، كما في: ﴿كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾. وذلك أنه لما غُيّرت صورة الماضي إلى الأمر، لإرادة التعجب، قبح «

أي: ففي أحسن (ضميرٌ) هو فاعله، أي: أحسنْ أنت بزيدٍ، أو زيداً اجعَلْهُ حسناً، بمعنى: صِفْهُ بهِ.

[أفعال المدح والذم]

(أفعَالُ المَدحِ والذَمِّ: ما وُضِع) أي: أفعال وضعت، وذكر (وضع) باعتبار لفظ ما. (لإنشاءِ مَدحٍ أو ذَمٍّ) احتراز عن نحو: مدحت أو أمدح، وذممت أو أذم، ونحو ذلك مما وضع للإخبار بالمدح أو بالذم، فإذا قلت: نِعمَ الرجلُ زيدٌ؛ فقد مدحتَه وأنشأتَ مدحه بأنه نعم الرجل.

وفيه: أنه نحو: كرُم زيدٌ وشرُفَ بكرٌ كذلك.

وفيه: أنه لازم كذلك[1] غير موضوع، بخلاف: نعم الرجل زيد، حيث وضع لهذا اللازم، وهذا هو الفرق بين: كم رجل لقيتهم وكثير من الرجال لقيتهم. فاعرف، فهذا دقيق.

(فَمِنْهَا:) أي: من أفعال المدح والذم («نِعْمَ» و«بِئْسَ») أصلهما فعِل بكسر العين، وجاز فيه إتْبَاع الفاءِ العينَ، وإسكان العين في الوجهين[2]، ففيهما أربعةُ أوجه: نَعِمَ، وهو الأصل، ونِعِمَ بالإتْباع، ونَعْمَ

= إسنادُ صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر إسناداً صريحاً، فزِيدَتْ الباءُ في «أكرِمْ» زيادةً مُلتزمة، ليكونَ على صورة المفعول به المجرور بحرف الجر الزائد لفظاً، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ وزيادتُها هنا بخلافها في فاعل ﴿كَفَى﴾ فهي غيرُ مُلتزمةٍ فيه. انظر «جامع الدروس العربية» للغلاييني (٧١).

(١) في ج: لذلك.

(٢) وهذا قبل النقل إلى الإنشاء، وبعد النقل إليه يتعين كسر الفاء وسكون العين؛ لأن =

بإسكان العين، ونِعْم بإسكانها بعد الإتْباع، وهذه الوجوه مُطَّردة[1] في كل فعلٍ على فَعِل بكسر العين مما ثانيه حرف حلق كشَهِد، وكذا في كل اسم على فَعِلٍ ثانيه حرف حَلْق كفَخِذٍ.

(وشَرْطُهُمَا:) أي: [١٥٤/ب] شرط نعم وبئس، يعني: شرط فاعل «نعم» و«بئس» (أَنْ يكونَ الفَاعِلُ مُعَرَّفاً باللاَّمِ) للعهد الذهني، نحو: نعم الرجلُ زيدٌ وهو لواحدٍ غير معين ابتداء، ويصير معيناً بذكر المخصوص بعده، ويكون الكلام بعده على وجه الإجمال والتفصيل، وليست اللام لاستغراق الجنس كما ذهب إليه أبو علي، ولا للإشارة إلى ما في الذهن من الماهية كما قاله المصنف[2]؛ لامتناع حمل زيد عليه في الصورتين، اللهم إلا أن يعتبر الحمل على التجوز والمبالغة، كما في نحو: أنت الرجلُ كلُّ الرجل، وزيدٌ كلُّ الرجل، وزيدٌ كلُّ جنس الرجال[3].

(أوْ مُضَافاً إِلَى المُعَرَّفِ بِهَا) نحو: نعم صاحب الفرس عمرو، ولو بواسطة، نحو: نعم غلام صاحب الفرس بشر، أو بوسائط، نحو: نعم غلام أخي صاحب الفرس بكر، وإن شئت فزدْ.

(أوْ مُضْمَراً مُمَيَّزاً مفسَّراً بِنَكِرةٍ مَنْصُوبةٍ) على التمييز، نحو: نعم

= الإنشاء لا يقبل التصرف. سعدية. قلت: انظر ضبط الحركات في «لسان العرب» لابن منظور، مادة: نعم.

(١) في ج: وهذا الوجوب مطرد.

(٢) في إسناد هذا المذهب إلى المصنف نوع افتراء.

(٣) وأورد على انحصار الفاعل فيما ذكر قوله: فنعم صاحب قوم لا صلاح لهم. وأجيب بأن المضاف إلى الجنس المنكر كالمضاف إلى المعرف بلام التعريف. كبير.

رجلاً خالد. (أو بـ«ما» مثل: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾[1]) أي: نعم شيئاً هي، ولا حاجة إلى قوله: (بما) في التحقيق؛ لأنها أيضاً بمعنى نكرة منصوبة؛ لأن المعنى في: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾: فنعم خصلة هي، إلا أنه أبرز نظراً إلى الصورة. (و) واقع (بَعْدَ ذَلِكَ الفاعل المَخْصُوصُ) بالمدح والذم.

(وهُوَ) أي: المخصوص (مُبْتَدأٌ[2] وما قَبْلَهُ خَبَرُهُ) الجملة صفة لقوله: (مبتدأ)، (أوْ خَبَرُ مُبْتَدإٍ) عطف على قوله: (مبتدأ) (مَحْذُوفٍ) صفة مبتدأ (مِثْلُ: نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ) أي: نعم الرجل هو زيد، والجملة الثانية مستأنفة للبيان.

وقيل: لا يجوز فيه إلا الوجه الأول؛ لجواز دخول نواسخ المبتدأ عليه[3]، وحكى الأندلسي عن سيبويه ذلك أيضاً.

(وشَرْطُهُ:) أي: المخصوص (مُطَابَقَةُ الفَاعِلِ) لاتحادهما فيما صدقا عليه، (و) تركيب (﴿بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾[4] وشِبْهُهُ) جواب سؤال حيث وقع المخصوص جمعاً مع إفراد الفاعل، (مُتَأَوَّلٌ) بتقدير: مثل الذين، أو يجعل ﴿الَّذِينَ﴾ صفة للقوم، وحذف المخصوص، [١٥٥/أ] أي: بئس مثل القوم المكذبين مثلهم.

(وقَدْ يُحذَفُ المَخْصُوصُ) بالمدح أو الذم (إذَا عُلِمَ) بالقرينة،

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٧١.
(٢) بتقدير مقول.
(٣) فيقال: بئس الرجل كنت، وبئس الرجل ظننت. كبير.
(٤) سورة الجمعة، الآية: ٥.

(مِثْلُ: ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ﴾[١]) أي: أيوب؛ لأنه في قصته، (و﴿فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾[٢]) أي: نحن.

(و«سَاءَ» مِثْلُ «بِئْسَ») في إفادة الذم.

(وَمِنْهَا: «حَبَّذَا» وفَاعِلُهُ) أي: فاعل هذا الفعل («ذَا»، ولَا يَتَغَيَّرُ) عن حاله، فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث؛ لجريانه مجرى الأمثال التي لا تغير، فيقال: حبذا الزيدان، وحبذا الزيدون، وحبذا هندٌ، (وبعدَهُ) أي: ذَا (المَخْصُوصُ، وإِعْرَابُهُ) أي: إعراب المخصوص بعد حبذا (كَإِعْرَابِ مَخْصُوصِ «نِعْمَ») في الوجهين، وقال بعضهم: المخصوص بعد (حبذا) عطف بيان[٣]، وقيل: ذا زائدة، والمخصوص فاعل.

(ويَجُوزُ أَنْ يَقَعَ قَبْلَ المَخْصُوصِ) أي: مخصوص حبذا، (وبَعْدَهُ تَمْيِيزٌ) نحو: حبذا رجلاً زيدٌ، وحبذا زيدٌ رجلاً، ولم يجز في نعم تأخير التمييز عن المخصوص. وإنما جاز ترك التمييز هنا دون نعم؛ لفضل الظاهر على المضمر، ولعدم لبس المخصوص فيه عند تركه بالفاعل، بخلاف نعم وبئس.

(أَوْ حَالٌ) كائن (عَلَى وَفْقِ مَخْصُوصِهِ) أي: موافقة المخصوص في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث؛ لكونه عبارة عنه؛ لاتحاد ما

(١) سورة ص، الآية: ٣٠.
(٢) سورة الذاريات: ٤٨.
(٣) أي: لذا، وفي تخصيص هذا القول بحبذا نظر، لأن قائله قائل بأن مخصوص نعم عطف بيان وتتمة للفاعل لإيضاحه وكشفه. فافهم.

صدقا عليه، نحو: حبذا رسولاً محمد، وحبذا محمد رسولاً ﷺ. وإنما وضع المظهر موضع المضمر؛ لزيادة التوضيح؛ لئلا يتوهم عوده إلى غير المخصوص من الفاعل وغيره.

ولما فرغ من الاسم والفعل؛ شرع في الحرف، فقال:٣

** ** **

[الحرف]

(الحَرْفُ: مَا دَلَّ) أي: كلمة دلت (عَلَى معنًى) حاصل (فِي غَيرِه) أو باعتبار غيره[1]، فكلمة (في) بمعنى الباء، أو على حقيقتها كاللام، فإنه يدل على التعريف الذي هو حاصل في الاسم، ومدلوله دلالة تضمن، فإن التعريف مضمونه مضمون للاسم بالوضع التركيبي، وكنعم وبلى، فإنهما يدلان على معنى هو مدلول لغيرهما [١٥٥/ب] بالمطابقة، وكَلَمْ، فإنه يدل على النفي الذي هو حاصل في الفعل، ومدلول له دلالة تضمن، وقيل: إنه علامة لتحقق معنى في غيره، ولا معنى له في نفسه.

(ومِنْ ثَمَّ احتَاجَ فِي جُزئِيَّتِهِ) أي: في كونه جزءاً من الكلام، فإنه يصح أن يكون جزءاً من الكلام، وإن لم يصح أن يكون ركناً له، (إلى اسْمٍ أو فِعْلٍ).

[حروف الجر]

(حُرُوفُ الجَرِّ) قدَّمها لكثرتها وكثرة دورها. وإنما سمي حروف الجر؛ لأنها تجر معاني الأفعال إلى الأسماء، أو تجرّ الأسماء.

(مَا وُضِعَ لإفْضَاءِ الفِعْلِ) كمررت بزيد، (أَوْ مَعْنَاهُ) كأنا مارٌّ بزيدٍ، وزيدٌ في الدار أو على السطح، (إلَى مَا يَلِيهِ) متعلق بالإفضاء، وضمير فاعله يرجع إلى (ما) الثانية، وضمير مفعوله إلى (ما) الأولى، أو على العكس.

---

(١) فإن الحرف علامة لتحقق معنى في غيره، ولا معنى له في نفسه. منه.

(وهِيَ:) أي: حروف الجر (مِن، وإلى، وحَتَّى، وفي، والباءُ، واللّامُ، ورُبَّ، وواوُها، وواوُ القَسَمِ، وباؤُهُ، وتاؤُهُ، وعَن، وعَلَى، والكافُ، ومُذْ، ومُنْذُ، وحَاشَا، وعَدَا، وخَلَا) قدم (مِن)؛ لأنها للابتداء، فهي بالابتداء أحرى، وأعقبها بإلى؛ لأنها للطباق[1]؛ لكونها للانتهاء، وأعقبها بحتى؛ للتناسب لكونها للانتهاء أيضاً، وأعقب الثلاثة بفي؛ لمناسبتها إياها لتعلق الابتداء والانتهاء بالمكان الذي هو أحد قسمَي الظرف، وأعقبها بالباء؛ لمجيئها بمعناها في نحو: «اطلبُوا العلمَ ولو بالصِّينِ»[2] وأعقبها باللام؛ لمناسبتها إياها في لزوم الحرفية والكسر، وكونها على حرف واحد، وأعقب ما سبق مما هو نصٌّ في الحرفية بما وقع الاختلاف في كونها اسماً أو حرفاً، وهو رُبَّ، وأعقبها بذكر واوها؛ لكونها فرعاً لها، وأعقبها بذكر واو القسم؛ لمناسبتها في كونها واواً وفرعاً، وأعقبها بالتاء؛ لكونها فرعَ الواو، وأعقبها بذكر ما اشترك بين الاسم والفعل والحرف، وقدَّم عن؛ لكونه بالحرف أنسبَ منه بالاسم؛ لوضعه وضع الحرف؛ لكونه أقلَّ من ثلاثة أحرف، بخلاف على، ثم قدَّم[3] على الكاف، [١٥٦/أ] وإن كان أقرب بالحرف لوضعها على حرف واحد لقلة مداخلها، حيث لا يدخل المضمر، وقدمها على مذْ ومُنذُ؛ لكونهما أقلَّ منها مداخلَ حيث لا تدخل[4] ظروف الزمانية خاصة، ثم

---

(١) الطباق: أن يجمع بين متفاوتين في الجملة، وقد سمي الجمع مطابقة؛ إذ فيه إيقاع توافق بين الإبكاء والإضحاك، وكذا بين الإماتة والإحياء. شرح.

(٢) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (١٥٤٣) من حديث أنس بن مالك ﷺ.

(٣) أي: على.

(٤) أي: الكاف. أي: كل واحد منهما.

أعقبها بما فيه جهة الفعلية، وقدَّم منه ما كان جهة الفعل فيه أضعفَ، وهو حاشا على ما فيه جهة الفعلية أقوى، وهو خلا وعدا. فاعرفْ.

(فـ«مِنْ» للابتداءِ) أي: لابتداء الغاية، أي: لابتداء المُغَيَّا، نحو: سرتُ من البصرة، (والتَّبيينِ) وعلامته: أن يصح حمله على ما بينه، نحو: عشرة من الدراهم، ومن خواصه: أن يكون عاملُه محذوفاً وجوباً، كقوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾[1]، أي: الكائن منه. (والتبعيضِ) نحو: أخذتُ مِن المال، (وزائدةٌ في غيرِ المُوجَبِ) نحو: ما جاءَني من رجلٍ[2]، (خِلَافاً للكُوفيّينَ والأَخْفَشِ) فإنهم جوزوا زيادتها في الموجَب في اسم الجنس أيضاً. (وَ) تركيب: («قَدْ كَانَ مِن مَطَرٍ»، وشِبهُهُ) جواب سؤال (مُتأوَّلٌ) بقَدْ كان بعض مطر، أو شيء من مطر.

(و«إلَى» للانتهاءِ) أي: لانتهاء الغاية، نحو: ﴿أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى الَّيْلِ﴾[3]، (وبمعنى «مَعَ» قليلا) نحو: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى

(١) سورة الحج، الآية: ٣٠.

(٢) و﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾. قلت: إذا كانت مِنْ زائدةً فلها ثلاثة شروط:

١- أن يسبقها نفيٌ أو شبهه؛ وهو النّهي والاستفهام.

٢- أن يكون مجرورها نكرة.

٣- أن يكون إمّا فاعلاً، أو مفعولاً، أو مبتدأ.

وذهب الكوفيّون والأخفش إلى عدم اشتراط النّفي أو شبهه، وجعلوها زائدة في نحو قولهم: (قد كان من مطر). وذهب الأخفش أيضاً إلى عدم اشتراط أن يكون مجرورها نكرة. انظر: «معاني القرآن» للأخفش (١/٢٧٢).

(٣) سورة البقرة، الآية: ١٨٧. وهي: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى الَّيْلِ وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ...﴾.

أَمْوَالِكُمْ﴾[1]. أي: مع أموالكم.

(و«حتى» كذلك) أي: مثل إلى في كونها للانتهاء، (و) جاء (بمعنى «مع») مجيئاً أو زماناً مطلقاً (كثيرا) نحو: أكلت السمكة حتى رأسها، أي: مع رأسها. (ويختصُّ) بالاسم (بالظاهر) فلا يقال: حتاه وحتاك استغناءً عنهما بإلى، والأصوب التمسك بالاستعمال، (خلافاً للمُبَرِّد) فإنه أجاز دخولها على المضمر أيضاً كإلى.

(و«في» للظَّرفيَّةِ) لكون ما بعدها ظرفاً، (وبمَعْنَى «عَلى») عطف على قوله: (للظرفية) زماناً (قليلاً) نحو: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[2]، أي: على جذوع النخل.

(و«الباءُ» للإلْصَاقِ[3]) نحو: مررت بزيد، وبه داءٌ، [١٥٦/ب] (والاسْتِعَانةِ) نحو: كتبتُ بالقلم، (والمُصَاحَبةِ) نحو: دخلتُ عليه بثيابِ السفر، (والمُقَابلة) نحو: أخذتُه بدرهمٍ، (والتَّعْدِيةِ) نحو: ذهبتُ به، (والظَّرفيَّةِ) نحو: «اطلبوا العلمَ ولو بالصينِ»، (وزَائِدةٌ فِي الخَبرِ) أي: في

---

(١) سورة النساء، الآية: ٢.

(٢) سورة طه، الآية: ٧١. قلت: قال الإمام الزركشي في «البرهان في علوم القرآن» (٤/١٧٥): «﴿وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾ استُعملت (على) في جانب الحق، و(في) في جانب الباطل، لأن صاحب الحق كأنه مستعلٍ يرقب نظره كيف شاء، ظاهرة له الأشياء، وصاحب الباطل كأنه منغمس في ظلام لا يدري أين يتوجه....».

(٣) الإلصاق: وصل الفعل بالاسم الذي يقع عليه حقيقياً كان، كأمسكت بزيد إذا قبضت على شيء من جسمه أو ما يختص من بدنه ونحوه، أو مجازية، نحو: مررت بزيد، التصق مروري بمكان يقرب من زيد.

خبر المبتدأ (في الاستفهام) أي: في وقت الاستفهام بـ(هل)، لا في مطلق الاستفهام، يقال: هل زيد بقائم، ولا يقال: أزيد بقائم، (والنفي) بـ(ليس) أو (ما) المشبَّهة، نحو: ليس زيد بقائم، وما زيدٌ بقائمٍ. وقيل: بلا التنزيه[1] أيضاً، ففي إطلاق الاستفهام والنفي نظر، ولعله أراد: الاستفهامَ والنفيَ المعهودين في هذا الباب في اصطلاحهم المشهور، (قياساً) أي: زيادة قياسية، أو زيادة قياس، أو زيادة تلابس القياس. (وفي غيره) أي: في غير المذكور (سَماعاً) أي: زيادة سماعية، أو زيادة سماع، (نحو: بحَسْبِكَ زيدٌ) وبحسبك زيد، فدرهم خبر (بحسبك)، وزيد مبتدأ، و(بحسبك) خبره على عكس المثال، (وألقى بيده) أي: ألقى يده، أي: نفسه.

(و«اللام» للاختصاصِ) نحو: المال لزيدٍ، والجُلُّ للفَرسِ، (والتعليلِ) نحو: ضربتُك للتأديب، وخرجتُ لمخافتك، (وزائدةٌ) عطف على قوله: (للاختصاص)، قال الله تعالى: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾[2]، أي: رَدِفكُم؛ لأن ردف متعدٍّ بنفسه. (وبمعنى «عن» مع القولِ) نحو: قلتُ له: إنه لم يفعلِ الشرَّ، قال الله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾[3]، (وبمعنى الواوِ) الكائن (في القَسمِ للتعجُّب) نحو: للهِ لا يُؤخِّر الأجَلُ، وهذا إذا كان الجواب أمراً عظيماً، فلا يقال: للهِ لقد طارَ الذُبابُ.

---

(١) في ج: بلام التبرية.

(٢) سورة النمل، الآية: ٧٢. وهي: ﴿قُلْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ﴾.

(٣) سورة الأحقاف، الآية: ١١. أي: عن الذين آمنوا.

(و«رُبَّ» للتقليل) أي: لتقليل ما دخلت عليه، وقيل: هو اسم كـ(كم) الخبرية، ويشكل حرفيتها[1] بنحو: رُبَّ رجلٍ أكرمتُ[2]؛ لتعدية[3] أكرمتُ بنفسه.

وفيه: أن الحرف لضعف العامل بالتأخير.

وفيه: أن التقوية إنما جاءت باللام فقط.

ويشكل أيضاً بنحو: رُبَّ رجلٍ كريمٍ أكرمتُه؛ لأن الفعل لا يتعدى إلى مفعول بحرف الجر وإلى ضميره معاً، لا يقال: لزيد [١٥٧/أ] ضربتُه.

وفيه أيضاً يشكل بنحو: رُبَّ رجلٍ كريمٍ أكرمتُه، جاء في جواب مَن قال: أجاءك رجلٌ؟ وقد صرح المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بظهور الفعل في: رُبَّ رجلٍ كريمٍ حصَل، ويتعلق به مجرور (رُبَّ) على وجه القيام لا على وجه الوقوع، فكان ذلك دليلاً على الاسمية[4].

(لَهَا صَدرُ الكَلامِ مُختَصَّةٌ بنَكِرةٍ) لأن التقليل إنما يلحق النكرة، وأما المعرفة؛ فهي إما تعيِّن قلّتها، كالمفرد والمثنى، أو كثرتها، كالجمع، (مَوْصُوفَة) على مذهب أبي علي وابن السَّرَّاج[5] ومن تبعهما؛ لأن الوصف

---

(١) في ج: ظرفيتها.

(٢) الأولى أن يقال: لتعدية أكرمت بالهمزة. فافهم.

(٣) أي: تقوية الفعل.

(٤) وجه الدلالة على الاسمية: أن رب لو كان حرف جر؛ لتعلق المجرور به على وجه الوقوع؛ لأن تعلق المجرور بالفعل من حيث إنه مفعول به بواسطة حرف الجر، فإذا كان تعلق المجرور فيها على وجه القيام؛ علم أن رب ليست بحرف.

(٥) قلت: ابن السراج هو: عبد الملك بن سراج مولى بني أمية، أبو مروان: وزير، أديب،

يلائم التقليل، وقيل: لا يجب ذلك، والأولى الوجوب؛ لورود الاستعمال على ذلك، ولذا قال: (عَلَى الأَصَحِّ).

(وفِعلُها[1]) أي: فعل رُبَّ (مَاضٍ) لكونها لتقليل المحقق الواقع، وذا لا يتصور إلا في الماضي، (مَحْذُوفٌ) لحصول العلم به، حذفاً أو زماناً (غَالِباً) نحو: رُبَّ رجلٍ لقيتُهم، فلقيتُهم صفةُ رجل، والفعل الذي تعلَّق به رُبَّ محذوف، وقد جاء: رُبَّ كريمٍ حصَلَ.

(وقَدْ تَدخُلُ) رُبَّ (عَلى مُضْمَرٍ) وهذا الضمير نكرة (مُبْهَمٍ مُمَيِّزٍ بنكرةٍ) لإبهامه (مَنصُوبةٍ) على أنها تمييز، نحو: رُبَّهُ رجلاً ليس له معاد معين، (والضَّمِيرُ مُفرَدٌ مُذكَّرٌ) نحو: رُبَّهُ رجلاً، ورُبَّهُ امرأةً، ورُبَّهُ رجلين، ورُبَّه رجالاً، (خِلَافاً للكُوفِيِّينَ في مُطَابقةِ التَّمْيِيزِ) فيقولون: رُبَّه رجلاً، ورُبَّهما رجلين، ورُبَّهم رجالاً، ورُبَّها امرأةً، ورُبَّهما امرأتين، ورُبَّهُنَّ نسوةً.

(وتَلْحَقُهَا «ما» الكَافَّةُ) أي: المانعة عن العمل، (فتَدْخُلُ) رُبَّ بعد دخول (ما) (عَلَى الجُمَلِ) وقد تكون (ما) زائدة، فتدخل الاسم، وتجر نحو:

رُبَّمَـــا ضَـــربةٍ بسَـــيفٍ[2]

من بيت علم ووقار في قرطبة. أطنَبَ ابنُ بسَّام - علي بن بسام الأندلسي صاحب «الذخيرة» - في الثناء عليه، وأشار إلى تقدُّمه في علوم اللغة، وأنه أحيا كتباً كثيرة كاد يفسدها جهل الرواة، واستدرك فيها أشياء مِن أوهام مُؤلِّفيها أنفسِهم، ككتاب «البارع» لأبي علي البغدادي القالي، و«شرح غريب الحديث» للخَطَّابي. توفي سنة (٤٠٠-٤٨٩هـ = ١٠٠٩-١٠٩٦م). ينظر «المغرب في حلى المغرب» لابن سعيد الأندلسي (١/ ١١٥)، و«إنباه الرواة على أنباه النحاة» لعلي بن يوسف القفطي (٢/ ٢٠٧).

(١) ويجب تأخر عاملها عنها؛ لأنها لإنشاء التقليل. سعدية.

(٢) قلت: تمام البيت:

=

(و«واوُها») أي: واو يقدر بعدها (رُبَّ)، وفي عدِّها من حروف الجر تسامُحٌ. (تدخُلُ عَلى نكرةٍ موصُوفَةٍ) مثل:

وَبَلْـــدَةٍ لَـيْسَ بِهَـــا أَنِـيسُ ... إلَّا الْيَعَـــافِيرُ وَإلَّا العِـــيسُ[1]

(و«واوُ» القَسَمِ) إنما استعيرت للقسم بمعنى الباء توسعةً لصلات[2] القسم، فلو أظهر الفعل؛ لم يبق [١٥٧/ب] استعارة عامة، أو يكون الكلام قسمين لو أبقي القسم. (إنَّما يَكونُ) أي: لا يكون إلا (عندَ حَذْفِ الفِعْلِ لغَيرِ السُّؤَالِ) فلا يقال: والله اجلسْ في الاستعمال بخلاف باء القسم،

= رُبَّمَا ضَربَةٍ بسَيفٍ صَقِيلٍ ❁ دُونَ بُصرَى وَطَعْنَةٍ نَجلاءِ

قائله: عَدِيُّ بن الرَّعْلَاءِ الغَسَّاني (جاهلي) وهو بيتٌ من البحر الخفيف.

و(صقيل): بمعنى مصقول، أي: مجلوّ، صفة لسيف. و(بُصرى): بلدٌ بالشّام. و(الطّعنة النّجلاء): الواسعة البيّنة الاتّساع. والبيت من شواهد «أوضح المسالك» (٣/٦٥)، و«خزانة الأدب» للبغدادي (٩/٥٨٣) وقال: «على أن (ما) المتصلة بـ (رُب) فيه زائدة لا كافة، ولذا عملت (رُبَّ) الجرَّ في ضربةٍ».

الشّاهد فيه: (ربّما ضربةٍ) حيث جرّ (ضربةٍ) بـ(رُبّ) مع دخول (مَا) عليها، ولم تكفها عن العمل. وانظر «مغني اللبيب» لابن هشام عقب الشاهد (٢٣٣)، و«معجم القواعد العربية» للشيخ الدقر (١٨٣).

(١) قلت: قائله: عامر بن الحارث المعروف بجرَّان العود «ديوانه» (٩٨). وهو من شواهد سيبويه (١/١٥٧)، و«المقتضب» للمبرد (٢٨٢)، و«أوضح المسالك» (٢/٢٦٢).

اليعافير: جمع يَعفُور، وهو الظّبي، أو ولد البقرة الوحشية، والعِيس: الإبل البِيض يُخالِط بياضَها سوادٌ خفيٌّ.

الشاهد: قوله: (ليس بها أنيس إلا اليعافيرُ) حيث رفع ما بعد (إلا) وهو (اليعافير) على البدل مما قبلها، مع أنه ليس من جنسه، وذلك على لغة بني تميم، والحجازيون يوجبون النصب على الاستثناء. وانظر «شرح شذور الذهب» للجوجري (٢/٤٨٢).

(٢) في ج: لصلاحية.

(مُخْتَصَّةً) خبر ثالث لـ(ليكون) (بالظَّاهِرِ) حطاً لرتبته عن رتبة الأصل، وهو الباء لتخصيصه بأحد القسمين. وخص الظاهر لأصالته، فلا يقال: وَكَ لأفعلَنَّ كذا، والباء دخلت في المختص به دون المختص.

(و«التَّاءُ» مِثْلُها) أي: مثل الواو في الاختصاص بحذف الفعل، وكونها لغير السؤال، (مُخْتَصَّةٌ) حال أو خبر آخر (بِاسْمِ اللهِ تَعَالَى) تقليلاً لمحالّها عن محال أصلها، وهو الواو بالتخصيص ببعض المظهرات. وخص منها ما هو أصل في باب القسم، وهو اسم الله تعالى، نحو: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾[1]، ولا يقال: وتالرحمن وتالرحيم، وقوله تعالى جملة معترضة.

(و«البَاءُ» أَعَمُّ مِنْهُمَا) أي: من الواو والتاء (فِي الجَمِيعِ) أي: في حذف الفعل، وكونها لغير السؤال، والدخول على المظهر، والدخول على اسم الله تعالى، حيث يجوز فيها إظهار الفعل، نحو: أقسمت بالله، واستعمالها في قسم السؤال، نحو: بالله لأجلس، واستعماله في مقسم به ظاهراً أو مضمراً، نحو: بالله وبالرحمن وبك لأفعلَنَّ كذا، أو معنى كونها أعم في جميع الأمور: أنها لا تختص بهذه الأمور، بل استعمالها أعم من أن يكون في هذه الأمور أو خلافها.

فإن قيل: قوله: (في الجميع) الجمع يتناول الاختصاص المذكور أيضاً، ولا معنى لأعمية الباء، حيث لا يصح أن يقال: الباء يوجد في الاختصاص بالظاهر وبدونه لمكان التنافي. قيل.

(١) سورة الأنبياء، الآية: ٥٧.

(ويُتلقى القسمُ) أي: يجاب القَسَمُ (بـ«اللّام»[1]) أي: مع اللام، نحو: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾، (و«إنّ») كلاهما في الإثبات، نحو: ﴿إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّى﴾[2] في جواب: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾ [الليل: ١]، (وحرف النّفي[3]) في النفي، نحو: ﴿وَالضُّحَى ۞ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى ۞ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾[4]. (ويُحذفُ جوابُهُ) أي: القسم (إذا اعترضَ) [١٥٨/أ] أي: وقت اعتراض القسم بين جزأي الجملة القسمية، (أو تقدّمَهُ) أي: القسم (ما يدُلُّ عليهِ) أي: على الجواب، نحو: الهلال والله، كأنه قيل: والله لهذا الهلال.

(و«عَن» للمُجاوَزَة) والبعد عن الشيء، وذلك إما بزواله ووصوله إلى الثاني، نحو: رميتُ السهمَ عن القوسِ [إلى الصيد]، أو بالوصول وحده، نحو: أخذْتُ عنه العلمَ، أو بالزوال وحده، نحو: أدَّيتُ عنه الدَّينَ. كذا قيل.

(و«عَلَى» للاستِعلاءِ) أي: استعلاء شيء على شيء، نحو: زيدٌ على السطح، وعليه دَينٌ.

(وقد يَكونانِ) أي: عن وعلى (اسْمَينِ بدُخُولِ) أي: عند دخول («مِنْ») نحو:

---

(١) ويتلقى القسم أيضاً بإن الخفيفة، كقوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ إِن كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [الشعراء: ٩٧]، وقد، كقوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾ [الشمس: ١] ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ [المؤمنون: ١]، وبل، كقوله تعالى: ﴿قٓ وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ ۞ بَلْ عَجِبُوا﴾ [ق: ١-٢]. معالم.

(٢) سورة الليل، الآية: ٤.

(٣) أي: مطلقاً، كقولك: والله ليقوم زيد، ولن يقوم عمرو.

(٤) سورة الضحى، الآيات: ١-٣.

مِـــن عَـــن يَمِينِـــي[1]

أي: من جانب يميني، ونحو: غدت من عليه، أي: من فوقه.

(و«الكَافُ» للتَّشْبِيهِ) نحو: الذي عندي كزيدٍ، والكافُ في قولهم: خلقَ الأشياءَ كما شاء، وحمدته كما يجب، كافُ التشبيه، ولم يرد به معنى آخر، وقوله: «كما تكونون يولّى عليكم» تشبيه التولية بالكون في الملابسة بخير أو شر، وقد يكون الكاف للقِران في الوقوع، نحو: آتيك كمَا طلَعَ الفَجرُ. (وزَائِدَةٌ) نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾[2]، أي: ليس مثلَه [شيءٌ]، أو يمكن أن لا تكون الكاف زائدة، بل تكون من باب نفي المثل على سبيل الكناية[3]. (وقَدْ يكونُ) الكاف (إسْماً) نحو:

يَضْـحَكْنَ عَـنْ كَـالبَرَدِ المُـنْهَمِّ[4]

---

(١) قلت: البيت بتمامه:
فَلَقَــدْ أرانــي لِلرِّمــاحِ دَرِيئَــةً * مِـنْ عَـنْ يَمينـي تـارَةً وشِـمَالي
قائله: قَطَري بن الفُجَاءةِ «ديوانه» (١٧١)، و«خزانة الأدب» (١٠/١٥٨). وهو من الكامل. ومن شواهد «أوضح المسالك» (٣/٧٥)، وابن عقيل (٣/٢٩).
والمعنى: يصف نفسه بالشّجاعة، والصّبر على الجِلاد في مَعْمَعَةِ الحرب حين يفرّ الأبطال، فتتقاذف نحوه رماحُ الأعداء ونِبالُهم، وتأتيه مِن كلّ جانب، وهو ثابت.
أو يريد: أنّ المحاربين معه يتّخذونه وِقايةً يتّقون به رماح الأعداء؛ لشجاعته وصبره.
والشّاهد فيه: (مِن عن يميني) على أنّ (عَن) اسمٌ بمعنى جانب؛ لدخول حرف الجرّ عليها.
(٢) سورة الشورى، الآية: ١١
(٣) التي هي ذكر اللازم وإرادة الملزوم، وبيان ذلك: أن تحقق المثل له يستلزم تحقق المثل لمثله، فإذا انتفى اللازم ـ وهو مثل مثله ـ انتفى الملزوم، وهو تحقق المثل له، كقولهم: ليس لأخي زيدٍ أخٌ، والمقصود: إنه ليس له أخ. تأمل حق التأمل. سعدية.
(٤) قلت: تمام البيت:
=

(ويَختَصُّ بالظَّاهِرِ) فلا يقال: (كه) استغناءً بمثل، وينتقض بنحو: ما أنا كأنت.

(و«مُذْ») قدم لخفتها، (و«مُنْذُ» للزَّمَانِ للابتِدَاءِ) بدل الاشتمال من قوله: (للزمان)، أي: مذ ومنذ لابتداء الغاية (في) الزمان (المَاضِي) نحو: ما رأيته مذ يومِ الجمعة، أي: انتفى رؤيتي إياه من يوم الجمعة، وهما في الزمان الماضي كمن في المكان. (والظَّرفِيَّةِ) أي: بمعنى في (فِي الحَاضِرِ، نحوُ: «مَا رَأيتُهُ مُذْ شَهرِنَا ومُنْذُ يَومِنَا») أي: انتفاء رؤيتي إياه في شهرنا وفي يومنا، ولا يدخلان على المستقبل؛ لوضعهما للماضي والحال.

(و«حَاشَا وعَدَا وخَلَا») نحو: جاءني القومُ حاشا زيدٍ، وعدا [١٥٨/ب] زيدٍ، وخلا زيدٍ، واللام في: حاشا لله زائدة، ومتعلق حاشا في: ﴿حَاشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا﴾[1] محذوف، أي: اتصف كل موجود بالسوء حاشا لله، فلا يتنزه يوسف عن كل سوء، لكنا ما علمنا عليه من سوء، فاعرف. فإنه من مكان الإشكال. (للاستِثْنَاءِ) أي: سواء في وقت تنزيه المستثنى، لكن حاشا يستعمل في الاستثناء عن سوء للتنزيه، نحو: أساء القوم حاشا زيد.

= بِيضٌ ثَلاثٌ كَنِعَاجٍ جُمٍّ ❁ يَضْحَكْنَ عَنْ كَالبَرَدِ المُنْهَمِّ

وهو للعجاج في ملحق «ديوانه» (٣٢٨/٢). وهو من شواهد «مغني اللبيب» (٣٢٥)، و«المفصل» للزمخشري (٣٨٥)، و«أسرار العربية» لأبي البركات الأنباري (٢٣٣).

و(البَرَد): حَبُّ الغمام. و(المنهمّ): الذائب.

والشاهد فيه: (عن كالبَرَد) حيث جاءت (الكاف) اسمًا بمعنى (مثل)، بدليل دخول حرف الجرّ عليها.

(١) سورة يوسف، الآية: ٥١. والآية بالرسم القرآني: حاشَ. بالفتحة لا بالألف.

[الحروف المشبهة بالفعل]

(الحُروفُ المُشَبَّهَةُ بالفِعْلِ) في انقسامها إلى ثلاثية أو رباعية، والبناء على الفتح كالماضي، واقتضائها الأسماء، [ودخول نون الوقاية عليها، وطلب الجزأين كالفعل المتعدي](1).

(إنَّ، وأَنَّ، وكَأَنَّ، ولَكِنَّ، ولَيْتَ، ولَعَلَّ) أخرهما(2)؛ لكونهما للإنشاء، بخلاف الأربعة السابقة.

(لَهَا) أي: لهذه الحروف (صَدْرُ الكَلَامِ، سِوَى «أَنَّ» فَهِيَ) الفاء للتفسير (بِعَكْسِهَا) أي: بعكس ما سواها، أي: يلزم فيها عدم الصدر، والتعلق بغيرها.

(ويَلْحَقُهَا) أي: هذه الحروف («مَا» الكَافَّةُ فَتُلْغَى) هذه الحروف بعد لحوق ما؛ لأن الكافة تكفها عن العمل (على الأَفْصَحِ) وقد تعمل. (وتدخُلُ) هذه الحروف (حِينَئِذٍ) أي: حين إذ يلحقها (عَلَى الأَفْعَالِ) لأن الكافة أخرجتها عن العمل، وعن لزوم دخولها على الاسم، نحو: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ﴾(3).

(فـ«إنّ» لا تُغيِّر مَعْنَى الجُملةِ) بل تقرره.

---

(1) ما بين معكوفتين زيادة من نسخة ج.

(2) والضمير في (أخرهما) راجع إلى ليت ولعل باعتبار لغات لعل، أو إلى كل واحد منهما باعتبار الكلمة.

(3) سورة البقرة، الآية: ١٧٣.

(و«أنّ» مع جُملتها) الإضافة بأدنى ملابسة، إلى جملة واقعة بعدها (في حُكم المُفرد) وتؤول به، بجعل مصدر الخبر مضافاً[1]، نحو: بلغني أنك قائمٌ، أي: بلغني قيامك، أو مصدر الجزاء إلى الاسم، نحو: بلغني أنّ زيداً إنْ يُعطِه يشكُرك،[2] أي: بلغني شكرُ زيد عند إعطائك إيَّاهُ، أو مضافاً إلى ما يُضاف إليه[3] إذا كان سببياً، نحو: بلغني أنَّ زيداً أبوهُ قائمٌ، أي: بلغني قيام أب[4] زيد، وإن لم يكن الخبر والجزاء كذلك، أي: لم يكن في الخبر والجزاء مصدر يقدر مصدر فعل عام، [١٥٩/أ] ويضاف كذلك.

(ومِنْ ثَمَّ) أي: من أجل أنَّ أنّ لا تغير معنى الجملة، وأن يجعلها في حكم المفرد؛ (وَجَبَ الكَسْرُ) أي: وجب إتيان إنَّ المكسورة (في مَوضِعِ الجُملة، والفَتحُ) أي: إتيان أنَّ المفتوحة (في مَوضِعِ المُفرَدِ).

(فَكُسِرَتْ) الفاء للتفسير (ابتداءً) أي: كسرت همزة مادة (إنَّ) في ابتداء الكلام، (وبعْدَ القَولِ) نحو: قلت: إنَّ زيداً قائم، (والمَوصُولِ) نحو: الذي إنَّك ضربتَه في الدار.

(وفُتِحَتْ) همزة مادة (إن) (فَاعلةً) نحو: بلغني أنك قائم، (ومفْعُولةً) نحو: عرفت أنك قائمٌ، (ومُبتدأةً) نحو: عندي أنك قائمٌ، (ومُضافاً إليها) نحو: حصل علمُ أنك قائم، وتسميتها بهذه المذكورات مجاز؛ لأن الفاعل هو أنَّ ما بعدها، لا أنَّ وحدها، وكذا البواقي.

---

(١) أي: إلى الاسم.

(٢) في ج: إن تعطه يشكرك.

(٣) أي: إلى الاسم.

(٤) أبي.

(وقالوا: «لولا أنك» لأنه) أي: ما بعد لولا (مبتدأ) عند البصريين، والمبتدأ إنما يكون مفرداً. (و) قالوا: («لو أنك» لأنه) أي: ما بعد لو (فاعلٌ) لفعل محذوف بعد (لو) بدلالة (أن)، والفاعل إنما يكون مفرداً، قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾[1]، أي: لو ثبت صبرهم.

(فإنْ جازَ التَّقدِيرانِ) أي: تقدير المفرد والجملة؛ (جاز الأمران) أي: فتح (أنَّ) وكسرها. (مثلُ: «مَنْ يُكرِمْني فإنّي أُكرِمُهُ») فـ(لو) على تقدير كسر إنَّ جملة اسمية جزائية، وعلى تقدير فتحها بتأويل المفرد مبتدأ محذوف الخبر، أي: فثابت أنّي أكرمه، والجملة جزائية. (و:

إذاً إنَّـهُ عَبـدُ القَفـا واللَّهـازِمِ)

أي: لئيم يخدم قفاه، أي: همته أن يكتسب ليأكُلَ ويعظُمَ قفاه ولَهَازِمُهُ، قال بعض الحكماء: من كان همته ما يدخُل في جوفه؛ فقيمته ما يخرج من جوفه!! واللهزمتان: عظمان في اللحيين تحت الأذنين، جمعها الشاعر بإرادة ما فوق الواحد، أو بإرادهما مع حواليهما تغليباً، وأوله:

وَكُنْتُ أُرَى زَيْداً كَما قِيلَ سَيِّداً[2]

---

(١) سورة الحجرات، الآية: ٥. وتمامها: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّىٰ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ ۚ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾.

(٢) قلت: هذا البيت من شواهد سيبويه التي لم ينسبوها، وقال سيبويه قبل أن ينشده (٤٧٢/١): «وسمعتُ رجلاً من العرب يُنشِد هذا البيتَ كما أُخبِركَ به».

اللهازم: جمع لِهزِمة ـ بكسر اللام والزاي ـ وهي طرف الحلقوم، ويقال: هي عظم ناتئ تحت الأذن، وقوله: «عبد القفا واللهازم» كناية عن الخسة والدناءة والذلة، وذلك لأن القفا موضع الصَّفْع، واللهزمة موضع اللكز.

=

أُرى بمعنى: أظن، ضميره: مفعول ما لم يسم فاعله، وزيداً: مفعول ثان له، وسيداً: ثالث، و(كما قيل) [١٥٩/ب] معترضة، فيجوز في (إنه) الكسرُ على أنه جملة واقعة بعد (إذا) الفجائية، والفتحُ على أنه مفرد واقع مبتدأً محذوفَ الخبر، أي: إذا ثبت أنه عبدُ القفا واللَّهازِمِ.

(ولِذَلكَ) أي: ولأجل أنَّ (إنَّ) المكسورة لا تغير معنى الجملة؛ كان اسمها المنصوب في محل الرفع؛ لأنها كالعدم، ولإفادتها التأكيد؛ (جَازَ العَطْفُ عَلَى مَحَلِّ اسمِ) إن (المَكْسُورةِ لَفْظاً) نحو: إنَّ زيداً قائمٌ وعمرٌو، (أو حُكْمَاً) وهي التي بعد العلم، فإنها وإن كانت مفتوحة في معنى المفرد؛ فإنها في حكم المكسورة؛ لسدِّها مسدَّ الجزأين، حيث قامت مقام مفعولَي علمت، نحو: علمتُ أنَّ زيداً قائمٌ وعمرٌو. (بالرَّفْعِ) الباء بمعنى مع، أو للملابسة، أي: جاز العطف ملتبساً بالرفع، (دُونَ المَفْتُوحةِ) حال عنه، أي: متجاوزاً عنه، أي: عن المكسورة إذ لم يبق مع المفتوحة معنى الابتداء، بل هي مع ما في حيزها في تأويل اسم مفرد مرفوع أو منصوب، أو مجرور، فاسمها كبعض حروف الكلمة. وقيل: إن المفتوحة كالمكسورة في صحة العطف على المحل.

= المعنى: كنتُ أظنُّ زيداً سيداً كما قيل لي عنه، فإذا هو ذليل خسيس لا سيادة له ولا شرف!! والبيت من شواهد سيبويه (كما سبق)، و«ابن عقيل» (٣٥٦/١)، و«أوضح المسالك» (٣٣٨/١).

الشاهد: في «إذا أنه» حيث جاز في همزة «أن» الوجهان. فأما الفتح فعلى تقديرها مع معموليها بالمفرد، وإن كان المفرد محتاجاً إلى مفرد آخر لتتم بها جملة على الراجح، وأما الكسر فلتقديرها مع معموليها جملة وهي في ابتدائها. وانظر «جامع الدروس العربية» للغلاييني (٤٦٢)، و«معجم القواعد العربية» للشيخ الدقر (١٠٧).

(مثلُ: «إنَّ زَيدَاً قائمٌ وعَمرٌو») وعلمتُ أنَّ زيداً قائمٌ وعمرٌو.

(ويُشتَرطُ:) في جواز العطف على الاسم بالرفع (مُضِيُّ الخَبرِ لَفظاً) كالمثال المذكور، (أو تَقدِيرَاً) [يعني: يشترط في العطف على اسم إن تقدير مضيّ الخبر][1] نحو:

وَإِلَّا فَـاعْلَمُوا أَنَّـا وَأَنْـتُمْ بُغَـاةٌ مـا بَقِيْنـا فِـي شِـقاقِ[2]

أي: أنَّا بُغَاةٌ وأنتم بُغاةٌ. (خِلَافاً للكُوفِيِّينَ) فإنهم لم يشترطوا مُضِيَّ الخبر، متمسكين بنحو:

وإلَّا فاعْلَمُوا أنَّا وأَنتُمْ ... إلخ

---

(١) ما بين معكوفتين زيادة من نسخة: ج.

(٢) قلت: من البحر الوافر، قاله بشر بن أبي خازم «الديوان» (ص١٦٥). وهو من شواهد سيبويه (١/١٢٢)، و«المفصل» للزمخشري (٣٩٤)، و«دلائل الإعجاز» للجرجاني (٤٥)، و«الأصول في النحو» لابن سراج (١/٢٥٣)، و«أوضح المسالك» (١/٣٦١).

بغاة، جمع: باغ، وهو الظالم؛ لأنه بغى الظلمَ، أي: طلبه. شِقَاق: العداوة، وهو مصدر: شاقَّهُ، إذا خالفه وعاداهُ أشدَّ العَدَاوة، وكأنَّ كل واحد من المتشاقّين قد صار في شِقٍّ وناحيةٍ غير الشقِّ والناحية التي صار فيها الآخَرُ.

قصة ذلك: أنَّ قوماً من آل بدرٍ جاؤوا الفَزَاريين، فجَزُّوا نَواصِيَهم، وقالوا: مَنَنَّا عليكم، ولم نقتُلْكم! فغَضِب بنو فَزَارة لذلك، فقال بِشرٌ ذلك. انظر القصة كاملةً في «خزانة الأدب» للبغدادي (١٠/٣٢٠).

الشاهد: في «أنَّا وأنتم بغاة» حيث ورد فيه ما ظاهرُه أنه عَطَفَ بالرفع قولَه: «وأنتم» على محل اسم «أنَّ» الذي هو «نا» قبل أن يأتي بخبر «أنَّ» الذي هو بُغاة.

قلت: قال أبو البركات في «الإنصاف في مسائل الخلاف» (١/١٩٠): «إنْ شئتَ جعلتَ قولَه: (بغاة) خبراً للثاني، وأضمرتَ للأول خبراً، ويكون التقدير: وإلَّا فاعلمُوا أنَّا بُغاةٌ وأنتم بغاةٌ. وإنْ شئتَ جعلتَه خبراً للأول، وأضمرْتَ للثاني خبراً...». وانظر «أسرار العربية» لأبي البركات أيضاً (١٤٧).

وسيبويه حمل على تقدير الخبر. (ولا أثر) في الجواز بدون مضي الخبر (لكونه) أي: اسم إن (مبنيًا) كما في البيت، وكقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئُونَ﴾[1] بعطف قوله: ﴿وَالصَّابِئُونَ﴾ على محل ﴿الَّذِينَ﴾ قبل مضي الخبر عند بناء الاسم، وهو ﴿الذين﴾. (خلافًا للمُبَرِّد والكِسائِيّ) لأنهما فرّقا بين الاسم المعرب والمبني في ذلك، فأجازا [١٦٠/أ] في المبني قبل مضي الخبر، وشرطا في المعرب مُضِيَّهُ، والظاهر: أنه مذهب الفراء، والإطلاق مذهب الكسائي كما هو مذكور في كتب النحو. (في مِثلِ: «إنَّكَ وزيدٌ ذاهِبانِ») بتجويز الحمل على محل اسمها قبل مُضي الخبر؛ لكون الاسم ـ وهو الكاف ـ مبنياً.

(و«لكنَّ» كَذَلِكَ) أي: مثل إن في جواز الحمل على محل اسمها. (ولِذَلِكَ) أي: ولأجل أن المكسورة لا تغير معنى الجملة، والمفتوحة تجعلها بمعنى المفرد (دَخَلتِ اللَّامُ) أي: لام الابتداء (مَعَ المَكْسُورةِ) لأن اللام إنما يدخل لتأكيد الجملة، والمكسورة مع اسمها وخبرها جملة، بخلاف المفتوحة؛ لكونها بمعنى المفرد، نحو: إن زيداً لقائم. (دُونَهَا) أي: دون المفتوحة (عَلَى الخَبَرِ) يتعلق بـ(دخلت)، وكان حقها: أن يدخل أول الكلام، لكن لما كان معناها هو معنى إن ـ أعني: التأكيد ـ وكلاهما

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٦٢. والآية في قراءة حفص بالنصب، وهي: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ...﴾.

قلت: خرّجه سيبويه في «الكتاب» (١٥٥/٢) على أنه مبتدأ، وخبره محذوف؛ لدلالة خبر الأول عليه، والنية به التأخير، والتقدير: إن الذين هادوا مَنْ آمن منهم، والصابئون كذلك.

حرف ابتداء؛ كرهوا اجتماعهما، فأخّروها، وصدروا إنَّ ترجيحاً للعامل فيهما على ما ليس بعامل، فأدخلوها على الخبر المنفصل عنها بالاسم، أو متعلقه المتقدم، أو الاسم المنفصل بالخبر، وذلك عند كونه ظرفاً متقدماً لا غير.

(أو عَلَى الاِسْمِ إذَا فُصِلَ بَيْنَهُ) أي: بين الاسم (وبَينها) أي: بين «إنَّ» الظرف، وهو خبر متقدم، نحو: ﴿وَإِنَّ مِنْ شِيعَتِهِ لَإِبْرَاهِيمَ﴾[1]، (أَوْ عَلَى مَا بَيْنَهُمَا) أي: بين الاسم والخبر من معمول الخبر المتقدم عليه، نحو: إنَّ زيداً لَطَعَامَكَ آكلٌ، (وفي «لكِنَّ» ضَعِيفٌ) أي: إلحاق لام الابتداء في (لكنّ) ضعيف، وذهب الكوفيون إلى دخول اللام مع (لكنّ) أيضاً، كأنهم متمسكون بقوله:

وَلَكِنَّنِـــي مِـــنْ حُبِّهَـــا لَعمِيـــدُ[2]

(١) سورة الصافات، الآية: ٨٣.

(٢) قلت: يُروى صدر البيت:

يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِي!!!

لكن قال الشيخ المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد رحمه الله تعالى في تعليقه على شرح ابن عقيل، إذ ذكَرَ ابنُ عقيل صدرَ البيت: هذا البيتُ مما ذكر النحاة أنه لا يُعرف له قائلٌ، ولم أجِد أحداً ذكر صدرَه قبل الشارح العلّامة، بل وقفتُ على قول ابن النحاس: «ذهب الكوفيون إلى جواز دخول اللام في خبر (لكنّ)، واستدلوا بقوله: ولكنني من حبها لعميد، والجواب أن هذا لا يُعرف قائلُه ولا أولُه، ولم يُذكَر منه إلا هذا، ولم يُنشده أحدٌ ممن وَثَّق في العربية، ولا عُزي إلى مشهور بالضبط والإتقان» اهـ كلامُه، ومثلُه للأنباري في «الإنصاف» (٢١٤)، وقال ابن هشام في «مغني اللبيب»: ولا يُعرف له قائلٌ، ولا تتمةٌ، ولا نظيرٌ. اهـ.

=

وبأنها لا تغير معنى الجملة كإنّ، فيلحق بها، والبصريون استضعفوه، وقالوا: ينبغي امتناعها في إنّ أيضاً؛ لبطلان صدارة اللام بالتوسط، لكنه اغتفر فيها؛ لقوة مناسبتها لها؛ لاتحاد معناهما، فبقي في غيرهما على الامتناع، [١٦٠/ب] وحملوا البيت على الشذوذ، كقوله:(١)

= ولا ندري؛ أروايةُ الصدر على هذا الوجهِ مما نقله الشارح العلّامة أمْ وَضَعه مِن عند نفسه؟ أم ممَّا أضافه بعضُ الرواة قديمًا لتكميل البيت، غيرَ متدبِّرٍ لِما يجرُّه هذا الفعل من عدم الثقة، وإذا كان الشارح هو الذي روَاه فمِن أيِّ المصادر ؟ مع تضافُر العلماء مِن قَبله ومن بعدِه على ما ذكرنا.

البيت من البحر الطويل، ومن شواهد ابن عقيل (٣٦٣/١)، و«المفصل» للزمخشري (٣٩٢)، و«مغني اللبيب» (٤٢٠) و(٥٤٣).

وما أجملَ ما قاله الإمام البغدادي في «خزانته» (٣٨/١) المملوءة درراً بعد أن ساق الشاهدَ وكلام ابن النحاس: «ويُؤخَذ من هذا أنَّ الشاهدَ المجهولَ قائلُه وتتمتُه إنْ صدَرَ من ثقةٍ يُعتمَد عليه، قُبِلَ وإلَّا فَلا. ولهذا كانت أبياتُ سيبويهِ أصحَّ الشواهد؛ اعتَمَد عليها خلفٌ بعد سلفٍ، معَ أنَّ فيها أبياتاً عديدة جُهِل قائلُوها، وما عِيب بها ناقلُوها، وقد خَرَج كتابه إلى الناسِ والعلماءُ كثيرٌ، والعنايةُ بالعلم وتهذيبِهِ وكيدةٌ، ونُظِر فيه، وفُتِّش، فما طَعَنَ أحدٌ من المتقدمين عليه، ولا ادَّعى أنه أتَى بشِعرٍ مُنكرٍ!! وقد رَوَى في كتابه قطعةً من اللغةِ غريبةً، لَم يُدرِك أهلُ اللغة معرفةَ جميعِ ما فيها، ولا رَدُّوا حرفاً منها. قال الجرمي: نظرتُ في كتاب سيبويه، فإذا فيه ألفٌ وخمسون بيتاً؛ فأمَّا الألفُ فقد عرفتُ أسماء قائليها، فأثبتُّها، وأما الخمسون فلم أعرف أسماءَ قائليها. فاعترَفَ بعَجْزِه، ولم يَطعَنْ عليهِ بشيءٍ».

الشاهد فيه: قوله: «لعميد» حيث دخلتْ لامُ الابتداء ـ في الظاهر ـ على خبر (لكنَّ)، وجواز ذلك هو مذهبُ الكوفيين. والبصريون يأبون هذا وينكرونه. ولهم تخريج لهذا البيت. انظر ذلك في «شرح الرضي على الكافية» (٣٦٣/٤)، و«اللباب في علل البناء» للعكبري (٢١٧/١)، و«خزانة الأدب» (٣٨٦/١٠).

(١) قلت: اختلف في نسبة هذا الشاهد، فقد نسبه الصاغاني إلى عنترة بن عروس، أحد موالي بني ثقيف، ورواه الجوهري في «الصحاح»، وابن منظور في «اللسان»، ولم ينسباه. =

أمُّ الحُليسِ لَعجوزٌ شَهْرَبَهْ

على أن الأصل: لكن إنني، فقصر، كما يقال: علماء في: على الماء، وأيْشٍ في: أي شيء.

(ونُخفَّفُ المَكْسُورةُ) الهمزة لثقل التشديد، وكثرة الاستعمال، (فَيَلْزَمُهَا) أي: المكسورة بعد التخفيف (اللَّامُ) لجبر النقصان، أعملت أو أهملت. أما في الإهمال؛ فللفرق بين المخففة والنافية. وأما في الإعمال؛ فللطرد. والجمهور على عدم لزومها في الإعمال؛ لحصول الفرق بالعمل، وقال ابن مالك: يلزم اللام مع الإعمال عند خوف اللبس، وذلك في المبني والمقصور، واللام لام الابتداء، وعند أبي علي وأتباعه ليست هذه لام الابتداء، وإلا؛ لوجب التعليق في: إن علمتُم زيداً لقائماً، ولما دخلت فيما لا يدخله لام الابتداء، نحو:

إنْ قتلْـــــتَ لَمُســــلِماً[1]

= وهو من شواهد «التصريح» (١/ ١٧٤)، وابن عقيل (١٠١)، والأشموني (١/ ١٤١)، و«همع الهوامع» (١/ ١٤٠)، و«اللسان» شهرب.

المفردات الغريبة: أم الحليس: كنية الأتان، وهي أنثى الحمار. والحليس: تصغير حلس، وهو كساء رقيق يكون تحت البرذعة، وكنيت به هذه المرأة تشبيها لها بالأتان. شهربه: كبيرة طاعنة في السن. من اللحم: بدل اللحم، فـ «من» بمعنى البدل.

المعنى: يصف الراجز هذه المرأة بأنها عجوز كبيرة، لا تستطيع أكل اللحم وهضمه، فترضى بدله بلحم الرقبة، لسهولة مضغه، فالمضاف هنا محذوف.

(١) قلت: البيت من البحر الكامل، وهو لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية العَدَوية، ترثي زوجَها الزبيرَ بنَ العوَّام ﷺ، وتدعو على عَمرو بن جرموز قاتلِه. وهو بتمامه:

شَــلَّتْ يَمينُــكَ إنْ قتلْــتَ لَمُسْــلِماً * حلَّــتْ عليــك عُقُوبَــةُ المُتَعَمِّــدِ =

والجواب: إن التعليق إنما يوجب لو دخلت على المفعول الأول، وهاهنا ليس كذلك، ونحو:

إنْ قتلْـــــتَ لَمُســــلِماً

شاذٌّ.

(وَيجوزُ إلغاؤُهَا) عن العمل بعد التخفيف غالباً، نحو: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾[1]، ويجوز إعمالها، نحو: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾[2] بتخفيف إن، وعند الكوفيين: يجب إلغاؤها، والآية حجة عليهم.

(وَيجوزُ دُخُولُها) أي: إن بعد التخفيف (عَلَى فِعْلٍ مِن أفعَالِ المُبتدَأ) ككان وعلمت وأخواتهما؛ لئلا يخرج بالكلية عن أصلها، وحينئذ لا يلزم اللام إن كان ذلك الفعل دعاء؛ لأن الدعاء لا يدخل إن النافية، فلا لبس. (خِلَافَاً) أي: يخالف هذا القول خلافاً (للكُوفِيِّينَ فِي التَّعمِيمِ) أي: في تعميم دخولها على كل فعل، أو في الدخول على كل فعل، وتمسكوا بقوله:

بـــاللهِ ربِّـــكَ إنْ قَتلْـــتَ لمُســلِماً وجبـــتْ عليـــكَ عقوبـــةُ المُتعمِّـــدِ

= المعنى: أشَلَّ الله يدَكَ أيها القاتل؛ لأنك قتلتَ مسلماً، ووجبَتْ عليك عقوبةُ متعمِّد القتلِ.

الشاهد فيه: «إنْ قتلتَ لمسلماً» حيث وَلِيَ «إنْ» المخففة من الثقيلة فعلٌ ماضٍ غيرُ ناسخ، وذلك شاذٌّ لا يقاس عليه إلَّا عند الأخفش!

وهو من شواهد ابن عقيل (٣٨١/١)، و«أوضح المسالك» (٣٦٨/١)، و«شرح شذور الذهب» (٥١١/٢). وانظر قصة البيت في «خزانة الأدب» للبغدادي (٤٠٤/١٠).

(١) سورة يس، الآية: ٣٢.

(٢) سورة هود، الآية: ١١١.

وبقولهِ:

إنْ تَزِينُـــكَ لَنَفْسُـــكَ ❋ وإنْ تَشِـــينُكَ لَهِيَـــهْ[1]

وذلك عند البصرية شاذٌّ.

(وتُخَفَّفُ المَفتُوحَةُ فتَعمَلُ) [١٦١/أ] أن المفتوحة بعد التخفيف إبقاءً لعملها بعد التخفيف لقوة شبهها بالأفعال، (في ضَميرِ شأنٍ مُقدَّرٍ[2]، فتَدخُلُ) أن المفتوحة بعد التخفيف (علَى الجُمَلِ مُطلَقًا) سواء كان اسمية أو فعلية، (وشَذَّ إعمالُها في غَيرِهِ) أي: في غير ضمير الشأن، نحو:

فلَوْ أنْكِ في يومِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي ... فِراقَكِ لم أبْخَلْ وأنتِ صَدِيقُ[3]

---

(١) قلت: هو قولُ بعض العرب، إنْ: المخفَّفة وَلِيَها فعلٌ مضارعٌ غيرُ ناسخ، وذلك شاذ نادرٌ، فما وردَ منه لا يُقاسُ عليه. وقد أورده ابن عقيل قبل الشاهد (١٠٤)، وابن هشام في «أوضح المسالك» (٣٦٩/١)، و«مغني اللبيب» عقب الشاهد (٢١). وانظر «الأصول في النحو» لابن السراج (٢٦٠/١).

(٢) واعلم أنه يجب كونه ضميراً مقدراً، لكن كونه شأناً، أي: ضمير شأن؛ فليس بلازم كما زعم المصنف وغيره. سعد.

(٣) قلت: البيت مما أنشده الفراء، ولم يعزه إلى قائل معين. وهو من البحر الطويل.
صديق: يجوز أن يكون فعيلاً بمعنى مفعول، فيكون تذكيره مع أن المراد به أنثى قياساً، لأن فعيلاً بمعنى المفعول، يستوي فيه المذكر والمؤنثُ، والمفرد وغيره غالباً كجَرِيح وقَتِيل، ويجوز أن يكون فعيلاً بمعنى فاعل، ويكون تذكيرُه مع المؤنث جارياً على غير القياس.
المعنى: لو أنّك سألتِني إخلاءَ سبيلك قبل إحكام عُقدة النكاح بيننا، لم أمتَنع من ذلك، ولَبادرتُ به معَ ما أنتِ عليه من صِدق المودَّة لي، وخَصَّ يومَ الرخاء، لأن الإنسان قد لا يعزّ عليه أن يُفارق أحبابَه في يوم الكَرب والشِّدة.
والبيت من شواهد ابن عقيل (٣٨٤/١)، و«الإنصاف» لأبي البركات (٢٠٥/١)، و«الخزانة» (٢٤٦/٥). وانظر «جامع الدروس العربية» للغلاييني (٤٦٧).

(ويَلْزَمُهَا) أي: أن المفتوحة المخففة حال كونها مقرونةً **(مَعَ الفِعلِ)** و(مع) ظرف، أي: عند دخولها على الفعل المتصرف، بخلاف: ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾[1]، و﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾[2].

(السِّينُ) نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى﴾[3]، **(أو «سَوْفَ»)** نحو:

واعلَـمْ فعِلـمُ المـرءِ ينفعُـه ... أنْ سوفَ يـأتي كـلُّ مـا قُـدِرا[4]

(أو «قَدْ») نحو: ﴿لِيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُوا رِسَالَاتِ رَبِّهِمْ﴾[5]، **(أو حرفُ النَّفْيِ)** نحو: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾[6]، ومع الاسمية يجوز التصدر بلا، نحو: أشهد أن لا إله إلا الله، وبأداة الشرط، نحو: علمت من أن إن ضربك اضربه، أو بكم، نحو: علمت أن كم غلام لي، ويجوز التجرد عن ذلك، نحو قوله:

في فِتْيَةٍ، كسُيوفِ الهِنْدِ، قَدْ عَلِمُوا ... أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ[7]

(١) سورة النجم، الآية: ٣٩.

(٢) سورة الأعراف، الآية: ١٨٥.

(٣) سورة المزمل، الآية: ٢٠.

(٤) سبق تخريج البيت مفصلاً، فعُدْ إليه..

(٥) سورة الجن، الآية: ٢٨.

(٦) سورة طه، الآية: ٨٩.

(٧) **قلت**: البيت للأعشى ميمون بن قيس في «ديوانه» (١٠٩). وهو من البحر البسيط.
والنحويون أوردوه هكذا، والذي ثبتَ في «ديوانه» في عَجُزِ البيت:

أَنْ لَيْسَ يَدْفَعُ عَن ذِي الْحِيلَةِ الحِيَلُ

وأمّا العَجُز الذي أوردوه فليس فيه من كلام الأعشى إلّا قوله: (يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ) فإنّه عَجُزُ بيتٍ آخَرَ من القصيدة، وهو: =

(و«كأنَّ» للتَّشْبيهِ) نحو: كأنَّ زيداً الأسدُ، وقد يكون للتشكيك[١]، نحو: كأنك تمشي، (وتُخفَّفُ) كأن، (فَتُلْغَى) عن العمل، نحو:

وصـدر مشـرق النحـر * كـأن ثـدياه حقـان[٢]

(عَلَى الأَفْصَحِ). [ويجوز فيها التخفيف تقدير ضمير الشأن كالمفتوحة المخففة، كذا قالوا، ويجوز أن لا يقدر لعدم الداعي إليه].[٣]

= إِمَّـا تَرَيْنَـا حُفَـاةً لاَ نِعَـالَ لَنَـا * إِنَّـا كَـذلِكَ مَـا تَحْفَـى وَنَنْتَعِـلُ

والمعنى: هم بين فتيةٍ كالسّيوف الهنديّة في مَضائهم وجِدّتهم، وأنّهم مُوطّنون أنفسَهم على الموت، مُوقنون به؛ لأنّهم قد علِموا أنّ الإنسان هالكٌ سواءٌ كان غنياً أو فقيرًا.

والشّاهد فيه: (أنْ هالكٌ) حيث خفّفت (أنّ) وحُذف اسمها، والتّقدير: أنّهُ هالك؛ وجاء خبرُها جملةً اسميّة (كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ هَالِكٌ)، فـ(هَالكٌ) خبرٌ مقدّم لـ(كُلُّ). والبيت من شواهد سيبويه (١٣٧/٢)، و«مغني اللبيب» (٣١٤/١)، و«خزانة الأدب» (٤٢٦/٥).

(١) ويجيء للتحقيق، صرح به صاحب «مغني اللبيب».

قلت: قال ابن هشام في «مغني اللبيب» قبل الشاهد (٣٤٢): «وذكروا لـ(كأن) أربعة معان:

أحدها: وهو الغالب عليها والمتفق عليه التشبيهُ، وهذا المعنى أطلقه الجمهور لـ(كأن) وزعَم جماعة منهم ابن السيد البطليوسي أنه لا يكون إلَّا إذا كان خبرها اسماً جامداً، نحو: كأنَّ زيداً أسدٌ. بخلاف كأنَّ زيداً قائمٌ، أو في الدار، أو عندك، أو يقوم، فإنّها في ذلك كلّه للظنّ.

والثاني: الشك والظنن وذلك فيما ذكرنا، وحمل ابن الأنباري عليه: كأنك بالشتاء مقبلٌ، أي: أظنه مقبلاً.

والثالث: التحقيق، ذكره الكوفيون والزجاجي.

والرابع: التقريب، قاله الكوفيون وحملوا عليه: كأنك بالشتاء مقبلٌ، وكأنك بالفَرج آتٍ، وكأنّك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل».

(٢) سبق تخريج البيت مفصلاً.

(٣) ما بين معكوفتين زيادة من نسخة ج.

(و«لكِنَّ» للاستِدْراكِ) أي: لطلب درك السامع بدفع ما عسى أن يتوهمه، وهي مفردة، وقال الكوفيون: هي مركبة من لا وإنَّ المكسورة المقدرة بالكاف الزائدة، وأصلها: لا كإنَّ، فنقلت كسرة الهمزة إلى الكاف، فحذفت الهمزة. (يَتوسَّطُ) خبر مبتدأ محذوف (بينَ كلامَينِ مُتغايِرينِ) نفياً وإثباتاً (مَعْنَى) سواء كان النفي لفظاً، نحو: جاءني زيدٌ لكنَّ عَمراً لم يَجِئ، أو لا، نحو: زيدٌ حاضرٌ لكنَّ عَمراً مسافرٌ.

(وتُخفَّفُ) [١٦١/ب] لكنَّ (فَتُلْغَى) عن العمل، والأخفش ويونس أجازا إعمالها مخففة، ولا أعرف له شاهداً. كذا في الشرح[١].

(ويَجُوزُ مَعَهَا) أي: مع لكنَّ مشددة أو مخففة (الواوُ) وهي عاطفة للجملة على الجملة، وجعلها اعتراضية أظهر من حيث المعنى.

(و«لَيتَ» للتَّمنِّي) نحو:

لَيـتَ الشَّـبابَ يَعُـودُ يَوْمـاً[٢]

---

(١) قلت: قال السيوطي في «همع الهوامع» (٥١٨/١): «تُخفَّف (لكن) فلا تعمل أصلاً لعدم سماعه، وعُلل بمباينة لفظها للفظ الفعل، وبزوال موجب إعمالها، وهو الاختصاص، إذ صارت يليها الاسم والفعل، وأجاز يونس والأخفش إعمالها قياساً على إنَّ وأنَّ وكأنَّ».

(٢) قلت: قائله: أبو العتاهية إسماعيل بن القاسم المتوفى سنة (٢١١هـ) في «ديوانه» (٣٢).
وتمام البيت:
أَلَا لَيـتَ الشَّـبابَ يَعُـودُ يَومـاً * فـأُخبِرَهُ بمـا فَعَـلَ المَشِـيبُ
والشاهد فيه: قوله: (ليت الشباب يعود يوما) حيث جاءت (ليت) للتمني، وهو طلب ما لا طمع فيه، وعملت في الاسم نصباً، وفي الخبر رفعاً.
والبيت من البحر الوافر، ومن شواهد ابن عقيل (٣٤٦/١)، و«أوضح المسالك» (٣٢٨/١)، و«شرح قطر الندى» (١٤٨).

(وأجازَ الفرَّاءُ: «لَيتَ زيداً قائماً») بنصب الجزأين.

(و«لَعَلَّ» للتَّرَجِّي) نحو: لعل زيداً عالم.

والفرق بين التمني والترجي: أن المتمنى مستحيل ومستبعَد جداً، والمرجو ممكن جداً.

(وشَذَّ الجرُّ بِهَا) أي: بلعلَّ، نحو:

لَعَلَّ أبي المِغْوَارِ منكَ قريبُ[1]

وفي بيان المتعلق[2] حينئذ إشكالٌ.

---

(١) قلت: هذا عجز بيتٍ من الطّويل، وصدره:

فَقُلْتُ: ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً

وهو لكعب بن سعد الغنويّ، (جاهلي ت ١٠ق.هـ) ويُنسب لسهم الغنويّ.
والشّاهدُ فيه: (لعلّ أبي المغوار) حيث جرّ بـ(لعلّ) لفظ (أبي) على لغة عُقَيْلٍ، لأن (لَعَلَّ) تكونُ حرفَ جرٍّ في لغتهم. ويروى: (لعلّ أبا المغوار) ولا شاهد فيه على هذه الرّواية.
والبيت من شواهد «خزانة الأدب» للبغدادي (١٠/٤٢٦)، وابن عقيل (٣/٤)، و«اللمحة في شرح الملحة» للصايغ (١/٨٥)، و«اللسان»، مادة: علل. وانظر «جامع الدروس...» (٦٣٤).

(٢) وهو من قبيل الزوائد، لا يتعلق بشيء.
قلت: قال ابن هشام: «وزعَم الفارسي أنه لا دليل في ذلك؛ لأنه يحتمل أن الأصل: لعله لأبي المغوار منك جواب قريب، فحذف موصوفَ (قريب) وضمير الشأن، ولامَ لعلَّ الثانية تخفيفاً، وأدغم الأولى في لام الجر، ومن ثَم كانت مكسورة. ومن فتح فهو على لغةِ مَن يقول: المال لزيد بالفتح، وهذا تكلفٌ كثير، ولم يثبت تخفيف (لعل)، ثم هو محجوجٌ بنقل الأئمة أنَّ الجر بـ لعلَّ لغةُ قومٍ بأعيانهم». «مغني اللبيب» (٣٧٧).
وقال الزجاجي في «اللامات» (١٣١): «هذا شعرٌ قديم، ومثلُ هذا يُروى على شذوذه ولا يقاس عليه».

[الحروف العاطفة]

(الحُروفُ العاطِفةُ: الواوُ، والفاءُ، وثُمَّ، وحتّى، وأوْ، وإمّا، وأمْ، ولَا، وبَلْ، ولَكِنْ) قدَّم الواو؛ لكونها أصلاً في باب العطف، ولكونها لمطلق الجمع، وأعقبها بذكر ما يشاركها في الجمع، ثم قَدَّم منها الفاء على ما للتراخي والتدرُّج، وأخَّر حتى؛ لأنها للتدرج، فحقها التأخير، ثم ذكر ما لأحد الأمرين، وهي أوْ وإمَّا وأمْ، ثم عقَّب ما للنفي والإضراب والاستدراك. فاعرف.

(فالأَرْبَعةُ الأُوَلُ للجَمْعِ) بين المفردين في كونهما مسندَين، أو مسنداً إليهما، أو مفعولين، أو حالين، ونحو ذلك، وبين الجملتين في حصول مضمونهما.

فإن قلت: يعلم حصول مضمونهما بلا عطف أيضاً، فما فائدة العطف؟

قيل: الجملة الثانية بلا عطف يحتمل كونها بدلاً، وكون الأولى غيرَ مقصودة أو غلطاً، قالوا: ويفيد النص على كونهما مقصودين، وعدم كون الأولى غلطاً.

(فـ«الواوُ») الفاء للتفسير (للجَمْعِ مُطْلَقاً ولَا تَرتيبَ فِيهَا، و«الفاءُ» للتَّرتيبِ) مع الوصل، (و«ثُمَّ» مِثلُها) أي: مثل الفاء في الترتيب (بِمُهْلَةٍ) أي: مع مهلة، ومنها يفهم الوصل الذي في الفاء، (و«حتَّى» مِثلُها في التَّرتِيبِ) بمهلةٍ لكن الترتيب فيها [١٦٢/أ] مُعتَبر بحسب الذهن لا الخارج

بأن يكون تعلق ما تعلق به حتى لما قبلها أقرب وأولى عند الذهن من تعلقه بما بعده، وإن كان في الخارج متأخراً، نحو: مات كلُّ أبٍ لي حتى آدمُ. (ومعطوفها جزءٌ من متبوعه) حقيقة، نحو: أكلتُ السمكةَ حتى رأسَها، أو حكماً، نحو: نمتُ البارحةَ حتى الصباحَ، فإنه قريب من متبوعه. (ليُفيد) هذا العطف (قُوّةً) في المعطوف، نحو: قَدِم الجيشُ حتى الأميرُ، (أوْ ضعْفاً) نحو: قَدِم الحجَّاجُ حتى المُشاةُ، والظرف يتعلق بمفهوم الكلام، كأنه قال: يعطف بها جزء من المتبوع ليفيد قوة وضعفاً؛ لأن عطف الجزء على ما يتعلق بالنسبة جملة يكون من حيث المعنى تأكيداً، وتخصيص بعض الأجزاء بالتأكيد دون بعض لا يكون إلا بتحقق مميز له عن غيره من الأجزاء يوجب احتمالاً في ثبوت الحكم فيه من قوة أو ضعف. ولما استلزم صحة عطف الجزء هذا الاعتبار يفعل ذلك ليفيد ما هو من لوازم صحته، وهو القوة والضعف في تحمل تلك النسبة، وهذا مما هو ملحوظ في وضعه؛ إذ (حتى) وضعت للتدرج، أي: ليعطف بها جزء من المتبوع لإفادة هذا الغرض، وهذا وإن كان يتأتى في الواو وغيرها أيضاً، لكن لم يقصد في وضعها، وإذا أفاد هذا المعنى ما هو جزء حقيقة أفادها ما هو في حكم الجزء حكماً.

(و«أوْ» و«إمّا» و«أمْ» لأحد الشّيئين) أو الأشياء (مُبهماً) غير معيَّن، والفرق بين أوْ وإمَّا: أنك في (إمَّا) تبني أولَ كلامك على الشك، وفي (أو) تبدأ على القطع، ثم يظهر الشك. وفرقٌ آخر، وهو: أن يجيء (أو) بمعنى (إلى) و(إلا)، ويجيء أيضاً للإضراب، نحو قوله تعالى: [١٦٢/ب]

﴿مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[1]، ومعنى الإضراب في كلام الله تعالى: أن الأول كان إخباراً على ما عند الناس، فأضربَ عما يغلط عند الناس من عددهم، وقال: ﴿أو يزيدون﴾، أي: فأرسلنا إلى جماعةٍ عددُهم عند الناس مئةُ ألف، وليس كذلك، بل يزيدون، وكلُّ (أو) في غير الموجب، نحو: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾[2] على أصلها، والعموم مستفاد من وقوع

---

(١) سورة الصافات، الآية: ١٤٧. وتمامها: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾.

قلت: قال الفراء: (أو) هنا بمعنى (بل). قال ابن عصفور: والإضرابُ ذكره سيبويه في النفي، والنهي، إذا أعدت العامل. كقولك: لست بِشراً أو لست عَمراً، ولا تضرب زيداً أو لا تضربْ عَمراً. قال: وزعم بعض النحويين أنها تكون للإضراب، على الإطلاق. واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾، وبقوله: ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾. قال: وما ذهبوا إليه فاسدٌ! وقال ابن مالك: أجاز الكوفيون موافقتَها (بل) في الإضراب، ووافقهم أبو علي وابن بَرهان وابن جني.

حاصل هذا الخلاف أنَّ الكوفيين أجازوا أن تأتي (أو) للإضراب بمعنى (بل) ووافقهم عليه أبو علي الفارسي وابن برهان وابن مالك، وأن البصريين منعوا أن تكون (أو) للإضراب إلا بعد النهي أو النفي. ينظر في هذه المسألة «الكتاب» لسيبويه (٣/١٨٨)، و«معاني القرآن» للفراء (٢/٣٩٣)، و«المقتضب» للمبرد (٣/٣٠٤)، و«مجالس ثعلب» (١/١١٢).

قال ابن جني في «الخصائص» (٢/٤٦١): «فأما قول الله سبحانه: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ فلا يكون فيه (أو) على مذهب الفراء بمعنى (بل) ولا على مذهب قطرب في أنها بمعنى الواو. لكنها عندنا على بابها في كونها شَكّاً. وذلك أن هذا كلامٌ خرج حكايةً من الله ﷻ لقول المخلوقين. وتأويله عند أهل النظر: وأرسلناه إلى جمعٍ لو رأيتُموهم لقُلتُم أنتم فيهم: هؤلاء مائةُ ألف أو يزيدون».

(٢) سورة الإنسان، الآية: ٢٤.

قلت: (أو) هنا للإباحة وليست للتخيير، فلا يمتنع حينها الجمع بين المعطوفين، فيكون معنى الآية: ولا تطع منهم آثماً، ولا تطع منهم كفوراً، ولا تطع منهم آثماً وكفوراً. =

الاستفهام في سياق النفي.

(و«أَمْ» المُتَّصِلَةُ) احتراز عن المنفصلة، (لازِمَةٌ لِهَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ) ولو تقديراً، نحو:

لَعَمْرُكَ ما أَدري - وإنْ كنتُ دارِيًا - بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أمْ بثَمَانِ[1]

(يَلِيهَا) أي: يقرب أم المتصلة، ويتصل بها، دون الهمزة؛ لأن الهمزة غريقة في الاستفهام. (أَحدُ المُسْتَوِيَيْنِ، و) الأمر (الآخَرُ) يلي (الهَمْزَةُ) أي: همزة الاستفهام، نحو: أرجل في الدار أم امرأة، وأضرب زيد أم أكرم. (بَعدَ ثُبوتِ أَحَدِهِمَا) أي: أحد الأمرين عند المتكلم (لِطَلَبِ) متعلق (يليها) (التَّعْيِينِ، ومِن ثَمَّ) أي: ولأجل أن (أم) المتصلة يليها أحد المستوِيَيْنِ والآخَرُ الهمزة (لَمْ يَجُزْ:) تركيب («أَرَأَيْتَ زَيداً أَمْ عَمْراً»؟) حيث لم يلِ أحدَ المستويين الهمزة؛ لأن المستويين زيد وعمرو، ولم يلِها أحدهما، بل ولي رأيتَ، وهو ليس أحد المستويين.

= وقال الثعالبي في «فقه اللغة»: «أو بمعنى واو العطف». لكن الزجاج استدرك فقال: (أَو) هنا أَوْكَد منَ الواوِ، لأنَّ الواوَ إذا قُلْتَ: لا تُطِع زَيْداً وعَمْراً فَأَطاعَ أَحَدَهما كانَ غَيْر عاصٍ، لأنَّه أَمَرَه أَنْ لا يُطِيعَ الاثْنَيْن، فإذا قالَ: ولا تُطِع منهم آثماً أَو كفوراً، فـ(أَو) دَلَّتْ على أَنَّ كلَّ واحدٍ منهما أَهْلٌ أَنْ يُعْصَى.

(١) قلت: قائله: عمر بن أبي ربيعة المخزومي، وهو جاهلي، في «ديوانه» (٢٦٦)، وهو من البحر الطويل، ومن شواهد سيبويه (٢١٣)، و«خزانة الأدب» للبغدادي (١٢٢/١١)، و«المقتضب» للمبرد (١٩٧)، و«الكامل» له أيضاً (١٨٢/٢)، و«المفصل» للزمخشري (٤٣٨)، و«مغني اللبيب» لابن هشام (٥).

والشاهد فيه: (بسبع رمين أم بثمان) حيث حذفت همزة الاستفهام قبل (بسبع) للقرينة اللفظية وهي (أمْ). وانظر لزاماً «جامع الدروس العربية» للغلاييني (٣١٤).

وقال سيبويه: وهو جائز حسَنٌ، وأزيداً رأيت أم عَمراً، أحسنُ، ولعله اعتبر المعنى؛ إذ المعنى: أرأيت زيداً أم رأيتَ عَمراً. (ومِنْ ثَمَّ) أي: لأجل أنها لطلب التعيين؛ (كانَ جَوابُها) أي: أم المتصلة (بالتَّعيينِ) فيقال في جواب: أرجل في الدار أم امرأة: رجل، أو يقال: امرأة، بتعيين أحد الجنسين، أو بنفي كليهما؛ لاحتمال الغلط في اعتقاد المتكلم بتحقق أحدهما. (دُونَ نَعَمْ أَوْ لَا).

(والمُنْقَطعةُ كَـ«بَلْ» والهَمْزَةِ) أي: [١٦٣/أ] للإضراب عن الأول مع الشك في الثاني، (مِثْلُ:) تركيب («إِنَّهَا) أي: هذا القطيع (لَإِبِلٌ أَمْ شَاءٌ») أي: بل أهي شاءٌ، وهي الاستفهام المستأنف، فلا يلزم عطف الإنشاء على الإخبار، أو العطف بالتأويل؛ لأنه لما أضرب عن الأول، وشك في الثاني؛ كأنه قال بعد قوله: إنها لإبلٌ: ليست كذلك، وشك فيها، فقال: أم شاءٌ، أي: أهي غير شاء أم شاء، فيتناول على هذا الوجه أم المتصلة من حيث المعنى[1].

(وَ) كلمة («إمَّا» قَبلَ) ظرف (لازمة) (المَعْطُوفِ عَلَيهِ) بها (لَازِمَةٌ) استعمالاً (مَعَ «إمَّا») نحو: جاءني إما زيد وإما عمرو، ولوضعها بالبناء أول الكلام على الشك، وقد يقدر نحو:

---

(١) قلت: قال ابن هشام: «المُنْقَطِعَة هي الخالية من ذلك، ولا يُفَارِقها معنى الإضراب، وقد تقتضي مع ذلك استفهاماً حقيقياً نحو: إنَّهَا لإبِلٌ أَمْ شَاءٌ، أي: بل أهِيَ شَاءٌ. وإنما قَدَّرْنَا بعدها مبتدأ، لأنها لا تدخل على المفرد. أو إنكاريًا كقوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ﴾ أي: أَلَهُ البناتُ. وقد لا تقتضيه البتة نحو: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾ أي: بل هل تستوي؛ إذ لا يدخل استفهام على استفهام». «أوضح المسالك» (٣/٣٧٥).

تُلِمُّ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهدُهَا وإمَّا بِأَمواتٍ أَلَمَّ خَيالُهَا[١]

أي: إما بدار. (جَائِزَةٌ مَعَ «أَوْ») أي: إما مع أو، فيجوز أن يجعل كذلك بتصدير إما قبل المعطوف عليه بها، وبهذا يجعل دالة على عروض الشك.

---

(١) قائله: قائله: ذو الرُّمَّة، وهو في «ديوانه» (٣٣٧)، وفي «الخزانة» (٨٢/١١). وقيل: هو للفرزدق من قصيدة مدح بها سليمان بن عبد الملك. وصواب الرواية: تُهَاضُ بِدارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا...

تهاض: من: هاض يهيض هيضاً، أي: نكس بعد أن تماثل للشفاء. تقادم: طال الزمن.

المعنى: وصف الشاعر أنَّ نفسَه كلما قاربتِ البُرء، وطَمِع هو في أن تَندَمِلَ جروحُها ويَبرأ سِقامُها تعرَّضتْ للانتكاس، ورجعَتْ إلى الأسقام بأشدَّ مما كانت عليه؛ وذلك بسبب رؤية الدِّيار التي كانت مَسْرَحَ هَوَاه.

الشاهد فيه: «بدارٍ» أصله: إمَّا بدار قد تقادَمَ عهدُها، وإمَّا بأمواتٍ، فحُذفت «إمَّا» الأولى؛ اكتفاءً بـ(إمَّا) الثانية. والبيت من شواهد «مغني اللبيب» لابن هشام (٩٢)، و«همع الهوامع» للسيوطي (٢٠٩/٣).

قلت أيضاً: (أمْ) على نوعين مُتَّصلةٍ ومنقطعة.

فالمتصلة هي التي يكونُ ما بعدَها متَّصلاً بما قبلَها، ومشاركاً له في الحكم وهي التي تقعُ بعدَ همزةِ الاستفهام أو همزةِ التسويةِ، فالأولُ كقولك: «أعليٌّ في الدار أم خالدٌ؟» والثاني كقوله تعالى: ﴿سواءٌ عليهم أأنذرتَهم أم لم تُنذِرهم﴾. وإنما سُميت متصلةً؛ لأنَّ ما قبلَها وما بعدَها لا يُستغنى بأحدهما عن الآخر.

و«أم» المنقطعةُ هي التي تكونُ لقطعِ الكلام الأول واستئناف ما بعدَه. ومعناها الإضرابُ، كقوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾. والمعنى: (بل جعلوا لله شركاء)، قال الفرَّاءُ: يقولون: هل لكَ قِبَلنا حقٌّ؟ أم أنتَ رجلٌ ظالمٌ، يريدون: «بل أنت رجلٌ ظالمٌ» وتارة تَتضمَّنُ مَعَ الإضراب استفهاماً إنكارياً، كقوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ﴾؟ ولو قَدَّرت «أم» في هذه الآية للإضراب المحضِ، من غير تَضمُّنِ معنى الإنكار، لزمَ المُحال.

وذهب أبو علي إلى أن إما ليست بعاطفة؛ لتقدم الواو عليها، وتقدمها على المعطوف عليه.

وأجيب: بأن إما المتقدمة ليست بعاطفة، والواو زائدة لتأكيد العطف؛ لمجيئها غير عاطفة أيضاً، وجبت لمقارنتها غير العاطفة في التركيب، بخلاف لكن.

(و«لَا») لنفي الحكم عن مفرد بعد إيجابه للمتبوع، فلا يجيء إلا بعد الإيجاب، ولا يعطف بها إلا الاسم، وعطف المضارع بها نادر قليل؛ إذ هو موضوع لعطف المفردات.

(و«بَلْ») للإضراب، وهو جعل الأول موجباً أو غير موجب كالمسكوت عنه، يحتمل أن يكون صحيحاً أو غلطاً، كأنه غير مذكور أصلاً، وما بعدها في الموجب موجب بالاتفاق، وفي غير الموجب اختلاف، فما جاءني زيد بل عمرو ومعناه: بل جاء عمرو، وقيل: بل ما جاء عمرو.

(و«لَكِنْ») للاستدراك مع مغايرة [١٦٣/ب] ما قبلها لما بعدها نفياً أو إثباتاً من حيث المعنى كما مر في لكنَّ المشددة، (لِأَحَدِهِمَا) أي: لأحد الأمرين (مُعَيَّناً، و«لَكِنْ» لَازِمَةٌ للنَّفْيِ) وهي نقيضة لا، حيث لزم سبق الإيجاب، نحو: جاءني زيدٌ لا عمرٌو، واستعمالاً، مثاله: ما جاءني زيدٌ لكن عمرٌو، فنفي مجيء زيد باقٍ بحاله لم يكن الحكم به غلطاً منك، وإنما جئت بـ(لكن) دفعاً لتوهم المخاطب بأن عَمراً لم يجئ أيضاً.

[حروف التنبيه]

(حُرُوفُ التَّنْبِيهِ: «ألا»، و«أما»، و«ها») فألَا وأمَا لتوكيد مضمون الجملة، يبتدأ بهما الكلام لإيقاظ السامع؛ لتمكن الجملة في ذهنه، ويدخلان على الجملة خبريةً أو طلبية، أمراً أو نهياً أو استفهاماً أو تمنياً أو غير ذلك، دون المفرد، بخلاف (هَا)، فإنها تدخل المفردات، ويكثر في أسماء الإشارة، ويفصل بينها وبين اسم الإشارة: إما بالقسم، نحو: ها بالله ذا، وها لعمري ذا، وإما بضمير المرفوع المنفصل، نحو: ﴿هَا أَنتُمْ هَؤُلَاءِ﴾[1]، وإما بغيرهما فقليل، نحو:

فقلتُ: لَهُم هـذَا لها هَا وذَا لِيَا[2]

[حروف النداء]

(حُرُوفُ النِّدَاءِ: «يَا» أَعَمُّهَا) خبر مبتدأ محذوف، أي: هي أعمُّها،

---

(١) سورة آل عمران: الآية: ٦٦. وتمامها: ﴿هَا أَنتُمْ هَؤُلَاءِ حَاجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَاجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِ عِلْمٌ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾.

(٢) قلت: نسب كثيرون هذا البيت إلى لبيد بن ربيعة ومنهم الأعلم الشنتمري شارح شواهد سيبويه، قال البغدادي في «الخزانة»: لم أره في ديوان لبيد. والبيت من البحر الطويل، ومن شواهد سيبويه (١/ ٣٧٩)، و«المفصل» للزمخشري (٤٠٩)، و«المقتضب» للمبرد (١٢٤)، و«همع الهوامع» للسيوطي (١/ ٣٠٠). وصدره:

ونحـن اقتَسَـمْنا المَـالَ نِصـفَينِ بينَنـا

الشاهد فيه: تقديم (ها) التي للتنبيه على (ذا)، على أن الفصل بالواو بين (ها) و(ذا) قليل، والأصل: وهذا ليا. والتقدير: هذا لها، وهذا لي.

والجملة معترضة. وقال الزمخشري[1]: هي للبعيد. وما ذكره المصنف أولى؛ لاستعمالها في القريب والبعيد[2] على السواء. (و«أيا» و«هيا» للبعيد) أي: هما للبعيد، والجملة معترضة. (و«أي» والهمزةُ للقريب) و«وا» للندبة، وقد يستعمل للنداء.

[حروف الإيجاب]

(حُروفُ الإيجَابِ) لو أريد بالإيجاب: إيجاب النفي السابق؛ لم يتناول: نعم وغيرها، ولو أريد: إثبات ما قبلها، أي: تقريره وتحقيقه كما هو نفياً وإيجاباً؛ لم يتناول بلى، والظاهر: أنه أسماها إيجاباً تغليباً، وإلا؛ فنعم مقررة لما سبق نفياً وإيجاباً.

(نَعَمْ، وبَلَى، وأَجَلْ، وإِيْ، وجَيْرِ) بالفتح والكسر، (وإنَّ).

(فـ«نَعَمْ») الفاء للتفسير، وفيها أربع لغات: نَعَم بفتحتين، ونعِم بكسر العين، ونِعِم بكسرتين، ونَحم بفتح النون وقلب العين، وجاء (مُقَرِّرَةً) [١٦٤/ا] أي: محققة (لِمَا سَبَقَها) إثباتاً أو نفياً، ولم يقل: لتصديق ما سبقها؛ لأن التصديق إنما يكون للخبر، ونعم يعم القسمين: الخبر والاستفهام، فهي في جواب: أقام زيد وفي جواب: ألم يقم زيد، بمعنى:

(١) قلت: في «المفصل في صنعة الإعراب» (٤١٣). وكلامه: «حروف النداء/ ألفاظها: وهي: يا، وايا، وهيا، وأي، والهمزة، ووا. فالثلاثة الأُوَل لنداء البعيد، أو مَن هو بمنزلته مِن نائمٍ أو سَاهٍ، فإذا نُودي بها مَن عَدَاهم فلِحرصِ المنادى على إقبال المدعو عليه، ومُفاطنته لما يدعوه له. وأي، والهمزة للقريب. ووا للندبة خاصة».

(٢) في ج: القرب والبعد.

لم يقم، وبلى في جوابه بمعنى: قام زيد، فمعنى بلى في جواب: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾[١]: أنت ربنا، ولو قيل في موضع بلى هنا: نعم؛ لكان كفراً، وهذا قول ابن عباس رضي الله عنهما. وقيل: يجوز استعمال نعم أيضاً؛ لجعلها تصديقاً للإثبات المستفاد من إنكار النفي، ويؤيد هذا القول: ما ورد في حديث الخثعمية من قولها: نعم بعد قوله ﷺ: «لو كان على أبيكِ دين فقضيته أما كان تقبل منكِ منه»[٢]، [قالت: نعم، فقال النبي ﷺ: «فدَينُ الله أحقُّ»][٣] فإنه إيجاب للقبول، ولا تصديق للنفي، وقد اشتهر هذا

(١) سورة الأعراف، الآية: ١٧٢. وهي: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ شَهِدْنَآ...﴾.
قلت: أي: بَلى أنتَ ربُّنا. بخلاف «نَعَمْ وأجَلْ» فإنَّ الجوابَ بهما يَتبعُ ما قبلَهما في إثباتِه ونفيِه، فإن قلتَ لرجلٍ: «أليسَ لي عليكَ ألفُ دِرهَم؟» فإن قالَ: «بَلَى» لزِمَهُ ذلكَ، لأنَّ المعنى «بَلى لَكَ عليَّ ذلكَ»، وإن قال «نَعَمْ» أو «أَجلْ» لم يَلزمهُ، لأنَّ المعنى: «نَعَم ليسَ لكَ عليَّ ذلك». والفَرْقُ بيْنَ «بلَى» و«نعَمْ» تأتي بعد النَّفيْ والإثبات. فإذا قِيلَ: «ما قامَ زَيْدٌ» فَتَصْدِيقُهُ نعم، وتكذيبُه: بَلَى.

(٢) قلت: حديث صحيح، أخرجه أحمد في «مسنده» (١٦١٢٥)، وأبو يعلى في «مسنده» (٦٨١٢)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٢٥٤٥)، والبيهقي في «السنن» (٣٢٩/٤)، وابن عبد البر في «التمهيد» (٣٩٠/١) و(١٣٢/٩). وهذا السائل من خثعم، وقد سماه الحافظ ابن حجر العسقلاني في «فتح الباري» (٦٨/٤): حُصين بن عوف الخثعمي. والحديث كما عند أحمد: عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ مِنْ خَثْعَمٍ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّ أَبِي أَدْرَكَهُ الْإِسْلَامُ، وَهُوَ شَيْخٌ كَبِيرٌ لَا يَسْتَطِيعُ رُكُوبَ الرَّحْلِ، وَالْحَجُّ مَكْتُوبٌ عَلَيْهِ، أَفَأَحُجُّ عَنْهُ ؟ قَالَ: «أَنْتَ أَكْبَرُ وَلَدِهِ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أَبِيكَ دَيْنٌ فَقَضَيْتَهُ عَنْهُ، أَكَانَ ذَلِكَ يُجْزِئُ عَنْهُ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَاحْجُجْ عَنْهُ».

(٣) ما بين معكوفتين زيادة من نسخة ج.

للعرب. كذا في الشروح.

(و«بَلَى» مُخْتَصَّةٌ بِإِيجَابِ النَّفْيِ) أي: بنقض النفي السابق، وجعله إيجاباً خبراً أو استفهاماً، فلا يقع بعد الإيجاب، ولا بعد النفي لتصديق النفي، بل لجعلها إيجاباً، وشذ استعمالها لتصديق الإيجاب، نحو قوله:

وَقَدْ بَعُدَتْ بالوَصْلِ بَيْنِي وبينَها   بَلَى، إنَّ مَنْ زَارَ القُبورَ لَيَبْعِدَا[1]

أي: لَيَبْعُدَنْ، بالنون الخفيفة.

(و«إِيْ» إِثْبَاتٌ) أي: حرف مثبتة (بَعْدَ الاسْتِفْهَامِ) وذكر بعضهم: أنها تجيء لتصديق الخبر أيضاً، وذكر ابن مالك: أن (إي) بمعنى: نعم، وهذا مخالف لما ذكره الشيخ ابن الحاجب ﷺ. (وَيَلْزَمُهَا القَسَمُ) أي: لا يستعمل إلا مع القسم، فيقال: إي والله، و﴿إِي وَرَبِّي﴾[2]، ولا يصرح

---

(١) قلت: قال البغدادي في «خزانة الأدب» بعد أن استشهد بالبيت (١١/٢٢٢): «وهذا البيت لم أعرفه ولم أنظره إلا في هذا الشرح». أي: «شرح الرضي على الكافية» (٤/٤٢٨).
واستعمال (بلى) في البيت لتصديق الإيجاب: شاذٌّ، وكان القياس (نعم). وزعم الفرَّاء أن أصلها (بَلْ) زِيدَت عليها الألفُ للوقف، فلذا كانت للرجوع عن النفي، كما كانت (بل) للرجوع عن الجَحْد في: ما قام زيدٌ، بل عَمْرو.

(٢) سورة يونس، الآية: ٥٣. وتمامها: ﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ وَمَا أَنتُم بِمُعْجِزِينَ﴾. قلت: في «تاج العروس» للزَّبيدي، مادة: أي: «وفي الصِّحاحِ: إِيْ كلمةٌ تتقدَّمُ القَسَمَ مَعْناها بلى، تقولُ: إي ورَبِّي، وإي والله.
وقالَ اللَّيْثُ: إيْ يمينٌ، ومنه قَوْلُه تعالى: ﴿قُلْ إِي وَرَبِّي﴾، والمعْنَى: إي والله.
وقالَ الزجَّاجُ: المعْنَى: نَعم ورَبِّي.
وقالَ الأزهريُّ: وهذا هو القَوْلُ الصَّحِيحُ، وقد تكرَّرَ في الحديثِ: إي واللهِ، وهي بمعْنَى نَعَم، إلاَّ أنَّها تَخْتَصُّ بالمجيء مع القَسَم إيجاباً لِمَا سَبَقَه مِنَ الاسْتِعْلامِ».

الفعل بعدها، فلا يقال: إي وأقسمت بربي. وفي: إي ها الله ذا إذا تجرد عن هاء التنبيه وجوه: حذف الياء للساكنين، وتحريكها، والجمع بين الساكنين مبالغة في المحافظة على حرف الإيجاب بصون آخرها من التحريك، والحذف وإن كان [١٦٤/ب] يلزم اجتماع الساكنين على غير حده؛ لكونها في كلمتين إجراء لهما مجرى كلمة واحدة، وهذا أيضاً من خصائص لفظ الله.

(و«أَجَلْ»، و«جَيْرِ»، و«إِنَّ» تصديقٌ للمُخْبِرِ) سواء كان الخبر موجباً أو منفياً، ولا يقع بعد الاستفهام وسائر ما فيه معنى الطلب، وقد جاء إنَّ لتصديق الدعاء أيضاً، نحو قول ابن الزبير لمن قال: لعن الله ناقة حملتني إليك: إنَّ وراكبها[1]، أي: لعن الله تلك الناقة وراكبها، وهذا خلاف ما ذكره المصنف من كون إنَّ تصديقاً للمخبر. وقوله:

بَكَـرَ العَـوَاذِلُ فِـي الصَّـبَا ... حِ يَلُمْنَنِـي وأَلُومُهُنَّـهْ

ويَقُلْـنَ: شَـيبٌ قَـدْ عَـلَا ... كَ وقَـدْ كَبِـرْتَ فقلـتُ: إنَّـهْ[2]

---

(١) قلت: قال الفراهيدي في كتاب «العين» (٣٩٨/٨): «وبلغنا عن عبدِ الله بن الزُّبَيْر أن أعرابياً أتاه، فسأله فحَرَمَه، فقال: لَعَنَ اللهُ ناقةً حملتْنِي إليك! فقال ابنُ الزُّبير: إنَّ وراكِبَها، أي: أَجَلْ». ومثله في «لسان العرب» لابن منظور، مادة: أنن، و«البيان والتبيين» للجاحظ (٣٥٠/١).

(٢) قلت: من مجزوء الكامل، قائله: عُبيدُ الله بنُ قيس الرُّقَيَّات، «الدّيوان» (٦٦)، وهو من شواهد سيبويه (٢٠٨/١)، و«خزانة الأدب» للبغدادي (٢٢٧/١١)، و«مغني اللبيب» لابن هشام (٥٠). وفي بعض المصادر كـ«اللمحة في شرح الملحة» للصايغ (٩٩/١): بَكَرَ الْعَوَاذِلُ فِي الصَّبُوحِ. انظر كلاً من «جامع الدروس العربية» للغلاييني (٧٩١)، و«معجم القواعد العربية» للشيخ الدقر (١١١).

=

يحتمل أن يكون للتصديق، والهاء هاء السكت، ويحتمل أن يكون من الحروف المشبهة، والهاء ضمير، والخبر محذوف، أي: إنه كذلك.

[حروف الزيادة]

(حُروفُ الزِّيَادةِ) أي: التي من شأنها أن تقع زيادةً، لا أنها لا تقع إلا زيادةً، وسميت حروفَ الصلة أيضاً، وفائدتُها في الكلام: التأكيد، وتزيين النظم، أو كلاهما، وسميت زائدة؛ لكونها زائدة على أصل المعنى.

(«إِنْ»، و«أَنْ»، و«مَا»، و«لَا»، و«مِن»، و«البَاءُ»، و«اللَّامُ»).

(فـ«إِنْ» مَعَ «ما» النَّافِيَةِ) أي: زيادة (إن) حاصلة مع (ما) النافية كثيراً لتأكيد النفي، ويجوز في (ما) و(لا) عند إرادة اللفظ الحكاية والإعراب، وحينئذ يضعَّف بزيادة ألف مجعولة همزة للساكنين. (وقَلَّتْ) إنْ، أي: زيادتُها بحذف المضاف من الضمير، أو الضمير عائد إلى زيادتها؛ إذ التقدير: قلَّتْ زيادة إنْ حالَ كونها مصاحبةً (مَعَ «مَا» المَصْدَرِيّةِ) نحو: انتظرْ ما إنْ جلسَ القاضي، (و«لَمَّا») عطف على (المصدرية)، نحو: لما إنْ قام زيد، والكثير بعد لما زيادة أنْ.

= والشّاهدُ فيه: (إنَّهْ) حيث جاءتْ (إنّ) بمعنى (نعَمْ)، والهاء على ذلك هي: هاء السكت.
هذا، وإن الشاعر هو: عُبيد الله بن قيس: شاعر قريش في العصر الأموي، كان مقيماً في المدينة، وقد ينزل الرقة. وخَرَج مع مصعب بن الزبير على عبد الملك بن مروان، أكثرُ شعره الغَزَل، وله مدح وفخر. ولُقّب بابن قيس الرقيات؛ لأنه كان يتغزل بثلاثِ نسوة، اسم كل واحدة منهن: رقية.
توفي سنة (نحو ٨٥هـ). ينظر «الشعر والشعراء» لابن قتيبة (٢١٢)، و«خزانة البغدادي» (٣/ ٢٦٥-٢٦٩).

(و«أَنْ» مَعَ «لَمَّا») أي: أن المفتوحة الزائدة كائنة مع (لما)، نحو: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾[١]، (وبينَ «لَوْ») عطف على (لما) (والقَسَمِ) نحو: والله أنْ لو قامَ زيدٌ قمتُ. (وقَلَّتْ) [١٦٥/أ] زيادتها أو مجيءُ (أنْ) الزائدة (مَعَ الكافِ) كَأَنْ ظَبْيَةٍ[٢]، وقد يزاد مع حروف الإنكار، نحو: انبه،[٣] وليست في قوله تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ﴾[٤]، و﴿أَنْ لَوِ اسْتَقَامُوا﴾[٥]، وأمرته أنْ قُم، زائدة كما توهم بعضهم، بل الأولان مخففتان، والثالث مفسرة.

(وَ) يزاد («ما» مَعَ «إذا») أو زيادة (ما) كائنة مع إذا، نحو: إذَا ما تخرجُ أخرجُ، (و«مَتَى») نحو: متى ما تذهبْ أذهَبْ، (و«أيٍّ») نحو: ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾[٦]، (و«أينَ») نحو: أينما تجلسْ أجلِسْ، ومع

(١) سورة يوسف، الآية: ٩٦.

(٢) قلت: قطعة من بيت قاله كَعْب بن أرقم اليشكري:

وَيَوْمــاً تُوافِينَـــا بِوَجْــهٍ مُقَسَّـــمٍ * كَـأَنْ ظَبْيَــةٍ تَعْطُــو إِلَــى وَارِقِ السَّــلَمْ

يُروى برفع (ظَبيةٌ) على حذفِ الاسم، أي: كأنّها. وبالنصب على حذفِ الخَبر، أي: كأنَّ مَكانها ظَبيةً، وبالجر على الأصل (كظبيةٍ) وزيدتْ (أنْ) بينهما. والبيت من شواهد سيبويه (١١٩)، و«أوضح المسالك» (٣٧٧/١). وانظر «خزانة الأدب» للبغدادي (٤٤٠/١٠).

(٣) لم أهتد إلى قراءة هذه الكلمة في النسخ الثلاث التي اعتمدتُ عليها، وما تم رسمه رُسم كما هو. ثم رأيت في «شرح الرضي»: أنا أنيه. وفي موضع آخر منه (٥٠٣/٤): «ومنه حكاية سيبويه: سمعنا من قيل له: أتخرج إذا أخصبت البادية؟ فقال: أأنا إنيه، منكراً لرأيه أن يكون على خلاف ذلك».

(٤) سورة الأعراف، الآية: ١٨٥. وتمامها: ﴿وَأَنْ عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾.

(٥) سورة الجن، الآية: ١٦. وتمامها: ﴿وَأَلَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَاهُمْ مَاءً غَدَقًا﴾.

(٦) سورة الإسراء، الآية: ١١٠.

(أيّان) قليل (و«إنْ») نحو: إنْ ما انطلقتَ انطلقتُ (شرْطاً) أي: حال كونها أدوات شرط أو ذوات الشرط، أو وقت إفادة الشرط، وهو قيد لجميع ما ذكر؛ لأنها كلها تستعمل شرطاً وغير شرط. (وَ) مع (بَعضِ حُروفِ الجرّ) نحو: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾[١]، و﴿مِمَّا خَطِيٓـَٔاتِهِمْ أُغْرِقُوا﴾[٢]، (وقَلَّتْ) زيادة ما كائنة (مَعَ المُضَافِ) نحو: لا سيما زيدٍ، أي: لا سيَّ زيد، وغضبتُ من غير ما جرم، ومثل: ﴿مَا أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾[٣].

(و«لَا») كائنة (مَعَ الوَاوِ) العاطفة (بَعدَ النَّفْيِ) نحو: ما جاءني زيدٌ ولا عمرو، ولو معنًى، نحو: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾[٤]، وكذا النهي، نحو: لا تَضربْ زيداً ولا عَمْراً. (وبَعْدَ) عطف على قوله: (مع الواو) ولا على قوله: (بعد النفي)؛ لفساد المعنى. («أنِ» المَصْدَرِيَةِ) نحو قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾[٥]، أي: أن تسجد. (وقَلَّتْ) أي: قلَّ مجيء (لا) الزائدة، أو زيادةُ لا (قَبلَ أُقسِمُ) نحو: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾[٦]، و﴿لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾[٧]، والسرُّ في زيادتها: التنبيهُ على جَلَاء

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٥٩.

(٢) سورة نوح، الآية: ٢٥. وتمامها: ﴿مِمَّا خَطِيٓـَٔاتِهِمْ أُغْرِقُوا فَأُدْخِلُوا نَارًا فَلَمْ يَجِدُوا لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنصَارًا﴾.

(٣) سورة الذاريات، الآية: ٢٣.

(٤) آخر سورة الفاتحة، الآية: ٧.

(٥) سورة الأعراف، الآية: ١٢. وتمامها: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ﴾.

(٦) سورة القيامة، الآية: ١.

(٧) سورة البلد، الآية: ١.

القضية، حيث يُستغنَى عن القسَمَ، فتبرز لذلك في صورةِ نفيِ القَسَم. (وشَذَّتْ) زيادتُها، أو مجيء الزيادة كائنة (مَعَ المُضاف) نحو:

في بِئْرِ لا حُورٍ سَرَى ومَا شَعَرْ[1]

(١) قلت: قائله: العجّاج، وعجزه:

مِـن إفْكِـهِ حتَّـى إذا الصُّبْحُ جَشَـرْ

وهذا من أرجوزة طويلة للعجّاج في مدح عمر بن عُبيد الله، وكان قد وجَّهه عبدُ الملك ابن مروان لقتال بعض المتمردين من الخوارج، والحور: المهلكة التي يهلك فيها السائر. الحُورُ، بالضَّمّ: الهَلَاكُ والنَّقْصُ.

والحَوْرُ: النُّقْصَانُ بعد الزِّيادة؛ لأنَّه رُجُوعٌ مِنْ حَالٍ إلى حال.

والحَوْرُ: ما تَحْتَ الكَوْرِ من العِمَامَة. يقال: حَارَ بعد ما كَارَ، لأنَّه رُجوع عن تكْويرِها. ومنه الحَديث: «نَعُوذُ بالله من الحَوْر بعد الكَوْر».معناه: من النّقصان بعد الزِّيادة. وقيل مَعْنَاه: مِنْ فَسَادِ أُمُورِنَا بعد صَلاحِهَا، وأَصْلُه من نَقْض العِمَامَة بعد لَفِّهَا... انظر «تاج العروس» للزبيدي، مادة: حور.

قال البغدادي في «خزانته»: (٤/٤٨-٤٩) على أنّ (لا) فيه زائدةٌ لفظاً ومعنى، أوّلُ مَن قال بزيادتها في هذا البيت أبو عُبيدة، وتَبِعَهُ جماعة منهم ابن دُريد في «الجمهرة» قال فيها: ومن أمثالهم: حورٌ في محارة. يضرب للرجل الذي لا يعرف وجه أمره، وأنشد هذا البيتَ، وقال: (لا) هنا لغو. ومنهم أبو منصور الأزهريّ في «التهذيب». وقال أيضاً: «وذهبَ جماعة إلى أنّ (لا) هنا نافيةٌ لا زائدةٌ أوّلهم الفرّاء».

قلت: والحديث المشار إليه في «تاج العروس» قد رواه أحمد في «مسنده» (٢٠٧٨١) بإسناد صحيح على شرط مسلم. وتمام الحديث: عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَرْجِسَ، أَنَّهُ كَانَ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا سَافَرَ قَالَ: «اللهُمَّ أَنْتَ الصَّاحِبُ فِي السَّفَرِ، وَالْخَلِيفَةُ فِي الْأَهْلِ، اللهُمَّ اصْحَبْنَا فِي سَفَرِنَا، وَاخْلُفْنَا فِي أَهْلِنَا، اللهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ وَعْثَاءِ السَّفَرِ، وَكَآبَةِ الْمُنْقَلَبِ، وَمِنَ الْحَوْرِ بَعْدَ الْكَوْرِ، وَدَعْوَةِ الْمَظْلُومِ، وَسُوءِ الْمَنْظَرِ فِي الْأَهْلِ وَالْمَالِ»، قَالَ: وَسُئِلَ عَاصِمٌ عَنِ الْحَوْرِ بَعْدَ الْكَوْرِ؟ قَالَ: «حَارَ بَعْدَ مَا كَانَ». وأخرجه عبد بن حميد (٥١١)، والترمذي (٣٤٣٩)، والنسائي في «الكبرى» (٨٨٠١)، وفي «عمل اليوم والليلة» (٤٩٩)، وابن خزيمة (٢٥٣٣).

أي: في بئر الهلاك، وذهب بالليل وما علم.

(و«مِنْ» و«الباءُ» و«اللامُ») الزائدة (تقدم ذكرُها) أي: ذكر زيادتها في باب [١٦٥/ب] حروف الجر.

[حرفا التفسير]

(«حَرْفَا التَّفْسِيرِ»: «أيْ») وهو تفسير لكل مبهم مفرد، كجاء زيد؛ أي: أبو عبد الله، أو جملة، نحو:

وَتَرْمِينَنِي بِالطَّرْفِ، أَيْ، أَنْتَ مُذْنِبٌ
وَتَقْلِينَنِي، لكِنَّ إِيَّاكِ لا أَقْلِي[١]

(و«أنْ» مُخَصَّصةٌ بِمَا) أي: بفعلٍ (في مَعْنَى القَوْلِ) ظرفية اعتبارية، أو على القلب، ولا يقع بعد صريح القول، ولا بعد ما ليس بمعناه، بل ما كان بمعناه كالأمر والنداء والكناية[٢] ونحوها، بشرط أن يكون ما بعدها غير متعلق بما قبلها بخبرية أو عمل، فقوله: ﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[٣] ليست أنْ فيه مفسرة؛ لكون ما بعدها خبراً لما قبلها، ونحو قوله تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾[٤] تفسير للأمر، لا

---

(١) قلت: لم يسمَّ قائله، وهو في «الخزانة» للبغدادي (١١/٢٥٥)، و«مغني اللبيب» لابن هشام (١٢٢)، و«المفصل» للزمخشري (٤٢٧)، و«الجنى الداني» للمرادي (٣٩).
الشاهد فيه: قوله: (أيْ: أنت مذنب) حيث وقعت (أيْ) تفسيرَ لمضمون الجملة التي قبلها. وانظر «جامع الدروس العربية» للغلاييني (٦٩٢).

(٢) في ج: الكتابة.

(٣) سورة يونس، الآية: ١٠.

(٤) سورة المائدة، الآية: ١١٧.

للقول والفعل قبل أنْ إما[1] حذف منه مفعول عام، وهو يفسره، أو منزل منزلة اللازم المحتاج إلى التفسير، فمعنى قوله: ﴿وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ﴾[2] أي: وناديناه بشيء أو بلفظ هو قولنا: يا إبراهيم، أو يقال: معنى: ﴿ناديناه﴾: فقلنا النداء، فاحتاج إلى بيان المنادى له، ففسره مستأنفاً، فقال: ﴿يا إبراهيم﴾، وقد يذكر المفعول العام، نحو: كتبت إليه ما ينفعه أنْ قُم، وأمر له بما يفلح به أنْ آمِنْ بالله، ونحو قوله تعالى: و﴿أَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰ * أَنِ اقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ﴾[3].

[حروف المصدر]

(حُرُوفُ المَصْدَرِ) أي: حروف تجعل الجملة مصدراً، فالإضافة بأدنى ملابسة.

(«مَا»، و«أَنْ»، و«أَنَّ») وقد جاء: (كي) و(لو) مصدريتين في بعض الاستعمالات.

(فالأَوَّلَانِ) أي: ما وأنْ (للفِعْلِيَّةِ) وهذا عند سيبويه، وجوَّز غيره بعد (ما) المصدرية الاسمية أيضاً، كقوله:

أَعَلاقَـةً أمَّ الوُلَيِّـدِ بعـدَ مَـا ... أَفْنَانُ رَأْسِكِ كالثَّغَامِ المُخْلِسِ[4]

(١) في ج: قبل أن ما.

(٢) سورة الصافات، الآية: ١٠٤.

(٣) سورة طه، الآيتان: ٣٨-٣٩. وأولها: ﴿إِذْ أَوْحَيْنَا...﴾.

(٤) قلت: قائله: المَرَّارُ بن سعيد الفَقْعَسِي، أبو حسَّان: شاعر إسلامي، من شعراء الدولة الأموية. يخاطِبُ نَفْسَه.

=

وأمَّا (أنْ) ففعلها فعل متصرف لا غير، ماضياً أو مضارعاً، وأجاز سيبويه كونه أمراً أو نهياً.

(و«أنَّ» للاسْمِيَّةِ) أي: للجملة الاسمية خاصة، إلا إذا خففت أو كُفَّتْ بـ(ما)، فيجوز فيها الإلغاء، [١٦٦/أ] ويعمل في جزئيتها، ويجعلها مصدراً، وقد عرفت كيفية ذلك.

[حروف الحض]

(حُروفُ التَّحْضِيضِ) أي: حروف تدل على التحريض على الفعل الآتي، وإذا دخلت على الماضي؛ أفادت التنديم والتوبيخ على ما فات[1].

(«هَلَّا»، و«أَلَّا»، و«لَوْمَا»، و«لَوْلَا»).

العَلَاقة: الحُب. والوُلَيِّد: تصغير الوليد، والأفنان في الأصل: الغصون، وأراد بها هاهنا: خصل الشعر. والثغام: نبتٌ أبيضُ. يصفُ عُلُوَّ سِنِّهِ، وأنَّ الشَّيْبَ جَلَّلَ رأسَهُ، فلا يَليق به اللَّهوُ والصبا. أمَّ الوُلَيِّد: منصوبٌ بعَلاقةٍ على أنَّه مفعوله.

وهو من البحر الكامل، ومن شواهد سيبويه (١١٩)، و«المقتضب» للمبرد (٧٢)، و«الكامل» له (٢٦٩/١)، و«مغني اللبيب» لابن هشام (٥٨٢).

(١) قلت: قال الشارح الرضي رحمه الله تعالى: «اعلم أنَّ معناها ـ حروف التحضيض ـ إذا دخلتْ في الماضي: التوبيخ واللوم على ترك الفعل، ومعناها في المضارع: الحض على الفعل والطلب له، فهي في المضارع بمعنى الأمر. ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات، إلا أنها تستعمل كثيراً في لوم المخاطب على أنه ترك في الماضي شيئاً، يمكنه تداركه في المستقبل، فكأنها من حيث المعنى، للتحضيض على فعل مثل ما فات، وقلما تستعمل في المضارع، أيضاً، إلا في موضع التوبيخ واللوم على ما كان يجب أن يفعله المخاطَب قبل أن يُطلب منه، فإن خلَا الكلامُ من التوبيخ، فهو العرض، فتكون هذه الأحرف للعرض».

(لَهَا صَدْرُ الكَلَامِ) لدلالتها على أحد أنواع الكلام، فتصدر لتدل من أول الأمر على أن الكلام من ذلك النوع. (وتَلْزَمُ الفعل لفظًا) نحو: هلا تضرب زيداً، (أَوْ تَقْدِيرًا) نحو: هلا زيداً تضربه، وقد جاء الاسمية بعدها في الضرورة، نحو قوله:

يَقُولُـونَ: لَيلَـى أَرسَـلَتْ بشَـفَاعةٍ إلَـيَّ

فهـلَّا فهـلَّا نفـسُ لَيلَـى شَـفِيعُها[1]

[حرف التوقع]

(حَرفُ التَّوقُّعِ: «قَدْ») أي: يكون ما بعدها متوقَّعاً، كقولك لمن يتوقع ركوب الأمير وينتظره: قد ركب الأمير، وقد يحذف الفعل بعد

---

(١) قلت: ورد البيت في المصادر مختلفاً عما هو عليه هنا:

وَنُبِّئْـتُ لَيْلَـى أَرْسَـلَتْ بِشَـفَاعَةٍ * إِلَـيَّ فَهَـلاَّ نَفْـسُ لَيْلَـى شَـفِيعُهَا

كذا ورد في «أوضح المسالك» (١٢٩/٣)، و«مغني اللبيب» وكلاهما لابن هشام (١١٧)، و«الخزانة» للبغدادي (٥٩/٣). وقائله: قيس بن المُلوَّح، وهو في «ديوانه» (ص١٩٥). البيت مما أورده أبو تمام في الحماسة، وينسب إلى مجنون بني عامر (٢/ ٨٩) ولم ينسبه. وهو من البحر الطويل.

نُبِّئْتُ ـ بالبناء للمجهول ـ: أُخبِرتُ. أرسلَتْ بشفاعةٍ: الشفاعة هي التوسلُ ابتغاءَ الخير، والذي يكون منه التوسلُ يُسمَّى: الشفيعَ، والذي أراده من الشفاعة: هو الأمر الذي حَمَله رسولُها، فلذلك عُدِّي الفعلُ بالباء.

الشاهد: قوله: (فهلَّا نفسُ ليلى) فإنَّ قوله: (نفسُ ليلى) مبتدأ، وشفيعُها: خبرٌ، وهذه الجملة في محل نصب خبر لـ(كان) المضمرةِ مع اسمها، فالجملة الاسمية خبرُ: (تكون) أو (كان) المقدرة. أمَّا اسمها فضمير الشأن، أي: هلَّا تكون الحالةُ والهيئةُ والشأنُ: نفس ليلى شفيعها. وانظر «النحو الوافي» للأستاذ عباس حسن رحمه الله تعالى (٥١٤/٤).

(قد)، نحو قوله:

أَفِـدَ التَّرَحُّـلُ غَيْـرَ أَنَّ رِكابَنـا ... لَمَّـا تَـزُلْ بِرِحَالِنـا، وكَـأَنْ قَـدِ[1]

أي: كأن قد زالت، فحذفت الماضي؛ لدلالة الكلام عليه، وهو لما نزل. (و) هي(فِي المُضَارِعِ لِلتَّقْلِيلِ) أي: لتقليل الفعل، نحو: إن الكذوب قد يصدق، وقد يستعمل للتكثير في موضع المدح، نحو: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ﴾[2]، وقوله:

---

(١) قلت: البيت للنَّابغة الذُّبياني، واسمه زياد بن عمرو، أحد فحول شعراء الجاهلية، وثالث شعراء الطبقة الأولى منهم، والحَكَم في سوق عكاظ (ت١٨ق.هـ) في «ديوانه» (٨٩).
من قصيدة له يصف فيها المنجردة زوج النعمان بن المنذر، وهو من البحر الكامل.
أفد: دنا وقرب، وبابه طرب، ويروى (أزف) وهو بوزنه ومعناه. الترحُّل: الارتحال.
تَزُل: ـ مضموم الزاي ـ مضارع زال، وأصله: تزول، فحذفت الواو عند الجزم، للتخلص من التقاء الساكنين.
الشاهد فيه: في هذا البيت شاهدان للنُّحاة، أولهما: دخول التنوين الذي للترنُّم على الحرف، وهو (قد)، فذلك يدُل على أن تنوين الترنم لا يَختص بالاسم، لأن الشيءَ إذا اختَص بشيء لم يجئ مع غيره، والثاني: في تخفيف (كأنْ) التي للتشبيه، ومجيء اسمها ضميرَ الشأن، والفصل بينها وبين خبرها بـ(قد)، لأن الكلام إثبات.
وهو من شواهد ابن عقيل (١٩/١)، و«خزانة الأدب» للبغدادي (١٩٧/٧)، و«مغني اللبيب» لابن هشام (٣١٣)، وكذا في «شرح قطر الندى» له (١٦٠).وانظر «جامع الدروس العربية» للغلاييني (٤٧٠).

(٢) سورة النور، الآية: ٦٣. وتمامها: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا...﴾.
قلت: (قد) لِتَحْقِيقِ الْخَبَرِ، لِأَنَّهُمْ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ إِذَا تَسَلَّلُوا مُتَسَتِّرِينَ لَمْ يَطَّلِعْ عَلَيْهِمُ النَّبِيُّ، فَأَعْلَمَهُمُ اللَّهُ أَنَّهُ عَلِمَهُمْ، أَي: أَنَّهُ أَعْلَمَ رَسُولَهُ بِذَلِكَ.
وَدُخُولُ (قَدْ) عَلَى الْمُضَارِعِ يَأْتِي لِلتَّكْثِيرِ كَثِيرًا؛ لِأَنَّ (قَدْ) فِيهِ بِمَنْزِلَةِ (رُبَّ) تُسْتَعْمَلُ فِي التَّكْثِيرِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ﴾ [الأحزاب: ١٨]. فـ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ﴾. =

قَـدْ أتـرُكُ القِـرْنَ مُصـفَراً أنَامِلُـهُ[1]

[حرفا الاستفهام]

(حَرْفَا الاِسْتِفْهَامِ) سقطت نون التثنية بالإضافة، والاستفهام: طلب الفهم.

(الهَمْزَةُ، و«هَلْ»).

(لَهُمَا صَدْرُ الكَلَامِ) ولا يتقدمهما ما في حيزهما؛ لأنهما يدلان على أحد أنواع الكلام، وهو الاستفهام، فيصدران للدلالة من أول الأمر أن الكلام من ذلك النوع، ويدخلان على الجملة الاسمية والفعلية (تَقُولُ:) في الاسمية (أَزيدٌ قائمٌ، وَ:) في الفعلية (أقَامَ زيدٌ؟ وكَذَلكَ «هَلْ») نحو: هل زيد قائم؟ وهل قام زيد؟.

= «قد» تدل على التقليل مع المضارع، إلَّا في أفعال الله، فتدل على التحقيق كهذه الآية. انظر «اللباب في علوم الكتاب» لابن عادل الحنبلي (٤٦٦/١٤).

(١) قلت: عجزه:

كـأنَّ أثوابَـهُ مُجَّـتْ بِفِرْصَـادِ

قائله: عبيد بن الأبرص «الديوان» (٤٩).

القِرن: هو المقابل والمثيل في الشجاعة. الفرصاد: التُّوت، شبّه به الدم الذي ينزف من القتيل، (تشبيه الدَّم بعصارة التوت الحمراء). مُجّت: يريد أنها صُبغَت. أراد: كأنما مجَّ عليها فرصادٌ؛ لأنها مخضبةٌ بالدماءِ. ومصفراً أنامله: يقول: طعنته فنزف حتى اصفرَّ.

فالشاعر يفتخر، ومع الفخر لا يكون التقليل. واسترشاداً بالقرائن والسياق تعتدّ (قد) في البيت مع الفعل المضارع للتحقيق. وهو من شواهد سيبويه (٣٨٨/١)، و«مغني اللبيب» لابن هشام (٣١٦)، و«اللسان» لابن منظور، مادة: أسن. وانظر «خزانة الأدب» للبغدادي (٢٧٠/١١)، و«المقتضب» للمبرد (٨١).

(والهمزةُ أعمُّ تصرُّفاً) من هل، و(تصرفاً) تمييز، وإنما كان أعم؛ لأنها تُدخِل الاسمَ عند وجود الفعل في الكلام، دون هل؛ لكونها في الأصل بمعنى قد [١٦٦/ب] المختصة بالفعل، فإذا وجدت تذكّرت العمل السابق، وحنت إليه، ولم يتسلَّ بغيره، بخلاف ما إذا لم يجده، فإنها تصبر وتذهل عنه، فلا يجوز: هل زيدٌ خرج؟ وهل زيداً ضربتَ؟ بخلاف: هل زيد قائم؟ ومن حيث إنها تستعمل في الإنكار أيضاً دون (هل)، ومن حيث إنها تستعمل مع (أم) مطرداً، و(هل) لا تستعمل إلا شاذاً، ومن حيث إنها تدخل على الحروف العاطفة، وتدخلها هي، بخلاف (هل)، وذلك لأن الهمزة أصل في الاستفهام، وأخصر من (هل)، فهي بكثرة الاستعمال أليق.

(تَقُولُ:) جملة مستأنفة. (أَزَيداً ضَرَبْتَ؟) ولا تقول: هل زيداً ضربتَ؟ من حيث لا يليها الاسم مع وجود الفعل في التركيب، بخلاف: هل زيد قائم؟. (وأَتَضرِبُ زَيداً وَ) الحال أنه (هُوَ أَخُوكَ؟) بمعنى إنكار ضرب زيد في حالة الأخوة، ولا تقول: هل تضرب زيداً وهو أخوك؛ لأن (هل) لا يستعمل للإنكار. (وأَزيدٌ عندَكَ أَمْ عَمْرٌو؟) ولا تقول: هل زيد عندك أم عمرو؛ لأن (أم) لا يقابل إلا الهمزة. (و﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ) آمَنتُم بِهِ الْآنَ﴾[1] بدخول الهمزة على (ثم) العاطفة، ولا تقول: هل ثم، أي: إذا

---

(١) سورة يونس، الآية: ٥١.

قلت: قال الشيخ القاسمي رحمه الله تعالى في «محاسن التأويل» في تفسير هذه الآية: «﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ آمَنتُم بِهِ﴾ إنكار لإيمانهم بنزول العذاب بعد وقوعه حقيقة، داخل مع ما قبله من إنكار استعجالهم به بعد إتيانه حكماً، تحت القول المأمور به. أي: أبعد ما وقع =

كان وقت العذاب وقع أثم إذا ما وقع آمنتم به، وحينئذ لا ينفع الإيمان.

واعلم أنه إذا دخلت الهمزة على العواطف؛ فصاحب «الكشاف»[(١)] حمل على حذف المعطوف عليه، فقدَّر في نحو: ﴿أَوَكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَّبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُم﴾ [البقرة: ١٠٠]: أكفروا أو كلما عاهدوا عهداً نبذه... الآيةَ، وذكر الشارح: أنها ليست بعاطفة على محذوف، وإلا؛ لجاز وقوعها في أول الكلام قبل تقدم ما يكون معطوفاً عليه، ولم يجئ منه إلا مبنياً على كلام مقدم، فجعل قوله: ﴿أو كلما عاهدوا﴾ عطفاً على: ﴿أَنزَلْنَا﴾.

(و﴿أَفَمَن كَانَ) عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّهِ﴾[(٢)]، أي: أفمن كان على بينة [١٦٧/أ] من ربه كمن يريد الحياة الدنيا، فهو مبتدأ محذوف الخبر بدلالة ما سبق، والجملة معطوفة على مقدر، أي: أمن كان مؤمناً كمن هو كافر، فمن كان على بينة من ربه كمن يريد الحياة الدنيا.

(و﴿أَوَمَن كَانَ) مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾[(٣)]، فمَن مبتدأ، خبره قوله: ﴿كَمَن مَّثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ﴾[الأنعام: ١٢٣]. [والجملة معطوفة على مقدر، أي: أمن آمن كمن لم يؤمن، ومن كان ميتاً فأحييناه كمن مثله في الظلمات][(٤)].

= العذاب وحلَّ بكم حقيقة آمنتم به حين لا ينفعكم الإيمان؟ إنكاراً لتأخيره إلى هذا الحد، وإيذاناً باستتباعه للندم والحسرة، ليقلعوا عما هم عليه من العناد، ويتوجهوا نحو التدارك قبل فوت الفوات».

(١) هو العلامة الزمخشري رحمه الله تعالى، إذ قال: «الواو للعطف على محذوف، معناه: أكفروا بالآيات البيناتِ وكلما عاهدوا...». (١٩٧/١).

(٢) سورة هود، الآية: ١٧.

(٣) سورة الأنعام، الآية: ١٢٢.

(٤) ما بين معكوفتين زيادة من نسخة ج.

(دُونَ «هَلْ») أي: باستعمال الهمزة دون هل.

[حروف الشرط]

(حُرُوفُ الشَّرْطِ: إنْ، ولَوْ، وأَمَّا).

(لَهَا صَدْرُ الكَلَامِ) لأنها نوع من أنواع الكلام.

(فـ«إنْ» للاسْتِقْبَالِ وإنْ دَخَلَ عَلَى المَاضِي) نحو: إن خرجتَ خرجتُ، (و«لَوْ» عكسُهُ) أي: ولو للمُضِيِّ وإن دخل في المستقبل، نحو: و﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾[1].

(وتَلْزَمَانِ) أي: «إن» و«لو» (الفِعلَ لَفْظًا) نحو: إنْ يكرمْني، ولَوْ طلعَتِ الشمس، (أو تَقْدِيرًا) نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[2]،

(١) سورة الحجرات، الآية: ٧.

قلت: قال الزمخشري في «المفصل» (٤٣٩): «إنْ ولَوْ يدخلان على جملتين، فيجعلان الأولى شرطاً، والثانية جزاءً كقولك: إن تضربْني أضربْك، ولو جئتَني لأكرمتُك. خلا أنَّ (إنْ) تجعلُ الفعلَ للاستقبال وإن كان ماضياً، و(لو) تجعله للمُضي وإن كان مستقبلاً، كقوله تعالى: ﴿لو يُطيعكم في كثير من الأمر لعنتم﴾. وزَعَم الفرَّاء أنَّ (لو) يستعمل في الاستقبال كـ(إنْ)». وعليه: فإن (لو) إذا وليَها مُضارعٌ أُوِّلَ بالمُضي.

(٢) سورة التوبة، الآية: ٦.

قلت: تَخْتَصُّ «لَوْ» مُطْلَقاً بالفعل، ويَجوزُ أن يَلِيَها قَليلاً: اسمٌ مَعْمُولٌ لِفِعْلٍ محذوفٍ وُجُوباً يفَسِّرُه ما بَعدَه، إمَّا مَرفُوعٌ، أو مَنصوبٌ نحو: لَوْ محمداً رَأَيْتُهُ أكرَمْتُهُ، أو خبرٌ لـ«كانَ» محذوفة مع اسمها نحو: «التَمِسْ وَلَو خاتَماً مِن حَديد» أي: ولو كان المُلْتَمَسُ خاتَماً. ويليها كثيراً «أنَّ» وصِلَتُها، نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾ [الحجرات: ٥]. ومما جاء فيه حذفُ الفعل، مع بقاءِ فاعله، كلُّ اسمٍ مرفوعٍ بعد أداةٍ خاصةٍ بالفعل، والحذفُ في ذلك واجبٌ، نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾، ونحو: =

ولو ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمَتْني[1].

(ومِنْ ثَمَّ) أي: ولأجل أنهما يلزمان الفعل (قيل: «لو أنك» بالفتح؛ لأنَّهُ فاعلٌ) أي: لكونه فاعلاً باعتبار لزوم الفعل المحذوف بعد لو، أي: لو ثبت أنك، وقوله: (لأنه) دليل على ترتبه على ذلك الدليل، فلا يلزم متعلقان من جنس واحد. (وانْطَلَقْتَ[2] بالفِعْلِ) عطف على قوله: (لو أنك)، أي: قيل في خبر: لو أنك انطلقت بصيغة الفعل، (مَوضِع) أي: في موضع (مُنْطَلِقٍ) إلا للضرورة (لِيَكُونَ) لفظ الفعل (كالعِوَضِ) عن ثبت المحذوف، فإيراد الفعل في الخبر لهذا الغرض مرتب على لزوم الفعل بعد لو، وقوله:

أَكْــرِمْ بِهَــا خُلَّــةً لَــو أنّهــا صَــدَقَتْ
مَوْعُودَهــا أَوْ لَــوَ انَّ النُّصْــحَ مَقبــولُ[3]

= ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ فأحدٌ: فاعلٌ لفعلٍ محذوف، هو فعلُ الشرط. وجملةُ «استجارك» المذكورةُ مُفسِّرةٌ للفعل المحذوف. والله أعلم. انظر: «معجم القواعد» (٤١٢).

(١) قلت: قائله: حاتم الطائي. قاله حين مَرَّ ببلاد عَنَزَةَ في بعض الأشهر الحُرُم، فناداه أسير لهم: يا أبا سَفَّانة، أكَلَني الإسارُ والقمل! فقال: ويْحَكَ، أسأتَ إذ نَوَّهْتَ باسمي في غير بلادِ قومي، فساوَمَ القومَ به، ثم قال: أطْلِقُوه، واجعلوا يَدي في القيد مكانه، ففعلوا، فجاءتْهُ امرأة بغير ليَفْصِدَهُ، فقام فنَحَره، فلطَمَتْ وَجْهَه، فقال: لو غَيْرُ ذاتِ سِوَارٍ لطمتْني. يعني: أني لا أقتصّ من النساء، فعُرِفَ، ففَدَى نفسَه فداءً عظيماً. انظر «مجمع الأمثال» للميداني (٢٠٢/١)، و«الأصول في النحو» لابن السراج (٢٦٩/١).

(٢) خبر أنك، أي: أخبرت بالفعل.

(٣) قلت: هذا البيت من قصيدة (بانت سعاد) التي مدح بها كعبُ بنُ زُهير النبيَّ ﷺ، وهو من الأبيات الأولى فيها، أي: من مقدمتها الغزلية.

بصيغة الاسم، محمول على تقدير: ولو أنَّ النصح أمر مقبول، فالخبر جامد، و(مقبول) صفة الخبر لا خبر أنّ، أو وارد على قول البعض.

وفيه: أنه حينئذ يكون من باب ضعف التأليف بمخالفة الجمهور.

وفيه: أن الكلام الوارد قبل وضع قاعدة النحو من العرب الموثوق بعربيتهم [١٦٧/ب] لا يكون ضعيفاً، ولا ممتنعاً، وإن خالف الجمهور أو الكل بل شاذ.

(وإنْ كَانَ) الخبر (جَامِداً جَازَ) وقوع الاسم (لِتعذُّرِهِ) أي: الفعل، نحو: لو أنَّ زيداً الرجل، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾(١).

وأكرمْ بها، يعني: ما أكرمَها، والضمير يرجع إلى (سعاد)، وخلة، بمعنى: خليلة وصديقة. «ديوانه» (٤٦). من البحر البسيط.

وهو من شواهد «خزانة الأدب» للبغدادي (١١/٣٣٠)، و«دلائل الإعجاز» للجرجاني (٣٨)، و«اللسان» لابن منظور، مادة: خلل.

الشاهد في (لو) الثانية، فإن خبر (أنَّ) بعدها وصفٌ مشتقٌّ لا فعل، بخلاف (أنَّ) الأولى بعد (لو) فإن خبرَها فعلٌ ماضٍ مع فاعلِه.

(١) سورة لقمان، الآية: ٢٧. قلت: فإن (الأقلام) ليس مشتقاً ليوضع فعله في موضعه.

فائدةٌ: قولُ المُتَأَخِّرِينَ مِن النَّحويِّين: إنَّ (لو): حَرْفُ امْتِناعٍ لامْتِناعٍ،: أي امْتِناع الشَّيءِ لامْتِناعِ غيرِهِ؛ كما هو نَصُّ «المُحْكم»، أو لامْتِناع الثاني لأجْلِ امْتِناعِ الأوَّل، كما هو نَصّ «الصِّحاح» خَلَفٌ؛ أي: مُخالفٌ فيه.

فقد رَدَّها جَماعَةٌ مِن المشايخ المحقِّقِين قالوا: دَعْوى دَلالَتِها على الامْتِناعِ مَنْقوضَةٌ بما لا قِبَل به، لم نَقَضوا بمثْلِ قوله تعالى: ﴿ولو أنَّ ما في الأرضِ مِن شَجَرةٍ أقلامٌ والبَحْرُ يمدُّهُ مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أبْحُرٍ ما نَفِدَتْ كَلِماتُ الله﴾ قالوا: فلو كانتْ حَرْفَ امْتِناعٍ لامْتِناعٍ، لزِمَ نَفادُ =

(وإذَا تَقَدَّمَ القَسَمُ) احتراز عن صورة التوسط، (أوّل الكلام) ظرف (تقدم) بتضمين الدخول، أي: وإذا تقدم القسم على الشرط داخلاً أول الكلام، وإلا؛ فلا يصح ترك (في)؛ لعدم كونه زماناً ولا مكاناً مبهماً. (عَلَى الشَّرْطِ لَزِمَهُ المَاضِي) أي: لزم القسم أن يكون الشرط الواقع بعده ماضياً، أو لزم ذلك الشرط الماضي؛ لأنه لما انقطع عن عمله في الجواب؛ فالتزم الماضي في الشرط؛ لئلا يعمل فيه أيضاً، فيتوافق في عدم عمل الحرف (لَفْظاً أوْ مَعْنًى) بدخول لم على المضارع. (وكَانَ الجَوَابُ للقَسَمِ لَفْظاً) وللشرط معنى ترجيحاً للسابق مع كثرة الاستعمال. (مِثلُ: وَاللهِ إنْ أتَيْتَنِي) مثال الماضي لفظاً، (وإنْ لَمْ تَأْتِنِي) مثال الماضي المعنوي (لأَكْرَمْتُكَ).

(وإنْ تَوَسَّطَ) القسم (بتَقْدِيمِ الشَّرْطِ أوْ غيرِهِ) أي: غير الشرط؛ (جَازَ أنْ يُعتَبَرَ) القسم أو الشرط (وأنْ يُلْغَى) القسم أو الشرط. (نحوُ قَولِكَ: أنَا واللهِ إنْ تَأْتِني آتِكَ) بالجزم باعتبار الشرط، (وإنْ أتَيْتَنِي واللهِ لآتِيَنَّكَ) باعتبار القسم وإلغاء الشرط. (وتَقْدِيرُ القَسَمِ كاللَّفْظِ) أي: القسم المقدر كالقسم الملفوظ، أو تقدير القسم كتلفظ القسم في اعتباره وإلغائه كما مر، (مثلُ:) والله (﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لا يَخْرُجُونَ﴾[1] وَ) والله (﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾[2]).

= الكَلِمَات مع عَدَمِ كَوْنِ كلّ ما في الأرضِ مِن شَجَرةٍ أقْلام تَكْتُبُ الكَلِماتِ... انظر لزاماً «تاج العروس» للزبيدي، مادة: لو.

(١) سورة الحشر، الآية: ١٢. وتمامها: ﴿لا يَخرجُون مَعَهُمْ﴾.

(٢) سورة الأنعام، الآية: ١٢١.

(و«أمّا» **للتَّفْصِيلِ**) أي: لتفصيل ما أجمله المتكلم، نحو قولك: جاءني إخوتُك: أمّا زيدٌ فأكرمتُه، وأمّا بِشر فأهنتُه، وأمّا خالدٌ فقد أعرضتُ عنه. وقد جاء للاستئناف من غير أن يتقدمها إجمال، نحو: أمّا الواقعة في أوائل الكتب. (**والتُزِمَ حَذْفُ فِعْلِهَا**) أي: أمّا لتضمنها معنى الابتداء، (**وعُوِّضَ**) عن الفعل المحذوف [١٦٨/أ] (**بَيْنَها**) أي: بين أمّا (**وبَيْنَ فائِها**) أي: فاء أمّا (**جُزْءٌ مِمَّا فِي حَيِّزِهَا**) أي: حيِّز جوابها، أو حيِّز فائها، وهي إما مبتدأ، نحو: أما زيدٌ فمنطلق، وأما معمول لما وقع بعد الفاء، نحو: أمّا يومَ الجمعة فزيدٌ منطلقٌ. (**مُطْلَقاً**) أي: زماناً مطلقاً، سواء كان ما بعد أمّا مما يمتنع تقدم ما في حيزه عليه أو لا، وهذا مذهب المبرد. واختاره المصنف. (**وقِيلَ: هُوَ**) أي: ما بعد أمّا (**مَعْمُولُ**) الشرط (**المَحْذُوفِ**) فيكون داخلاً في الشرط (**مُطْلَقاً**) أي: زماناً مطلقاً، سواء كان مرفوعاً أو منصوباً، (**مِثْلُ: أَمَّا يومُ الجُمُعةِ فزيدٌ مُنْطَلِقٌ**) بتقدير: أمّا تُذكَرُ يومَ الجمعة فزيدٌ منطلق.

وردّ بأنه لو جاز نصبه بتقدير تذكر؛ لجاز رفعه بتقدير حصَل، لكنه لم يجز، ولجاز نصب: زيد في: أما زيدٌ فمنطلقٌ، بتقدير: مهما يَذكُر زيداً فهو مُنطلِقٌ، لكنه لم يجز.

(**وقِيلَ**) وهذا قول المازني: (**إنْ كَانَ**) ما بعد أمّا (**جَائِزَ التَّقْدِيمِ**) نحو: أما يومَ الجمعة فأنا خارجٌ، (**فَمِنَ الأَوَّلِ**) أي: فهو من القسم الأول، أي: هو جزء الجزاء، (**وإلَّا**) أي: وإن لم يكن جائزَ التقديم (**فَمِنَ الثَّانِي**) أي: معمول الشرط المحذوف لضرورة امتناع كونه جزء الجزاء؛ لامتناع

التقديم، نحو: أما زيدٌ فإني ضاربٌ، لأن أن تقطع ما بعدها عن العمل فيما قبلها، وجوَّز أبو العباس المبرد، وجعل لـ«أمَّا» خاصية تصحيح التقديم لما يمتنع تقديمه.

[حرف الردع والزجر]

(**حَرْفُ الرَّدْعِ: «كَلَّا»**) الردع: المنع والزجر، وهو إما لردع المخبر، نحو: قولك: كلا لمن قال: فلان يتفضل،[1] أو الطالب، نحو قوله تعالى بعد قوله: ﴿رَبِّ ارْجِعُونِ * لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا﴾[2]، ومعنى كلا: ليس كذلك.

(**وَقَدْ جاءَ بِمَعْنَى «حَقًّا»**) نحو: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنسَانَ لَيَطْغَى﴾[3]، ولا يبعد حينئذ كونه اسماً، لكن النحويين اتفقوا على حرفيته؛ لكونه لتحقيق الجملة كإنَّ، ونحو: ﴿ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ * كَلَّا إِنَّهُ كَانَ لِآيَاتِنَا عَنِيدًا﴾[4] يحتمل الوجهين؛ كونها للردع، ومعنى: [١٦٨/ب] حقاً.

---

(١) في ج: يبغضك.

(٢) سورة المؤمنون، الآيتان: ٩٩-١٠٠.

قلت: قال الزبيدي في «تاج العروس»، مادة: كلا: «وقد يَتَعَيَّن للرَّدْعِ أو الاسْتِفْتاحِ نحو: ﴿رَبِّ ارجعون لعلي أَعْمَلُ صالحاً فيما تَرَكْت كَلاَّ إنَّها كَلِمةٌ﴾ لأنَّها لو كانتْ بمعْنَى (حَقًّا) لَمَا كُسِرَتْ هَمْزةُ (إنّ)؛ ولو كانت بمعْنَى (نَعَم) لكانَتْ للوَعْدِ بالرُّجُوعِ؛ لأنّها بعْدَ الطَّلَب كما يقالُ: أكرمْ فُلاناً، فيقولُ: نَعَم، ونحو: ﴿قالَ أَصْحابُ مُوسَى إنَّا لمُدْرَكُون قال كَلاَّ إنّ مَعي رَبِّي سَيَهْدِين﴾ وذلكَ لكَسْر (إن)، ولأنَّ (نَعم) بعْدَ الخَبَرِ للتَّصْديقِ. وقد يَمْتَنِعُ كَوْنها للزَّجْرِ وللرَّدْعِ نحو: ﴿وماهي إلاَّ ذِكْرى للبَشَر * كَلاَّ والقَمَر﴾، إذ ليسَ قبْلَها ما يَصِحُّ رَدّه».

(٣) سورة العلق، الآية: ٦.

(٤) سورة المدثر، الآيتان: ١٥-١٦.

[تاء التأنيث الساكنة]

(تاءُ التأنيثِ الساكِنةُ) احتراز عن المتحركة، فإنها تلحق لتأنيث الاسم، لا لتأنيث المسند إليه.

(تَلحَقُ الماضِيَ) نحو: ضربتْ هندٌ وأكرمت، (لتأنيثِ المُسْندِ إليه) للاتصال بينهما.

(فإنْ كانَ ظاهِراً غيرَ حَقِيقيٍّ فمُخَيَّرٌ).

(وأمّا إلحاقُ عَلامةِ التَّثْنِيةِ والجَمْعَينِ) أي: جمع المذكر والمؤنث في الفعل عند الفاعل الظاهر، بخلاف ضمير التثنية والجمع، على نحو إلحاق علامة التأنيث، نحو: قامَا أخَواك، وقامُوا إخوتُك، وقُمْنَ أخواتُك، للدلالة على أن المسندَ إليه مُثنًّى أو مجموع، مذكر أو مؤنث، لدلالة تاء التأنيث الساكنة، على أن المسند إليه مؤنث (فَضعِيفٌ) أي: فهو ضعيف؛ للزومِ صورة تعدُّد الفاعل. وجاز ذلك في اسم الفعل، نحو: هاتِيَا وهاتُوا وتعالَيَا وتعالَوا بلا ضَعْفٍ، وهذه العلامة ليست بضمير، بل حروفٌ تزاد للدلالة في أول الأمر على أن المسند إليه مثنى أو مجموعٌ، أو مذكر أو مؤنث، كتاء التأنيث تدل على أن المسند إليه مؤنثٌ، ويدل عليه: أنه لو كان ضميراً؛ لامتنع الواو في غير العقلاء، كأكلوني البَراغيثُ، والنون في الذكور العُقَلاء، نحو: يَعْصُونَ أقاربَهُ.

** ** **

[أنواع التنوين]

(التَّنوِينُ: نُونٌ سَاكِنَةٌ) وضعاً، فلا يَرِدُ تحريكها لاجتماع الساكنين. (تَتبَعُ حَرَكَةَ الآخِرِ) في الوجود، لا في السقوط، ونحو: أخ وأب ودم تنوينُه تابع حركة الوسط، لكنه بعدما صار آخراً بحذف الآخر نسياً منسياً (لَا لتَأْكِيدِ الفِعْلِ) احتراز عن النون الخفيفة.

(وهُوَ) أي: التنوين (للتَّمَكُّنِ) نحو: زيدٌ، (والتَّنْكِيرِ) نحو: صَهٍ وأُفٍّ، (والعِوَضِ) عن المضاف إليه، نحو: إذٍ وحينئذٍ، أي: إذ كان كذا، أو حين إذ كان كذا، (والمُقَابَلةِ) نحو: مسلماتٌ، وما يرد بتوهم تنوين التمكن بثبوته حين تسميتك بها امرأةً، حيث تمنع للعلمية والتأنيث، (والتَّرنُّمِ) وهي التنوين اللاحقة قافيةَ [١٦٩/أ] الشعر مطلقةً أو مقيَّدةً، نحو:

أَقِلِّـي اللَّـوْمَ عَـاذِلَ وَالعِتَـابَنْ ... وَقُـولِي إنْ أَصَبْتِ لَقَـدْ أَصَـابَنْ(١)

---

(١) قلت: هذا بيت من الطويل، لجرير بن عطية بن الخطفي، أحد الشعراء المجيدين، وثالث ثلاثة أُلقِيتْ إليهم مقادة الشعراء في عصر بني أمية، وأولهم الفرزدق، وثانيهم الأخطل. «الديوان» (٦٨). والبيت من شواهد سيبويه (٣٨٤)، و«أوضح المسالك» لابن هشام (١٦/١)، وابن عقيل (١٨/١).

أقلّي: أراد منه في هذا البيت معنى: اتركي. اللَّوم: العذل والتعنيف. العتاب: التقريع على فعل شيء أو تركه. انظر للمعاني: «لسان العرب» لابن منظور، مادة: خنا، وروى. و«تاج العروس» للزبيدي، مادة: ردف.

المعنى: اتركي أيتها العاذلة هذا اللومَ والتعنيف، فإني لن أستمع لما تطلبين من الكفّ عما آتي من الأمور، والفعل لما أَذَرُ منها، وخيرٌ لكِ أن تعترفي بصوابِ ما أفعل. =

و:

وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقْنْ(١)

= الشاهد فيه: قوله: (والعتابن، وأصابن) حيث دخلهما، في الإنشاد، تنوين الترنُّم، وآخرهما حرف العلة، وهو هنا ألف الإطلاق، والقافية التي آخرها حرفُ علة تسمى: مُطْلَقَةً. فالتنوين فيه بدل ألف الإطلاق لترك الترنم، وهو اسم مقترن بأل. انظر للمزيد كلاً من: «الأصول في النحو» لابن السراج (٢/٣٨٨)، و«خزانة الأدب» للبغدادي (١/٨٥)، و«القوافي» للأخفش (١٤)، و«المقتضب» للمبرد (٥٤).

(١) قلت: عجزه:

مُشْتَبِهِ الأَعْلَامِ لَمَّاعِ الخَفَقْنْ

قائله: رُؤْبَة بن العجّاج التّميميّ السّعديّ، يكنى بأبي الجحّاف؛ راجز من الفصحاء المشهورين، من مخضرمي الدّولتين الأمويّة والعبّاسيّة، كان أكثر مُقامه في البصرة، وكانوا يَحتجّون بشعره. توفي سنة (١٤٥هـ). والبيت من شواهد ابن عقيل (١/٢١)، و«المفصَّل» للزمخشري (٤٥٦)، و«مغني اللبيب» لابن هشام (٦٤١).

القاتم: الذي تعلوه القَتَمة، وهو لونٌ فيه غبرة وحمرة. الأعماق: جمع عَمق، وهو ما بَعُدَ من أطراف الصحراء. الخَاوي: بالخاء المعجمة من خَوَى البيتُ إذا خلا. المخترق: الممر الواسع المتخلل للرياح، لأنَّ المَارَّ يخترقه (وهي المفازة). الأعلام: علامات كانوا يضعونها في الطريق للاهتداء بها، واحدها: عَلَمٌ. والخفق: اضطراب السَّراب، وهو الذي تراه نصفَ النهار كأنه ماءٌ، وأصله بسكون الفاء، فحرَّكها بالفتح ضرورةً.

المعنى: كثير من الأمكنة التي لا يَهتدي أحدٌ إلى السير فيها لشدةِ التباسِها وخَفَائها قد أعملْتُ فيها ناقتي، وسِرتُ فيها، يريد أنه شُجاع شديدُ الاحتمال، أو أنه عَظيمُ الخِبرة بمسالك الصحراء. الشاهد فيه: قوله: (المخترقن) و(الخفقن) حيث أدخَل عليهما التنوينَ مع اقتران كلِّ واحدٍ منهما بـ(أل)، ولو كان هذا التنوينُ مما يَختص بالاسم لم يَلحق الاسمَ المقترنَ بـ(أل)، وإذا كان آخرُ الكلمة التي في آخر البيت حرفاً صحيحاً ساكناً، كما هنا، تُسمى القافية حينئذ: قافية مُقيَّدةً. وانظر للمزيد «خزانة الأدب» للبغدادي (١/٩٣)، و«همع الهوامع» للسيوطي (٢/٦٢١).

(ويُحذَفُ) التنوين (مِنَ العَلَمِ) حال كونه (مَوْصُوفاً بـ«ابنٍ») حال كونه (مُضَافاً إلى عَلَمٍ) تخفيفاً لطول اللفظ، وثقل العلم، وكثرة الاستعمال، ويحذف حينئذ ألفُ ابن خَطّاً للتخفيف في الكتابة، والدَّلَالَةِ على الامتِزاجِ، وحذفها في غير ذلك، نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدُ اللهُ الصَّمَدُ﴾[1] فيمن قرأ من الشواذ، وقوله:

ولا ذَاكِـــرِ اللهَ إلّا قليــــل[2]

على الضرورة. وأما قوله:

---

(١) سورة الإخلاص، الآيتان الأُولَيَانِ. القراءة التي أشار إليها بترك تنوين ﴿أَحَدٌ﴾ تنسب إلى ابن عباس ﷺ. ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾.

(٢) قلت: والبيت بتمامه:

فَأَلْفَيْتُـــهُ غَيْـــرَ مُسْـــتَعْتِبٍ ❋ ولا ذَاكِـــرَ اللّـــهَ إِلَّا قَلِـــيلَا

أراد: ولا ذاكِرٍ اللهَ على توهُّم التنوينِ. قائله: أبو الأسود الدؤلي، وهو من البحر المتقارب، ومن شواهد سيبويه (٣٥)، و«دلائل الإعجاز» للجرجاني (٢٨٣)، و«الأصول في النحو» لابن السراج (٣/٤٥٥)، و«مغني اللبيب» لابن هشام (٩٥٦). والبيت منسوب إلى أبي الأسود الدؤلي في شأن امرأة رغبت في الزواج منه فقَبِل، ثم لم تُعجبه فطلّقها...

حذف التنوين من الأسماء المنصرفة (ذاكر)، لأنه أراد أن يحرك لالتقاء الساكنين، لا للإضافة، ولهذا نصب (الله) بـ(ذاكر).

قال البغدادي في «خزانته» (١١/٣٩٩): «حَذَف التنوينَ من (ذاكر الله) لضرورة الشعر، فإن ذاكراً بالنصب والتنوين معطوف على (غير)، ولفظ الجلالة منصوب بـ(ذاكر) ولو كان مضافاً إلى [لفظ] الجلالة لكان حذفُ التنوينِ واجباً لا ضرورة. وإنَّما آثر حذف التنوين للضرورة على حذفهِ للإضافة؛ لإرادة تماثل المتعاطفين في التنكير والتنوين».

وانظر «دلائل الإعجاز» للجرجاني (٢٨٣)، و«الخصائص» لابن جني (١/٣١١).

جَارِيـةٌ مِـنْ قَـيْسٍ بـنِ ثَعْلَبَـهْ[١]

فعلى الضرورة.

** ** **

---

(١) قلت: عجزه:

كَأَنَّمـا حِلْيَـةُ سَـيْفٍ مُذْهَبَـهْ

وعجزه في «اللسان»:

كَرِيمـةٌ أَنْسـابُها والعَصَـبَهْ

وفي «تاج العروس»، مادة: قبب:

جَارِيَـةٌ مـن قَـيْسٍ بْـنِ ثَعْلَبَـا

بَيْضَـاءُ ذَاتُ سُـرَّةٍ! مُقَبَّبَـهْ

كأَنَّهَـا حِلْيَـةُ سَـيْفٍ مُذْهَبَـهْ

البيت للأغلب العجلي في «ديوانه» (١٤٨)، وهو من الرجز، ومن شواهد سيبويه (٥٠٧/٣)، و«الخصائص» لابن جني (٤٩١/٢)، و«المقتضب» للمبرد (١٢٢). قال البغدادي في «الخزانة» (٢٠٧/٣): «تنوين (قيس) شاذٌّ، لأن (ابن) وقع بين علَمين مستجمعِ الشروط، فكان القياس حذف تنوين (قيس) إلّا أنه نوَّنه لضرورة الشعر».
وقال ابن جني في «سر الصناعة» (٥٣٠/٢): من نوَّنه لزمه إثباتُ الألف في (ابن) خطاً.

[نونا التأكيد الخفيفة والثقيلة]

(نُونُ التَّأكِيدِ: خَفِيفَةٌ سَاكِنَةٌ) قدَّم الخفيفة وإن كانت فرعاً لخفتها، (وثقيلةٌ مُشَدَّدَةٌ مَفْتُوحَةٌ) لخفة الفتحة (مَعَ غَيرِ الألِفِ) مكسورة معها؛ لتشبيهه بنون الإعراب، والتعادل بين ثقل الكسرة، وخفة الألف، سواء كانت الألف للضمير أو الألف الزائدة في جمع المؤنث، نحو: اضرِبَانِّ واضْرِبْنَانِّ.

(تَخْتَصُّ) نون التأكيد، أو كل واحد منهما، والجملة مستأنفة. (بالفِعْلِ المُسْتَقْبَلِ) الكائن (فِي الأَمْرِ) نحو: اضرِبَنْ، (والنَّهْيِ) نحو: لا تَضْرِبَنْ، (والاسْتِفْهَامِ) نحو: هل تَضْرِبَنْ؟ (والتَّمَنِّي) نحو: ليتَكَ تَضْرِبَنْ، (والعَرْضِ) نحو: ألَا تَنْزِلَنْ بنا فتُصِيبَ خيراً، (والقَسَمِ) نحو: واللهِ لأفْعَلَنْ. وإنما تختص النون بالمستقبل الموصوف؛ لأنها وضعت لتأكيد الطلب، والطلب إنما يتعلق بالمستقبل الذي يكون أمراً أو نهياً ونحوهما مما ذكر، ويشبه جوابات القسم بالمطلوب؛ لدلالة القسم على اعتنائه بشأنه، وزيادة اهتمام له كالمطلوب.

(وقَلَّتْ) نون التأكيد (في النَّفْيِ) نحو: أنتَ لا تَفْعَلَنْ تشبيهاً بالنَّهي، ويلحق بالنفي: قلما يقولَنْ، ورُبما يقُولَنْ؛ لأن القلة تلحق بالعدم، وحمل عليه للمضادة: كثيراً مَا يقُولَنْ.

(ولَزِمَتْ) نون التأكيد [١٦٩/ب] (في مُثْبَتٍ) جواب (القَسَمِ) نحو: واللهِ لأفعلَنْ، خلافاً للكوفيين، والإضافة من باب: جرد قطيفة، وإنما

لزم؛ لأن القَسَم محل التأكيد، فكَرِهُوا أن يؤكدوا الفعل بأمر منفصل عنه، وهو القسم، من غير أن يؤكد بما يَخصُّه[1] ويتصل به، وهو النون بعد صلاحه له.

(وكَثُرَتْ) نون التأكيد (فِي مِثْلِ: «إِمَّا تَفْعَلَنَّ») و﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾[2]، أي: في الشرط المؤكد حرفه بما، فإذا أكد الحرف، قصدوا تأكيد الفعل أيضاً؛ لئلا يقصر المقصود من غيره.

(ومَا قَبْلَهَا) أي: نون التأكيد (مَعَ ضَمِيرِ المُذَكَّرِينَ) وهو الواو، و(مع) حال من قوله: (مَضْمُومٌ) للدلالة على الواو المحذوف للساكنين. (ومَعَ المُخَاطَبَةِ) أي: مع ضمير أنثى المخاطبة، أي: الأنثى التي خُوطبت (مَكْسُورةٌ) للدلالة على الياء المحذوفة للساكنين. (وفيمَا عَدَاهُ) أي: فيما عدا المذكور (مَفْتُوحٌ) للخفة حقيقة، نحو: اضربَنَّ، أو حُكماً، نحو: اضربانِّ؛ إذ الألف في حكم الفتحة، أو في حكم العَدم؛ لأنها غير حاجزٍ حصين؛ لسكونها وضَعْفها وضعاً، وما قبلها مفتوح، أو المراد: إذا لم يكن قبلَها ألفٌ بدلالة قوله: (وتَقُولُ) أنت (فِي التَّثْنِيةِ وجَمْعِ المُؤَنَّثِ: اِضْرِبَانِّ واضْرِبْنَانِّ) بزيادة الألف بالفصل؛ لئلا تجتمع النونات، واغتفر التقاء الساكنين؛ بجعله التقائهما على حدة باعتبار الاتحاد الحكمي؛ لخوف اللبس بالواحد في التثنية، ولزوم اجتماع النونات في جمع المؤنث، بحذف الألف.

---

(١) في ج: يختصه.

(٢) سورة مريم، الآية: ٢٦.

(ولا تدخلهما) أي: التثنية والجمع المؤنث (الخفيفة) لأنه لو بقي فيهما الألف؛ لزم التقاء الساكنين لا على حدة؛ لعدم التشديد، ولو حذفت؛ لزم اللبس، واجتماع النونين. (خلافاً) أي: يخالف هذا القول خلافاً (ليونس) فإنه أجاز ذلك، وجعل التقاء الساكنين [١٧٠/أ] مُغْتَفَراً كما في الوقف، وليس بمَرْضِيٍّ عندَ الأكثر.

(وهما) أي: نونا التأكيد الثقيلة والخفيفة (في غيرهما) أي: في غير التثنية والجمع المؤنث حال كونهما (مع الضمير البارز) نحو: اضربوا (ك) اللفظ (المنفصل) في حذف حرف العلة، وتحريكها على التفصيل، أي: يجب أن يعامَل آخِرُ الفعل مع النون مُعاملَةَ مع الكلمة المنفصلة من الساكنة الصدر من حذف أو تحريك، نحو: اضربن واضربن واضربن، والمقصود هنا: بيان حكم المعتلات عنه اتصالهما. (فإنْ لَمْ يَكُنْ) ضمير بارز؛ (فكالمُتَّصِلِ[1]) أي: فهما كالساكن المتصل[2].

(ومِنْ ثَمَّ) أي: ولأجل أنه مع غير الضمير البارز كالمتصل، ومع الضمير البارز كالمنفصل؛ (قِيلَ: هَلْ تَرَيَنَّ) لأنها لما كانت مع غير الضمير البارز كالكلمة المتصلة؛ كان زوال سكون الآخر لازماً، فيعود ما حذف للسكون، فيقال: ترين بياء مفتوحة، وأشبهت ألف التثنية في الاتصال، فلم يعل اللام معها، نحو: هل ترين وهل ترمين، كما لم يعل مع ألف التثنية المتصلة، نحو: هل تريان وهل ترميان.

(١) أي: كائناً كجزء من الفعل.

(٢) بالفعل.

(وتَرَوُنَّ) بضم الواو ؛ لعدم كونها مدة حتى يحذف لالتقاء الساكنين على نحو تحريكها كذلك في الكلمة المنفصلة الساكنة الصدر، كما يقال: اخشوا القوم.

(وتَرَيِنَّ) بكسر الياء للساكنين، كما في: اخشي الله، وهذه أمثلة المضارع. وأما أمثلة الأمر ؛ فقوله: (واغزُوَنَّ) بإعادة الواو المحذوفة ؛ لزوال سكون الآخر فيما هو كالكلمة المتصلة، كما في: اغزوا وارميا، (واغزُنْ) بحذف الواو كما في: اغزُوا الجيش، ولولا كان النون كالمنفصل ؛ لكان هذا من التقاء الساكنين على حده ؛ لكون الأول مدة، والثاني مدغماً فيما هو كالكلمة الواحدة بناء على الاتصال. [١٧٠/ب] (واغزِنَّ).

(والمُخَفَّفَةُ تُحذَفُ للسَّاكِنِ) أي: لمُلَاقَاة الساكن بعدها، نحو:

ولا تُهِينَ الفَقِيرَ، عَلَّكَ أنْ تَرْكَعَ يوماً، والدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ[1]

---

(١) قلت: الأصل: لا تُهِينَنَّ، بالنون الخفيفة، فحذفها، وبقيت الفتحة دليلاً عليها لكونها مع المفرد المذكر، لالتقاء الساكنين، وحذفُها هاهنا قياسٌ ليس فيه شذوذ. قائله: الأضبط بن قريع (جاهلي قديم). وهو من البحر المنسرح. وفي «الأغاني» للأصفهاني (١٣٤/١٨): لا تحقِرنَّ الفقيرَ علَّكَ أن... وكذا في «البيان والتبيين» (٥٤٤/١)، و«العقد الفريد» لابن عبد ربه (١٩١/١). وفي «الكامل» للمبرد (١٠١/٢): ولاتهين الكريمَ علّك أنْ... والبيت من شواهد «أوضح المسالك» (١١١/٤)، و«خزانة الأدب» للبغدادي (٤٧٧/١١).

المعنى: لا تحتقرْ الفقيرَ، ولا تُهنه وتستخفّ به، فربما يتبدل الحالُ ـ والدهر قلَّاب ـ فيُخفضك الزمان، ويرفعُه عليك!!

الشاهد: قوله: (لا تهين) أصله: لا تهينن، بنونين، أولاهما: لام الكلمة، والثانية: نون التوكيد الخفيفة، فحذفت نون التوكيد الخفيفة، وبقي الفعل بعد حذفها مبنياً على الفتح في محل جزم بلام النهي، ولو لم تكن نون التوكيد مقدَّرةً في هذا الفعل لوَجَب عليه أن يقول: لا تُهِنْ... وانظر: «جامع الدروس العربية» للغلاييني (٩٦).

أي: لا تهينَنّ، تشبيهاً بحرف المد في امتداد الصوت، وحطاً لها عن التنوين اللاحقة بالاسم.

واللام في (للساكنين) للوقت، أي: النون المخففة تحذف وقت ملاقاة الساكنين، بدليل عطف الظرف عليه، وهو قوله: (وفي الوَقْفِ، فيُرَدُّ) أي: إذا حذف في الوقف، أو إذا لم يكن مفتوحاً ما قبلها فيرد أي: إذا حذف في الوقف، أو إذا لم يكن مفتوحاً ما قبلها فيرد (مَا حُذِفَ) لزوال التقاء الساكنين، نحو: اضربوا في: اضربن، واضربي في: اضربن؛ لأنها لما شبهت بحروف المد ـ حتى حذفت للساكنين ولم تحرك ـ حذفت للوقف أيضاً مثلها.[1]

(والمَفْتُوحُ مَا قَبلَها تُقْلَبُ أَلِفَاً) للوقف، نحو: اضربَنَ، يقال في الوقف عليه: اضربَا قياساً على التنوين في نحو: زيداً، وقوله: (ألفاً) تمييز، أو مفعول ثان بتضمُّن[2] الجعل.

وذكَرَ التنوينَ ونوني التأكيد المختص بالآخِر في آخِرِ الكتاب، ثم أخَّر النونَ المختصَّ بآخِر الفعل عن التنوين؛ إذ الفعلُ يَستحق التأخيرَ عن الاسم، ثم ختَم بحث النون بانقلابها ألفاً في الوقف، وهذا كما ترى من باب حُسن المختتم، نيط ببدئ إتمام جمع هذه الفوائد، ونظم هذه الفرائد، الكاشفة الستور عن وجه المشكلات، والمبعدة القيود عن رقاب المعضلات، المحتوية على حقائق لباب آراء المتقدمين، المنطوية على

(١) في ج: حذفت في الوقت أيضاً مثلها.

(٢) في ج: بتضمين.

دقائق نتائج أفكار المتأخرين، الموضحة لغوامض الكتاب ومعضله، والمقربة على فرائد مجمله ومفصله، حين توزُّع البال، وتشتت الأحوال، وفرط الملال، لكن جلّت حكمته قد وفقني للإتمام، وخنعني(١) الفوز بهذا المرام(٢).

[بِحَمْدِ اللهِ تَعَالَى تَمَّ الْكِتَابُ]

** ** **

---

(١) في ج: ضعّفني.

(٢) وقع الفراغ من تنميقه يوم الخميس في أول ربيع الأول وأول الربيع من شهور عام تسع وخمسين وتسعمائة.

سوده من سود بياض صفائح أعماره بسواد الزلات والذنوب، وسحم وجوه صحائف أعماله بعجم الخطيات والعيوب، وهو الواثق بالله الغفور المورود، مصطفى بن يوسف ابن محمود، أسكنهم الله تعالى في مقام محمود، بحق السماء ذات البروج واليوم الموعود، وشاهد ومشهود.

قلت: وفي آخر نسخة ج: قد وقع فراغي من تحرير هذه النسخة الشريفة وأنا الفقير حسين ابن علي... في وقت العصر يوم الاثنين في شهر شعبان المبارك سنة ثمان وألف [١٠٠٨هـ].

الخط باقي والعمر فاني * والعبد عاصي والترب عافي

وجاء في آخر نسخة داماد (د): تم هذه النسخة الشريفة بعون الله وحُسْن توفيقه، ووقع الفراغ عن تحرير هذه النسخة المباركة سنة (.....). [غير واضح].

فِهْرِسُ الْكِتَابِ



فهرس الأحاديث الشريفة

❋❋ ❋❋ ❋❋

فهرسة الأعلام المترجم لهم

الاسم أو اللقب .... رقم الصفحة

الاسم أو اللقب **رقم الصفحة**

❊❊ ❊❊ ❊❊

فهرس المصادر والمراجع

- أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، الناشر: دار الكتب العلمية سنة النشر: ١٤١٩ - ١٩٩٨.
- آداب اللغة أو: تاريخ آداب اللغة العربية، لمحمد دياب. جزآن، طبع في مصر ١٣١٨/١٩٠٠.
- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨.
- اعتلال القلوب، الخرائطي، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز، مصر
- سنة النشر: ١٤٢٠-٢٠٠٠.
- الأمالي في المشكلات القرآنية والحكم والأحاديث النبوية، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي أبو القاسم، دار الكتاب العربي، بيروت.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، الناشر: دار الفكر، دمشق١٩٩٦م
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، لعلي بن يوسف القفطي. ثلاثة أجزاء. طبع بدار الكتب المصرية ١٣٦٩-١٣٧٤هـ.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد عبدالله جمال الدين ابن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري، الناشر: دار الجيل، بيروت الطبعة الخامسة ١٩٧٩.

- الإيضاح في علوم البلاغة، جلال الدين أبو عبدالله محمد بن سعدالدين بن عمر القزويني، دار إحياء العلوم - بيروت، الطبعة الرابعة ١٩٩٨.
- بحوث ودراسات في اللهجات العربية من إصدارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة. سنة ١٩٩٩م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين السيوطي. طبع بمصر ١٣٢٦هـ.
- البيان والتبيين، للجاحظ. أربعة أجزاء. طبع في مصر ١٣٦٧ - ١٣٦٩هـ.
- تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد مرتضى الزبيدي. عشرة مجلدات. طبع بمصر ١٣٠٦-١٣٠٧هـ.
- تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي. أربعة عشر مجلداً، طبع بمصر ١٣٤٩هـ.
- تذكرة الحفاظ، للحافظ الذهبي. أربعة أجزاء. طبع في حيدر آباد ١٣٣٣ - ١٣٣٤هـ.
- تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني، اثنا عشر جزءاً، طبع في حيدر آباد الدكن ١٣٢٥ - ١٣٢٧هـ.
- تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، الدار المصرية للتأليف والترجمة القاهرة.
- جامع الدروس العربية، إبراهيم الغلاييني، مؤسسة الرسالة ١٩٩٩ بيروت.

- جمهرة اللغة، لابن دريد، أربعة مجلدات، الأخير منها فهارس، طبع في حيدر آباد ١٣٤٤ - ١٣٥١هـ.
- الجنى الداني في حروف المعاني، ابن أُمّ قَاسِم المرادي.
- الجواهر المضية في طبقات الحنفية، لعبد القادر بن محمد القرشي، مجلدان، طبع في حيدر آباد ١٣٣٢هـ.
- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، محمد بن علي الصبان.
- حُسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، لجلال الدين السيوطي، جزآن، طبع بمصر ١٢٩٩هـ.
- الحيوان، أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الكناني الشهير ب الجاحظ، جزآن، طبع بمصر ١٣٢٣ - ١٣٢٤هـ، وطبع أيضًا في سبعة أجزاء، بمصر ١٣٦٤ .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، دار الكتب العلمية، سنة النشر ١٩٩٨م، بيروت، عدد الأجزاء ١٣.
- الخصائص، لأبي الفتح عثمان ابن جني، الناشر: عالم الكتب، بيروت، تحقيق: محمد علي النجار.١٩٩٨م
- دلائل الإعجاز، لأبي بكر عبد القاهر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجاني، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٥، تحقيق: د. محمد التنجي.

- ديوان الأعشى.
- ديوان الأغلب العجلي.
- ديوان امرئ القيس.
- ديوان جرير بن عطية.
- ديوان حاتم الطائي.
- ديوان الإمام الشافعي.
- ديوان كعب بن مالك رضي الله عنه.
- ديوان لبيد بن الأبرص.
- ديوان النابغة الذبياني.
- الدعوات الكبير، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي أبو بكر، المحقق: بدر بن عبد الله البدر. دار غراس بيروت. ١٩٩٨م
- سر صناعة الإعراب، المؤلف: أبي الفتح عثمان ابن جني، الناشر: دار القلم - دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م تحقيق: د. حسنهنداوي.
- سمط اللآلي في شرح أمالي القالي، المؤلف: أبو عبيد البكري الأونبي، المحقق: عبد العزيز الميمني
- سنن ابن ماجه، محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني، الناشر: دار الفكر، بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.
- سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي، الناشر: دار الفكر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.

- سنن البيهقي سنن البيهقي الكبرى ، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي ، الناشر: مكتبة دار الباز - مكة المكرمة ، ١٤١٤ - ١٩٩٤ تحقيق: محمد عبد القادر عطا ، عدد الأجزاء : ١٠.
- سنن الدارقطني بذيله التعليق المغني على الدارقطني ، المؤلف: علي ابن عمر الدارقطني أبو الحسن ، المحقق: شعيب الأرناؤوط - حسن عبد المنعم شلبي - عبد اللطيف حرز الله - أحمد برهوم. الناشر: مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٩٣م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، المؤلف: عبد الحي بن أحمد ابن محمد ابن العماد العكري الحنبلي ، أبو الفلاح. المحقق: عبد القادر الأرناؤوط - محمود الأرناؤوط. الناشر: دار ابن كثير دمشق ١٩٩٥م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، المؤلف: عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري ، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد ، الناشر: دار التراث - القاهرة ، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه ، الطبعة: العشرون ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، المؤلف: شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي المتوفى: ٨٨٩هـ ، المحقق: نواف بن جزاء الحارثي ، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ ٢٠٠٤م.

- شرح قطر الندى وبل الصدى، المؤلف: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري - القاهرة، الطبعة الحادية عشرة ١٣٨٣هـ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.
- شرح المفصل، المؤلف: موفق الدين أبو البقاء ابن يعيش الموصلي، المحقق: إيميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت ١٩٩٤م.
- الشعر والشعراء، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن مسلم ابن قتيبة، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار المعارف، الطبعة: الثانية ١٩٩٢م.
- صبح الأعشى في صناعة الإنشا، المؤلف: أحمد بن علي القلقشندي، الناشر: دار الفكر - دمشق، الطبعة الأولى ١٩٨٧، تحقيق : د. يوسف علي طويل.
- صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه) المؤلف: محمد بن إسماعيل ابن إبراهيم البخاري أبو عبد الله، ترقيم فؤاد عبد الباقي. دار المعرفة بيروت.
- صحيح مسلم، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.
- طبقات النحويين واللغويين، المؤلف: محمد بن الحسن الزبيدي أبو بكر، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف القاهرة.

- عمل اليوم والليلة، المؤلف: أحمد بن شعيب النسائي، المحقق: فاروق حمادة. الناشر: مؤسسة الرسالة ٢٠٠٠م.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة - بيروت ١٣٧٩هـ.
- الفهرست، المؤلف: محمد بن إسحاق أبو الفرج ابن النديم، الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٩٨ - ١٩٧٨.
- فوات الوفيات، المؤلف: محمد بن شاكر الكتبي، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر - بيروت ١٩٧٤م.
- الفوائد الضيائية على كافية ابن الحاجب، المشهور ب (ملا جامي) دار الشفاء ٢٠١٥ في إسطنبول.
- القاموس المحيط، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة ٢٠٠٢م
- كتاب الصناعتين الكتابة والشعر، المؤلف: أبو هلال العسكري، المحقق: علي محمد البجاوي - محمد أبو الفضل إبراهيم. الناشر: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي وشركاه.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة وبكاتب چلبي. مجلدان. طبع في إسطنبول ١٣٦٠ / ١٩٤١.
- الكامل في اللغة والأدب، المؤلف: محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر العربي - القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ - ١٩٩٧ م

- الكتاب لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون.
- الكليات، المؤلف: أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي العكبري، الناشر : مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري.
- لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار صادر - بيروت، الطبعة الأولى.
- لسان الميزان، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٦ - ١٩٨٦، تحقيق: دائرة المعرف النظامية - الهند.
- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري محب الدين عبدالله بن الحسين بن عبدالله، دار الفكر - دمشق، الطبعة الأولى ١٩٩٥ تحقيق: غازي مختار طليمات.
- اللامات، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم، تحقيق: مازن المبارك، الناشر: دار الفكر - دمشق، الطبعة : الثانية ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
- اللمحة في شرح الملحة، محمد بن الحسن الصايغ، تحقيق: إبراهيم ابن سالم الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الأولى ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
- مجمع الأمثال، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري، الناشر: دار المعرفة - بيروت، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. وهو جزآن.

- محاسن التأويل، محمد جمال الدين القاسمي الدمشقي، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي.
- المحكم والمحيط الأعظم، المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل ابن سيده المرسي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م بيروت.
- المحيط في اللغة، إسماعيل بن عبَّاد الصاحب أبو القاسم، المحقق: محمد حسن آل ياسين.
- المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي المعروف بابن سيده، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت - ١٤١٧هـ ١٩٩٦م، الطبعة : الأولى، تحقيق: خليل إبراهم جفال.
- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة حوادث الزمان، المؤلف: عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي اليمني المكي أبو محمد، المحقق: خليل المنصور. سنة ١٩٨٨م
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، المؤلف: جلال الدين عبدالرحمن ابن أبي بكر السيوطي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٨، تحقيق: فؤاد علي منصور.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد ابن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد ، وآخرون، إشراف: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- مسند أبي يعلى، المؤلف: أحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي التميمي، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ - ١٩٨٤، تحقيق: حسين سليم أسد.

- مشارق الأنوار على صحاح الآثار، المؤلف: القاضي أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي السبتي المالكي، الناشر: المكتبة العتيقة ودار التراث.
- مصنف عبد الرزاق، المؤلف: أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.
- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني أبو الفضل شهاب الدين، المحقق: سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري وآخرون.
- معاهد التنصيص شرح شواهد التلخيص، المؤلف: عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن أحمد العباسي.
- معجم الأدباء، المؤلف: ياقوت بن عبد الله الحموي أبو عبد الله، الناشر: دار الفكر - بيروت.
- معجم القواعد العربية، عبد الغني الدقر، دار القلم، دمشق، ١٩٩٥م.
- المعجم الكبير، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - الموصل، الطبعة الثانية، ١٤٠٤ - ١٩٨٣تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، المؤلف : جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة السادسة ١٩٨٥ تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله.

- مفتاح السعادة ومصباح السيادة، لطاش كبري زاده، وهو جزآن. طبع في حيدر آباد ١٣٢٩هـ.
- مفتاح العلوم، المؤلف: يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي، المحقق: نعيم زرزور.
- المفصل في صنعة الإعراب، محمود بن عمر الزمخشري، المحقق: فخر صالح قدارة. دار عمار، الأردن.
- المقتضب، المؤلف: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، المحقق: محمد عبد الخالق عضيمة، طبعة الوقاف المصرية.
- المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء، الحسن بن بشر الآمدي، تحقيق الدكتور كرنكر، دار الجيل ببروت.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي. ثلاثة مجلدات. طبع في مصر ١٣٢٥هـ.
- النحو الوافي، المؤلف: عباس حسن، الناشر: دار المعارف، الطبعة: الخامسة عشرة.
- نزهة الجليس ومنية الأديب الأنيس، للعباس بن علي الموسوي. مجلدان، طبع في مصر ١٢٩٣هـ.
- النشر في القراءات العشر. المؤلف: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، المحقق: علي محمد الضباع رحمه الله، الناشر: المطبعة التجارية الكبرى (تصوير: دار الكتب العلمية).



❖ نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، أحمد بن محمد المقري التلمساني، تحقيق د. إحسان عباس، الناشر: دار صادر بيروت، سنة النشر ١٣٨٨هـ.

❖ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، المؤلف: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر- بيروت ١٩٩٤م.

❖ الوافي بالوفيات، خليل بن أيبك بن عبدالله الألبكي الصفدي، صلاح الدين، أبو الصفا، المحقق: هلموت ريتر. الناشر: إحياء التراث العربي بيروت سنة ٢٠٠٠م.

** ** **

الفهرس العام للكتاب

الموضوع رقم الصفحة

الموضوع رقم الصفحة

الموضوع رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع	رقم الصفحة

الموضوع ... رقم الصفحة



** ** **

